كتاب الاشباه والنظائر النحوية

تأليف سيدنا وشيخنا
الشيخ الامام العالم العلامة
جلال الدين السيوطي
رحمه الله
امين

٧٤١٢
٩٧٤١

الاسماء المحمودة للجلال السيوطي رحمه الله تعالى

الحمد لله استشهد على نفسه فخر ما نظر الامير العربي بعام الحاكم بولاية العهد
وفقه الله لكل امر رشيد انه وقف على هذا الكتاب المبارك المنسوب للشيخ
الامام العلامة جلال الدين السيوطي تغمده الله بالرحمة والرضوان على كلية العلي
الشريف وشرط انه لا يباع الا لمن له اهلية لذلك وان من قرء رواق المغاربة بالجامع الازهر
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم حرر ذلك وهو
بالحق مشهود وصار المجتمع في شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة
حرره الفقير اليه استاذ المغاربة عبد الله عبد الله بن ادريس

١٠٩٧

ن لوم ون العابدة
امن وكرما لا تصادك

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا وانت اذا شئت تجعل الحزن سهلا

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظاير والحمد لله المتفضل بغفران الكبايروالصغاير
ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمايروالله اكبر من ان يحاط اليه سمت
حدث او يحاط باشارة حسير او عبارة عابر ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر
والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضايل والمفاخر المذكور في كتب الله
باشرف الاسماء والالقاب والمعروف والماثر وعلى اله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر
اما بعد فان فنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنون وامهات الاخبار التي كان
في احاد بثها سموي وشجوني فطال ما اسهرت في تتبع شواردها عيوني واعملت فيها
مدي بين قلبي ويدي وبصري وظنوني ولم ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها قديما
وحديثا واسعى في تحصيل ما تيسر منها سعيا حثيثا الى ان وقفت منها على كم الغفير
واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا بحيث لم يفتني سموي الفرد والبسيط والفت
فيها الكتب المطولة والمختصر وعلقت التعاليق ما بين اصول وفروع وذكرت واعتنيت باخبار
اعلامها وتراجمهم واحيا ما درثر منها وما درّوه او روّوه وما تفرد به الواحد
منهم من المذاهب والاقوال شغفه الناس او فتروه وما وقع لهم مع نظرايهم
وفي مجالس خلفايهم واوايهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات
ومدارسات ومسايرات وفتاوي ومراسلات ومعايات ومحاجات وقواعد وضوابط
وفوايد وفرايد وغرايب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جمل
ودونتها رذما لا يبالغ واقول وقرة جمل وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف لم يسبق
الى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على منواله ضمنته القواعد النحوية ذوات
الاشباه والنظاير وخرجت عليها الفروع السايرة سير المثل السايرة واودعته من
الضوابط والاستثناءات جملا عديدة ونظمت في سلكه من الشوارد الغريبة والالغاز حلل
فريدة ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الحاق ولا سود بقسطير جميع ما ارصده
له من بياض الاوراق تجبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون الطالعون ثم قدر
الله اني احببت بعقده فاناسه وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى في اعادة تاليفه
ثانيا والعود ان شاء الله احمد وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو
اجل من في المهمات يقصده واعلم ان الحامل لي على تاليف هذا التاليف الكتاب الاول
اني قصدت ان اسدد بالعربية سبيل الفقه فيما صنعه المتاخرون فيه والفرة من كتب
الاشباه والنظاير وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول قواعده ان الفقه انواع
احدها معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف اصحاب تعاليقهم المبسوطة
على مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ ابي
محمد الجويني الثالث بالمسايل بعضها على بعض لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن شيء
فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن النقاح وقد يقوى المتسلسل
في بنا الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في مثله هذه سلسلة طولها الشيخ

وصنف ... بدر الدين بن عامر على طريقة الحاوي وسماها عقود الدرر في المعاني
الرابع المطارحات وهي مسايل غريبة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس المغالطات
السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن الحيل وقد صنف ابو بكر الصيرفي وابن سراقة
وابو حامد المروزيني وغيرهم التاسع معرفة الافراد وهي معرفة مالكل من الاصحاب
من الاوجه الفرعية وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشر معرفة الضوابط التي تجمع
جميع ما ذكر من القواعد التي ترد اليها الفروع وما خرج عنها هذا النفع واعمها واتمها وبه يرتقي
الفقيه الى استعداد الجوانب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه اكثرها
اكثرها اجتمعت في كتب الاشباه والنظاير للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب
سواه واما قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب الاشباه
والنظاير للامام صدر الدين بن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب
الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته واول من فتح هذا الباب سلطان العلما
شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبري والصغري والف الامام جمال الدين
الاسنوي كتابا في الاشباه والنظاير لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا لخمس كراريس
مرتب على الابواب وله كتابان في فنين من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع
الفقهية على القواعد الاصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية
وهذان القسمان ما تعقبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام سراج الدين
ابن الملقن كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي ودون
ما قبله والفت كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على اسلوب اخر يعرف من مراجعته وهذا
الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه
فانه جامع الاكثر الاقسام وجمع يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على
حروف المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه نزهة
الالبائي طبقات الادباء علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي
وصنعة الشعر واخبار العرب وانسابهم قال واحقنا بالعلوم الثمانية علمين
وضعنا لهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس
العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة
ما لا خفا به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول وقال الزركشي
في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة علم تعقح وما احترق وهو
علم النحو والاصول وعلم لا تعقح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم تعقح واحترق
وهو علم الفقه والحديث وهذا الكتاب محمد الله مشتمل على سبعة فنون
الاول من القواعد والاصول التي ترد اليها الجزييات والفروع وهو مرتب على فروع
المعجم وهو معظم الكتاب ومعمله وقد اعتنيت فيه بالاستقصا والتتبع والتحقيق
واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة ما لايمة العربية فيها من مقال وتحرير
وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرز تام بما عدوه من المستثنيات
من اعراب الايات القراينه والاحاديث النبوية والابيات الشعرية وتراكيب

العلما في تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوايد ونظمت في سلكها فرايد الفلايد
الثاني من الضوابط والاستثنات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل
ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعا
من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذكر
اذا كان المراد كليا منطبقا على جزييا ته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب
كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول
قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضا الحال ذكر
الثالث في تنا المسايل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديما تاليفا لطيفا سمي
بالمسلسلة كما سمي الجريني تاليفه في الفقه بمذكر والف الزركشي كتابا في الاصول
كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع في الجمع والفرق الخامس في الالغاز
والاحاجي والمطارحات والمحنات وجمعتها كلها في فن لانها متقاربة كما اشار اليه
الاسنوي في اول الالغاز
السادس في المناظرات والمحاسبات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والمقاولات
والمواضعات والمراسلات والمكاتبات السابع في الاعراب والغرايب وقد افردت كل
فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب
الاشباه والنظاير فدونكه ولنا تنشد اليه الرحال وتتنافس في تحصيله محولة
الرجال والي الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق
للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب
راجيه ولا يرد داعيه قال ابو الثنا سمر الزاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر
محمد بن ريستم الطبري سما ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق
الحضرمي سا سعيد بن مسلم الباهلي سا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي
قال دخلت على علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه مرايته مطرقا مفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فيك هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا
عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل
ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا ثلاثة ظاهر ومضمر
وشي ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلما في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال
ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان
وليت ولعل وكان ولعل اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى فردها
منها فزدها فيها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي
المعروف بابن المكتري يذكر ان عنده تعليقة لابي الاسود الدولي التي القاها عليه علي بن
ابي طالب وكان كثيرا ما يعدها اصحاب الحديث الى ان رفعها الى الفقيه ابي العباس

احمد بن منصور الحلبي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربع مايه واذا به
قد ركب عليها اسناد الاحقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب
عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى ابن ابي بكير الكرماني حدثني
اسرايل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبد الله محمد بن عبيد الله
بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن رافع ان ابا الاسود الدولي دخل على علي بن
ابي طالب رضي الله تعالى عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذكر بيت ابي العباس احمد
بن منصور ان يحيى بن ابي بكير الكرماني مات سنة ثمان وماييتين مجعل ابراهيم بن عقيل
هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة فهي
هي اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق

«فن القواعد والاصول العامة»

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفا بخطبة
الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى بالمقاصد العلية في القواعد النحوية

«حرف الهمزة»

الابتداء هو النواع فمنه ابتداء حركة اخر الكلمة المعربة بحركة اول الكلمة بعدها
كقراءة من قرا الحمد لله بكسر الدال ابتداء بكسرة اللام وابتداء حركة اول الكلمة بحركة
اخر الكلمة قبلها كقراءة من قرا الحمد لله بضم اللام ابتداء بحركة الدال وابتداء حركة الحرف
الذي قبل اخر الاسم المعرب بحركة الاعراب في الاخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون
يتبعان الهمزة والميم في حركتيهما اخرا ان امرء هلك وان امرؤ سوء لكل امرئ مبتلى
وكذا ابنم ولا ثالث لهما في ابتداء (بعين اللام) وابتداء حركة الفا للام وذلك في سرم وفم
خاصة فان الفا والميم يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا امرؤ فم
ولا ثالث لهما وابتداء حركة اللام للفا في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا حركا الادغام
فيهما في بعض اللغات فيقال في عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر وردوه ولم يرد
بالضم وابتداء حركة العين للفا في الجمع بالالف والتا حيث وجد شرطه كتمرة وتمرات
بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم وابتداء حركة اللام للفا في السنا
على الضم في منذ فان الذال ضمت ابتداء بحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا قال ابن يعيش
ونظيرها في ذلك بناية على الفتح ابتداء بالفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها
وقولهم لم يلده ابوان فتح الدال ابتداء بالفتحة الياء عند سكون اللام وابتداء حركة الفا
للعين في لغة من قال في لدن له قال ابن يعيش من قال له بضم الفا والعين فانه
الضم الضم بعد حذف اللام وابتداء حركة الميم بحركة (الحا والتا والغين في قولهم متحر
ومنتن ومغيره وقال ابن يعيش منهم من يقول منتن بضم التا ابتداء بالضمة الميم
ومنهم من يقول منتن بكسر الميم ابتداء بالكسرة التا اذا النون تخفا بها وكونها غنة
في الخبيث وهو حاجز غير حصين وقالوا كل فعل علي فعل بكسر العين وعينه حرف
حلق يجوز فيه كسر الفا ابتداء بالكسر العين نحو نعم وبيس ومنه ابتداء حركة فا كلمة

محوّلة فاخري لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخري او حركتها تحركها لذلك
قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له حرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا
حرسا كسوت الجيم علي الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا
افردوا قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخري منونة صحبتها كقوله تغالب
وجيتك من سبا بيقين انا عتد نا لكا مرين سلاسلا واغلالا وسعيرا في قراءة من نوّن
الجميع وحديث افتق بلالا لا تخشى من ذي العرش اقلالا ومنه اتباع كلمة لاخري
في فكر ما استحق الادغام لحديث امكن صاحبه الجمل الاديب تنبيها كلاب الجواب فكذلك الاديب
وقياسه الاديب اتباعا للجواب ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو منها هوزة اخري في اخري
ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي
في التذكرة لا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء علي القياس
والاتباع يقع في الثاني وانما مازورات علي ياجل قال والعذايا والغشايا لاد لالة
فيه لان عذابا في جمع عذوبة مثل حرة وحرابر وكنة وكنائن ومنه اتباع كلمة في ابدال
واو ها ياديا في اخري لحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين
وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا فصير الذكور لان الشياطين من
مذكرش يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث المواقيت هن
لهن اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة وما ذكرمعها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن
ومنه اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو علم في قول الشاعر وابيت
الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جرير حتمل دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد
وقال ابن يعيش في شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة علي ما قبله من الاعلام اذا
كان مضافا الي علم او ما يجري مجري الاعلام من الكني والالقاب فلما كان ابن لا ينفك
من ان يكون مضافا الي اب او اخ وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم
يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوي فصله مما قبله اذا كانت
الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا التنوين الموصوف
ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول
حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامري وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الميم
وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو ورهذا ابنة عامر
فهذا مبتدا وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت
الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف
كالمعدد له ولذلك لا يجوز السكوت علي الاول وكذلك النصب فتقول رايت زيد بن عمرو
فتفتح الدال اتباعا للفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا
لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الي ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين
لسكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن
قال ابن جني في المحتسب في قراءة احمد الله بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع

مطلب اتباع حركة ما قبل الآخر للآخر في نحو زيد بن عمرو

استعماله

استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك لم يكد ولا اود ولم أبل
وليس تقول وجايجي وسايسوا بحذف هز تبهما علما الحرد هذا ونحوه لكثرة استعماله
اتبعوا احد الصوتين الاخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحاء من احمد كعنق وطنب
والحاء من له كابل واهل الا ان احمد بضم الحرفين اسهل من احمد بكسرهما
من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فالقياس الاتباع بضم الحرفين اسهل من
احمد بكسرهما من موضعين احدهما انه اذا كان ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه
جار مجري السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة
اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مدّ وشدّ وشمّ وفرّ فتتبع الثاني الاول فهذا
اقيس من اتباعك الاول للثاني في نحو افتل احرج والاخوان ضمة الدال في احمد لله
اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوي من حركة البناء والاولي ان يغلب
الاقوي علي الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء قوله وقال اضرب
الساقين امكها بالكسر الميم لكسرة الهاء التي وفي الكشاف قرا ابو جعفر للملايكة
اسجدوا بضم التاء للاتباع والاجود استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة
منعبة كقولهم الحمد لله فائدة قال ابن في شرح المفصل اعلم ان العرب قد اكثرت
من الاتباع حتي قد جاء في ذلك ما اصل يقاس عليه واذا كانت قد ازالت حركة اللام
مع قوتها للاتباع وذكر ما حاكاه الفراء من احمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا الياء
الباء التي الواو مع ان القياس عكس ذلك فقال انا اخوك بريدون انا اخيك حكاه سيبويه
كان الاتباع في محمد وشد اجوز واحسن اذ ليس فيهما ثقل خفيف الي ثقيل واما
واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهي فائدة عد من الاتباع حركة
الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللاحقة لاجي
في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأت عن عوامله وقيل ليست للاعراب وانما
هي اتباع للفظ المتكلم علي الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة
الخضراوي في كتابه المسمي بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الاعراب حركة المحكي
في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا حرف قبلها في تكلف تقدير رفعه
مع وجود اخري وانما قيل به في حالة النصب والجر للخروج ومنهم من يقول للاعراب
ولا للبناء حملا لحالة الرفع علي حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة
واقيس بمذاهب البصريين الا ترا انهم ردوا علي الكوفيين في اعتمادهم الرفع في خبر
ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها علي ما كان عليه قبل دخول العامل انتهي الاتباع
عقده ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتباع خرج من الحذف الا ان
الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف
العامل فيه وتدع ما عمل فيه علي حاله في الاعراب والاتباع العامل فيه بحاله وانما تقيم
المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسال القرية والمعني
اهل القرية ولكن البرهن امر والثاني نحو صيد عليه يومان والمعني صيد عليه الوحش

في يومين ولدله سنون عاما والمعنى ولدله الولد سنتين فكر الليل والنهار فحاره صايم
وليله قايم جر بيا سارق الليلة اهل الدار المعنى مكر في الليل صايم في النهار سارق
في الليلة قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت سحبن
يومين ان شئت جعلت نصبها على الظرف وان شئت مفعولا ان على السعة وعلى ذلك
قولك سير به فرسخين يومان فتقيم يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر ان بابي
المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يظهر فيهما حرف الجر
ولكنه حذف فيهما ولم يجر يا مجيء الظروف في الشعر وفي الاعراب وفي اقامتها مقام
الفاعل فذلك تركك العرب لذكرانها بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع
منهم فيهما لان المفعولات كلها تتعدد وقوعا وتقاوم مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا
هذا كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من
النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر والمتصرف
فينصب مفعولا له على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبني لفعل ما لم يسم
فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناء لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع
فيه بنصبه لنصب المفعول به وتقول اكرمته اكرام زيد او اضاربه اضراب زيدا
قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان
كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض
منه قال التوسع نحو قولك ضراب الضارب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا
شديدا فوصفت به له مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما وقيل يجوز الجمع بينهما على ان
يكون المفعول منصوبا بنصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنويا فلا يجمع
بين المتسع فيه والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما
يتوسع في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا
الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان تكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عامة
على اصلها لم تنتن ولم تجمع ربعا للمصدر او خاصة نحو ضراب زيد وسير اليوم فربما
جازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسايل الاولى انه تجوز له
في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز التوسع في ما لزم الظرفية لان
عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه
وذلك ممنوع في عادم التصرف سواي المتصرف المشتق نحو المشتي والمصيف وغيره كاليوم
والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم وما
يجمع التوسع اضافة الظرف الي المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض عنها اضيف
اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل منعولا به مجازا وصوغ
حينئذ اختيارا غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية سرت فيه
لان الظرفية على قدير في والاضمار يوجب الرجوع الي الاصل وقال الخضراوي الضمائر من
الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدا منصوبة كما يقع الظرف ولم

يسع يوم الخميس كان سفري اياه الا ان يقترن بفي فدل هذا على ان الضابر لا تنتصب
ظروفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز دخول في عليه خبر اذا كان ما يصح الا استقرار فيه قال ولم
ار احدا نبه على هذا التنبيه الثالثة يضاف الي الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق
الفاعلية نحو يعجبني مكر الليل والنهار على طريق المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف
كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار وما مر وف الليلة اهل الدار ذكر ذلك سيبويه قال
الفارسي واذا اضيف الي الظرف لم يكن اسما وخرج ما لا اضافة عن ان يكون ظرفا لان في
مقدرة في الظرف وتقدير ها يمنع الاضافة فيه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف
اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام
ومن وفي فكما لم يمنع من الاضافة فكذلك ما هو لهما الظرف على تقدير في اظاهر تقدير من
وليس المراد انها مضمرة والمضمنة وكذا وانما لم تقتضي الاسناد قال ابن عصفور
ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفعل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر
ملغوظا به وجد في باب لا والنداء اذا جاز ظاهر افمقدرا اولي فان نعم العلة الصحيحة
ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا تري ان وسطا اذا
دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل انك تراها محركة فتح سينها ومر وسط المفتوحة السين لا تكون
الا اسما والسبب في خروج الظروف بالمختص عن الظرفية الي الاسمية ما ذكره الاخفش
في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من
حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منه الاعراب وايضا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كان
كذلك هو ان يدخلوا في ما يدخلون في ما يدخلون في الاسماء الرابعة فقد يسند الي التوسع
فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يسر ما عبر ساقطر يرلونا يباع الفاعل نحو ولد له سنون عاما
وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم فال يعضلهموكر ويثنى منه ويجمع
وان لم يجر ذكر في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في
اجازته صاحب البسيط الخامسة ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف
وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل الظروف الا حكمة كما في الزمان بل التوسع
في الامكنة سماع نحو بني لحوك وقعد قعدك واعتل تبلك ولا يجوز في خلف واخواتها
لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيما جعلها خافضا كما في الزمان
وانما كان ذكر لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان السادسة لا يتوسع
في الظرف اذا كان عاملة حرفا او اسما جامدا جاز لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول
به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها
قال ابو حيان ينبغي على الخلاف في كان العامل في الظرف هل لا فان قلنا لا تعمل
فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها
لانه يكثر الحذف فيها لانها ما دخلت المبتدا وخصت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي
الي واحد فعملتا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا
وتكثير ذلك قد لهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ودخول خل

مع على الظرف اذا اضيف الاضافة لا يمنع التوسع فيه

مع على ان الضابر لا تنتصب ظروفا

الي الظرف بغير واسطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز
الاتساع معها كسائر الافعال فيجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الي واحد
بلا خلاف وفعل يجوز مع المتعدي الي اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الي الجواز وصحح
ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا ويوجه الجمهور صحته وقالوا
وبوجاشهدناه سليما وعاما وانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدي
الي ثلاثة بحق الاصل وباب اعلم واري فرع عن علم ورأي واحال اغا يكون علي الاصل
لا علي الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الي اثنين والمنع مع المتعدي الي
ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس فعل يتعدي الي اربعة واجاب الجمهور
بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم السابعة اذ التوسع
في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخري مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه مثل
تضميه نفسه معنب المفعول به توسعا وفعل يجوز ان يتوسع في الفعل الا اكثر
من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ
لم يبعد او في المعني فيبعد لانه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد وذهب بعضهم الي
انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في
المعني وان كان توسعا في اللفظ لم يبعد او في المعني فيبعد لانه لا يوضع شيئا جائز
مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعني يجعل المتوسع
فيه وما قام به المعني ولا يكون معنيان واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه

اجتماع الاشتمال مكروه ولذكر يعوضه الي القلب او الحذف او الفصل فمن الاول قالوا
دهدهت الحجر وهدهدت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الاشتمال وكذكر فرقهم
في فرقهم حاجاز بيد حبجي زيد قلبوا الالف ياء لذكر وقال الخليل اصل مها الشاطبية
ما ما قلبوا الالف الاولي ها لاستفتاح التكرير وقالوا في السبسب الي نحو شيخ وعمر
فنجوبي وعمري بقلب الواو ياء كراهة لذكر وكذكر قالوا في نحو حجي حبوي وفي نحو
تحية تحوي لذكر وهنيهة اصلها هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة اجتماع الاشتمال
والحيوان من مناعف اصلها حيوان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو
انقلبت منها كراهة اجتماع الاشتمال وكذا دينار ودينباج وقيراط ودباس وديوان
اصله دنار ودباج وديوان قلب احد حرفي التضعيف يا لذكر وليي اصله لييب
قلبت الياء الثانية التي هي اللام هربا من التضعيف فصار ليي ثم ابدلت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ليا ونحو صفراء وحمراء تقلب منه الهمزة في التثنية قال
الشلوبين سببه اجتماع الاشتمال فان هناك الفين وبينهما همزة والهمزة قريبة
من الالف قال وكان قلبها واوا اولي من قلبها ياء لان الياء قريبة من الالف والواو
ليست في القرب مثلها والجمع بين الاشتمال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة
واوا اذهب في ان لا يجمع بين الاشتمال من قلبها ياء ومن الثاني حذف مثلي ظليت

وسست

وسيست واحسست فقالوا اظلت وسست واحست حذف احدي الياءين من سيد
وميت وهين وليف وقيل وهو مقيس علي الاصح وقال ابن مالك بحفظ ولا يقاس وقال
الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب
اليه عند تحاف يا النسب كراهة اجتماع الاشتمال فكرسي وشافعي ونجدي وموجب الالف
نحو كسا اذا صغر شخر نسب اليه فانه يقال فيه كسيي بياءين مشددتين وسنائي عليه
وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو عطاء وكساء ورداء واداوه وغاويه ومعاويه واحوي
لانه وقع في ذكر بعد يا التصغير يا ان فيثقل اجتماع اليات وبيانه ان يا التصغير
تقع ثالثة فتنقلب الف المد ياء فتعود الهمزة الي اصلها من الياء او الواو وتنقلب
ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث يات يا التصغير وياء بدل الف المد وياء لام الكلمة
ولفظه عطيي فتحذف الاخيرة لانها ظرف والظرف محل التغيير ولان زيادة الثقل
حصلت بها ثم رتد عمر يا التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال عطي وفي اداوه
تقع يا التصغير بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها
فتدغم يا التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال اديه يقال في
غاوية ومعاوية غويية ومعيية وفي احوي احيي ذكره في البسيط ومن ذكر فوقهم نقض بنحو
يا قوم ولقضيين يا هند فان اصله لقضيي موفون ولقضيين حذفت نون الوقاية لاجتماع
الاشتمال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهية اجتماعهما مع نون الوقاية
قال ابن عصفور في شرح الجمل والقول الحذف هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لان اجتماعها
مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الشديدة
حرفان ونون الوقاية حرف وحكم للنون الخفيفة بحكم النون الثقيلة في التزام
حذف علامة الاعراب معها لانها في معناها ومخففة منها التحلي من ذكر قال ابو البقا
في التبيين تصغير ذا دبا واصله ثلاث يات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة
فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث يات والمحذوف الاولي لان الثانية للتصغير
فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها
بدل من المحذوف والتصغير يرد الاشياء الي اصولها ومن ذكر قولهم في الجمع اخون
وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون قال الشلوبين
لانه كان يؤدي الي اجتماع ضمات او كسرات فلما ادي الي ذكر لم يردوا حركة
الجمع علي حكم المفرد ولما كان هذا المانع ممنوعا في التثنية وجب قلب اخوان وابوان
ومن ذكر قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يا بني يا بنيي بثلاث يات الاولي
يا التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة يا الاضافة فادغمت يا التصغير بما بعدها
لان ما اول المثلين فيه فلا بد من ادغامه وبقيت الثالثة غير مدغم فيها
لان المشدد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة
ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يا بني
بالسكون كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذكر قال ابن النحاس

ه علي يا بني مضارع سكون الياء

في التعليقة انما لم تدخل اللام في حبران اذا كان منقيا لان غالب حروف النفي
او لها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروف النفي
ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لامر كي اذا دخلت على لا نحو ليلا يعلم حذر ان
توالي مثلين لو قيل للابعلم وجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضوردة
فيقال شديدي وضرودي اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شدي
وضري لاجتمع مثلان ومن ذكر كراهة اجتماع الامثال حكاية تمام المنسوب من
دون اي خلافا للاخفش لما يودي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت
المكي المبني واجاز الاخفش الابي ومن ذكر قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت
الضمة في جاء القاضي ورأيت يرمي ويغزو اذ الكسرة في حرف يا قاضي لثقلها في انفسها
وانضاف الى ثقلها اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قاله في الامثال
التي اجتمعت هنا في الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما اعني الياء والواو
مضادتان للحركات لانهما من جنسها الا ترى انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما
اجتمعت الامثال حذفوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة قال وعليه يدل على صحة هذه
العلة انهم اذا اسكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو ورمي لم يستثقلوا الضمة لانه
قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من
الثقل لقلته ومن ذكر قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي
اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يودي الى اجتماع المثلين وهو الفعل فرضوه لذلك
ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها
ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود الى مثل ما فرت منه
فلذلك عدلوا عن تلك الخفيفة واتوا بالثقيلة وفصلوا بينها وبين نون الضمير
بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان قال ابن فلاح في المغني فان
قيل فقد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي من غير استثقال قلنا يا النسب
بمنزلة كلمة مستقلة وقال ابن الدهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا الاتيان
في الحروف المعجاح حتى حذفنا الحركة واعتمادا منه ما حذفنا احد الحرفين ومنه
ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومن الثاني ظلت واصله
ظللت ومثال الثالث تقضي البازي واصله تقضض فالاولى ان نستثقلها
في الحروف المعتلة فان اعترض بزيدي واجتماع الامثال يا ات وكسرات فالجواب
ان يا النسب في تقدير الطرح كتا التانيث ومن كراهة اجتماع المثلين فتح من
الرجل دال الله لتوالي الكسرتين ولعدم الفر بفتحوا عن الرجل وفي شرح المفصل
للسخاوي لا يجوز ان أن زيدا منطلق يعجبني عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت
ذلك كراهة لاجتماع المتشابهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت
بشيء جاز ذلك باتفاق نحو انه عندنا ان زيدا في الدار ومن ذكر قال السيرافي ان
قيل لم وجب ضم الاول في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر

بعلامة

بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانه ضم فذ جعلوا الفتح في الجمع من نحو
ضوارب فلم يبق الا الكسر او الضم فاختاروا الضم لان ايا علامة التصغير وان وقع
بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسر والاول لاجتمعت
كسرتان مع ايا فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال

(( )) اجرا اللازم مجرى غير اللازم ((واجرا غير اللازم مجرى اللازم))

عقد لذكر ابن جني بابا في الخصائص وقال من الاول قوله الحمد لله العلي الاجلل
وقوله يشكو الوجا من اظلل واظلل وقوله واذا رأيت الخ الرواد واقوا
بالعمد اوعواد اوذكر ذلك ما ظهر تضعيفه فهذا عد تا على اجرا اللازم مجرى غير
اللازم من المنفصل نحو جعل بكر وضرب بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم
فادغم نحو ضرب بكر وجعل بكر فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما
لزم فلم يفارق ومن ذكر ما حكوه من قول بعضهم عوي الكلب عوية وهذا عندي
وان كان لازما فانه اجري مجرى بناء يد من باب طويت فعله وهو قولك طوية كقولك
امراة جوية ولوية من الجوي واللوا فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية
وجوية ولوية فصححت العين ولم تعلها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية
وعلى ذكر قالوا في فعلان من خويت قويان فان اسكنوا صحوا العين ايضا ولم يردوا
اللام ايضا وان ذالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فكذلك قالوا عوي الكلب
عوية تشبيها بباب امراة جوية ولوية وقويان فان قلت مهلا قالوا ايضا على قياس
هذا طويت الثوب لوية وشويت اللحم شوية فالجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه
قياس ما ذكرنا وانه ليست لعوي فيه مزية على لوي وشوي كما لم يكن بحاشم وفاشم
مزية يجب لها العدل بها الى حشم وقثم على ملك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم
مع علي ان ترك الاستكثار مما فيه اعلال او استثقال يعم القياس ومن ذكر قراءة
ابن مسعود فعلا له قولا لينا وذكر انه اجري حركة اللام هنا وان كانت لازمة
مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر

(( )) ذريا ذكرنا نعمان لا تنسينها ((فوق الله فيما واكتساب الذي تتلوا))
(( )) ويروي خف الله ويروي لا تنسينها اتق الله ونحوه ما انشده ابو زيد قول الشاعر
(( )) واطلس يهدي الى الزاد انفه ((الطف بناء الليل واجي العساكر))
(( )) فقلت لعمر صاحبي ورايته ((ومن علي حوض وقاق عواسر))

اي عوي الذيب فسرانت فلم يجعل حركة الراء غير حركة العين التي كانت حذفت لالتقا
الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى قلا وان كانت
لازمة بالحركة في التقا الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق لحاجة
مجرى حركة التقا بهما في سر ومثله قول الضبي

(( )) (( )) في فتية كلما تجمت الشبيدا لم يجعلوا ولم يجموا (((( ))

يريد ولم يجموا فلم يجعله بضمة الميم واجراها مجرى اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردوا

العين المحذوفة من لم يخم وان شئت قلت في هذا بان اكتفي بالحركة عن الحرف
كما اكتفي الاخر بما منه في قوله «كفاك كف ما تليق درهما» جوادا واخر يعط بالسيف الدما»
وقول الاخر بالذي مرّ وان اي تريدان من الثاني وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم
قول بعضهم في الاحمر اذا خففت همزته نحو حكاها ابو عثمان ومن قال الحمر فالحركة
اعلام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتخفيف لها جائز فيها ونحو ذلك قول الاخر
« « « وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة « افيح الان منها بالذي انت بائح » « «
فاسكن الحاء التي كانت متحركة التقا الساكنين في بائح لان لما تحركت للتخفيف اللام
وعليه قراءة من قرأ قالوا الان فاثبت واو قالوا الماء تحركت لام الان والقراءة العربية
قالوا الآن بالمد وقرأ الواو على حذفها لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول
الاخر
« حذ بذنبي بذ تذبي منكم الان « ان بني مزاره بن ذبيان «
« قد طرقت نائمهم بأنسان « مشيئا مسحاف زبي الرحمن «
(اسكن ميم منكم لما تحركت لام الان وقد كانت مضمومة عند التخفيف في قوله منكم الان
فاعيد حركة اللام للتخفيف وان لم تكن لازمة ويشبهني ان تكون قراءة ابي عمرو انه اهلك
عاد الاولى على هذه اللغة وهي قولك هذا اولي لان الحركة على هذا في اللام المحرك
فقد اعتد بها ايضا في الساكن محرك في مشد ومد وفر يا رجل وعض ونحو ذلك ومثله ما
انشده ابو زيد « الا يا هند هند بني عمير ارث لان وحلك ام حديد » « «
اعتد بتنوين رث في ام لكن حذفت لكننا خاجري مراه من قرا بالالان فحذف الواو
لم يجعل كحركة اللام ان يظهر التنوين لان الحركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا
بالاظهار كما تقول في تخفيف جواب وجمال جوبه وحمل فيصح حرفا اللذين هنا ولا
يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة ومن ذلك قولهم في تخفيف رد يا ونوى رويا ونوي
فتصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل التقدير فيها الهمزة كما صحت في خود ونحو
تخفيف ضوء ونوء لتقدير ترك الهمز واراد تنكراياه وكذلك ايضا صح نحو شي وفي تخفيف
شيء وفي كذلك وسالت ابا علي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال
لكنا لما قياس قوله اذا خففت نحو جوابة وجمال ايقلب او يقيم على الصحيح فتقول
جوبه وجيل قال القلب هنا لاسبيل اليه واوما الى انه غلط من الادغام فلا يقدر
عليه فان قيل فقد قلبت القلب لاسبيل اليه واوما الى انه العرب الحق التخفيف
وذكر قول بعضهم رويا ورية في تخفيف رويا ورية قيل العرب انكر لما صارت الى
لفظ رويا ورية ثم قلبت الواو الى الياء صارت الى رويا ورية انما قلبت حرفا الى
اخر فكانه هو الاترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فانك لما قلبت
مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف
لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطناك علما وما يجري من كل واحد من
القريتين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين
ابن هشام قال ابن هشام الخضراوي اجريت العرب حركات الاعراب للزومها

على الميلاد مجرى الحركة اللازمة لكون حرفها لا يعرى من حركة فلذلك قالوا عصي ورحي
كما قالوا قال وباع وكذلك قالوا يخشى ويرمي كما قالوا في الماضي رمى وعزى انتهى
« « اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل مجرى المتصل » «
عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال فعلى الاول قولهم افتعل القوم واشتتموا
فهذا بيان بيان شيت ذلك وجعل ذلك الا انه احسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل
وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غيره
ضرورة وكذلك قولهم هم موسى وهما يضربانني اجري وان كان متصلا مجرى بضربان
نعم ويسمون نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان يكون
بعدها نون الا ترى انك تقول لم يضربان زيدا وبكر مونك ولا يلزم هي ايضا نحو لم
يضربانني ومن المدغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة فقال يضربانني وقال
اتحاجونا فانه بدغم ايضا فتقول قتل ومنهم من يقول قتل تتل ومنهم من يقول
اقتل فيثبت همزة مع حركة التقا لما كانت الحركة عارضة للقتل اولا التقا الساكنين
ومن الثاني قولهم ها انه اجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرا ولا ساجوا »
وحيي اذا اداد وكوا فيما ومنه قول الراجز
« في يوم اي يوم من الموت افر « يوم لم يقدر ام يوم قدر «
كذا انشده ابو زيد بفتح الواو قال (راد النون الخفيفة فحذفها وحذف نون
التوكيد وغيرها من علاماته جاري عند ناجري (دغام الملحق في انه بعض العرض اذا
كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار والايجاز
لكن القول فيه عندي انه اراد يوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام يوم
لم يقدر اجر حركة الالف الالتقا الساكنين فانقلبت همزة قصار بعد يقدر ام »
واختار الفتحة اتباعا الفتحة الواو ونحو من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة
اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ اباعلي بضع عشرة سنة مقال
هذا انما يجوز في المنفصل قلت له قالت ابدا انكروه كما اجراهم المنفصل مجرى
المتصل فلم يرد شيا وهو اجرا المنفصل مجرى المتصل قوله وقد ابدي هنكرن »
المغور فشبه هنكر بعضد فاسكنه كما يسكن نحو فخذ ومنه فالبوم اشرب غير مستحقب
كانه شبه ربع بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد قالت سلمى اشتر لنا دقيقا هو مشبه
بقولهم في علم علم الان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله واحذر فلا تكثر
كرما سرحال لان ترك بوزن علم قلت وقد خرج علي ذكر قراءة الم تر الى الملا من بني
اسرايل بسكون الراء خر قال ابن جني وهذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن
ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه
« « اجرا الاصلي مجرى الزايد واجرى الزايد مجرى الاصلي » «
قال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تخمة تخوي بحذف اليا الاولى وقلب
الثانية واوا اما القلب فقرارا من اجتماع اليات واما الحذف فان تخمة اجرتها

العرب محوي رحبة ووزن رحبة فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت الي صحيفة تقول صحفي
كذلك اذا نسبت الي رحبة تقول رحبي لانك تحذف با لمدة وهي المدغمة في لام الكلمة
كما حذفتها في صحيفة والمانحية ثانيا الاولي منهما ليست للعدة انما هي عين الكلمة
والثانية لام الكلمة واصله تحيية فثم ادغم واجري الاصلي مجري الزوائد لشبههما
لفظا لا اصلا فقالوا انحوي وقالوا امثل تحية سنية وملي المكنت قال ولا احفظ لها
ثالثا انتهي ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من قولهم في تثنية ما همزته اصلية نحو
قراء وخاطر اوان بالقلب واو انتشبيها لها بالزائدة وغيره يقرارها من غير قلب
لانها اصلية فيقول قراان ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف
الكاف نحو علباء وحرباء علبان بالافراد تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصلي وقول بعض
الكوفيين في تثنية نحو حمراء حمران بافراد الهمزة من غير تغيير انه لما قلبت الثانية
همزة التحقت بالاصلية فلم تغير كالاصلية

الاختصار هو جعل مقصود العرب وعليه مبني اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر
لانه اخص من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسما كثيرة فانه في قوله
تعالي اعدل هو اقرب فعبر مقام عشرين لما هو ولذا لا يعدل الي المنفصل مع امكان
المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة فيه تنوب مناب الجملتين وباب
العطف لان حروفه وضعت للاغناء عن اعادة العامل وباب المثنية والجمع انما
اغنيا عن العطف وباب النائب عن الفاعل لانه دل علي الفاعل باعطائه حكمه
وعلي المفعول بوصفه وباب التنازع وباب علمت انك قائم لانه منحل لاسم واحد
سد مسد المفعولين وباب طرح المفعولين اختصارا علي جعل المتعدي كاللازم وباب
الندا لان الحروف فيه نائب مناب ادعو وانادي واخواتهما عن الاستغهام والشرط فانه
لا يعني عن قولك اهو عشرون امر ثلاثون وهكذا الي ما لا يتناهي والالفاظ المسماة
للعموم كاحد واكتع وامن الحذف فتارة يحذف من الكلمة كلم يك وتارة للكلمة باسرها
وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة
كعائد الموصول فانه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذف
الف اثنتين اذا كانت اربعة عند النسب لطول الكلمة قال ابن يعيش في
شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لغرض من
الايجاز والاستحسان وقال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعار
للاختصاص وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة مفعولين نحو مات زيد وعرض
بكر وسقط الحائط وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسما
الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تجي حروف المعاني نائبة عن غيرها
من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني وقال ابو الحسن ابن ابي
الربيع في شرح الايضاح فلهم لفظ ادرك من رجل فصل من فيه للتبعيض عند بعضهم
والتقدير لقد وعظت من الرجال بوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا

للاختصار قال وتظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستخموا
فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لقصد المعني وطلبا الاختصار وقال ابو البقا
في اللباب وتلميذه الاندلسي في شرح المفصل انما وضعت ان علي الكلام للتوكيد عوضا من تكرير
الجملة وفي ذلك اختصار فلما مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت اللام في خبرها كان اكد
وصارت ان واللام عوضا من ذكرها ثلاث مرات وهكذا ان المفتوحة اذا دلوا ارادة التوكيد تقلت
مكان فولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد انتهي ومن الاختصار تركيب اما العاطفة
علي قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تغني عن الها وا كمال الشرطية حذوا من
الاصالة ذكره في البسيط وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في
نحو ما انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف طلبا للاختصار الاتري انك
لو لعرتات ممن وادوت الشرط علي الاماسي لم تقدر ان تغني بالمعني الذي تغني به عن الفكر
اذا تمت من يتقرا تقرا معه استغرقت ذوي العلم ولوجيت بان لا، حتجت ان تذكروا الا سما
ان يقرا زيد وعمرو وبكر ويزيد علي ذكر ولا يستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام وما تعلق وما
وضع للاختصار العدد فان عشرة وماية والف قامت مقام درهم ودرهم ودرهم الي ان تاتي
بجملة ما عندك مكرر وهكذا اذا من ثم قالوا ثلثماية درهم ولم يقولوا ثلاث ميات كما هو القياس
في تمييز الثلاثة الي العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا
لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة اشيا العدد الاول والثاني والمعدود فحففوا بالتوحيد
مع امن اللبس هكذا علله الزمخشري في الاحاجي اورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا
ثلاثة الاف درهم فلم يحففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشيا قال والصواب في التوجيه ان المائة
لما كانت مؤنثة استغني فيها بلفظ الافراد عن الجمع فشمل التانيث بخلاف الالف وقبل انما جمعوا
في العشرين المائة لان الالف اخر مراتب العدد فحملوا الاخر علي الاول كما قالوا ثلاثة رجال
ما ينبغي علي الاختصار منع الاستثنا من العدد لان قولك عندي تسعون احصر من مائة
الا عشرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في مذكرته باب التصغير من ايجازهم لانهم استغنوا
ببنا وتغيير كلمة عن وصف المسمي بالصغر بعد ذكر اسمه الاتري ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره
فدل ذلك علي ان التصغير معدول به عن الوصف وقال الاندلسي الغرض من التصغير
وصف الشي بالصغر علي جهة الاختصار وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب
البسيط انما اتي بالاعلام للاختصار وتترك التطويل بتعداد الصفات الاتري انه لو لا
العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعد وصفاته حتي
يعرفه المخاطب فاغني العلم عن ذكر الجميع قال صاحب البسيط ولهذا المعني قال النحاة العلم
عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط فايدة وضع اسما الافعال الاختصار والمبا
اما الاختصار فانك بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثني والمجموع تخصه بازيد وحده يا
هند وحده يا زيدان وحده يا زيدون وحده يا هندات ولو جيت تسمي بهذه اللفظة لقلت
اسكت واسكتي واسكتا اسكتن واما المبالغة فتعلم من لفظها فان فعيلات ابلغ في
الدلالة علي البعد من بعد وكذلك باقيها ولو لا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال

على تقومات زيد فاعله
المفيد مفعول

لغة
على حكمة وضعوا اسما الافعال

التي هي مسماها يغني عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب
كان الاصل ان يوضع لكل مونث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا اعير وانثان وحبلى وعناق
وجمل ورجل وحسان وحجر الي غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم
الامر فاختصروا واخذوا بان اتوا بعلامة خرقوا بها بين المذكر والمونث تارة في الصفة كضارب
وحائضة وتارة في الاسم كما تري وامراة وحمر وحمراة في الحقيقة وبلد وبلدة في غير الحقيقي
ثم انهم تجاوزوا مرادهم الي ان جعلوا التي للفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا علي البيان
فقالوا كبشة ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة وقال ابن القواس في شرح الفصيح ابن
معط التصغير وحسن في المعني وفايدته الاختصار فاذا قلت زيد احتمل التكسير والتصغير
فان اردت تخصيصه قلت رجيل صغير فان اردت مع الاختصار قلت رجيل وكذلك
لا يصغر الفعل وقال ابن النجار فان قيل فما فايدة العدل فالجواب ان عمر اخصر من عامر
وقال الشلوبين في شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا في امراة وجهان احدهما ان
يبني فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بنا افعل وهاء مع ناه نحو قومي واقعدي والثاني
ان يدخل لام الطلب علي فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اختصر
واستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن ضمير المنفصل في قولك قمت
ولم يقولوا انا مررنا وقمت ولم يقولوا انا مررت الا انه قد جا المستغني عنه في الامر ولم
يجي في الخبر في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل علي المصدر بلفظه
وعلي الزمان بصيغته وعلي المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر والمكان الفعل
ولزمانه طلبا للاختصار والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسما للزمن الاتيان بالفعل
وبلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم الي ان باب مثني وثلاث ورباع معدول عن
عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بابي الي
المخرج وامر طلبا للاختصار لان قولك اذهب عنك امر عمرو واحضر من قولك اي الرجلين
عندك زيد او عمرو وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين الباب حركات الاعراب والباب
حركات البنا فسمي الاول رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق
والاعتنا عن ان يقال ضمت حدث بعامل ونحوه فكان في التسمية فايدة الايجاز والاختصار
اختصار المختصر لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال
ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان
الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لسكلت مختصرا
لما هي ايضا واختصارا المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال
اذا كان امره لان اللفظ بفعلها دال الحال النايبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله
لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل لابي حيان لا يجوز حذف لام اسيما لان
حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث يلتمع وسبب
ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بد لان الافعال طلبا للاختصار
ولذلك اصل وضعها ان تكون علي حرف او حرفين وما وضع هو بامعني الفعل

واختص

اختص في حروف وضعه لايناسبه الحذف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل
لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها وقال
صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها
للدلالة علي المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعني الذي وضعت له واذا حكم بزيادتها
ما اخذ وضعها للدلالة علي المعاني ولانهم جاوا بها لتحرر وقوعه اختصارا عن الجمل التي تدل
علي معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا ذهب
البصريين المصير الي التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف وقال ابن جني
في الخصايص يفسر قول ابي بكر انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت
ما قام زيد فقال اغنت ما عن الفعل وهي جملة فعل وفاعل واذا حذفت قام القوم الا
زيدا فقد نابت الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف
وكذا ليت نايبة عن اتمني وهل عن استفهم والباقي تقدم ليس زيد بقايم نايبة عن
حما وغير في شاكر وفي قولك امسكت بالحبل ثابت عن مباشرته وملاقته يدي
له ومن في قولك اكلت من الطعام نايب عن البعض اي اكلت بعض الطعام وكذلك حسبه
عالما بسمه فاذا كانت هذه الحروف نوايب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم تجز من بعد
ذلك ان تتنزلك وتجحف لما قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيما لم يجز ان يعمل في
شي من الفعلات الظرف والحال والتمييز والاستثنا وغير فلو حذفت انما سوا
من الكلام الطويل اضر به من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتواجعوه عما
التزموه وقال ابن يعيش حذف الحرف الجار باب القياس لان الحروف انما جي بها اختصارا
ونايبة عن الافعال فما النايبة نايبة عن النفي والهمزة الاستفهام نايبة عن استفهم
وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نايبة عن انادي فاذا حذف بحذفها كان اختصار
المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء اكثر لقوة الدلالة علي المحذوف لحذف الا
ان يكون مضافا عنا بخلاف نحو ان ولكن ورد اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف
الاول او الثاني فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما
تخفيفا نحو زيدي وتامرو ليحيي وعلي ان المحذوف نون الرفع او الوقاية خلافا ذهب سيبويه
الي الاول وذهب ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقولك ابيت اصري وتبيتي
ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذفها ما عهد حذفه اولي ولانها نايبة عن العين وقد عهد
حذفها تخفيفا في نحو ان اسه بامرهما ويشعركم في قراءة من اسكن ولانها حركة ونون الوقاية
كلمة وحرف الجر اسهل وذهب الفراء والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين
منهم صاحب البسيط وابن هشام الي الثاني لانها تدل علي اعراب فكانت اولي بالحذف
ولانها دخلت بغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم حذف المؤثر
مع امكانه ولان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف الثاني اذا اجتمع نون الوقاية
وعليه الجمهور وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني وابي وما دخل
للفرق لا يحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولي المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع

فصل في حذف الحروف وما يجوز منها للاجحاف

فصل في حذف حروف المعاني وانها لا تحذف لغير الاجحاف وما ورد من ذلك فهو من الشاذ او التاويل

الي الحذف والثانية المدغم فيها انما طرف علي قول صحيح ابو البقاء في اللباب اولها الثالثة
اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا هل
المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا وتا تفعل في قولنا هي تكلم قال فذكر علي لسان ابي
العباس نقلا عن ابي بكر فقوية لمن يذهب الي ان المحذوف من لا اللام الاصلية لا لام
الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما يحذف من المكرر انما يحذف لا استثقال وانما
يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدوء به الاول ثم قال عقيب ذلك
والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من انا وكانا انما هو النون الوسطي دون نون الضمير
قال لانه عهد حذف ما دون حذف نون الضمير الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون
الاثنان نحو سقاني فاثنيان اذا التبني والاصل لتبنيني فحذف احد النونين واختلف في
المحذوف فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولي ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه
ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه
هي نون الاثنان واختاره ابن مكتوم ساعلي تامروني ورده ابو حيان لانه قياس علي
مختلف فيه الخامس المضارع المبدوء بالتاء اذا كان ثانية فانحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار
فيه علي احدي التاءين وهل المحذوف الاولي او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه
البصريون لان الاولي دالة علي معنيين وهي المضارعة ورجحه ابن مكتوم في شرح الكافية
بان الاستثقال في اجتماع المتماثلين انما يجلب عند النطق بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف
قال وقد يفعل ذلك بما مصدر فيه نونان كقراءة بعضهم وما تنزل الملائكة تنزيلا قال
وفي هذه القراءة دليل علي ان المحذوف من التاءين هي الثانية لان المحذوف من النونين
في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه المرجاني في شرح الهادي بان الثانية هي
التي تفعل فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال حذف الاولي لتحقق الحذف دون
الاولي اذ الحذف مثل الاعلال السادس الفعل الضاعف وزن فعل علي نحو ظل وحس
احس اذا اسند الي الضمير المتحرك نحو ظللت وحسست واحسست جاز حذف احد حرفي
التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني
وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم السهيلي وقال ابو علي في الاغفال قد حذف
الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذكر نحو ظلت ومست ونحو ذكر فان
قيل ما الدليل علي المحذوف دون العين لتحركها قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المكرر
نحو دينار كما قلب الثاني نحو تظيبت وتقضيت وخففت الهمزة الاولي كما خففت الثانية
نحو جاءني اشر الحمى السابع لا سيما اذا خففت همزتها كقوله

* * * * * فما لعهود واليمان لا سيما * عهد وفاء به من اعظم المغرب * * * * *

فهل المحذوف الياء الاولي وهي العين او الثانية وهي اللام احتمالان لابن جني الثاني
وابو حيان الاول وقال ابن اياز في شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف
سي من لا سيما الا انهم لم ينصوا علي المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه
القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف والاعلال والادغام في اللام شائع كثير

بخلافه في العين وبعضهم زعم انهم حذفوا الياء الاولي لاجتماع (احدهما) ساكنة والثانية
متحركة والمتحرك احري من الساكن فكانت الاولي اولي بالحذف لضعفها والثاني (غاز ايدة
والاولي منقلبة عن واو اصلية والزايد اولي من الاصلي بالحذف ولما حذفت اليا الاخيرة
لم ترد اليا التي اصلها لادارة المحذوف انتهي وفي الكلام الاخير نظر الثامن باب
الاختلة اذا اكد بالنون المشددة نحو والله لتقتلون فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون
الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جوزوا به ولم يحكوا فيه
خلافا التاسع خذ بمعني صاحب اصله عند الخليل وذو وجوزان فعل وعند ابن
كيسان وذو بالفتح فحذف احدي الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما
الثانية وهي اللام وعليه الاخفش وهو الظاهر والثاني الاولي وهي العين وعليه
اهل قرطبة العاشر قال الشمس ابن الصايغ في قوله ايها السايل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكروه ان المحذوف من معني وعني نون الوقاية
ويحتمل ان تكون باقية ونون من ومن هي المحذوفة الا ان هنا ك ان الحروف بعيدة
عن الحذف ومنها الحادي عشر ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة
عن ياء عند الاكثر وعن واو عند اخرين واسما عن ياء باتفاق وجزموا بان المحذوفة اللام
ولم يحكوا خلافا فيما تحرر ايت الخلاف فيه محكيا في البسيط وان اكثر النحاة علي ان المحذوف
لامه لانها تعرف فعلي احق بالحذف قياسا علي الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف
العين لتعلق الحكم بالاعراب ومنهم من قال المحذوف عينه والمحذوف لامه لان العين
ساكنة والساكن اصعب من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لقدرت
له قلة قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة
فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله الثاني
عشر قال بدر الدين بن مكتوم في قوله تعالي فاما ان كان من المقربين فروح ان
اصل الفاء واخلة علي ان كان واخرت للزوم التصاويين اما واما التي فلا ان
فاما وفا جواب ان فحذفت الثانية حلا علي الاكثر الحذفين نظير الثالث عشر
اذا صغرت كما قلت كسي وقد اجتمع فيه ثلاث يات يا التصغير واليا المنقلبة عن
الالف والمنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف اليا الاخيرة التي
هي لام الكلمة او اليا المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه علي الطيب وسيد
دميت حذفت احدي اليايين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف
الثانية لا الاولي كذا جزم به ابن مكتوم وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب
الحذف توالي الحركات واجتماع اليايات فكان حذف المتحرك اولي وقال الزمخشري
في القايق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يايهما الاولي وقيل
الثانية الخامس عشر يجوز حذف احدي اليايين من اي قال الشاعر سطرت
سطرا لاسما كين ابنها وقد جزم ابن جني في هذا البيت بان المحذوف الثانية وهي
اللام لثقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخيرة ساكنة كما كانت السادس عشر

وذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ءاصنم مراعي السماء ثم تسهل بالف واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصنف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لانه بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان الاولى حرف معنى فهو اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوف هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فاذ فكان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة انفاقا وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجحت الالف الاصلية لزوال ما دل عليها وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصارت في الاحوال الثلاثة بمنزلة ذيد في تصغير زيد وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين الثامن عشر تحية وتثنية اذا نسبت اليهما قلت تحوي وتاوي بحذف احدى الياءين وقلب الالف واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي لام الكلمة خلافا لابن الدهان حيث جعل الاولى لام الكلمة والثانية بدلا من التنوين التاسع عشر باب رحيه ينسب اليه فتحوي كذا ذكره المحذوف اليا الاولى وهي الياء المدغمة في لام الكلمة خلافا لابن الدهان حيث جعلها الثانية وكذلك باب مرمي اذا نسب فيه موحيي المحذوف منه اليا الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو ممنوعة واليا فيه المنقلبة هي لام الكلمة خلافا لابن الدهان حيث جعلها الثانية العشرون اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحمير بياءين شددت الثانية مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت اليا المتحركة التي تلي الراء لالتقاء الساكنين فقلت اسيدي وقضيبي بياء ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا صغرت مبيطرا ومسيطرا ومهيمنا اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن بحذف اليا الاولى لانها اولى بالحذف وقلبت ياء التصغير الثاني والعشرون اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء اجلهم وابغض اليه اولياؤك جاز حذف احداهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخرا الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جاء عنها حكاه السيد ركن الدين في الشافية الثالث والعشرون باب الافعال والاستفعال اذا اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفا فانقلبت الفا لانفتاح ما قبلها فالتقى النحويون ايتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لانهما الزائدة

ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مقلد وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول العين من جميع ومصوف اصلهما مجيوع ومصووغ فقيل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة مذهب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول الخامس والعشرون يستحيي يبايع في لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في التسهيل فيحذفون احدى الياءين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلان الالف توان محل التغيير فلما حذفت بقي يستحيي بحاله مجزوما فنقل حركة الياء التي هي لام الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة فعلى نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين واليا التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل السادس والعشرون باب صحاري وغداري فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هو وما من فعال الجمع مع تفعال الجمع مع تفعال التشديد شهر الاولى بالحذف اليا التي هي بدل من الالف المدالة عهد حذفا والان الكلمة خماسية والمبدلة من الف التأنيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف فالمحذوف عنده في البسيط السابع والعشرون قراءة ابن محيصن سواعليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام وقال قبل فالفعل المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد الثامن والعشرون باب جاء شاء اسم فاعل من جاء وشاء اصله جايء وشايء لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل نقلت الى موضع العين كما قدمت في شاك وطار ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقائض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب والدليل الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين التاسع والعشرون نحو يا زيد زيد البعلات وبين ذا في المحذوف خلافا قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام قال ابن الخباز في التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذكره وسجعه كون السبيل يكون معهودا عليه ومذهب المبرد ان المحذوف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة وفيه مضافة الى من قالها اخرب محذوفة

ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها رجله وحسن ذلك عنده كون الاول معمدة ما في اللفظ فلم يستكره لذلك استكراه الثاني الثلاثون نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد ضربته العلامة ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قابلا حتما اعرب الاول لوقوع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذا كان الخبر يحذف عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك استكراهي وقيل ايضا كل من المبتدا والخبر عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الضاربة قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول نحو

* * * * * * نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأي مختلف * * * * * *

ومن الثاني في قوله والي ومنيا ربع لغريب * لحادي والثلاثون ذات اصلا ذو ية تحركت الواو والياء فقلبت كل منهما الفا فالتقى الفان فحذف احداهما قال ابن هشام في مذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف هو الالف الاولى والثانية قياس فقول سيبويه قول الخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية الثاني والثلاثون نحو لهم لا * ابوك في يسه ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة واما الهاء العلمية والمبالغة لام الجر فتحت رد الى اصلها كما تفتح مع المضمر قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف وذكر حرف معنى واما نا فلا احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فرعنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه فقد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه ادعاء حذف اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة متوهم باعيا ظاهر الانفعل ذكر غير همز وجمع العرب تقول لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحت الا من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فمذهب ابو علي ما ذهبنا اليه انتهى الثالث والثلاثون الان اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل حذفت الواو وقلبت الالف بعدها فرقعت بعد الحرف حكاهما في البسيط فصل من خطابه ذكر وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك المرأب الاولى من بلز وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد وحجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امامات الزوائد وهي

الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زائدة مساكنة ثانية نحو جوهل وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا اجعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في قرد وما اشبهه ما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امامات الزوائد الا ترى ان الواو والياء سواء ان متحركتين نحو جهور وعثير ورابعين نحو كنهور وعبرد فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كانا قد وقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التاسيس بالاتيان بالمتطير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذكر وكلا الوجهين صحيح ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود استحنكك واقعنسس وشمالل في كلامهم قال وفرار النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا من اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق بهما من الثلاثي بين اصلين ليلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا احملت سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمخ صميخ فحذفوا الحرف الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يحذف حذف الاصلي دائما الزائد والثاني ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعفنقل الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحرفين في صمخ هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان يكون اصلا ليلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليه وذهب ابن عصفور والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مكي الى تفصيل الحكم بزيادة الثاني والثالث في صمخ ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في احمنس اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف في معتد ودال هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره معيدد بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني معيدين بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف تنبيه باب افعنسس قال ابن مالك ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف اخرتني قال ابو حيان جعله الاولوية انه لما الحق باخرتني باحرنجم واحرنجم من باب الثلاثي لم يات بالزائد الذي للالحاق الا خير او هي الالف وكذلك ما جيء به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة مجريا باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحد الا ترى انهما مشتقتان من الحرب والنعس فالذكر

كان الاولي ان تكون السين التانية هي الزايدة ومن ذكر ايضا قال ابو حيان سالني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هذان بالتشديد ما النون الزايدة قلت له الاولي فقال قال الفارسي في التذكرة هي التانية ليلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولي وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولي وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر علي اصل التقا الساكنين وعلي ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولي عندي لعلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف والنون ليستا ملازمتين فيكره الفصل بينهما لانري الي انفكاكهما منع بالحذف والاضافة وتقصير العلة انتهي وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون التانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذكر قول زهير

• اراني اذا ما بت بت علي هوي • فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا •

وقول الاخر مزايت ما فيه فثم رزيته • قال السخاوي في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زايد الفا او ثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالقضا بزيادة الفا اولي وقال صاحب البسيط زاد الجامع ثم وقيل ثم هي الزايدة دون التانية ومن المقصد وفصل وبناظر ما نحن فيه مسالة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اجمع النحاة علي ان ما فيه تا التانيث يكون في الوصل تا وفي الوقف ها علي اللغة الفصحي واختلفوا ايهما بدل من الاخري فذهب البصريون الي ان التا هي الاصل وان الها بدل عنها وذهب الكوفيون الي عكس ذلك واستدل البصريون بان بعض العرب يقر التا في الوصل والوقف كقوله

اسه نجاك بكفي مسلمت ولا كذلك الها فعلمنا ان التا هي الاصل وان الها بدل عنها وبان لتا موضعا قد ثبتت فيه التانيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لها موضع قد ثبتت الها فيه قالوا لمصير الي ان التا هي الاصل اولي لما يودي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير واما انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الي ان ما جاء في محل التغيير هو البدل اولي من المصير الي ان البدل ما ليس في محل التغيير

اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة مثل هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين علي الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل

اذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر ومنه استدل علي انه الاصل والمونث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد

اذا اجتمع طايفان روعي الاول منهما فصروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شي ومنها ان العرب راعت المقدر في ثلاثة نحو لهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتا مع ثلاثة لما تقدر لفظ ذكور وحذفوها لما تقدر لفظ البط ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان

فالاولي اعمال الاول جريا علي هذه القاعدة

اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا اولي عند اولي ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبني عليها ان الواو والالف واليا في الاسما الستة لامات للكلمة اذ زايدة للاشباع

اذا اجتمع الواو واليا غلبت اليا نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في

اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمتما واذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب نحو قمتما

اذا اتصل بفاعله اشبه حينيذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما حرفا الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان يقيما اخوك وايضا فان الفعل بفاعله قد الغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو زيد ظننت قايم

اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولي ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول المصريين ان اللام في نحو فالتقطه ال مزعون ليكون لهم عدوا هي لام السبب علي جهة المجاز لا لام اخري تشبهي لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعني متجرد كان المجاز اولي لان الوضع يود ل فيه الحرف الي الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المعني اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولي علي المختار وقال ابن القواس في شرح الدرة الكلمة مطلق مجازا علي الجملة المركبة فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة اجيب بانه اذا امكن الحمل علي المجاز كان اولي

اذا دار الامر بين الترادف والحذف للعلة فادعا الترادف اولي لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لاعلة مثاله قولهم سبسب وسبسبا ودمث ودمثة وهندي وهندية فهذه الفاظ بمعني واحد وتعارض امران احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والاخر ان تقول حذفت الراء من سبسب ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعي ان الزايدة (ان) ليست من حروف الزيادة فكان ادعا الاصالة في كل من الكلمتين اولي من ادعا الاصالة واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا اما لفظ واحد

اذا دار الاختلاف بين ان يكون في اللفظ او في المعني كان في اللفظ اولي لان المعني اعظم حرمة اذا للفظ حذر المعني وانما اتي باللفظ من اجله ذكره ابن الصايغ في تذكرته وبني عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام علي القول بانها لان المعني حينيذ وجد وافي مضي وذكر معلوم فتصير الجملة حينيذ حشوا لا معني لها

اذا تعلق الفعل الي المفسر لزمته احكام الاسم ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم تطعت همزة اصمت اسما للضلاة واصله فعل امر

اذا وقع ابن بين علمين فله خصايص احدها انه يحذف التنوين من الاول الا ان

العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاز يد بن عمرو قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب
كقوله ما زلت اغلق ابوابا وافتح حتى اتيت اباعمرو بن مروان
قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف
به كقولك على قال رايت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو لانهما صارا بمنزلة واحدة ولا
يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل والمتبع بشيء من التوابع اصلا الثالثة اذا
نودي نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان أحدهما
الضم على الاصل والثاني الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال
ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع
الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا ككثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك
لا يحسن الموقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثاني فيقال ابن فلان الرابع تحذف الف
ابن الخط لكثرة الاستعمال دلالة لابنوي فصله مما قبله
اسبق الافعال قال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق الافعال
في التقدم الفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير
في الحال ثم يصير ماضيا فيصير ماضيا فيخبر عنه بالمعنى فاسبق الافعال في الرتبة
المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل هلا كان لفعل الحال لفظ يتفرد به
عن المستقبل لا يشركه فيه غيره يعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض قيل الجواب قالوا لما وضع للفعل المستقبل الاسماء توخوا به موقعا وبسابر الوجوه المضارعة المشهورة فاعربه وجعل بلفظ واحد يقع
بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين
ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملتبسا بالاسماء
حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له فرعا فبقي على حاله
الاستغناء هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك
استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سيء فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان
وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا
ضبعان ولم يقولوا ضبعانان وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض الافعال
عن بعض الاتري استغناءهم بترك ونادر عن وذر وواذر ويقولهم رجل ألي عن
اعجز وامرأة عجزاء عن أنيا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا في
الاستغناء بالشيء عن الشيء قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشيء
حتى يصير المستغني عنه مستساغا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر
ودوع وبلحه عن ملحة وعليها كسرت ملاح وبشبه عن شبه وعليه جاء شابه
وبليلة عن ليلاء وعليها جاء قيالي على ان ابن الاعرابي قد انشده في كل يوم ما
وكل ليلاء وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة وكذلك استغنوا عن ان يانوا
به والعين في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا النوف الا في شيء شاذ

حكاه الفراء وكذلك استغنوا بقسي عن قوس فلم يأت الا مقلوبا وعن ذلك استغناؤهم
بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم رجال لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع اذن لم يأتوا
فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع اذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك سبسوع لم يأتوا فيه بجمع
القلة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغناؤهم بقولهم ما احوجه وجوابه
عن هو افعل منه في الجواب واستغناؤهم باشتر واشقر عن قولهم مقرو وشد وعليه
جاء قفير ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة
وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل ح ش ب عارية من الواو والزايدة مثله
كوكب لم يستعمل امنه ككبا ومنه قولهم درهم درري لان العرف درر ومثله كثير في ذوات
الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة قلنقس وضفنخ وسمدح وعثمل
وسمرمط وحجيا وسبحب وبسقب وهرشف ومن ذوات الخمس تعفليق وحنبريت
ودردبيس وعضرفوط وقرطبوس وقرعلانة وقنجابيس ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن
اثنين وباثنين عن واحد وبستة عن ثلاثين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرتين
وما جرى مجرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا وهو نحو ذلك وامتنع منه
ابو عثمان وقال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا اشمأ كذا حكاه ابن جني
وقال الزمخشري في الاجوبة سراوف وحمار وعوان في الاسماء ويستحاذ ويسطر في الصفات
لم يجمعوها الا بالالف والتاء وفي مذكرات واناقص جمعا على ذلك استغنابه عن التكسير
كما استغنوا باشياء عن اشياء من ذلك استغناؤهم بالبيه عن حباه وبمثاله عن له وقاله
سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به (استغنابه عن التكسير كما استغنوا)
باشياء عن اشياء من ذلك استغناؤهم بالبيه عن حباه وبمثاله عن له وقاله سيبويه وقد يجمعون
وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكلهما كما
استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم
بغيره حاهو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان هذا
هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسما ليس اصلا كما فعلوا في الاستغنا
بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء اللاتي قالوا الشيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا
في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسما المبهمة وقال ابو حيان استغنوا
بتصغير عشي عن تصغير فصير بمعناه ويقولهم في جمع صبي وغلام صبية وعملة عن
اصبية واعملة ويقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحا
وسمنا ويقولهم في نحو لي وعبي اوليا واعبيا عن فعلا ويقولهم حكام وحعاط جمع حاكم
وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغنا خلافا لقوله
ابن مالك في التسهيل انما جمع حكم وحفيظ على وجه الندور قال وكذا قولهم بررة عندي
انه من باب الاستغنا عن جمع بر بجمع بار وقد سمع بار وبرره وليس جمعا لبر ندورا خلافا لما
في التسهيل وباب الاستغنا في الجموع اكثر من ان تحصى. قال ابن يعيش العلم الخاص
لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنابه بتعريف العلمية عن تعريف

العلمية عن تعريف اخر في البسيط باب افعل فعلا وفعلان وفعلان فعلا الايلحقه تا التانيث استغنا بفعلا وفعلي عن التانيث بها وقال قد يكون راجع المفرد في المتعدد غير مستعمل في اللفظ فيستغني بجمع المتعدد عن جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا ادعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو الجنة مسرك ولم يقولوا افتاح فمن ما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس مفرده ابطال او ابطيل وعروض واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع

الاسم اصل الفعل والحرف قال الشلوبين ولذلك جعل فيه التنوين دونها ليدل على انه اصل وانما فرعان قالوا انما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان ان الكلام المفيد لايخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام كثير مفيد لايكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على احالة الاسم في الكلام ومزعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم والحرف ايهما اسبق في الرتبة والتقدير قال البصريون والكوفيون الاسما قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسما يعنون بالاسما اصحاب الاسما فالاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفعل سابق لفعله واما الحروف فانما قد خلل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسما سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها سوال يلزم القايلين بهذه الصنعة يقال لهم قد اجمع على ان العوامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان الحدث سابق لمحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا الامر لكم على اوضاعكم ومعانيكم الجواب ان يقال لهذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة والمعلول وذلك اننا نقول ان الفاعل في جسم فعلا انما من حركة وغيرها سابق لفعله وذلك لان الجسم قبل ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب لايجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ويقال ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولايجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي منه نجر الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن احساما فتقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولايجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال بنفسها وهذا بين واضح انتهى

الاسم اخف من الصفة وذكر ان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير وفرع على ذلك فروعا منها ان الجمع بالالف والتا تسكن فيه العين في الصفة كعجبة وصعبات وحذلة وحيزلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اي واضح وطريق نهجات وتحرك في الاسم نحو كتفة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال • لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى • وشد تحريك الصفة في قولهم شاة بجبة وشياه بجبات اي قليلات الصوف وقال ابو علي من العرب من يحرك بجبة في الافراد فما الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله

• ابت ذكر من عودن احشا قلبه • حضونا ورقصات الهوى في المفاصل •

قال في البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال ويبان ثقل الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل في الاشتقاق الثاني انها تناسبه في تحمل الضمير الثالث انها تناسبه في العمل الرابع انها تقترن الى موصوف تبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل وقال ابن يعيش في شرح المفصل الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ما خوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجمل والصفة ما كان ما خوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومحمر ومعرج ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات موصوفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد لان والالف لهما على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لاتدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر هنا فوايد متعلقة بالنحو

الاولى مذهب البصريين ان المشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقا في التبيين ولما كان الخلاف في اشتقاق احدهما من الاخر لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه على الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزومه التغرض للفرع والاصل واما الاصل والفرع فهما في هذه الصناعة غير هما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير لينضم اليه معنى زايد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة مزبا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما مضرب ويضرب وضارب ومضروب فيها حروف الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لتغطية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى اخر وقال الزملكاني في شرح المفصل ماخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فمقام قوم هو عبارة عن الاتيان بلفظ يجمع اصل واحد مع زيادة احدهما على الاخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقسم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلاة والسلام ذو الوجهين لايكون عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنبني واجنبني وان مشتبه المشتق وليس به لان اجنبنا ليس من الاجتناب وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصلية مع تغير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم انما يجعلون الموجد والموجود من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم لايقولون ان الكاذب والمامن من اصل واحد واما التغيير من وجه فلابد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون

بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولابد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى والاقتران
تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كحل بصري كلوا وكله
وحسب الحساب حسبانا وحسبا وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا او قدرت على الشيء
بمعنى مرتبت عليه قدرة وقدرانا ومقدره ومقدرة ومقدرة ونحوه ومحل الاصل مع انه لا ينبغي
ان يقال احدهما مشتق من الاخر على ان ذكر بحث لفظي ايل الى مجرد اصطلاح واما المشتق
فمعلوم ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه قال
وانما قلت من غير جنس معناه ليخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فانسبة المشتق
الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه
الكوفيون لزمهم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه
بالدلالة على الزمان المخصوص الثابتة قال ابو البقاء في التبيين الدليل على ان الفعل
مشتق من المصدر طرق منها وجود الاشتقاق في الفعل وذكر ان الفعل يدل على حدث
وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه
الطريقة ان الاشتقاق يراد لكثرة المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو
الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط والابد على الزمان
بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على
اكثر مما يدل عليه المفرد والتركيب لابد فيه من افراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص
الا بعد الدلالة على الحدث وحده وقد مثل ذلك بالفضة من الفضة فانها كالمادة المجردة
عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها خاتم او مرآة او غاية
كانت تلك الصورة مادة مخصوصة تحل فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل
الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا للمصدر هذا
الاصل طريقة اخرى وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زايدة
على المصدر تدل تلك الزيادة على معان زايدة على معنى المصدر فكان مشتقا من
المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة
طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذكر الى نقض المعاني
الاول وذكر يخل بالاصول بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زايدة ومعان
زايدة وهي دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة المذكر والمؤنث الحاضر
والغايب والمصدر يذهب ذكر كله الا الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع
الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس
اشتقاق المصدر من الفعل قال واحتج الاخرون بوجهين احدهما ان المصدر
يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم يتبعه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل
اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما قالوا وفي قام اصل
اعتلت في الفعل فاعتلت في المصدر وانت لا تقول اعتل قاعل لاعتلال القيام
والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل

موثر

موثر في المعمول والموثر اقوى من الموثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره قال والجواب
عن الاول انه غير دال على قولهم وذكر ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف
وباب ذكر الافعال لان صيغها يختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا
لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قايمة في المصدر وهو
الثقل واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه احدها على الاخر
اشتقاقا والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك العجبني ضرب زيد عمرا والدليل
ذلك على انه اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال والدليل ذلك على انها
مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال لشغلي الثالثة قال
السهيلي فايدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر كسايل الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها
كقولك العجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا
بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا اراد ان يخبر واعن الاسم الفاعل للمصدر
لم يمكن الاخبار عنه وهو محفوض تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا
مبتدا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدخل الحروف على
معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحذف في اللفظ والحدث
ليستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ
غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في
النيابة عنه والاعلى معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو
الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه
لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف
هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على
معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل
على الحدث قلت انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب
والقتل لا ضارب وقاتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من الات التعريف اذا
التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى
ولا يجمع كالحرف وان يبنى كالحرف وان يكون عاملا والاسم كالحرف وانما اعرب المضارع
لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني وانما قلنا منه من دلالة الفعل
على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذكر الاسم مضمرا او
مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل
بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر
وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة
وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على
اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل الاتري كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية
نحو لا افعله ما لاح بوق وما طار طاير لانهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير

تعرض لزمن والحال من احوال الحدث فاقتصر واعلي صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو عموا علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الي صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذن علي ثلاثة اضرب ضرب يحتاج الي الاخبار عن فاعله والي اختلاف احوال الحدث وضرب يحتاج الي الاخبار عن فاعله والي اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة علي كون الفاعل مخبرا عنه ويختلف ابنيته دلالة علي اختلاف احوال الحدث وضرب يحتاج الي الاخبار عن فاعله علي الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا يختلف ابنيته وضرب لا يحتاج الي الاخبار عن فاعله بل يحتاج الي ذكره خاصة علي الاطلاق مضافا الي ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبي عن التعظيم والتنزيه فموقع القصد الي ذكره مجردا من التقييد بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك ودونك وويله وويحه وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الي الاخبار عن فاعلهما ولا الي تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لانه مقصود اليه وهما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر ابدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا خلاف معمولا بجعله معمولا مقدما لان المعمول لا يتقدم علي عامله وهو مذهب فوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المفعول لا يتقدم علي الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ مفعوله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده علي الفاعل الا تري انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه علي الفعل العامل فيه بابعد من حذفه واما زيدا ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهي كلام السهيلي قال ابن النحوي في بدايع الفوايد وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعني فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين بشيء دون شيء للفرق الا تري انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعدل بالباء لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو وقوع دل والمعني واحد ولكنهم خصوا كل منا بمعني لا يشاركه فيه الاخر للفرق وسلكه بنا حصان وامرأة حصان والاصل واحد والمعني واحد وهو الحرز والبناء حرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق فلا اطلاق عليها الدابر والعابق وان كانت بمعناها للعرف الخامسة قال ابن يعيش الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعني اخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعني الفاعل وهو غير معني الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الي لفظ اخر فيكون المصروف لفظا والمراد عندهم ولا يكون العدل في المعني انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع عن المعدول عنه انتهي وقال الرماني

العدل

العدل ضرب من الاشتقاق الا انه معتمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك تقول المعدول لانه معتمن ولم تقل المشتق لعدم وقوعه موضع المشتق منه حكاه في البسيط ، السادسة قال في البسيط اختلف في وزن الاسما الاعجمية فذهب قوم الي انها لا توزن لتوقف الوزن علي معرفة الاصلي والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب قوم الي انها توزن ولا يخفي بعده لتوقف الوزن علي معرفة الاصلي والزايد واغلبها لا يتحقق ذلك في الاعجمية السابعة اختلف هل يقدح الاسما الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا لان غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وجعبان للامتلاء وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمي ثم ينقل الي غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لا بد ان تكون اشتقاقه لمعني ما ذا سمي به كان منقولا من ذكر المشتق لذكر المعني فلا يكون مرتجلا الثامنة قال ابن جني في الخاطريات لانه يليق حقه اي انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وكذا ان التمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا الغمر له بكذا اي قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل وسانكر حاجة فلو ليت لي اي قلت لي لولا لولا لا لبث لي اي قلت لا لا صهصهت بالرجل اي قلت له صه صه ودعدعت الغنم اي قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما تري وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لانه اي انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص فان قيل فكان يجب علي هذا ان يكون في قولهم لانة بليته معني اعني التمني كما ان في ليت معني الرد ولوليت معني التعذر وفي لعلت معني الاجابة قيل قد يكون في المشتق اقتضاء علي بعض ما في المشتق منه الا تراهم سموا الحرفة التي تشير بها الناجة الميلأة وذكر لانهم لا تنالوا ان تشير بها ميلأة علي هذا اضعله من الموت وحده لفظا ان كان المراد بها انها لا تنالوا ان تشير بها وسموا الحرم النائلة وذكر انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم لان اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك الاصل مطابقة المعني للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان معني افعل به في التعجب امر كلفظه ولما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل وقد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فما الذي حملهم علي تركه هنا فجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الي اعمال فكر كان ابلغ واكرم اذا لم يكن كذلك لان النفس حينيذ تحتاج في فهم المعني الي فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعني للفظ في المبالغة ما يحصل بالتفاوت بخلافه لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالي فليمدد له الرحمن مدا وجاء عكس ذلك

انتفى ومن المواضع الخارجة عن ذكر ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء علي افعلت ام لم تفعلت ولفظ الهمزة بمعنى لا اختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة

الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني والمعاني انما الموضوع لها الحروف فما الامر ما عدا المخاطب لازم اللام علي الاصل واستغني في فعل المخاطب عنها فحذفت تلي وحروف المضارعة للدلالة الخطاب علي المعنى المراد وقد يؤتي بها علي الاصل كقوله تعالي فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم واثبانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن الخباز في التعليقة

الاصل في الافعال التصرف ومن المتصرف تقديم المنصوب بها علي المرفوع والفعال الصنايع المختلفة بها ذكره ابو البقاء في التبيين قال وقد استثني منها نعم وبئس وعسي وفعل التعجب فان تقديم المنصوب بها غير جايز

اصلاح اللفظ عقد له ابن جني باباً في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها ادلة وابها موصلة وعلي المراد بها محصلة عنيت بها واوليتها صدر اصلحا من تثقيفها واصلاحها نحن ذكر قولهم امازيد فمنطلق فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزء من مقدمة عليها وانت في قولك امازيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول لعازيد فمنطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء ان كانت جواباً لم فكن عاطفة فانما هي علي لفظ العاطفة وبصورتها فلم قالوا امازيد منطلق كما يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق لو قلت انما اجاريه مجري فا العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما استكبوا ان ذكر لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها اخر شبيهاً في علي صورة العاطفة فقالوا امازيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو فخالد افتناعهم ان يقولوا انتظر ذكر طلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه علي انه مفعول معه كما ينصبون قمت وزيداً اي مع زيد قال ابو الحسن وانما ذكر ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظر ذكر وطلوع الشمس اي وانتظر ذكر طلوع الشمس لم يجز الا ترى الي احرازهم الواو عاطفة في هذا مجري العاطفة كذلك ايضاً تجري الفا غير العاطفة في نحو امازيد فمنطلق مجري العاطفة فلا يؤتي بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك مذ فصر في جمع غرفة وبسرة ونحو ذلك غرفات وبسرات (١) وكرهوا اقرار التاء تأكيداً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة لان الاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الا ترى اذا قلت ثمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها ثمرة وهذا واضح والعناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بوجودها ومن ذلك قولهم ان زيداً لقايم فهذه لام الابتداء موضوعة اول الجملة وحدها لا اخرها وعجزها فتعقد بها اول لان زيد امنطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو

التوكيد اخرت اللام الي الخبر فقصار ان زيداً لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخران لا وجه يمنع ان اللام لو تقدمت وتاخرت ان لم يجز ان تنصب اسماً الذي من عادتها نصبه ومنعها ان لم تاخرت ونصبت الذي يعمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيداً عمرو واصل الكلام زيد كعمرو وثم اراد وا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا ان زيداً كعمرو ثم انهم بالغوا في توكيد الشبه فقدموا حرفه الي اول الكلام عناية به واعلاناً ان عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيداً كعمرو ومن ذلك قولهم لعمرك ما زيد عليك بدين فالمال والدين هنا مبتدأ ان وما قبلها خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمها الي الكاف المقدر لها لم تجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلما خفا ذكر في اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذكرهما عليهم ومصلحاً ما فيد عندهم وانما كان تأخيره مستحسناً من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علماً بانه في المعني مبتدأ فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مؤنة هذا الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ومن ذكر انتفاء علم من الالحاق بالالف الا ان تقع اخراً نحو ارطاً ومعزاً وحنطاً وسرنداً وذكر اذا وقعت طرفاً ووقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك علي قوتها عندهم واذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما علي سمت متحركة الا ترى انك لو الحقت بنائية فتحت ثم ثم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بان قابلوا الالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوي لها واول عما شاهدوه تمكنها فليعلم بشبوتها ايضاً وكون ما هي فيه علي وزن اصل من الاصول بما للالحاق فيه وليست كذلك الفتعتر وسنفطراً فانها الف فتعتر افتسمر من الالفات الزوايد في اواخر الكلم ثالث لالف التأنيث ولا الالحاق ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في اخر بنات الخمسة كما زادوا في اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقاقاً لها ورغبة فيها هناك دون اختيارها الياء والواو وذكر ان بنات الخمسة فطولها لا ينتهي الي اخرها الا وقد مسها فلما تحملوا الزيادة في اخرها طلبوا اخف الثلاث وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو واليا حشواً في نحو عضرفوط وحعنليق لانهم لو جاولها ما طرفاً وسداسيين مع ثقلها لظهرت الكلفة في تحشمها وكدت في احتمال النطق بها كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحو ودّ في وقد ومن الناس من يقول وقد جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وربما به ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذكر انهم اجروا الفاعل هنا مجري جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحاً للفظ ومن ذلك انهم اذا ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوها بالنكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذي ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام اخوه وطريق

اصطلاح اللفظ كثير واسع وذكر ابن يعيش في قولهم سواء علي اقمت ام قعدت ان سواء مبتدا والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفايدة قال فكانهم اردوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه وقال ابن يعيش اعلم ان قولهم اقايم الزيدان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتحر المكلام لانه فعل وفاعل وقايم هنا اسم من جملة اللفظ وفعل من جملة المعنى فلما كان الكلام تاما من جملة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا اقايم الزيدان ليرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام يتم به ولم يكن ثم خبر محذوف قال واما قولهم ضربي زيدا قايما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد من النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدا منه بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدا وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقايما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح ان يكون خبرا منير تفع الان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس القايم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذكر الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قايما فاذا هي الخبر وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيدا الا عمرو فلا بد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذكر نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذكر ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتاني احد الا زيدا الا عمرا ولكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الاخر وقال ابن يعيش زيدت التاء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصطلاحا للفظ من جملة ان فعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير الامر والامر بغير الامر لا يتبع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد فزادوها والتزموا زيادتها ذكره في شرح المفصل وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما معناه لمجرد اصلاح اللفظ وذكر في مسايل احداها قولهم لله در فلان لم يضفوا الدر لكونه راجعا الى ما قبله ولم يضفوا الله لكونه راجعا الى ما بعده وارادوا الرجوع الى الاصل اعملوا الحجة ها الاصلاح اللفظ هذا قول المحققين وقال ابو عبيد فيما حكي عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك تحذف احدى اللامين والف الله وتفتح انك الثانية زيادة الباء في فاعل احسن وغيره ليلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام الثالثة تاخير الباء اذا مر بزيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه الرابعة اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور لمكان الزايدة في قوله وجبران كانوا الكرام

على تقدير ابن جني الخامسة تقدير المفعول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الفا عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيدا السادسة زيادة اللام في لا ابا بكر على الصحيح لبلا تدخل لاعلى معرفة السابعة تاكيد الضمير المرفوع المستتر اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك الثامنة تاكيد المجرور في مررت بكم انت وزيد على ما حكاه ابن ابازر في شرح الفصول التاسعة ادخال لام الفعل في نحو زيد بعمرو العالم العاشرة الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون ليلا يلبس الفعل في اللفظ وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ (الاصول المرفوعة منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر او مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لاظهاره للاستغناء عنه بالظرف وصار خبر المبتدا الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو تقديره لولا زيد حاضر قال ابن يعيش وربطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدا من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اعالي قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشيا بفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعله وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مجرورا ومنها قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسن ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله لم يسمع كما يسمع الاخبار عن البواقي من السبر لكن العرب رفضت ذكر كان هذا كبر جمع لم يرد لم ينطق به وكذلك يسبليه تصغير لشيء لم ينطق به واجبلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذكره وكذلك كاخ وكلخ وجميع الاسماء التي لاستعمال الا في النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار عنها ممكنا بها ليل الا اخبارا هي في معناه لكن العرب رفضت ذكره وقال ايضا في قولك زيدا اضرب به ضعف فيه الرفع على الابتدا والختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد ان حقيقة المسند والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضربه ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا يكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته فان قلت كيف جاء هذا مفرغا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له قطا بر الاثر بك ان تعلم اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا لم يسمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيدا اضربه كان اضربه

بعد الجزم ان الاصل في زيدا فاضرب تقدم فاضرب زيدا ثم حذف وقدم فتدبر

وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الاسم ولم ينطق قط به ويكون كقاعد وقائل
ايضا مصدر عيسى الابسهل وان كان الاصل له اصل مرفوض **الاضافة** ترد الاشيا
الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردها
الى الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء اذا اضيف ما لا ينصرف رد الى اصله من الجر
الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير
تغيير قاله بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل واستدل به على ان الجزم في
نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط
الاضمار احسن من الاشتراك ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان
مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جوم
الاسم قال ابن ايبار فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار
خلاف الاصل قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك **الاضمار خلاف الاصل**
ولذا رد علي بن قال ان الاسم بعد لو لا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على
ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلي بن قال في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم ان يوم ليس مسورا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم
يوم يأتيهم او يحجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار على خلاف القياس
الاعراب فيه مباحث **الاول** في حقيقته قال ابن فلاح في المغني اختلف في
حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا
بوجهين **احدهما** اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى نفسه **والثاني**
ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم
مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في اخر الكلمة وذهب
قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين **احدهما** ان الاختلاف
امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها
منبية لعدم الاختلاف **الثاني** انه مقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع
الجنس يستلزم الجنس والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة العام الى الخاص
للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على
انها حركات اعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والا فللبناء وقد ذكر
خصصم البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان احدهما انه
لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة او حرف سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي
دلايل عليه وهو ظاهر قوله سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم
تغيير اواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن
اياز الحركة الاعراب لامتناع الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة

قول الشارح الاعراب معنى الخ وقول غيره الاعراب الحركات الخ فلو كانت الخ

قد تنزل الحركة الاعراب لامتناع الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة
والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه ومنها انه
قد لا يكون في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه في الوقف مع الحكم
بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون اعرابا ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل
واحد منها معنى ثم قال وللقائل ان يقول الادلة في جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة
لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بنا قيل حركات الاعراب وصحت الاضافة
للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص والاشتهاء في مغايرة العام للخاص فسوغ الا
المغايرة وهي هنا موجودة واما الثاني فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا
بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك واما الثالث فجوابه
ان الوقف عارض والاعتبار به دائما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك واما الرابع
فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذف فيها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اخر المعرب
به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذف فيها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها
الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب انما يفسر
فجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير او الاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن
خالف ذلك فسره بتغيير ذلك وتفسير الحكم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه
وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول
اخر الكلمة حيث للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذكر
المجعول قد يتغير لتغيير مدلوله وهو الاكثر كالعمة والفحة والكسرة في نحو ضرب زيد
غلام عمرو وقد يلزم للزوم تركيبه مع الاسم كذا مع لا من قولك لا رجل في الدار
وكجر القطاع وعزيط من ذي القطاع وامرء عربيط وبهذا الاعراب اللائق بعلم فساد قول
من جعل الاعراب تغييرا وقد اعتذر عن ذكر الوجهين احدهما ان ما لازم حكما واحدا
من وجوه الاعراب موقوف تغييره صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي الازمه
تغيير والثاني ان الاعراب تجد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه
من السكون الذي كان قبل التركيب والجواب عن الاول ان الصالح لمعنى لم يوجد بعد
لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان رجلا صالح للبنا اذا ركب
مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما ما هو حاصل في
الحال من اعراب رجل وخمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له في الحال والجواب
عن الثاني ان المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير ابدا حاله تغيير فلا
يصلح ان يجر بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء لا يخلص من هذا القدح
قولهم لتغير العامل فان زيادة ذكر التوجيب زيادة فساد لان ذكر يستلزم كون الحال
المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب وذكر باطل بتعين اخ
لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التغيير عنه بالمجهول
اخر امن حركة وغيرها على الوجه المذكور وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها
اعرابا لم تضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عن لا تامل

له لان اضافة احد الاسمين الي الاخر مع توافقهما معني او تغايرهما واقعة في كلامهم باجماع واكثر ذكرنا بعده ردا لهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى المبحث الثاني في وجه تعلقه من اللغة الي اصطلاح النحويين قال ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه احدها انه منقول عن الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام والثيب يعرب عنها لسانها اي يبوح للمعنى علي هذا ان الاعراب يبين معني الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والجرم للسلب كما شكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعني علي هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث انه مشتق من قولهم اعربت المرأة زوجها اذا فعلت به ما يستعذب من التعرب للتعذيبة لا للسلب والمعني علي هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعني الرابع انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الي زوجها والمعني علي هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الي السامع الخامس انه منقول من التحجب اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعني علي هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية المبحث الثاني في الاعراب والكلام انما اسبق قال الزجاجي في ايضاح علل النحويين قال قايل اخبرني عن الاعراب والكلام انما اسبق قيل له ان الاشياء مراتب في التقدير وانا اخبرك بالمتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او علي حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سببه ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يحتمل معناه ونري الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير متعد ومثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معني الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معني الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان نفسه وهذه الاشياء مع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قد يبان معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية علي الفتح وفعل الامر لواحد اذا كان بغير اللام مبني علي الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها علي الاسمية ولا معانيها كما وصفت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعني توجبه ويدل عليه فالكلام اذن سابقة في الرتبة والاعراب تابع من توابعه قال قال فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نفرقه الان بيننا فقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب اهكذا نطقت به في اول دهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال من اين حكمتم علي سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذي لا يعقل اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة والتقدم بوجوه وانا اخبرك علي ضروب فتحكم لكل واحدة منهما بما تستحقه وان كانا لم توجد

الاجتمعة الا تري انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض من الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد وقبل ان لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم بل لا يجوز وجوده لان المربيات انما هي الاجسام الملونة ولا ندرك الالوان خالية من الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نر ولا الاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا مثل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك مع منع انا نعلم ان الذكر في المرتبة متقدم علي الانثي ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من معجز خلف الانثي في خلق آدم وحوى فاما في غيرهما فكذلك كان علي بخبر صادق والاخبار متفقة مركل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب فنقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل علي الكلام لما توجبه موتية كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا منفردين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء لم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم ينطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل جنسه ومؤنثه وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم درات اشتباه المعاني فاعربته ثم فعل معربا ما تكلم به المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي في الكتاب المذكور قال قايل قد ذكرت ان الاعراب داخل عقيبي الكلام فما الذي دعي اليه واحيج اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة علي هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا اضرب زيد عمرا فلو ابرفع زيدا علي ان الفعل له ويتصب عمرا علي ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فلو ابنقيبر اول الفعل ورفع زيد علي ان الفعل جالم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فلو اجتمعت زيد علي اضافة الغلام اليه وكذلك سايرالمعاني جعلوا هذه الحركات دلايل عليها لينتصبوا في كلامهم ويقدموا الفاعل ان اراد واذكر او المفعول عنه الحاجة الي تقديمه وتكون الحركات دالة علي المعاني هذا قول جميع النحويين الا ابا علي فطن بانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب للدلالة علي المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد يجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسما مختلفة الاعراب متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك فكان زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قايما وما زيد قايما اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما ان اينه منذ يومين ومذ يومان ما الحال عندك والحال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيد ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله ان الامر كله له وان الامر كله له مرتبي بالوجهين جميعا ومثله

ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير جدا فما اتفق اعرابه واختلف معناه
وما اختلف اعرابه واتفق معناه فاما فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين
المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا يزوال قالوا فلو بنيا
اعربت العرب كلامها لان القسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله
بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطيون عند الادراج
فلما وصلوا احركوهم اخر بكر جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا تراهم
سووا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة والا في حشو بيت
ولا يعرف اربعة احرف متحركة الا تظهر في اجتماع الساكنين يبطيون في كثرة الحروف
المتحركة ويستعجلون وقد ذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
قيل له فهلا لم الزموا حركة واحدة لانها محزية لهم اذ كان الغرض انما هو حركة تعقب
سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يخطروا
على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب مضارب واحتجاجه وقال المخالفون لهم ردوا
عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه
لان الفصد في هذا انما هو بحركة تعاقب سكونا معتدلا بها الكلام عن اوضاع العرب
وحكمة نظم في كلامهم واحتجوا لما ذكره مضارب من ائتلاف الاعراب واختلاف المعاني
واختلاف الاعراب وائتلاف المعاني في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها
اسمان احدهما فاعل والاخر مفعول ومضاف الى مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر
الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها محمولة على الافعال المجتث الخامس
قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على
المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه مخوعند نا حركة نحو العنبة في خرنكر
هذا جعفر والفتحة في خرنكر ورأيت جعفرا والكسرة في خرنكر مررت بجعفر هذا اصله
ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك
الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب يكون حرفا دخل على حرف هذا مذهب
البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه
واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذكر الجزم
في الافعال المضارعة وحرفا وهذا لها قد ذكرت فكان الشيء قد يكون له اصل ثم
يتسع فان قال قائل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل له يكون
سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه
الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يغز ولم يخش ولم يخش ولكل شيء من هذا
علة فان قال قائل فهلا يكون وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون
له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم تعرض لبعضه علة تخرجه عن حكمه وبابه فلا يكون
ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق
الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط

عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا
نظائر كثيرة فلذلك حكم الاعراب وحقيقته حاذ كونا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة
دعت الى جعل الاعراب حرفا وذكر في تثنية الافعال الخ رعة وجمعها وفعل المؤنث
المخاطب في المستقبل وذكر في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين يا هذه علامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها
علامة الجزم والنصب فان قال ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا
وهي النون قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على اخر حرف في الكلمة
وذكر الحرف يعني حروف الاعراب واخر حرف من هذه الافعال النون فلو جعلت النون
حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان يسكون
في حال الجزم ولو اسكنت وجب مسقوط الالف التي قبلها او الواو والبا الفقا الساكنين
وكان مذهب سيبويه الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء يسقط
علم ذكر في تقديم الافعال على المعنى فلما صارت الاسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل تقدما
فكان مصير الفعل كانه للواحد وتبطل المعنى فلما صارت على الرفع وجب حذفها في الجزم
لان الجازم يجذف ما يثبت في حال الرفع فان كان في حال الرفع حرف صاكن حذفه الجازم
نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الباء
والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضمرا في الجزم محذوفا النون فيه ايضا فقيل
لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما ضمر النصب في تثنية الاسماء وجمعها في الجر
لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان
وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف
ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال
ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما
سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا فاحكما
حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه
النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان
والواو في يفعلون وتفعلون والبا في تفعلين ليست من بنا الفعل والاتمامه انما هي
ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان تكون حروف الاعراب الفعل لذلك فان
قال قائل ولم جاز ان تجي اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان
والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاز علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهو ثبات
النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجود في غيره ويكون ذكر الشيء
معربا قيل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه حروفه تم
اتصل به مضمرا حاركبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذكر موضع
الاعراب بعد ضمير الفاعل لصارته الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك ان سكون
لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لبناء التي في كلمة واحدة اربع متحركات

المبحث السادس قال الزجاجي باب القول في الاعراب فهو وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين الاعراب فدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب في اخره وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد رايتا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا يا التصغير في قولك مزيدح وقابس ولو كان الاعراب على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنائه قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة منها فُعَال وفِعَال وفَعَل وفِعَل وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع اركة اعراب هي ام حركة بنا فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف يدرك فيمكن فيعلم انه اعراب واذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم نجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدا الا بمتحركه ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فات وضعه اولا لم يمكن ان نجعله وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته وقال اخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان بعد ها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال ممتنع في معناه **اعطا الاعيان حكم المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان** قال ابن النجري في امالية من مذاهب العرب للمبالغة اعطا الاعيان حكم المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان ممن ذكر قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظه افعل التي وصفوها للمفاضلة بها اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فاذ كر سدت الحال مسد خبر هذا المبتدا اذا كان اسم عين ومن اعطا العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر او جري خبرا عنه قوله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم اذا دعيتم اذا انتم تخرجون اي اذا دعوة ثم اذا انتم خارجون ومن ذلك قولهم سعيا اي ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي انه ذو عمل غير صالح وقد اوجبها جعله العمل لنساء كثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا تقوم وما تزيد الا الاكل والشرب وانما انت الا دخول وخروج ومنه قول الخنساء فانما هي اقبال

وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مايت وشيب شايب وشعر شاعر انتهى **الافعال نكرات** لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه انما جئ للمستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان تبتدي بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة يبتغي بها تعريف المضاف واخراجه من ابهامه الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا نكرات ولا تكون شيء منها احص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم مرجحها انتهى فاضافوا اسما الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذكر من بين سايرا الاسماء الملابسة بين الفعل وبينه وذكر ان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل والاقتران الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات فالدليل على ذلك انها لا تتفكر من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفايدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم يقع بها فايدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فالذكر لم تضمر وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم تجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فلا عرفت كما تعرف النكرات فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انه لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا يتفكر من فاعل مظهرا او مضمرا والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدا وخبره فكما لا يجوز اضافة الجملة كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى **الافعال كلها مذكرة** نص على ذلك الزجاجي في الجمل قال الشلوبين في تعليله لان التانيث الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة منها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومونثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر يتذكر مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مونث قيل فيه مونث بتانيث مصدره وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسما فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فكذلك ذكر على انها مذكرة اذا اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المونث كان هو مونثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا **اقتضا الوضع لفظا وهو معكد الا انه ليس بصاحبه** ترجم على ذلك ابن جني في الخصايص واورد فيه فروعا منها قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسما وهو مفتوح الا ان الفتحة

منه ليست فتحة النصب التي تقتضيها لا بل هي فتحة بنا وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عمل لاني المضاف قال واصنع من ذكر فوله لاخمسة عشر لك فهذه الفتحة
التي في اربعة عشر فتحة بنا التركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البنا
في قولك لا رجل عندك وبدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين
لا التي تحدثها لا ان خمسة عشر لا تغيرها العامل الاقوى اعني النصب في نحو
جاني خمسة عشر ورايت خمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر
فيها فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى ومنها قولهم مررت بقلاحي فالميم
تستحق حركة الاعراب بانيا والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي
تصحب يا المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي
ورايت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها
ومنها قولك يستغني حيث يسعد فالضمة في حيث ضمة بنا واقعة
موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف ومنها قولك جيتك
الان فالفتحة فتحة بنا الان وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف ومنها
قولك كنت عندك امس فالكسرة كسرة بنا وهي واقعة موقع كسرة الاعراب
المقتضيها الجر ومنها قوله "واني وقفت اليوم والامس قبله" ببابك حتى
كادت الشمس تغرب" روي بالامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه
باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البنا المعهود فيه واللام
فيه زايدة وانما تعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة
ملغاة زايدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه الام اخرى غيرها
زايدة قولك الان فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زايدة كما ذكره
ابو علي **الالغا** فيه فوايد الاولى قال في الافصاح حقيقته نزل العامل
مع التسليط نحو زيد قايم ظننت قال واما حوله النحويين في نحو ان زيدا اذا
يكرمك ان اذا الغيت عن العمل فقيه نحو حيث سموه الغا لان يكرمك في المثال
خبر وما دخلت عليه اذا محذوف كجواب ان في نحو زيد ان قمت ليقومن لان ما يطلب
جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الذي عنه وهو لم يدخل
عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين نحوا في ذلك منحاه الغا من حيث دخل
على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما لم يعمل فيه قال زيد لعلي هذا
انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها
لدلالة ما قصد عليه المتكلم **الثانية** قال ابو حيان لا ينكر معاني الغا
الالفاظ كما يتاول في التي حالا يكون في اصله واما الغا العمل فلا يكون الا في
ما يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجري في الحروف اذ لم يبلغ منها
الا ما كف **الثالثة** تظهر باب ظن واري في الالغا عند التاخر وفي التوسط
دون ذلك فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا تلقني في

التوسط

التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزايه نحو ان تزرني
اذا اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف على ما له
محل من الاعراب نحو ان تزرني اذ زرك واذن احسن اليك فان كان العطف على ما
لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينيذ الالغا رعيا لحرف العطف
والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان
العرب الغاوها وكذا اذا توسطت بين مبتدا وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغا
والاعمال لعلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم
كما يتحتم في المعمول السابقة ونظير اخر رائبة في الخاطريات لابن جني قال اذا
كانت العين حرف علة وله فعمة حفظت نفسها في موضعها نحو قاعم وكذا
ان تقدمت نحو اادر وادود فان تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شاكد وشاك والبت
والات وذكر انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها الرابعة قال ابن
يعيش الالغا ثلاثة اضرب الغا في اللفظ والمعنى والغا في اللفظ دون المعنى
كما كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوايد نحو كفى بالله شهيدا **الاغنال**
لا تغيير ما ذكر متوالهم في مثله مشاهر ذا ناب فابتدوا بالنكرة وجري مثلا
فاحتمال والامثال تحتمل والا تغيير ومثله متوالهم في المثل شي فاجابك بقوله الرجل
لرجل جاء ومجيء غير معهود مني ذكر الوقت ومن ذكر متوالهم في المثل في اكفانه
لف الميت وفي بيته يوتى الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدا المتاخر
ومن ذكر متوالهم اصبح ليل واطرق كراحذف حرف النداء من النكرة انها امثال معرفة
فجرت مجري العلم في حذف حرف النداء من النكرة انها امثال معرفة فجرت مجري
مع قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها
ومن ذلك متوالهم هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش
ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو اتوهم انه جري مثلا والامثال لا تغيير
فظهوره عامله ضرب من التغيير ومثله متوالهم كليهما ووتمرا اي اعطني واعر نفسه
اي دعه واهلكه والليل اي بادهم وكل شي ولا شتيمة حر اي انت كل شي ولا
ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشيا كلها انها
لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول بغير وبيس وحبذا جعلت كالامثال
لا ينبغي ان تستجاز فيها الا ما اجازوه وقال الزجاجي في الايضاح واما القول
في اضافة ذي الى الفعل في متوالهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة الفول
من اضاف فقد ذي الى الفعل في متوالهم اذ خرجت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي
تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب والله يسلمك دعاله بالسلامة
واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجري المثل فان الامثال
تحتمل ما لا يحتمل في غيرها وتزال كثيرا عن القياس لذلك مجراها في كلامهم

واحتمال ذكر شيء لعلة دون اخرى في الكلام **الايجاب** اصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر لتقم فتري الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الي دلالة في التركيب علي ذلك الغير وكلما كان فرعا احتاج الي ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الي علامة من ال ونحوها لانه فرع التنكير والتانيث الي علامة من تا والف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **حرف الباء** باب الشرط مبناه علي الابهام وباب الاضافة مبناه علي التوضيح ولهذا لما اريد دخول ان وحيث في باب الشرط لزمتهما ما لانهما لابهامان للاضافة والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة **البدل** قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ومفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع يجمع مع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مراد فا للبدل في الاصطلاح انتهي وقال ابن فلاح في المعني في قول الشاعر هما نفثا في فيّ من فمويهما فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجمع مع المبدل منه بدل مررت بأخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك وقال في موضع اخر قد يوجد في البدل فايدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل علي التانيث وقال ابن يعيش البدل علي ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكاءة وبدل هو قلب الحرف نفسه الي لفظ غيره علي معني احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغييرها وذكر نحو خام اصله خوم فالف واو في الاصل وموسر اصله الماء وراس وادم اصل الالف الهمزة وانما لينت سرعا فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني في الخصائص باب في مؤدي بين العوض والبدل جاء ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو والتي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك بقال في واو حوت وريا ميزان انها بدل للتخفيف من همزة حوءن وميئر ولا تقول انها عوض منها وتقول في الهاء من غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول

انها بدل منها فان قلت ذكرنا اقله وهو تجوز في العبارة وتقول هيم الظمأ انما عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاز تاذفة انها عوض من ياز تاديق ولا تقول بدل وحي يا اينق انها عوض من واو اوفق فمن جعلها ابفل ومن جعلها عينا مقدمة معتبرة الي انها جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم لتض فامن العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض هاخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذكر ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام ومتي مر اجزاء فكلما مضي جزء منه خلفه جزء اخر يكون عوضا منه فالوقت الثاني الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اعم **حرف التاء التانيث** قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المعني التانيث حقيقة في الاجسام مجازي في الحروف وقال الامام بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة الفرق بين التانيث والتركيب انه لا بد في التانيث من نسبة تحصل فايدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المؤنث وقال ابن القواس في شرح لغية ابن معط التانيث احص من التركيب من الالفة وهي الملايمة واصله في الاجسام واطلق علي الالفاظ المتنالية تشبيها **التابع لا يتقدم علي المتبوع** ومن موضوعه اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو ان رفعت الاول علي الثانية جاز الرفع فيما بعده علي البدل بدل البداء والنصب علي الاستثناء فتقول ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان اتممت الاخير نصب المتقدم علي الاستثناء لان التابع لا يتقدم علي المتبوع **التثنية** ترد الاشياء الي اصولها قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية يعترض علي الجزولي في الطلاقة بنا اسما لزمان المسافة الي المحل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا تكون مثني لان التثنية ترد الاشياء الي اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثني عشر واما قولهم بازيه ان فانما جاز لانه يشابه الاعراب الاتي انه يتبع علي لفظه كالمعرب انتهي ومن ذكر قول من قال ان المثني من اسما الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتها الي اصلها من الاعراب وحاسر رده التثنية الي الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وختوان وضيفان وديفان وديدبان وذوادا تا في تثنية ذات وقلب الف المقصور الي ابا او الواو التي هي الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا **التخريف** عقد له ابن جني في الخصائص فصلا قال قد جاء في ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم ما جاء تخريفه علي ضربين مقيس ومسموع الاول ما غيره السبب قياسا كقولك في تمر تمري وفي قاض قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي دستواد دستوائي وفي الافق افقي وتخريف الفعل كقولهم في ظلت ظلت وفي احسست احست وحكي ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شممت شمت ولا في قصصت قصت ومن

ميان

تحريف الفعل ما جاء مثلوا بأكتعون لهم في اصمحل امضمحل و في اكفهرّ اكرهف وفي البيت ابطيت وكذا مَوْلَهم لم ابكه وتحريف الحرف مَوْلَهم لابل ولابن وفامر زيد مَعْمَر عمرو اي شهر عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا في مصوف سوسوا حرفوا الواو تاءً والفا اخري وحفصوا رب وان وان وان وحذفوا ما من اما في قولهم وان من خريف فلن يبعدما هذهب سيبويه انه اراد واما من خريف التركيب فيه مباحث الاول انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد ومن شرد علي من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا اوما النافية وعلي من زعم تركيب لن ولاذن ومنذ ومذ واما ولولا قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد شرع موضع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ومنظير ذلك في الشريعة شهادة المراتين فرع علي شهادة الرجل الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل علي حقيقة واحدة وقيل النقل كان يدل علي اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه علي بعض معناه وهو علي ثلاثة اضرب اجملي نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره والاخباري نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس والمزجي وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتي صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعدي كرب ونحو ما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني علي الكسر لذلك وقال السخاوي في شرح المفصل اكثر ما نطلق النحاة المركب علي بعلبك وبابه الثالث قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا علي الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو علي وجهين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معني فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما علي الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معني حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان حد اول كل واحد من الخمسة والعشرة مرادا كما لو عطفت احدهما علي الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حروف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما العشرة الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد لا بدل كل واحد منهما علي معني ويكون موضع الثاني من الاول موضع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه تحركي محركي ما فيه هاء التانيث من انه لا ينون في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه الا ترى انك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث الرابع قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كما مر فاما التانيث فنقول في نحت نصر اسم رجل يا نحت وفي حضرموت يا حضر ومن سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجا فان فلانة زيد علي حذف الثاني فمن الخمسي بخمسة عشر يا خمسة عشر جعلوا الاسم

الاخ

الاخير بمنزلة الهاء التي تحذفه اذا كان حكم الاسم الاخير حكم الهاء التي كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان حكم الاسم الاخير اسما واحدا لحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتي بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تمير ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب الي حضرموت حضرمي كما تقول في النسب الي الي البصرة بصري والي مكة مكي فيتبع النسب الي الصدر لانه غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ومما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة ما لا رابعة ولا باب الاربعة فالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الابنية وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل علي الاول وركب معه لم يغير بنيته كما ان التاء كذلك اذا دخلت علي الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمرة وفاجر وفاجرة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون منه تاء التانيث ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في التانيث الخامس قال ابن يعيش وكيت لامع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسة عشر فان قيل ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعني علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعني اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره من الا سماء ان امرأ الاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار مرجال في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك حذف منه التنوين وبني قال وتركيب الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاريي بيت بيت ونحوه قال واما جعلك ثلاثة اشياء بمنزلة ستي واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم بينا لاسيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا السادس قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معني وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام فدخل علي الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا قبلها هلا صار المعني علي التحضيض ولم تدخل الا علي الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سبيل لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه فدخلت علي ما لانه خلا عليه كلمة لا وقال الشيخ اكمل في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معني غير ما كان اولا كهلا لا اولا ولولا ولوما ولا كذلك وقال ابن يعيش كاين مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معني ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد

قال ولذلك فظاير من العربية وقال السخاوي في تنوير الدياجي فان قيل ليس في
كاين معنى التشبيه ولا الاستقرار قبل لما تركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه
وعن اي معناها فان قيل فكيف قلبت وهي كلمتان قبل صيرت كلمة واحدة
فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا وعلى في العربية قال ولما دخل هذه الكلمة هذا
التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل
ففعلي هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو
قال ومثل ذلك تنزيل همز الوصل من لدن منزلة التنوين في ضاربه فلهذا قصوا
عدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين ههنا بالنون انتهى
وقال الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث
مع التركيب معنى لم يكن قبله قال والخليل ان يقول رد على من قال الاصل
عدم التركيب فاحدثا في هذه الصناعة فتعليل الاصول ما امكن لانكثيرها
ولذلك لم تعلل في ضارب وليضرب واضرب وتضرب وانضرب وضارب ومضروب
ومضرب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي مزوع عليه وقال ايضا
اذا ما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما واحدث التركيب فيها
ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تفعلي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها
على الزمان الذي كانت تدل عليه وقال ايضا ان منها اسماءها التي بمعنى
اكفف صمت اليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن
وهو معنى الشرط ولهذا نظاير كثيرة فاذا كثرت نظاير هذا القول كان اولى
من قول الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزايدة وفي شرح المفصل
للاندلسي اتفق النحويون والكوفيون على تركيب هلم واختلفوا انما ركبت
منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان بحوز ان تكون كلمة برأسها
انظهر راء بني تميم يصرفونها تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا
قيل انها مركبة والتركيب عندهم حالوف (الا ترى ان قولك ما تفعل امفرد مركبة
بدليل قول الشاعر وان من حريف فلن يعدما قال سيبويه فلي اما لعالمة
حذفت منها ما وبقيت ان فتتمسك كما هو دليل على تركيبها الا ان لقايل ان يقول لو
كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى
اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم على هذا تكون العمومة
وان حكم بانه اسم يشبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان يجعل في
لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلا الا ان لقايل المركب قد يكون
لكل واحد من مفرده معنى عند التفصيل وما التركيب يحدث له معنى اخر وحكم اخر
فلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل
فجعلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم افعال الضمائر على لغة بني تميم على اصله
قال في الحواشي تركب اسما من الكلمات كما تركب من الحروف كثيرة منها بعد التركيب

انتهى

انتهى السامع قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ
فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو احد عشر وما بابه وخمس عشر
ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى
الحرف هو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى
على ارادتها والثاني نحو حضرموت وبعلبك وبالي فلا مر سايرا لاعلام المركبة
فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم يرد من جهة المعنى بل مزج الاسمان
وصارا اسما واحدا ولا حقيقة ولم يتغير الاسم الثاني بشيء من معناه فكان
كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة وعجز الكلمة اعرب
واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على اراداته
الثامن قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب
لا يكون في الافعال ولا في المصادر والما في الاسماء الجارية على الافعال قال ومن
ثم كان من قول من ذهب الى ان حيا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطا واما
قول العرب لا تحيذه فانما معناه لا تقل له حيذا كما تقول تسهل او تسهيل قال
وكذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يركب
وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم غير حيذا وقال ابن عصفور في شرح
الجمل التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال
الا الذي يعلم في لغة من حكاها الصابر التاسع قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثنا
عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم مركب عدده مثنى العاشر في تذكرة
الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في النحو لقاضي القضاة كمال الدين
ابي سعد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم الفرخان قولهم نعظم به وسيبويه
الاول من جزء المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني
حكاية حتوت حقه ان يكون مبنيا وان اعرد وههنا اصل لا يسعكر اهاله
وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه النبا بسبب الاستعمال العجمي
وذلك ان العجم كانوا يعبرون عن الشيء الواحد بلفظين ومسمين اصليين دعوا بهما الا ان
لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء التي هي اسماء غيره واو ساكنة قبلها
ضمة نحو نعظ وسيبو او سمعت العرب به ولم تحذ مثل هذا في كلامهم نحو لوا
هذا الصوت وبه اذ هو مما يعرف وقد يخرج به الاسم عن ان يكون اخره
واو قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا الخاوي عشر قال ابن
ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على
موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط الثاني
عشر قال في المستوفي ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا اذهب اصحابنا الى ان
الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لولا
لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من الغطاعة ما تركي وانت اذا استقصيت

النظر و تفطنت بدلك من طاعة العصمة و ابقنت ان الحق لا يعرف بالرجال بل يشك
ان يلوح لك فيه وجه اخر و ذكر ان يكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها
تحذف تخريا للايجاز و لزوم الحذف للزوم الدلالة و لكثرة الاستعمال و النقد بهذا
لو لم يحصل العيش لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا
عن فعل بعد ركما في قوله تعالى اذا السما انشقت فيكون حكم لو با قيا على ما كان
عليه قيل و دالاعلى امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع العيش لهلكت
الماشية و قولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع و انتفى و مما يقرب هذا
الحذف حذف مفهم الفعل بعد لولا التي للتخصيص في نحو قوله لولا الكي المقنعا اليس
قد اجمعوا على ان التقدير لو لا تعدون فكذلك هنا انتهى التصغير برد الاشيا
الى اصولها و لذلك نظهر التاني المونث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر قديرة
و في قوس قويسة و في هند هنيدة التضمين قال الزمخشري من شانهم
انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه و يستعملونه استعماله مع ارادة
معنى المضمن قال و الغرض في التضمين اعطا مجموع معنيين و ذكر اقوى من اعطا
معنى الاتري كيف رجع معنى و لا تعد عينا ك عنهم الى قولك و لا تغضضهم عينا ك مجاوزين
الى غيرهم و لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم الى و لا تضموها الى اكلين انتهى قال
الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف قان قيل الفعل المذكور ان
كان في معناه الحقيقي دلا دلالة على الفعل الاخر و ان كان في معنى الفعل الاخر
فلا دلالة على معناه الحقيقي و ان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة و المجاز
قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما خوذ من الفعل الاخر بمعونة العربية
اللفظية فمعنى يغلب كغيره على كذا و دا على كذا و لابد من اعتبار الحالة و الا كان
مجازا محضا لا تضمينا و كذا قوله يومنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى
و قال ابن جني في الخصايص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر و كان احدهما
يتعدى بحرف و الاخر باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع
صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جي معه بالحرف المعتاد
مع ما هو في معناه و ذكر كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسايكم
و انت لا تقول رفثت الى المراة و انما تقول رفثت كا و معها لكنه لما كان الرفث
هنا في معنى الافضا و كنت تعدي افضيت بالي كقولك افضيت الى المراة حيث بالي
مع الرفث ايذانا و اشعارا بالمعنى كما صححوا عور و حوله لما كانا في معنى اعور
و احول و كما جاء المصدر فاخروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله تعالى و تبتل
تبتيلا و ذاك عوده لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا و عليه ما قوله و ليس بان
تتبعه اتباعا و منه قول الله تعالى و تبتل اليه تبتيلا و اسنع من هذا قوله
العذلي اما ان عيس الارض الا منكبا منه و حرف الساق طي المحالة فهذا على
فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الاتري ان معناه طوي طي المحالة فجاء المصدر

على فعل دال اول الكلام عليه و لذلك قوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله و انت
لا تقول سرت الى زيد اي معه لكن لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك
ان تاتي هنا بالى و كذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكى و انت انما تقول هل لك في كذا لكنه
لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك و ارشدك الى ان تزكى
و عليه قول العرزمي قد قتل الله زيادا عني لما كان معناه حرفته عدا، بعني و وجدت
في اللغة من هذا الفن شيا كثيرا لا يكاد يحاط به و لعله لو جمع اكثره لاجيء كتابا
ضخما و قد عرفت طرفه فاذا مر بك شي منه فتقبله و انس به فانه فصل من العربية
لطيف حسن انتهى و قال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب
المازني انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير و يكون من باب
ظرف فاجاز خرجت وسط الدار بمعنى اي صيرت خالد ليس ببعيد اذ يصح لمن ولد
اجاز نهيت مسجدا و قطعت الثوب قميصا و قطعت الحبل نعلا و صبغت الثوب ابيضا
و جعل من ذكر قول ابي الطيب "قمصت و قد صبغ الحيا بياضها" لو لبي ثم صبغ اللجين
العسجد لان المعنى صير الحيا بياضها لو لبي اي مثل لو لبي قال و الحق ان التضمين
لا ينقاس و قال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه
و يسمى ذلك تضمينا و فايدته ان يودى كلمة مودى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة
منها قوله تعالى و ما ننعلم ان خيرا فمن تكفره ضمن معنى نخرجه فعدي الى التضمين
لا الى واحد و لا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون
الى الملا الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي بالى و اصله ان يتعدى بنفسه سمع
الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام و ذهب بعلم المسند من الصحة ضمن معنى
تميز يجي بمن و ذكر ابن هشام في موضع اخر من المغني ان التضمين لا ينقاس و كذا
ذكر ابو حيان قاعدة فاعرف بين التضمين و التقدير نا ابن الحاجب في
امالية الفرق بين التضمين و بين التقدير في قولنا بني ابن لتضمنه معنى حرف
الاستفهام و من بنيته تاويبا سقوب بتقدير اللام و غلام زيد مجرور بتقدير
اللام و حزت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمن يراد به ان في المعنى
المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه و التقدير ان يكون على وجه يصح اظهارها
معه سوا اتفق الاعراب اما اختلف فانه قد يختلف في مثل قولك في بنيته بر طرحة
و من بنيته في نيو هو الجمعة و قد لا يختلف في مثل قولك ما رايته لا افعل و انك لا تفعل
و الفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا و جوبه و كان حكمه حكم
الوجوب و اذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مرادا وجوبه فيصل الفعل الى
متعلقه بنفسه انتهى و قال الاندلسي في شرح المفصل الاسما المتضمنة
للحرف على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز ظهار الحرف معه نحو من و كم فينبغي لا محالة
و ضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به الى
النطق به و نه فكانه ملفوظ به و لو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك اذا عدل

عن النطق به وجاز به وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبني منها وما لا يبني فافهمه انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير في وليس منتصبا معناها حتى يجب بناؤه لذكر كما وجب بنا نحو من وكم في الاستفهام وانما هي محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز اظهارها معه نحو صمت اليوم ودخلت في اليوم ولا يجوز اظهارها مع من وكم في الاستفهام فلا يقال اين ولا اكرم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في وذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن بما ذكرته انتهى وقال ابن ايبار معين تضمن الاسم معنى الحرف ان يوجد ما يوجد به الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا تظهر ذلك الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذكر المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذكر المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فان اردت به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما يعني به ان قوة الكلام قوة كلام اخرجته في ظاهرة وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين ولا اين ولا اهل كيف ولا اكيف قال ابن النحاس في التعليقة تاء عدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل تمنع شبيها بما هو في الاصل منع شبيها بما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وليس انما منعا التصرف لان لفظها ماض ومعناها انشا المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصاريف لذكر قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف معنى شتى لا يلزم ان يجوز مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول النافي خبر المبتدا المضمن معنى الشرط نحو الذي ما تيني فله درهم وكل رجل ما تيني فله درهم وامتنع مما الاختيار جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي ما تيني احسن اليه او كل من ما تيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ورد عليهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر فائدة قال ابن النحاس في شرح الدرة امس مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول له يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا امس اللام وحذفت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا او سمي او ثني او جمع وقيل زائدة كالتي في النسر الطائر وفي البسيط في علة بنا

بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول للغو ومنهم من يقول توكيد ولي بعضهم الاهذا ولم يجز فيها ان يقال صلة والغو ليلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زينة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في الاستقلال المعنى قال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال عند ذكره فيما تقضهم فمنهم لغو قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسميه لغوا وبين ان التاكيد ليلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى المنع الا ان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها ان زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما تعذر النظم والشجع وغير ذلك من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تاتى له وصلح ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها واذا كررت تاكيدا فمعنى عنده من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد للمعنى وبطل مذهب الفراء بانه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت بالغرب تاخذ من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا نقض من فعل الحكيم قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا لا معنى اصلا واما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فليس بعبث قال انها تزاد المعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزاد المشددة في هذا الباب قلت حروف العلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اهل الكلام بخلاف ان وان فانه لم تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى وقال النيلي معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها لم تتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك الشجع فاذا زيدت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى وقال الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما مر من الاستغراقية والبا في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية

قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل ايزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدته العارضة
الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا
والقاظ التاكيد اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل
كالباء ومن الزايدين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله واما الفايدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
سببها موفيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوايد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا لعد ت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيايه عليهم
السلام وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى
واعا سميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او
الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك الرابعة قال ابن عصفور في شرح
المقرب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك
سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفا
في خبر المبتدا لانه لم يجي سنه الا ما حكي من كلامهم اخوك فوجه بل اخوك فجهد
وقوله الشاعر، بصرت الناس او بشبيب منهم، او بجدت ناس والصغير فكبير
الخامسة قال ابن ايبار من الزايد ما يلزم وذلك نحو الفا في خرجت فاذا زيد
ذهب ابو عثمن الى انها زايدة مع لزومها واختاره ابن جني في
سر الفصاحة وكذلك قولهم افعله ابرا ما اي اول شي فما زايدة لا يجوز
حذفها وكذلك الالف واللام في الان زايدة في القول المشهور مع
لزومها وكذلك الالف واللام في التي والذي وما في مهما وان في خبر عسى
قال بعضهم انها زايدة وهي لازمة حينيذ لا تتقدر بالمصدر ويزول
الاشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان يقوم
حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصر بان بحذف المضاف اي
عسى زيد ذا القيام انتهى السادسة قال ابن يعيش انما جاز ان يكون
حروف صلة للتاكيد لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاني الا
زيد معناه اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجي لزيد وكذلك قول
العجاج في بير لا حور سرى وما شعر المراد في بير حور ولا مزيدة
وقالوا ما جاني زيد ولا عمرو فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول
في نفي المجي ولا خففت النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطت لا فقلت
ما جاني زيد وهو ولم يختلف المعنى وذهب الرماني في شرح الاصول
الى انك اذا قلت ما جاني زيد وعمرو احتمل ان يكونا اجتمعا

اجتمعا في المجي فهذا يفرق بين المخففة والصلة فالمخففة تفتقر الى تقدم نفي
والصلة لا تفتقر الى ذلك ممثال الاول قوله تعالى لئلا يكون الله ليغفر لهم ولا
ليهديهم سبيلا فلا هنا المخففة وقال ولا تستوي الحسنة ولا السيية فلا
فلا فيه المؤكدة والمعنى ولا تستوي الحسنة والسيية الا ترى ان تستوي من الافعال
التي لا يكتفى بفاعل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفي الجملة لا تزاد الا
في موضع لا لبس فيه انتهى السابعة قال ابن السراج لا زايد في كلام
العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التاكيد ونقل عنه بن يعيش انه قال
حق الملغى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون
وجوده كخروجه لا يحدث معنى التوكيد واستقرب زيادة حروف الجر لانها
عاملة قال ودخلت لمعان غير التاكيد فايدة قولهم عجبت من
الشي قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه
وجهان احدهما ان يكون لا زايدة لفظا لا معنى اي لا تكون عاملة في اللفظ
وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزايدة ومعنى النفي
فيه كقول النابغة • اسمي بمادة الاعم والاخال • وقول الشماخ • اذا ما دخلت
وضعت يداها • لها داج ليلة لا هجوع • لا هجوع صفة لليلة اي لليلة
النور فيها مفقود لان الهجوع النوم والثاني ان تكون لا غير زايدة لا لفظا
ولا معنى كقولهم غضبت من لا شي وجيت بلا مال قال ابو علي فلا مع الاسم
المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد ينحى الاسم بلا حرف السبب
سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه عده لذلك ابن جني مابا في الخصايص
من ذلك الادغام يقتضي المعتل وهو ايضا يعينه بضعف الصحيح ومنه
ان الحركة تقتضي تقوي الحرف وهي بنفسها تضعفه سكن الاسم من الفعل
بغير حرف ساكن فيه تظاير شما اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة
الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ومنها وقوع الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر
في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اقمت ام قعدت ومنها
وقوع المضارع بعد الفا والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذي قبل الفا في تاويل المصدر ولهذا
صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم
ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه اخانا يريد ما
زيد مكرم اخانا فيكرمه لانه كما يقدر معطوف على مصدر متوهم من قولك
مكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان
يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر حرف التشبيه
الشذوذ والاستمرار ومنه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت
بين يديك ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجداول اذا تتابع ماوه

بالرفع وانما هو اضع شذوذ فالتفرق والتفرق هذا اصل هذين الاصلين في
اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقته في غيرها فجعل
اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة
مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه والمنفرد عن ذلك الى غيره شاذا ،
قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس
والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت
عمرا ومررت ببشر ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو
الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مستقل هذا هو القياس والاكثر
في السماع بالفتح والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في
الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قياما وهذا
هو القياس غير ان السماع ورد بخطره والاقتصار على ترك استعمال
الاسم هنا وذكر قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول
في قوله لا تعذلن اني عسيت صائما وقولهم عسى الغوير ابوسا والثالث
المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واخوص اكرمت
واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستقبل الجمل واستنسب
الشاة واغيلت المراة وقول زهير فما لك ان يستحولوا المال
يحولوا والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول
من عين واو او يا نحو ثوب مصروف ومسك مذووف ورجل مترد
ورجل معدود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا ورد غيره
واعلم ان الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع
السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى
انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تجاوز ما ورد
به السمع منهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع
استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشيء شاذا في السماع مطردا في
القياس كماميت ما نحا ميت العرب منه وجريت في تظهيره على الواجب
في امثاله من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو
عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قوله ابى الاسود
ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فشاذ فاما قولهم
ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمالهم ان يعد
كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا
ولا مأبيا في القياس ومن ذلك قول العرب افاعيل اخواك احق فاعدان
هذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول افاعيل اخواك
احق فاعدها الا ان العرب لا تقوله الا فاعدان فتصل الضمير والقياس

يوجب

يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى قال وما ورد شاذا عن القياس مطردا في
الاستعمال قولهم الحركة والحزونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى
وهو في الاستعمال مستفاد غير متأت ولا تقول على هذا في جميع قايم قوامه
ولا في صايم صوامه وقد قالوا على القياس خانه والانكاد نجد شيئا من تصحيح
هذا في الياآت لعربيات عنهم في نحو بايع وساير بيعة ولا سيره وانما شذ
ما شذ من هذا ما عينه واو لا يا نحو الحزونة والحركة والخول والدول وعلته
عندي قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صحت نحو الحزونة كان اسهل
من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء
اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي شرح
المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس دخول ال على المضارع في قوله
وتستخرج اليربوع من نافقايه ومن حجره ذو الشيحة اليتقصع قال
والذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات ما استعملها
في الفعل على ذلك المعنى وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالود عني شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من زوال ما فيه الالف
واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف او حرفان وقولهم ياصاح
والطرق كرا فترخيم وكروان شاذ قياسا واستعمالا لا اوله اما القياس فلان الترخيم
بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له قال وقولهم من اينك
بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجال بالكسر شاذ
في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لغة المستعملين قال وحكى
بعضهم ان من العرب من يعتقد في اسم التفضيل وبعربه ويصرفه وجربة
محرك الاسماء المتمكنة فيقول ذهب اميش بما فيه على التذكير وهو غريب
في الاستعمال دون القياس فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية
اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر
الى قلة وجوده وكثرته كالنقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف
القياس كخزعال والضعيف ما يكون في نهوته كلام كثير طاس بالضم
الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه ذكره
ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما
حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف لم
يوجب فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه
الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما
لانه عام في كل اسم او فعل وليس كذلك الشبه من جهة انه نائب عن جماع
السببين فيه لان هذا الخص نوعا من الاسماء دون سايرها فهو خاص مقرب
للاسم من الفعل ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف

المعاني كلمت وكانت ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها
زائدة وانها لاتدخل عليها تا تانيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها
الشبه بالمضاف بنصب في النداء كالمضاف نحو يا خادما زيد او يا مصر ويا غلامه قال ابن يعيش
ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه احدها ان الاول عامل في الثاني كما
كان المضاف عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف عامل في المضاف
اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا اشبه الشيء
من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولو لا ذلك المفارقة لكان اياه فلم
تكن المفارقة قادحة في الشبه الوجه الثاني ان الاسم الاول مختص بالثاني
كما ان المضاف يختص بالمضاف اليه الاقرب ان قولنا يا خادما رجلا اخص
من قولنا يا خادما الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف
اليه من تمام المضاف وقال السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشيء الشيء
في امرين فما زاد اعطي حكمه ما لم ينفسد المعنى ولهذا عملت ما عمل ليس لما
اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة وقال ابن هشام في المغني
قد يعطي الشيء حكم ما اشبهه في معناه او لفظه او فيهما فاما الاول
فله صور كثيرة احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله
الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر الا انه في معنى اوليس الله
بقادر وكفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قوله
لا تقربوا الصلاة لما دخله معنى لا تفعلوا بقربن بقراءة السكور ولهذا قال السهيلي
لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك فقرأت به على حد قوله لا تقربوا الصلاة بالسكور
لانه عار عن معنى التقرب الثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا
قائم وعمرا اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا
قال السهيلي لا يجوز ان تقول لمن يجيبك زيدا قائم وعمرو الثالثة جواز
ان زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز ان
لا تتقدم المضاف اليه على المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب الرابعة جواز غير فائدة
لما كان في معنى ما قائما الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون
ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر الخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الآن
او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة
ونصبوه على الحال وخفضوه بربّ واد خلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك
اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب السادسة وقوع
الاستثنا المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين وبالي الله
الا ان يتم نوره السابعة العطف بلا بعد الايجاب في نحو قوله ابي الله

الف اسمو بام ولا اب لما كان معناه فاله الله لي لا تسم بام ولا اب الثامنة زيادة
لا في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء امر للممنوع
ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد التاسعة تعدي رضي بعلي
في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه برحبوده
وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع
المستثنى على ابدا له من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان
معناه فلم يكونوا منه بدليل من شرب منه فليس مني الحادية عشرة تذكير
الاشارة في قوله تعالى فذكروها نان مع ان المشار اليه البدو العصا وهما مؤنثان
ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر وقيل لم تكن فتنتهم الا
ان قالوا فمن نصب المستثنى وانث الفعل الثانية عشرة قولهم ان احد الا
يقول ذلك فأوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير
في سياق النفي فكان احد اكد لذلك والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه له في
لفظه دون معناه له صور كثيرة احدها زيادة ان جامعة ما المصدرية الظرفية
وبعد ما النفي بمعنى الذي لا نهما بلفظ ما النافية كقوله ورح الفتى للخير ما ان
رايته وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت
ولا سمعت بمثله الثانية دخول لا على ما النافية حملا لها في اللفظ
على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما تغلغلت شكرك فاصطنعني فهذا
محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد
لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة الرابعة حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن
بزيد مشبها في اللفظ كقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتدا بعد ان التي
بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ان هذان لساحران
السادسة قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم ايتها ورفع صفتها كما يقال
يا ايتها العصابة وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولقمه
لما كان في اللفظ بمنزلة المستغاث في النداء اعطي حكمه وان التنغي موجب البنا السا
بنا باب حذام تشبيها له بنزال الثامنة بنا حاشى بي وفلن حاشاه تشبيها في
اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كان قط وامنه فاوقع قط بعد ما المصدرية
كما تقع بعد ما النافية العاشر اعطا الحروف حكم المفارقة في الخروج حتى ادغم
فيه نحو خلق الله كل شيء ولكن قصوراه وبعين كقوله ان البرشي هتن
المنطق اللين والتقتير والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا
ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل
فيما ذكرنا وقال ابن الحاجب في شرح الجزولية ان رفع الظاهر لشبهه بافعله

في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجاز والصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا وقال الاهدلي في شرح الجزولية حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال يشبهت عسى بالفعل لان كلا منهما رجا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها أن نحو لعلك يوما ان تلم ملمة وقال ابن الصايغ هذا الذي قاله وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف الشباك اذا تضاد انتفاء الحكم الصادر عنهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة قال ولهذا نظاير مما المفعولات وسايرالمعلومات مشاهدا ومقيسا الاترى ان الاعراب لما كان حقه البنا وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البنا اصله السكوت والسكون، وكذلك الابتدا لما كان اصله الحركة صدرة كان الوقف اصله السكون الشروط المقتضاة في الابواب المختلفة قال ان هشام العرب يشترطون في باب شيا ديشترطون في اخر نقيض ذلك الشي على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا الزبنا مال المعرب اختلطت عليه الابواب والشرايط من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والنعت لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ومنا النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبيس والابهام في ظروف المكان والاختصاص في المبتدا وصاحب الحال والاضمار في محرور لولا ووحده ولبيك وسعديك وحنانيك وفي موضوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه وموضوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تاكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين والافراد في الفاعل ونايبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر صير الشان والجملة الفعلية في الشروط غير لو الا في جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والحال الثانية اجز التخصيص وجمله اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري وتابعيه نحو لو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجايية ولبيتما في الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشا في جواب القسم الاستعطافي والوصف في محرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجملتين في قولهم جيا وانجا الغير رماوطي به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبيس فالاسما المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية وانما خبر في الفاعل ونايبه ومفعوله التعجب والمفعوله الذي هو اي الموصولة والمفعول الذي

هو أن وصلتها والمبتدا الذي هو أنّ وصلتها والحذف في احد معمولي ان وعدم الحذف في الفاعل ونايبه والحال الما في عامله والرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة في بنا اي الموصولة والمقطع عنها في بنا قبل وبعد وغير

حرف الصاد صدر الكلام قال الوضي كل ما يغير معنى الكلام وهو مؤثر في مصحوبه وان كان حرفا فحقه ان يتبه الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخصيص وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سايرالافعال وقال في البسيط الاسما المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وان لم تكن معارف ولهذا اعتذر الاشارة على العلم في نحو تلك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ضابط قال ابن يعيش الابهام في الاستفهام وما قبله من العوامل اللفظية الاحروف الجر وذلك ليلا يخرج عن حكم المصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها حاد خلت عليه منزلة الجزء من الاسم وفي امالي ابن الحاجب سبل العرب تجعل صدر الكلام كل ما دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتخصيص وان واخواتها سوى ان فتحوا لهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا لبس على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت لبس على السامع ان يكون زيدا او ان يكون عمرو او نحو فاجاب بامور احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لابد من تقدير مفرد على مفرد فيهما قدمت احد المفردين فلابد من احتماله كلما تعذر تجويزه في الاخير الثاني ان هذا اللباس في احاد المفردات وذاك اللباس في اصول اقسام الكلام فكان اهم الثالث ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو محال

مسئلة قال ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معمول له عليه فلا تقول ان زيدا لطعامك لاكل وكانه راى ان اللام لا تتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون رأيه اما فساد الحكم فلان السماع خلافه قال تعالى وان لفريقا من الناس بلقاء ربهم كافرون وقال الشاعر فاني الى قومي فوجه سوادكم لاثيل واما فساد التعليل فلان هذه اللام مستحقة من تاخير فمجيء انما يجيء ما هو في حيزها الاصلي ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الآن والا لم يصح ان زيدا قايم لا ان في الدار لزيدا الثاني ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في

اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان

حرف الضاد الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا فمفهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجا الى الشيء بقال انهم لا يلجون الى ذكر اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يعبر بغيره انتهى وقال ابن جني في الخصائص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك **فائدة** قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان بين فكها والحفر **فائدة** قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل **قاعدة** ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في محل الخفض قياسا على ما لا ينصرف لبلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط **ومنها** لا يجوز الفصل بين اسماء الغاية اكثر من اسم واحد لان الغاية ينتقدر عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقدير للضرورة وهي جمعه مفعة باسم واحد فلم يتجاوز وتقدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي **قاعدة** ما لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لاه ابن عمك اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاضافة واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاضافية واللام الباقية هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يودي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاضافية لا يودي

الى ضرورة وما لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي اليها

الضمائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا يجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال لك لا فعلن لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا اردت وصل مثل لهريك ولده بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لهريكنه من ولده لان الضمير ترد الاشياء الى اصولها ومنها قال الاندلسي انما التزموا حول ذا التانيث في الفعل المسند الى ضمير المونث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الوصل الحق العلامة والمضمر يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه **ومنها** فتحة اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا **وعلة** ذلك ان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها قال ابن ايبان وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه **ومنها** قال ابن ايبان زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك قال ابن مركب في امالية ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشيء الى اصله **ومنها** قال ابن فلاح في المعتمد فان قيل فما الفرق بين قولك ما قام الا زيد وما قام الا هو حيث اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتشبيه لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلنا الشبهة بلدا وعلي والذي فانها مع المظهر بالالف وعلى المضمر بالباء فرقا من الممكن نحو الف عصا والف غير الممكن نحو الف زيد **ووجه** المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما ولم يقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع وحق التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشيء الى اصله **ومنها** قال الاندلسي في شرح المفصل نحو قوله تعالى انذرتكموها ورد فيه الواو السا في الوصل اذا كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما فتح لام الجر في قولك لك مالي حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر **ومنها** قال الاندلسي قيل انما لم ترد خال الكاف على مضمر لترددها بين ان تكون من الاسم والحرف وذلك لاشتراك فيهما والاشتراك فرع والضمير يرد الاشياء الى اصولها ولا اصل لها **ولهذه** العلة امتنع دخول حتى الضاعلي المضمر **ومنها** قال ابن فلاح في المعتمد بني المضارع مع ضمير جمع المونث على السكون مبنيه على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الشيء الى اصله **ومنها** قال ابن يعيش قاعدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع

مضمونه نحو اليوم رأيتك لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت
انه منقول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر
منقول اليوم رأيته قال الشاعر يوم شهدناه لم يظهر في حين
اضمره لانه جعله منقولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال نشهد ما
فيه تنبيه قال السهيلي قوله عبد المطلب والضر على الصليب
وعابد بيد اليوم الكر فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث
منعا اضافة ال الى المضمر لانه يرد الشيء الى اصله واصله الفعل
وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه وليس من
هذا الباب في ورد الاصدر تنبيه قال السخاوي في سفر السعادة
لا اطلع على التصريح به غير انبا اذا كان مضمرا انها الاصل وقال ابو الفتح
ان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع يقول اعطيتكم
درهما ثم يقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمة
شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك الهروي انما يرد الاضمار الاشياء الى
اصولها الاسباب توجب الرد الا اجل الاضمار فلا قياس عليه ما لا سبب
فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج الى
تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكمو
فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء فحذفوا بها وفرارا من الساكن
ولذلك كان فعليه ما لا احسن من قولك عليهي مال وكذلك اليوم سرت فيه
لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاما جواز فيه التي في كسائر الاسماء التي ليست
ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها الاسباب
توجب الرد لاجل الاضمار كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد
وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه فاقول
يلي فيه سؤال لان قولنا بكر لا فعلن قد جاء على اصله وفيه مع السؤال
يجوز ان يقول وبك والله ما خصصتا بالآية بهذا الا بدله من سبب
ولا سبب الا ان البا اصل ولعمر الله تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله
ولا اقسم بالله انتهى تنبيه قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قوله
الخرزدق واخذ ما فتاتهم على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح
لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف
يسوغ ذكر والمبني الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء الى اصولها
فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البنا فالجواب
ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان النا
بدل من الواو في تكأة انه من توكأت ثم اذا اضافوها الى مضمر قالوا هذه
تكأتك ولم يردوها الى اصلها تنبيه قال الابدي في شرح الجزولية

بنيت اي في نحو قوله تعالى ايها الله عند سيبويه نحرجها عن نظايرها
وكان حقها ان تعرب لفقدانها بالاضافة والاسماء التي معانها الى مضمر والمضمرات
ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربته اخاه ثم تقول وضربتموه
ولا تقول وضربتمة مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
انك اذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه فعا شيا قد
تجوز فيه باستعمالها على غير اصله واختلف فيه وقع الجار فقال سيبويه في
ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بالفعل في الطمع
فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور و
وقال الاخفش ان عسى على ما لها من عملها عمل كان ولولا على ما لها من انها
غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده في عسى
في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير
الجر مستعارا للرفع فهو عنده ايضا في لولاي في موضع رفع على الابتدا لا في موضع
جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف
احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من
ان تخرج هي عن اصلها وموضعها

الضمير المطلب بالاضافة من الظاهر

دليلي جواز الاضافة والنصب في ضاربي زيدا في الحال والاستقبال
والانتصار على الاضافة في نحو ضاربي بكر وضاربه على مذهب سيبويه انه مضافا
ليس الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية حرف الطاء الطارب
بزيل حكم الثابت معناه ابن حيي بابا في الخصائص وفيه فروع منها
الامر التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها التنوين ومنها يا
النسبة اذا دخلت على ما فيه تا التانيث حذفت لها التا واذا دخلت على ما
فيه يا مشاكلة نحو كرسي ونجفي حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع يا الين والتا
اذا دخلت على ما فيه التا حذفت لاجلها نحو تمرة وتمرات ولو سميت رجلا
او امراة بجمعات لعلمت في الجميع ايضا هذه الذات بحذف الالف والتا الا ولتين
للاخريين ومن ذلك نقص الاوتاع اذا طرا عليها طارئ كالفظ الاستفهام
اذا طرا عليها معنى التعجب استحالا جميعا كقولك صورت برجل اي رجل
او اي رجل فاصت لان مخبر بتنا هي الرجال في الفضل ولست مستفهما
وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان
التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية ومن ذلك
ايضا لفظ الواجب اذا الحقته لتميزة التقرير عاد نفيا واذا الحقته لفظ
النفي عاد ايجابا نحو الله اذن لكم اي لم ياذن لست بربكم اي انا كذلك
ومن ذلك ان نقص الفعل فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة

نحو نحن واياك لان الجمع من باب واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند اتصال تا الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لتوالي حركة على حرف طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان اختلفت علة الحذف وقال ابن الفواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا تقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة تقدر بالفعل اتفاقا فاوجب ان تقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن ابار المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذكر فيه الا التركيب ان سوف والسين يخصصانه بالحال فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب وهذا من قواعد همز وقال الانلسي في شرح المفصل الموجب لبنا اسما الاشارة تضمنها معنى الحرف وذكر ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما اتي بهذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع بشيا بغير معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمنهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم وانامة سبب لبنائه قال ابن جني بني أولا لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستقلوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسما الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في أولاء دون هو لاء لظهور الحرف وهو ها لامكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا زايده كما ان الالف واللام في الانس عند من بناه زايدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى

حكم حرف انطا الظرف والمجرور

فيها مباحث الاول لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن بشيء من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والضالين وهو الذي في السما اله الا الله سوول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم في قومه متعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال المتعلق بالمحذوف والى عمرو اخاك صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسل المبهم يدل على ذكره هل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف

الثاني يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا فعل من خالق غير الله وذكر لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان ادخالا اقتضت من الوصول الى الاسما فما عينت على ذلك حرف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا والمعيد خل للربط الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب في قول الرماني وابن ظاهر الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور السادس حروف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذكر عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقها بمحذوف في ثمانية مواضع ان يقعا صفة نحو او كعصيب من السما او حالا نحو مخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفا والبنين باضما واعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو اني لله شاكر اعندك زيد او يكون المعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو اليوم الجمعة صمت والثامن القسم بغير با نحو والليل اذا يغشى فانه اكثر من اضمار مكم الرابع هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف اختلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الملائمة الافراد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو اليوم الجمعة اعتكف فيه والوصف في اليوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلابد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عام وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كاين او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فتقدير العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفيها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفيها

نحو نحن واياك لان الجمع من باب واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند اتصال تا الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لتوالي حركة على حرف طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان اختلفت علة الحذف وقال ابن الفواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا تقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة تقدر بالفعل اتفاقا فاوجب ان تقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن ابار المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذكر فيه الا التركيب ان سوف والسين يخصصانه بالحال فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب وهذا من قواعد همز وقال الانلسي في شرح المفصل الموجب لبنا اسما الاشارة تضمنها معنى الحرف وذكر ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما اتي بهذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع بشيا بغير معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمنهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم وانامة سبب لبنائه قال ابن جني بني أولا لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستقلوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسما الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في أولاء دون هو لاء لظهور الحرف وهو ها لامكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا زايده كما ان الالف واللام في الانس عند من بناه زايدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى

حكم حرف انطا الظرف والمجرور

فيها مباحث الاول لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن بشيء من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والضالين وهو الذي في السما اله الا الله سوول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم في قومه متعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال المتعلق بالمحذوف والى عمرو اخاك صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسل المبهم يدل على ذكره هل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف

الثاني يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا فعل من خالق غير الله وذكر لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان ادخالا اقتضت من الوصول الى الاسما فما عينت على ذلك حرف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا والمعيد خل للربط الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب في قول الرماني وابن ظاهر الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور السادس حروف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذكر عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقها بمحذوف في ثمانية مواضع ان يقعا صفة نحو او كعصيب من السما او حالا نحو مخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفا والبنين باضما واعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو اني لله شاكر اعندك زيد او يكون المعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو اليوم الجمعة صمت والثامن القسم بغير با نحو والليل اذا يغشى فانه اكثر من اضمار مكم الرابع هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف اختلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الملائمة الافراد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو اليوم الجمعة اعتكف فيه والوصف في اليوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلابد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عام وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كاين او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فتقدير العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفيها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفيها

نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد فلا اقال من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لا يطرد في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد يطرد في حال كونه خبرا فكان تقديره بالخبر اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتزينا ان نحمل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل معه فنقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن ذكر العامل ولا يجوز اظهار ذكر العامل حينئذ قال ابو علي اظهر عامل الظرف ضريعة منسوخة الخامس في كيفية تقديره اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشغال فتقديره كالمنطوق به واما في المثال فبحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او حاصل عن ان اريد الحال او الاستقبال قال ابن هشام وقد ركان او استقر او وصفها ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع وقوعهم في نحو حنيني زيدا قائما ان التقدير اذا كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير اكون الخاص كما يجوز في جلس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وغلطه انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او معينا للدليل واشتراط التحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجواز ومما خرج على ذكر قوله تعالى فطافوا عليهن بعد تطوف اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس اي تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع او مقتولة او مفقوءة ومصلومة ومقلوعة قال ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان تقديره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه متعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو اما ان كان من المقربين قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل مقدر وهو خبر التنبيه قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا وقعا بعد اما على اسم ان فقال قوم تقدر الاستقرار بعد اسم ان لبلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير

الظرف والمجرور وقال قوم لا بل نقدره قبل الظرف والمجرور لانعتد بهذا فصلا لكونه لازما لا يجوز اظهاره والسادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف

قال وبالجملة وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي الظرف المستقر بفتح القاف كذا سماعا في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف خبرا عن اسم عينوا الكونين الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا وبالغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه انتهى والسابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه ما احسن في الجيها لغازيد وما انبت عندالجرب زيدا وبين الظرف التاسع ومشبهه نحو فلا تلهني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله اتغة بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجروره كما نحو لله در اليوم من لامها

وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو اذن والله ترميهم بحرب لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادفع القتال واشهد الكريهة او قدمهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل مرد اني مبني انا عارف وما في الدار زيد جالسا ولعلة لك نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل المنفي بما نحو وكن على فضلك ما استغنينا وعلى ان معمول الخبر هما نحو انا بعد فانى افعال كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها تدل على الزمان والمكان دلالة قابلة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى القائد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه اذ في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء اصلا

فائدة قال الخوارزمي بنو تميم لا يلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثنا ظريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به

في غير هذا ولكنه غير منقول **الثامن** في تذكرة ابن الصايغ قالت تقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة كمررت برجل او بالذي معه صفة لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه وعمرو بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتدا والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل افتوى عند ابي علي وكونه مبتدا لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قايم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال انه يجعل الظرف اذا اعتمد يعد ربا للفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه

حرف العين العامل

فيه مباحث **الاول** العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسال عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قربت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا ضمنه من استفهم عن هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان اختلفا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المختص للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء لما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول وقاله الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا تذهب عنها بوصف الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زايدة فلم عملت اولم اشترط الاعتماد قبل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه يوجد من الوجود والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها فلي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم مكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل او الاستفهام والنفي الخاص من حيث انهما يطلبان الفعل دونها احق به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي اخو الاستفهام وقال

ابن الخباز في التقليبة الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل والحروف المختصة اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا لاصالته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بشبه غيره انتهى **الثاني** عوامل الاسماء تعمل في الافعال والابطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع الا انها حرف واحد يجر وينصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وانما نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لا بها لما ذكر **الثالث** العامل المعنوي قيل به في مواضع احدها الابتدا عامل في المبتدا على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية وقيل هو التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصح ان يكون سببا ولا جزأ من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة القدر الى الاشيا كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء انما هي امارات ودلالات والامارة قد تكون معدمة للشيء كما تكون موجودة قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعري وكان ابو اسحق يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حدث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش والاصح ان الابتدا اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا كتابا يكون خبرا عنه والدليل معنى قايم به تكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي يراه ان العامل في الخبر هو الابتدا وحده كما كان عاملا في المبتدا الا ان عمله في المبتدا لما واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدا فالابتدا يعمل في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للابتدا اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فتسخين الماء حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب

الكسائي الى ان عامله لفظي وهو لحروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف
فيه فقيل هو مجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء وقيل هو نيابة من
العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش
وقال الاعلم ارتفع بالافعال قال ابو حيان وهو مذهب من الاول وقال
جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه وقع موقع
قائم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال
بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب ان الرفع نوع من الاعراب
قال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها
لفظي وثلاثة معنوي ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي
التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فايدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي الثالث
الخلاف جعله الفراء بعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد
او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يوسيدون بذلك مخالفة الثاني
للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير
لو تركت والاسد لاكلك نصبت بلا لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا
يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يعقد وعليه
فيترك وكذلك عندهم زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان
الظرف خلاف المبتدا فالذكر لم يرتفع كما يرتفع قائم من قولك زيد قائم
وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله على الحكم المأتي يوما اذا قضى
قضيته ان لا يجور ويقصد قال والاظهر ما مر مع على المخالفة قال
ابن يعيش معنى الخلاف عند هؤلاء العلماء المخالفة وقال ابن يعيش ذهب
الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا
استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت
الخشبة لان الخشبة لم تكن موجة فتستوي فلما لم تكن ولم يشاركه
في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد
عندك الرابع عامل الفعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل
يرتفع باحد امرين الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل
معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن هرون وابن الخباز في التعليقة وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح وردوذلك بان العامل
اللفظي جمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من
المصير الى المختلف فيه الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر
الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني
السادس عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى
انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا والفعل المضارع ذكره

في البسيط فايدة قال ابن الحاجب في امالية العوامل اللفظية مطلقة على كان
واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان
كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تعد مع نظيرتها
بخلاف ما ذكر اولا البحث الرابع كل حرف اختص ببني ولم يبنول منزلة الجزء
منه فانه يعامل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف
فانهن مختصات ولم يجعلن كالجزء مما يليه وسيعقد الى ذكر ابن
السراج في الاصول وفي بعض شروح الجزولية الجار مثله وزاد اذ الدليل
على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
فترضى فلو انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام
والفعل قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسماء المفردة بها
والنواصب الجوازم انما عملت في الافعال المفردة بها وكان القياس في ما
النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت
لشبهها العام بشبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال
وشبهها الخاص بشبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وداخلة
على المبتدا والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك
فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص
اعملها وهم الحجازيون وقال السهيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به
ولم يكن مختصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المختص للشيء
كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة
الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها
موصولة وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذن واذا كانت غير
مختصة بالمضارع لشبهها بأن كما انملته اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت
غير مختصة بالاسماء لشبهها بها ووجه الشبه ان كلا واحد منهما حرف اخرج
لزوم ساكنة قد دخلا على مستقبل وبعض العرب الغى اذن مراعاة لعدم
الاختصاص كما الغي بنو تميم ما فاعلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال
انما لم تعمل ادوات التخضيض لانها بجواز تقدير الاسم فيها على الفعل
صارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لولا ولوما لا تعملان وان كانت
لا يليها الا الاسم لانهما ليسا مختصين بالاسماء اذ لو كانتا مختصين بالاسم
لكانتا مختصين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملها الجر اعطا
للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل
او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء انما هما حرفان
بخلاف على الجار لكن تلك الجار تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص

من الاخفش ذهب الى ان تاليها مرفوع بها وهو مذهب ابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه صاحب الافصاح الى جماعة من البغداديين **وقال** ابو الحسن الابذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لانه ليس حروف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر ان استحق العمل بل لانها كانت لو اعاملة جرت **قال ايضا** والصواب ان الحروف لا تعمل ما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام ولانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى انفي والا لنيابة شيء من الفعل فلم تزد كالعرض والا لنصب اليها والعمل **وقال** ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا اخيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء الحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان يكون عامله اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه **قال** وكذلك الا في الاستثناء لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءني زيد فقط الا فرا ولا رايت بكرا الا اخي المسجد والعامل لا يكون الا مختصا **قال** واعلم ان الامن الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها اعملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهو هنا رعتها ان كما اعملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل **وقال** ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسماء او بالفعل فالقياس ان يعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا بالعمل او غير مختص بعمل فسبيلك ان تسال عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس **قال** فاذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم محلي عندهم على القياس فلا سوال في كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه وتاخونه ابدا عنه **واما** اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه ذكرنا الاوجه السابقة **وقال** ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به فاعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر **قال** وقال ابن عصفور في شرح المقرب لم يجي من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير حفض الا الا الذي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الا مال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت **ضابط** قال ابن ابي ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل

قول

قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم وقال الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطا وانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملها الحرف فانما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الا عمل الجر اذا كان مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم **الخامس** قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة **لانها** ليست لها معان في النفس وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فتقتضيه علة لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما تنشئ الحرف بما دخل عليه تنفي وجب ان يتشبث به لفظا وذكر هو العامل فاصل الحرف ان يكون عاملا فتذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل **فمنها** هل فانه قد دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق الى الابتداء او الى فاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالفاعل السابق مثل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه **وكذلك** الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة والاكثر الوقوف عليه دالا بنوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد الموقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليوكد اظهوره اثره فيها بتعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كل منها حرفا من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة الخبر والاسم تشابههما وشدة تعلقها بالجملة الواقع بعدها وبما اراد وا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مولفا من حرفين نحو هل زيد يذهب وهل زيد بذاهب فاذا سمع المخاطب الباء علم ان الكلام في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي والاستفهام دان الجملة غير منفصلة عنده **ولذلك** اعمال اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة **ومن** العرب من اكتفى في ذلك التعلق فلم يدخل الباء في الخبر وراها ثابتة في الكلام كثير عن العمل الذي هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة ما لليس في النفي فحملوا ان يكون لها اثر في الجملة توكيد لما جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب **في** باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق **وكذلك** اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما الا ان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهموا انفصال الجملة عن ما **وكذلك** لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدا وانما اخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب

انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج الى اعمالها واظهارها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه **واما** حرف لا فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف والاشبي منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قايم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بما الاولى لا محالة ويربط الكلام بهما فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتدا كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوا على المبتدا والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتدا من المعرفة والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام **واما** التي للتبرية فللتحوس فيها اختلاف انهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث وان لم تكن عاملة فلا كلام **واما** حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله فان قلت **فلم عملت** النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فما المانع لهذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتدا الحروف الداخلة **على الجملة من العمل الا ان يجتبى انقطاع** الجملة كما حيف في ان واخواتها فالجواب من وجهين احدهما ان الابتدا اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل والثاني ان هذه الحروف لم تدخل المعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة **واما** الا التي للاستثنا فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العامل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العامل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن اعمالها عملا اخر وكانها هي العاملة ومثالها في ذكر حروف العطف ويقاس على ما تقدم لاجل التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها **قال** وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة على سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها **هذا** لفظ السهيلي **وقال** الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية

ولهذا

ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها **السادس** قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا ضربت ضربت اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف **السابع** اذا امكن نسبة العامل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر هل انت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب اخا عون بن مخراق فعل مقدر عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العامل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط وقاله ايضا ذهب الكوفيون الى ان اشالة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل بحريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل مفسر الصنعة **قال** صاحب البسيط وهذا ضعيف لان الفعل حقه ان يعمل على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود **فائدة** قال ابن فلاح في المعتبى المصدر الموكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان ما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعيا له فقيده وحكمان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر نيابة عنه من المصادر التي لا تقدر بان والفعل والثاني ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه تنظير هذا زيد في الدار واختلف العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف استعمل الثامن اذا انتزع بعض الكلمات بالكلية حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك يتخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك سرت هذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل والتي تخوجيت للازاد وغضبت من لاشيء ولئلا يكون للناس وان لا تفعلوه **التاسع** قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه مبتدا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب اياما بتدعوا وجزم تدعوا اياما فكان كل واحد منهما عاملا في الاخر ومثله اينما تكونوا يدرككم الموت فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذكر كثير في كلامهم وقال ابن النحاس في التعليقة حكى ابن

حني في كتابه له يسمي الدمشقيات غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس
قولا عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب
الكوفيين في المبتدا والخبر وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين
فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا
كان معمولا فرتبته التاخير والشيء الواحد لا يكون مقدما ومؤخرا من وجه
والثاني ان الاسم ليس من حقه للعمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب
وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه واما ايما ما ادعوا فان ادعوا
عمل في اي محكم الاصل واي عمل في ندعو بحكم النيابة عن الحرف الشرطي
ويلزمهم ايضا ان لا يعلموا ان وكان وظننت كان العامل حروف تكيف بحيث
بينهما العاشر فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح
المفصل ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى
بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لمنع المخالفة
بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع
للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة معنى وحرف
الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين
يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة
لهما فالمقتضي غير العامل انتهى الحادي عشر قال ابن النحاس في
التعليقة هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعموله بمنزلة منزلة
المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام
المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان
الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل
والمعمول لكثرة حذف المضاف وقلة حذف العامل الثاني عشر
قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال اخرى وفيه
نظائر الاولى لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله مع المظهر الثانية
لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالثة عسى تنصب المضمر نحو عساك
وعساي وعملها مع الظاهر الرفع الرابعة ان تعمل عمل ليس في الحيان
ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظائر مرتا القسم تختص
باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر ولذا وواو القسم ومذ ومنذ
وقال ابو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في
موضع اخر الاولى ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع اخر
والثانية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع اخر ولذلك حتى تجر في
موضع ولا تجر في اخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها

تجر المضمر دون غيره واستانس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك
ان تكسر الباب وهو مطرد وانت تجد له نظائر الثالث عشر لا يجوز
اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا ورد قول من قال ان الابتداء
والمبتدا معا عاملان في الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله عاملان
في التابع وقول من قال ان فعل الشرط معا عاملان في الجزاء
وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء
في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلاح في المغني عن الفراء وقال
ابن النحاس في التعليقة اذا جعلنا مجموع جملة ما مض خبرا فالعايد
ضمير من طريق المعنى ان المعنى هذا المرء ولا يكون ذكر العايد في احدهما
لانه حينيذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيهما لانهما حينيذ
يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك
لا يجوز الرابع عشر مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن ف
عصفور في شرح المقرب فان قيل بناقض ذلك قولهم العامل في اسما الشرط
واسما الاستفهام لا يجوز تقديمه عليهما فالجواب ان اسما الشرط تضمنت
معنى ان واسما الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالاصل في من ضربت
أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان
الاصل كذلك فتقديم العامل في اسما الشرط والاستفهام عليهما سايغ بالنظر
الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم
معنى الشرط والاستفهام الخامس عشر قال ابن ابان العامل اللفظي
وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدا ضربت
على زيد ضرب وقولهم ان زيدا اضرب لا يجوز الا في الضرورة السادس
عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية العوامل لا تلبها الا الجوامد لا
الصفات الا ان تكون خاصة بها فيجوز حينيذ حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون
اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا حررت بالجميل لانه
لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا
الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت
بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا السابع عشر
قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اختبار
اخبار ان واخواتها عليها النهي ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار
والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف
وشبهه كاسم الاشارة وليت ولعل وكان وكأن وكالظروف المتضمنة معنى
الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر ولا فعل

التعجب واسم الفعل الثامن عشر قال ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لقبيل راجح التاسع عشر قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف لم يأت فيها تعليق وجاء التعليق في الافعال وفي ما يتعاطى الاسماء قليلا قالوا ما ادريت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة بالباء في الاول معلق والتقدير سيبويه بين ذراعي وجبهة الاسد العشرون قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قريبة فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها الحادي والعشرون قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط لخبر المبتدا يا لمبتدا او الابتدا اخبرت ان محركي الابتدا العارض لا يعتد به فيه موضع منها افعل الوصف اذا طرات عليه الاسمية محمول على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كما ذكرنا مصدر افعل الاسم اذا طرات عليه الوصفية محمول على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كما ربع في ثوب مررت بمنسوة اربع ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح العرب لا ينقض اصولها للبس يعرض ومنها مرر لقسم صيد وحول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة كلا اصل واهمال العارض ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان تحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة لضمة الاعراب نحو لم يعجب ابن زيد فانكر بكسر الياء لان الواو ان كانت الواو من ابن مضمومة للوقف ضمتها ومنها قال الشلوبين في شرح الجزولية اما الفعل المضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور قال مؤلفه هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطا قال ومحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل ان يرجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارئ عليه الذي هو الاعراب قال هو لا وهذا فرع بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به يا المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل

ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراض هنا عارض والعارض لا يعتد به ومنها قال ابو البقاء في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا وصفته الكوفيون اذا كان قبل الظرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان العائد ساكنا وذلك حكم الحرف ولا نظير له في الاسماء المعربة واجيب بانه عارض لان ترخيم حارث يصير الى ترخيم بنا لا نظير له في الاصول وهو تابع وضع ذلك جار في الاصول مبني على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رايت البكر فمذهب المبرد بين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف ثبتت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحدة ومذهب ابي نظير امتناع الجر مع التعريف متفاعلن في الكامل كيلا يفضي الى حال يلزم فيه الابتدا بالساكن يريد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير ومنها قال بعضهم فتحة كان ينبغي ان تثبت ايضا في جواز في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف قال ابن النحاس في التعليقة والجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة بعد منع الصرف لانه لا التقاء هنا مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب للالف فحذف نون التوكيد فهذا اعراب ثبت وقفا ويحذف وصلا قيل يحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تا التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقا الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقا الساكنين نحو رمتِ الرماة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة وكذلك قولك قضى الرجلان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتح ما قبل التا لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل التا السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رمانا فرد الالف الساقطة لتحرك التا واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وسعا وخافا وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعتدون

ابدا فوا نبههم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسما المعربة ما لا تغير فيه ولا اختلاف
كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان يتغير لكن منع من
ذلك قلة تمكنها ومنها في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والى العارض ومنها
قال الشلوبين نقول من قال ان الضمة في الخامن جاني اخوك هي ضمة المرفع
وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت بأخيك فاسد وذلك
ان فيه كون الاعراب فيما قبل الاخير في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في
الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره ساكن والموقف عارض والعارض لا
يعتد به وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل ومنها قال
الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه
علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث
فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتد وا به لا عتدادهم بالاكثر
وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة ومنها قال
ابن بعيش قولهم يضع ويدع انما حذفت الواو منها لان الاصل موضوع
ويوجع لان فعل من هذا انما ياتي مضارعه على مفعل بالكسر وانما فتح في يضع
ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه
كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لان الكسرة في حكم المنطوق به ومنها قال
الشلوبين وذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب
اجرته مجراها مفهوم في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه ابتاه على معرفة
لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه سيبويه على اصله
والعرب لم يعتد الذي طرا عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا
الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة
في هذا الموضع معرفة ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب ناخ
انه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر هذا ناخ ومررت بناخ ويقال
في الاحوال هذا ناخي ومررت بناخي ووجه هذه اللغة ان حاذف الياء
في الوصل انما كان التنوين لالتقاء الساكنين وقد سقط في الموقف فرجعت الياء
ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد
به فثبتت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة
اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر

حرف الغين الغالب

واللازم مجريان في العربية مجرى واحدا ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى عليها
ان وزن الفعل الذي يغلب عليه مجرى في منع الصرف مجرى الوزن الذي
يخص الفعل قال ابن النحاس في التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى

اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة

حرف الفاء الفرع

احط رتبة من الاصل البسيط لانه فرع على الفعل في العمل والقاعدة حط
الفرع عن رتب الاصول فاشترط اعتماده على احد الامور الستة لتعود
بذلك على العمل وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم
انه نصب بعليكم على الاغرا كانه قال عليكم كتاب الله تقدم المنصوب قال
ومثله قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اي خذ دونك دلوك قال وما قاله ضعيف
لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي
فروع في العمل على الافعال والفروع اجد امنحطة عن درجات الاصول فاعلم
فيما تقدم عليها لتسوية بين الاصل والفرع وذكر لا يجوز وقال ايضا اذا قلت
عندي دانق خلا ورطل زيتا فلا يحسن اي يجري وصفا على ما قبله لانه اسم
جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها
بالمتعوت وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من حيث انه اذا نون
نصب فعمل النصب واحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة
دون المعرفة كما احط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجري
على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو وقال
ابو البقا في التبيين اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا على غير من
هما له وجب ابراز الضمير منهما لانهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير
وقد انضم الى ذكر جريانه على غير من هو له فقد انضم فرع الى فرع
والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز
الفرع عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها
ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا على الافعال في العمل
فانحطت عن درجة الافعال وقال ابن فلاح في المعتقى انما حمل نصب جمع المؤنث
السالم على جر مع امكان دخول النصب فيه ليلا يكون الفرع اوسع مجالا من
الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الاصول ولا يشارك
المذكر في التصحيح فشاركه في الاعراب والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا
بحركتين وخص بالحركة طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل وقال ابن النحاس
في التعليقة انما اختص الجر بالاسما لانه لو دخل الافعال وقد دخلها
الرفع والنصب والجزم وهي فروع في الاعراب على الاسما لكان الفرع اكثر
تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع ابدا انحط عن الاصول في التصرف
لا تزهد عليها منع الجر من الافعال لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل
لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصور هذا
الا بالاسم الذي يعمل عملا فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفا والاعلى الفاعل

لا يقولون والطيالسة جا البرد ولا جاء والطيالسة البرد لان الفروع لا تحتمل
من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهي ان كون الخبر موخرا
وان يكون منفيا وان لا ينقع بعد ما الا في قول ان تكف ما عن العمل كما تكف
ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس
مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل ابدا الا مختصا
ليفرق بينها الا ترى ان تا القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من
الواو وتختص في القسم كل ظاهر واذا كان الاختصاص باسم الله في التا
لانها بدل من الواو والواو بدل من التا حمي في الدرجة الثالثة فلذلك
اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت لتشبيهها باسم الفاعل
واسم الفاعل عمل بشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة
فكان عملها مختصا اذ هي لا تعمل الا ما كان من سبب الاول ولهذا نظائر
وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان
تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم
فصلها وقال ابو البقا لا فرع على ان وان فرع على كان والفروع تنقص
عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع وقال
السخاوي في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشيا
لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي الاصل فمما انحط فيه عن الفعل
بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي ولو كان
في مكان ضاربته لضمر به لم يبرز الضمير لقوة الفعل وقال ابن اياز
لما كان الفعل فرعا على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله لكثرة عوامل
الاسم اذ من عادة القسم التصرف في الاصول دون الفروع وقال ايضا
ان الناصبة للمضارع فرع أن المشددة لان كلا منها حرف مصدري ولما
كانت فرعا عليها نصبت فتحة وان المثقلة الاصالتها نصبت ورفعت
وقال ايضا أن اصل مواجب المضارع ولن واذن وكي فروع عنها ومحمولة
عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولذا عملت ظاهرة ومقدرة
واخواتها لا تقدر الا في حال الظهور دون التقدير وقال ابن القواس قبل
ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة واحترفيها دخل تبعا للتنوين
ولو كانت لا تصرف لامتنع دخول الجر عليها واجيب بان الجر دخلها تبعا
لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل
بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا
انما اشتقت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة
المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة تصرفها للزم مساواة الفرع

الاصل

الاصل وهو محال وقال ابن هشام في تذكرته نقض العبدي على ان اما الاستعمال
في الاباحة لانها دخيلة على اذ وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل قال
ابن هشام كان العبدي لم يسمعه لغة يحتج بها وهو متجه انتهى
تنبيه قال الاندلسي في شرح المفصل فان قيل الوارد اكثر استعمالا في
القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد ان
يكثر الفرع ويقل الاصل لضرب من التاويل الا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم
بالكسر الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت في ذكر بخط علي بن عثمان
بن جني عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكر قايم واذا اردت التانيث
قلت قايمة فجيت بالعلامة عند الموانث ولم تات للذكر بعلامة وتقول
رايت رجلا فلا تحتاج الى العلامة فان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت
رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير
واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها على
استقباله وذكر بدل على ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه
اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف
وجد فايدة بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب منقولا عنه
ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لاكل سارق الذي اغار على تصانيفي التي
اقمت في تتبعها سنين وفي كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصائص الصغرى
وغير ذلك فنسرقها وضمها وغيرها ما سرقته من كتب الخشني والسخاوي في
مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز الى كتبي وكتب الخشني والسخاوي شيا ما نقله
منها وليس هذا من ادا الامانة في العلم الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير
كالاصول وتشبه الاصول بما ذكره ابن جني في الخصائص وقال من ذلك
قول ذي الرمة ورمل كاوراك العذارى قطعته والعادة ان تشبه اعجاز
المتاخرين الاسما فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك
العذارى اصلا وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول
على الفاعل صار وان كان موخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة فجاز ان
يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول موخرا
كما جاز ان يعود الضمير من المفعول اذا كان هو المقدم على الفاعل وان كان
موخرا في قولنا ضرب غلامه زيدا وقال ابن عصفور في شرح الجمل
الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل
انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت
التثنية والجمع فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير
ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا

جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا التنكير علامة لان التعريف خروج
عن التنكير فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم يكن في التعريف
وفي التنوين خروج فذكر سيبويه وسيبويه واخرون اشياء ذكرت في اللسان كثيرة
الصرف عللوا به احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضمنا
المتكلم وفتحنا المخاطب وكسرنا المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما
ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من
المبنيات ومنها بنا نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال في البسيط
فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي ومنها كنوا عن اعلام الاناسي
بفلان وفلانة قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة
قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام انفسها بيراد خلوا عليها اللام فقالوا الفلا
والفلانة فرقا بين الكنايتين قال وانما اختصت باللام لوجهين احدهما
انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعارا بنقصان
درجتها عن درجة الاصل **والثاني** ان اعلام انفسها بيراقل فكانت اقبل للزيادة
لقلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة
الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم
مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة **ومنها** قال في البسيط انما الداخلة
على العدد لم تدخل لتاثيث فادخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق
بين العددين ومنها قال في البسيط لايؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل
المنصوب فرقا بينه وبين البدل ومنها قال في البسيط تحذف التاء من
باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول
نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة ومن باب حزيز وقتيل فرقا
بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ومنها
قال في البسيط حذفت لو لكن ذا في التثنية هربا من التقا الساكنين
ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا بين تثنية المبني وتثنية المعرب
وشددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسما
المعربة وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى
واسير واسرى ولا يجمع بين تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل
وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على
الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا بين
الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمونث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما
فرقوا في الذي بمعنى فاعل بحركر بمرد وكريمة فرقوا بينهما في الجمع ومنها
تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال
ابن السراج في الاصول وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال

ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زايد منها فروق في الابنية ومنها
قال ابن يعيش اراد والفرق بين المبدل والتاكيد فاذا قالوا ازايدنك ايا ك كان بدلا
واذا قالوا ازايدنك انت كان تاكيدا فالذكر استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب
والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذكر على قياس اشتراكها
كلها في لفظ واحد **ومنها** قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف
بالحداد في كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد الهاء في هذه ليست من قبيل
ها الضمير بدليل امتناع حواز الضم فيها وانما هي ها تانيث مشبهة بها تانيث كبيرة
وجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زايدة وعلامة لمونث كما ان تلك زايدة
وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وها التانيث لا تكون ما قبلها الا مفتوحا
لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها لها للتفرقة بين ذي التي بمعنى صاحب
وبين ذي التي فيها بمعنى الاشارة **ومنها** قال الخزولي فرقا بين المبني
على حركة للفرق بين معنيي اداة واحدة قال الشلوبين كالفتحة في انا
اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف وكان حق النون ان تكون ساكنة
لانها اصل انما السكون الا انا فرقنا بين ان اذا كانت اداة للدلالة على
المتكلم وبين التي تصير الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون من اداة
المتكلم **ومنها** قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة
اصل لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك
بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا في نحو قولك
لزيد غلام ولموسى غلام ولذا ابقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون
المضمر مع لام الابتدا من ضماير الرفع والضمير مع لام الجر من ضماير الجر
ولحفظ ضماير الجر وضماير الرفع تخالف فلا لبس حينيذ وكان ينبغي على
هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم
فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح
من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع
موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر فتفتح مع ما وقع موقعه **وقال**
ابن فلاح في مغنيه افعل فعلي كالافضل والفضلى يجمع هو ومونثه
جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلا **وقال** لانه لسي انما تبدل
التا في قايمة في الوقف ها فرقا بين تانيث الاسم وتانيث الفعل
خاتمة قال ابن السراج في الاصول التنوين نون ساكنة
وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا فرقوا بينها وبين
النون الزايدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع **الفعل لا يثنى**
قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ذكر ان
الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك

تقول ضربت زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرات مفهوما اذن دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الاترى ان لفظ رجل لايدل الا على واحد واذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لايدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل ان الفعل يثنى في ذكر فعلان فالجواب ان ذكر باطل لانه لو كان يثنى يجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى

في ذكر **الفعل انقلاب الاسم** وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذكر فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف وقال ابن يعيش الافعال انقل من الاسما لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا اكثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله والثاني ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له والثالث ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيأ من ذكر فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسما اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذا اكثر استعماله على الستهم خف واعا قلنا انه اكثر استعمالا لامور منها الاوزان وعدد الحروف اما في الاصول فلان اصول الاسما ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما الزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكروا والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد عليه في الاصول والزيادة واما الابنية فان ابنية الاصول في الاسما الجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسما تزيد على ثلاثيها بالزيادة والافعال لا تتبع الثلاثيين ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل

يفتقر الى الفاعل فينقل ولا كذلك الاسم فان قلت فان المبتدا يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل فيقول منزلة الجزء من الفاعل ولا كذلك الخبر من المبتدا ومنها ان الفعل يلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتا التانيث ونوني التوكيد والضمائر فتثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسما والفرع اثقل من الاصل التهى **فائدة** قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل الثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النسا فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضا العدة وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي كرشارفوا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا اردتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضيتم امرا فانما يقول له كن الرابع مقاربته كقوله الى ملكنا كاد الحبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر اي يزول الراسيات الخامس القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس **حرف القاف القلب** قال ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء ضب المزاج بجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرف الاسم والنكرة الخبر وقول رويشد وسما هلال مغيرة ارجاؤه كان لون ارضه سماوه اي كان سماه لتغير لونه لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وقول القطامي كما طينت بالفدن السياعا العادث القصر والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء الجوهري رجاعة مظلم السكاكي والزمخشري وحمل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقيل اذا طلعت الجوزا انتصب العود في الحوبا اي انتصب الحوبا في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا منك لي اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تولى عنهم فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في فعال فاب فاب توسين ان احدهما قابي قوس فقلب النسبة والافراد وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله قابان ونظيره قوله

اذا احسن بن العم بعد اساءة فلست لشري فعله محمولا ابو لشر فعليه وقيل في قصيت عليكم ان المعنى فصمتم عنها وفي حقيق علي ان لا اقول ان المعنى حقيق علي شيا التكلم كما قرانا فع وفي لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة كما قد يزاد على التمام فينعوتا فضلا قال ابن جني وذكر قولك فامر زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان فامر زيد صار شرطا واحتاج الى جواب وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه اعلمت لم تكتف بالاسمين تقول اعلمت زيدا اخاك وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيا غير معقود بغيره والمقتضي لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قام وما زيد قايما وان زدت شيا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فيحتاج في تمامها الى امر اخر كان ان المصدرية اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما وقد يكون للشي اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شي اخر تغير عن اعرابه مثل ذلك ما انت وما شانك فانها مبتدا وخبر اذا لم تات بعدها بمنصوب نحو ما انت وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف دل الحال عليه او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا اضفت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به

فرائد الاحوال قد تغني عن اللفظ فاما قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة خالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يات به فللاستغناء عنه وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدا والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها

حرف الكاف كثرة الاستعمال اعتنوت في كثير من ابواب العربية منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدا من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقال صاحب البسيط انما اختصت عندوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال عندوة معها وكثرة الاستعمال تجوز معه ما لا يجوز مع غيره وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل هنا للتنبيه ولم اي لم بنا

ثم

ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتعدية وحذف الفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال وما حذف لكثرة الاستعمال يا المتكلم عند الاضافة والتنوين من هذا زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ايل ولا ادر ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذا اصلهما التثقيل لانشقاقهما من قدوت الشي وقططته وقولهم لله لا افعلن يا حمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم حذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم لغي ابوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة ولم تذكروا اخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخواتها انما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول وفي تذكرة القاضي حكى ابو الحسين والمزاحم يقول ابيش لك قال والقول عندنا انه اي شي مخففت الهمزة وألقيت الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين كما انه لما خفف هو يمر اخوانه فحذف الهمزة وطرح حركتها على الباء كرة تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الاخوان قال التنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه قال فان قلت الاسم بني على حرف واحد قيل اذا كان كذلك بني ايش وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشتبها له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا في غير واغير فلذلك بني ايش وقال الزمخشري في المفصل في الذي والاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا الذ بحذف الياء ثم الذ بحذف الحركة ثم حذفوه واسا واجيزوا بلام التعريف الذي في قوله وكذا فعلوا في اي وقال ابن عصفور في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لالتبست بحرف الجر وهي مع ذلك احق بالفتح لانها بمنزلة حيث وهي مبنية على الفتح لكثرة الاستعمال فكان يودي ذكرها الى كثرة استعمال الثقيل قال وحاجبين ذكر ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جيم حركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها للنسب الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لالتبست بحرف الجر الذي تثقل الكسر اليه لتضعيفه مع انها لكثرة الاستعمال فكان يلزم من ذكر كثرة استعمال الثقيل قال وكذلك ذا واخواتها بنيت

على الفتح ولم تكسر على الاصل التقا الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف
او الياني ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك
الى كثرة استعمال الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار
الفعل في باب النحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال
الرماني لان النحذير مما يحاذر منه فرفع المحذوف فهو موضع اعجال لا يحمل
تطويل الكلام لميلا يقع المحذوف بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال ابن
يعيش في شرح المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في استعمالهم واستعمالهم
اشد والتخفيف وعلى حسب تعاورت الكثرة يتعاورت التخفيف ولما كان
القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه فاجمعوا
فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لاقومن اي احلف وربما حذفوا
المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى
اقسم بالله ومن ذلك حذف الجر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايمن
الله واما قولهم الله لافعلن فشاذ كما ستعرفه وذلك حذف الخبر
ابدال الناصب الواو نحو تالله لتفتؤ ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء
والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين
وسكون الميم وبضمها فاذا جيء الى القسم لم يستعمل فيه الا المفتوح
العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف
وقال ابو البقاء في التبيين لاسم الله تعالى خصائص منها دخول
عليه مع وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز
في غيره ومنها دخول تا القسم عليه نحو بالله ومنها التفخيم ومنها ابدال
همزته ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف
القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء
اذا كثر كان حذفه كذكره لان كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير
والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة وقال ابن
النحاس في التعليقة اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير
فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله ويقل الكسر
لتثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال سن ثلاث في المعنى شرط
المترجم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله
ولذلك ادغوه على الحكي والمبني واحاد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه
بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف اليها قال وشرطه
ان يكون علما وانما رجحوا صاحبا فقالوا يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير
ذكر موصوف صار بمنزلة العلم قال واختص يا ابن ادم ويا ابن عم بحذف
الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقي الغريب فتقول له يا ابن

ادم ويا ابن عم استعطافا ما وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب قال
وانما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان المواضع تصور
في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فالزمه الاضمار طلبا للخفة لان
كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في
عامة وقال المصدر الذي يجب اضمار فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال
ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعملوها لكثر
استعمالهم فحذفوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها وقال ابن
الدهان في الغرة ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصور
العرب قبل وضعه وعلمت انه لابد من استعماله فابتدأ وابتغير علما بان لا
بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال واني الامر يفضي الى آخره
فصير آخره اوله وقال السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون
الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم انتهات
وكقولهم اللهم وبا امت حرف اللبس يحذف ما
ومن ثم وضع له ما يزيل به اذا خيف واستغني عما كان نحو اذا أومن ممن
الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتوار المعاني
المختلفة عليها ولذلك استغني عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات
والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان
الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة كالاسم وخلف فيه الاعراب
ليزيل اللبس عند اعتوارها وهذه رفع الفاعل ونصب المفعول
فان ذلك حرف اللبس بينهما لو استويا في الرفع وفي النصب ومن ذلك قال
في البسيط اضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان
اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعين المضاف
اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذكر تعين المضاف اليه
بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته
الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان
قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعال بان يقال
مضراب ومقتال ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى
مفعول ليلا يلتبس باسم المفعول من أفعال نحو مكرم ومضرب من أكرم
واضرب رخص الثلاثي بالمزيادة لعلة حرفه ومن ذلك قال في
البسيط قياس التفضيل في افعال ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل
وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل جيد الا نهم
فضلوا على الفاعل والمفعول لالتباس التفضيل على الفاعل بالتفضيل
على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى

لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل
على الفضلة ومن ذكر قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين
وحده وعلة منع الصرف انما ازالت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف
وانما حذف مع التنوين كراهة ان تلتبس بالاضافة الى يا المتكلم انه حكي
حذف يا المتكلم والتقاء الكسرة في غير النداء قالوا سُرِقت دموع عين مخلي
مجومة وكراهة ان تلتبس بالمنسات على الكسر نحو حذام ومن ذكر قال
في البسيط فايدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان
فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس وقال تكسير
الصفة ضعيف لانها اذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المونث
في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قاصت الصعاب تحمل الرجال والنسا
واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتا انتفى اللبس ومن ذكر يجوز انا بقال
في النداء يا ابت ويا امت بحذف يا الاضافة وتعريض التاء قال ابن يعيش
ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مونث من لفظه لو قلت يا خالتي ويا عمتي
يا خالة ويا عمة لم يجز لانه كان يلتبس بالمونث فاما دخول التاء على الامر فلا
اشكال انها مونثة واما دخولها على الاب فللمبالغة نحو رأمية
وعلامة ومن ذكر قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر
قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة
مع بقائها على افرادها والتقال هو منكل من عبد ولا عندي عشرون
من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهوره من نحو من العبيد ومن الدراهم
فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فانوا بمن
تخلصه للتمييز ومن ذكر قال ابن يعيش انما أتي بالمضمرات كلها المضروب
من الايجاز واختزال ما من الالتباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف
الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذكر الحرف مجزوءا من الاسم واما الالتباس
فلان الاسماء المظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان
يتوهم في زيد الثاني انه تمييز الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال
مفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها
الصفات والمضمرات لالبس فيها فاستغنت عن الاحوال
المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغايب يغني عن
الصفات ومن ذكر قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في
الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو
ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة
فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم المضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي
ثم حمل بقية ابنية الرباعي بزيادة الهمزة فرع على ما فيه الهمزة وانما خص

الضم

الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل
الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي تحمل على الثلاثي
وخرج عن هذا الاصل اطراف بطريق واسطاع يستطيع فانه ضم
حرف المضارعة منهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذكر وجهان احدهما ان الهما
والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم
والثاني انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فايهما واذا كانا
عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان فالذكر لم يتغير حكم الرباعي
ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم
وقطع الهمزة وانما حكمنا بكونهما لا تان نقلا حركة العين الى الفا وان كان نقل
حركة العين الى الفا لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بهما
فصار بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان
الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما انتهى ومن ذكر قال
الخفاف في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسنا وفي النفي ما احسنا
وفي الاستفهام ما احسنا لانه غير في التعجب والنفي والاستفهام لئلا يلتبس
احدهما بالاخر والنفي بهما ومن ذكر قال ابن الخباز في التعليقة الايجوز ان
يأتي المضروب على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اني هذا افعل كذا لان
المضروب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من
الضمير وكذلك لا يجوز ان يوتى به نكرة فلا يقال انا قوما نفعل كذا لان
النكرة لا تزيل لبسا ومن ذكر قال ابن فلاح في المغني انما امتنع حذف حرف
النداء من الاسماء الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس الاشارة المقترنة
بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء لان الاقتال ينقض هذا بالعلم
فانه يلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد
النداء لانا نقول بناوه على الضم في اكثر الصور قرينة تدل على النداء وهذه
القرينة مستغنية عن اسم الاشارة قال وانما امتنع حذف حرف النداء
من المستغاث به لئلا يلتبس لاحد بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يلتبس
الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبني حالة الوقف ومن ذكر
لم يجمعوا حية على حيّ لئلا يلتبس بالحي الذي هو عند الميت بخلاف سائر
ما كان من هذا النوع كغرة وغمامة وحماسة وجرادة فانهم اسقطوا في
جمعه الها وكذا في مذكره قال الفراء سمعت كل هذا النوع يطرح من
ذكره الها الا في حية فانهم يقولون حية للذكر والمونث فيقولون رايت
حية على حية فلا يطرحون الها من ذكره ومن ذكر اذا التقى ساكنان وخيف
من تحريك احدهما بالكسر الالتباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر
واخرجن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر التبس بخطاب المونث

ومن ذكر اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب الى
العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد الاشهل مناني واشهلي اذ لهم
قالوا عبدي لا لتباس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة
اليه عبدي فوقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم مقصد قصده ويتعرف
المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب لطوارئ عليه العلمية وبين ما ليس
كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد وقال
الاخفش هي الاوسط في النسب الى المركب المزجي واذا خفت الالباس
قلت رأيت بعلبكي ومررت ببعلبكي ومن الثاني عدي مركب اثاني صفات الموت الخاصة بالاناث
كما يقال طالق ومرضع وكاعب وناهد وللي كثيرة جدا انما اختصاصها بالموتث
امن فيها اللبس بالمذكر فلم يحتج الى فارق ومن ثم قال ابن الحاجب في التعليقة
اعلم ان يجز حكاية المضمر والمشار واذ كانا من جملة المعارف الا ان كلا منهما لا يدخله
لبس حرف الميم كان في حكم المنطوق به ذكر هذه القاعدة
ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعها انهم قالوا ذا ذل وجندل فاجمع
في العلمية اربع متحركات متوالية لان المراد ذلاذل وجنادل فلما لم يمكنهم حذفوا
الالف منهما تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به وقال ابن فلاح
في المغني افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به
اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هنا ك من صناعة وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف
اللفظ ما يمتنع منه من ذكر ان قدي رجلان قد شد دسهما نحو الغرض ثم
ارسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب
الآن في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه
قامت مقام اللفظ به وكذلك قولهم لرجل معه سيف في يده زيدا اي
اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل به مغنية عن اللفظ به وكذلك قولك
للقادم من سفر خيرا مقدما اي قدمت خيرا مقدما وقولك قد مررت
برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان كان عمرا وقولك للقادم من حجة
مبرورا ماجورا اي انت مبرور وماجور وضربا ماجورا اي قد مت مبرورا
ماجورا ولذلك قوله وسمردار وقفت في ظله اي رب وسمردار وكان رؤبة
اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله اي بخير ويحذف الدال الدالة
الحال عليها بجري العادة والعرف بها وكذلك قولهم الذي ضربت زيدا
فزيدا الها وحذفها لان في الموضع دليلا عليها وعلى نحو من هذا توجه عندنا
قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ليست هذه القراءة عندنا
قراءة حمزة والضعف على ما راه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف
والعطف وذلك ان حمزة انما تقول لابي العباس لم احمل الارحام على العطف

على المجرور المضمر اذا عتقدت ان يكون عنده بانانية حتى كاني قلت وبالارحام ثم
حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا في نحو فوقك بمن تمرر
امرر وعلى من تنزل انزل واذا جاز المرزدق ان يحذف حرف الجر الا لة ما قبله
عليه مع ما لفته في الحكم له في قوله والي من فوهم يملأ بيتي العدي ورأب التائب الكاتب
ايه بلهم رأب التاي يحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله بلهم يبتغي العدي
وان كانت حالاتها مختلفتين الا ترى ان الباء في قوله بلهم يبتغي العدي منصوبة
الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يبتغي كقولك بالسيف يضرب
زيد والباء في قوله وبلهم رأب التاي مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال
هي متعلقة بمحذوف وارافعة للرأب ونظاير هذا كثيرة كان حذف الباء
من قوله والارحام لمشابهتها الباء في به موضعا وحكما احد وقد اجاز واثبتا
له وسيبويه على تقدير وويل له يحذفونها وان كانت اللام في نسائه لا ضمير فيها
وللي متعلقة بنفس تباعثها في هلم لكن كانت اللام في ويل خبرا ومتعلقة
بمحذوف فيها ضمير فان قلت فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك
بمنزلة الظاهر فهلا جاز توكيدا بها المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيدا
نفسه كما تقول الذي ضربت نفسه زيد كما تقول الذي ضربته نفسه زيد فيقال
هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل
لامر آخر وهو ان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت
تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاستهانة عند التخفيف والايجاز
فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق
بالملحق نحو اقعنسس فيه من نقض الغرض ومن هذا الباب قولهم
راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة محذوف المعطوف لتقدم
ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف للدليل العايد الملفوظ به جاز
الخبر حتى وقال ابن هشام في المغني اول من شرط للمحذوف ان لا يكون
مؤكدا الاخفش فانه منع في نحو الذي رايت زيدا ان يؤكد العايد المحذوف
بقولك نفسه لان المؤكد مزيد للطول والحادث مزيد للاختصار وتبعه
الفارسي مؤلف كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان
التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان
وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصايص اراه متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح
لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما
جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال ولا يجوز حذف عامل المصدر
المؤكد لمضربت ضربا لان المقصود مقرونة عامله وتقرير معناه والحذف
ناف لذكره هو الكلام مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سال الخليل

المنطوق

عن نحو مررت بزيد وانا في اخوه انفسهما كيف سلق تاكيده فاجابه بانه يرفع بتقديرها صاحبا في انفسهما وينصب بتقدير أعني انفسهما وافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان لا تاخذوا الخبز مع انه مرفوع بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فرّ الاخفش من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذف الطول ولهذا لا يجوز في نحو الذي هو قايم زيد فاذا قرن الطول فكيف يؤكدون واما حذف المبتدا لدليل وتوكيده فلانا في بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولهذا ذكر ابن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه استقص ما اورده من هشام في المغني والبحث الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في شرح الكافية وقال ابن النحاس في التعليقة اذا كان للفعل منفولات اقيم مقام الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقدير اوذون المسرح لفظا فقط وكذلك قال الفرزدق في قوله منا الذي اختير الرجال سماحة فاقام المسرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب غير المسرح وهو الرجال ولا يحفل بقول من قال يجوز اقامة اسما شئت وذكر ان القاعدة ان المحذوف المنوي كالملفوظ به وههنا حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لقر بجر الا اقامة المسرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد وهو في حكم المنطوق ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم مرتبعض حروف الكلمة عليها وفيه فروع الاول الصفة لا تتقدم على الموصول ولا على شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه الخامس حروف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور قال ابو الحسن ابن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد ما يجوز تعدده وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدا وفيه خلاف فمنهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قايم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مُرٌّ وهذا أعسر يسرٌ اي اخبط قال ابو حيان وهذا اختبار من عاصرناه من الشيوخ

الثاني الحال وفيه خلاف قال في الارتشاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا كالحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد والمفعول الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف مرة قال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستغنى الحال المنصوب بما يفعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كما الظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه أمامك قال وصح هذا في افعل التفضيل لانه تام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا التالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئا واجاز قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لانقال ثلاثت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا اجلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف السادس عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله ملك الناس اله الناس انها عطف بيان لرب العالمين وقال ابو حيان لا افعل عن النحاة شيئا في عطف البيان وهذا يجوز ان يكرر العطوف في عامل واحد اما لا يجوز ذلك السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البعض عن اثبته فتكررت فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا يقتضي احد من النحويين اعرفي جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر

مراجعة الاصول

فيها حادث الاول فيما يراجع من الاصول ما لا يراجع قال ابن جني اعلم ان الاصول المضروب عنها الى الفروع كالضرب بين احد الشيئين اذا اجتمع اليه جاز ان يراجع والاخر ما لا يتمكن من مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الصرف الذي يفارق الاسم لشابهته الفعل من وجهين فمتى اجتمع الي صرف جاز ان تراجعه فتصرفه وتنه اجرا المعتل مجرى الصحيح نحو قوله اباركك الله في الغواني هل اصبحن الا لكن مطلبي ومنه الحذف والتضعيف فكما حذف عينه وضيب البلد وأكل السقا

وقوله الحمد لله العلي الأجلل وبقية الباب وحينه قوله سبحانه الإله فوق سبع سمائيا ومنه قوله أهيبي التراب فوقه أهيأ يا وهو كثير والثاني وهو ما لا يراجع من الأصول عنده الضرورة وذكر كالثلاثي المعتل العين نحو خاف وباع ونحو خاف وهاب وطال فهذا لا يراجع إصلاحه أبدا لا ترى أنه لو بنيت منه من نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم وبيع والحوف وكذلك مضارعة نحو يقوم ويبيع فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيئ الرجل من الهيئة نحو جهد أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم فصوا الرجل إذا جاء وقضاوه ورموا إذا جاء رميه فكما بني فعل ما لامه ياء كذلك خرج هذا على إصلاحه في فعل ما عينه ياء وعلتها جميعا أن هذا بنا لا يتصرف لخلاعته عما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتمل الخروج في هذا الموضع مخالفا للباب ألا ترى هو إنما تحاموا الذي يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة التباسهم من الانقلاب إلى ما هو انقلاب عنه لأنه كان يلزمهم أن يقولوا بعث أبوع وبيوع وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه وكذلك لو جاء فعل ما لامه ياء متصرفا للزم أن يقولوا ذيرت أو مواد يروان وهو شر من بروان ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي أثقل من الياء فأما قولهم لو سوالرجل فإنه لا يتصرف فلا يبالي ما وقع موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمال ذلك فيه يحمله عليه وأمثلهم تعديه إلى غيره وكذلك اخيلم هيئ الرجل ولم يقل لأنه لا يتصرف لخلاعته بالمبالغة فيه بباب التعجب ونعم وبئس ولو شوذ للزم إعلاله وإن يقال ها يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء فكما صح نحو القرد والحوكة والعقيد والغيب كذلك صح هيئ الرجل فاعرفه كما صح ما طوله وابيعة ونحو ذلك مما لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا أو طاء وظاء فإن تاء تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا إذا كانت دالا أو ذالا أو زايا فإن تاء تبدل دالا نحو ادّجع واذكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذكر في نظم ولا نثر فأما ما حكاه خلف من قول بعضهم

التقطت النوى واستقطنته واحد فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من الشين في اشتقطنته فنعم ويجوز أن يكون بدلا من اللام في التقطنته فيترك إبدال التاء طامع الضاد ليكون ذلك إذا أبانها بدلا من اللام أو الشين فتصحح التاء مع الضاد كما صحت مع الصاد في مصدر ونظير ذلك قول الشاعر

بأرب أبا زيد من العفر جدع تقبض الذيب إليه واجتمع

لما رأى أن لا دعة ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

فأبدل لام الطجع من الضاد وأقر التاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضاد وهذا كصحة عور لأنه في معنى ما يجب صحته وهو

اعور ومن ذكر استثناءهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء بعد ضمة كما في صاح أتينا بعد الضمة لم تظهر وهو قولهم قتل وبيع فحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليه يا غلامر ذجل فإن قلت فإن الضمة في نحو قتل وبيع لم تصح لأنها إشمام ضم للكسرة والكسرة في يا غلامر ذجل كسرة صريحة فهذا فرق قيل الضمة في حيا يا صاح ضمة بنا وليس لقولك يا غلامر ذجل شبيه فيحمل عليه لأن الكسرة صريحة والكسرة مشوبة فما تفاوت ما بين الحركتين في أن كون احدى الضمة صريحة والأخرى ضمة غير صريحة فاتر تقتفر العرب ما هو أعلى وأظهر منه وذكرانهم قد اقتفروا اختلاف الحركتين مع اختلاف الحركتين في نحو جعلهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فإذا تسمحوا باختلاف الحركتين مع الحركتين كان تسمحهم بخلاف الحركتين وحدها في يا صاح أتينا وقتيل وبيع احدر بالجواز فإن قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو جلواز وأخيرواط قيل الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة صنيا اللسان عنهما جميعا بنوة واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طويل وحويل وعلى أن بعضهم قد قال اجليواذ فأعل وراعاة الأصل ما كان عليه الحرف لم تبدل الواو بعدها لمكان الياء كما كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها ومن قال نيّرة وطيال فوله هنا أن يقول اجليذ إذا قبلتها جميعا إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواجبة الحركة فطال قيل فالحركات قبل الواو الالفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة وإنما يثبت احدى الفتحتين بعني من الكسرة وليست كذلك الحركتان في يا صاح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في يا صاح ضمة البنية وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد نزى الأصلين هما مختلفين وهما هناك أعني في سالم وقادم متفقتان قيل كيف يتصرف الحال فالعنة في قيل مشوبة غير مخلصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة نعم ولو تطعمنا الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها أكثر من حصة الكسر وأدون احوالها أن تكون في الذوق مثلها في سالم من بعد ذكرنا ما قدمناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم الاختلاف الحركتين قبلهما الساكنة هما عنها وليست الياء في قيل كذلك بدليل أن الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك أن الياء الساكنة سابغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ألا ترى أن لا يتعذر عليه صحة الياء إذا أخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت لتصحيح واو ميزان قبل القلب وإنما في ذلك تجشم

التكلفة لاخراج الحرفين صحيحين غير معلقين فاما الالف فحذفت عنه هذا الا
ترى انه ليس في الطوق والامن تحت العدة صحت الالف بعد الضمة و (ا)
الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها
وان شئت الفتحة بالكسرة نحي بالالف نحو الباخر سالم وعالم وان شئت
بالضمة نحي بالالف نحو الواو في الصلاة والزكاة وعلى الف التخليص فقد بان
لك بهذا فرق بين الالف بين الياء والواو فحذا طرف من القول على ما
يراجع من الاصول للضرورة جائز فحش فلا يراجع فاعرفه وتنبه لاحتماله
فانها كثيرة التخلي المبحث الثاني في مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم
اياها اجرى عمله ان جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال لما قولهم صنعت الخاتم وخلقت الثوب ونحو ذلك ان فعلت ههنا عديت
فلو الان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك
قوله لبيك يزيد ضارع لخصومة * وتخبط ما تطيح الطوائح * الاترى
ان فاعل البيت مبني على الطوائح ذكر الفاعل وان اخره قد عوود فيه الحديث
عن الفاعل لان تقديره فيما بعد لبيك مختبط فدل قوله لبيك على ما
اراده من قوله لبيك ونحوه قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق
الانسان ضعيفا مع قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان
من علق وقوله خلق الانسان علمه البيان وانشأ له كثيرة ونحو من
البيت قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له
فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبح له فيها رجال ومن الاصول
المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد او عمرا وليس زيد بقائم
ولا قاعد او انا منطلق واهلك داخل جاز ان تراعي الفروع نحو قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا وقوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها * كانت
مراعاة الاصول اولى واجدر ومن شاهد ذلك هذان ضاربا كما الا
ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين
الزيادتين المستقبلتين في آخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام
ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه حضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد
لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده *
ومن ذلك قوله وما كل من وافى مني انا عارف في من لون او اطلق مع رفع
كل ووجه ذكره انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الها ليعود على المبتدا
من حيزه ضمير وكل واحد من التنوين في عارف الاطلاق ومنه
في عارفونيا في اجتماعه مع الها المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت
بينهما فقلت عارفونه او عارفوه لم يجز شيء من ذينك وانما هذه المعاملة

الحاضر واطراح حكم الغايب فاعرفه وقسه فانه باب واسع المبحث الثالث
في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جني هذا موضع قلما
ومع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويجوز القول فيه من ذلك
قولهم في ضمة الذال من قولك ما رايته مذ اليوم انهم يقولون في ذلك انهم
لما حركوها التقى الساكنان لم يكسروها لئلا يلتبس ضمها الان اصلها الضم
في منذ لكذا لعمري لكنه الاصل الاقرب الاترى ان اول حال هذه الذال
ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا
على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم الذال منذ فانما هو بعد سكونها اول
المتدرج يدلك على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاؤهما
سكنت الذال في منذ وهذا واضح ضمة الذال اذن من قولهم منذ اليوم
وانما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابعد المقدر الذي
هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك والمستنكر الاعتداد بما لم يجئ
الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وان لم يجر على
المستعمل استعمالا له الاترى الى قول سيبويه في سورد انه انما ظهر
تضعيفه لانه ملحق بالمرجل وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية
ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل
عليه مما لم ينطق به وما نطق به سواء لكان الملفوظ به بدلا البتة وسوردا
مما لم ينطق به ومن ذلك قولهم ربعت وقلت فهذه معاملة على الاصل
الاقرب دون الابعد لان اصلها فعال بفتح العين بيع وقول ثم نقلا الى
فعل الى فعل ثم قلبت الواو والياء فتحركت الفا التي ساكنا ان العين
المعتلة المقلوبة الفا والام الفعل فحذفت العين لالتقائهما مصاد
التعذير قلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفا ان اصلها
قبل القلب فعلت وفعلت فصارا قلت وبعت فهذه مراجعة اصل
الا انه ذكر الاصل الاقرب لا الابعد الاترى ان اول احوال هذه العين
في صيغة المثال انما هو فتحة العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا
واضح ومن ذلك قولهم في معطاء اعطاء انما اصارتها العيغة الى معطا
اء اعطاء ابدلوا الهمزة على اصل ماني الواحد وهو الياء في معطية وعطية
ولعمري ان لامها ياء لان الا انك تعلم ان اصل هاتين الياءين واوان
كلتاهما في الاصل معطوة وعطوة لانهما من معطوت وعطوت فاصلا
الياء فيهما الواو ولو حيظ ما فيهما من البادون الاصل الذي هو الواو ورجوعا
الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك فني هذا التقوية
* الاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف
دلالة الظاهر التضعيف ان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراه

احل هذا ادني البكء منه كما كان فيما تقدم فما عرف الفرق بين ما هو مزيد
الى اول ومد ما هو اسبق رتبة منه وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة
متقدمة له المبحث الرابع في مراجعة اصل واستيناف فرع قال ابن
جني اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينيذ تزعم له فرعا
وليست تراجع به اصلا من ذلك الالف غير المنقلبة الرابعة اطراد
للالحاق او للتانيث او لغيرهما من الصيغة لا غير فالتي للالحاق كالف ارطى
ايمن قال مأروط وحبنطى وقنطى والتي للتانيث كالف سكرى وغضبى
وحبارى والتي للصيغة لا غير كالف ضيغطري وتبعثري وزبعثري
فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات كالتثنية او الجمع قلبتها
ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الياء في هذه الياء فرع يحمل
وليست مراجعا بها اصلا لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا الا عن با ولا
غير بها بخلاف الالف المنقلبة كالتي مغزى ومدعى فان هذه منقلبة عن با منقلبة
عن واو في عزوت ودعوت واصلهما معزيو ومدعيو فلما وقعت الواو رابعة
هكذا قلبت يا فصارا معزيا ومدعيا ثم قلبت الياء الفا فصارت معزى
ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب
وهو الياء فصارتا يا في معزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا فيضطر
الى قلبه فلا نرده الى اصله الذي كان منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراوان
وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وانما كانت منقلبة عن الف ولذلك اذا نسبت
الى شقاوة قلت الى شقاوي فهذه الواو في شقاوي تبدل من همزة
مقدرة كانك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت
في التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوي فالواو اذن
في سقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا نظائر في العربية كثيرة
وقفها فز لهم في الاضافة الى عدوة عدوي وذلك انك لما حذفت
الهاء حذفت لها واو فتحولت كما حذفت تاء حنيفة يا فصارت
عدوي في التقدير الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت
الى عدي فحركت في ذكر محرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا
فصارت الى عدى كمدى فابدلت من الالف واوا الموقوع بها في الاضافة
بعدها فصارت عدوى كمدوى فالواو في عدوي ليست بالواو في
عدوة انما هي بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة
فاعرفه وفي البسيط فيل ان تعريف الفاظ انما جمع واجمعون وجمعا
وجمع بالاضافة المتقدمة كما يراد اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاء
للاصل قال ان الخليط يأك اجمعه فاجمعه تاكيد للضمير في يأك
مراعاة الصورة قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه

مراعاة للصورة من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل
وهو الزيدون والعمرون والانفرادة الذي وهو غير مختص بالعاقل قال
ابن عصفور في شرح المقرب ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها
بذي الذي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها متضمنا
للمبنا وهو الافتقار للتاصيل معنى النفي مبني على معنى الايجاب
ما لم يجد مثل امرئ خارج ذكر هذه القاعدة ابن الخباز في التعليقة
وبني عليها ان لا لنفي الماضي القريب من الحال انها لنفي قد فعل وقد
يحذف انما هو للماضي المقرب من الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون
لمرور ذكر لان لما لنفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله وكان قد
ونقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حالا للنفي على
الاثبات واما لم فانما هي لنفي فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينيذ يكون
ساكنا مع عدم كلام لاحذ فاما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يجذف
في نفيه حرف النون النادر لا حكم له
قال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به اصلا بل ينبغي
ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحترازا من نقضها
قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية
والضوابط الجلية نقض الغرض قال ابن ايار حذف خبر كان ضعيف
في القياس وقال ما يوجد في الاستعمال فان قلت خبر كان لتجاذبه شبهان
احدهما خبر المبتدا لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد
مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول به يجوز حذفه قيل الا انه
قد وجد فيه منع من ذكره وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذف لنقضت
الغرض الذي جيء به من اجله وكان نحو من ادغام الملحق وحذف الموكد
وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض
انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يوتى بالموكد ويحذف الموكد
لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يوتى باجمعين من غير تقدم الموكد وقال
ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان
الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص واذا كان الغرض منه ذكر
وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا للمقصود قال وكذلك الموصوف
والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض
الغرض وتراجع عما التزموه لانهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان
لا يباح انما يحصل من مجموعهما وقال الاندلسي في شرح المفصل الاصل
في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما جيء بها لاجل الوقف والوقف
لا يكون الا على ساكن وعنه سمي وقفا انه وقوف عن الحركة فحقه بالكه

بناقض الغرض الذي جيء بها لاجله النهي والنفي من واو واحد ذكره
الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال خافلت لا تضرب كل رجل او كل
الرجال فالمنهي عن المجموع لا عن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضي النهي
عن كل فرد النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها الاول
ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع
في الاسماء المتناة والمجموعة الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو
ضميرا للجمع المذكر الثالث ان الجازم قد يحذفها في لغة كما تحذف الواو والياء
والالف الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهي في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن
نحو شغثبويه وباذ نجانه كما تسكن الياء في معدي كرب الخامس انها قد
تحذف لالتقاء الساكنين في قوله ولا كل اسقني ان كان ماوك ذا فضل
كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين السادس ان النون قد تحذف
اعتباطا عينا وامامي منذ ولدن في قوله من لد شولا كما تحذف الواو عينا
ولاما في شبه في احد القولين وفي لغ السابع انها تحذف للطول في قوله
ابن كليب ان عمي اللذا كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهابا يريدون
اشهبيا ما الثامن ان الالف قد تبدل منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا
التاء تمنع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها هائد العاشر انها تكون
علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والنون علامة في قوله يعصرن السليط
اقاربه وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وقولهم التقنا جلقنا
البطان احد عشر انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين
من حروف الزيادة الثاني عشر انها قد تغير في الواو والياء في قولك زيد
وعمرو وزيد يضرب الثالث عشر صاحبتها حروف المد واللين
وحركات الاعراب في فزنكر زيدان وزيدون وزيده وحذفها يحذف حركات
الاعراب في الوقف في قولك زيد الرابع عشر تعاقبهما في المحل الواحد نحو
جرفيش وجوافيش الخامس عشر حذفها في المحل الواحد الذي تحذف
فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرقنين وعرقن
وعلابط وعلبط السادس عشر حذفها للكثرة الكلام بها كما تحذف
الياء كقولك وذكر نحو بالعنبر وبالحوت كما قالوا الاد وذكر ذكر ابن الدهان
في الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة
زيدت في المضارع حرف الواو الواسطة
قيل بها في ابواب الافعال باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما واسطة
الموصول بالاعراب والبناء وذكر في اشياء احدها اسماء الافعال التركيب
ذهب قوم الى انها واسطة لا مبنية لعدم موجب الاعراب ولا معربة
لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار

ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة الثاني المنادى المفرد نحو يا
زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في
شرح المفصل والصحيح انه مبني الثالث المضاف الى يا المتكلم قال ابن يعيش
اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء ليست اعرابا لانها لم تحدث
بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة
لم تضر الكلمة مبنية وتظير حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه
الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها
لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربا والفتحة
في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف وقد ذهب قوم الى ان هذه
الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب
فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه واما كونها غير بناء فلان
الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء وقال ابن جني في الخصائص
باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية لفظا
وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة بناء قبل يا المتكلم في نحو
صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب
فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليست بين الكسرة وبين
الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان
الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره بناء البتة ان غلامي في
التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامه وغلامنا فان ملت فما هذه
الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكثر
الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة
الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما
وان كانت اياها لفظا وقال ابو البقاء في اللباب ليس في الكلام كلمة لا
معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس
بين الضدين هنا واسطة وذهب قوم الى ان المضاف الى يا المتكلم
غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب
فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا
خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكورة ثابتة له وكان الاشبه
بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس
في التعليقة اختلف في المضاف الى يا المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة
بناء لانه لا يجد شيئا عامل آخر وعلة بنائه شبهه بالحرف لخروجه عن كل
مضاف لان كل مضاف لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه وخروج النبي

عن نظايره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها بين الاسماء فيقال معرب لعدم علة البنا
ولان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفي
ما اجري مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لان
الاعراب غير موجود والبناء العلة له فوجب ان يحكم بعدمها ويكون للاسم
منزلة بين منزلتين وكذلك الرجل ونحوه ما فيه الف ولام فانه لا ينصرف
لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب
ان هذا انظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين
وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان
الاسم اما معرب وهو الممكن واما غير متمكن وهو المبني فهما بسبيل الاثبات
والنفي والواسطة بينهما المتمكن الرابع قال ابن الدهان في الغرة الكلام
على ضربين معرب ومبني وعند الرماني وغيره منقسم ثلاث لا معرب ولا
مبني وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن هذه احواله وما فيه شبه يوجب
البناء وادعى فوهر ذلك في غلامي وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يودي
هذا القول الى ان عصا كزيد الخامس قال ابو حيان في الارتشاف وزعم
فوهر منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر
من الامساء فاذا قلت جيت امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس
الباب الثاني باب المنصرف وغير المنصرف قيل ان بينهما واسطة
لا موصوف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في الباب المشار اليه ومن
ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل
فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها
ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم
يوجد فيه كان عدمه منه امارة للوهم غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك
التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة
كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس فيها تنوين مثلها فاذا لم يوجد
فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لتركه صرفها وقال صاحب البسيط
من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف
ما فيه علتان او تاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد جعل غير المنصرف
وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام
والاضافة في غيرها لا ينصرف فيكون على هذا حلال اسم امراة غير منصرف
لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين واما من قال المنصرف
ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا
تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر
فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة

وقال

وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصرف
ولا بعدمه فلا احوال انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو
شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بمسالبة اياه شبه الفعل ولا اقول
انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو
لدخول الالف واللام عليه فانهما مانع من التنوين وقال الكوفي اما
اختصار الاسماء من جملة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف
وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام
والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرفة
اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان
القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتقسيمهم واحد من القسمين
ينفي الحصر الباب الثالث باب العلم منه منقول ومنه مرتجل
ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي عليته بالغلبة ذكره
ابو حيان وقال في البسيط العلم المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا
وان نحى انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى سمي
منقولا منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون
منقولا والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق والامر ترجلا على الاطلاق في
بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه حروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل
لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه الباب الرابع
باب الظاهر والمضمر قال الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه
انما توسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك ليس اسمه لكونه
اخذ شبها من هذا وشبها من هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال
ابن درستويه انما اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب
وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغايب
والموضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخفش
الا انه اشكل عليه امر انما يقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور
على انها اسم مضمر وذهب الزجاج الى اسم ظاهر يضاف الى المضمرات
وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء
الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه ولانه
غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة بخروجه والوصف به وتثنيته وتحقيره
وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة
لان له شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها
تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها
كانت كالظاهرة وقال الاندلسي بعض النحاة ينقل انواع المعارف

ثلاثة ظاهر ومضمر وسما وهو المبهم **الباب الخامس**
باب الوقف والاصل قال ابن جني ومن ذلك قولنا له زجل كانه صوت حمار
محذوف الواو من كانه لاعلى حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقتضي
بالسكون كانه واما الوصل فيقتضي بالمطل وتمكين الواو كانحو فقوله
كانه هنزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله يا مرحباه بحمارنا جيه اذا الى
قريته للسانية فتبات الهاء مرحباه ليس على حد الوقف ولا على حد
الوصل اما الوقف فليوقن انها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيوقن بحذفها
اصلا يا مرحبا بحمارنا جيه فتبات الهاء في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين
وكذلك قوله بنازلٍ وعجناً او عجنهلا فاثبات الياء مع التضعيف طريق
وذكر ان التثقيل من امارة الوقف والباس امارة الاطلاق فهو منزلة
بين المنزلتين **الباب السادس** باب حروف الجر قال ابن هشام
في المغني التحقيق في اللام المفتوحة نحو عمد فانما معهم فعال لما يريد ان كنتم
للرويا تعبرون انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر والمعدية محضة لاطراد صحة استفتاحها فانها
منزلة بين منزلتين **فصل** قال ابن ايا ذجعل ابن معط للمنادى
مرتبتين البعد والقرب فيا وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني
وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي وقربي ووسطى بينهما فللاولى
ايا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى
وتظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى
وقصوى فللاولى ذا وتي وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة
ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط
ورود الشيء مع نظيره يرد مع نقيضه قال ابن جني وذلك اضرب
منها اجتماع المذكر والمونث في الصفة المونثة نحو رجل علامة
وامراة علامة ورجل نسابه ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل
صرورة وفروقه وامراة صرورة وفروقه ورجل هلباجة فقاقه وامراة
كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه
وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية
فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة وسواء كان
الموصوف بتلك الصفة مذكرا او مونثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو
امراة فروقه انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال
رجل فروق كما ان التاء في قايمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت
مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقايم وكريم وهذا واضح ونحو من
تانيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مونث ايضا

تصحيحهم

ربيعة ... امير احد بن عامر على غالبة العلم ... مدى مروان المغاربة
تصحيحهم العين في نحو حول وحيد واعنوا واجنوذ وانا بان ذلك
في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا
وكما كرمت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة
وهو باب واسع ومنها اجتماع المونث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك
نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل وامراة عدل ورجل ضيف وامراة
ضيف ورجل رضي وامراة رضي ولذكر ما فوق الواحد نحو رجلان رضي
وعدل وفوج رضي وعدل قال زهير
متى يستجز قوم يقل سرواتهم ... هم بيننا فهم رضى وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول
استولى علي الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في
الكرم والجود ونحو ذكر فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا
وقد ظهر عنهم ما يريد هذا المعنى ويشهد به وذكر نحو قوله
الا اصبحت اسماء طازمة الحبل ... وضنت علينا والضنين من البخل
فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطبوع من الخير وهي مخلوقة من البخل
وهذا اوفق معنى من ان يحاله على القلب وانه يريد به والبخل من الظنين
لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب ومنه قوله وهن من
الاخلاق قبلك والمطل وقوله وهن من الاخلاق والولعان واقوى
التاويلين في قولها فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اي كانها خلقت
من الاقبال والادبار لاعلى ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال
وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجل
وذكر للكثرة فعاله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون
اراد بخلق العجل من الانسان لانه امر فاطرد واتسع فحاله على القلب بعد
في الصنعة ويصغر المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال
في تاويله ان العجل هنا الطين والحمأ ... انه في اللغة كما ذكر غير انه
في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقيبة
ساريكم اياتي فلا تستعجلون فنظيره قوله تعالى هو خلق الانسان عجولا
وخلق الانسان ضعيفا لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من
الضرورة والحاجة فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامراة عدل
انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكر
فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مونثا نحو الزيارة والعيادة
والصولة والجهورة والحمية والمرجدة والطلاقة والسياطة وهو كثير
جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مونثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل

عليه احجي بتانيثه قيل الاصل لقوته اجل لهذا المعنى من الفرع لضعفه
وذلك ان الزيادة والعبادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فالحاق التا
لها لا يخرجها عما ثبت في الجنس من مصدريتها وليس كذلك الصفة
لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متناولة عليه ومردودة بالصفة
اليه فلو قيل رجل عدل وامراة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يزعم
ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب ونحوه
من مخمر وطيبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس
المصدر نحو الجهومة والسهومة والطلاقة والخلافة فالاصول لقوتها
يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه
القوة لاصولها فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامراة عدلة وفرس
طوعة للقياد وقالت امية والحية الحنفة الرقشا اخرجها من بيتها امنات
الله والكلم قيل هذا مما خرج على صورة الصفة لانهم لم يقنعوا
ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي باينه ان يقع الفرق فيه
بين مذكره ومؤنثه مجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للمباعاة لها
والتشبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل على اصله نحو استحوذ وجمرى
اعمال صنته وعدته وان كان قد تقول اني فعلت لما كان اصله فعلت
وعلى ذلك اتت بعضهم فقال خصمة وضيفة وجمع فقال ياعين هلا تبكيان
اربد اذ فمنا وقام الخصوم في كبد وعليه قول الاخر اذا نزل الاضياف
كان عزوبرا على الحي حتى تستقل مراجله الاضياف هنا بلفظ القلة
ومعناها ايضا وليس كقوله واسيافنا يقطرن من نجدة دما اي ان المراد
بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قرى الاضياف وهم قليل مواجل
الحي اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون فان قيل فلم انث المصدر
اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما الى
المذكير حتى احتيج الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول
تحتمل ما لا يحتمله الفروع قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته
من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان
نحو رجل وفرس ودار وبستان فكما ان اسماء الاجناس للاعيان قد تاتي
مؤنثة الالفاظ والحقيقة تانيث في معناها نحو عرفة ومنصرفة وعلقية
وحيذوحة وبقرمة كذلك جاءت ايضا اجناس المعاني مؤنثا بعضها لفظا
لا معنى وذلك نحو الحمكة والموجدة والرشاقة ونحوها نعم واذا جاز
تانيث المصدر وهو على صدريته غير موصوف به لم يكن تانيثه وجمعه
وتذكيره وصفا وحال المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكره
ومؤنثه وواحدة وجامعه فيجمعا ولا يستكرهها اعني ضيفة وخصمة واضيافا

وخصوصا وان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصيغة قال تعالى
وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب واما كان التذكير والافراد اقوى من
قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله
ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما تحب للمصدر في اول احواله الاقرب انك
اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها
نحو فاجمة وسنطلقة وحمارات وسكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او
كالنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه سوغا او محمولا عما
جاء المصدر مجموعا ومعلما ايضا قولهم مواعيد عرقوب اخاه ببيثرب
ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع ملحس والمحلو
ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد
فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على
ما ذكرنا كان الملحاص هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحس البقر
اولادها كما ان قوله وما علي الا التي ازار وعلقة مكار ابن هامة على حي خثعما
محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن هامة على حي خثعم الا تراه قد عداه الى
قوله على حي خثعما فلاحس البقر اذن مصدر ومجموع يعمل في المفعول به كما ان
مواعيد عرقوب اخاه ببيثرب كذلك وهو عويب وكان ابو علي مورد مواعيد
عرقوب اخاه مورد الطريف المعجب منه فاما قوله كم جربوه فما زادت تجاربهم
اباخدامة الا المجد والنعما فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون
اباخدامة منصوبا بزادت اي فما زادت اباخدامة تجاربهم اياه الا المجد والوجه
ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حريا
ان يعمل الثاني ايضا فتقول فما زادت تجاربهم اياه اباخدامة الا كذا كما تقول
ضربت فاوجعته زيدا وبضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول
وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا للقرب
لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب فان قلت اكتفي بمفعول العامل
الاول من مفعول العامل الثاني قيل لك فاذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك
باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في
هذا ما ذكرت في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر لاستكرهها فتقول
الاول فتقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغي ان يتباعد
ما يعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه ومن ذلك مزس وشاع
الذكور والانثى فيه سواء فرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل
بازل وهو لباب متومه وملي لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير
قد ري فوق متنها قرونا علي بشير وانتم لباب وقال ذو الرمة
يستجلا ابا شرخين حين احبابنا نه مغاليبها في اللباب الحجا يبس

فاما نافة هجان وثوب هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا
الباب بل فعال منه في الجمع تكسير وفعال في الواحد وهو من باب ما اتفق
لفظه واختلف تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة
ابواب باب ما دخلت فيه الفتا في صفة المذكر وباب ما خلت منه التا في
صفة المونث وباب ما استوى فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع
وها انا اسوق جملا من نظايرها ذكر نظاير الباب الاول

ورود الوقاف مع وجوب الخلاف

قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ
ما ليس وفقا له نحو رجل نسابه وامراة عدل وهذا الباب ليس بلفظ
تبع لفظا بل هو وفا بمراسه وذكر قولهم غاض الماء وغضته سوا
فيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها
وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة وسيرتها ودان الرجل ودينته
من الدين في معنى اذللته وعليه حامد يقول في لغة تميم وهلك
الشي وهلكته قال الحجاج ومنهم هالك من تعوجا فيه قولان احدهما
ان هالكا بمعنى مهلك اي مهلك من تعوج عليه والاخر وسمه

هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف
واللام ومثاله هبط الشي وهبطته قال ما راعني الا حناج هابطا على
البيوت غوطة الغلابطا اي مهبطا غوطة ويجوز ان يكون اراد هابطا بغوطة
فلما حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة والاول اقوى فاما قوله تعالى وان
منها لما يهبط من خشية الله فاحسن القولين فيه ان يكون معناه وان منها
لما يهبط من نظر اليه بخشية الله تعجبا للتوكيد فيه ان يكون معناه وان
منها لما يهبط عن نظر وتدبر ان الانسان اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضاءل
وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى الحجارة لما
كان الخشوع والهبوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما
رميت اذ رميت ولكن الله رمى وانشدوا قوله الاخر فاذكرني موقفي اذا
التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا اي سارت الخيل والرجال الى
الرجال وقد يجوز ان يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف
الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير فلا تقصصا من شيرة انت بسرتها
تادل راضا هينة من تسيرها ورحبت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورحبتها
وعاب الشي وعبته وفجئت على القوم وفجئت غيري عليهم ايضا وعفا
الشي كثر وعفوته كثرته وغفر فوه وشحانا وه وشحانوه وعثمت
يده وعثمتها اي جبرتها على غير استوا ومد النهر ومددته قال تعالى
والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقال الشاعر ماخبيج
مده خليجان وسرحت الماشية وسرحتها وزاد الشي وزدته ودرا
الشي ودروته طيرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لساني ودلعته
وهاج القوم وهجتهم وطاخ الرجل وطخته اي لطخته بالقبيح في معنى
الطخته ورمز الشي بغيره وغمزته وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته
في السير الموضع قالوا لغني الشي وتفيته اي البعد به قال الفطامي
فاصبح جلدا كمر قتيلا وثانيا وتحوه نكرت البير وتكرتها اي اخلقت ماءها
ونزحت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال
الا ان له عندي وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه
فانما الفعل فيه شي اعبره واعطيه واقدر عليه وهو وان كان فاعلا فانه
لما كان معانا مقدرا صار كان فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما
رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن
حني كان معتزليا كشيخه الفارسي ان الفعل لله وان العبد مكتسب
فلما كان قولهم غاض الماء غضته اي غيره اغاضه وان جري لفظ الفعل
له تجاوزت العرب ذكر الي ان اظهرت هنا كما فعلا بلفظ الاول منقادا لانه
قد كان فاعله في وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا

خروجا واحدا فاعرفه انتهى **ورود الشيء على خلاف العادة** قال ابن جني
المعتاد المالوف في اللغة اذا كان فعل غير متعد كان افعاله متعديا
لان همزه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية وذكر نحو قام زيد واقمته زيدا وقعد
بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة
صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته
درهما فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه
نقل بالمثال الاتي فنقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان
فعل وافعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جذ في الامر
واجذ وصد دته عن كذا واصددته وقصر عن الشيء واقصر
وسحته الله واسحته ونحو ذكر فلان كانت فعل وافعل على ما ذكرنا من
الاعتقاب والتعاوض وتنقل بافعل تنقل ايضا فعل يفعل نحو كسي
زيد وكسوته وشتر عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها
ونحو ذكر هذا هو الحد ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا
لم يكن قبله غير ان ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة
مخالفة فنجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذكروا لهم احفل
الظليم وجفلته الريح واسنق البعير وسنقته وانزفت البعير
اذا ذهب ماؤها ونزفتها وانشع البعير واشسعته الريح وانسل
ريش الطائر ونسلته وامرت الناقة اذا درلبنها وسريتها ونحو من
ذلك المرت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وعسر الفرس اذنه واعسر باذنه
وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا
نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد
وعلة ذكر عنهم انه جعال تعدي فعلت وجمودا فعلت كالعوض
فعلت من عقبة افعلت لها على التعدي نحو جلس واجلسته وقعد واقعدته
كما جعل قلب الباء واوا في التقوي والرعوي والشروى والفتوى عوضا
للواو من كثرة دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح
لمتفعلن وخطر مجيئه تاما او مجزوءا بان توبعت فيه الحركات الثلاث
العينة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو متعولن ومتعولان
ومستفعلان ونحو ذكر ما السني في اخره من الضروب ساكنان **ونحو**
من ذكر ما جاء عنهم من افعاله فهو مفعول وقد لك نحو اجبته فهو مجبوب
واجنه الله فهو مجنون واذكمه فهو مذكوم واكزه فهو مكوز واقره الله
فهو مقرور وارضه الله فهو مارود ارض واملاه فهو ملوء واضاده فهو
مضؤود واحمه من الحمى فهو محموم واهه من الهم فهو مهموم وازعته
فهو مزعوج اي مذعور ومثله قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه

حيث وهو موضوع وواعد مصدق وهو من اوعده وينبغي ان يكون
جاء على رجع واما اخوته الله فمحزون فشاذ جاء على هذا غير انه قد
قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا تقولون حزنني الا ان يجيء المضارع
يشهد للماضي فهذا اشل ماضيه وقد قالوا فيه ايضا محزن على القياس
وشنئه قولهم محب قال عنترة ولقد نزلت فلا تظني غيره مني
بمنزلة المحب المكرم وقال الاخر ومن بنادال بربوع يجب بائل
معلم خير فتيان العرب المنكب الايمن والردف الحب وقال الاكثر مبشه
جاء به حذرته مكروهة محبته قالوا وعلة ما جاء من افعاله فهو مفعول
نحو اجنه الله فهو مجنون واسله فهو مسلول وبابه انهم اذا جاء ابنوه على فعل
نحو جن فهو مجنون وذكر فهو مذكور وشل فهو مشلول وكذلك بقيته قال
قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى
المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان معا في عدة واحدة
نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك معاد هذا الباب قيل ان العرب
لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال
سيبويه فيهما وان كان جميعا بانهم وتعنيا انهم خصوا المفعول اذا اسند
الفعل اليه بضرب بين من الصيغة احداهما تغيير صيغة المثال مسندا
الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو
ضرب زيد وضرب وقتل وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج والاخر
انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى ان غيروا
عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول الصورة والصيغة وجدوها
وذلك نحو لهم احببته وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضيد واملاه وملئ
قال ابو علي فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في
انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو
للفاعل وهذا اضرب من تدريج اللغة الاترى انهم لما غيروا الصيغة
والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب فقد رجوا من ذلك
الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله وزكم واضده
وارض من هذا قولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا ها حنيفة حذفوا
ايضا ياءها والعالم لكن في حنيف بالحذف فيحذف لها الياء صحة الياء قالوا
فيه حنفي وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب فصيحه ان افرد
له بابا فقال هذا باب فعيل يضم الفا نحو قولك عنيت بحاجتك وبقيه
الباب انما عرض فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول والمنسند الى
الفاعل في اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون نجز زيد من النحوة ولا
يقال نجاه كذا ويقولون انتفع لونه والا يقولون انتفعه كذا ويقولون

انقطع بالرحل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء هذا الباب اي ليريك
انما الاختصت بالاسناد الي المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد
الي الفاعل دون المفعول نحو خامر زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو
كان خبر منه ان يريك صور ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل علي ما ذكرنا
لاورد فيه نحو ضرب وركب واكرم واستفهمي وهذا ايكاد يكون الي ما لا
نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة
ونظير مجيء اسم المفعول هنا علي حذف الزيادة نحو احببته فهو محبوب
ومحب اسم الفاعل علي حذفها ايضا وذكر نحو قولهم اورس الرمث
فهو وارس وايضع العظام فهو ياضع والمقال المكان فهو باقل قال تعالي
وارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره
وقد يجوز ان يكون علي النحت هي فاذا التحت فتركت التحت السحاب
فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مستقل
حكاها ابو زيد وقال دريد بن ابي دريد اعاشني بعدك وادي مستقل
اكل من خود وانه وانسيل وقد جاء ايضا حببته قال والله لولا كثره
ما حببته والا كان ادلي من غبيه ومشرق ونظير مجيء اسم الفاعل
والمفعول جميعا علي حذف الزيادة مجيء المصدر ايضا علي حذفها نحو قولهم
جاز بيد وحده فاصل هذا اوحدته بمعني ابجاده ثم حذفت زيادتاه
فجاء علي الفعل ومثاله قولهم عمرك الله لافعلت اي عمرتك الله فتعمروا
وقوله قيدا الاوابد هيكل اي قيد الاوابد ثم حذف زائديه
وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معني الفعل نحو قوله فلولا
الله والمهر المقدم لم ترحت وانت بغربال الاهاب موضع الغربال
موضع المخرق وقوله حبيرة العرقوب اشبني المرفق اي حادة
المرفق وهو كثير فاما قوله وبعد عطائك المائة الرتاعا فليس علي
حذف الزيادة الا تري ان في عطا الف فعال الزائدة ولو كان علي
حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون كوحده ولما كان الجمع
مضارعا للفعل بالغرضية فيهما جاز فيه ايضا الحاظ علي حذف الزيادة
التي كانت في الواحد وذكر نحو قولهم كروان وكروان وورشان
وورشان فجاء هذا علي حذف زائديه حتي كانه صار الي فعل
فجري مجري خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة
من ال ابي موسي ترى الناس حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا
ومنه تكسير فعل علي افعال حتي كانه صار الي فعال نحو جواد واجواد
وعباء واعباء وحياء واحياء ومن ذكر قولهم نعمة وانعم ومشأمة
وانشد في قول تسيبونيه جا ذكر علي حذف انا كقولهم ذئبت

وأذؤبت وقطع واقطع وخرش واخرش وذكر كثير حدادا يجيء مخالفا
ومنقضا ادسع من ذكر الا ان لكل شيء منه حذرا وطريقا وفضل للعرب
ظريف وهو احياءهم علي مجيء عين مضارع فعلته اذا كان عن فاعلتني مضمومة
البته وذكر نحو قولهم ضاربني فضربته احسبته وعالمني فعلمته اعلمه
مع قلتني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وناحوني
فنحرته انحره وشاعرني فشعرته اشعره وحكي الكسائي فاخوني
فنحرته انحره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد انخره بالضم علي الباب كل هذا
اذا كنت اخبر عنه لا عن نفسك والوجه استغرابنا له ان خص مضارعه
بالضم وذكر انا قد دللنا علي ان قياس باب مضارع فعل ان يأتي بالكسر
نحو ضرب يضرب وباب وارتيا وجه دخول يفعل علي يفعل منه فكان
الاحجي به هنا اذا اريد الاقتصار به علي احد وجهيه ان يكون ذكر الوجه
هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين
وذكر ان العرب والعادة اذا اريد الاقتصار علي احد الجائزين ان يكون
ذكر المقتصر عليه هو اقيسهما فيه الا تراك تقول في تحقير اسود وجه
أسيد وجيد بتقديم الياء بالقلب وتجيز من بعد الالف واو فتقول أسيود
وجيدبوب فاذا صغرت الي باب مقام ومجوز اقتصرت علي الاعلال البتة
فقلت مقيم ومجيز فاوجبت اقوي القياسين لا اضعفهما وكذلك
نظيره فان قلت فقد تقول فيها رجل قايم وتجيز فيه النصب فتقول
فيها رجل قايما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فلذلك ايضا اقتصر
في هذه الافعال نحو اكرمه واشتمه علي اضعف الجائزين وهو الفصل
قبل هذا البعد في التشبيه وذكر انك لم توجب النصب في قايم من قولك
فيها رجل قايما وقايما هذا متاخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت
علي النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقر فجعلت اضعف الجائزين واجبا
ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينتقض شيء عن موضعه
ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته
اهزمه وكذلك القول في نحو قولنا ما جاءني الا زيد احد في ايجاب نصبه
وقد كان النصب لو نا خر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاءني احد الا
زيد الحال فيها واحدة وذكر انك لما لم تجد مع تقديم المستثني ما تبدله
منه عدلت به للضرورة الي النصب الذي كان جايزا فيه متاخرا هذا انتصب
فيها قايما رجل البتة والجواب عنها واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث
عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندك ان هذا موضع
معناه الاعتلاء والغلبة فدخله لذلك معني الطبيعة التي تغلب ولا تغلب
وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد

الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت
اليد وهي على وجه المبالغة وكذلك لفيتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه
فعل التعجب انه قد نقل من فعال وفعيل الى فعل حتى صارت له صفة
الفكن والتقدير ثم بني منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو
من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما افعاله واكعره هو عندنا
من قتل وكفر تقدير اداة لم يظهر الى اللفظ استغنا لاقلما كان قولهم
كارمني فكرمته اكرمه وبابه صاروا الى معنى فعلت افعل اتاه الضمر
من هناك فاعرفه فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تحولوا فيه الشبه
فقالوا اكرمته اكرمه وخرجته اخرجه قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى
الى المفعول به ابدا وفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه
يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي فاخذ وامنهما
ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا ما ضاني فقضيته اقضيه
وساعاني فسعيته اسعيه قيل لم يكن من بفعله هنا بد مخافة ان يأتي
على يفعل فتنقلب الياء واوا وهذا امر مفوض في هذا النحو من الكلام وكما لم
يكن من هذا بد هنا التزم ايضا مضارع فعل منه ما فاوه واوا بالضم
نحو جاء يجيء بالكسر على الرسم وعادة العرب حقا لواو اعدني موعدته
اعيده واجلني موجلته أجله واضأني فوضأته أضوؤه هذا كوضعته
من هذا الباب اضعه وبيد لك على ان لهذا الباب اثرا في تغيره باب
فعل في مضارعة قولهم ساعا سعيه ولم يقولوا اسعاه على
قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وروي عن نظيره في
غير هذا الموضع فان قلت فهلا غير ما فاوه واوا كما غيروا لامه
يا فيما ذكرت فقالوا واعدني موعدته اوعده لما دخله من المعنى
المجدد قيل فعل جا فاوه واوا لا يأتي مضارعه ابدا بالضم انما هو
بالكسر نحو وجد يجد وورث يرث وباينه وسالامه بافقد يكون
على يفعل كبر مي ويقضي وعلى يفعل كبرعى ويسعى فاحر الفا اذا كانت
واوا في فعل اغلط حكما من احر اللام اذا كانت يا فاعرف ذلك فرقا
الوصلة من ذا وذه وخلت وصلة الى وصف الاسما بالاجناس
ونظيرها الذي واخواته وخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل
واك وصلة الى ما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة
الى ما قبل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة مثال
ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من
تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف
واللام فاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه وتقله من تعريف العهد

الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش
في شرح المفصل قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى ما فيه الالف واللام فتقول
يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا
فاذا جعلته وصلة لزمه الصفة اذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة ومن
ذكر قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر الذي هو الياء والكاف
والهاء وانها لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم واما بالتاخير ولم
تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها دعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ
بها فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل
به الى المضمر في قولك كلانا وكلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف
الى الظاهر كما تضاف الى المضمر لو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره
وفي امالي ابن الحاجب اي جي بها ستوصلا بها الى ما فيه الالف واللام
انها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتي
ما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى
والذي يدل على ذلك ان اسما الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا
الموقع فقيل يا هذا الرجل ويا هؤلا الرجال وفي شرح المفصل
للاندلسي اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف بأسما
الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاذا اردت ان تقولوا
زيد المال فوجدت هذا يقبح في اللفظ والمعنى واما اللفظ فلما تظاهر
جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة
ولما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس
هي القرية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة
بجنسيتها فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع
فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده
فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده
لانه قد زال القبح اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا الوصف
الى مضمر لا يوصف به البتة الوصف فاجروا فيه الاشيا
على اصولها والوقف ما تغير فيه الاشيا عن اصولها اذكر
هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال الا ترى ان من
قال من العرب في الوقف هذا بكرُ ومررت ببكرِ تنقل الضمة والكسرة
الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل جرى الامر على حقيقته فقال
هذا بكرٌ ومررت ببكرٍ وكذلك من قال في الوقف هذا خالدْ فانه
اذا وصل خفف اللام قال وبذكر استدل على ان التا في نحو قائمة
هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن الشجري

البدايع الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام
احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها
لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها والثاني حروف النداء التي للتنبيه وضعت
ليتوصل بها الى ندا ما فيه ال الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات
باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف
المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي يربط
الجملة الخبرية على المفردات احوال او اخبارا او صفات وصلات فان الضمير
هو الوصلة الى ذلك وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه
ابو خالد بنياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبني
عليها ان الصحيح ان الاعراب هو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر
لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ودراك ليلاك
واليك ولدنك وردد قول من اجاز الاعراب سائر الظروف والمجرورات وبني
عليه ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد
بل يقتصر على ما سمع منه وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ
ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها ترجيح قول من قال ان لم
دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان
عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه
الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه حرف الا
لا يجتمع اداتان لمعنى واحد ثم لا يجتمع بين ال والاضافة لانهما اداتا
تعريف ولا بين ال وحرف النداء لذكر ايضا ولا بين حرف من نواصب
المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي
اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة وا بين كي اذا كانت
ناصبة وأن فلا يقال جيت كي أن أزورك خلافا للكوفيين ولا بين
اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا خلافا
لابن السراج في الاصول قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا ما خلا
زيدا والا ما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين اداتي
تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة واما من ثم ايضا
ردد قول الاخفش في نحو حمرا ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه لا يوجد
في كلامهم ما دل بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها
وتجردت لكن للاستدراك كما ان حروف الاستفهام اذا دخل على ما يدل
على الاستفهام خلع دلالته الاستفهام كما في قوله اهلا وسهلا بمستدعي الفاع
ذي الاكم فان هل بمعنى قد وكما في قوله امر كيف بنفع ما يعطى العلوق
به فان امر خلعت من دلالة الاستفهام مر وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز

تجريد كيف دون امر لان تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء يجب
اعرابها ذكره في البسيط وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق
لا للتانيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تا التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها
تانيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث وقال ابن يونس وابن كيسان
والزجاج والفارسي انما ليست عاطفة انها تقترن بالواو وهي حرف عطف
ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين
وابن عصفور والافليلي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل لم يعده الفارسي انما من حروف العطف لدخول العاطف عليها
وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس انما
بحرف عطف لان حروف العطف لا يباشر بعضها على بعض فان وجد شيء
من ذلك في كلامهم خفف نحو عطف احدهما ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد
ولا عمرو فلا في هذه المسالة ليست عاطفة انما هي نافية وقال
الشلوبين وانما حذفت تا التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتاء نحو
مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث وهم يكرهون
ذلك وقال ابن هشام في تذكرته لا يجوز كسرت الزيد وباعتين عليا ثوبين
وسعلاتين لان فيها الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تانيث لا يجوز
انتهى وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة مرة واثنتي
عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انهما
اسمان في الاصل فحقق كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع
اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة والثاني ان الف احدى للالحاق
كالف معزى لان التركيب منع من تنوينها والثاني تشبيهين للالحاق
وحمل اثنتان عليها لكونها بمعنى واحد والثالث ان علامتي
التانيث في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتا
في اثنتين بدل من الكلمة فليز بمحض للتانيث حتى يحصل بذكرها الجمع
بين علامتي تانيث وحكم فروع القاعدة ايضا تاخير هم لام الابتداء
الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا
توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع
اخر ليس الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذكر نقضا لما اعتزم
عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد لقوله وما ان
لا تحاك لهم شباب فان ما وجدها للنفي وان ولامها للتوكيد قال ولا
ينكر اجتماع حرفين للتاكيد بمنزلة الكلام الواحد الا ترى الكلمة الواحدة
في قوله لتقومن فاما اللام والنون جميعا للتاكيد وقوله تعالى فاما ترين
فاما والنون جميعا للتوكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول العرب

في ان الواقعة بعد ما النافية انها حرف فنفي تراد فاكثر ادن حرفي التاكيد
في تركه ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه لم يجمعهما اجتماع حرفين لمعنى واحد
ومثل ان زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك وحاك ابن القواس في شرح الكافية
لم يجمعهما اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم
وامتنع ان لزيدا قائم وقال ابن اياز انما لم تعمل الا في المعرف بلام الجنس
وان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك الا فانهما عملوها
في المعرف بها لما جمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال
المتاخرون النحويون يعللون ان حروف المعاني انما هي مختصرة الافعال
فهي نائبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال
اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين
وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك
كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك ولذلك هو ان يجمعوا
بين حرفين لمعنى واحد لم يكرهوا الذلك في الاسماء والافعال لان ذلك يقبض
ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء
الستة وامرأة وابنا معربة بشبهين من مكانين لان العرب اذا كانت لا
تجتمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلان
لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اختصرت الحرف وقال ابن
الدهان في الغرة فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قائم بالجمع بينهما لانهما
للتاكيد كاجمع بين تاكيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه
الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للمنع
بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع
بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة وتمتنع الجمع بينه وبين لام
التعريف **لا يجتمع الفان** قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور
وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رايت عصا فهذه
الالف كالف في رايت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو
وبدل من التنوين فحذفت احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجا رجل
الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يجمع بين الغين فقال له
نعم فقال انا اجمع فقال له اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك
ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا واحدة قال
وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري لتزيل حكم الثابت
ومن موضع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتا قلبت الفه
ياء كقولك في جمع هبلياة لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن
لا يجتمع خطابان في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة

الدليل على خلع الخطاب هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى
ان كاف الخطاب لما كفت الفعل خلع الخطاب من التا والدليل على خلع الخطاب
من التا لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التا
في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامكم لان الغلام مخاطب
والكاف خطاب اخرو لهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع
لذلك ولو قال يا ذا لكان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم
يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف
قال وقد علل ابو الحسن في المسايل الكبير ابو اباز مسايل وهذا اصل
تلك المسايل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي اللمع الكافية لموفق الدين
عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التا
والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى قيل ان التا
ضمير مجرد عن الخطاب والكاف الخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع
منه معنى وبقي عليه معنا وقال الأبذي في شرح الجزولية لم يجمع بين
حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الاخر **لا استفهم موضعه**
الا اثر حادث قاله ابن جني في الخصايص وجعل منه امتناع
تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا والمبتدا في نحو عندك وجلد وجوب
تقدم المفعول اذا كان اسم استفهام او مشرطا لما طرا فيها **لا يتبع**
التابع في موضع لا يتبع فيه المتبوع ذكر هذه ابو البقا في التبيين
وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول
الخبر في قوله تعالى يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقدم معمول
الخبر كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يتبع التابع في موضع
لا يتبع فيه المتبوع **حرف لا يعتد به في التوابع** ما لا يعتد
في الاوايل وتمثيله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع من
فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على المضروب حتى كقوله حتى يكون
عزيزا من نفوسهم او ان جميعا ظهر مختارا واذا كان لا يجوز ظهورها بعد حتى
لان التوابع تحتمل ما لا يحتمل الاوايل وقال في البسيط جواز الفصل
باضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب
زيدا الان او غدا واحتج بالتباس على قول الشاعر الواهب المية
الحال وعبدها والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
بدليل قولهم مررت بشاة وسخلتها ويجب انه خلف على معرفة واذا
عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فمثل ابن باشاد
جواز حكايته ان المتبوع تجوز حكايته فحكي التابع تبعا له وقال
ابن الدهان منعها لان التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما

دون الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا وغلامها هم جاؤا عطفا على معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في النوائي ما لا يجوز في الاوابد للبعد عن كم وسئل كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وقال ابن هشام في المغني القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في النوائي ما لا يغتفر في الاوابد فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجا انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشأ نتزل عليهم من السماء اية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يقم زيد تقم عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط المعنى بالاول وقال ابن القواس في شرح العدة بعد ان حكى قولهم في انا ابن المبارك البكري بنشر ان نشر اعطف بيان للبكري والا يجوز جعله بدلا لان البدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن المبارك بنشر في امتناع البدل نظرا لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل وقال في تذكرته فان قيل لاي شيء فتحت لام المستغاث فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له فان قيل لاي شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حق التغيير في الثانية لان عندها يتحقق الحاجة فهو له جرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو سفر جل الا الا ربد سوا عنده فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام بفتح اذا دخلت عليه فان قيل فلاي شيء كسرت في المعطوف عليه فالجواب انه لعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفي بذكره وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه بقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل فان قيل فلاي شيء فتح في نا لزيد ويا لعمرو مع انه معطوف فالجواب انه فرقا بان مستغل والمعطوف بجملة قال فهذا تحرير لا تجد لاحد مثله ان شاء الله تعالى وقال الابذي في شرح الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان النوائي يجوز فيها ما لا يجوز في الاوابد وقال ابن هشام رحمه الله تذاكرنا مسئلة عن لواي اذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لواي وزيدٌ لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من رجل ولا امرأة وزيدٌ لان الاسم المضمر بعد لو لو ان كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء وفطن هو في ذكر الاسم الجر وربما جعل لغة عقيل اذا قيل لعمال زيدٍ قائمٌ الا ترى ان قائمٌ خبر مرفوع وليس معمولا

للعمل

للعمل لانها هنا حرف جر كاللام واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزمت اعادة الخافض لم يتبات لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيدٍ لزم جرّ لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزمه فقد يمنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في النوائي ما لم يغتفروا في الاوابد وقال ابن اياز في شرح الفصول فان قيل هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره فالجواب ان ذلك اتساع ويجوز وهو صحيح في الاوابد والمبادي دون الاواخر والنوائي وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم قيل انت تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان لم تجر مررت بانت اذ التابع ليسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل وقال ابن الصائغ في حد ذكر ابو عمر ونجتار المنصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان كان عطف النسق فقد وقعه العامل وحروف النداء لا تباشر اللام لانه يجوز في النوائي ما لا يجوز في الاوابد وقال ابن النحاس في التعليقة انما جاز في النوائي ما لم يجز في الاوابد من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ اعطي الموضع شيئا ما يستحقه انتهى واذا عطف على عندوة المنصوب ما بعدها فقال لدن عندوة وعشيةٍ جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان عندوة عنده من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذكر ان يكون لدن النصب بعدها ظرف غير عندوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في النوائي ما لا يجوز في الاوابد

النوع

وهو القسم الثاني من الاشباه والنظائر النحوية تاليف شيخنا

الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة حافظ العصر

ابي الفضل جلال الدين ابن الامام العلامة

كمال الدين السيوطي الشافعي

امتع الله ببرجوده الانام

محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما

كثيرا

وصف الامير الدين عامر على هلبة اللارد وشرحها سماه رواق المغارب

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر فيك نستعين

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وهذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر وهو من القواعد الخامة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته بالتدريب

باب الالفاظ تقسيم ما خرج من الغير ان لم يشتمل على حرف مقصود والا اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم

باب الكلمة تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف والرابع لها والادلة على ذلك ثلاثة احدها الاثر رواه ذلك عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ايمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي وهو في ذكر عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز وفي هذا الاستدلال خلل وذكر ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان هذا التقسيم واقعا او غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع او محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تضير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعتبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا يستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل او لا تشعر بان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل قال ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وبقي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذكر سلامة الطريقة التي اختارها

من

من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل ما فيه الايهام والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازع في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل

باب الاسم ضابط تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فرجعنا ها فوجدنا الائمن علامة وهي الجر وحرفه والتنوين والنداء والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه ودلالة اسم صريح عنه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك وتعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره وذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره وتانيثه وكون ياء النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب واللباب وكونه فاعلا او مفعولا ذكرها ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء واو الحال ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح العينية ابن معط بحرف الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او مثنى او مجموعا او مضافا او مضافا اليه

باب الاسناد على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالماضي من ضربت والياء من اضربي والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك

فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال الاول احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما مسند اليه رابعها عكس هذا فزيد قام في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ولهذه المسالة فوائد احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل منهما كل منهما ثامنها البدل والمبدل منه وفيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني المبدل فانها تدل الاشتمال قال في البسيط في تسميته بذلك اقوال احدها الاشتمال الاول على الثاني فان زيدا مشتمل على علمه

ناعلا او مضمرا او ذكرها ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه مضمرا

والثاني في الاشتمال الثاني على الاول لانه دابر بين التعلق بالاول كما عجبني زيد غلامه والدخول في الاول كما عجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذوك

فائدة قال ابو البقاء العكبري في اللباب الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا

فائدة قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة اشياء تتعاقب على المفرد والجمع منه ثلاثة اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة

فائدة قال ابن الفراس في شرح الدرة كل خاصيتي نوع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتا التانيث في الفعل (ان سوف تقتضي المستقبل والتا تقتضي الماضي) وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد وتا التانيث

فائدة الكلمات التي تاتي اسما وفعلا وحرفا تتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر واسما تجر من قال ابن الشاعر عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان فرعون علا في الارض وحين تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي اذا قدرت من مفعولا كانت اسما لكن في قوله عن يميني مرة واحامي وتكون فعل امر كوميان يمين وحين تكون حرف جر واسما بمعنى الغير في حالة الجر ومنه حتى ما تجعل في في امرأتك وفعل امر من وفا يفي والتاء تكون حرف استفهام وفعل امر من وأى واسما في قول بعضهم ان هو حرف النداء اسما لفعال والها المفردة تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهي كلمي وله تكون حرف نفي جازم بمعنى لم ولظرفا نحو لما جاز يد اكرمته وفعلا ماضيا مستعملا بضمير الغائبين من لم وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حتى هل وفعل امر من وهل يهل وها تكون حرف تنبيه واسم فعل بمعنى خذ وزجر للابل يمد ويقصر وفعل امر من هأ يهأ وحاشا تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا اشتري بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشني بحاشي وفي الحديث احب الناس الي اسامة قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا أحاشي من الاقوام من احد وربّ بفتح الموتكون حرف جر لغة في رُبّ بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يَرُبّه بمعنى رباه واصلحه وزاد النون

تكون

تكون اسما ضميرا نحو من وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من وفي بني والكاف تكون حرف جر واسما كما قال في اللغية واستعمال اسما وفعل امر من وكي يكي وعل تكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من علّه اذا اسماه مرة بعد مرة واسما للفراد المهزول وللشيخ المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا بمعنى بلاه اذا اختبره واسما لغة في البلا المحمود وإن تكون حرف تاكيد او فعلا ماضيا من الانين واسما مصدرا بمعنى الانين وأنا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع الآء وفعلا ماضيا بمعنى قصّر وبمعنى استطاع وإلى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وأل بمعنى نجا او امر للواحد منه بنون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب من الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت

وردت في النحو كلمات انتت ثمانية حرفا وفعلا وسما
وهي من والها والهمز وهل رُبّ والنون وفي أعني فما
علّ لنا وبلى وحاشا ولا وعلى والكاف فيما قُظما
وخلا لات وها فيها ورد وإلى أنت فرّق الكلما

وقال ابن الحاج السرمذي

اذا الطارح النحوي امه كلمه هي اسم وفعل ثم حرف بلا مرا
فقل هي ان فكرت في شانها علي وفي ثم لما ظاهر لمن اعتبرا
عدت من عليه فذ علاقه وخالد علي قد وعمرو بالسماحة في الورى
وقل قد سمعت اللفظ من في محمد وفي موعد يا هند لو كان في الكرى
ولما راى الزيدان حالي تحوّلت الي شعث لما قلما احتف عذرا
فرار دها تنبي بما قد ذكرته وان لم اصرح بالدليل تحررا

ومن لطيف ما في تذكرة ابن مكتوم قال

ذكر الدرس احد من قطنه احد من ينسب الى النحو بمصر وكنيته من حطه
أن حتى تكون حرفا واسما لا اداة وانشد
أحسبتني في حل الغري فذ جبت من وادي الغري
فاذا التفت حتى الي حل الغري
واسما لموضع نعمان وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال
فالكم ان لم تخوطوا ذماركم سوائر ولادا دار بحتي ورامت
وفعلا لاسس من احت انثى

باب الفعل

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تا الفعل وياؤه وتا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو وان الزاحب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التوكيد وانضاله بضمير الرفع البارز ونزومه

مع يا المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغة لاختلاف الزمان تقسيم
قال ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقساما ما بحسب
الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص
والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومعتل ومثال
واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك قال بعضهم والى
معتل وسالم فالاول الماضي اذا كان مصوغا للمؤنثة الغائبة مجردا
او مثنى فالعلامة هي الثاني او آخره فائدة قال ابو البقا العكبري
في اللباب انقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا
اي انقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال
لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا
وفعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر
ممكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان الفعل
الحال مشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان
وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم
يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال آخرون
هو الماضي لانه لازيادة فيه ولانه كمال وجوده فاستحق ان يسمى
اصلا ضابط كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس
وفعل التعجب وجعد اكذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهي
اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف
عشرة وزاد بعضهم ويذر ودع وتبارك الله تعالى فائدة قال
ابن القواس في شرح الدرة كل خاصي نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف
واللام والاضافة والسين فان التا للماضي والسين للاستقبال
والا اجتمعا كأل والتصغير وقد ونا التانيث باب الحرف
قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علي النحو الحروف علي ثلاثة
اضرب حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها
وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي ابعاضها نحو العين
من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من لن واللام
من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي تجي مع الاسماء والافعال
لمعان فاما احد حروف المعجم فهي اصوات غير مؤلفة ولا مقترنة
ولا دالة علي معنى من معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها
اصل تركيبها واما الحروف التي هي ابعاض الكلم فالبعض حد
مضروب الي ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الي ما هو اصغر منه
واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتبسه المحبوبون فهو ان يقال

الحرف ما دل علي معنى في غيره نحو من والي وثم وشرحه ان من تدخل في
الكلام للتبعيض فهي تدل علي تبعيض غيرها لا علي تبعيض نفسها وكذلك
اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سايرُ وجوهها وكذلك
الي ما تدل علي المنتهي فهي تدل علي منتهي غيرها لا علي نفسها وكذلك
سايرُ حروف المعاني التي تنتهي ضابط قال ابن فلاح في المغني عدة
الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي الهمزة
والالف والباء والتا والسين والفا والكاف واللام والميم والنون والهاء
والواو والياء واربعة وعشرون ثنايية وهي ا ام وان وأن وأم وأو
وأي وإي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع علي راي
ومن وها وهل وَوا وو وي ويا ويجي عليه لو وال علي راي الخليل
وتسعة عشر ثلاثيه وهي اجل واذن وإلى وألا وأما وإن وأن وإما
وبلي وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلي وليت ونعم وثلاثة
عشر رباعية وهي ألا وأما وأنا وإنا وحاشا وحتى وكأن وكلا ولعل
ولما ولولا ولوما ولهلا وخاسي واحد وهو لكن ضابط تو جوز ابن
السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف اما ان تدخل علي الاسم وحده كلام التعريف او الفعل وحده كسوف
والسين او لتربط اسما باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جاءني زيد
وعمرو وقام زيد وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او علي كلام تام نحو أقام عمرو
اخوك وما قام زيد او لتربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو او يكون
زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح الحروف تاتي علي عشرة اقسام احدها ان يدل علي معنى
في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل علي معنى في الاسم وهو
الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي
حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف
الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة علي الشرط السادس
ان يدخل علي الجملة مغيرا لفظها دون معناها وذلك إن السابع ان يدخل
علي الجملة مغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها الثامن ان
يدخل علي الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتدا التاسع ان
يدخل علي الجملة فيغير لفظها ومعناها نحوما الحجازية العاشر
ان يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي اقسام ما جاءت
له الحرف • تنقطن ان الحرف يأتي لستة • لتنقل وتخصيص وتربط وتفاديه
• وتد زيد في بعض المواضع واعتدي • جوابا كيت العز والامن تزدبه •
وقال في الشرح انتقال من الايجاب الي النفي ومن الخبر الي الاستخبار

او الي التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحروف الجر وحروف العطف والتبعية يدخل فيها الواو في المفعول معه والا في الاستثناء والجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان للحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الي ما يكون علي حرف واحد والي ما يكون علي اثنين فصاعدا الي خمسة نحو لكن والزايد علي حرف اما ان يكون مفردا او موكبا نحو من والي وانما ولولا ويقسم ايضا علي عاملة وغيرها ويقسم الي مختص باحد القسمين وغير مختص وقد قيل ان الحروف اما ان تجي لمعني في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحروف الاضافة والنداء وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او واسطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا علي جملة تامة ما ربما لمعنا ها نحو ليت ولعل او موكدا له نحو ان واما وزيد التاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقايم قال ودعا قيل بعبارة اخري ان الحروف انما جي به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او بعين اسما فقط او فعلا فقط او بنفي فعلا فقط او بنفي اسما فقط او بوكد مفردا فقط او اسما فقط او تخرج الكلام من الواجب الي غير الواجب ولها اقسام بالنسبة الي تغيير الاعراب فقسم لا يغير الاعراب ولا المعني نحو ما الزايدة في قوله تعالي فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب والمعني نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعني نحو ان وقسم يغير المعني دون الاعراب نحو هل فاما عدة الحروف العاملة ثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي واذن وخمسة تنصب بنيابة وهي الفاء والواو واو ولام كي والجحود وحتي وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فثلثة وستون حرفا منها ستة عشر حرف ابتدا او هي انما وكانما واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمصارعة واربعة للاعراب تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة للتانيث وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف وحروف للتنكير وحرفا النسبة ومنها حروف تدل علي صفة والباقي علي صفة وهي ما والا وحروف الندا انتهي كلام الاندلسي وقال ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الي ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ والمعني نحو ما للنفي نحو ما جاءني من احد والثالث ما يعمل في المعني ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قايم والرابع ما يعمل في اللفظ والمعني

والا يعمل في الحكم نحو الا ابا لزيد والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معني وانما يعمل في الحكم نحو علمت لزيد منطلق والسادس ما لا يعمل في لفظ والمعني ولا الحكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين انتهي وفي تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الحروف علي ثلاثة اضرب ضرب يدخل للايتلاف وضرب يحدث معني ولم يكن وضرب زايد موكدا الاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعني ولم يختل والثالث لو سقط لم يتغير المعني والاول علي اربعة اوجه ربط اسما باسم وربط فعلا باسم وربط فعلا بفعل وربط جملة بجملة والثاني علي ثلاثة اوجه تخصيص الاسم كلام الجر والفعل كسيضرب وينقل الكلام كحروف النفي والثالث علي وجهين عامل كان زيدا قايما وغير عامل نحو ان زيد قايم وقال ابن فلاح في معنيه الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتاكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمعدر لان الرابط هو الداخل علي الشي ليعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتخصيص والتعويض والتنفيس والتابيد ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب **تقسيم** قال ابن الخباز في شرح الدرة الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذكر حروف الندا ونواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر الي ذكر الا في الاستثنا والراد التي بمعني مع قال ومنه نظر وقسم يجر فقط وهي حروف الجر وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم **فايدة** قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية اشبه الحروف ما لا اسما نعم وبلي وجير وقط وما لا فعالا باواخواتها وقد في كاين قد واضعفها الزايدة والمنتظرة كالتنوين **باب الكلام واجزائه** قال ابو طلحة ابن مزقد الاندلسي في شرح مفصل ابن معط الذي يتصور من التاليف مع الافادة وبدونها سبعة الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلا نه وذكر الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زايد ان الحرف لا يدخل علي غير معنيه فبقيته به انما فايدته ربط المفيد انتهي نقله ابن مكتوم في تذكرته **ضابط** الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني وبدانا بها لانها لم تخل محل المفرد وذكر هو الاصل في الجمل الاولي الابتدايية وتسمي ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجملة المنقطعة عما

قبلها نحو جاءت فلان رحمه الله الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار قال فالحق والحق اقول لاملأن فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم واذا يدفع اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة اقرأ بقية الجواب هل التفسير يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلون الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو لو لما وكيف اذ جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اكرم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة رابعها السادسة الواقعة صلة لا اسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه والعجبي ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وتجرج ان قمت في موضع رفع لان وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا تمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقعد اذا فقدت الواو عاطفة واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم الثانية الواقعة حالا لا تحولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها نحو يوم يوم ولدت يوحا ينطقون يوم هم بارزون الخامسة الواقعة بعد الفاء اذا جوابا للشرط جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تقسم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون السادسة التابعة لمفرد نحو يوما لا بيع فيه ولا خلال يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في اربعة النسوق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون قال ابن هشام والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ام قاسم

جملة انت ولها محل مقرر ... سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير قيد
ومعلق عنها وتابعة لما ... هو معرب اوذو محل فاعدد

وجواب شرط جازم بالفا او باذا وبعض ذاك غير مفيد
واتنكر سبع مالها من موضع ... صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وما قد فسرت ... في اشهر والخلف غير مبعدي
وبعيد تخصيص وبعد معلق ... لاجازم وجواب ذا كرا ورد
وكذاك تابعة لشيء ما له ... من موضع فاحفظه غير مفند
وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع من الاعراب تعدد بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد واجمال علي قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في اثني عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتدائية كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قائم وعمرو راكب جاز ان يقدر وقعت اول كلام لفظا لانية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدا فتشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبل ولكن والا واما وما النافية عبر الحجازية وبينما بينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقوله الاذوي بثبجها الناس علي عيابها اذ هو واني هتوة فيها فغار وا وقال فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزنادا واع الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لو از يد لاكرمتك ولو جاز يد اكرمتك ولما جاز يد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه يذهب الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر فاما نائب الظرف اليه ومقدرها بحين الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابق السادس ان تقع صلة نحو اد اسر نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذهابهن له ذهابا السابع ان تقع اعتراضية نحو متر له تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو متوكئا اشرت اليه ان قم وكتبت اليه ان اضرب زيدا التاسع ان تقع تاكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائم والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو خرج زيد وخرج عمرو الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدم ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم ومعنى ما فطلب ما يدل له على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فقسم وطلب ليقومن دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب

ويحصر في انواع الاعراب منها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام مثنة
باتفاق واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا ونحوه زيد ابوه
قايم الثاني ان تقع خبرا للنفي الجنس نحو لا رجلة قوم يجي بخير الثالث
ان يقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان يقع
صفة لموصوف مرفوع نحو جاني رجل مكتب غلامه الخامس ان يقع معطوفة
على ما هو مرفوع نحو جاني رجل عاقل واديب حظا حسنا السادس ان يقع
بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلمنا في دارنا هذه الستة باتفاق
والاثنان اللذان فيهما اختلاف الاول ان تكون في موضع الفاعل
نحو يعجبني يقوم زيد والثاني ان يكون في موضع المفعول الذي لم يسم
فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان جملة
لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن
بها ما يصيرها مؤولا به في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب وهو
ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة باختلاف الاول ان يقع خبرا لكان
واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني
لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع في موضع
المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه
الرابع ان يقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قايما الخامس
ان يقع حبرا للا التي بمعنى لكن نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع
المفعول للقول الذي يجلي به نحو قال زيد عمرو منطلق مقدرا ومنطلق
في موضع مفعول قال السابع ان يقع في موضع المفعول للفعل المعلق
نحو علمت ما زيد قايما وسالت ايهم افضل الثامن ان يقع معطوفة
على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قايما او تحرج ابوه
وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع في موضع الصفة للمنصوب نحو
قتلت رجلا يشتم زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله وقد
اعتدى والطير في ذكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على
البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا النشر الاخير
بقولك ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير
مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني عشر ان تقع مصدرة
بمذ ومنذ نحو قولك ما رايته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف
ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب ذهب السيرافي الى انها
في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو
قام القوم خلا زيدا وقاموا ليس خالدا فيهما خلاف ومنها ما هو في
موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف فالتي

باتفاق

باتفاق وثلاثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا اليها اسما
الزمان نحو جيتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين
الثاني ان تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا الثالث ان تقع
معطوفة على مخفوض نحو مررت برجل كاتب وتجيد
الشعر ومررت برجل يكتب وتجيد والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذو
في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل
جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد اية
بمعنى علامة في نحو قول الشاعر باية حال منطق كل شيء وخان امانة الدهر الغراب
ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انها
لا موضع لها احدها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف
والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول
ابو كبير الهذلي سريت بهم حتى لا تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب المزجاج
والفارسي وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع جر وذلك
ثلاثة اقسام احدها ان يقع بعد اداة الشرط عاملة ولم يظهر لها
عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو والثاني ان يقع جوابا للشرط العامل
نحو ان يقم زيد فعمرو قاعد وان يقم زيد قام عمرو فوقاتان الجملتان
في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال تعالى من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم
او ما وضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما فقوله تعالى
فلا هادي له ويذرهم جزم لذلك اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف
فيه انتهى وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل
والتي لا محل لها وخذ جملا عشرا وسمها فصفها لها موضع الاعراب جامبينا
موصولة حالية خبرية مضاف اليها واحكم بالعمل مفعلنا
كذا ذكر في التعليق والشرط والجزا اذا عاملا يا تي بلا عمل هنا
في الشرط ثانيا لا محل لها كما انت صلة مبتدؤه مشرك الهنا
في الشرط لم يحل كذا كجوابه كذا ذكر في التخصيص نلت به الغنا

وجمعت ايضا في هذين البيتين

خبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بغير اداة تابع حكم المتبوع اطلعوا

فائدة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب
المعرب يستعمل في كلام العرب باحد معان خمسة احدها المفرد الذي
هو مقابل الجملة يذكر في خبر المبتدا ونواسخه والثاني المفرد الذي هو

قبالة المركب نحو بعلبك والثالث المعرف الذي هو مقابل العاري والرابع المعرف الذي هو مقابل المثنى والمجموع والخامس المعرف الذي هو في باب الندا وباب لا للنفي الجنس وهو مقابل للمضاف وللشابه للمضاف **فائدة** قال السخاوي في شرح المفصل ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذي عندك او خلفك **باب المعرب والمبني**

فائدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات ادلى لانها اقل واخف وبها تحصل الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل **والثاني** كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به **والثالث** انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالظرف في المعرب فالذي كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالكلم لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من المناسبة **والثاني** ان الحركة اقيس من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره **والثالث** ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل اللفظ الواحد على معنيين وهي ذكر اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل

فائدة الاصل في البنا السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة بخفته **والثاني** ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البنا السكون **والثالث** ان البنا تكسب الكلمة ثقلا فناسب ذكرا صالة البنا على السكون واما البنا على الحركة فلاحد اربعة اشيا اما لان له اصلا في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة والاعداد وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له على غيره كالماضي مبني على حركة تفضيلا على فعل الامر واما للهرب من التقا الساكنين كاين وكيف وحيث وامس واما لان حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية كالبا والام والواو والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن او الاسوا كان في الاول

لفظا او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتدا بالساكن حكما لو لم تحرك بخلاف الالف الواقع في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتدا بالساكن حكما ذكره ابن هشام في البسيط **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقريبا لها ويبنغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها مبني كاليا في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة في علل البنا خلاف فمذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان علل البنا منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه وعند الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة اخرون علل البنا خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كاي في الاستفهام الشرط ووجه خروجها عن نظائرها حقوق صدر صلتها من غير طول قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليها سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة المصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر وعلل بعضهم بنا اسما الافعال بانها لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه العلة بنا حروف التهجي بانها اسما للعدد في قولهم واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب وجعل ابن عصفور علة بنا المنادى واسما الافعال واحدة وهي وقوعهما موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بنا اسما الافعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما اشبه ما لا يمكن له وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ضربك والتحاك الاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة وكذا جعل ابن عصفور الاضافة الى مبني مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال او اضافته اليه يعني الى ما لا يمكن له فانه يشبه ابن عمرو وقاعد يوم عيد فانه مضاف الى ما اشبه ما لا يمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري الى ما لا يمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا يمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ وحينئذ اشبهه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشر وهي تركيب الحرف من الحرف نحو لا رجل والفعل الموكد بالنون على احد التعليلين في كل واحد منهما وعلى هذه العلل كلها فموجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى **تنبيه** حصر ابن مالك علة البنا في شبه الحرف وتضمنه

ابو حيان بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفراس عن ابي علي الفارسي وغيره وقال صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البنا فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط النحلي ورايته انا في الخصايص لابي الفتح وعبارته انما سبب بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير ورايته انا في الخصايص لابي الفتح وعبارته انما سبب بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير ورايته ايضا في الاصول لابن السراج وفي التلقين لابي البقا وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين

ضابط قال ابن الدهان في الغرة المركب من المبنيات سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر وحكوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو هذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حي هلا السابع حرف بني مع حرف نحو هلا ولم يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا يستغني عنه بهلم وقسمة

ضابط قال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدجي لما جي ليس في العربية مبني يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه البنا في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حالة التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر واخوته فانه مبني فاذا دخلته اللام بقي معها على بنايه

ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الفتح غير منذ والى الا ان هذا ذكر فاما ضربوا الضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما نقول في حركة التقا الساكنين ولهذا لم يوجد المحذوف في لم يقم الان ومتذ لكن منذ فيمن ضم وجماعة يعتدون به بنا وقد بني حرف اخر على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم هذا من هذا القسم

فائدة النصب اخو الجر ولذا حمل عليه في باب المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن ياشاد في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية فكما ان التثنيه لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها المحدود لها وليسمى جمع السلامة

وجمع الصحة لسلامة بنا الواحد فيه وصحته وليسمى الجمع على هجايين لانه مرة بالواو ومرة بالبا قال وقد عد بعض النحاة لهذا الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والفعل والعلمية والمقابلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير

فائدة قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسما الستة انما اعربت بالحروف لمطابقة الاعراب التثنية والجمع بالحروف وذكر انهم لما اعتبروا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف قال وتظير المتوطية هنا قول ابي اسحق ان اللام الاولى في لحوفوا لهم والله لبن زرتني لاكرمنك انما دخلت زايدة موطية مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمدة

فائدة قال ابن النحاس في التعليقة المحضر الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما وذا

فائدة قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولهو لانها لو اعربت لم يجز اما ان يعرب الاول او الثاني او يحمى عنهما لا يجوز تخصيص الاول بالاعراب لانه كجزء من الكلمة ملاصق اليه وقوع الاعراب وسطا ولا يجوز تخصيص الثاني لان الاول يشاركه في التركيب والاعراب فيزال التنكير فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا يجوز اعرابهما معا لان الاعراب يقع في الاخر ولا يمكن اشتراكهما في شي يقع الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك نقدر اعرابهما

ضابط قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسما المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة لانهم ارادوا التخصيص بالفعل بشي لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فلو ذكر رفض واما البتة فذو لغة اسم اعجمي واما لهو فمبني واما الاسما الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة

فائدة في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلو كانت هذه الحروف صحيحة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا

ضابط قال ابن هشام في تذكرته حذف نون المرفوع على ثلاثة اقسام واجب وذلك بعد الجازم والناصب وجايز وذلك قبل لنظير في اني فتيل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وتقبل في لكن الاول واجب وهذا جايز يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه لنك على الاصل والادغام تخفيفا وشاذ لا يقع الا في ضرورة او بشذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله • ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي • وسهل الاول عندي

افتراقا فتدخلوا وتحالوا فتوسب بينهن مع تشبه لا في اللفظ بالمناقيد التهى

باب المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين المجري وغير

المجري قاله في البسيط قال والعلل الماتعة من الصرف تسع وانما انحصرت

فيها لان العناية بسبب والاشيا التي يصير الاسم بها فرعا فرحدودها تسعا

وتجمعها قوله الا اثنان من تسع ألما بلفظة فرع صرفها وهي الزيادة والصفة

وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصار ومعرفه وقال ابن

خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في العلل الماتعة من

الصرف موانع صرف الاسم عشرها كها ملخصة ان كنت في العلم تحرص

فجمع وتعريف وعدل وعجمة وصف وتانيث ووزن تخصص

وسادسه في عدة وقران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية وهو اصرف جمع ليس

بالعود اشكلا وفعلان فعلي ثم ذي الوصف افعلا

وذي الف التانيث والعدل عدة والعجم في التصريف خص مطولا

وذو العدل والتركيب بالخلف والذي بوزن يخص الفعل او غالب علا

وذا الف مع لون احراه زيدنا وذو هبا وقف والموت اثقلا

وقال بعضهم

اجمع وزن عاد لا اثنت بمعرفة ركب وزد عجمه فالوصف قد كملا

وقال اخر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

ونقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين

ابن النحاس في موانع الصرف انفسه

ووزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثها

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك

موانع الصرف وزن الفعل متبعه عدل ووصف وتانيث وبمنعه

ووزن ثالث الفاز ميدا ومعرفة وعجمة ثم تركيب وجمعه

اي وجمعه وقال ايضا

اذا رمت احصا الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب وتانيث صنعة وزايد بي فعلان والعجمة الصرف

وقال ايضا

موانع صرف الاسم تسع فهاكها منقحة ان كنت في العلم ترغب

هي العدل والتانيث والوصف عجمة وزايد تا فعلان جمع مركب

وثامنها التعريف والوزن تاسع وزادسواها ما حكى يتطلب

فاعلم ان الاصل في الاسما الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد

انفاقا ما لم يعتضد باخر يجذبه عن الاصالة الى الفرعية قال في البسيط

ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على اشتغال

الذمة ما لم يعتضد باخر وتفرع ذلك انه يكفي في عودة الى الاصل ادنى

شبهه لانه على وفق الدليل وكذلك صرف اربع من قولك سرت بسعوة اربع

مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا الاصل وضعه وهو العدد وقال ابن ابان

اصل الاسما الصرف لعلتين احداهما ان اصلها الاعراب فينبغي ان

يستوي في انواعه والثانية ان امتناع الصرف لايحصل الا بسبب زايد

والصرف يحصل بغير سبب زايد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة

من الصرف قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة

فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذب به عن الاصل وشبهوا اخذ بسبب

الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان

الاصول تراعي وتحافظ عليها الثاني ان الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد

كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسما غير منصرف

وحينيذ تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب

فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي فايدة

قال ابن مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه في كتاب ليس مما تخلبت

الا الثلاثة والثنتي والاثنتان اقرينا مقالها وهو حجة لانه ادخل

تا التانيث على ثلاث المعدول وهو غريب فايدة قال في البسيط

باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى

انما يعرف بالسماع دون القياس وقال ابن مالك

احز فعلى لفعلانا اذا استثنيت جلانا وصوصانا وعلانا ودخنانا وسخنانا

وسيفانا وخيمانا وقشعوما ومصمانا وعوقانا ونذمانا واتبعهن نصرانا

ضابط في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي العدل على اربعة

اوجه عدل في الاعداد نحو احاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام

نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام وحكما نحو اخر

وهذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو ضد اول ورجل اخر معناه

واشد تاخرا في الذكر فهذا اصله ثم اجري مجرى غيره ومن شان افعل التفضيل

ان يعتقب عليه احد الثلاثة وهنا لا مدخل لهن لان افعل من مبني اختزن

به من لم يجز تصريفه وههنا قد صرف فعلم انه غير مختزن بمن واخر ايضا

فلا يقال هن اخر النسا فتعين ان يكون معرفا باللام وهو غير معرف لفظا بل

منكر لفظا ومعرف معنى وحكما منزل منزلة اسمين وانما التزم حذف

من لانه اجري مجرى غير وانما وجب تصريفه لانه غير مضاف وانما حذف

اللام لكونه معلوما فايدة قال في البسيط لاعبرة باتفاق الالفاظ

ولا باتفاق الا وزان اما الاول كاسحق ويعقوب وموسى لاسما الانبيا غير منصرفة
واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يخلق
به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص
مفهوم موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف
وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا
يئس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق
الالفاظ واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرف وجاموس وطاوس
وداقوس منصرفة لكونها نكرات والاعجمة باتفاق الوزن **ضابط** ما لا ينصرف
ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا
تنكر انصرف وقد نظم ذكر الشيخ علم الدين السخاوي فقال

اساجد جبلي وحمر ابعدها ... وسكران تيلوه احاد واحمر
فذي ستة لم تنصرف كيف ما اتت ... سوا اذا ما عرفت او تنكرن
وعثمان ابرهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت بيشطر
واحد فاعدد سبعة جاء صرفها ... اذا نكرت والباب في ذاك يحصر

فائدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بيهودي
صرف على كلام فان قلنا انه اعجمي ماوه من نفس الكلمة وان قلنا ان ياه زائدة
فيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على وزن معوم **فائدة** قال ابن جني
في الخاطريات التعريف سبب الثنايث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط حكم
ذكر ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك تعتد معه العجمة والثنايث
والتركيب ولا تعتد واحدا من ذكر مع عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان
واحدهما ذكرنا الا بري انك تصرف اربعا وان كان فيه الوزن والثنايث
وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امرأة اذا نكرت وان
كان فيه التركيب والثنايث والا تصرف شيا من ذلك معرفة فهذا يدل على
قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من الثنايث والعجمة والتركيب
ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله
وهو الصرف او يستغيد بذلك زيادة حرف في الوزن قال في البسيط
ولا يستثنى ما في آخره الف الثنايث المقصورة نحو جبلي ووحيا وسكرى فانه لا
يجوز له صرفه اذ لا يستغيد به فايدة لان التنوين يحذف الالف فيؤدي الى
التقاء ساكنين وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعال مذكر عند
الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمته مذكر الدالة على المفاضلة فصار
لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف
ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خيرا منه وشرا منه وهما
بوزن افعل في التقدير وقال ابن يعيش ما لا ينصرف يجوز صرفه

في

في الشعر لاتمام القافية والخامة وزنها بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات
لانه رد الى الاصل والخلاف في ذكر الاماكان في آخره الف التانيث المقصورة
فانه لا يجوز للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يسد ثلمة في
البيت من الشعر وذكر انكل اذا لوينت مثل جبلي وسكري حذفت الف التانيث
لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بعد ذكر انتفاع لانكرزت التنوين
وحذفت الالف ثم اوجبت الاكسر قياس ولم تحظ بفايدة وقال ابن هشام
في تذكرته قال ابن عصفور وكالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا ما لا
ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه
انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانكل لو فعلته لم تفعل الا كثر من ان تحذف
حرفا وتضع اخر مكانه والضرورة لا تدعو الى ذلك قال ابن هشام وكنت اقول لا حاجة
الى استثنا هذا لان ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه
على ما قال وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه مشهر حكي لي عن ابن الصايغ انه
رد عليه هذا له على المغرب استثنا هذا وانه اعتمد تعليله وقال سالنا انه
لا فايدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان هذا الحرف الذي
وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابله للحركة فاذا حرك بان بكسر التقا الساكنين
جعل به ما لم يكن قبل وهذا احتمل جدا **فائدة** في تذكرة الشاع
ابن مكتوم قال في المستوفى لا انكاد التثنية توجد الا في اللغة العربية

باب النكرة والمعرفة

فائدة الاصل في الاسما
التنكير والتعريف فرع عن التنكير قال ابن يعيش في شرح المفصل
اصل الاسما ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى
وضع لفظها عن الاصل قال صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة
لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى
المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني ان التعريف
يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او اله بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف
فرعا على التنكير الثالث ان لفظ شي ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة
فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة
الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان ذكرته فرعا سنه والجنس اصل
لانواعه الرابع ان فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل
التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب قال ومع ان النكرة الاصل
فاستصحابها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل
وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة لان الحال فلما
جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة نظيره تغليب الاعرف

المعرفتين على الاخر في كقولك انا وانت فقنا رائنة وزيد فقمنا وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة والثاني ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا اردت بعضها خصص بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسما التنكير ان التعريف صلة تمنع الصرف وعلل الباب كله فرعية وانه لا يجوز في رايت النكر ان يقتل علينا اخوانا بنو عجل حالا على رايت بكرا وانما يحال على الاصل **فائدة** قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبههما من دون اللام والتنوين في اسما الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه وابو هيم وابو هيم والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها فالجواب كما عرف في متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل وما لزيد من درهم ودخول كم نحو كم رجل جاءني ودخول الذي تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا وصلاحية نصبها على الحال او التمييز **فائدة** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسما الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء وزاد قوم خامسة لتاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف تخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد قال ويوكد هذا القول ان اجمعين لم تتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى جسمانه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زائدة اما ان تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الام التعريف والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهي حروف النداء او بغيره وهي القرائن المعرفة للضمائر والمتاخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما

ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بما واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف فدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة الاسما تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات هي اسما الاشارة والموصولات وقال فتوهم الاسما تنقسم الى مظهر ومضمر لا مظهر والمضمر **باب المضمر** قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الاسما الظاهرة على صيغة واحدة في الاعراب في احرفها بين احوالها وكما كانت الاسما المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعوامل ما تدل على اعرابها ومواضعها **فائدة** قال ابن يعيش اصل المضمر المنفصل للمرفوع لان اول احواله الابتداء وعامل الابتدا ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون الا لفظا فاذا اضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **فائدة** قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من واد واحد فلذا حمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي تعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان تكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وساءها او المفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باحد المتنازعين العامل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلا انني الثالث ان تكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدا اسنده الظاهر المنسوب له كضربه زيدا السابع ان يكون متصلا بناصب مقدم ويفسره منصوب موخر كضربت علامه زيدا **فائدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشيء واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله ابو الحسن بن الحاس في تعليقه على المقرب **باب العلم ضابط** قال في البسيط العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا والدليل على حصرها استقرا كلام العرب

المنقول عن المركب كتأبط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وأنمار
وعن التثنية نحو ظبيان وعن مصغر كعُمير وسُهَيل وذُهَيبة وحُرَيث وعن
منسوب كمربعي وصيفي وعن اسم عين كثور وراسد لحيوانين وجعفر
كنهر ومحمر ولواحد عمور لاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة
خاصة وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري زاد وأخش إياسا اعطى
وليس هو مصدر رأيس مقلوب بيئس لان مصدر المقلوب يأتي على الاصل
وعن اسم فاعل كما مر وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول
كمسعود ومظفر وعن صوت كبشة وعن الفعل الماضي كشمّر وبَذّر وعن
وخضّم ولاحاس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر
ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما سمي بفعل
الامر من غير فاعل في قولهم اخيثم لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم
اطرقا لموضع معين قلت ينبغي ان يزاد المنقول من صفة مشبهة
كحَذِر وخذ بجد وشيخ وعفيف ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله
من المضارع **فائدة** قال الشلوبين الاعلام يكثر التذكير فيها
لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غيّروه **فائدة الاعلام**
لافقيه معنى لانها تقع على الشيء وخلافه وتقرعها واحدا بعد واحد فانه يقع
على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست
اسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة
ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان يكون علما على الرجل
والمرأة وكذلك قال النحويون العلم تجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك
تغيير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك او عبدك من خالد الى جعفر
ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس
فانك لو سميت الرجل فرسا او الفرس جملا كان تغييرا للغة وذكر ابن
يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشيء
وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض وتجوز نقله من لفظ الى لفظ
كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل
تسمية القبيح بحسن والجبان باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس
فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير اللغة كنقل رجل الى فرس
او جمل بخلاف نقل العلم **فائدة** قال ابن جني في الخصائص ثم ان
يعيش تعليق الاعلام كمعاني المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذكر ان
الغرض منها التعريف والاعيان اقعد في التعريف من المعاني لانها
وذكر ان الاعيان يقينا ولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت
بالنظر والاستدلال ومرتبة بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال

فائدة في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرباح قد يرد
العلم جنسا معرفا بالام التي لتعريف الجنس وذكر بعد نعم وبيس فتقول
نعم الرجل عمر بن الخطاب وبيس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا
على جنس معرف وقد تجعل العلم جنسا منكرا وذكر بعد لا نحو لا هيثم
الليلة للمطي ولا نصرة لكم وقضيت ولا ابا حسن لها **باب الاشارة**
قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها او بالكاف
وهو ثنى ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما وهو ثم ومنها ما لا يستعمل
بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط والباقي يستعمل تارة بهذا
وتارة بهذا بحسب ما يريد من المعنى **باب الموصول فائدة**
قال ابن يعيش اكثر النحويين سمي صلة وسيبويه يسميها حشوا اي انها
ليست اصلا وانما هي زيادة يتمم بها الاسم ويوضح معناه وقال الاندلسي
الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء صلة الموصول وهذا
الحرف صلة اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد
فاليا صلة اي وصلة **فائدة** ذهب فوم الى ان تعريف الموصولات
بالالف واللام ظاهره في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنونة في من
وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة وتنظير ذكر المنادى نحو يا
رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل بالكلام المحذوفة وكان يا ابنت منا بها
قال الابذي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل
ولا تعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل يختلف له الـ
التي للحضور ثم اختصرت ولذا التزمت يا ولم تحذف ليلا يتوالى الحذف
ولانها صارت عوضا انتهى **ضابط** قال ابن الصايغ في شرح
الالفية تلخيص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره ان كان غير
مبتدا لم يجز الحذف وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على
غيره واما الاول لا يحذف والثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة او لا
في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا واما لا بان يسبقه لولا او
ما في الثاني لا حذف والاول اما ان يطول الصلة او لا الثاني يجوز في اي
لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف
واما بغيرهما والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف
واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل
او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير
غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم

يحذف والا فحذف وان كان مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما مضمن
او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل اولا ان لم يكن عاملا
فلا حذف والا جاز الحذف وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا او
ان لم يكن فلا حذف وان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف
وان كان بحرف وان ماثله في ذكر كله جاز الحذف انتهى وكتب بعض
الفضلا الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ايا تاج دين الله والاوحد الذي ... تسنم مجدا قدره ذروة العلا
وجامع اشتات الفضايل حاويا ... مدا الشبق حلا الا لما قد تشكلا
لو بحر علوم في رياض مكارم ... ابى حالة التسآل الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية ... واوصافك الاعلام طاولن بذبلا
تعد دني نظما هو اضع حذف ما ... يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا ... وعش دايما الاقبال تزهل في الحلى

فاجابه يقول

الا ايها المولى المجايل قريضه ... اذا راح شعر الناس في البيد مشكلا
وجالي ابكار المعاني عرايسا ... عليها من التنميق ما سبح الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى ... ومستخرج الالفاظ تخلب كالطلا
وغارس من عرس المكارم مثمرا ... وجابي من ثمر الفضايل ما حلا
كتبت الى الملوك نظما بمدحة ... ووصفك في الافاق ما زال افضلا
وارسلت تبغي نظمه لمسايلي ... ومن عجب ان يسال البحر جدولا
فلم يسمع الملوك الا امتثاله ... وتمثيل ما الوى وابضاح ما حلا
ولم يال جهدا في اجتلاب شديده ... ومن بذل المجهود جهدا ما الا
فقلت وقد اهديت بحرا الى ضحى ... وشعرا الى بحر وشعفا الى ملا
اذا عاند الموصول حاولت حذفه ... فطالع بحذ ما فه نظمت معضلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا ... فاثبت واما الحذف فاتركه واخطلا
وان كان مرفوعا ومبتدا غدا ... وفي وصله اي صدرا احذف مسهلا
بشرط بنا اي واما ان اعربت ... فقيل بتجويز بحذف وقيل لا
وان يك ذا صدر الوصالة غيرها ... وطالت فان لم تصالح العجز صولا
فدونك فاحذفه وان لم تظن فقد ... اجيز على قوك ضعيف واخملا
وشاهد ذا فاقرا تماما على الذي ... واحسن مرفوعا لذا انقل من تلا
واثبته محصورا كذا ان تفده ما ... تمم كما الله ما هو ذو ولا
وفي حذفه خلف لذي عطف غيره ... عليه ومنع الحذف في عكسه اتى
وما كان منصوبا لغير ظننت ... وهو متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا

وليشترط في ذا عودة وحده فان ... بعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك الفا ... نكنها فلا تحذف وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظه ... ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان تاب عن حرف مصدر ... وفعل فلم تحذفه اعني السموا
كتوكل سلو فاقض ما انت قاض او ... فان كان مجرورا بحرف قد اعملا
وموصولة اضحى كذكر فاحذفن ... اذا ما استوى الحرفان ما حاو
واعني به لفظا ومعنى ولم يكن ... قد ذكر حرف العايد قد تلا
ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما ... غدا فاعلا فاسمع مقالي مسهلا
وليشرب حاشا يشربون وان غدا ... فشا وجها في اللفظ منفردا خلا

باب المعرف بالاداة ضابط

قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها للتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة اي اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم من امراة خير من رجل الثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف عهد ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد تسمي معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود في الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس ايها الرجل ما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود المقصد اليه بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل او اسم مفعوله السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا يجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام يجري صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زايدة في الاعلام الثامن ان تكون محسنة والتعريف بغيرها كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس وقاله المهلبي

تعلم فللتعريف ستة اوجه ... اذ الامة زيدت على اول الاسم

حضور وتخيير وجنس ومقصد ومعنى الذي سم الزيادة في الرسم
فائدة قال ابن يعيش فينة اسم من اسما الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد لقيته بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين عليه واسما العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصائص الاول وقاله وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وتدري والتدري وذكر المهلبي من ذلك عندوة والخدوة ومنسر والنسر

باب المبتدا والخبر قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا والخبر هما الاصل الاول في استحقاق الرفع وغيرهما من الموضوعات محمول عليهما وذكر ان المبتدا يكون معتريا من العوامل اللفظية وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان المرفوعات الفاعل هو الاصل لانه يظهر مرفوعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا او رفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يجتبي لتباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة قولنا اقائم الزيدان وما ذاهب اخواك مبتدا ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر قال ومن المبتدات التي لا خبر لها ايضا قولهم افكل رجل يقول ذاك فاقل مبتدا لا خبر له لانه يعني الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لكونه في معنى اكتف وكذلك قول الشاعر غير ما ستوف علي زمن ينقضي بالهم والحزن ومثله قول الاخر غير اداء عدائي فاطرح اللهو والتغزل بعارض سلمى فغير في البيتين مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه محمول على ما كانه قيل ما يؤسف على زمن كما في قولهم ما قاعيرا اخواك **فائدة** اصل المبتدا ان يكون معرفة

واصل

واصل الخبر نكرة وذكر لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان افاد جاز **مسوغات الابتدا بالنكرة** قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني لم يتعرض المتقدمون في ضابط ذكر الاعلى حصول الفائدة فتتبعوها فمن متقل تحمل ومن مكثر مورد مالا يصح او معدد الامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو رجل جاءني عندك ولعبد مسومن حنين من مشرك او تقديرا نحو لسمن منوان بدرهم اي منه او معنوي نحو رجل جاءني لانه في معنى رجل صغير الثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو اسر بمعروف صدقه او جرا نحو غلام رجل جاءني الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو لحاجة وغوث معروف اي اشتل من غيرهما ونحو قول معروف ومنكرة خير من صدقة بتسعها اذي الرابع ان تكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او حالة نحو ولدينا مزيد لكل اجل كتاب فقصدك غلامه رجل الخامس ان تكون عامة اما بدائتها كما سيأتي او بغيرها نحو ما رجل في الدار وقل رجل في الدار الا زيد مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو رجل في الدار ام امراة كما مثل في الكافية وليس كما قال السادس ان يكون مرادا بها الجنسية من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة السابع ان تكون بمعنى الفعل وهو شامل لنحو عجبت لزيد وصنيطوه بان يراد بها التعجب ونحو سلام علي الياسين وويل للمطففين وصنيطوه بان يراد بها الدعاء الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبنترة تكلمت التاسع ان تتبع بعدها اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب العاشر ان تتبع في اول جملة حالية نحو شربت وبحر فاضا كل موجة تراني مدة بيدك وبهذا تعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وتظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال دائما الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام الثاني وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب جملة من المسوغات ثم قال وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتفهيم

وقال المهلبي في نظم الفرائد

وقع الابتدا بالنكير في ثمان واربع للخبير

بعد نفي او جوابا للنفي ، او لمعناه موجبا كالنظير
فان كنت سائلا او مجيبا ، لسوال وسابقا بجر ور
ثم موصولة بمن واذا ما ، رفعت ظاهر الذي مستتر
والمعنى تعجب أو دعا ، او عموم ونعتها للبصير

وقال ايضا

فقد جاما اغنى وسد عن الخبر ، في حذفه وزواله في اثني عشر
حال وشرط او جواب مسايل ، او حالف مبر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعده ، او فاعل او نقض نفي في الاثر
او في سوال في العموم وواو مع ، وحديث معطوف كفانا من عثر
مثال الحال اكثر شرحي السويق ملتوتا والشرط سروري بزيد
ان الطاعتي اي ما بت اذا الطاعتي حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب
لسوال زيد لمن قال من عندك وجواب القسم لعمرالله لافعلن ومعمول
الخبر جاءت الاسبرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك
والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل
وقد سد مسد الخبر والفاعل اقايم الزيدان ونقض النفي
بلى زيد لمن قال ما عندي احد والسوال في العموم هل طعام اي
عندكم وواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض مخاطبة قال ابن الدهان في الغرة المبتدا لا يعطف عليه خبره
بحرف البتة الا بالفا في موضعين احدهما يلزمه الفا والاخر لا يلزمه
الفا فاما الذي يلزمه الفا ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان
يكون المبتدا شرطا جازمة بالمباشرة وجزاوه جملة اسمية او امرية او
نهيية نحو من ياتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل
على الله فهو حسبه والثاني قولهم اما زيد فقايم واما الذي يجوز
دخول الفا في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت
الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو ما يكن من نعمة فمن الله والذي ياتيني
فله درهم واللذان ياتيانها منكم فاذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم
فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الحسب
الفارسي نحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له الجملة الحالية
ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان الا هذا او مثله قوله
اكل عام نعم تحونه وتلقحه ضابط رابط الجملة بما هي خبر
عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل الثاني الاشارة نحو
ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة
ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاني ابو عبد الله اذا

كان كنية له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بنا
السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان
الله انزل من السماء فتصبح الارض مخضرة وانسان عيني يجسن الما
تارة فيبدو وتارات جسم فيغرق السابع العطف بالواو عند هشام
وحده نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط يشتمل على ضمير
مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النايبة
عن الضمير في قول طايفة نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر
كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله
فائدة اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا فتجوز تعدد هما الخبر لانه حينا
يشكل ويلبس اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا او مخبرا عنه
قال ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا ضميرين
فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى فائدة قال
ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما
اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط
الفايدة ومعتمدها وقال العبدري في البرهان الاولى كونه الخبر
لان الحذف الشاع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدا اذ الخبر يكون
معزرا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدا لا يكون
الا اسما معزرا وقال شيخنا الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه
بالصدور والاوايل مثاله فصبر جميل اي شاني صبر جميل او
صبر جميل امثل من غيره ومثاله طاعة وقول معروف اي المطلوب
منكم طاعة او طاعة امثل لكم قال ابن هشام في المغني ولو
عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يحذف
الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده وجزم كثير من النحويين
في نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز
ابن عصفور كونه المبتدا فائدة قال ابن هشام في المغني
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا
والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا اعين الخبر فالمحذوف
عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه عين الفاعل
اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبه يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فانه يقدر الفعل والموجود
فاعل لا مبتدا الموقوعه فاعلا في قراءة من كسر الباء وبموضع اخر
بشبهه نحو ولين سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا بعد ان يقولن

الله خلقهم بل خلقهم الله لجي ذكر في شبه هذا الموضع وهو ولين
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقاله
ابن الخباز في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمر نا خبرا
او اضمر نا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل وحذفه
لان اخوات الجملة اولى بالحذف من اولها لان اولها موضع استجمام وراحة
واخرها موضع نصب وطلب استراحة فائدة قال الشيخ بهاء
الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اصله
اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتدا
بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتدا
وجد شيء من الشرائط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار
عن النكرة لئلا امر لا يشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم
شاعر او فارس فالمجوز عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس
ذكر وماذكره لا يحصر المواضع وقال شيخنا جمال الدين محمد بن
عمرون الضابط في جواز الابتدا بالنكرة قربها من المعرفة لا غير
وفسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة
الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا عمرة خير من جوادة فعلى
هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل يعتبر كل ما يرد
فان كان جاريا على الضابط اخرناه والا منعناه وان سلكنا
مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة كما فعل جماعة
كثيرة فنقول الاماكن التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة تنيف على الثلاثين
وان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين
فيما علمته احدها ان تكون موصوفة وهذا تحته نوعان موصوف
بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك ومومن بصفة
مقدرة كجملة السمن منوان بدرهم فقديره منوان
منه بدرهم ومنه في موضع الصفة للمنوين والثالث ان تكون
خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاد بقربه اي انسان ضعيف
او حيوان الثاني الجي ضعيف الرابع مقاربة المعرفة في عدم
قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخامس
ان تكون اسم استفهام نحو من جاك السادس اسم شرط نحو
من ياتني اكرمه السابع كم الخبرية نحو كم غلام لي الثامن ان يكون
معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك التاسع ان يتقدمها اداة
نفي نحو ما رجل قايم العاشر ان يتقدمها اداة استفهام
نحو ارجل قايم الحادي عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو

عندي رجال الثاني عشر ان يتقدمها خبرها جارا او مجرورا نحو في
الدار رجال وينبغي ان يشترط في هذين القسمين ان يكون مع المجرور
او الظرف معرفة والا فلو قيل في دار رجال لم تجز وان كان الخبر مجرورا
وقد تقدم واجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تا خير الخبر
في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا الثالث عشر
ان يكون فيها معنى الدعا نحو سلام عليكم وويل له الرابع عشر ان
يكون الكلام بها في معنى كلام اخر كقولهم شتى حاجاك وقولهم شر اهر
ذا ناب لانه في معنى الشتى اي ما اهر ذا ناب الاشر الخامس عشر ان
تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو مسيلمة خير
من طالة السادس عشر ان يكون في جواب من يسالك بالهمزة وام
نحو رجل قايم في جواب من قال ارجل قايم ام امراة السابع عشر
ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته
ورجل اهنته وقول امرئ القيس فاقبلت زحفا على الركبتين
فثوب علي وثوب احذ الثامن عشر ان تكون معتمدة على الف الابتدا
نحو لرجل قايم التاسع عشر ان تكون عاملة نحو اسر بمعروف
صدقة العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا
على راي سيبويه الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة
محضة نحو غلام امراة خارج الثاني والعشرون ان تكون مضافة
اضافة محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثالث والعشرون
ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون مصغرة نحو رجيل قايم
فالتصغير في وصف في المعنى بالصغر الرابع والعشرون
ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم
عمر ابن الخطاب قالت قريش صبا عمر فقال ابو جهل ما رجل اختار
لنفسه امرا فاتريدون ذكره الجرجاني في مسايله الخامس والعشرون
ان يتقدم خبرها على غير ظرف ولا مجرور وبل جملة نحو قام ابوه رجل
بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون ما دخلت عليها
انّ في جواب النفي نحو قولك ان رجلا في الدار في جواب من قال
ما رجل في الدار السابع والعشرون ان تكون في معنى الفعل
من غير اعتماد نحو قايم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش
الثامن والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى
وطايفة قد اهمتهم انفسهم التاسع والعشرون ان تكون
معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتدا بالنكرة
فصارت مبتداة نحو قول الشاعر عندي اصطبار وشكوى

عند قائلي الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة
وقول معروف على احد الوجهين الحادي والثلاثون ان تلي لولا الكثرة
الشاعر لولا اصطباري لاودى عنيزي معة الناجي والثلاثون ان تلي فا
الجزا نحو قولهم في المثل ان مضى عمير فعكبر في الرباط قال فهذا ما حصل
لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة والا ادعي
الاحاطة فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد
اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته واجيا ثواب الله عز
وجل ان شاء الله انتهى كلام ابن النحاس ثم رايت بعد ذلك مؤلفا لبعض
المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وانتهاها
بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد اشهيتها بعون الله الى
بيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد ان
تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فرجل نكرة جاز الابتدا
بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع جوابا كقولك درهم
في جواب ما عندك الا درهم عندي وان تكون محصورة نحو انما في الدار
رجل وان تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة وسئله يقولهم شتى ما
جابك وجعل منه المثال ليس عبد باخ لك وهذه زيادة عزيزة وان
يوصى بها للمنا قضة كقولك رجل فاضل من زعم ان امراة قامت وان
يقصد بها الامر كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان
يعيد خبرها نحو دينار ان اخذا من الماخوذ درهمان وانسان صبر على
الجوع عشرين يوما شهر سارا ومعه بردي ثوبه وان تقدم معمول
خبرها نحو في دارها انف بيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة
لا تراد بعينها كقول امرئ القيس مر سعة بين ارساعه لانه لا يريد
مر سعة دون مر سعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول
انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل بتعريفه الا مواضع ثكرا
ها وهي ان عدت ثلاثون بعدها ثلاثتها فاحفظ لكي تتبهرا
وموضعها الاثنين منها فقولها خصوص وتعميم افادا واشعرا
فاولها الموصوف والوصف والذي عن النفي واستفهامه قد تاخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي اضيف وما قد عما اوجا منكرا
كقولك دينار لدي لقاحله اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قابلا لا وكذا ما كان في الحصر قد جرا
وما جا دعا او عدا عاملا وما له سوغ التفصيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جا وفا الجزا او لولا وما كالفعل او جا مصغرا

وما ان يتلو في جواب الذي يجب نفي وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا عدا وجواب ذي سوال تام واكمل فاحبر لتخبرا
وما خدمت اخباره وهي جملة وما نحوها استحاه في القربا لقرا
كذا ما ولي لام ابتدا وما عدا عن الظرف والمجرور ايضا موجرا
وما كان في معنى التعجب او تلا اذ الفجاة فاحوها نحو جوهرا

فائدة في تذكرة التاج بن مكتوم قالوا راكب الناقة طليحان
وفيه ثلاثة اقوال قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف
واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل التقدير راكب الناقة
والناقة طليحان وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان
وفيه حذف خبر وحذف مبتدا انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن باشاذ كان
ام الافعال لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك شي من معناها ومن
ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح واسي اخوان لانهما لصار
وظل واضحى اخوان لانهما لصار النهار وبات وصار اخوان لاعتلال
عينها وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات للزوم ما لهما وليس
منفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرته الصواب ان يقال
ان ما قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس
وما دام اخوان لعدم تصرفهما والا ما عليه الازمة في الاربعة انما
يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر
انها قد تنفي بما فليعد كان واسي وتحوذ لك شهران ما الداخلة على
دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطا والذي قلناه هو
الصواب وقال ابو البقا في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال
بخمسة اوجه احدها سعة اقسامها والثاني ان كان النامة
دالة على الكون وكل شي داخل تحت الكون والثالث ان كان دالة
على مطلق الزمان الماضي وتكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف
غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء والرابع انها
اكثر في كلامهم ولهذا حذف فوا منها النون في قولهم لم يك والخامس
ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا
ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا **مسئلة** قال الزجاجي في امالية
قال ابو بكر الدين الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد
اكلا طعامك زيد جايز من كل قول اكلا طعامك كان زيد جايز من
كل قول كان زيد طعامك اكلا جايز من كل قول طعامك اكلا زيد
جايز من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين طعامك اكلا كان زيد

جايز من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء طعامك كان زيد اكلا جايز امن كل قول كان طعامك زيد اكلا من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين اكلا كان زيد طعامك جايز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا على كلامين من قول الكسائي اكلا كان طعامك زيد خطأ من كل قول طعامك كان اكلا زيد جايز من كل قول كان اكلا زيد طعامك جايز من كل قول وفي هاتين صح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا فقلت زيد كان اكلا طعامك وزيد اكلا طعامك كان واكلا طعامك كان زيد كان وزيد طعامك كان اكلا فهذه كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا كان او طعامك اكلا زيد كان جاز ذا من قول البصريين والكسائي وكانا خطأ من قول الفراء لانه لا يتقدم منصوب خبر كان عليه اذا كان خبر كان مضمرا من قبل انه لو اراد رده الى فعل وينصب لم يجز عنده والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم اكال فاذا قلت طعامك زيد كان اكلا جازت من كل قول وقولك اكلا زيد طعامك جايزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامين فان قلت طعامك زيد اكلا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين وقولك زيد اكلا كان طعامك جايزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامين انتهى **ضابط** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها في تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ما دام ومسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهي ما زال وما انفك وما فتي وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية افعال الباب

باب ما واخواتها

فائدة قال ابو البقاء في التبيين ما نفي الاصل في النفي وهي اعم منه والنفي فيها اكد **فايدة** قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في القرآن الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادي العمي على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي ان ما لم تقع في الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة ابيات فيها خلاف قول الفرزدق واذا مثلهم بشر والاخر رؤبة والعجاج او رؤبة في بحرين ما مثلها بحران اكذا روي بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والثالث وانا النذير بحمرة مسودة لجبل الاعم السكم اقوادها

ابناوها متكنفون اباهم حنقوا الصدور وما هم اولادها

فائدة التصرف في الافعال الناقصة اكثر من التصرف في ما النافية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معتوضا به على ابن معط اذ قال في الفصيحة فان اتى في الجواب منفيا بلا او ما كقولك والله ما فعلا فاسئة تجوز حذف الحروف اذا امنوا اللبس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا حذف لا **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباجي الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذكر بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فحمل راجع الى المسالة الاولى في المعنى والتقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن واذا جشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

كدعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وبعد لا الفعالة عمل ليس كقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والاقل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنأ عنها حقبة ان تالفتها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجروا لو علمت بكم والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته نظر فظر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث انها ليست عاملة الا احد الامرين والاخر مضمر دايما

باب ان واخواتها ضابط

قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرايطه قايم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ان في الدار زيدا وقال ابن يعيش في الشرح فكل ما جاز في المبتدا او الخبر جاز مع ان واخواتها الا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم ما الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قايما كان زيد وكان قايما زيد ولم يجز ذلك

في هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة
الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد
ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا او
مجرورا وذكرا انهم توسعوا في الظروف وخصوصها بذلك لكثرتها في
الاستعمال فائدة قال ابو البقاء في التبيين اصل الباب ان ضابط
قال ابن هشام في شرح الشذور تكسر ان في تسعة مواضع احدها
في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الثاني ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه
من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث في اول الصفة كمررت برجل انه
فاضل الرابع في اول الحالة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق
وان فريقا من المؤمنين لكارهون الخامس في اول الجملة المضاف اليها
ما يختص بالجمل وهو اذ وادا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس
السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون السابع ان تقع محكية بالقول نحو قال اني
عبد الله الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا
انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وتفتح
في ثمانية مواضع احدها ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا
الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع الثالث
ان تقع مفعولا للخبر القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع ان
تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة
الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل السادس
ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة
بالاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون الثامن ان تقع تابعة لشيء هما
ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم وان بعد كم
الله احدى الطائفتين انها لكم وتجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع
احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني
بعد الفاء الجزائية نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها
قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله ضابط
قال ابو حيان حال ان المخففة اذا اهملت لحاقها وهي مشددة
في جميع الاحكام الا في شيء واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا
ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم ولا يجوز انك قائم
فائدة قال الصيمري في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام
ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في المعمول وتغييرها

لفظ

لفظ الابتداء اشد تاكيدا وافقه من اللام وقال اخرون اللام اشد تاكيدا
لانه يجتمع معها دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل باب الفائدة
قال ابن يعيش تظير لاني اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل
وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها فائدة في تعاليق ابن هشام
نظير ما في كفها ان واخواتها عن العمل اللام في لا ابا لزيد ولا علاجي
لعمرو في انها هيات لا للعمل في المعارف ولو لا وجودها لم يكن لا ان
تعمل فاما قوله ابا الموت الذي لابد اني ملاق لا ابا لك تخوفني
فانه على نيتها كما ان قوله اني رايت ملاك الشيمة الادب على نية اللام
المعلقة حذفت وابقي حكمها ضابط قال سيبويه كل شيء حسن ان
تعمل فيه رب حسن ان تضمر فيه لا باب ظن واخواتها ضابط
قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت
وعلمت وخوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسال قالوا انظر
من ابو زيد واسال ابوهن عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين
للعلم والعلم من افعال القلوب فاجريا السبب مجرى المسبب فائدة قال
ابن القواس في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لا يشاركها فيها غيرها
من الافعال المتعدية منها ان مفعولها مبتدا وخبر في الاصل ومنها
انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز في باب اعطيت
ومنها الالغاء ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول
لشيء واحد نحو ظننتني قائما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننتك منطلقا
اي ظننت نفسك والغايب زيد رآه عالما اي نفسه وفي التنزيل
ان راه استغنى اي راى نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين
احدهما انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به لانه
محلها بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربني وضربت زيدا فان
المفعول محل الفعل فلا يترصد عدمه وثانيهما ان علم الانسان
وظنه باحوال نفسه اكثر من علمه باحوال غيره فلما كثر فيها وقل في
غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في
غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي
وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على افعال
القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني لانه لما كان دعا على نفسه كان
الفعل في المعنى لغيره فكانه قال عدمني غيري انتهى باب
الفاعل فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
الاسناد والبناء والتفريغ والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد
يعد لك على ذكر ان سيبويه قال الفاعل شغل به الفعل وقال في

موضع فرع له وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها في معنى واحد

فائدة الفاعل لجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقاء في اللباب والدليل على ذلك اثنا عشر وجها احدها ان اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيدا لانه في حكم المنفصل الثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه لجزء من الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد بجر بانه مجرى الجزء من الفعل واختلط به الرابع انهم جعلوا التاء التأنيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا القياه فما مكان الق الق ولولا ان ضمير الفاعل لجزء من الفعل لما اشبه ضاربه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولو لا جعلوهم التاء لجزء من الفعل لم تلتبس مع التاء السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت او تاخرت ولا وجه الى ذلك الا جعل الفاعل لجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن انهم عاملوه من تقديم الفاعل على الفعل كما شاءوا عاملوهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا جندا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء واخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا اذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا أحيبذة فصغروا الفعل وحذفوا منه احد يائيه ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منها التعلي وهذه الاوجه من مسار الصناعة لابن جني **فائدة** الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس وانما كان الاصل في الفاعل التقديم لانه يتنزل من الفعل منزلة الجزء لاكذلك المفعول وقال ابن عصفور في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديمه المفعول عليه وجوبا وتاخيره عنه ثلاثة اقسام قسم الايجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وضميره وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء مبين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل او اسم مشتق منه وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون للمفعول

مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فههنا حذف الفاعل وهو غير مراد والثاني في المصدر اذا اضيف ذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضرب زيد ويعجبني شرب الماء والثالث اذا الغى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ومنه نون التاكيد نحو هل الزيدون يقومن وهل تضربن يا هند **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثاني ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظ نحو ضرب غلامه زيدا فهذه الثلاثة يجوز بالاجماع والرابع ان يكون الظاهر موخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه **باب النائب عن الفاعل ضابط** قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة **ضابط** قال ابن الحباز في شرح الجزولية حرف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيته لكم ولم يتعرض احد لهذا من ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد وكذلك ابدا ومن اذا افاد فاذ كذلك رب لان لها صدر الكلام ولم يوجد لانها وضعت لتصرف التصرف وزاد ابن ابي الربيع الحال نحو خرج زيد جثيا به فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جروا والمميز اذا كان جمعه من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل **فائدة** قال ابن معط في الفتية

مسالة بها امتحان النشاه ... اعطي المعطى به الف ما به
اوكسي المكسو فروا جبته ... ونقص الموزون الفا حبته

قال ابن القواس هذه المسألة تذكر في هذا الباب لاقتضاء النشاة لها ولافادة
الرياضة والتدرب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول
بالباء نحو اعطى بالمعطى به الف مائة فاعطى فعل ماض بسم فاعله وبتعدى
ايضا الى اثنين فلابد لها من اربعة مفاعيل اثنين لاعطى واثنين للمعطى
اما اعطى فمفعوله الاول مائة والثاني بالمعطى ويتعين رفع المائة باعطى
لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود
المفعول به الصريح فالمعطى في محل النصب على ما كان اولا واما المعطى
فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل
النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به امتناع قيامه مقام الفاعل
فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطى اجيب
بان الالف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها
من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل
بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في به يعود على الالف
واللام في المعطى ان التقدير اعطيت بالثوب المعطى به زيد الفا
مائة فلما حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول اقيم المائة والالف مقامه
الثانية انه يجر من حروف الجر نحو كسي المكسو فرو اجبته فالمكسو مرفوع
بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعولة الثاني وفي المكسو
ضمير يعود على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفرو انتصب
لانها المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع
الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما
مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود
منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فروجبه لعدم اللبس كما
يجوز اعطي زيدا درهم الثالثة ان يشتغل الفعل بالباء فيجر اسم
المفعول فيقال اعطي بالمعطى الفا مائة فيتعين رفع المائة لقيامها
مقام فاعل اعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالاولى
نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل نحو زرفع الالف وجعل
الضمير منصوبا على العكس الرابعة ان يجر الفعل ويشتغل
اسم المفعول بالباء فيقال اعطى المعطى به الف مائة فيقام المعطى
مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز ان
تقام المائة مقام الفاعل وتنصب المعطى على العكس واما الالف
فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار
والمجرور مقامه واما نقص الموزون الثاني فالاولى ان يحال النقص
على ضده وهو زاد ووزن على نظيره وهو نقد او الالف يتصور فيهما

ماذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين انتهى

باب المفعول به

ضابط في ما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني واكثر
ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما فاضمارا تاما وطريق معرفة
ذلك ان يجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان
منصوبا ضمير المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه
فان صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب
زيدا ما ذكره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب
ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل
جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز فيه
الوجهان ايضا تقول اعلن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني
السفر ولا تقول اعلنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيدا
من الخروج تنصب زيدا في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وترفعه
في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج
وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهه
من الخروج **ضابط** قال ابن هشام جرى اصطلاح جمهور على انه اذا قيل
مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورانا في
الكلام حقفوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق
ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول لا مقيدا بقيد الا مطلقا وقال
السخاوي قال النحويون افوي تعدي الفعل الى المصدر لان الفعل
صيغ منه فالذكر كان احق باسم المفعول **ضابط** نقلت من خط الشيخ
شمس الدين ابن العطيفي في مذكرته ما ملخصه من شرح الايضاح للخفاف
المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل
وتاخيره عنهما او توسطه بينهما سبعة اقسام احدها ان يكون
جايزا فيه الثلاثة كضرب زيدا عمرا الثاني ان يلزم واحد التقدم
نحو ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه او التاخر نحو
ما ضرب زيدا الا عمرا لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك
اوجبت له ما انفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي فكما ان
لا يجاب لا يتقدم على النفي فكذا الا يتقدم على ما هو من تمامه وانما ضرب
زيدا عمرا مثاله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد عمرا يلزم
تاخير المفعول فيهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام
ايضا وكملت السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة اما التقديم
والتاخير فقط نحو ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا
غلامه واما التاخير والتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا وقد اشتمل

هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكلت السبعة **باب** التعدي واللزوم **ضابط** قال ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدمه التعدي تنقسم ثمانية اقسام فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لاعلى معنى حروف من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مرّ وسار وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكوت زيدا ولزيد وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمي وكنى ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا وقسم يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم واري واخواتهما **ضابط** قال ابن هشام في المغني معديات الفعل اللازم سبعة احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا الثاني الف فاعل المغالبة جالس زيد وجالسته الثالث صوغه على فعّلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب والسين للتي كاستوجبت المال واستغفرت الله الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته السادس التضمين السابع حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المطلبي

احصاك تعدي الفعل بعد لزومه ... الى كل مفعول وعدتها عشر
همزة فاعلة والسين والتا بعدها ... وواو مع والحرف مجعوله الجر
وتضعيف عين ثم لام وهمزة ... وحمل على المعنى والا لمن تعرو
او توسعة في الظرف كاليوم سرته ... فذكر فلم تجعل لما قالته سترو

فزاد واو مع في المفعول معه والا في الاستثنا وتضعيف اللام نحو صغرخدّه وصغوّرته انا **ضابط** قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف وسمع وجبن كم الطاعة وان بشر اطلع اليمن والثالث لما لا يضاف معنى وسمع وباع او على فعل بالكسر او فعل بالكسر وصفها على فعيل نحو ذل وقنو او على

افعل

افعل بمعنى صار ذا كذا نحو غدّ البعير واحصد الزرع اذا صار ذوي عدة وحصاد او على افعلّ كاقشعرّ او على افوعل كاقوهل الفرخ اذا ارتعد او على افعنلل كاحرنجم او على افعنلل بزيادة احدها كاقعنسس او على افعلل كاحرنبي الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين او على انفعل كانطلق او مطاوع المتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف او ربا عما مر فيه نحو تدحرج واقشعر او يتضمن معنى فعل قاصر او يدل على سجية كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر ودنس كنجس او لون كاحمرّ واخضرّ واسوادّ او حلية كعج وسمن وهزل **باب** الاشتغال قال ابن الخباز في التعليقة **ضابط** لمسايل باب الاشتغال يجوز تعدي فعل المضمر المتصل والسببي الى ضميره في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى مضمره في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس انتهى **باب** المصدر قاعدة قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضايه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة **باب** المفعول له قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المناعيل في اكثر من ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا متفعولين **باب** المفعول فيه قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل في الظروف التصرف واصل الاسما ان لا تقصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله وابو جعد هذا الا في الظروف والمصادر والا في باب الندا الا انها ابواب وصفت على التغيير وقال ابو اسحق بن ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن النظر لانه مخالف الاصل في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشلوبين **ضابط**

قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيها وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كشهر كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به المعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا السحر فلا يبنون لعدم انصرافه والافارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عنيزة اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزى ذكر سيبويه في بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذكر متصرفة منصرفة وللقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما رايته بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحيرا وبكر ونهار وليل وعتمة وعشيا ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل فايدة قال بعضهم ماخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولية ضابط قال ابن الخباز في شرح الدرة المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة فايدة قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار ودخلت في المسجد ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون فيكون مبتدا ومفعولا ويضاف اليه ويقابله ان يقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار المن على الابتداء وسبحان على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارة النحويين يقال على ثلاثة معان تارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال وتارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره

واذا اراد والظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا مع ذكر عن خاصة قالوا فيه غير متصرف وتارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد انه ما تتصرف ذاته وما دل على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الا قدام ودورا وهنا شاذان فاعده قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه على زيد جايز لان نسبة الظرف من الفعل كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيدا كذلك يصح ما ذكرناه فايدة قال ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاغوني اذا اسم بمعنى الوقت بمعنى الا انه تضمن معنى الشرط موضعه النصب ويعمل فيه النصب معنى جوابه وما بعده في موضع الجر باخذت ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمها بعضهم من الظروف خمسة قد خصصت بمن ولم تجر بها سواها عند ومع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللورقي حواها الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقي له توجيه جيدة في سير النبلا للذهبي ضابط قال ابن الشجري في امالية الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان والمكان فالزماني امس والان ومتى واياان وقط المشددة واذ واذا المقتضية جوابا والمكان لدن وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابط قال السخاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن والثاني نحو عندك سوى وسواء ولدن ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف وقدام وامام ويمين وشمال وحذا وذات اليمين

باب الاستثناء فايدة

قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما تنتقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنتقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وبالتي تاتي من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام احد الا زيد وما عداها انما يستثنى به من موضوع موضعها ويحمل عليها لمشابهة بينهما وقال ابن ايباز الاصل الادوات في هذا الباب لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف

كالنفي والاستفهام والنداء والتابع لانها تقع في ابواب اخر **فائدة** قال ابو البقاء في التبيين الاصل في إلّا الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في غير ان تكون صفة مرفوعة استعملت في الاستثناء والاصل في سوى وسوي الظرفية وقد استعملت بمعنى غير **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة الاستثناء على ثلاثة اضرب استثنا بعد استثنا واستثنا من استثنا واستثنا مطلق من استثنا كالاستثنا بعد الاستثنا تكون الا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال لا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثنا من الاستثنا كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين ليلا تبقى منهم احدا الا اهلا كي آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في هذا ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالايجاب ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثنا المطلق من الاستثنا فعليه اكثر الكلام كقولك سار القوم الا زيدا **فائدة** لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام القوم الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا احد (وتابعا له نحو ما قام القوم الا زيد فاضل **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة ليس في المعربات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذكر انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثنا من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانه قال اكل الناس كلهم الخبز الا زيدا الثالث ان يكون المستثنى منه حال موجبه نحو ما جاني احد الا راكبا الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاوني راكبين الا زيدا الرابع ان تكون الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما نحو ما جاني احد الا زيدا الا عمرا او الا زيدا الا عمرو الخامس الاستثنا من غير الجنس نحو ما في الدار الا حمارا **فائدة** قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه واتبع البدل الذي كان مختارا

خامس ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد

قبل التقدم نحو ما جاني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائما الا النصب وكان قبل التقدم يجوز فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا تقدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى **فائدة** قال ابن يعيش الاستثنا من الجنس ومن غيره استعمالان **فائدة** قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيدا او لا عمرا او اما قام القوم غير زيد ولا عمرو وقال والنفي في جميع الغرية ينسق عليه بلا الا في الاستثنا **فائدة** قال ابن اياز الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان لان كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه لانك لو اسقطت الا لكان الفعل غير متسلط للاسم **فائدة** قال عبد القاهر الاستثنا المنقطع مشبه بالعطف وذكر عطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك جاني رجل لا حمار نسميت الا بلا لان الاستثنا والنفي متقاربان فمقبل ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار **فائدة** قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا في ما قبلها فلا يجوز ما قومك زيدا الا حمارا بنون لان تقدير الاسم الواقع بعد الا يعمل غير جايز فكذا ما حوله لان من احوالهما المحمول يقع حيث يقع المحمول اذا كان تابعا وفرعا عليه فان جاز شيء يوهم خلاف ذلك احضر له الفعل ناصبا من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذكر في الا حملا لها على واو مع ولا يتقدر ما بعد الواو عليها فكذلك الا **ضابط** قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية النفي عندهم هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا زيدا وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام وادريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول ذاك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل قبل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد والمعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد بدلا من المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدأ بها ولا من الضمير لانه لا يقال ينزل الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال قال

الا زيد ولا يجوز اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان اقل لا يدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد **فائدة** قال الابذي ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا يعطف بلا اسمين ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الا مستثنيا وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى الا عمرا الدينار ومن ههنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين وتصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند الاخفش بان يتقدم بعضهم واجاز غيرها المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون البعض المتاخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدلي والا مستثنى وانما هو بمنزلة اضرب بعضنا الا بعض القوم **باب الحال تفسير** الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث الحامدة غير الموطئة بالمستقبل نحو هذا مالك ذهبا والموكدة نحو لي مدبرا والتي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وتوطئية وهو الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضي نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة ايضا وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة موكدة لعاملها نحو لي مدبرا وموكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تتحمل الا مفردين هيئة فاعل ولا مفعول ولا تهي موكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عنده مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالرجل ابوه قائما وسكانها ربوجل قائم غلامه وقال ابن عمرون هي موولة بمبكرا ونحوه **فائدة** قال ابن يعيش كلما جاز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل يسكتب ولا يجوز ان يقع حالا **ضابط** جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها

وعسى على الاصح فيهما **فائدة** الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان ولذا اغنت عن الخبر في ضربي زيدا قائما **باب التمييز** قال ابن الطراوة الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها والحال نحو احسنهم ادبا او السبب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته مفهوم كلية في اقسامه الثلاثة والشما الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ويوضح البدل ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون نفس الرجال **فائدة** ابن الصايغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يابى بعد كل كلام منطوق على شيء مبهم الا في موضعين احدهما ان يودي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذكر ان الكلام مبني على حروف الفاعل فذكره تفسيرا اخره متدافع لان ما حذف لابد ذكره وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين

وقد يخرج عليه قول الراجز

بسط ذراعين لعظم كلبه ... بسط الاضاف وجهارا رحبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناءه للمفعول والتقدير بسطا مثل بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب الغلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التذكير في الاسم وتعديه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج اللفظ عن اصل وضعه ولتوقف ما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلأ الاناء ما ونفقأ زيد شحما والدليل على ان ذلك بنصب على التمييز التزام التذكير ووجوب التاخير باجماع انتهى **باب حروف الجر تقسيم** قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب واللام وواو والبا والتا وقسم يكون اسما وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي من القسم الاول ومع من القسم الثاني وحكى عن ابي الحسن انه قال بلد اذا اجريت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو منذ ومذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشى وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وعلى **فائدة** الاصل في الجر حروف الجر لان المضاف مردود في التاويل

اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة **ضابط** قال ابن هشام في تعليقه
حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا
وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل ولي ومتى وسبعة
تجر الظاهر والمضمر وهي من والي وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة
الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر
الا الزمان وهو منذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم
لا يجر الا لفظي الجلالة ورب وهو التاء وقسم لا يجر كل ظاهر وهو الباقي
فائدة اكثر من عبارات البصريين وانقص من عبارات الكوفيين
ذكره ابن الخباز وغيره **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة من
اخوتي حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على غيرها **قاعدة** اصل
حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله
لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعانها في القسم لاستغنائها
نحو بالله هل قام زيد **فائدة** قال ابن فلاح في المغني تعلق حرف الجر
بالفعل بابي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول له كجئتك
للسمن واللبن وتعلق الظرف كقمت بمكة وتعلق الحال كخرج بعشيرته
وتعلق المفعول معه نحو مازلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه
بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لانها نابية عن الا
والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعد
هذه على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيبه اما انت
من سيد **فائدة** في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط
ابن الرباح ربما على ثلاثة اوجه احدها ان ما كافة
فان عمس منجور الفتا فربما افاء ربه بعد الوفود وفود
وغير كافة حاوي يا رب غارة شعواء كالذعفة بالمبسم
وتكرة موصوفة ربما تكره النفوس من الامر وتحتمل الثلاثة قوله
لغة وزينت كعب بن عوف وربما فتى لم يكن يوصى ليشى بضيمها
فتى موقع بما يفسده بضيمها الا ان ربما صارت مختصة بالفعل كاذا وان
تقول ربما يوصى فتى لم يكن يوصى او لم يكن فتى يوصى او مفعول
ما ضما وفعل تقدم بوه وربما زينت فتى لم يكن يوصى او مفعول
بزينت المذكور وفي هذه الاوجه كافة او فعل زائدة وفتى
محله جرا ونكرة موصوفة اي رب شيء فوق لم يكن يوصى
مسألة الاضافة قاعدة قاله في البسيط ما لا
يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا يجوز اضافته
للازمة التعريفية الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام فالقياس

عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن
التعريف بالقرينة الزائدة والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها بالمشترك
المنكرات الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك في الاعلام مقصودا
للواضع فان المنكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك في اللفظ
دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الاخرى
بخلاف وضع اللفظ على المنكرات ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك
في الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة
وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك
الوضعي وكانه تخييل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق
جماعة اسمه كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم زيد فمن افراد من يسمى
بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام واضافته في قوله
باعدام العمرو من اسيرها وقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
واجتمع اللام والاضافة في قوله وقد كان منهم حاجب وابن عامة
اوحندل والزيد زيد المعارك قالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف
اللام وانما كثرت ولم يكن استقباحا كما استقبحا دخول اللام كوجهين
احدهما التانيس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد
الله وعبد الرحمن والثاني لما لم تكن الاضافة والعلم منافيين والثاني انه قد
عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم يستنكر كما استنكر
دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة وان وحدكا رسلها العراك
وادخلوا الاول فالاول نظر قليل بالنسبة الى الاضافة المعنوية التي لا
تفيد التعريف **قاعدة** قال ابن يعيش اذا اضيفت العلم سلبته
العلمية وكسرته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك في
تعريفهما بالاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم قال واذا
اضيف العلم الى اللقب كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية
كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة **قاعدة** قال ابن
السراج في الاصول الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل
الى اسم ولكن العرب اشتقت من بعض ذلك فخصت اسما الزمان بالاضافة
الى الافعال لان الزمان مضارع للفعل لان الفعل له بني وصارت
اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما
ضابط الاسماء في الاضافة اقسام الاول ما يلزم الاضافة
فلا يكاد يستعمل مفردا وذكر ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات
الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء
وحضرة وعند ولدن ولدا وبين ووسط وسوى ومع ودون واذ واذا وحيث

ومن غير الظروف مثلي وشبه وغير وبيد وقيد وقد اوقاب وقيس والى
وبعض وكل وكلا وكلتا وذو وسوئته ومثناه ومجموعة وادلوا والات وقد
وفقط وحسب ذكر ذلك كله في المفصل الثاني ما لا يضاف اصلا كمذ ومنذ
اذا وليهما مرفوع او فعل والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اي
واسماء الافعال وكم وكاين الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء
قاعدة الاضافة تفيد بادني ملابسة نحو قولك لغيبته في طريق اضفت
اليك بحمد مرورك فيه ومثله متوكل احد حاملي الخشبة خذ طرفك اضاف
الطرف اليه لملابسته اياه في حال الحمل ومتوكل الشاعر

اذا الكوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في الاقارب

اضاف الكوكب اليها بحد ها في عملها عند طلوعه ذكر ذلك في المفصل وشرحه
ضابط قال ابن الخباز في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف
الى الجملة غير حيث لما لزمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال
ابهامها الى اضافتها بجملة كاذ واذا في الزمان ضابط قال ابن هشام
في المغني الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف
كغلام زيد الثاني التخصيص كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب
زيد الرابع ازالة القبح والتجوز كمررت بامرأ حسن الوجه فان الوجه ان
رفع قبح الكلام بخلوه الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز
باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله
رحمة الله قريبه السادس تانيث المذكر كقطعت بعض اصابعه
السابع الظرفية كقولي اكلها كل حين الثامن المصدرية كقولي يعجبني
يتقلبون التاسع وجوب النصب كغلام من عندك وصيحة اي
يوم سفرك العاشر البناء في المبهم كغير ومثل ودون والزمن
المبهم المضاف الى اذ او فعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام
من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وقال المهلبي في نظم ذلك

اختصاص في الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه عشر
تنال شرف تذكير وظرف ومعنى الجنس والتانيث نعم وا
وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المقدر
وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسالة غلام من عندك
وبالحدث المصدرية وبالجنس مولكراي رجل يا تيني فله درهم وبالشرط
غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد
الفقيه لانه لو لم يرد الا تنكيره لم تضفه حتى سلبته التعريف في النية
للاشتراك العارض في التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام
وذكر بدلها التخصيص والتخفيف وازالة القبح والتجوز ولم يذكر المهلبي

هذه الثلاثة ومسالة اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وهي
سلب بتعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذكرها في اول الباب وقلت انا
ويكتسب المضاف فخذ امورا احدها الاضافة فوق عشر
فتعريف وتخصيص بنا وتخفيف كضارب عبد عمرو
وترك القبح والتجوز شرط والاستفهام فانتسبا لصدر
وتذكير وتانيث وظرف وسلب للمعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والحدث المقدر فخذ نظما بحاكي عقد درر
وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد بسط الناس
هذا فقالوا انه منحصر في اربعة اقسام قسم المضاف لبعض
المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالتاني وانت تريده نحو قطعت
بعض اصابعه واذا بعض السنين تعرفنا وبلتقطه بعض السيارة
وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالتاني وانت تريده الا انه ليس مؤنثا
وذكر نحو شرق صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة
ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع وقسم يلفظ بالتاني
وانت تريده الا انه لا بعض والا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامة والسيم
الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف خلا للمؤنث كقوله
وهفت عليه كل معصفة هوجا لئيس لئيمها زبر
فانت كلامه المعصفات في المعنى فائدة قال بعضهم
ثلاثة تنسقط هاانها مضافة عند جميع النحاة
منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلاة

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته المصدر
الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ما كرم عمرا والمفعول نحو هذا خلق
الله وسد المصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو عجبني زيد ان يقوم
والمفعول نحو وعجبت من ان يقوم زيد فائدة قال ابن
هشام في تذكرته قال الخرجاني اقوى افعال المصدر ما دل ان
كالفعل ثم مضافا ثم ان اضافته في نية الانفصال مفعولة ايضا
ورد وظاهر ما فيه ال باب اسم الفاعل فائدة
قال ابن السراج في الاصول كل ما كان بجمع بغير الواو والنون
نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان يقول مررت برجل حسان
قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع
الا ترى انه يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان بجمع بالواو والنون
نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المتقدم
فتقول مررت برجل منطلق قومه باب النعت

قول البصريين في احسن بوجه يلزم منه شذوذ من اوجه احدها
استعمال افعل للضرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك لان
عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني وضع الظاهر
فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث حملهم الامر بمعنى الخبر الرابع
حذف الفاعل في السمع بلهم وابصر نقلته من تعاليق ابن هشام

باب افعل التفضيل قاعدة قال ابن السراج في
الاصول كل ما فعلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به ولهذا افعل
من هذا او ما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا او ما
أفعل به ضابط قال ابن هشام في تذكرته قولهم ان افعل التفضيل
لا يستعمل مضافا وبال وبمن يستثنى من استعماله بال خبر وشر فاني لم
ارها استعملا بال للتفضيل باب اسما الافعال قال ابن
هشام في تذكرته اعلم ان هاء وما وهاء وهاء وفي العربية لا نظير له
الا ترى ان غيره من صدره به لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع صدره
غير شاذ في الاستعمال في التنزيل هاء وهاء امر واكتابيه باب
النعت ضابط قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية اشيا
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه الثلاثة هي
الاصل لانها التي قد خلق في حد الصفة انها تدل على ذات باعتبار
معنى هذا المقصود وذكر ان الفرق من الصفة الفرق بين المشتركين
في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعاني التابعة بالذوات والمعاني هي المصادر
وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها
والرابع المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول والخامس
الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر كرجل
عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من المسموع عنه مذكرت برجل
اي رجل والثامن الموصف الجملة ضابط قال في البسيط الاسما
في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة
والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان منتصفا بالحدث
وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكني والاعلام عند سيبويه
وما دل على الاسم من يشبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما
احسن قول الشاعر

اضرت في القلب هوى شاذن ... مقال لي المضمر لا يوصف
وصفت ما اضمرت يوما له ... وما يوصف ولا يوصف به

وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاسما تنقسم اربعة

اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام
والمضمر وكل اسم متوغل في البنا وهو ما ليس بمعرب في الاصل ما عدا
اسما الموصولة واسما الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل
من الاسما الا تابعا نحو ليس وليطان وتابع من قولهم حسن بسر وشيطا
ليطان وجايع نايع وهي محفوظة لا يقاس عليها وقسم ينعت ولا ينعت
به وهو العلم وما كان من الاسما ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحايط
وما اشبه ذلك وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الاسما وقال
ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت بشي وهو المضمر
وقسم ينعت بشي واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال
خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بما
الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيان احدهما العلم
ينعت بما فيه ال وبمضاف وبا لاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف
خاله وبما فيه ال وبالاشارة تفسير قال في البسيط تبعية الصفة
لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام ما يقع الموصوف على لفظه لا غير
وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف لفظه وما يتبع
الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي اوغلت في بنيه الحرف
كالاشارة وامس والموكب من الاعداد وما لا ينصرف في الجر وما يجوز
ان يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا والمنادى وما
اضيف اليه المصدر او اسم الفاعل باب التوكيد قال
ابن النحاس في التعليقة قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير
الثاني والموكد من ضمائر الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول الموكد
مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو
فايدة قال ابن هشام في تذكرته لما وطن لا يجوز فيه التوكيد
اللفظي وذكر قوم انه احذر الاسد لا يجوز ذلك في هذا الكلام ان تكرار الاسم
المحذر منه ليلا يجتمع العدل والمعدول عنه لانهم جعلوا التكرار نايبا
عن الفعل فايدة قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع مجالا من
التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يتقيد
بمظهر او مضمر معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها
اكثر فلا يكاد يسمع او ينقل ان زيدا قايم وانما اكثر ما ياتي في تكرير
الاسم او الجملة ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسم
ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يوصف به ويوكد كزيد والرجل
وقسم يوصف ولا يوكد كرجل وقسم يوكد ولا يوصف كالمضمر
فايدة قال ابن هشام في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد

بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وانتبع وانت مخير بين اتبع
وابصع فايها شئت قدمته فان حقدت النفس اتيت بما بعد ها مرتبا او
العين فكلها ذكر او كلا فكله ذكرا واجمع لمؤنثات باكتع وما بعده لان ذكر تابعه
لاجمع فلا يوتى به دونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل **باب**
العطف اقسام العطف ثلاثة احدها العطف على اللفظ
وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان
توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع
عطفا على الموضع لان من الزايدة لا تقع في المعارف وقع يمتنع العطف
على اللفظ او على المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان في
العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا
مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني
العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد ابا لنصب وله ثلاثة
شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت
بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا الثاني ان يكون الموضع نحو الاحالة
فلا يجوز هذا ضارب زيد واخيه لان لاف الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا فحاقه بالفعل الثالث
وجود المحوز اي الطالب لرفع عمرو هو الابتدا او الابتدا هو التجرد فقد
زال الطالب لرفع عمرو هو الابتدا او الابتدا هو التجرد فقد
زال بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد
قايما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه
صحة دخوله ذكر العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك
فايدة الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سايرها
حروف العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية والتعقيب
والتاخر الثاني اقترانها بما نحو اما شاكر واما كفور الثالث
اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا
عمرو ويفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق واذا
فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد واما عمرو ولا
ما اختصر زيد واما عمرو الرابع اقترانها بالكن نحو لكن رسول
الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج
الى الربط كمررت برجل قام زيد وآخره السادس عطف العقد
على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة
مع اجتماع منعوتها نحو علي وبعين مسلوب وبال الثامن عطف
ما حقه التثنية اذا جمع نحو فقد ان مثل محمد ومحمد التاسع عطف

ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو العاشر
والحادي عشر عطف الخاص على العام وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي
ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات ولا يكتفه وجبريل وميكال
ويشتركان في هذا الحكم الاخير حتى كان الناس حتى الانبيا فانها
عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على
عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن
العيون والجامع بينهما التحسين الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه
نحو والغى قولها كذبا ومينا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه
للضرورة كقولك عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض
على الجوار نحو امسحوا برءوسكم وارجلكم السادس عشر ذكر ابو علي
الفارسي ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو
فقط دون ساير الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة وفي تذكرة
ابن الصايغ عن شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف الواو لان الواو لا
تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك
وعلى معنى زايد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك
والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب
والمفرد اصل المركب **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته من حروف
العطف ما لا يعطف الا بعد شيء خاص وهو اما بعد همزة الاستفهام
ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي خاصة
ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة اشياء وهو لا بعد النداء والامر
والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي
والاثبات والامر **ضابط** قال ابن الخباز حروف العطف
اربعة اقسام قسم يشترك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم
وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو
اما وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل
الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما واو واما **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته ليس في التوابع ما يتفرد بالعطف على متبوعه الا المعطوف بالواو
لانها الا الترتيب **فايدة** قال الاسفذي في شرح الجزولية لا يجوز عطف
الضمير المتصل على الظاهر بالواو وتجوز فيما عداها ذكر قال
ابن الصايغ في تذكرته وقد سبحانه شهاب الدين عبد اللطيف
على ذلك بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
واياكم وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصايغ
وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل هذا

داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه اذ ليس بداخل فيه وبالحكم مع العلة والذكر يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشر بالعامل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير وهو متصل مع امكان اتصاله الحاجي غير ا لواو فليس الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو وشرهو وقوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى فجيء الى الاثنين فجعد المكانين مكاني نحو ان المقصود في الاية الاولى ترتيبها على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة عن مضى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو اشيع في الرد على الى فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن فيهما رد على الايذي ذهب الى المنع على ما اذا لم يقصد بتقدير احد المتعاطفين معنى تما وهذا تاويل حسن لمكانه موافق للصناعة (ه) وقواعدها انتهى **فائدة** في اقسام الواو قال بعضهم وممكن يوما ليهضمني هضما ... عن الواو كم قسم فقلت له نظما فقسمتها عشرون ضربا تتابعت ... فدونكها الى ادر سمها رسما فاصل واضما ورجع وزائد ... وعطف وواو الرفع في النشد الاسما ورب ومع قد بانت الواو عنها ... وواو يمين في الابان فاسمع العلما وواو لكل الاطلاق والواو الحقت ... وواو يعني او فدونك والحرما وواو انت بعد الضمير لغايت ... وواو الذي بورث البسيطا وواو اذ وواو الى تكسير دار وواو اذ ... وواو ابتدا اتم عدتي بها تمما واو الحما والحال واسم لماله ... وساسان من دون الحال به يسمى

باب عطف البيان

قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب ينزجر له البصريون والاثير جر له الكوفيون **فائدة** قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بعد مشترك **باب البدل** قال في البسيط تنحصر مسايل البدل في اثنتين وثلثين مسالة وذلك لان البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية في اربعة باثنين وثلثين واشتلتها مجملة جاني زيد اخوك ضربت زيدا راسه اعجبني زيد علمه رايت زيدا الحمار ضربت رجلا له اعجبني رجل علم له ضربت رجلا حمارا اكرهت زيدا علاما لك ضربت زيدا له اعجبني زيد علم له رايت زيدا حمارا جاني رجل اخوك ضربت رجلا راسه اعجبني رجل علمه رايت رجلا الحمار فاجر زيد اخوك زيد ضربته اياه ضربت زيدا اباه ضربته زيدا اعجبني زيد راسه يد زيد قطعته اياها الرغيف اكلته ثلثه ثلث الرغيف اكلت الرغيف اباه اعجبني زيد علمه جعل الزيدين

كرهتهما اياه زيد كرهته جعله جعل زيد كرهت زيدا اباه اعجبني زيد اكمار زيد اكمار كرهته اياه اكمار كرهت زيدا اياه زيد كرهته حمار ثلث الرغيف اكلت الرغيف اباه جعل زيد كرهت زيدا اياه اكمار كرهت زيدا اياه **فائدة** قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم والغوي قول الشاعر اذا مات ميت من تميم فسرك ان يعيش فجيء بسوداء تجيء او بتمر او بسمن او الشيء الملفف في البجاد والقياس يابانا زيد لو كان في غير نية التكرار لقال يا اخانا زيد **فائدة** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط ابن الرماح لا تخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبدا والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ولعنه على الناس حج البيت من استطاع والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها **باب النداء** **قاعدة** قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانها لا يفارقانه **قاعدة** اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها والمنادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث واياها وايتها الا انها ولا المندوب الا انها او ايوا في شرح المفصل لابن ايبار قال النحاة يا امم الباب ولها خمسة اوجه من التصرف او لها نداء القريب والبعيد بها ثانيها وفروعها في باب الاستغاثة دون غيرها وثالثتها وفروعها في باب الندبة ورابعها دخولها على اي وخامسها ان القران المجيد مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها **فائدة** قال الجزولي اذا دعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والنداء المستانف واحصاها اعني واضعفها النعت وهو الذي استقطه لان العلم لا ينعت به واذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه الثاني وتنصب الثاني على ما كانت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيدا للاول مجتابينه وبين ما اضيف اليه **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة الاسماء على ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى

على ثلث مراتب مرتبة لابد من وجود يا معها نحو النكرة واسما الاشارة عندنا
ومرتبة لابد من حذف يا معها وهي اللهم وابي في قولك اللهم اغفر لنا
ايتها العصابة وضرب يجوز فيه الامران **فائدة** قال ابن هشام رحمه
تذكرته لا يجوز عندي هذا اسم الله تعالى الا بيا **ضابط** في تذكرة ابن
هشام تابع المنادى المبني على ضمة اثنان مضموم يجب نصبه على
الموضع وهو المضاف الذي ليس بال ومضموم يجب اتباعه على اللفظ وهو
اي وضموم على تقدير ين يجوز اتباعه على المحل وهو اسم الاشارة
وضموم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد
وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال ومضموم يجب
له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذي بغير ال **ضابط**
قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة
مواضع النكرة المقصودة والنكرة المجاهلة واسم الاشارة عند
البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر
وفي تذكرة ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص
على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة انه ايضا لاشتباه
وقرره ابن الخباز بانه بعد حذف حرف النداء شبيه المنادى بغير
المنادى واعترض عليه بانه يقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه
وليس قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض
المواضع طرد الباب ليلا يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك
انهم لما حذفوا يا عوضوا اليم فكرهوا ان يقولوا اللهُ بالحذف لما فيه
من حذف العوض والمعوض قال ابن الصائغ يعني تعويضهم من حرف
النداء دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال
النحاس في صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك فانه قال في قولك سبحانك
الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع
والدفع وتقديره يا الله انتهى **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة
اصل حذف حرف النداء في هذا الاعلام ثم حمل عليها اشبه العلم في كونه
لا يجوز ان يكون وصفا لابي وليس مستغاثا به ولا مندوبا فلا يجوز حذف
حرف النداء معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة
نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل
منادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادي المنكور والمضمر ولا يجوز ذلك
في الندبة وقال الابذي في شرح الجزولية المندوب يشترك
المنادى في احكامه وينفرد بلحاق الف الندبة **باب**
الترخيم قال المهلبي ان اسما نوالت عشرة **كم** فترخيمه عند اهل الخبرة

مبلغ

شبههم ثم نعت بعده ، والمضافان معا والنكره ،
ثم مشبه لمضاف خالص ، والثلاثي ومندوب النثره ،
يجتذبه مستغاث واحمر ، واذا كانت جميعا مضمره ،

فائدة قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما جاءت العرب ثلاثة
اشياء وهي حارث ومالك وعامر **باب الاختصاص**
قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكها
في الاختصاص فاستعيروا لفظ احدهما للاخر من حيث شاركه في الاختصاص
كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذا كانت التسوية موجودة في الاستفهام
وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالتسيان اللذان
تسال عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالي اقمت ام قعدت
وسواء علي اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام
لتشاركهما في التسوية لان معنى قولك لا ابالي افعلت ام لم تفعل
اي هما مستويان مني علي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما
في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى
الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى **فائدة** قال ابن فلاح في
المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشياء
وهي معشر وآل والعمل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت على
الاختصاص غيرها وعبارة ابن النحاس في التعليقة اكثر الاسما
دخولا في هذا الباب هذه الاربعة **باب العدد** قال في
البسيط اذا قال القائل في عدد المذكر وتركها في عدد المونث للفرق
وعدم الالباس قال وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التا
وقد جعلت هنا علما للتذكير قال وهذا الذي قصد الحريري
بقوله الموطن الذي يلبس فيه الذكران برافع النسوان وتميز
رتبات الحال بعلامير الوال قال وتظيره انهم خصوا فعال في
المونث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بما فعاله كعاد واعدة كالحا
علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المونث وما
وجهوا به مسالة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود
مونث يا تنا لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومونث فتسبق المذكر
لانه الاصل الى العلامة فاخذها شرحا المونث فكان ترك العلامة
له علامة ومسالة الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث
لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع
والتانيث بالتانيث **فائدة** قال ابن الخباز الاشبه فيجر جائبه
في موضعين الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة

بنوا منها صيغ الجمع من ثلثين الى تسعين ولم يقولوا ابن الاثنين ثنيين
والقابسي ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور
فقيل ثلث وربع الى العشر ولم يقل في الاثنين ثنى بل فصف
نقله ابن هشام في تذكرته فايدة في تذكرة ابن الصايغ اثنا عشر
كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعها
دالّ على شيء واحد وهو هذه الكتبة فايدة وفيها ايضا العدد
معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم ضابط
قال ابن هشام في تذكرته ال في العدد على ثلاثة اقسام تارة
يدخل على الاول والاجود غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث
عشر وتارة على الثاني والاجود غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة
الف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو اذا الخمس والخمسين
جاوزت فارتقب باب الاخبار بالذي والالف
واللام ضابط قال ابو حيان من النحويين من عدّ ما لا يصح ان
يخبر عنه ومنهم من شرط في ما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي
عدّ قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال
والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف
دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته
واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان
والتاكيد وضمير الشان والعابد اذا لم يكن غيره والمسند
اليه الفعل غير الخبري ومعموله والمضاف الى المايه والمجرور برب
وبكم واما رجل وكيف وكم وكاين والمصدر الواقع موقع الحال
وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب وما التعجب والمجرور بكاف
التشبيه ذكحتى وثمذ ومنذ واسم الفعل واسم الفاعل واسم
المفعول والمصدر الذي تعمل عمل الفعل والمجرور وبكل المضاف
الى مفرد وافعل رجل وشبهه واسم الوجه هاذا والاسم الذي
ليس تحته معنى والمصدر والظرف الذي لا زمان للنصب والاسم
الذي اظهاره ثان عن اضماره والاسم الذي لا فايدة في الاخبار
عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها بدرهم لا عن
سخلتها ولا المعطوف في باب رب علي مجرورها ولو كان مضافا
للضمير نحو رب رجل واخيه والذي بشرط شروطا قال
الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا ان لا يكون
بعض حرف صدر وان يكون اسما متصرفا ولا من المستعمل في النفي
العام وان يكون ما يصح تعريفه ولا ما دخل عليه ما لا يدخل على

المضمرات وان يكون في جملة خبرية وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا معطوفا
بيان وان لا يضمر على ان يفسره ما بعده وان لا يكون ضميرا رابطا ولا مضافا
الى اسم رابط وان لا يكون من ضمير الجملة والمصدر اخبره محذوف فدسدت
الحال مسدّه انتهى قال وفيه تداخل ويحصر في شرطين احدهما
ان يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان يكون يصح جعله خبر الموصول
ضابط قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز
في فاعل الفعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه
من متعد الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله وفي باب
كان وان وما المصدر والظرف المتمكنين والمضاف اليه وفي البدل
والعطف والمبتدا والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب
الاعمال والمصدر النايب والعامل والمحول من الاسماء اشياء مركبة
من المبتدا والخبر والفعل والفاعل والاستفهام ضابط زعم ابو علي
وغيره ان كل ما يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي
اعم من باب الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية والى
لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر
الاخفش موضعا يصلح الال ولا يصلح للذي قال تقول مررت بالقايم
ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالتي قعد ابواها الا بالتي قاما لم
يصح فاذا اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا
قلت القايم جاريتاه ولا القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت
جاريتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من
الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم مصرف ودخول
في ما لم يدخل فيه الا خبر لكن ما اختصت به الذي اكثر وذكر
الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك المضروب الوجه
زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال ابن السراج في المسئلة
الاولى مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس
قال وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز
قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه حكي عن العرب وكثر في
كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل
قال الاستاذ ابو الحسن بن الضايع فما شيء يجري مع ال ولم يكن
كلاما قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي قاك فلا
يرد هذا على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه
بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا يقع في موضعها الذي
كان كذلك انتهى باب التنوين قال ابن الخباز في شرح

الدرة التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجاءت من الجمع بالعربية لا بعد وله حرف معنى ولا مبنى لاتهم لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث ومحله البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالتنقل زيادة على الفرض **ضابط** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض وكذا كذا الالف واللام متى اطلقنا انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها قيد بالموصولة والزائدة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار وتنوين حالا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في الف متعلق وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وغال والمقابل والـ ... ـمنكر ترنم أو اخكل احتظر غالا وما هزا

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال والاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير المنصوب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك بل ممن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما تعمل به من ابن او ابنة مضافا الى علم ولد نحو لا ولدا وقال المهلبي

ثمانية تنوينها دمت يحذف ... مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وحاقة بني فيه المنادى واسم لا ... وفي الوقف رفعا خوه خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا ... فرجل ابه النذ كبود الكنود يعرف
وقد اكتنفته كنيتان اذا اعتدي ... مني علمين او ابا الالقاب يكتنف
وقد ابتلغا فيه او اختلفا معا ... وثامنها تنوين المضاف فرصف

باب تنوين التوليد ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة الا في الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها **ضابط** قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نون التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير جمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها

يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها في الصور تين لا يكون الا الفا **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو اقائلن احضروا الشهود انظير دخول نون الوقاية عليه في قوله امسلمين اني قومي شراحيي **باب نواصب الفعل المضارع فائدة** ان اصل النواصب للفعل واصل الباب ما الاتفاق كما نقله ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرا ومنها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية واهمال نحو ازيدا ان عندي تقعد وان في الدار تقعد ولم يجوزا حد ذلك في سائر الادوات الا اضطرارا **ضابط** قال الاندلسي في شرح المفصل لها ثلاثة احوال حال تنصب فيها البتة وهي عند توفر الشرائط الخمس ان يكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا وحال تجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها وحال تمتنع لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل ووضعت في هذه الاحوال لضعفها واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم وتجوز الالغاء اذا فارقته فلذلك اذا ابتدئ بها واعتد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى اذا فارقته الا ان الفعل فضل عليها بانه يجوز فيه الاعمال والالغاء اذن لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغاء لكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال خصوصا اذا كانت عوامل الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الا حرفا وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت العرب في اذن اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب فاجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن افترقت بها دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالاسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الناصبة بهذا التصرف الذي تصرفته ولكن لا تكمل عوامل الاسماء بل فظننت واخواتها فقط فاجاز وا فيها الاعمال والالغاء الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغاء واذن اذا توسطت يجب فيها الالغاء لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بان الغيت ليس الا **فائدة**

فائدة يقصور في بعض الافعال الداخلة عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجزم وذكر نحو ان تاتني اكرمك واذن احسن اليك يحتمل ان يكون الشاذ يجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل الناكيد فيجزم ويحتمل الحال فيرفع ايضا ضابط قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا أن خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى إن وليس في نواصب الفعل بإبلغي سوى اذن قال ذو اللسانين الحسين بن ابرهيم المنطفري

جواب ما استفهموا ابنياء يكون نصبا بلا امتراء
كا لامر والنهي والتمني والعرض للحث والدعاء

ضابط قال ابو محمد بن السيد الاسباب المانعة من الرفع بعد حتي ستة اربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتي ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو اسرت حتي تدخلها والتعليل الذي يرادبه النفي نحو فلما سرت حتي ادخلها اي لم تقع حتي موقعا تكون فيه خبرا نحو كان سفيري حتي ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقدير بهو والتاخير وان عوارض الشك باب الجوازم قاعدة إن اصل ادوات الشرط واحر الباب قال ابن يعيش لا تدخل في مواضع الجزا كلها وسايرحروف الجزا لها مواضع مخصوصة فمن شرط من يعقل ومتي شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تاتي شرطا في الاشيا كلها انتهي وقال ابن القواس في شرح الدرة انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها حروف واصل المعاني للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا ومن ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر ابن الانباري انما صارت ان ام الجزا لانها بغلبتها عليه تغرد وتؤدي عن الفعلين تقول الرجل لا اقصده فلانا لانه لا يعرف حق من يقصده فيقال له زره وان يرادوان كان كذلك فزره فتكفي ان في الشيين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهي قال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح المرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جا فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا بعد غيران ومنها جوز بعضهم حذف فيان لكن الجمهور علي منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سايرالجوازم ولا حذف حروف ومنها يجوز ايلاوها الاسم علي اضمار فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك والا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في

الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن بعيش وابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الي ما علي ثلاثة اقسام قسم لا تلحقه ما وهو من ومامهما واني وقسم تكون ما شرطا في عامله الجزم وذكر اذ وحيث وقسم يكون لحاق ما له علي جهة الجواز وهو ان ومتي وابن واني وايان ضابط قال ابن هشام كما تربط الفا الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذكر في نحو الذي يا تيني فله درهم وبه خرجها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم علي الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفا بمنزلة لام التوطية في نحو لين اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معني القسم فايدة قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا يصح ان يقع شرطا وذكر يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين علي ايقاعها جوابا له برابط وهو الفا او ما يخلفها وهذا معني التعديد فايدة الجازم اضعف من الجار قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم مخرجوه علي اشتراط تقدير لا بعد الله الخ وهو فاسد فان ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم من اعمال الجر وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا باداة الشرط قال لان الجار اذا كان لا يعمل عاملين وهو اقوي من الجازم فالجازم اولي ان لا يعملهما وقال ابن النحاس في التعليقة الجازم في الافعاله نظير الجار في الاسما واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسما واذا كان حذف حرف الجر واقفا عليه ضعيفا فان يضعف حذف الجازم وابقا عمله اولي واحري فايدة قال ابن جني في كتاب التعاقب اضافة المجزوم يجازمه اشد من اضافة المجرور بجاره وذكر ان عوامل الاسم اقوي من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الي جاره كانت حاجة المجزوم الي جازمه اقوي قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذكر ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما ان جواب الشرط معمول للشرط فقولك لا افعلن من قولك اقسمت لا افعلن ليس اتصاله بالقسم كاتصال جواب الشرط واذا كان كذلك لم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط احري باب الادوات فايدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام اخذها جواب حذفها النابي ان ترد لطلب التصور نحو

اذ يدفعا بهذا ام عمرو والطلب التصديق فجوابه فابهم وهل مختصة بطلب التصور
نحو من جاك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل
على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها
في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر
بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام أقعد وتقول ام
هل تفيد وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفا او بثم قدمت على
العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا افلم يسيروا ثم
اذا ما وقع واخواتها تنبيها خرج عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة
نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون هذا
ما ذكره ابن هشام رحمه الله قال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات
الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل
في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم وضعا ويختص به
وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد
تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل
لا يسأل بها في جميع المواضع الا لتري انك تقول ازيد عندك ام عمرو على
معنى ايهما عندك ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو
وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل اتى على الانسان اي قد
اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان وانما كانت
الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لتوسعهم فيها اكثر مما توسعوا
في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدا
والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام وانما استقبح ذلك في غيرها من حروف
الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال هل زيد قام فائدة قال الاندلسي
حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما
ما وان واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن فائدة قال الزنجاني شارح
الهادي وقد يفسر الكلام بإذا تقول عسعس الليل اذا اظلم فتجعل
اظلم تفسيرا لعسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير
المتكلم اي ضمت تا الضمير فتقول استكمنته سري اي سألته كتمانه
تضم تا سألته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها بإذا فتحت
فقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه ايها انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك
الفعل وقال بعض الشارحين للمفصل السوسي ذلك ان اي يفسر
فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله واذا
شرط تعلق بقوله المخاطب على فعاله الذي اتحفه بالضمير محال فيه
الضمير والتشديد في ذلك المعنى

اذا كتبت باي فعلا تفسره فضم تا كفيه ضم معترف
وان تكن باذا بوما تفسره فتحة التا امر عير مختلف
وقد اورد ذكر الطيبي في حاشية الكشاف فتح ابن هشام في المغني
فائدة ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلاثين موضعا الاول الاستفهامية
اثنان الموصولة الثالث التي للنفي الرابع النكرة التي تلزمها الصفة
نحو مررت بما معجب لكم الخامس الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون
اسما السادس الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد
قائم السابع المسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل
وذلك حيث واذ وهي ضد التي قبلها الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله
فلا تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد كقوله فبما رحمة فبما نقضهم
التاسع التي تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع
اي يعجبني ان تصنع العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك
لا اكلمك ما در شارق الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة
اقسام فتسمر يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو الحاقة ما الحاقة
يسود وتتسمر يراد به التحقير نحو هذا اعطيت الاعطية ما وتسمر
لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا ما اي
نوعا من الضرب الرابع عشر الناصبة التي يعلم اهل الحجاز ويلغيها
بنو تميم الخامس عشر الناصبة التي لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا
نحو ما قام زيد السادس عشر الموجبة وهي التي تدخل على النفي
فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها فينعكس نفيا وهي التي في
قولك ما زال زيد قائما واخواتها السابع عشر الداخلة بين المبتدا
والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر التي تكون عوضا من الفعل في
قولهم افعل هذا امّا لا اي ان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر
التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها للدخول بدون التوكيد على شرطها
نحو قاما زيد قائم العشرون التي تدخل على لو فتصيرها ظرف زمان
بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت الحادي والعشرون والثاني والعشرون
التي تدخل على لو الامتناعية فتصيرها للتخصيص او بمعنى لو الاستفتاحية
الثالث والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئت
اكرمتك الرابع والخامس والعشرون التي تدخل الا فتفيد معنى
التحقير نحو ما كل من يدعي الخوانما خزات اجمال او معنى الحصر نحو
انما يدعو امر السادس والعشرون التي تدخل على قد فتهيئها للدخول
على الافعال السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما
هي بئس ما اشتروا الثامن والعشرون التي تدخل على اخواتها فتصيرها

بمعنى رب نحو وامّا لما تضرب الكبش ضربة التاسع والعشرون المحذوفة
من أمّا نحو ما تري الدهر قد اباد معشرًا التقهي ما ذكره ابن عصفور ولم
يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال
تعجب عا اشترط زد جهل انكره واصفا وللستفهم الف المصدر بذ واكففا
باب المصدر وفائدة قال ابن جني في الخصائص المصدر
اشد ملابسة للفعل من الصفة الا تري ان في الصفة نحو قولك
مررت برجل مائة ومررت برجل اي عشرة ابوه ومررت بقارع عود في
كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بجبة ذراع طولها وليس
هذا ما يشابه به المصدر انما هو ذو الحدث العاني كالضرب
والقتل والاكل والشرب فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح اعلم ان سواء جري عندهم مجري المصدر فاخبر به عن
اثنين فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو حضورٌ وفي سواء
امر اخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على
المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم ان خفضت كان نعتا وكان
في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان
رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ولم
يثن لانه جري عندهم مجري المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه
ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون سواء خبرا عنهما كما
لا تقول زيد قائمان وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ
هنا مجموع الاسمين فتقدم الخبر عليهما او اخره عنهما ولا تجعله بينهما
فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز فائدة
الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل
والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن
هذا الاصل احدي عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع
في جزاة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط
والمسكن والمرفق والمغرق والمسجد قال لبن بالشاد فهذه
كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت
الا غير قال صاحب البسيط ولم جاءت في اسماء الزمان والمكان مفعل
بالضم الا مع تا التانيث نحو معثره ومكرمه وماذبه فائدة
في تذكرة ابن الصايغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم
الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة
واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان التاسع اسم
العين المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود

فاما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود
من البيت فائدة قال بعضهم
ارب التفعال في المصدر بالفتح هو الباب وتفعال بكسر التا في الاسماء الجاب
وللتجفاف والتقصار والتلقاء ارباب وتبيال وتلقام وتلعاب لمن عا تبوا
وتختال وتمساح وتمراد وتضراب وتبراك وتغشار وترتاع بها غابوا
وتبيان وتهوار وتلقا اذا ابوا فهذه ستة عشر مكسورة الاوايل
لا يكاد يوجد في الكلام غيرها وما سواها تا في مصادر وهي مفتوحات
احدها مثل التذكار والتسباب ونحوهما باب الصفات
في الصحاح الباشا الشدة قال الاخفش بني اعلي فعلا وليس
له افعل لانه اسم كاقد يجي افعل في الاسماء وليس معه فعلا
نحو احمد فائدة قال في البسيط التركيب يقتضي ان يبلغ
عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول
الصفة اما محلي بالالف واللام او مضاف او مجرد عن كل واحد منهما
وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه
تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر
وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير
افراد والتثنية والجمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل
واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة
وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي
تسعة تبلغ مائتين وثلاثة واربعين بناء باب اسما
الافعال ضابط قال في البسيط هي ثلاثة اقسام قسم
لم يستعمل الا معرفة نحو بله وامين لانه لم يسمع عنها تنوين وقسم
لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يعاوقه التنوين نحو ايها في الكف
ودونها في الاغراء وواها في التعجب وقسم استعمل معرفة ونكرة
فيبنون لارادة التنكير ويحذف التنوين لارادة التعريف وذلك نحو
صه ومه وايه وان ضابط قال ابن يعيش هي ثلاثة اقسام
قسم لا يكون الا لازما لصه ومه وقسم لا يكون الا متعديا نحو
رويد اي الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا
كرويد وعلم وحي هل قال وظبيه مجاذ لكل من الافعال باب وتنبه
ورزنت له وكلنه وكلت له باب التانيث فائدة
قال ابن يعيش الاصل في الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير
لوجهين احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر
عنها بالنظر مذكر نحو شيء وحيوان ونساء فاذا علم تانيثها ركب عليها

العلامة الثاني ان المونث له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط
التانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو
يطلق على المذكر والمونث والثاني ان المونث له علامة تدل على فرعيته
اما اللفظية كقائمة واما معنوية وهي ان كمال المذكر مقصود بالذات
ونقصان المونث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال
الذات ضابط قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة
التانيث اما ان يكون حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما
ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شيء من
ذلك الا مقصودا على السماع وما به اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف
في ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقي التذكير
والتانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث او لا يمتاز ان امتاز فتونث
ان اردت التانيث وتذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد
وان لم يمتز فيه المذكر من المونث فان الاسم اذا دل على مذكر سواء اردت
به المونث ام المذكر وذكر نحو يعفور فاعدة قال ابو حيان
الاصل في الاسماء المختصة بالمونث ان لا تدخلها الهاء نحو شيخ
وعجوز وحمار وآتان وبكر وفلوص وحدي وعناق وتيس وعنز
وحمز وارنب وربما ادخلوا الهاء تاكيدا للفرق كناقة ولقحة فان
قابلتها جمل وتيس وقالوا غلام وجارية وخمز وعكرشة ولسد
ولبوة ضابط قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما ابنت بحرفين
ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في الشائع بها التمييز المونث
من المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء
غير الصفات قليل كحامل وامرأة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام
وغلامة وبكثر مجيئها للتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق
كتمر وتمرة وثمر وثمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها للتمييز
الجنس من الواحد كالمأة كثيرة وكموء واحد وكذلك يقل مجيئها للتمييز
الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو حجر وحجرة ولبن ولبنة
وقلنسوة وسفين وسفينة وقد تلزم التاء ما لا يشترك فيه المذكر والمونث كرتبة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة
من النساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بطلة وهو الشجاع وقد تجيء في
لفظ مخصوص بالمونث لتاكيد تانيثه كنعجة وناقة وقد تجيء للمبالغة
كرجل راوية ونسابة وقد يجاء بهما معاقبة لبناء مفاعيل كزنادقة
وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجاء بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء
والهاء متعاقبتان في هذا النوع وقد يجاء بهاء الالحاق على النسب كقولهم

اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها
دلالة على تقريب الاسماء العجمية نحو كيلجة وكيالجة وهي مقدار من مكيال
معروف وموزج وموازجة وفي الخف وقد يجاء بها عوضا من فاء عدة
او من عين نحو اقامة او من لام نحو لغة وقلة او من مدة تفعيل نحو
تزكية انتقلي وقال الوهلبي

الا ان الهاء في الكلام لعشر ... وثمان اتت فاحفظ فديتك من غلط
او المعكوس من ذا كم وفرق ... بين مضروبة ومضروب امر
او المعكوس كعشرين عدا ... ولتكثير عزفة للمغر
او لتاكيد جمع كغلي ومدارج ... ولذم ونسبة للاثر
وجمع لموزج ولتعويض ... ضمن محذوف مفرد مستعمل
ولتعويض بارماديق جاف ... ولباذي وارمية في المثل
ولامكان نطق عن كحديث ... ولتعديد مرة في المثل
وبيان للحرف ثم لتجريب ... كالي فيه او مشاكل بشر
ثم في ثم للبيان وكره ... لالتقا الساكنين في كل ذكر

فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء للمونث خمس عشرة
علامة ثمان في الاسماء واربع في الافعال وثلاث في الادوات فثلاث
الاسماء الهاء والالف المدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع في الثلاث
والخامسة الكسرة في انت والسادسة النون في انتن وهي السابعة
التاء في اخت وبنت والثامنة الياء في هذي والتي في الافعال
التاء الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في تمت والنون
في فعلن والتي في الادوات التاء في مريثت وتمت ولات والهاء في
هيهاة والهاء والالف في قولك ها هنا ها هنا قال ابن الدهان
وهذا تحكيم وان لم تعتقده مذهبا لانفسنا فائدة قال ابن مكتوم
في تذكرته قال ابو الخصيب الفارسي في النوادر والهاءات ثلاث ها
تكون بدلا من تاء التانيث نحو تمرة وشجرة وها استراحة تثبت
في الوقف دون الوصل نحو كتابيه وحسابيه وها اصلية مثل ها وجه
وشفاه ومياه فائدة قال ابن القواس في شرح الدرة اصل الفعل
المذكير لامرين احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس
والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين والمعنى
للتانيث فيه لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل ضابط في فذكرة
ابن الصايغ الاسماء اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومونث
لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة فائدة
المقصور والممدود ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية

الثانية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالإباء والنبلي والردى وسوي بمعنى غير وفوي الصنف والثاني الثالث ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالأصبي والسخاء والقلي والغربي والقذري الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسي والرغبي والعلياء والتعمي هذا ما ذكره ابن السكيت قال ووقع لي ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو الترفصي فيكون على هذا اربعة اقسام قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها السماع لان للنحوي فيها حظا وهو حصرها تأمل من ذكر فلواوي مدح شبا خلاف هذا لم يقبل منه الا بثبت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي **قاعدة** كل مونث بالتاء لا تحذف التاء منه اذا ثنيته كمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان البة وخصية قال الفصيح في التثنيتين واشهرهما ان تحذف منهما الياء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك بان المرجب له انهم لم يقولوا في المفرد اليي وخصيي فامن اللبس المذكور **جمع التكسير ضابط** قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده كقلس واقلس ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ولوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص **ضابط** قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة احرف منها ستة مطردة يجمعها مبني وابن وغير المطردة منها الميم في ملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كالطلب واجمال وملامح ومنها ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا كغلمان وعمومة وعلماء **فائدة** قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسما الجموع واسم الجنس

جمع قليل في التكسير أفعل وأفعلة أفعال في كثرة فعل وبالتاء وفعل والفعال فعولها وبالتاء فعلة فعل مع فعل وبالتاء وفعل ثم فعلي وأفعلة أفعلان فعلان فواعل مع فعل وبالتاء فعالي فعالي فعالى فعايل ومع فعلاء فعالة كذا قيل فعالي فعالي وفعالى فعالل وفعالل ومفاعل وفعائل وتميت والشعر الجم فعلة مع فعل فعالة فعلان وبفعلة مع فعل وفعل أفعول استفعلة فعال فعل وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة وبالفتح عشاما مع فعال فعل فعال

وقاعدة اسم الجنس ما جاء مفرده بتاء أو بنا والعكس في التاء قال وقل **فائدة** قال بعض النحويين في جموع القلة باعفل وباعفال وأفعالة وفعلة يعرف الأدنى من العدد وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدماج وسالمها الجمع ايضا داخل معها في ذكر الحكم فاحفظها ولا تزد وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت اجمع قلة اجال وارعفة وارجل عملة وسوء برره واحد قلم مع الزيدين مع نجل ومسلمات وقد تكملت عشيرة هذا اجماع الذي قالوه مفترق وقد يزيد اخا الاكثار من كثرة **قاعدة** قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف التكسير ليلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير والتصغير اتما سبي الى المرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الاصول **فائدة** قال في البسيط كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لانحطاطها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف وفي تذكرة التاج بن مكتوم مقال لا يكاد يكسر ليلا تذهب بنا المبالغة منه وشد قول بن مقبل عند الجبا بيرباسا والنعم **فائدة** انتبه سيبويه قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها ما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعموم المذكر والمونث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى موسط وهو جمع المونث السالم لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكر او مونث **فائدة** الجموع تستثقل فاذا كان فيها ياء خففت اما بالبدل كما في فراد ومعايا واما بالقلب كما في حقي وقضي واما بالحذف كما في جوار وغواش وليال **ضابط** قال في ديوان الادب لم تجمع من فعلا على فعال الا انفسا ونفاس وعشرا وعشار **باب التصغير قاعدة** كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات او لحق بالتصغير اثبت المحل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير ابوب أبيتيب بادبع ياءات ذكر هذه القاعدة الفاعدة الجوهري في صحاحه **ضابط** قال ابو حيان لا تصغر الاسما المتوغلة في البنا كالضمائر واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ وما ومن ولا في الاسما

المصغرة ولا غير وسوى ومثوى بمعنى غير ولا البارحة امس وغد وقصر
بمعنى عشية ولا الاسما العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله
خلاف ولا حسبك ولا الاسما المختصة بالنفي ولا الاسما الواقعة على معظم شرعا
ولا اسما الشهور ولا اسما الاسبوع على مذهب سيبويه ولا اكل ولا بعض ولا ايّ
ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسما المحكية ولا جموع الكثرة
على الاطلاق عند البصريين زاد الزمخشري في الاحاجي ولا النظر والاضحى
والعصر استغنا عنه بقولهم مُسَيّا وعُشَيّانا **فائدة** التكسير والتصغير
يجريان من وادٍ واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة ياسرهم
ومن نثر فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير وقيل
في تصغير اسود وجدول أُسَيْوِد وجُدَيْوِل بإظهار الواو جوازا كما قيل
في التكسير اساود وجداول بإظهارها وكسر ما بعد الف مفاعل ومفاعيل
كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عبد عُبَيْد شذوذا كما قالوا
في جمعه اعباد شذوذا وبتوصل الى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعيل في التصغير
بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير والحاذف فيه من الترجيح
والتخيير ما له في التكسير قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو خلاف
قياس المكبر كقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيشية وفي
رجل وفجال قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس
تكسير المفرد كلبال ومذاكير واعاريض جمع لبانة وذكر وعروض
قال وكان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف
الزوائد كسُوَيْد في اسود وكذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم
قالوا اظريف وظروف وخبيث وخبوث قال الفارسي كسروه على حذف
الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد ويرد بان هذا في كل ما فيه زيادة من
الثلاثي الاصل وشبّهاه بتصغير الترخيم فقال في هذا النوع هو
جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه يجمع على غير واحده المستعمل
لانه مخالف لما يجب في تكسيره فيربانه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان
ذلك في التصغير قال وقد تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون
الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مُبَيْطِر ومُسَيْطِر
ومهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا صغرتها حذفت الياء
لانها اولى بالحذف ثم جيء بياء التصغير مكانها ونظير ذلك فلك قال
مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما يتميزان في التقدير قال وكذلك
ضمة فُعَيْل غير ضمة فُعْل كما ان ضمة فُلك الذي هو جمع غير ضمة فُعْل
الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كانا من واد واحد لحصول الشبه
بينهما من خمسة اوجه اشتركا فيها في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا

وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد
منهما حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة والخامس ان الجمع تكثير والتصغير
تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال ابن
القواس في شرح الغنية ابن معط التصغير يشبه التكسير ولذلك
قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الصرفية والتغيير واختراع
البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد
الذي ليس على رابع وحذف الاصلي وفتح ما قبل العلامة وحذف الفات
الوصل واعتلال الالف حرف اللين قبلها قال ابن الصايغ في تذكرته
وبقي طادي عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندي اولى بالعلة
فائدة قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن
المكبر ومسيره قابه جوكي تحرك فعل حالم يسم فاعله في تضمن معنى
الفاعل وكونه مسيوقا بما سمي فاعله فضم اوله كما ضم اوائله **فائدة**
قال في البسيط جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو
كسرت لوقعت الف التكسير في موضع يا التصغير فيفضي الى زوالها
فيزول التصغير بزوالها والان التصغير يدل على التقليل فناسب
ان لا يجمع الا ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح **فائدة** في البسيط
صغرت العرب كلمتين بالالف قالوا في دابة دُوَيْبة وفي هذا رد على من
فائدة ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقي
الياء فتقول ثُمَيْنية والثاني ان تحذف الياء وتبقي الالف فتقول ثميناة
فتنقلب الالف ياء كما انقلبت في غزال وقد غلط بانا التصغير فيها فقد رجع
الالف بالتقدير وقد رجح الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء الياء احسن
لتحريك الياء والالف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا
للاحاق بعدد افر فكانت اقوى عند سيبويه **فائدة** قال ابن السراج
في الاصول فان قيل ما بال افعال التي لتصغير تجمع ما يليقه وما
اخيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت
موضعا واحدا لم تتصرف صارت الاسما التي لا تزول الى بنية
وغيرها من الامثلة فصغرت كما تصغر قال وتظير ذلك دخول الفات
الوصل في الاسما نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذي
لا يوجد الا في الافعال والافعال مخصوصة دخلت عليها الفات الوصل
لهذا السبب واسكنت اوايلها للنقص وقال الزمخشري في
الاحاجي فان قلت كيف عاق معنى الفعل او شبهه عن التصغير
والفعل نفسه قد صغر في قولك ما اُمَيْلِحَه اذا قلت لهو شيء عجيب
لهريات الاني باب التعجب وهذه وسبيكة على شذوذه سبيل

المجاز وذكروا انهم نقلوا التصغير من المنحى منه الى الفعل الملابس له
كما ينقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار في نهاره صائم فكما ان الصوم
ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل **باب النسب** كل ما اخره
ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف ياء كلية كقرشي
ومجني وشافعي وموسى او يحذف احد حرفيها ويقلب الثاني واوا كمرمية
وخيتة فيقال رموي وخيوي او يبقى احدهما ويقلب الاخر كحي وحيوي
ويستثنى من ذلك كسا اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياء المشددة
تبقى بحالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسيّ لانه يجتمع فيه ثلاث
ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف والياء المنقلبة التي هي لام
الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخيرة
فتبقى كسيّ حالتي مصغرته فاذا نسبت قيل كسيّ ولا يجوز ان
يحذف احدى الياءين الباقيتين لانك ان حذفت ياء التصغير لم يجز لانها
لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي
اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة
عن الف كسا مع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل
تغيير منشواه النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان لا يغير فغير فلم
يغير كقولهم في عمير عمري وقسم كان ينبغي ان لا يغير فغير كقولهم
في الشنوءة شنوئي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير فغير
تغيير اخر كقولهم في دراد دارادي وفي زرارة زرزاري وكان القياس ان
ينسب الى صدره لانه مركب **قاعدة** يا النسب تصير الكلمة في حكم
المشتق حتى تحمل الضمير وترفع الظاهر ولذلك تجمع بسببه النسب مالا
يجوز جمعه بالواو والنون نحو النصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح في
المغني **باب التقا الساكنين** الاصل تحريك الساكن المتاخر
لان التقاء ينتهي عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف
يكون في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال بسهلة حتى ينتهي الى الاخر
ولذلك لم يجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول الا لوجه
يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق
بالثاني فهو كواسم الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء
كان اول الساكنين او ثانيهما لان الاواخر مواضع التغيير ولذلك كان
الاعراب في الاخر **قاعدة** الاصل في ما حرك منهما الكسر لانها حركة لا
توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتحمل ان
موجبه الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال والاضافة
بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا

ينصرف فلما كانت حركة لا يكون في معرب اشتبهت الوقف الذي هو مقابل
الاعراب محركا بما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير
الكسر فلو جمعا قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل والفتح
اخف الحركات او يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل والفتح اخف الاصل
التحريك بحركة في الجملة من غير تغيير حركة خاصة وتغيير الحركة يكون لوجه
خصها وقال في البسيط اصل تحريك التقا الساكنين الكوفة واوجه
احدها ان اكثر ما يكون التقا الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون
له اعرابا والبنا ليكون ذلك كالعوض من حذفها اياه في حال اعرابه وبنائه
وحمل غيره عليه والثاني ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين والاعراف
له في ما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا
بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك له والتحريك بغير المكسور اولى
بالاصالة من التحريك بالمكسور الثالث ان الجر والجزم تتطيران لاختصاص
كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره
وحقيقة السواكن عليه الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانها
يكونان في الاسما المصروفة وغير المصروفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة
الا في الاسما المصروفة فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما تلزموارده
بقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسرة بعد الضمة
والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط اولى **باب الامالة ضابط**
قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف او بعدها
وياء قبلها او بعدها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه الفا بالالف المنقلبة عن الياء
وكسرة تعرض في بعض الاحوال وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة
وهي شبه الالف بالالف المنقلبة وفرقة بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال
باب التصريف قاعدة قال ابن التنجري في امالية اختص
المعتل بانه اما احدها اما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين
نحو سيد وميت وهيّن وليّن وبيّن والثاني ما جاء من جمع فاعل على
فعلة لمرباة الاجوف المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة
ورداع ورعاة والثالث ما جاء من المصادر على فيعلولة اختص بذلك
المعتل العين نحو قولهم ابن بيّنونة وصار صيرورة وكان كينونة
الاصل عند سيبويه بيّنونة وصيرورة وكيْوَنونة ثم كيْنونة
قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الاولى
بالسكون والرابع ما جاء من المصادر على فعال فهذا ما اختص به المعتل
اللام وذكر قولهم التقي والهدي والشري **قاعدة** قال ابن
الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسما المعربة والا في الافعال

وانما تكون اصلا في الحروف نحو وما ولا وفي الاسما المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا
وانى لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زايد من اصلي ضابط
في ثمة كرة ابن العلايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات في اواخر
الاسما الاربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق بالاصل ومنقلبة
عن زايد للتانيث وغير منقلبة وهي الف التانيث كحبلى ومعزى وقبعثرى
وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث ممنوع من الصرف في النكرة
دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما ضابط قال ابو حيان لا يوجد في
اخر اسم اربع زوايد من جنس واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب
واو قبلها ضمة ومثني ادي الاعلال الجمعي من ذكر وجب قلب الواو يا
والضمة كسرة فيصير من باب قاض وحشر فحذف الياء كما تحذف فيهما
فايدة قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته وقفت على ابيات
لبعض الفضلا فيما يدل على كون اللام يا او واوا في المعتل من الافعال
والاسما هي بعشر بين القلب في الالف التي عن الواو تبدو وفي الاخير واو اليا
بستقيل الفعل الثلاث وامره ومصدره والفعلين او الفا
وعين له ان كانت الواو فيهما وتثنية والجمع خصا يا اسما
وعاشرها سنير الامالة في الذي بينشد عن الادها ان عنصروه الثاني
امثلة ذكر يذعوا دعوا عتوا دعوة عتوة قرعي وهي
هوى هوي فتيان عصوان فايدة التلاتي اكثر الابنية
قاله ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصايص الثلاثي اكثرها
استعمالا واوعاها تركيبا وذلك انه حرف بيتدا به وحرف يوقف عليه
قال وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك
كان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له ولثي اخر وهو حجز الحشو
الذي هو عبنه بين فايه ولامه لتبا بينهما لتعادي حالهما لان البنا
به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت
حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ليلا يفجأوا الحس بضد ما كان
اخذ فيه ومنتهيا اليه وهو قاعدة قال في البسيط اذا قيل كيف تنطق
باحرف قطرنا فان كان متحركا الحقته ها السكت فقلت في التا في
ضربت به ومن يضرب به ومن اضربي به وان كان ساكنا اجتلبت
له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب اب ضابط رايت بخط
ابن الفاخ في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن
الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي التبريزي املا قال املى علينا ابو
العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الاشيا التي جات
على تفعال على ضربين مصادر واسما فاما المصادر فالتلقا

والتبيان وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله
مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسما فالتمثال وهو التصوير وجمل
تبتال اي عذ يوط ويقال بالضاد ايضا وتبراك موضع وتعشار موضع وتقفا
قلادة قصيرة في العنق وتيغار رحب معتطوح اي خابية وتمواد بوح صغير
للخمر وتمساح معروف من دواب الما ورجل تمساح اي كذاب وتمتان
واحد التمانين وهي حنبوط يتضرب بها الغسطاط ورجل تمثلام كثير الكلام
وتلقام كثير القفار وتلعاب كثيرا للعب وتمثال واحد التماثيل وتجناف
الفرس معروف وتزياق موضع وتزعاما اسم شاعر وتريا ق في معنى
درياق وطرياق ذكره ابن دريد في باب فعفعال قال ابو العلا وقيه
نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال ومعنى تهوا من الليل بعنى هوي
وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضرب الفحل وتلقاق تزجاج
يخاط احدهما بالاخر باب الزيادة ضابط قال ابو حيان
لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سالتمونيها الا لاحد
ستة اشيا الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وهمزة بد
لمعنى هو الثاني الزوايد الثاني للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب الثالث
للالحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم الرابع للامكان كهمزة الوصل وها السكت
في الوقف على نحو قوله الخامس العوض نحو تا التانيث في زنادقة فانها عوض
من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس للتكثير الكلمة نحو الف قبعثري
ولون كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون
للتكثير وقال بعضهم يعرف الاصل من مزيد الحروف باشتقاق لها او بالتصريف
او لزوم وكثرة فرنطى وخروج عنه اصنع للتعريف
ولان يلزم المزيد بنا اذ قرى الحرف حرف معنى لطيف
ولفقد النظير اوسع باب فتفطن مخافة التحريف
فايدة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل
التي تحت فعل الامر فقيل زيدت اولا لانها لا بغية للتغيير بالقلب
والحذف والتسهيل وموضع الابتدا معرض لذلك فكانت هنا مبتدا
وقيل اصلها الا نها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة
لضرورة التحرك اذ لا يبتدا بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها
فقيل اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل
حركتها في الاصل الكسر على اصل التقا الساكنين وهذا الاصل
يستصحب الان كان الساكن بعدها هاضة الازمنة فايدة قال ياقوت
في معجم الادبا النشو في علم الدين ابو ابراهيم محمود بن سالم التكريتي قال لي
انشدني القاضي ابو زكريا يحيى بن التاسم بن المزرج التكريتي لنفسه

في القطع والوصل الالف الامر مضمومة تختص في الفتح والضم واخرى تنكسر
في الفتح في ماكان من رباعي نحو احبب بازيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني من فعله المستقبل الزمان نحو
والكسر فيما منها نحو علي ان زاد عن اربعة او قلا
قاعدة حق هذا الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على
تلك الافعال نحو انطلاقا واقتدارا واقتدارا واما الاسماء التي ليست
بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسما
قبيلة وعلى عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنتين
وامري وامراة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل باب
الادغام قاعدة قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل
وهو ايضا يعينه لضعف الصحيح ضابط قال سيبويه احسن ما يكون
الادغام من كلمتين اذ التوالي بهما خمسة احرف متحركة نحو فعل ليسد
لان توالي الحركات مستثقل عنه هم به ليل امنه التوالي الخمسة احرف
متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون فيه حذف كعلبط
او واحد الاربعة تا التانيث كشجرة لان تا التانيث عندهم في الحكم
كلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك
وبعد المثل الثاني ساكن نحو يعد داود قال سيبويه قصد والاعتدال
ان يكون المتحرك بين ساكنين باب الخط قال ابن مكتوم في
تذكرته اختلف النحويون في علة ابدال الالف بعد واو الجمع من نحو
قاموا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث
كانت الهمزة منقطعا لاخر الواو وكانه يريد بذلك ان الواو انما كتبت
لتصوير الالف بعدها اذ ليست واو الحقيقة بل هي واو صدة
مشبعة فتمكنة وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين
واو العطف وواو الجمع نحو قرا وجرد وانحو ذلك من المنفصل فلو لم
تلحق الالف لجاز ان يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف
لتجوز الواو الى ما قبلها وسماها لذلك الف الفصل ثم الحقوا المتصل
بالمنفصل في نحو خذوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال
الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب
في نحو قول الله واذا كالوهم او وزنوهم فكالوهم كتبت بغير الف
لان الضمير منصوب الا ترى ان معناه كالوا لهم او وزنوا لهم فاذا اردت
انهم كالوا لغيرهم ووزنوا لغيرهم قلت قد كالوا لهم ووزنوا
هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف ههنا لان الضمير مرفوع
وهذا احسن التقاسيم سر وسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب

حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسايل
الخلاف وابو البقا العكبري في كتاب التبيين في مسايل الخلاف بين البصريين
والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من
الوسم ٢ الاسما الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من
مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل
٤ الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب
٥ الاسم الذي فيه تا التانيث كعلامة الجمع بالواو والنون وقالوا يجوز
فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر للمبتدا وقالوا
المبتدا يرتفع بالخبر والخبر يرتفع المبتدا ٨ الظرف لا يرتفع الاسم اذا تقدم
وقالوا يرتفعه ٩ الخبر اذا كان اسما مختصا لا يقتضي ضميرا وقالوا يقتضي
١٠ يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز ١١ الاسم بعد لولا يرتفع
بالابتدا وقالوا يرتفع بفعل محذوف فقولان لهم ١٢ اذا لم يعتمد الظرف
وحروف الجر على شي قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل
١٣ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او
الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٤ المنصوب في باب الاشتغال
بفعل مقدر وقالوا بالفاظهر ١٥ الاول في باب التنازع اعمال الثاني
وقالوا الاول ١٦ لابتدا مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود
الفعول الصريح وقالوا لابتدا م ١٨ فعر وبيس فعلان ماضيان وقالوا
اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل
التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب
في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان ٢٢ لا يجوز
تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس
عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا انتصب
حرف الجر ٢٥ لا يجوز لعاملك بازيد اكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ناطعا
اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا
لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه
الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب
وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز
٣١ اللام الاولى في لعل زايدة وقالوا اصلية ٣٢ الا الغائية للجنس
اذا دخلت على المفرد بنيت معها وقالوا للمعرب ٣٣ لا يجوز تقديم
معمول الغالط آكا غرا عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف
خبرا لمبتدا انتصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول
صفة ينتصب بالفعله قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لا يقع

الماضي حالا او مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٢ ٣ يجوز
تقديم اخبار على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا
وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا ٣ ٣ اذا كان الظرف خبر المبتدا او كونه
بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها
وقائما بمعنى وقالوا لا يجوز ٣ ٩ الا النصب ٣ ٣ لا يجوز تقديم التمييز
على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان منصرفا ٣ ٤ المستثنى منصوب
بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٣ ٤ لا يكون
الا بمعنى الواو وقالوا يكون ٣ ٤ لا يجوز تقديم الاستثنا في اول
الكلام وقالوا يجوز ٣ ٤ حاشا في الاستثنا حرف جر وقالوا فعل ماض
٣ ٤ اذا اضيفت غير الى ممكن لم تجز بنائها وقالوا يجوز ٣ ٤ لا يقع
سوى وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف ٣ ٤ كم في العدد
بسيطة وقالوا مركبة ٣ ٤ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها
بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز ٣ ٤ لا يجوز اضافة الف الى العشرة
وقالوا يجوز ٣ ٤ يقال قبضت الخمسة عشر درهما والبقال الخمسة العشر
الدرهم وقالوا يجوز ٣ ٤ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز
٣ ٤ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين
٣ ٤ لا يجوز حذف ما فيه ال في الاختيار وقالوا يجوز ٣ ٤ الميم المشددة
في اللهم عوض من يا في اوله الاسم وقالوا اصله يا الله امنا
بخير فحذفت ووصلت الميم المشددة بالاسم ٣ ٤ لا يجوز ترخيم
المضاف وقالوا يجوز ٣ ٤ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا
واذا كان ثانيه متحركا قولان ٣ ٤ لا يحذف في الترخيم من الواحد
الا احره وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٣ ٤ لا يجوز ندبة النكرة ولا
الموصول وقالوا يجوز ٣ ٤ لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز
٣ ٤ لا تكون من الابنية الغالبة في الزمان وقالوا تكون ٣ ٤ رب حرف
وقالوا اسم ٣ ٤ اخبر بعد واو رب بترب المفردة وقالوا بالواو
٣ ٤ حتى بسيطة وقالوا مركبة ٣ ٤ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدا
وقالوا بفعل محذوف ٣ ٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله
من غير عوض لا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٣ ٤ اللام
في قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتدا وقالوا لام القسم
محذوفا ٣ ٤ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين ٣ ٤ لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٣ ٤ لا يجوز
اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٣ ٤
كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى

٧٠ لا يجوز تذكير النكرة تذكيرا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة
٧١ لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز العطف على الضمير
المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز فيه وفي ٧٣ لا يجوز العطف على
الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لا تقع او بمعنى الواو والبعض
بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز
٧٦ يجوز صرف افعل بمن في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٧ يجوز
ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ لان اسم في الاصل
وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل
وقالوا لحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان
مضمرة وقالوا على الصرف ٨١ الفعل المضارع بعد الفا في جواب الاشيا
السبعة منصوب باضمار ان وقالوا على خلاف ٨٢ اذا حذفت ان الناصبة
فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٣ كي تكون ناصبة وجارة
وقالوا لا تكون حرف جر ٨٤ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها
بان مضمرة وقالوا بنفسها ٨٥ لا يجمع بين اللام وكي وان قالوا
بان مضمرة وقالوا بنفس اللام ٨٦ لا يجمع بين اللام وكي وان قالوا
يجوز ٨٧ النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٨ اذا وقع
الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره
المذكور وقالوا انما العامل في الفعل اليه ٨٩ لا يجوز تقدير معمول جواب
الشرط والفعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٩٠ ان لا تكون
بمعنى اذ وقالوا لا تكون ٩١ اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت
زائدة وقالوا نافية ٩٢ اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان
مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا
٩٣ لا يجاري بكيف وقالوا يجاز بها ٩٤ السمن اصل وقالوا اصلها
سوف حذف منها الواو والفا ٩٥ اذا دخلت تا الخطاب على تا في الفعل
جاز حذف الثانية وقالوا الاولى ٩٦ لا يوكد فعل الاثنين وفعل جماعة
المونث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز ٩٧ ذا والذي وهذه وهي بكمالها
الاسم وقالوا الذال والها فقط ٩٨ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه
في موضع جر وقالوا اني موضع رفع ٩٩ الضمير في نحو اياي واياك واياه
اتاد وقالوا الياء والكاف والها ١٠٠ يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو
اياها تمام الغاية اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم ١٠١ اذا واو لا ونحوها
لا يكون موصولا وقالوا يكون ١٠٢ همزة بين بين بين بين ساكنة وقالوا اسالمة
وقد فات بن الانباري مسايل خلافية بين النحويين اعتنى بذكرها
عليه ان اباز في موقف منها الاعراب اصل في الاسما فرع في الافعال
عند البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما لا يجوز حذف نون التثنية

لغير الاضافة وجوزه الكوفيون الفن الثالث

سلسلة الذهب وهو الفن الثالث من الاشباه والنظائر النحوية

لشيخنا الامام العلامة القدوة الزاهد الحافظ المجتهد

امام الائمة مفتي الفرق علامة العصر بحر فوجان

القرآن عمدة الحفاظ فارس المعاني

والالفاظ ذو الشريعة ذو

الفنون البديعة ناصر

السنة قامع المبتدعة

جلال الدين ابي

الفضل عبد

الرحمن بن

العلامة

كمال الدين

السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته امين امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة لا رب غيره

الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقايق الحقايق وفهم وصلى الله على رسوله محمد والله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو من مبنا المسايل بعضها على بعض مرتبة على الابواب سميته سلسلة الذهب في البنا من كلام العرب

باب الاعراب والبنا مسئلة اختلف في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيون قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاخوص والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسايل الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم او الامر فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البنا والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم هو معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شي من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع اختلفوا الى معربة او مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فحكى عندهم مبنية على الوقف ليس الا

انتهى

انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو باللام مسئلة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المعرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لاعتطاء والتقدير انبني معها اجاعا نحو هل تضربنّ للواحد المخاطب وهل تضربنّ للواحدة الغايبة واختلف في علة البنا فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البنا قال وبنيي على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكرين نحو تضربُن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربين هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة اشيا فتجعلها كالشي الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او المؤنثين ومن علل بمقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبنا انتهى مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي يحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا للجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لالتباس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الوضع وقال لما كان الاعراب في الاسما لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا يحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد حركة ازالها والا احذف من نفس الحروف انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه حرف العلة محضا وليس بهمزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي ويخشى انتهى

مسئلة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية او لا توصف باعراب ولا بناء قلت خلاف نحو قلنا زيد عمرو وبكر خالد او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل جنسه في الاسما المبنا ثم صار الاعراب لها اصلا بالبناء عند العقد والتركيب لظر بان المعاني التي يلبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب احد امرين اولكفكة الاتيا عن غيره ويكون دخوله الاسما لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف

مسئلة قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان او تاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسما الستة وما فيها اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يرد خله جر ولا تنوين قال التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة مسئلة اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقا في اللباب انه التنوين وحده وقال اخرون هو الجر مع التنوين ويبنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذا كان العقل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول يظاهر الحال وقال قوم ينبغون الى التحقيق ان الجر في الاسما تظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف حاصل الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم خفة وهو التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب طالما دخل للجر فيهما ما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر واسمر كما الاسم باق على منع صرفه وان الجر لان الشبه قايم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد الافعال وغلبتا الاسمية فانصرف انتهى مسئلة مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث

منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفرا الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور مسئلة اذا سمي مذكر بوصف المونث المجرد من التا كحايض وطامث وطالق وحايز فالبصريون يصرفونه بنا على ان هذه اسما مذكورة وصف بها المونث أفن اللبس وحملا على المعنى فتقول لهم مررت بامراة حايض بمعنى شخص حايض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم يدخل فيها التا والكوفيون يمنعونه بنا على مذهبهم ان نحو حايض لم تدخله التا لاختصاصه بالمونث والتا انما تدخل للفرق

باب العلم

مسئلة الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمنا من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده عالم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر

باب الموصول

مسئلة هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف ان قلنا انها انشايية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جايني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفا السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا

باب المبتدا والخبر

مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخل على المبتدا الموصول ليت او لعل نحو ليت الذي يا تيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفا في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا اعملت فيه ليت او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفا حينيذ ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل يتا في معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان وتخرج على هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفا أم لا ممن علل بالعلة الاولى منع من دخول الفا مع ان انها انما عملت فيه لخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفا مع ان انها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها وقبل

دخولها كانت الفائدة في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها **مسألة** ذهب البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل يغني عن الخبر نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدون وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذكر سيبويه على رأيهم انه يعمل على غير معتمد **باب مسألة** اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قائم زيد فانما اكرهه هل هو جملة اسمية او فعلية فقال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا قدرة من ناصر ومابعد اذا متعلم بها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا عامل مضافة فصدر الكلام جملة فعلية متدرظرفها **باب كان واخواتها مسألة** قال الخضراوي في شرح الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث امرا وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل عمل ومن لا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث **مسألة** قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدا ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف وهو الابتداء مع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون لاكثر من مفعول واحد فما شبه به يجري مجراه **مسألة** اختلف لم سميت هذه الافعال نواقص فقيل لانها تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الاخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها **مسألة** اختلف في جواز تقدم اخبارها وهذا الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني **باب ما مسألة** ١٠٧ البصريون على انه اذا اقترنت فانها تبطل عملها نحو بني عندانة ما ان انت ذهب وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف في ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون على انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا

الخلاف **باب ان واخواتها مسألة** اذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحديث قد علمنا ان كنت لمومنا فعل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن ابن الاخضر وابو عبد الله ابن ابي العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي قال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام هي لام الابتداء لزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه ابننا انها اذا كانت لام الابتداء منعت ان تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها ما دام من فتحها قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمنا الا الكسر ان لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مومنا **مسألة** تقع ان المفتوحة ومعمولاها اسما لاف المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل وقال الفراء وقال قايل انك قايم يعجبني جاز ان يقوله ان انك قايم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفراء بنا على رايه ان ان يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه **مسألة** اذا خففت ان المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجواز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل **مسألة** اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان زيدا لقايم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مغيرا الفعل القسم اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت منعولا ومن قال لا واما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين **مسألة** لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بنا على اجازته في المبتدا فجعلوا قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ان وظن ممن اجاز هنا وفي المبتدا اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ان وظن وفرق بان اعمال الصفة على الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع منه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المخبر دون ان وظننت وامتناع وقوعه بعدها **باب الاسماء** قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو الاسماء اربعة مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين قال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة الاعجمي من قال انها حركة اعراب قال هنا لاسماء بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه يبنى يجعله مع لا كالشيء الواحد قال الاسماء بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول الاسماء بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال نصبه مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح انتهى **باب اعلم وارى مسألة** قال ابن النحاس في المغلبة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا **باب الناب عن الفاعل مسألة** باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فتقول اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر **مسألة** قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد فيه خلاف مذهب الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو الناب ومذهب الفراء ان الناب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم سير زيد بعمرو ومذهب البصريين انه المجرور وفي موضع نصب فلما قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بنا على قولهم انه في سير زيد بعمرو وفي موضع نصب ومذهب الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه انتهى هنا ك في موضع نصب وفي اصل المسألة قول ثالث ان الناب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله

هشام رابع ان الناب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اي السير قاله ابن درستويه ويبنى على هذا الخلاف جواز تعدد المجرور بحرف بسير حقيقي القول الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز **باب المفعول به مسألة** اذا تعدد المفعول في غير باب ظن كباب اعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم فرتبته مكانه وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بنا على ما ذكر **باب الظرف مسألة** قال ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف او لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز التوسع فيه معها **مسألة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استثنيت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها به ربط قال وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجواب ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات **باب الاستثناء مسألة** هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا زيدا اقاموا فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع وقال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه الا ونحوه جوزه **مسألة** اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان والجملة مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الا عادة الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان احد العاملين عاد الى الكل فان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد **باب حروف الجر مسألة** اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث او لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن حبي والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه **مسألة** قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم المرفوع

بعد منذ نحو ما رأيته منذ يومان على أي شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب أحدها أن منذ مبتدأ وما بعده خبره والتقدير ابتداء أمدذ كر يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقدير منذ مضى يومان وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في أصل منذ وقد قال الأكثرون أنها مفردة وقال الفراء أصلها من إذ ثم حذفت الهمزة بمعنى الذي وقال عنده من الكوفيين أصلها من إذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم **باب القسم مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في أيمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أو هي جمع ويبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل فمذهب البصريين أن أيمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين أن أيمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع **باب التعجب مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به في التعجب هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه وذهب البصريون إلى أن معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشاء أو خبر قال ويبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور رجل هو في موضع نصب أو رفع من قال بأن معنى أفعل الأمر وأن فيه فاعلا مستترا قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول وتكون الباء عنده أما للتعدية كمررت به أو زائدة مثل قرأت بالسورة ومن قال بأن معنى أفعل التعجب إذ الأمر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أفعل وتكون الباء عنده هذا الفاعل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله **مسألة** قال ابن النحاس لزوم الألف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس أو من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام وباب التعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في أفعل به **باب التوكيد مسألة** قال ابن النحاس هل يجوز أن يتبع كل واحد من أكتع وأبصع وأبتع تأكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم والثاني لا بل تكون بعد أجمع تابعا للترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز أن يتقدم بعضها على بعض بشرط تقدم أجمع

قبلهن

قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على أنه هل لكل واحد من معنى في نفسه أم لا فإن قيل لا معنى لها إلا الإتباع فلا بد من تقدم أجمع وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بانفسها انتهى **باب** صلة **الهمز مسألة** اختلف في اللهم فمذهب البصريين أن الميم عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة وأن يا الله أمنا بخير وبنبني على هذا الخلاف جواز إدخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست عوضا من شيء قال أبو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا أن الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها أمنا بخير وهو قول يحتاج إلى تحسين أن يقوله من عنده علم **باب إعراب الفعل مسألة** هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية أن يتقدم على سببه فيقال ما زيد فتكرمه يا تينا ومتى فاتيكر تخرج وكم فاسير تسير فيه فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وذهب الكوفيون إلى جوازه والخلاف مبني على الخلاف في أصل وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد إتيان فيكون منا إكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع **مسألة** اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب والمحمول بالفاء ونحوها بأن يقال ما زيد بكرم فتكرمه أخانا بل زيد بكرم أخانا فتكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الأصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من بكرمه فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومحموله كذلك لا يجوز أن يفصل بين بكرم ومحموله لأن بكرم في تقدير المصدر والكوفيون أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم **مسألة** قال أبو البقاء في التبيين لا هل الجزم الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب أن مضمرة وعلى هذا فترتيب مسألة وهو أن معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه

وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت لتوكيد او علي
هذا فيتقدم مفعول هذا الفعل عليه **باب التكسير مسئلة** قال
ابو حيان اختلف في تكسير هَمَرْش فقال بعضهم يكسر علي هَمارش وقال
بعضهم يكسر علي هَمامِر قال والسبب في الاختلاف في اصل وزنه وفي
الحرف الاول المدغم في الباقي ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زايدة
للالحاق بجحمرش وادغمت الميم في الميم فهو من باب ادغام المثلين وقاله
اخرون وزنه فعَلَّل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحوقل وقهبل
وجحمرش وصهصلق قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش،
وزنا قض فيه كلام سيبويه **باب التصغير مسئلة** اختلف في
تصغير ركب وطير وصحب وسفر علي قولين احدهما وعليه الجمهور انها
تصغر علي لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه
الاخفش انها ترد الي المفرد فيقال رويكبون وطويئرات وصويحبون
ومسيفرون والخلاف مبني علي الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها
قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلي هذا فتصغيرها
من التصغير علي لفظها والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلي
هذا فترد الي مفرداتها اشار الي هذا السيرافي ابو حيان **باب**
الوقف مسئلة هل يصح الوقف علي المتبوع دون التابع قال في
البسيط فيه خلاف مبني علي الخلاف في العامل في التابع فان قلنا
انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني
عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال
والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسئلة** [illegible]
بعد الغلبة فهل يكتب بالياء او بالالف ذكر ابو حيان ان فيه الخلاف
اختلف في الوقف علي اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها بالتنوين
المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان مروي عن المازني
والمبرد قال ابن هشام في المغني وينبني علي الخلاف في الوقف عليها
الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون
مسئلة اذا نكر يحيي بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال
ابو حيان ينبني علي الخلاف في تعليل كتابة يحيي العلم بالياء فان
علقناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علقنا
بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه

كتاب الهمع والبرق في الجمع والفرق

في العربية وهو الفن الرابع من الاشباه والنظائر النحوية لشيخنا
الامام العلامة القدوة الزاهد المجتهد امام الائمة
مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان
القرآن عمدة الحفاظ فارس
المعاني والالفاظ زكي
الشريعة ذو
الفنون البديعة
ناصر السنة

جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن بن العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي
تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته امين امين امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة كريم

الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق
والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الذي سناه اضوأ من البرق
هذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق
وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المفترقة في كثير من
الاحكام والثاني المسايل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة
وسميته الهمع والبرق في الجمع والفرق **القسم الاول**
ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة قال ابن هشام في
المغني الكلام اخص من الجملة لاسراد فتهما فان الكلام هو القول
المفيدة بالقصد والمراد بالمفيدة ما دل علي معني يحسن السكوت
عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره
كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان
وكان زيد قايما وظننته قايما وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين
كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قوله الزمخشري في المفصل
فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال وبسمي الجملة والصواب انها اعم
منه اذ شرطه الافادة بخلافهما ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط
جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى
وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعي ان الصواب ترادف الكلام والجملة
وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسالة ذات
قولين وان كلا طايفة ذهبت الي قول قلت وممن ذهب الي
الترادف ضيا الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب
كبير نفيس في عشر مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في

جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم ان المبدل منه في نية الطرح
اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو
جاءني الذي مررت به فزيد للاحتياج الى الضمير قال وتظيره ان الفاعل
يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما
يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك جملة موكدة تفيد ولا يقدح في
ذلك ما يعرض من المانع من تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء انتهى
لا تفيد احدهما
من غير الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم ان العرب
قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط
الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهي ان كانت الجملتان لا
تستغني احداهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفترقة الى التجاورها
مخبرنا الذكر مجرى المفرد بين الذين هما كذا الجملة وجوابها فلذلك جازت
جملة الشرط وجوابه مجاري احكام الجمل وقال الشيخ بهاء الدين محب الدين
ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة
يعني كل صدق احدهما صدق الاخر فليسا بينهما عموم وخصوص واما
اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق
مجازي لان كلا منها كان جملة فعل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان
كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب المفرق بين الكلام والجملة
ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين ويسمى
الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة الاجزاء
التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة
باعتبار اجزائية والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة
والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الملوحظة تسمى صورة

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى عقد له ابن جني
بابا في الخصائص هذا هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره
الى ان يعود به الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا
اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذاك من لا قريحة
له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك
وسابق الليل وكذلك قولنا زيدا فاضربه ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل
في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا ستر في
قيام هذا وقعود ذاك بانه ستر بي ان قام هذا وان قعد ذاك
وربما اعتقد في هذا ونحوه ذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى
والاستصعار هذا الموضع فان العرب قد مرنت به وشمتت رائحة

وراءه وذكر ان الاصمعي انشد شعرا مدحه وراعه فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو
يسمتسكون من حذار الالقا تنبعات كجذوع القيصا
ردي ردي وردد قطاة حمّا كذريّة اعجبها برد الما
فطر وقوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله
كانها وقد رآها السرّا الذي سوّغه ذاك على ما التزمه في جميع
القوافي ما كان على سمته من القول وذاك انه لما كان معناه كانها في وقت
رؤية السرّا وعلى حال رؤية السرّا تصوّر معنى الجر من هذا الموضع
فجاز ان يخالط هذا البيت بسائر الابيات وكانه لذلك لم يخالف
ونظير هذا عندي قول طرفة
في جفاف تعتري ناديها وسديف حين هاج الصنّبر
يريد الصنّبر فاحتاج في القافية الى تحريكه فانطرق الى ذلك بنقل
حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكرٌ ومررت ببكرٍ وكان يجب
على هذا ان يضم الباء فيقول الصنّبر لان الراء مضمومة الا انه
تصوّر معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه قال حين هاج
الصنّبر فلما احتاج الى حركة الباء تصوّر معنى الجر فكسر الباء وكانه قد
نقل الكسرة عن الواو اليها ولولا ما اوردته من هذا المكان لضم مكان
الكسر وهذا اقرب ما خطر من ان نقول انه حرف القافية للضرورة
فان قلت فان الاضافة في قوله حين هاج الصنّبر انما هي الى الفعل
لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه مثل الفعل مع الفاعل
كالجزء الواحد والشيء المجزّء من مفهوم الفاعل فكان الاضافة انما هي
اليه لا الى الفعل فالذي ذكرت من ان يتصوّر فيه معنى الجر فان قلت فانت
اذا اضفته المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا
انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ
ذلك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان يجوز
به فتتوهمه مجرورا فاقبل هذا الذي اردناه وتصوّرناه وهو تركه
للمعنى الراد لانك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع كذلك تحققت
حال التشبيه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه
لما شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه وساغي
تصوّره زاد تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه بان عاد فشبه الحسن
الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك لتفعله العرب وتعتقده العلما
في الامرين ليقوي تشابههما وتعمل ذات بينهما ومن ذلك قولهم
في قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه التمع شانك

وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من أحد الوجهين ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمري ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف على انت والخبر محذوف للعلم بالمعنى فكانه قال كل رجل وضيعته مقرونان وأنت وشانك معتطيان وعليه قوله تعالى لا تعطف بالنصب مع ان كما قال الشاعر اغار على معزاي لويد رانني وضنا أمنها غيلة افتشعرا ومن ذلك قولهم انت ظالما ان فعلت اذا توا هم يقولون في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا رفع وهم ان انت ظالما جواب مقدم مرفوع وهذا الله اي فيقدر جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وسادّ مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن ذكر فقد توهم عليك زيدا معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا ان زيدا الآن انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد لا انه منصوب بخذ فلا تقوى الى قرن بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا فاعن احماليا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على تفسير صحت المعنى فهو غاية ورأيه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تمثلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يستشنع شيء منها عليك واياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا ترى ان تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتناول ضربته سوطا على ان تقدر اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت انما كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد عنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف في ضربته سوط ومعناه ضربته بسوط فهذا تقدير معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف اشقى وقال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا الا افعل هذا بذي تسلم قال يعقوب المعنى واضح بسلامك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستشناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب **فائدة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لم صار المتعجب

من وصفه على طريقة ما فعله منصوبا وعلى طريقه افعل به فاعلم ان المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب ان ذلك قليل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائما يعرى في اللغة التميمية

الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي

قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الف المقصور لان الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في وتحريكها يجنفها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة فتكون الاعراب لا يظهر فيها لامكن لان الكلمة غير معربة بل لتعذر في محل الحركة بخلاف من وكم وغيرهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جميعا في موضع كلمة معربة وكذلك المنقوص لا يظهر فيها الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي بابية عن تحمل الضمة والكسرة وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل انا اذا قلنا قام هو الآن ان هو الآن في موضع رفع لا نعني بذلك ان الرفع منقدر في الهمزة كيف والمانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها الان الهمزة حرف جلد يتحمل الحركات وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استثقال الضمة والكسرة في يا القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشياء جمع اعلى بالواو والنون وعلى فاعل واستعماله من وتانيثه على فعلى ولزومه احد الثلاثة الالوان او الاحتاجة او من قال المهلبي الفرق في الاعلى والاحمر قد ياتي في خمسة في الجمع والتكسير ودخول من وخلاف تانيثها ولزوم تعريف صلة تنكير قال في الشرح هذه الاشياء جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر

ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وسائر الضمائر

قال في البسيط ضمير الشان يفارق الضمائر من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر وسوف هذه الاوجه انه يرجعه والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقدم خبره عليه وانه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضمائر اذا وقع خبره

جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه انفسر الابجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب واكمل المفسرات لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا للغايب دون المتكلم والمخاطب لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه عبارة عن الجملة التي بعده والتي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير يخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لفظا ورتبة اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى او بمجموع

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل

قال ابن يعيش وبما انتبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا المضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فتقول لكن زيد هو القايم فصل لا تاكيد لو وضعته بعد الظاهر وقولك لكنت انت القايم يحتملهما ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على اسميته وتحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب انبت ضمير المنصوب نحو ظننتكه ايا كه حين من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا ضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام الابتداء تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وتمام الاول في البيان

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وساير الضمائر

قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق ساير الضمائر قال ابن هشام ونظيره على هذا القول اسما الافعال

ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق علميته اربعة اقوال احدها لابن سعيد وبه قال ابن باشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول

معرفته ومجهوره وضعه على اشخاص الجنس كوضع زيد وعمرو على اشخاصهما وبذلك يقال ثعالة يفر من اسامة اي اشخاص هذا الجنس تفر من اشخاص هذا الجنس وانما لم نجتا جوابي هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يفتقر غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعانة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم تحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لا شيوعا كما في حكم واحد فان اسامة يجيء تعريفها للنوع وهي في المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لابن الخاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام المعهود في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا الحقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه لا يلزم الحلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلقه على غير ما وضع له قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين الحقايق الا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجود مغايرا للذهني والفرق بين اسد واسامة ان اسد موضوع لكل فرد من افراد المنوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لم يوضع على اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء تبعا لا مقصودا بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعاله ووضعه عليه فاذا رآه بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود هو المسمى اولا او غيره وصارت مشخصات كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع

فلا تفاوت الكل تحت الوضع الاول لاطلاق واضع اللفظ عليه او لاحوة ثانية
وثالثة بحسب اشخاصه من غير قصور ان الثاني والثالث هو الاول او
غيره والقول الرابع قلته ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك
بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على
الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك
بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق
على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي
ويلزم من احضاره الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم
المقصودة بالوضع بخلاف اسد فان تعدده غير مقصود بالوضع واذا تقرر
ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور احدها امتناع
دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن
مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عوس اسم جنس
لامتناع ابن العريس والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية
الثالث نصب الحال عنها على الاغلب الرابع نص اهل اللغة على
ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها لان الاعلام جائت مضافة كابن
عوس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض
انتهى كلام صاحب البسيط **فائدة** قال صاحب البسيط الفرق
بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف
ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين
واما اشتراك المعارف فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود
بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له
وانما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد
فلهذا لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير
مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة
وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى
المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه
في كل مسمى غير معين فلهذا فرق الاشتراكان **فائدة** قال
الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام
في الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان في الحقيقة قال فخر الدين
ولذلك لو سميت امرأة بزيد وجعت بينها وبين رجل تسمى بزيد
لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف
الحقيقتين وانما أتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة
التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فات

المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد
ولذلك يتخطاه العامل مع انه قد يعرض اعلام لا يعرف لها ما لابس يتضاف
اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك **فائدة** قال ابن يعيش الفرق بين
ذو التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها
ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب
ومنها ان ذو في مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب
يوصف بها المعرفة والنكرة وان اضفتها الى معرفة وصارت معرفة
وصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة
على حد تعريف من وما ومنها ان التي في لغة طي لا يجوز فيها ذكي
والاذا والا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب **فائدة** قال
الامام السبكي في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي والموصول
الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر والامر وغير
ذلك لان المقصود المصدر والمصدر يسبوغ من جميع ذلك **ذكر**
ما افترق فيه باب كان وباب ان افترقا في انه يجوز في
باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائما زيد وقائما
كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا
او مجرورا **ذكر ما اشترك فيه باب كان وسائر الافعال**
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها
مخالفة الاصول الافعال في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال
اذا اسقطت بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت
لم يبق كلام الثاني ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لسم
تدل عليه وغيرها من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو
قام قياما وزال زوالا الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب
تبني للمفعول وهذه لا تبنى له ولا تقول كين قائما لان قائما
خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد
الخبر الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب
الرابع ان الافعال والاستقلال هذه بالمرفوع دون المنصوب انه خبر المبتدا
وقال ابن الدهان في الغرة في الفرق بين هذه الافعال والافعال
الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه
مرفوعها هو منصوبها **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة مادام
تخالف باقي اخواتها من وجه وتوافقها من وجه اما وجه المخالفة
فان ما فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ولذلك لا تسبق بحرف اسمي
وخبرها كلاما وتحتاج الى شيء اخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت

منفيا ابو مدة وامرا قائما وما في باقي اخواتها حرف نفي وامامر فقد وجد
المرافقة فهوان معناهن جميعهن الثبات والدوام فائدة قال الاعلم
في تكملته الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه
لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع
غناه نقله ابن الصايغ في تذكرته فائدة قال الامام فخر الدين الفرق
بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة
بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي وقال ابن القواس
في شرح الفية بن معط الفرق بينهما ان التامة يخبر بها عن ذات اما
منقضي حدوثها او متوقع والناقصة يخبر بها عن اتصاف الصفة الحادثة من
الذات اوعن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة
تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له وتعلق
بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى وقال الشيخ تاج الدين ابن
مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابي الحسن ابن الباذش
قال ابو القاسم الشنتريني فيما انقلت من كتاب بعض اصحابه من
نحويي ان كان التي يضمر فيها الامر والشان وهي الناقصة تفسرها
فقد اخطا انما هي غيرها والفرق بينهما ان التي على معنى الامر
والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة يكون اسمها
مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها
والناقصة يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشان لا يتبعت
اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في
اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشان لا يكون خبرها الا جملة
ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عايد يرجع الى الاول والناقصة ليست
كذلك لابد من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد تبين
بهذا كله ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال
ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة
والجملة في موضع نصب بدل على ذكر الامر والشان يكون مبتدا
ومضمرا في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة اما واقعة
موقع خبر هذه الاشياء وحاشيت انه خبر المبتدا وما ذكرته معه ثبت
انه خبر لكان انتهى ذكر ما افترقت فيه ما النافية وليس
قال المعلمي المشابهة بينهما او لا من ثلاثة اوجه دخول لما على
المبتدا والخبر دون ها للنفي ودون النفي في حال ثم خالفت
ما ليس في عشرة اوجه يبطل عليها بزيادة ان دخول الا وتقدم

الخبر ومعموله واذا عطفت عليها سببي نحو ما زيد راكبا ولا سايئ اخوه
طاز في سايز الرفع والنصب او اجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سامرا
ولا ذاهب عمرو ولا تحتمل الضمير فلا يقال زيد ما قايما كما يقال زيد ليس
قايما ولا تفسر فعلا الا ان الافعال تفسر بعضها بعضا واذا كان بعد
الاسم فعل ذا لخبر عليه او لي من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير
ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه والاخبر عنه بفعل ماض لا يقال
ما زيد قام ابوه لنفي الحال ولا يحسن تقدير الخبر المجرور نحو ما قايما بغير
زيد كحسنه في رلمس قال مجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز في ما
جميع ما جاز في ليس لغوة ليس في بابها بالفعالية والشبي اذا شابه الشيء
فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه وقال بنظا
تفهم فان الفرق قد جا بين ما وليس بعشر بيتث او لي الفهم
زيادة ان من بعدها مبطل لها والاخبار بفتح فتن لعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدما ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الاخبار في ذا بها دلا تفسر فعلا للذكي والاتقدم من
واذا كان بعد الاسم فعل فحل بما تضمنه للفعل اولى من الاسم
والجعل الماضي اذن خبرا لها والا باقي تقديمه تحذون متسمي
ذكر ما افترقت فيه لا وليس
قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث
جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود والثاني
واذا ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها لا تعمل الا
في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا في
النكرات ذكر ما افترقت فيه ان قال ابن هشام في
تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة هي فيها قد قضى دون سايز
اخواتها احدها العطف على الوضع والثاني دخول الفاني الخبر
لتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز الغاء عملها في حال دون مجرور
بخلاف اخواتها الثلاثة والرابع عدم جواز الاعمال والالغاء اذا قدمت
عما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت سما عاد في
كان ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في ازالة معنى الابتداء الحكم
خلاف حولها لانه انما جاز في ليت لبقا اختصاصها فلا يجاء عليها غيرها
الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد وفيهما بندور
بعد هو الا فصاف وانه لا تاويل في وقلني من حيها العميد والافي فراة
الا أنهم ليأكلون الطعام كذا قيد بقا معنى الابتداء منهن انتهى
ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة

قال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف الجار وبقاء عمله
جري الاسناد في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسوف فاسدها
في باب عسى وخصوا الشديدة بذكرها في باب لو تقول عسي ان تقوم
وعسيتم عسي انكم تابوا ولو انكم تقوم ولا يجوز لوان تقوم وفي شرح
المفصل للائمة لعسي أن الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان
المشددة العاملة في الاسماء من اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب
من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت
فيه مصدر مثل ان الثقيلة والثالث ان لها ولما عملت فيه موضعا
من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كلا واحدة منهما تدخل على الجملة
انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة ان المشددة للحال وان الخفيفة
تصلح للماضي والمستقبل **ذكر ما افترق فيه لا وان**
قال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في
النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا يبنى الثالث ان ارتفاع خبرها
عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بل ما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا
قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا
كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا
الخامس انه يجوز مراعاة محل اسمها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ويجوز رفع
النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها السادس
انه يجوز الغاؤها اذا تكررت السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم
ذكر ما افترق فيه بين الالغاء والتعليق قال ابن ابا ز معنى التعليق
في باب ظن ان يقصد على الاسمين حرف يكون حاجزا للفعل عن العمل في
لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو
ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة
وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل
الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة وقال
ابن يعيش في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغاء لانه ابطال
عمل العامل لفظا لا محلا والالغاء ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغاء
وليس كل الغاء تعليقا قال ابن النحاس في ادحا يه بين التعليق والالغاء
عموما وخصوصا نظرا فانه لا عموم ولا خصوص بينهما وفي تذكرة ابن هشام
قال ابن ابو الربيع لا يجوز الالغاء الا بشروط التوسط او التاخير وان لا
يتقدم الي مصدره وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه
الافعال في اشباهها وتخليص **ذكر الفرق بين حذف المفعول**
اختصارا وبين حذفه اقتصارا قال ابن هشام جرت عادة

النحويين ان يقولوا الحذف المفعول اختصارا او اقتصارا او يريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه نحو كلوا واشربوا
اي اوقعوا هذين الفعلين وقوله العرب فيما يتعدي الي اثنين من يسمع يخل
اي يمكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام مجردا
وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجيء بمصدره مسندا
الي فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب ونارة يتعلق بالاعلام بمجرد
ايقاع الفاعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت
ولا يسمي محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه
زيد الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا
واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت فراد المعربي الذي يفعل الاحياء والاماتة
وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وادعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا حصلت منكرة هنا نكرة يقصد اسناد
الفعل الي فاعله وتعليقه بمفعوله فتذكر دون نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا
الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف
نحو ما وعلا ربك وما قلي وقد يكون في اللفظ ما يسند عليه فيحصل الجزم بوجوب
تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكل وعد الله الحسنى وما شئ حيث
يستباح **ذكر ما اختلف فيه باب ظن وباب اعلم** قال ابن ابا ز
لا يجوز في باب اعلم الا الغاء او التعليق كما صرح به الوراق في علله لانك لو قلت
اعلمت لزيدا عمرو قائم لم تبق له من الكلام مبتدا وخبر وكان غير معتد به
ان قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم في الالغاء
ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا
على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف
ذكر ما افترقت فيه الفاعلية قال ابن يعيش المصدر هو
المفعول الحقيقي لان الفاعل يخترعه ويخرجه من العدم الي الوجود
وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى
الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك
غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا البيس مفعولا لكن
على الحقيقة انما هو مفعول له تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان
فعلك وقع به **ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر** قال الشيخ
بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل
الصادر عن الانسان وغيره كقولك ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني
ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وصوتا يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو
ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون

مسماه لفظا واسم المصدر واسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان
المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح الفاظ سبحان بل المعنى
المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب
في امالية الفرق بين قولك التحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له
فعل يجري عليه كالاختلاف في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس
له فعل يجري عليه كالفقهري فانه لنوع من الرجوع ولا افعل له يجري عليه
من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين من
لفظا احدهما للفعل والاخر للالة التي يستعمل بها الفعل كالطهور
والطهور والأكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر
به والأكل المصدر والأكل ما يوكل انتهى **ذكر الفرق بين عند ولدن
ولدي** قال ابن هشام يفترقن من ستة اوجه لا يكون عند ولدن الا
اذا كان المحل امتدادا غاية نحو انتهاه رحمة من عند ناو علمناه من لدنا علما
بخلاف لدي ولا تكون لدن فضلة بخلافهما وجر لدن بمن اكثر من نصبها
وجر عند كثير وجر لدي ممتنع وفي مبنية وهما معربان ولغي قد تضاف
للجملة كقوله لدن شب حتى شاب مرد الغوانيب وقد لا تضاف اصلا فانهم
حكوا في غدوة الواقعة اخبرا بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار
كان تامة **شمران** عند امكن من لدي من وجهين احدهما انها تكون
ظرفا للاعيان والمعاني نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدي ذكره ابن
القوجري في امالية ومتبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال
وان كان غائبا ولا تقول لدي مالك الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو
هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعرى انه لا فرق بين لدي وعند
وقوله عفيرة ولي انتهى **ما افترق فيه اذ واذا وحيث** قال ابن
هشام حيث ذكرته اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن
في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وابهامهن بالجمل
والبناء ولزومه وانها للمعنى وقد يخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت
وتشتركن اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان بما عن
الاضافة فعند بن معنى الشرط جازمين فيا سامطرد واذا ايضا قال
الجملة الفعلية وافترقت اذا بانها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف
الا الى الجمل الفعلية وافترقت حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب
كونها للمكان انتهى **ذكر الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالفتح** قال الكمال السميري
«فوق ما بين حوالهم وسط الشيء» «ووسط بتحريك وتسكينا»
«حوضع صالح لبين فسكن» «ولغي حركا تراه مبينا»

«فجلسنا وسط الجماعة اذ هم» وسط الدار كلهم جالسين
قال الفارسي في التصريف اذا قلت جلست وسط الدار وبيرا بالسكون
فوسط ظرف وبير امفعول به واذا قلت جلست وسط الدار بيرا بالتحريك
فوسط مفعول به وبير احال **ذكر الفرق بين واو المفعول معه
وواو العطف** قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم
بالواو دخل فيه الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم
باب المفعول معه بمعنى مع مثل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب
ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى
مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيا على شيء دخل في معناه
ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد
وعمرو فليس احدهما ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت
واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة
ومازلت اسير والنيل بفهم منه المصاحبة والمقارنة وقال الابذي
الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو ليس
احدهما ملابسا للاخر والفرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة
واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت مع ابيك
وابين بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك فتحققك به
باب الاستثنا قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك
ما قام احد الا زيد انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى
فضلة فنصبته كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب
القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام
وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائما هو وقايما انتهى **فصل** قال
ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثنا انها اذا كانت
صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها نفيا ولم تنفه عنه لانها مذكورة على
سبيل التعريف فاذا قلت جاني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة
ولم تنف عن زيد المجي وانما هو بمنزلة قولك جاني رجل ليس بزيد واما اذا كانت
استثنا فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها
ايجاب لانها محولة على الا فكان حكمها حكمها **ذكر ما افترقت الا وغير**
قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلاثة اشيا
احدها ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا والا ليست
كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز
الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيدا ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف

غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الاجود لم يمكن في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل في التأكيد الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى **ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز**
قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان لافتقاد للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لن تقربوا الصلاة وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان صاحب الحال لا يشتق وصاحب التمييز لا يكون جامدا وقد يشتقان كما سيأتي السابع ان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى **قلت** وبقيت فروق اخر يتتبعها المراد من عدها **ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول**
قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه في انها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل وفي حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربت ضربتني وضربت بتاء الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان ينقض لا يبقى ويخلفه غيره وقال الزمخشري في المفصل يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع الى ذي الحال اجراها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه وقال ابن النحاس في التعليقة الحال

تشبه الظرف في انها مقدرة بفي وتفارقها في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد فارسا اي في حال فروسيته وقال السخاوي في شرح المفصل الحال تشبه المفعول به والظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على كل واحدة منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال وان كل واحد من الحال والمفعول اسم جيء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما شبهها بالظرف فمن قبل انها منصوب فيها وان تنتقل كانتقال الزمان والغضا يلابسها كما يلابس فيها دخول في واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسما فاعل او مفعول واسما الفاعل والمفعول انما كانتا ليوصف بهما لا لتكون مفعولا فيها واما شبهها بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما ان التمييز النوع واما شبهها بالخبر فانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر والتنكير فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول مفهمي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما فيها وقال ابن الشجري في امالية الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب طي ذو الحال وليس المفعول وهو الفاعل والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرفع ورفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل **ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة**
قال ابن هشام وكثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية وغيرها منها امور احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية والتنزيهية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها بالفا الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت **ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من**
قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها انا في غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء اضفت في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ

والما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح
ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذكر فيها الثالث الا التي
بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح
فيها ذكر قال ابن هشام اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة
بمعنى من فان امتنع فهو بمعنى اللام الراجح ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب
المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من **ذكر الفرق بين**
حتى الجارة والى قال السخاوي في تنوير الدياجي حتى اذا كانت جارة
وافقت الى في انها غاية وخالفتها في ثلاثة اشياء احدها انها لا تدخل على
المضمر فلا يقال كما يقال اليه والثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك
في الى والثالث ان الى تقع خبر المبتدأ كقوله تعالى والامر اليكم وحتى لا
تكون كذلك وقال ابن القواس في شرح اللمعة ابن معط حتى وان شاركت
الى في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون اخر
جزء قبلها او ملاقي الاخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول
حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى ثلثها والثاني ان ما بعد
حتى لا تكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم
ذلك في الى تقول ذهب الناس الى السوق والثالث ان حتى لا تقع
مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف الى والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف
الى **ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** قال ابن السراج
في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان
يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد
هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى
ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد
فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل
يجامل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام تفيد سيبويه التعريف
والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله
عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل بشبه الفعل
والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء انه الاصل وانه لا يعمل الا في
الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما
ذكره ابن السراج من الاضافة وقال نظما

اثنا في مصدر والافعال واسم ... لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده الف ولام ... وتقديم المعول بعكس
وتخدمها الاضافة شهروزن ... وازمنة تخالف غير خمس

وقال ابن الشجري في امالية ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا

وغير

وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال يعمل
ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع في
شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر نحو اعطاء في يوم ذي مسغبة
يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل لان في ذكر نقضا للغرض
لانه مبني للاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل ولا لمفعول وانما يطلبهما
من جهة المعنى فكما يحذف المفعول يحذف الفاعل لان بنية المصدر
لهما سواء **ذكر ما افترق فيه المصدر وان اوان وصلتها**
افترقا في امور الاول والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة اذا اسم
بشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معرفا بلام من حرف التعليل
نحو جيئك لوعدتك فيّ او جيئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان
المصدر أن وصلتها وأنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال
جيئك أني وعدت فيّ وجيئتك الساعة أني وعدتك امس وكذا اذكر وعجبت
مني أن وأنّ قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب
وغيره انتهى يشير بقوله وغيره الى قوله في الالفية في باب التعدي واللزوم
والحذف مع ان وأن مطّرد مع امن لبس كعجبت ان سعد وفي
فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك ظاهرا والجار مع المصدر وجوبا
وحذفه مع ان وان وصلتها الثالث قال ابو حيان وزعم ابن الطراوة
انه لا يجوز ان يضاف الى أن ومعمولها قال لأن أن ومعناها التراخي
فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات
عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت
في نفسه فأن يثبت غيره محال قال ابو حيان وهو مردود بالسماع
فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم محافة ان تفعل ويقال اجي
بعد ان نقوم وقبل ان تخرج الرابع قال ابن يعيش قالوا في
التحذير اياك وان تحذف احد كما الارنب يعني يريد ان يسبق او نحوه
فان في موضع نصب كأنه قال اياك حذف احد كما الارنب ولو حذفت
الواو لجاز مع ان يقال اياك ان تحذف احد كما الارنب ولو صرح بالمصدر
لم يجز حذف الواو والامن والفرق بينهما أنّ أن وما بعدها من الفعل
وما يعمل فيه مصدر فلذا طال جوّز وافيه من الحذف ما لم يجز في المصدر
الصريح الكامن قال ابو حيان في اعرابه نصوا على أنّ المصدرية
لا يصحّ المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلام مفسر
يعجبني ان قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج
السريع اي من خروجك السريع قال وحكم ما في الحروف المصدرية حكم
ان فلا يوجد في كلام مفسر وصف المصدر المنسبك من ان وان ما ولا

من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق
به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب وقال ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا
بأنّ وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك
السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطي المصدر حكم أنّ
وأنّ وصلتها في جواز حذف الجار والافي سدها مسد جزئي الاسناد في
باب ظن وعسى والا في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان تقوم او انك قائم بجر ولا
يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان تقوم او انك قائم بجر ولا
تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك
وتقول جيئتك صلاة العصر ولا يجوز جيئتك ان تقضي العصر خلافا لابن جني
والزمخشري وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع ان وأنّ كثيرا ولا يجوز مع
المصدر لا تقول رغبت لقائك تريد في لقائك اذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام
بصلتهما والطول هنا وقال ابن القواس يجوز في باب النحذير مع ان من حذف
حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدرا كان او غيره التاسع
قال ابن يعيش في قوله تعالى انه يحق مثل ما انكم وقول الشاعر الم يمنع الشفر
منها غير ان نطقت ٭ ابنيت مثل وغير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن
فان قيل فان والفعل في تاويل المصدر وكذلك انّ المشددة مع ما بعدها
والمصدر اسم متمكن فجيئه مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء
قيل كون ان مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به
وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة
يشبهانها لان الاضافة بابها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هذا
عن بابها بنيا لان الاسم العاشر يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت
زيدا أن ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش وحجه
الجمهور ان أن تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المظهر
وعلله بعضهم بان ان تفعل تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست
بالمصدر فالذكر لم يسع لهما ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب
البديع اجاز الاخفش صلة لا بجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت
ويقول هو في تقدير المصدر اكادي عشر قته بنوب المصدر عن الظرف
خرجيئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة ولا ينوب في ذلك المصدر.
المأول وهو ان والفعل بخروتم عبون ان تفعلوهن اذا قدر بغير خلافا
للزمخشري الثاني عشر قال ابن هاشم في كتابه معاني الحروف الفرق
بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان الاول مصدر غير موقت والثاني
مصدر موقت لانه يتبين فيه الوقت وقال الاندلسي في شرح المفصل
الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر

من

من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة المجمل لانه يحتمل
الفعل الذي نسب الى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت
ان مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك مثال ذلك اعجبني ضرب
زيد وان ضرب زيد وان ضُرِبَ زيد وان تضرب وان يضرب زيد والاخران
ذكر المصدر لا بد له على زمان بعينه وذكر ان مع الفعل يدل على ان الفعل
وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما يأتي وفرق ثالث وهو ان ان وصلتها له
شبه بالمضمر في انه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في البر من قوله تعالى ليس
البر ان تولوا الشرق والغرب لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم
لانه اذهب في الاختصاص انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني
من قال قائما هي اقبالا وادبارا لم يقل قائما هي ان تقبل وان تدبر وان كان
هذا بمعنى المصدر وذلك لان قوله اقبالا مصدر دال على الازمنة الثلاثة
دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقولك ان تقبل خاص لان ان تخصص
الاستقبال فلما كانوا توسعوا في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في
هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى **ذكر
ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** في تذكرة ابن الصايغ
قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل
في عامله مطلقا وعدم تقدير حرف معموله واضافته للفاعل وتعريفه بال
العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم
الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواضع عرفوب اخاه وبركه ملا حسن البتر
او لا وما ذكرنا **افترق فيه اسم الفاعل والفعل** قال في البسيط
اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء احدها
لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا
الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث انه اذا جرى على غير
من هو له جرى ضميره عند البصريين بخلاف الفعل الرابع انه لا يحول تقديمه
حرف الجر وان اشتمل ذكر في فعله نحو فعال لما يريد وقال الشاعر
٭ ونحن التاركون لما سخطناه ٭ ونحن الآخذون لما رضيناه ٭
الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله بعدة من المفردات بخلاف الفعل
مع فاعله ولذلك يعرف بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به
السادس ان الالف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على
التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسما زيد لان على الفاعل
المثنى والمجموع وقال في موضع آخر اعلم ان الالف والياء والواو والنون
لاسم المفعول والاسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل
منها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضمائر دالة على الفاعل المثنى

والجمع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضمائر
لتغيرها بدخول العامل والضمائر في الفعل لاتتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير
الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه احدها لتنحط رتبتها
عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع والثاني
انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال علي التثنية والجمع في الفعل وجنيبة فنودي
الي اجتماع النونين في التثنية احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما
لانهما ساكنان فلابد من حذف احدهما واذا كان لابد من الحذف حكمنا باستتار
الضمير خيفة من الحذف لان الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل
تغيره والضمير انما يتغير والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية
استغني عن بروز ضميرها بما دالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل
فانه لايثني ولايجمع فلذلك برز ضميره ليدل علي تثنية الفاعل وجمعه وذكر
الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع وذكر
الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع والفعل
به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير علي المشهور وذكر لايجب في الفعل
بل يتصل بها الضمير وقال المهايمي مراتبه ست لم تكن لاسم فاعل انفرد عنها واستبد بها
يخيل اذا لم يعتمد في محاله ولابد من ابراز مضمره يعلو
وان كان معناه المضي نمبطل وتسقط نونا ه اذا مضمر يحلو
وقفه بيره فردا وجعلكه واوه وأختها في الجمع حرفا به يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبني من اللازم كما يبني من المتعدي كقايم وذاهب
واسم المفعول انما يبني من فعل متعد لانه جار علي فعل ما لم يسم فاعله
فكما انه لايبني الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال فان
عدي اللازم بحرف جر او ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم
وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن
اسم الفاعل بجواز اضافته الي ما هو مرفوع معني نحو الورع محمود المقاصد وزيد
مكسور العبد ثوبا وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل
المراد به المضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال او الاستقبال من وجوه احدها
ان الاول ينصرف بالاضافة بخلاف الثاني الثاني انهما ان الاول اذا ثني او جمع لا
يجوز فيه الا حذف النون والجر والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبقي الفرق
والنصب

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل
من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فاربعة الافراد والتذكير والتانيث
والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فتسعة احدها انها لاتعمل

الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو كما يجوز
ضارب وجه عمرو لتقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لاتتقدم معمولها
عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيدا عمرا ضارب الثالث عدم شبه
الفعل ولذلك احتاجت في العمل الي شبه اسم الفاعل الرابع انها لاتوجد الا
ثابتة في الحال سواكانت موجودة قبله او بعده فانها لاتتعرض لذلك بخلاف
اسم الفاعل فانه يدل علي ما يدل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلاثة
ويعمل فيها الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد بالصفة معني الحدوث اتي
بها علي زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذي ثبت له الحسن
مطلقا وحاسن الذي ثبت له الان او غدا وفي التنزيل وضايق به صدرك
فعدل عن ضيق الي ضايق ليدل علي عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال
لايقال فاذا دلت علي معني ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت
وحينيذ فيلزم ان لاتعمل لكون اسم الفاعل المشتبه به للماضي وهو
لايعمل لانا نقول انما يلزم ذلك لو كان دالا بنفسه علي الثبوت وتعلقها
بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معني
الحال موجود فيها فاذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل علي ان
الصفة موجودة لاتصال زمانها من اخبارك الا انها وجدت قبل عدمت
الخامس انها لاتوجد الا من فعل الا نادر السادس انها اذا دخل عليها
ال وعلي معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب
فيه اجود السابع انه لايجوز ان يعطف علي المجرور بها بالنصب فلا يقال
زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا
لانه انما يعطف علي الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في
المعني وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعني لان الاصل في كثير
المال كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول حرفا ما مناده وهو ان
اسم الفاعل لايجوز اضافته الي الفاعل لايجوز ان تقول عجبت من ضارب
زيد وزيد فاعل فيجوز في الصفة المشبهة اضافتها الي الفاعل لانها
اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه
والشدة لليد والمعني حسن وجهه وزاد ابن هشام في المغني
وزوقا اخوي احدهما ان اسم الفاعل لايكون الا مجاريا للمضارع
في حركاته وسكناته ولهذا لم تكون مجاريه له كمنطلق اللسان ومطمئن
النفس وظاهر العرض وغير مجاريه له وهو الغالب والثاني انه لايخالف
فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها والثالث انه
لايقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الي مضاف ضميره نحو مررت
بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه

كزيد ضارب في الدار او ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه
رفعت او نصبت والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها
بصفة قاله الزجاج وتابعه الغاربة والسادس انه يجوز حذفه وابقاء
معموله وهي الافعال المحذوفة ومحال الا ندلسي في شرح المفصل
الامور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة الاشتقاق
واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما الفرق
بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجه
الا حالا او اسم الفاعل يصح للازمنة الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا في
ما كان من سبب موصوفها اعني الاسم الذي تجري عليه اعرابا ثالثها
لا يتقدم معمولها عليها رابعها ان المنصوب بها ليس منقولا به صرفا
خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجر
سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها انها تعمل مطلقا
من غير تقييد بزمان او الف ولام ثامنها انها يقبح ان يضمر فيها
الموصوف ويضاف معمولها الى مضمره تاسعها انها لا تكون علما واسم
الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة
وسكونا قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه وحسن يعمل
ما يعمل فعله لانه ينصب فتشبيها له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى
وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد
حسن الوجه هو المنتصب فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب
قلنا لانهما صفتان قال الا ندلسي هذا الذي ذكر فرق اخر ايضا وهو ان
المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت
بوصوله الضرب من زيد الى عمرو واما في زيد حسن الوجه فلا يحصل الاول
فعلم ان الوجه شبيه الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه
وبيشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل **ذكر ما افترق فيه**
افعل في التعجب وافعل التفضيل قال صاحب البسيط التعجب
والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة
احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو
يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب المفعول
به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين
والثاني انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله

«اكرم بها خلة لو انها صرمت» واضرب منا بالسيوف القوانسا

واما القياس فانهم اسم ما اخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل صلة فيا سا
على سائر الاسماء العاملة واجاب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل

دل عليه اضرب اي فضرب القوانسا وعن القياس انه موضوع بالفارق من
وجهين احدهما ان الاسماء العاملة لما افتقرت بعضها فلذلك عدلت نظرا الى
الفعل الذي بعضها هو افعل التفضيل ليس له فعل بعضها في الزيادة حتى
يعدل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته
له وهو اسم الفاعل واسم المفعول فلما شبه بهما من طريق التثنية
والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة وافعل التفضيل اذا
صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعده لذلك عن شبه الفعل فلذلك
لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط **ذكر ما افترق فيه نعم**
وبيس وحبذا قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبيس في
المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها المبالغة
في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد
المذموم من القلب وليس في نعم وبيس تعرض لشيء من ذلك قال
ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير
خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجوزي في نعم وبيس خلاف فمنعه جماعة وجوزه
اخرون منهم الفارسي والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور
فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زايدا
اجاز الجمع بينهما والا لم يجز قال وانما جرى الخلاف في نعم وبيس ولم يجز في
حبذا لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم
فاله مرتبة من مرتبتي فاعلي نعم وهما المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة
واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز لابهامها كابهام
المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه ابهام فارق به الفاعل المظهر
في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ولما قل ابهامه بخلاف ابهام
المضمر في نعم جوز ناعده مرا التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم يجزه مع
المضمر في نعم انتهى **ذكر ما افترقت فيه التوابع** قال في
البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يصح
حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على
المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصفة
ففيها معنى زايد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها
لافادتها المعنى الزايد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى
المعنى الزايد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه
على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان
الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز
عطفها لتعدد معانيها لاتحاد معاني الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد

لايجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره
ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز
قطعها واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه
والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالصفات ودون الصفات وسره ان التاكيد
يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم
عليه في نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة فان المقصود منها
ايضاح الوجه الخامس ان النكرات توكد بتقرير الفاظها دون معاني
الفاظها وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف ولا توكد النكرات
بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير وقال الاندلسي
في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من اوجه الاول ان التاكيد
ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان كانت
لفظيا فانه يجري في الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك
الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف
على التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة
ولا كذلك في التاكيد قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه
يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما يفترقان في غير ذلك
والصفة مشتقة اجد اسم معنى في الموصوف او في شبيه استحق ان
يوضع له اسم جنسه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل
فالرجل استحق ان يكون طويلا لاسامه واقعا عليه بطريق وجود الطول فيه
واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان
على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله ابو عبد الله
لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد واما الصفة فليست
كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل لم يفد رجوعه على
رجل لم يدل عليه وانما دل على شيء من صفته الطويل على الجملة وفرق
ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة
وفرق رابع ان النعت يكون الشيء ولشبهه وعطف البيان لا يكون فيه
ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك
والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان وايضا فالصفة
تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى وقال
ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه
ويفارقها من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين
المتبوع كبيان الصفة والثاني ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل
عليها والثالث انه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة الرابع انه لا

ريسـ ـ ـ

انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع الابدال وتعين
البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز او في نحو انا الضارب الرجل زيد
وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها
الرجل علامر زيد وفي نحو اي الرجل زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك
زيد وعمرو وعبارة ابن السراج الفرق بين عطف البيان وبين البدل
ان عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت
التابع للاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول قال والفرق بين
العطف وبين النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول والنعت والبدل
هما الاول قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين
احدهما النداء نحو يا زيد او خالد والثاني نحو انا الضارب الرجل زيد
فانه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب
منه زيد في الاول وانتفاء الاضافة في الثاني قال ابن يعيش
ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف
البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت المستغني عنه والمقصود
بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بأزاسمي
منزادفان عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه
وصار الاول كالتوطية والبساط لذكر الثاني وعلى هذا فوقعت وتلك
بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان
الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا
يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وذكر
صاحب البسيط مثله وقال وينبغي للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره
وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك على
اصحابنا حيث حكموا وجهين في مثل هذه الصورة وصححوا الصحة وفي شرح
التسهيل لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان النا عطفا على
اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع
ولا يكون على التوهم وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف
على التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف
على التوهم اثره موجود وعامله مفقود وقال السخاوي في سفر
السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين
لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وانما ذكره سيبويه
عارضا في مواضع واكثر ما يجي تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد
الا تراك ان ينوت زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى هذا تقول
يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان اي لا يوصف بما لا

لام فيه وانما يكون بدلا من اي فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا
المكان من ادق ما وقفت عليه وهو من المواضع التي لا يتنبه لها البدل والمبدل مواضع
تخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيجعلهما بذلك كان عطف البيان من قبيل
التوابع فاجمر بنفسه على حنايه واحكامه في التكرير والعطف والاعراب
في التقديم والتاخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه
في جملتها ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان
ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان
على الاصح من تقديره غير ثان بل اول والا فقد كونه علما فلذلك لا يصح
ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن هشام في تذكرته
عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتاكيد فيها بيان لمتبوعها
ويفترق من اوجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين احدهما من
حيث ان النعت يا لمشتق او بالمؤول به وهو ليس كذلك والثاني من
حيث ان النعت يرفع الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وبهذا الوجه
نا ثني عن الاول فينبغي ان يذهب فيقال يكون في الحقيقة لغير الاول
نحو مررت برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا الاول ويفارق التاكيد من وجهين
احدهما ان التاكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك والثاني ان التاكيد
يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك وجه ثالث على راي الكوفيين
انها يتبع لفظا في التعريف والتنكير في نحو صمت شهرا كاملا والجر زذكر
في البيان خلافا للزمخشري ويفارق البدل من وجهين احدهما ان
متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل فالمقصود التابع لا
المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة والثاني ان البيان من جملة الاول
والبدل من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل امتاز
البدل عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها اما امتيازه عن
الصفة فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه
ولا كذلك البدل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر الثاني
ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك الثالث
انه يجوز في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم
الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان
البدل منه ما يجوز مجيء الغلط وليس ذلك في الصفة السادس ان البدل يجوز
ان يكون للمدح والذم كما تكون الصفة السابع ان البدل يجوز مجيء
جملة اخرى والا لذكر الصفة الثامن ان الصفة تكون جملة تجري على المفرد
وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع ان الوصف
يكون بمعنى في شيء من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب

زيد ثوب اخيه لما جاز العاشر ان البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالاقتران واما امتيازه عن عطف البيان ففي وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة على قول الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لا غير والبدل قد لا يكون البدل بل يجتمعه او مشتملا عليه او لا واحدا منهما وهو بدل الغلط الثالث ان البدل يقدر بتكرير العامل ولا كذلك في عطف البيان الرابع ان في المبدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان واما امتيازه عن التأكيد فلان الفائدة التأكيد المعنوي محصورة واما اللفظي فهو اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك وان التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل واما امتيازه عن عطف النسق فظاهر وقال ابن الدهان في الغرة المناسبة بين التوكيد والبدل انهما تكريران للحقان الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وانكر في التوكيد بسبب لمعنى الموكد وكذلك في المبدل يعني بالاول قصده له دون المقارنة للمبين والوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا مشتقة والبدل لا يلزم ذلك فيه وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذكر البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول لم يكون مستقرا غير ظاهر الى اللفظ وفي البدل ما لا يحتمل ضميرا البتة وليس كذلك الصفة والمبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه والا يوصف **ذكر ما افترق فيه الصفة والحال** قال ابن الفراس الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما لبيان هيئة مقيدة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الفاضل كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد راكبا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب الثاني ان الصفة لا تكون للموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال يلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف

الثامن

الثامن ان الحال يغني عن عايدها الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد طريز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى **ذكر ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع خط ابن الرماح الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر بأي ولا تقع الا بعد استفهام مر والجواب فيها اسم معين لا نعم او لا ويقدر الكلام بواحد لا احدا ولا اضراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدا وتقتضي المعادلة وهي ان يكون حرف الاستفهام مريبي الاسم وام كذلك والفعل بينهما الا ان ايدا ضربته احر عمرا منزيد وعمرو مستفهم عنهما وادليت كلا حرف الاستفهام مر والذي لا تسال عنه بينهما ولو سالت عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المطلبي الفرق في أمر اذا جاءك متصلة من اوجه سبعة لقطع معترلة وقوعها بعد الاستفهام مرعاية عن قطع الاضراب في الاسماء معتدلة كالفعل والفصل لا يحتمل بينهما جواب سايلها التعيين للمسالة من بعد تقدير اية فمفردها من بعد ها داخلة في حكم ما عدلة وكون ما بعد ها من جنس اوله وعكس ذكر تقتضيه لمنفصلة **ذكر ما افترقت فيه ام وام** قال ابن العطار في تقييد الكبر ام وام يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشياء ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما من اربعة اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام مردون او الثاني ان ام مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باي الثالث ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجواب مع ام المعادلة بالتعيين والرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مر مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قال واما الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهام مر باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام مر بالاسم فلا حاجة الى ام في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سوا قبل همزة استفهام مر كان العطف بام سوا كان ما بعدها اسما مر فعلا كقولك سوا علي ازيد في الدار ام عمرو سوا علي اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام المعادلة

المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل احرواذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام
فلا يخلو اما ان يقع بعده اسمان او فعلان فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو
كقولك سواء علي زيد وعمرو وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان التسوية
تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك
سواء علي قمت او قعدت كان العطف بأو لانه بمعنى احدهما واذا وقع بعد
ابالي همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان
الهمزة تقتضي ما بعدها ام لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول ابالي ولذلك
لا يصح السكوت على ما قبل احرواما اذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما
ابالي ضربت زيدا او عمرا فان العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي
ما بعدها والذي يحسن السكوت على ما قبل او تقول ما ابالي ضربت زيدا والا
والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما ادري امتى امتى ام غدا
وليت شعري امتى امتى ام قعدت العطف بأم لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة
تقتضي ما بعدها ام لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى
بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكر اجوازا وهو ضعيف لوجهين احدهما
انه لا يصح السكوت على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه يحسن
السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني انه يصير
المعنى ما ادري احد الفعلين فعل والمعنى له انما المعنى يقتضي ما ادري
ايّ الفعلين فعل واما قوله اذا ما انتهت علمي تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا فالذي حسن العطف فيه بأو وان تقدمت
الهمزة ان الجملتين فصلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله
فاملاه او حال تناهيه فقصره انتهى **ذكر الفرق بين او واما**
قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ
من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر الثاني
ان اما لا تلازم حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف **ذكر**
الفرق بين حتى العاطفة والواو قاله ابن هشام في المغني تكون
حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما امرين من ثلاثة او جد احدهما
ان المعطوف حتى ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما اذكر شرط
مجرور بها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا
من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزأ من كل كاكلت السمكة حتى
رأسها او كجزء كاعجبني الجارية حتى حديثها والذي يضبط ذكر انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان تكون غاية لما قبلها اما في
علو او جنسه الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث انها اذا عطفت
على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد

ذكر ذكر ابن الخباز واطلقه وتبعه ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو
عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن هشام وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي
يخطه ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الي محل حتى العاطفة فهي فيه
محتملة للجارة فتحتاج حينئذ الي اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت
في الشهر حتى في آخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم
يجعلها واجبة **ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين**
قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم
فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة
لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة
ساكن سقطت كما تسقط فتحتها وما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا
بينهما وقال ابن الخباز في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة لانها
تتحرك حركة لها من درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين
غالبا وان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخل اضعف مما يدخل الاسماء ان
نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم
لكل اسم منصوف عري عن الالف واللام والاضافة فلما اختصت النون عن التنوين
واخط ما يلحقه كما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين قال
ابو علي لما دخل الاسم على ما يدخل الفعل مزيت يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه
لالتقاء الساكنين على النون نحذفها لالتقاء الساكنين **ذكر ما افترقا**
فيه نون التوكيد الخفيفة والنون المقابلة له قال ابن القواس في شرح الدرة
اعلم ان نون المقابلة يفارق التنوين العامل له في ان التنوين لا يثبت مع
اللام وانما في الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين
ذكر ما افترقت فيه السين وسوف قال ابن هشام في المغني
تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو لسوف يعطيك ربك وبانها قد
تنفرد بالفعل المنفي كقوله وما ادري وسوف اخال ادري وذهب البصريون
الي ان مدة الاستقبال معها اوسع من السين قال ابن هشام وكانهم
نظروا الي ان كثرة الحروف تدل علي كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن
الدهان في شرح الفصول الفرق بين السين وسوف من وجهين الاول التراخي
في سوف الذي منه في السين بدليل استفراكلامهم قال تعالى وسوف تسألون
وقال الامد والزمان وقال تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فتعجل
القول والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا فكاد تدخل على السين
وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلاثة احرف
والسين اقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت بسوف بجواز
دخول اللام عليها بخلاف السين **ذكر ما افترقت فيه النافية الاعراب والامر**

قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك وخذ هو في الاغراء بدل الامر
المأخوذ من الفعل وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه
زيدا ومنها انه لا يتقدم مرفوعها عليها لا تقول زيد اعليك ومنها ان الفاعل
فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع ومنها ان الفاعل فيها مستتر حرف الجر
هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصري ولا المازني كقوله تعالى ارجعوا
وراكم فلبسي وراكم معمولا لارجعوا لانه اسم فعل بل ذكر تاكيدا ومنها
ان الاغراء لا يجاب بالبتا لا تقول دونك زيدا فتكرمك ومنها ان المفعول به
اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز ان يكون متصلا نحو عليكم اياي ولا يقال
عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال **ذكر ما افترقت**
فيه لام كي ولام الجحود قال ابو حيان افترقا في اشياء احدها ان
احدهما ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع
في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جيت لئلا تكرمني فنجوز لان
تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار حينئذ يتعين نحو ليلا يعلم
اهل الكتاب مواراة من قوا في المتمانلين الثاني ان فاعل لام الجحود
لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد
ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون
زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأقرب ليغفر الله لي
الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان
زيد امس ليضرب عمرا او يوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام
كي نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا الخامس انه لا يوجب الفعل معها فلا
يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب
عمرا السادس انه لا يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز
ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا السابع ان المنصوب بعدها لا
يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي الثامن ان النفي منسلط
مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه
نفي ما بعد اللام وفي لام كي ينسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب بكر
فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه التاسع
ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حقه فاذا قلت ما كان
زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام بقدر في كل موضع
ما يليق به على حسب مساق الكلام فنفي نحو قوله تعالى وما كان الله
ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا الا طلاعكم على الغيب واما لام كي فانها
متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلق الفعل الذي دخلت عليه اللام
العاشر لام الجحود تقع بعد ما لا يستعمل ان يكون كلاما وذلك ما ولام

كي لانتفاء الابعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله
فاجمع لي غلب جمع فتوحي مقاومة والافراد لغرد انه على اضمار كان
لدلالة المعنى عليه اي لما كان جمع ليغلب لتكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان
ما قبلها وهو جاجمع لا يستقل كلاما **ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو**
اللذان ينصب المضارع بعدهما قال ابو حيان لا احفظ النصب جا
بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجا قال فينبغي ان لا يقدم
على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع قد
المنفي بها فان عمر مرقول التسهيلي في مواضع الفاء يدل على الجواز معهما
ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والفرق ان الفاء ان ما بعدها في غير النفي
يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويرفع مقصودا به
الوصف والاستيناف واجاز الزجاجي الجزم في النفي ايضا فاجاز ما تاتينا
تحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيئا
ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية قال ابو حيان
من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان تتقدم على
الفعل لانها معموله واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر لا يتقدم
على المفسر **ذكر ما افترقت فيه لم ولما** قال ابن هشام في
المغني افترقا في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال
ان لما لم يقم ولم يقعدن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل
بالحال كقوله فان كنت ما كولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق
ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعا بكر يب شقيا والانقطاع
مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم
كان والامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف النصب بخلاف لم
تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب ذلك بي والا يجوز قمت فلما تقم
لان معناه وما قمت الي الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من
الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي
مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم
الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان
ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد اخامس
ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله بجيت قبورهم بدءا ولما
فنادين القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا والاجود
وصلت الي بغداد ولم تزره ولما ادخلها فما قوله
احفظ ود يعتك التي استودعتها يوم الاقارب ان وصلت وان لما

ضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقال
ابن القواس في شرح الدرة لما تشارك لم في النفي والقلب وتفارقها من اربعة
اوجه احدها ان لم لنفي الماضي مطلقا اي بقيد وقد ولما لنفي الماضي المقترن
بقد والثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث ان لما قد تحذف الفعل
بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع ان لما تفيد اتصال
النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها ينقطع متصلة اضطرب
النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم
لما وشدد ان او خففتها فنقل صاحب كتاب اللامات عن المبرد انه قال هذا
لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري ما وجه هذه
القراءة وقال الفراء النقد يرلن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة
فبقي هذا هو الامر توكيد ومعنى بكثرة الميمات ان نونن من حين ادغمت
في ميم ما انقلبت ميما لادغام ضارت ثلاث ميمات وقال المازني ايضا
ان بمعنى ما شم تثقل كما ان الموكوة تخفف ومعناها الثقيلة انتهى
قال ابو حيان وارتباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم
لقارئها يدل على صعوبة الملوك فيها وتخريجها على القواعد النحوية
واما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها متنقولة تنقل التواتر في السبعة
واما من قال لا ادري ما وجهها فمعذور ربما اعفاه ادراك ذلك عليه وانما
تاويل ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطإ لانها
لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كما لم يرتفع وايضا فانه لا يحفظ
من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفراء ثانيا في
غاية الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لن قال وقد كنت
من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية
من غير شذوذ وهو ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المتحول لها لدلالة
معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا لما يحبس او ينقص عمله (وما كان من
هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال
فعلى هذا استقر تخريج الاية على احسن ما يمكن واجله ولم يهتد احد من
النحويين في هذه الاية اليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية والعلوم
كامنة تحت مفاتيح الفهوم قال ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله ابن
النقيب في تفسيره عن ابي عمرو بن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف
الفعل بعدها انتهى **فائدة** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح اعلم ان العرب حكمت لو على لو الا في موطن واحد اذ فعت بعدها
ان فقالت لو ان زيدا قائم لاكرمته لو الا ان زيدا قائم لاكرمته فعلت هذا
القرب لو من لو الا لشبهه ان بالفعل فكان ان اذا وقعت بعد لو قد

وقع بعدها الفعل **ذكر ما افترقت فيه مذ ومنذ الانكار وعدمه التذكار**
قال في التسهيل لاتي زيادة التذكر بها السكت بخلاف زيادة الانكار قال
ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف
وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع
كلامه فيه فلذلك لم تلحقه **ذكر الفرق بين هل والهمزة الاستفهام**
قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها
بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها بالمضارع بالاستقبال ولا تدخل
على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد
العاطف لا قبله وبعد امر وبرا دا بالاستفهام بها النفي وتاتي بمعنى
قد **ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى** قال الزمخشري في المفصل
والفصل بين متى واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال الخوارزمي
الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى على انه
كائن ومتى لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت
الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج لمن لم يتيقن
انه خارج وقال في البسيط تفارق متى الشرطية اذا من وجهين
احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشيا المحققة الوقوع ولذلك وردت
شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم والثاني ان
العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة البتة بخلاف
اذا لاضافتها اليه بخلاف اذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم
ذكر ما افترقت فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف
من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى
لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق
ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره
وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق
متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان
يستفهم به في الاشيا المعظمة وكتب الجمهور ساكتة عن
كونها شرطا وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى
ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فلذلك فكر ايان وتوجيه منع
الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها
بحكم الانتشار كما فيه ايان انتهى **قلت** فهذا افترق ثالث **ذكر ما**
افترق فيه جواب لو وجواب لولا قال ابو حيان ليس عندي
ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقترب
بقد كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد نشرت دما احلى من العسل

ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو حيتني لقد احسنت اليك وليس
يبعد ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس
سايغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاز في القرآن بالام كقيراوبدونها
في مواضع وخرجي جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا
في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فنارة جعله ضرورة ونارة
جعله جايزا في قليل من الكلام **ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية
وكم الخبرية** قال في البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما
مبنيان وانهما يفترقان الى مبين وانهما للابهام للقصد وانهما اسمان للعدد
وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا الاضافة وحرف الجر واما مخالفتهما فان
الاستفهامية بمنزلة عدد ومنون والخبرية بمنزلة عدد محذوف منه التنوين
والاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تتبين بالمفرد والجمع وان مميز
الاستفهامية منصوب ومميز المجرور مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف
مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها الا بحسن وذكر في الخبرية الا في
الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها جميع الفصل بالهمزة نحو كم
الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم
مالكا اعشرون ام ثلاثون وكم درهما اخذت اثلاثين ام اربعين ولا
يفعل ذلك مع الخبرية لعدم ورود الاستفهامية مخبرا كم غلمان عندي
ثلاثون واربعون وان الخبرية يعطف عليها بلا بخلاف كم مالكا لا ماية
ولا مايتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من
المال وكثير من الدراهم لا العدد المحدد بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية
كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد موجب لانها
تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام وان الا
اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب
كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام مزيد لعنة
ويستفاد من الا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاوك الا الفان وكم
اعطيتني الا الفين وكم اخذت فوبك الا درهم وكم مالك دونها الا
عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم وا من مفسرها
لبيانها بل بدل من كم لا بهامها لارادة ايضاحها بالبدل واذا دنت
معنى التقليل كان الاستثناء بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء
فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه
استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان جاوني الا
زيدا وقال ابن هشام في المغني بقي قال في خمسة امور احدها
ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية

الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخبر **ذكر ما افترقا فيه** ذكر ثلاثة مما افترقا
وفي عدهم افتراق المدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب
خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصل لنا من ذلك على عشرة فروق وبها صرح
المصلي قال **الفرق** في كم في الاستفهام والخبر من عشر استوضحت كالا تجهر الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا وحذفه نارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السوال بها ومبدلا تقتضيك الحرف في الاشر
وليس من خبرها التكثير غلب عطف عليها بلا في سايرالزبر
والتصاق الى ما بعدها كشبهها وقد تري بعدها الا بشرط
وكل هذا فالاستفهام محكمه وضده في كم الاخري على الخبر
ذكر ما افترق فيه كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق
كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبنا ولزوم التقدم
وافادة التكثير نارة وهو الغالب والاستفهام اخري وهو نادر وخرج به
الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك وتخالفها في خمسة امور احدها
انه مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني ان مميزها مجرور وبمن غالبا
حتى زعم ابن عصفور لزومه الثالث انها لا تقع استفهامية عند
الجمهور والرابع انها لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع مفردا
ذكر ما افترق فيه كاين وكذا قال ابن هشام توافق كاين
في اربعة امور التركيب والبنا والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها
في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر الثاني ان تمييزها واجب
النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها **ذكر ما افترق
فيه اي ومن** قال في البسيط افترقا من ستة اوجه احدها ان
اي معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل يلحقها
الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف
والثاني ان من لمن يعقل واي لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف
اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد
اي والرابع ان ذا قد تدخل على من دون اي والخامس ان اي قد
يوصف بها بخلاف من والسادس ان من تدخلها الالف واللام وبالنسبة
في الحكاية بخلاف اي **ذكر ما افترقت فيه تا التانيث والف
التانيث** قال ابن يعيش الف التانيث تزيد على تا التانيث قوة
لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه وتتغير الاسم معها عن هيئة
التذكير نحو سكران وسكري واحمر وحمري فبنيت كل واحد من المونث
هنا غير بنية المذكر وليست التا كذلك انما تدخل الاسم المذكور غير

تغييره بشبهه دلالة على التانيث نحو قايم وقاعدة ويزيده ذكرعنه كوضوحا
ان الف التانيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى
وسكارى وليست الفا كذكرى بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة
وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها
في التانيث علة ومزيتها عليها علة اخرى كانه تانيثتان فلذلك منعت الصرف
وحدها ولم تمنع التاء الامع سبب اخر وقال في باب الترخيم وخول التانيث
في الكلام اكثر من دخول اكني التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية
للتانيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة
فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ماضيه علما **ذكر ما افترقت**
فيه التثنية والجمع السالم قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي
فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان
تقول في جمل جملون ولا في جبل جبلون ومتى جاء ذكر شيا لا يعقل فهو شاذ
ولشذوذه عن القياس علة قال ابن السراج والمذكر والمونث في التثنية
سواء وفي الجمع مختلف فاذا جمعت المونث على حد التثنية زدت الفا
وتا وحذفت الفها ان كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع والحقتها التنوين
عوضا عن الحركة في جمع المونث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير
النون والكسرة في جمع المونث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين
والتنوين نظير النون **ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم**
الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه احدها
عدم استمرار البنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه بهذا الثالث
اعادة ضمير المفرد اليه الرابع ان يكون خبرا عن هو الخامس ان يصغر
بنفسه ولا يرد الى مفرد **ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير**
قال في البسيط افترقا في ان بنا التصغير لا يخالف كاختلاف ابنية الجمع
وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيد
واعيور وقسيور وجديل بالادغام ولا يجوز ذكر في التكسير ويقال
في مقام ومقال مقيتم ومقيتال بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول
بالاظهار قال ولا يقدح ذكر في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم
من مشابهة الشيء للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصايغ
في تذكرته شيئت عن السبب في ان كان النسب الى الجمع فيما له واحد
الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما
له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحده المقدر وقلا
اتحد البابان فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا فضل الخفة حيث
المنسوب الى الجمع هو منسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما

كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان **القسم الثالث**
باب الاعراب والبنا مسالة يكفي في بنا الاسم
شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهة
الفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهة له من وجهين قال
في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من
البنا وعلة البنا قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة واما مشابهة
الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا والتحقق الثقل
بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يعدو على جذبها عن الاصالة
الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقق الثقل بتعاضدهما
وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى الفعل وقال ابن الحاجب
في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين
وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف
ببعده عن الاسمية ويقربه ما ليس بينه وبينه مناسبة الا في
الجنس الاعم وهو كونه كلمة ويشبه الفعل وان كان لزوما اخرا الا انه
ليس في البعد عن الاسم كالحرف الاتري انك اذا سميت الكلمة خرج
الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق
بينهما بوصف اخص من وصفيهما بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف
من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعلين الاسم كالحيوان
من الادمي فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان
المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة
بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن الخباز في التعليقة فان قيل فلم
بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد
من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر فكذلك
فلا حرم اعتبروا ناه قولا واحدا **مسالة** قال ابن الدهان في الغرة
قال بعض المتقدمين فان قيل لم شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض
الاعراب ولما شبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البنا فالجواب ان الاعراب
لما كان يتبعض اعطي الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البنا لا يتبعض
تساوى الاصل والفرع فيه **مسالة** قال بعضهم الفرق بين غدو بين امس
حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس وان امس استوجب استحقاق
الحروف فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل
فاعرب نقله الاندلسي **باب المتصرف وغير متصرف**
اذا سمي بجمع وآخره لم ينصرف عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل
وانصرف عند الاخفش لزوال معنى العدل عنها بالتسمية قياسا على

المسمى بالمعدول عن العدد قال في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد واما عدل جمع فلا ينافي التسمية الموافقة في التعريف وكذلك عدل اخر عن اللام على الصحيح الباقي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر **مسألة** الجمهور على ان الباقي نحو معدي كرب ساكنة سواء اضيف او ركب وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما انه اخال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انما صارت وسطا في الكلمة بالتركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض **مسألة** قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر يمنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف لا يجر في موضع اجر منها كانت اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة يتغير بهما معنى الاسم انما لما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر لا تجري ما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر بما اذا كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به التقابل وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد وجوها اخرى ومنها ان الالف واللام والاضافة البعد الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل واخراجه منه فلما وظل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلا يشغله فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة ثابتة ما دام التنوين فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف ان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف **مسألة** الاسماء غير المصروفة تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في امالية الاسماء المبنية انما تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين

باب النكرة والمعرفة

مسألة اذا اتصل بالفعل ما لم يتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها تطلب كسرا قبلها قال في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المنصوب غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يا المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير والاجتماع ذلك في

الفعل فلما كره اجتيح الى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات والثاني ان يا المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا تشبه حركته الحركة اللازمة

باب الاشارة

مسألة قال الفراء في البعيد المذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا في المؤنث تلك واصله ذي فحذفوا الياء وسكنوا اللام والفرق انه لو اثبتت الياء كما اثبتت الالف في ذلك وقيل تلك كان يودي الى نهاية الثقل وهي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة تناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكر ذلك في البسيط قال وقد جاء تالك في البعيد فلم تحذف العين كما لم تحذف الف ذا الا ان استعمالها اقل من تلك فجعلوا الكثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك

باب الموصول

مسألة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا بان ما الاستفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته معناها فخرج من التخصيص الى ابهام الذي قال في البسيط ولا فياس مع الفارق

مسألة قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان تؤصل ان بالامر فتكتب اليه بان قم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر لان الذي اسم يفتقر الى تخصيص من صلة وليس كذلك ان لانها حرف

باب الابتداء

مسألة قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني ان زيد اخوك لا ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه النحاة في قولهم زيد صه يفي وصه يفي زيد تقلبه ابن هشام في تذكرته **مسألة** قال الشلوبين قال قلت اذا قلت زيد اما مكرم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو كاين فيتضمن الضمير الذي كان يتضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف وابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام ما هو المبتدا في المعنى وهو مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وخلفه هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مع الخبر هنا ليس قام مقامه على معناه من غير

زيادة تنتقل من الضمير ما كان بتحامله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه
على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى
وجعل الثاني كانه الاول لاحتماله فلما قام مقامه على غير معناه لم تحمل من الضمير
ما كان يحمله هذا اذا قلنا ان قولنا ابو بوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو
سالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمل من
الضمير ما كان يتحامله فلك اخذ فيه وجهان **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة
اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تقدم بالحال وجعلوا منه قوله
تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن في له واقول
على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
وغيره وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا
الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة
فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة **باب ما**
واخواتها مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم
حكموا بان الباقي قولك ما زيد بقائم بزيادة مع انها لتاكيد النفي واللام
في قولك ان زيدا لقائم غير زيادة مع انها لتاكيد معنى الايجاب قلت
فيه حرفان احرف الاول ان انا اسقطت مع النافي ما بقيت لها
لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع في المصدر في نحو لزيد ضرب
ولا تختص بذلك بل تدخل على الفعل القائم نحو ان الحرف الثاني
وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الا على اصله وهو النصب حتى تكون
الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا على اصله وان لم تكن اللام
زائدة انتهى **مسئلة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شيء
امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية او الا في جواب
القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما ان ما
ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي مستقبل مخلص في مقابلة السين
في سيفعل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقال زيدا لن
اضرب كما يقال زيدا سا ضرب ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل
اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم
يجز فيما لانها لا تلزم الفعل الذي تنفي بها كما تلازم لم ولما ولا جعلت
في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب انما
اجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو
الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير
صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها
فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقوله

فدل على ان السبب خلاف ما ذكره **باب كاد واخواتها**
مسئلة قال ابن الباذش فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان
وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق الوما في بينهما بان خبر كاد لا يكون
الا جملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة
باب ان واخواتها مسئلة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب
في هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل
في العمل جرى على سنن قياسه في تقدم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة
الفاعل مقدمة على المفعول ولهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال
ومحمولة عليها جعلت بينها وبان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن
درجة الافعال او تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل
مسئلة قال الاندلسي فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد
مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة
ما قلت الفرق ان احدى الكلمتين هناك فاصلة او كالزايدة وهنا بخلافه بدليل
ان كل واحد من الحرفين لابد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما تفسله سيبويه
ان زيدا لما يطلق **مسئلة** قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي
للمفاجاة كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان
ما بعد اذا لا بد ان يكون ما قبلها او لا بعضه ويجوز ان يكون مصدرا او غير
مصدر وكقولك خرجت فاذا ان زيدا صالح فهنا كما تفتح ان لان التقدير خرجت
فاذا صلاح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صالح واما حتى فان ما بعدها
يكون جزءا مما قبلها لانها هي العاطفة وليست التي للغاية **باب**
ظن واخواتها مسئلة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال
سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة
المعنى فقال لا اعلم لاحد انا في ذكر فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان
عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة
ادركته وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس بدليل ذكرك علي
ذلك في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما انما تدرك بالجوارح
وبالمشاعر فلت له اتجيز ان يقال عرفت ما كان صدره في اللفظ
انكرت وعلمت ما كان صدره في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم
المعاقبة عبارته للانكار وتعدت الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم
المعاقبة عبارته للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما
صحيحا الا ان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يضاد العلم والجهل
لا يضاد العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان

وان وصف القلب به لقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة
على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى باب
المفعول فيه مسألة اشترطوا توافق عامل الظرف الخارج من الفعل
وعامله نحو قعدت مقعده زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بخلاف المصدر واكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت طلوسا والفرق
ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس للكونه مختصا فينبغي
ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس فذكره
في المغني باب الاستثناء مسألة قال ابن النحاس في التعليقة
فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل
الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غيرا اشبهت الظروف
في ابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا
واسطة لفظا فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب
ان غير انما وقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها
لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج مغايرة فاشتركت الا وغير في المغايرة
فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها من الاصل لا لتضمنها معنى الا
فلم تبن باب الحال مسألة قال في البسيط لم يستضعف سيبويه
مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال اي جريا او شديد اقويا
واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين
احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال فان الحال تجري مجرى الخبر
وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لانه يرجع بالتأويل
الى معنى الوصف او بحذف مضاف اي مثل اسد وقال ابن يعيش الحال
صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق فكما
ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب
الحال الا ان عامله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعامله
في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبنية للموصوف فجرت مجرى حرف
التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق
بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفايدة والخبر وان لم يكن
الاسم مشتركا كما في لفظة قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد
على ان يكون نعتا لان اسدا اسم جنس جرى مجرى الصفة بالجمود
لو قلت هذا خاتم حديد لم تجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا
من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون
صفة الا تراك تقول هذا ما كدرها وهذا خاتم حديد والاجيد ان
يكون وصفا في الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من المسبح شخصه

وانما

وانما المراد انه في الشدة شأنه والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد
والدرهم فان المراد جوهرها باب التمييز مسألة قال ابن النحاس
في التعليقة اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل
قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يمنعه لان الفرق بين الحال
والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا
التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الابذي في شرح الجزولية
التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى
ولتقدير ها بفي فاشبهت الظرف وايضا الحال لبيان الهيئة لا لبيان
الذات فافترقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز
لانه مفسر ومرتبة المفسر ان يقع بعد المفسَّر وايضا فاشبه عشرون
واما الحال فحملت على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه
لا يرى تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسِّر ان يقع بعد المفسَّر
وايضا فاشبه عشرون وأما الحال فحملت على الظرف وقال ابن يعيش
في شرح المفصل سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان
او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ولذلك يمتنع تقديم
الحال في العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فمقتضية الدليل
جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع وهو
كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه
في المعنى والحقيقة الا ترى ان النصب والتفقق في قولنا نصب زيد
عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير نصب عرق زيد
وتفقأ شحم فلو قدمناهما لارتفعا هما مرتفعا لا يقع فيه الفاعل لان
الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لم يصح
ان يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه
الفاعل فان قيل فاذا قلت جاز زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع
في المعنى فما الفرق بينهما قيل بحن اذا قلنا جاز زيد راكبا فقد استوفى
الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا
قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى في الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز
تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع المتصل باب الاضافة مسألة
اذا اضيف المصدر الى يا المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فتى وفتحت في وضعفه
في فتي وذلك لانك تفرق هذا فتوك ورايت فاكوك ونظرت الى فيكل فتكون الحركة
تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جاءت بالاضافة لزم ان تكسر الفا لتكون
تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة
على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب

ان في الف التثنية وحد بسبب واحد يقتضي فلقبها يأ وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان لقلبها يا وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ماقبلها في التقدير من حيث ان الفا تكون تابعة لما بعدها فتجب قلبه ولم يعتد بالمعارض **باب اسما الافعال**

مسئلة لايجوز تقديم معمولات اسما الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق على الاول اعلالها في قوة الفعل لشدة شبهه بد واسما الافعال صنعيفة قاله في البسيط **باب النعت مسئلة** قال في البسيط يشترك في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين ان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وماعدا ذلك من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها الا تري انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل ضربته لم يفد النكرة ايضاحا ولا بيانا فان قيل هذا بعينه يمنع وقوعه خبرا للمبتدا ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تشتمه وبكر هل ضربته فالجواب ان المنع وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز حذفها لان حذفها ينافي معناها والثاني ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيدا اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فلا تكل اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجلا باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع **مسئلة** قال الابذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه **مسئلة** قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لاكضعف لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسما التي تثنى وتجمع وانما امتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل فجوز فيها وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي حكي ابو الحسن الاخفش ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي عليه قياس منعه لان يجيز في المضارع الاعراب والبنا لان اصله البنا واعرب لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل

انتهى

انتهى **مسئلة** قال ابن الحاجب في امالية ان قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بمقتضى وباعتبار التعريف والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا يفتكر عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى **باب العطف مسئلة** لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها ان ضمير المجرور كالجزء من عامله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء كما يحذف التنوين في غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدومة في المنصوب وقال الحريري في درة الغواص كان قيل كيف جاز العطف على المضمر في المرفوع والمنصوب من غير تكرير ولم يمتنع العطف على الضمير المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف ذاتكر الضمران على الاسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبكر لم يجز ان يعطف على المضمر الا بتكريره ايضا نحو مررت بك وبزيد وهذا من لطايف علم العربية ومحاسن الفروق التخريبة انتهى **مسئلة** اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان تاكيده لا يزيد حكم العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف الثاني ان تاكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس الثالث ان ضمير المجرور انما هو انتفا لان من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعلا منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل والاسم يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم يؤثر التاكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور والمرفوع به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى واما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف مع تاكيد ضمير الفاعل لانحا لفة

المعنى ذكره ذكر في البسيط مسألة لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل والفرق على الاول ان البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد واما العطف فالثاني مغاير للاول فلا بد من تقوية للاول تدله على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة **باب النداء مسألة** يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان نرفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع قال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس الداهر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لوقوعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا الا ترى انك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في امس وكذلك عثمن فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوع من الصرف استثنى **مسألة** قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا زيد وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فما جاز هنا فلم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين قلنا الفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة انما وقد الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب حاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريف بقين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا لوشبهه لانه في الموضعين قصد وايما الى حاضر والوجه الثاني وهو الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت بأعوضا من نوع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا الفتى بإسقاط حرف النداء **مسألة** قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاز فيه الا وجه واحد وهو فتح عمرو وجاز في المعطوف من باب لا رجلان احد هما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل مثلا الاول انما ان كان ذاك ولا اب فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو وحرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه فجاز الاتيان بأثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف

في

في مثل ذلك وانما قدرنا حرف النداء ههنا دون غيره لكثرة النداء في كلامهم الوجه الثاني ان لا ابني اسمها معها الى ان صار الاسم والحرف جاز انتزاع المركبات ولا يمكن منا ذكر مع حذفها ولم يبنوه بناء متأصلا على امتزاجه بالاول لانه قد فصل بينهما بكلمتين والبناء يؤدي الى امتزاج اربع كلمات **مسألة** قال ابن الحاجب قولهم الا يا زيد والضحاك فيه جواز الوضع والنصب ولم يات في باب لا الا الوجه واحد وهو الرفع لاخير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتي بها لنفي المقعد وهو لا يقعد في قولك لا غلام لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا استغراق ومثل ذلك في ما ذكرناه الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما يلي لا فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان كان متعذرا كما تعذر في ما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باي وهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايها هذا الضحاك فصار له دخول وان كان بانتزاع فصل بخلاف الفتحة فانها لا تدخل بحال انتهى **باب الترخيم مسألة** لا يجوز ترخيم الجملة عند الجملة وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على الضم في المنادى المفرد قال ابن فلاح المغني والفرق على الاول ان المنادى انما بني من اجتماع يا النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلاثة اشياء كالشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب لقيام ياء النسبة مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه تأثير النداء الثاني المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانها اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف اليه **باب العدد مسألة** قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبات في العدد تجري مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب مجموعها كاعراب معدي كرب واخوانه قلنا الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت مثلا في استعمالها لدلالة هذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة اذا اردت بها هذا العدد وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن

معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه
والثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لم يوضع له من
تقدير الكلمات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة الاواخر
وكحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه بالمعدود **باب**
نواصب الفعل مسألة الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد
بقائم وقد فاه أن الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على
الاصح وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة والفرق على
الاول الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لانها زيدت
قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص حاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان
مسألة لا يتقدم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش
الصغير فتقول زيدا ان اضرب وان عمرا اضرب والفرق أن أن حرف مصدري
موصولة ومعمولها صلة ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا يتقدم
صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي حكم
الجمهور حكم أن لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يقال جئت لتحوكي
اتعلم ولا اخرجت كي اتعلم انها ايضا حرف مصدري موصولة كأن فكما
لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف
الموصول واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المعمول وما جوري مجراه
بطلت فيقال ما احبك اذن اكرمك واجاز الكسائي اذا ذاك الرفع والنصب
قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم
انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تتأخر لانها لم تتصدر اذ قد
تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال لا تتأخر لانها وان لم
تتصور لفظا تتأخر محلي مصدرة في النية لان النية بالمتروك انتهى وقيل
وقابل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها
ان كانت مركبة من اذ وان اذا ومن اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول
كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ولو سميت
فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقدمه عليها وان كانت
حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول
ما بعدها عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول
فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في ان نحو زيدا ان تضرب
اضرب **مسألة** قال ابو حيان سأل محمد بن المولد ابن ابي مشهر
وكانا قد قرآ كتاب سيبويه على المبرد وراى ابن ابي مشهر أن قرأ
اقتفته لم اجاز سيبويه اظهار أن مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي
فلم يجب بشيء انتهى قال ابو حيان والسبب في ذلك ان لن يكن ليفعل

او ما كان ليفعل اجابه بكان سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا
يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام
التي هي مقابلة لها **مسألة** تجمع بعد كي وحتى الجر في الاسما والنصب
في الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب وقيل كلاهما جار
فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف
جر مقدر والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة
تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه
والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها بان مضمرة
لا بها **قال** ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كي حيث صحح فيها انها
جارة ناصبة بنفسها قلت النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر
بان حرفه لا يضمر فحكم به وحتى ثبت جرا الاسما بها كثيرا وامكن حمل ما
انتصب بعدها على ذكر بما قدرنا من الاضمار والاشتراك بخلاف الاصل
ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل
وخلصت للاستقبال **مسألة** قال الاندلسي في شرح المفصل قال
علي بن عيسى اغفلت أن في المضارع ولم تعمل ما لان أن نقلته فنقلين
الى معنى المصدر والاستقبال ولم تنقله الا نقلا واحدا الى معنى
المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى الشيء كان اقوى على
تغيير لفظه وقال السيرافي انما لم ينصبوا بها اذا كانت مصدرا لان
الذي يجعلها اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة محلي بمنزلة الذي
فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل
بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصبت به اشبهها
شبهها بان المشددة لفظا ومعنى وكذلك لم يجمعوا بينهما فلا يقول ان
ان يقوم كما يستقبحون ان ان زيدا قائم وهذا مفقود في ما وايضا
فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص انتهى وقال ابن يعيش
الفرق بين أن وبين ما ان ما قد دخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر
وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم
تعمل شيئا **باب الجوازم مسألة** يجوز تسكين لام الامر بعد واو
وفا نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في
لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف بعدها أن
فلو حذفت كسرتها ابقا لاجتماع حذفان بخلاف لام الامر وفرق
ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فرد ت الى الاصل ليؤمن دوام
تغويت الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر **مسألة**
اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع

الى المعنى على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في المجيب الداني وقال ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له والخلاف ان الماضي بعد ان غير فيه المعنى الى الاستقبال لاصيغة المضارع الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لو فانها يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلهذا قال فتوهم بانه غيرت صيغته **مسألة** الامر صيغة مرتجلة على الاصح لامنتزعة من المضارع والخلاف ان النهي ليس صيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب وانما كان كذلك لان النهي يتفرع من الامر ومتزلة النفي من الايجاب فلما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك كان ملاك التي طي مشاركة في اللفظ للا التي للنفي **مسألة** لا تدخل على الا التي للنهي اداة شرط خلافا في قولهم ان لا تفعل افعل للنفي المحض ولا يجوز ان تكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي فاذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان اثرها اثر اداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم يلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ قد تدخل على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **مسألة** ان قيل لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذي والثاني ان الجملة التي توصل بها لابد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مجهولا والثالث ان الذي مع ما يوصل بها اسم مفرد والشرط مع ما تقتضيه جملتان مستقلتان نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه **مسألة** قال ابن ابان ان قيل حروف الجزم اضعف من حروف الجر وحروف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في شيئين قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحروف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحروف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما

باب الحكاية مسألة تحكى الاعلام من دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة

اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من الترجيم والاضافة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين فيها اذا وقع اسم صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس فغير عزوضعه الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية توهم ان المستفهم عنه غير السابق نحو ازان السامع لم يسمع اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد يقال له اي زيد من غير حكاية ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب حازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها وتظهر قول العرب اتهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعهم ان يقولوا اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب المؤهل التاكيد بالنصب **مسألة** لا يحكى المتبع بتا بع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من غير مرجح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يبين ذلك بيانا تاما الا الحكاية او يراد بلفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط بشترط لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاغوزي ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا لعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب النسب مسألة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وحيزات بالتحريك ولم تجز طوَلي في النسبة الى طويلة قلت بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات وحيزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة بناء مستانف **باب التصغير مسألة** قال ابو حيان اردؤس اذا سميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء فتقول أُرُوس وصغرتها قلت أُرَيس ولا يدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا واذا صغرت همذا قلت هنيدة بالهاء للفرق بينهما ان تخفيف الهمز بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل

وكان مدرباً عي لم يفتقص حنه شيء فان قلت لما الحرف تلحقه لتصغير سما اذا قلت
سمية ليس الاصل مقدراً قلت لا يشبه تصغير سما لان التخفيف
جاز في ادوس عارض بخلاف سما فان الحذف لما لا ذم فيصير على ثلاثة
احرف اذا صغرت فيلحقها الهاء بخلاف هذا الفرق بين ادوس وسما اجاب
ابو اسحق الزجاج بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين سأل ابا اسحق
عن ذلك وكان ابو موسى الحامض قد درس رجلا لقناً فطناً على ابي اسحق
فسأله عن مسايل فيها فعرض بهذه المسالة منها وكان في هذا المجلس
المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذم
من يحسده من اهل حرم فقال

صعبا ابا اسحق عن قدره ... فذو التعالي يمقل الصعبا
واعجب من الدهر واوغاده ... فانهم قد قصموا الدهرا
ولا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون المكر والغدرا
فثبت يا جامع كلما الهمم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحق الحجى ... وشاح الاطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سحها ... اذا الربا اخضت بها اخضرا
فتلك اوصافك بين الورى ... بأبين والنية لذ الكبرا
ينظن جهلا والذي دسّه ... ان يلبسوا العيوق والفرقدا
فاوسعوا النزر الى غامر ... وغمرنا يستوعب النزرا
فالله ابا اسحق عن جاهل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن حشا عرزل الوك ... حظيبهم من فمه بجرا

مسالة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل
في نحو استخراب اذا صغر وان كان ما بعدها متحركا لان هذا التحريك
عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به في قولك
احمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل فالجواب
ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير لازم لا يوجد في
لسانهم ثاني مصغر غير متحرك ابدا وعارض احمر غير لازم لانه
يجوز ان لا يحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الأحمر ولا يمكن ذكر
في المصغر في حال من الاحوال مسالة اذا وقف على المقصور المنون
وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف في الوقف على
المنقوص المنون فذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل
يحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض وهذا هو ليس اثباتها
قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة ما المنقوص
واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف

وثقله

وثقله انتهى باب التصريف مسالة الزوايد بوزن لفظها
وفي زيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة
التضعيف في اللغة لم ترد زيادة حروف سالمة من حيث انها عامة بجميع
مفترقوا بينها في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما حروفه منه متفقة
في الوزن مثاله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالي قرد لم يتبين من
الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن
انتهى النصف الاول من كتاب الاشباه
والنظائر النحوية ويليه في النصف الثاني
الطوارئ في الالغاز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لموليه والصلاة والسلام على نبيه محمد واله وذويه هذا هو الفن الخامس من الاشباه والنظاير وهو فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه بوقف السنان وموقد الاذهان اعلم ان اللغز قسمان احدهما ما يطلب به تفسير المعاني والثاني ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله تفسيره يا اني الندا فانه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي حرف ندا ايضا وكقوله ايضا وما منصوب اجد اعلى الظرف لا يخفضه سوى حرف وجوابه لفظ عند تقول جلست عنده واتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا عن خاصة فاما قول العامة سرت الي عنده فخطان فان قيل لدن وقبل وبعد ينزلة عند في ذكر فما وجه تخصيصك اياها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذكرا اذا قطعا عن الاضافة وانما يشبهني الالغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله واين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال وجوابه بابي العدد من الثلاثة الي العشرة تثبت التاء فيه في المذكر وتحذف في المؤنث والثاني وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه الابيات المعنى فكقول الشاعر حاك سلمان ابو هاشم فعد عما سيدها الحارث شرحه جا فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف وانما انصرفت الكاف في الحظ لبنائي الالغاز ابو هاشم فاعل جا والضمير لامراة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بيشم كما تقول انظر سيدها والحارث فاعل وعد انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام في المغني مسئلة يحاجي بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار ام لم يعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي ولموسي لا يقال ان موسي في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل حكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد لا يقدح في كون الاسم مجرورا من العوامل اللفظية فكذا اذا شبه الزايد ذكر بقية الغاز

الحريري التي ذكرها في مقاماته قال ما كلمة ان شئتم حرف مجهول او اسم لما فيه حرف حلوب واي اسم يتردد بين مزود جازم وجمع لازم وامية هما اذا الخفت اماطة الثقل واطلقت المثقل واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان تجامل واي مضاف اجل من عمرك الاضافة بعده واختلف حكمة بين مساء وغده واي عامل نابه ارحب منه ذكرا واعظم مكرا واكثر لبه ذكرا واين يجب حفظ الموانئ على المخرب والضارب واي سهم لا يفهم الا باستضافة كلمتين او الاقتصار به على حرفين وفي وضعه الاول بالتزام وفي الثاني الزام واي صنف اذا اردف بالنون نقص من العيون وغور بالدون وخرج من الزيون وتقرض بالهون اراد بالاول نعم وبالثالث ها التانيث الداخلة على الجمع المتناهي نحو زنادقة وصيا قلة ومسامعة وبالرابع باب ان المخففة وبالخامس لدن وبالسادس يا القسم ونابيه الواو وبالسبع نحو كلم موسي عيسي وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلي والمختصري كتاب الاحاجي منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي لشرح مسماه تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي واتبعه باحاجي له منظومة وانا الخص الجميع هنا قال المختصري اخبرني عن فاعل جمع علي فعاله وفعيل جمع علي فعاله الاول باب قاض وداع والثاني نحو سري وسراه وقال اخبرني عن تنوين بجامع لام التعريف وليس ادخاله علي الفعل من التعريف هو تنوين الترنم والغالي وقال اخبرني عن واحد من الاسماء الذي مجموعا بالالف والتا اخبرني عن موحد في معني اثنين وعن حركة في حكم حركتين اخبرني عن حركة وحرف قد استويا او علي ساكنين علي غير حدها التقيا اخبرني عن اسم علي اربعة فيه سببين لم يمتنع صرفه بالجماع وعن اخر ما فيه الا سبب واحد وهو احق بالامتناع اخبرني عن فاذات فتين وعن لام ذات لونين الاولي نحو السوسنة والشري والبث والنث وقاتعة الله وكاتعه بمعني وبيد الي من قريش وميد الي ونحو وزن واردن وهو قياس مطرد في المضموم وفي المكسور نحو شياج واشاج وعاء وعاء وفي المفتوح نحو وتين واتين وريد وايد اذا غضب وذله وآلة بخير وما دبه له وما آبه سماع باجماع والثانية نحو عضه وسنة هي في اني عضه وعضاه وبعير عاضه وعضه اي داء في العضاه وعضهه اذا شتمه وفي بخله سنها وسانهت الاخير واو في عضوات وسنوات اخبرني عن نسب بغير باءه وعن ثانيث بتا ليس بتاء الاول يادل عليه بالصيغة نحو عزاج وبنات ودارع ولابن وتطير دلالتي العلامة والصيغة فوتكر

لتضرب واضرب والفرق بين البابين ان فعّالا لما هو صيغة ادفاعا للمباشرة
الفعل والثاني بنت واخت لان تاءها بدل من الواو التي هي لام الاان
اختصاص المونث بالابدال دون المذكر قام علما للتانيث فكان هذه
التا لاختصاصها تا التانيث وكذا الثاني فعلمات هي علامة لجمع المونث
فلاختصاصها بجمع المونث كانها للتانيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تا
المونث فلم يقولوا اسطبلات فان قلت ما ادراك انها ليست تا تانيث
قلت لو كانت كذلك لقلبت الواقف هاء في اللغة السايغة فان قلت
فلم قلبتها من قلبتها هاء في الوقف فعلل الليوني والبناء قلت راها تعطي
ما تعطيه تا التانيث فتوهمها مثلها اخبرني عن بنت مجرور ونعته
مرفوع وعن منعوت مرفوع ونعته مجموع الاول كذا هذا حجر ضب خرب
والثاني قول القطامي كان قيود رجلي حين ضمت حوالب غرّا ومعًا جياعا
جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة امعا حالعة فجمع البغت مع توحيده
المنعوت اخبرني عن فعل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن رب عند
المعرفة داخلا الاول كذا كان زيد هو خير منك وان تزني اذا اقل منك
يا لا وانما ساغ ذكر في افعل من الامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع
ما فيها التعريف فشبه به واجري حكمه عليه والثاني كقولهم رب رجل
واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى يذكر قبله نكرة اخبرني عن ما
ينصب ويجر ويرفع وعن ما تدخله التثنية وهو جمع الاول المحلى
والثاني قولهم عندي لقاحان سودا وان وقوله بين رماحي مالك
ونهشل وقوله لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين
اخبرني كيف يكون يتحرك يلزمه السكون هو عين حي وعيّ وضيّق
في قولهم ضيق اكال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر وانشر
اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق الا ان الضمير بينهما
فارق هما فلك وهم فلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع
دلاص ودروع دلاص اخبرني عن فاعل خفي قاهدا وعن اخر لا يخفى ابدا
الاول فاعل افعال وتفعيل ونحوها والثاني الواقع بعد الا نحو ما قال
الا زيدا والا انا اخبرني عن حرف ينزاد ويغير ولا يزال وانثره باق ماله انتقال
هون اسمية والجمع تزال وانثرها باق في نحو هما الضاربا زيد والضاربو
زيد اخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر ويوثث ثم يذكر الاول باب
تمرة وتمر والثاني باب العدد ثلاثة الى عشرة اخبرني عن معرف
في حكم التذكير ومونث في معنى التذكير الاول مررت بالرجل مثلك
او برجل مثلك لا فكا دفي نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة

مسئله ولقد امر على اللئيم يسبني والثاني باب علامة ونسابة اخبرني
عن واحد يوزن بارعة وعن عشرة عند بعضهم متسعة الاول بابق
وبع وبيض ونحوها يوزن بافعل ولا يقال في وزنه ح والثاني حروف
العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي الفارسي حيث عزل عنها
إمّا اخبرني عن زايد يمنع الاضافة ويركبها ويبنيها ويبنيها
هو اللام في قوله لا اباك فهي مانعة للاضافة فاكد لتركيبها وبنيها
بين ركنيها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذكر موكدة لمعناها موجدة
لفايدتها من حيث انها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص ونظيرتها
ثم الثانية في يا يتيم تيم عدي المحت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت
بينهما كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل متوسطها من التكرير
معطيه معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه
اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها للباب لدخول لا الطالبة للنكرات
عليه ووجه اطراحها ان لم يسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة
ونحوه غرّ لهم لا بد لك سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتتكرر
المضاف ونهيئه لدخول لا دليل الاعتداد فان قلت فكيف صح قولهم
لا اباك قلت اللام مقدرة مونية وان حذفت من اللفظ والذي سوغهم
على حذفها شهرة مكانها واندماجها معها لاستعاضة استعمالها فيه
وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال ومنه حذف
لاني بك اليه تفتتو وحذف الجار في قول رؤبة خير اذا صحّ ومحل فراة
حمزة تشاركون به والارحام عليه سمد به لان هذا المكان مما يسهر
بتكرير الجار فقامت الشاهد مقام الذكر اخبرني عن ميمات طن بدل
وعوض وزيادة وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة البدل نحو ابوال اليم
من لام التعريف والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء والزيادة في نحو
مقتل ومضرب والموصوفة بالجلادة ميم فم هي بدل من عين فوه قال
سيبويه ابدلوا منها حرفا اجلد فيها وهي مقامة النحو من النصايح وتجلد في
المعنى على عزمكه وتعبه ولا تعصر عما في الفم من جلاده سمه اخبرني
عن ثالث مقول اعين هوام راو مفعول فيه اختلاف سيبويه والاخفش
وقد تقدم ذكرني اول الكتاب اخبرني عن اسم بلا فيه اربعة من
الحروف الزوايد وكلها اصول غير واحد هو يستعقة من بلاد الحجاز
فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوايد العشرة وكلها اصول
في هذا الاسم الا الواو اخبرني عن مايه في معنى ميات وكلمة في معنى
كلمات المايه في تلثمايه هي معنى الميات لان حق خبر الثلاثة الى العشرة
ان يكون جمعا والكلمة في معنى كلمات فتوهم كلمة الشهادة وكلمة النحو بوزه

وقوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله الاية
اخبرني عن حرف من حروف الاستثنا لم يستثن قط شيا من الاسما
هو لما لمعنى الا لا يستثنى بها الاسما كما سيبتثنى بالا واخواتها وانما يقال
نشدتك الله لما فعلت واقسمت عليك لما فعلت اخبرني عن مكبر حسب
مصغرا وعن مصغر يعد مكبرا الاول سكبت بالتشديد بجسنه من ليس
بحوى مصغرا وهو خطا كما هو لان يا التصغير لا يتبع الا ثالثة بل سكبت
مكبر اسكبت وسكبت بالتخفيف مصغره تصغير الترخيم والثاني جبر ور
هو في عداد المكبرات وفي قول الاعرابي الذي سيلج عن تصغير
الجبار بي فقال جبير ور اخبرني عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر
ليس له تصغير من الاسما ما وضع على التصغير لم يستعمل له مكبر نحو
كميت وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كابن وكيف ومتى والضمائر
ونحوها اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا وعن اخرى تكون عن ظرف وظرفا
الاول على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ والثاني في نحو السوم والليلة والسا
والحين والخلف والامام اخبرني عن اسم متى اضيفت اخواتها وافع
ومتى افردت فارقها هو ذو بمعنى صاحب اخبرني عن سبب متى اذن بالذها
تبعه سايرالاسباب هو التعريف في نحو ذريحان ودوابجرد وخوارزم
اذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لسايرالاسباب اثر وهي التانيث والعجمة
والتركيب اخبرني عن شيء من العلامات يتبع لاخيه في السقوط دون
الثبات التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما
سقط الجر لاخوة ثبت بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان
في الافعال ويختصان بالاسما فلهذه الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر
في السقوط فالتنوين اصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فيسقط
اتباعه وهذا معنى قول النحويين سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد
الجر عنه الاضافة واللام لم تتصور عود التنوين اخبرني عن حروف
تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل فيها الا الجر وحده هو حتى يقع الاسم
بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها اخبرني عن اسم
صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع وعن اخر دخل عليه حرف الجر وهو
عن الجر ممنوع الاول عبر في قول الشماخ لم يمنع الشرب منها غير ان نطفت
والثاني حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى اخبرني
عن شيء واحد اشبا مجزم جوابه في باب الجزا هو الاسم اذا الفعل مجزوم
به كما يجزم بها وذلك قولك حسبك ينم الناس واتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل
احق به من الفعل وفي ذلك اخطاط الفرع عن الاصل هو الضمير في قولك

فيجزم

هذا زيد ضاربته هي وزيد القرس راكبه هو وفي كل موضع جرت فيه الصفة
على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احق به من الفعل لابد
له منه والفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى
اذ جيت به فعلت تضربه هي ويركبه هو كان تاكيدا للمستكن والسبب
فرة الفعل واصالته في احقاق الضمير والمشتق منه فرع في ذلك فتفصل الفرع
على الاصل اخبرني عن زيادة او ثرت على اصالة وعن اصالة ولدت
اصالة الاول حذف همزة الالف والياء الاصليتين والتنوين في هذه
عصا وهذا قاض وليالي التشبه في التشبه الى المصطفى وحذف اللام
لام التكسير وبا التصغير في فرازد وفريزد وحذف العين في شاك ولابن
وابنا الف فاعل وحذف الثاني بعد حروف المضارعة ومن ذلك قول
الاخفش في مفول وحذفه عين مفعول لواوه والثاني قولهم رايت
عاذا ولقيت عباذا اصلوا الالف الاولى لكسرة العين فراما لوا الثانية
لامالة الاولى ونظير تشبيب الامالة للامالة تشبيب الالحاق للالحاق في نحو
قولهم الندد هو ملحق بسفرجل والالف والنون معا زيدتا ان للالحاق
ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الا ترى انها في المد
ليست كذلك اخبرني عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف الاول
قولهم بالله لا زرتني وبالله لما فعلتني وحق ما بيتي وبيتك ليفعلن
صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسوال والثاني امالة
الفتحة قبل را مكسورة نحو الصرر اخبرني عن فعل يقع بعد منذ
ومذ وعن حاله يضاف اليها المشبه باذ الاولى نحو ما رايته منذ كان عندك
ومنذ حاني والثاني نحو كان ذاك زين زيد اميرا وزمن تاشر الحجاج حق
هذه الحالة ان تكون على صفة الجملة التي يضاف اليها اذ وهي صفة المعنى
وتكون فعليه تارة وابتدايية اخرى اخبرني عن لام تحسب للابتدا
والمخففة ما بون ذلك اشد الما هي اللام الفارقة الداخلة على خبرات
المخففة اخبرني عن دخول ان المخففة على بعض الاخبار غير معوضة
واحدة من جملة الاستة ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد
ببعض الاخبار عوض ما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف
والسين وحرف النفي وشذ تركه في ما حكاه سيبويه اما ان جزاك
الله خيرا اخبرني عن عينين ساكنة مفتوحها الجامع ما لم يضعف
الاولى باب تمرة بحرك بالفتح في الجمع نحو تمرات الا في الصفة فتقر على
سكونها كضخمة وضخمات والثانية باب تمر بفتح في النسب نحو تمري
اخبرني عن حرف يدخر في اخيه ولا يدخر اخوه فيه هو اللام تدغم
في الرا ولا تدغر الرا فيها اخبرني عن اسم من اسما العقلا الجمع الا

بالالف والتا هو طلحة اخبرني عن مكبر ومصغرها في اللفظ موتلفان ولكنهما في
النية والتقدير مختلفان مسيطر ومسيطران صغرتها قلت مسيطر ومسيطر
على لفظ التكبير سواء اخبرني عن النسب الى ثمرات من الثمرات والى اسمر
رجل سمي بثمرات النسبة الى ثمرات جمع ثمرة ثمري بسكون الميم لانك تود الجمع
في النسبة الى الواحد والى ثمرات اسم رجل عربي بفتح الميم لانك تحذف الالف
والتا عند النسب اخبرني عن اسم ناقص له شيء او صاف موصول ولا زم
للاضافة ومضاف الى فعل وغير مضاف هو ذو ويكون موصولا بمعنى الذي
ولازما للاضافة هي نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولك سر اذهب بذي
تسلم وغير مضاف هي قولك للسر الاذ والذي يزن وذي حذر وذي ذعين
وغيرهم اخبرني عن اسم تكبيره بجعل يا به ها وتصغيره بقلب
ها به يا هو ذي في اشارة المونث تبدل يا وه ها في المكبر منه خاصة نحو ذة
امة الله فاذا صغرته رددتها الى اصلها يا فتقول في اسواة سميتها بهذه
ذتية لاذ هيئة اخبرني عن الفرق بين ضمتي العلبا والعلبا وبين
ضمتي أولي ذا وأولتا الفرق بين ضمتي العلبا والعلبا الاولتين ان الاولى
ضمة بنا الفعل والثانية ضمة بنا المصغر واما الاخريان فمتفقتان ضمة
المصغر هي ضمة المكبر ان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله اخبرني
عن الفرق بين ضمة لهي امك ولهي ابوك وتنين له انهاك وله اخوك لما
كان اسم الله سبحانه لا شيء اد ورمنه على الالسنة خففوه ضروبا من
التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا للهي ابوك وحذفوا
من المقلوب فقالوا لاه ابوك وتنين لتضمن لام التعريف كامس وبني
احدها على السكون لانه الاصل والمانع والثاني على الكسر لانه الملجا
عند التقا الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ياهو
من جنسها اخبرني عن مذكر الجمع الا بالالف والتا وعن مونث جمع
بالواو والنون من غير العقلا الاول نحو سرادق وحمام والثاني نحو
باب سنين وارضين اخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من
واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثاني ما جا
في لغة بني تميم من قولهم ما اتاني زيد الا عمر ومعنى ما اتاني زيد
لكن عمرو ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه اخبرا حاجي الزمخشري
وتغفيها يا حاجي السخاوي قال الشيخ علم الدين السخاوي
ما اسم جمعه كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل
له وزنات يفترقان جمعا وبتحدان فيه بغير فصل
وقال وما اسم يبنون لكن قد اوجبوا منه صرفه
وما الذي حفه البنون حين حيا واحذفه

الاول باب جواز وعوائق والثاني
وقال اما انقول اكاذب ام صادق من قال وهو بجد فيما يخبر
رجلان اخبني منهما وكذا كل بي اخوي ايضا من خيض وتطهر
وكذا غلاما زوجتي تنا كحا خلا وليس عليهما من ينكر
وقال ما اسم انيب عن اسم وكان لا احد سنه
واين شرط انني لا جواب فالزم عنه
واين باب سكون عن السكون ابنه
وقال ما حروف ذات وجهين لها صنفوا الصرف وطورا صرفوا
فخر ما اسم لسعود احمل الصرف والمنع وفيه اختلفوا
وقال وما خامسة اولها ثلاثة احرف عدا
وما عين لها حرفا ان يعتورانها امدا
ولامات لها حرفا ان ايضا مثلها وحدا
وما عينان مع الامين لفظها قد اتحدا
لها في كلمتين لها بمعنى واحد وردا
وما مدان ان وصفا ولولا الفاما انفردا

الاول مذ لهم في دوا السمر درياق وترياق وطرياق والثاني
نعق الغراب ونعق ومغافير ومغاثير والثالث بحذف وحذف
للعبر ولان مر ولازب والرابع اجداد واجذاذ بالدال المهملة والمعجمة
اتحد في كل منها لفظ المعنين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو
صرام النخل والخامس الازي والشري فالازي العسل والشري
الخنظل ولولا الفا ما افترقا انما فرقت الفا بين لفظيهما يقال له
طعمان ازي وشري وقال
وما اسم غير منسوب وفيه اتي لفظ العلامه ليس يخفى
واحرفه لكن فيه فكانت ولم يزد بها في اللفظ حرفا
واخر فيه كانت بشم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
واين مونث لا تا فيه بتقدير ولا في اللفظ لا تلفى

الاول كجاي جمع بختي سميت به رجلا والثاني نجائي المذكور
اذا نسبت اليه ازلت ايا التي كانت فيه وجعلت مكانها يا النسب
ولم يزد حرفا لان التي ازلتها منه مثل التي الحقتها به والثالث
بختي اسم رجل اذا نسبت اليه قلته بختي فاللفظ واحد والحكم
مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسب اليه صار صفة والرابع المونث
المسمى بمذكر نحو جعفر علم امراة لانا فيه في لفظ ولا تقدير وقال
وما خبرا في فردا لمبتدا التي جمعا وجا عن الشيء وهو فرد كافيا قطعا

حاتم ومن قال المقص فقد اخطا. وقال
ما هما كن قد اوجبوا تحريكه ومحرك قد اوجبوا تسكينه
ومسكن قد اسقطوه وحذفه لوزال موجب حذفه بقوته
الاول اضرب التقوا التقا الساكنين والثاني

وقال اما تاجبران تقل هي فاعل وتكون منعولا فانت مصدق
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت منعولا فانت محقق
الاول الثاني تخو بعت تقول بعت الغلام فانا فاعل وتقول
الغلام بعت منعول يريد باعني مولاي وبني الفعل للمفعول واصله
بُيعت كضربت والثاني تخو مختار تقول اختترت فانا مختار فيكون
اسم فاعل واصله مُختَيِر واختترت المتاع فهو مختار فيكون اسم
منعول واصله مختَيَر وقال واشكل فاعل في الجمع فيما اطاح
فيه ذالب وشيل اهل ابي فواعيل وفعّل وفُعّلة جمعه فانظر بعقل
وبعل جمعوا فعيلا او فعولا على فعّل فقل فيه بنقل
الاول تخو خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبه والثاني تخو ادم
وادم والثالث تخو عمود وعُمُد وقال

وما جمع على لفظ المنتي اذا اما الوقف بينهما جميعا
وعند الوصل مختلفان لفظا وتفرق فيه بينهما مدا بعا
وقال ما فاعل اوجب منعوله او الجزم به ما اتصلا
واي فعل معرب عامل النصب او الجزم به ما اتصلا
وقال اما اسم أزيل ولم يُرَ اثره من بعده فكانه موجود
ولربما اعطوا اخوه ماله من بعده فكانه مفقود
وقال واي حرف زايد للجمع قد شبهه بالاصل بعض العرب
وبعضهم اجراه في وقفه مجرى الذي للمفرد باذا الادب
وقال وما كلم باخر بعضهن اختلف غير خمس
فبعض طنها عينا وقد نقلت الى الظرف
هي تخو جاء وشا اسم فاعل من جاوشا الاصل جاءوشا لان الامر
الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل قدمت الى
موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شايك
وهايز وعند سيبويه هي عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع
الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده
ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قوله الخليل

ويا من يطلب النحو وفي ابوابه يبغي الجمع نعت افراد اجبنا محسنا ضنعا
وهو للنعت دون الوصف معنى مفرد يرمي الاول قول حيان المحاربي
الان جيران العشية رايح فقوله رايح مفرد اراد به الجمع والثاني قوله
نعالي وتجتار بها للغريب والثالث قوله مودت بقرشي وطايي وفارس حلبك
وحائكين واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم
نعالب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج لانهما يخصان موضعا من
الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكبير وعند هولا الله نعالي يوصف ولا
بعت وقال لم قلت ان زيد هو القايم كان الضمير ان شئت فصلا
فاذا اللام ادخلوها عليه بطل الفصل عندهما واستقلا
وهل الفصل واقع اولا او قبل حال هل قبل ذلك ام لا
والذي بعده هو لا ما نعالي انزاه فصلا مع النصب بيتلي
ولما اختص رب بالصدر لم تلف له بين احرف الجر مثلا
ثم هل يحسن اجتماع ضدين وماذا راي الذي قال كلا
انما لو يكن فصلا في نحو ان زيدا لهو القايم بل لانها لام الابتدا فهو اذا
مبتدا مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قال
هو الله احد وبين المبتدا والخال وحلوا علميه قراة هو لا ما بي هن اطهر لكم
بالنصب وابي ذلك البصريون وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف
الجر لامرين احدهما انها بمنزلة كم في معناها والثاني انها تشبه حرف النفي
والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي انها للتقليل والتقليل عندهم
نفي ولو كد المضمر نحو زيد قام وعمرو ذهب به هو ومررت بك انت وقال
ما لهم استفهموا اخاطهم في النكر ما نحرق عند ما وقفوا
واستنطوا الحرف في المعارف والك وصل ومن بعد قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدفوا

انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل
ان الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة
لان الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن
المعين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ وانما كثفت العلامة
في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة
فيه ولان الوقف موضع التغيير فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته
واغا لم يلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن ذلك بالحركات
التي يقبلها الاسم واما الواحد المخاطب للفظ التثنية فقولهم
اضربا نريد اضرب ومنه قوله نعالى القيا في جهنم واحد اثنين
عنه قد صدفوا هو قولهم المقصان والكليتان والجلمان قال ابو

مافيه لانه مقلوب وقال

وما اسم على ستة كلها ... سموي واحد من هويت السمانا
واربعة من هويت السمان ... انت فيه اصلا فرده بيانا
ومجموع التي صفة لفرد ... فبينه لنا من غير لبس

الاول سراويل والثاني قولهم بُرهة اعشار وبرد اسماك ونحوه

وقال والاهل يجي مكان اما وما المعنى اذا جات كغير
وهل عطفت بمعنى الواو حينا فان بنيت حب لكل خير

جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والا فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثنا والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثنا فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم على هذا ناقص غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط وحتى الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا قيل معناه والذين ظلموا وقال

يريدون بالتصغير وصفا وقلة فهل ورد التصغير غير معظما

وما اسم له ان صغروه ثلاثة وجوه فكن للسايلين مفهما

ورد التصغير المعظم في نحو قولهم جبيل ودويبه والمراد بالثاني نحو بيت وشيخ ما عينه يا في تصغيره ثلاثة او جده شبيخ على الاصل وشيخ بكسر الشين على الاتباع وشويخ بقلب الياء واوا والاجل الضمة وقال ما اسم تصغره فبشفيه لفظه لفظ المضارع

فاذا اتى علما فما في صرفه احد مناز ع

هو ابيض تصغير ابا ض وافق لفظه لفظ المضارع من بيقصت فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من الصرف وامتناعه على الزايد والاصلي وقال

ما لانواع معان حكمة ... قد انت منها على اثني عشرا
ثم زادت واحدا اخت لها ... ثم اخري ما املتها ما تري

التي جات على اثني وجهها ما والتي على ثلاثة عشر اواو

وقال هل تعرفن مونثا ... يحكي بصيغته المذكر
ومعرفا لا شكل فيه ... ولفظه لفظ المنكر
ومصدرا بالام لا ... هي عوضته ولا تنكر

وقال الستة تزون الوزن بالاصل واجبا فالكم خالفن في الصواتع

فتلتم جميعا وزن ذاك قوالع ... وفي كل مقلوب بغير تنازع
واي حروف العطف يابي مقدما ... وذو عطفه من قبله علم واقع
وقال اي الحروف التي اخاه موكد ... فما زال عنه قوة الاعمال
مثل الذي بالبي ليسعد ماشيا ... فيفيده ضربا من العقال
وقال وما بدل من ستة شم احنه ... ابي زايد في خمسة في الزوايد
وتلقاه اصلا في الثلاثة فاثنا ... بتفسيره لما بنشر الفوايد
وقال ما اسم اضيف فوزنه اضافته ... مونثا وهو بالتذكير معروف
وما الذي هو بالتنوين ذو عمل ... اوان يضاف وغير اللام مالوف

الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابعه واما الذي يعمل حال التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الا مستقبلا غير حالوف فهو المصدر

وقال وما سيان قد منعا اتفاقا ... وصار ايمنعان على اختلاف
وضم اليهما سبب قوي ... وكانا بحسبان من الضعاف

فان كان الاسم لمونث على ثلاثة احرف وهو ساكن الوسط صار لما فعلين بعد ان كانا يمنعان اتفاقا فان انضم الى التعريف والتانيث سبب اخر لم ينصرف باجاع نحو حماد وحور

وقال ما الذي اعطته دولته ... ان ازال الجار عن سكنه
وتخطى بعد ذاك الى ... ثالث اجلا عن وطنه
وعتى لم يلق جارته ... بقي المذكور في وكنه
ثم حرف ان ازيل غدا ... جاره يقفوه في سكنه
لم تحسنه اصالته ... وهي للاصلي من جتنه

الاول يا التشبه اذا لحق فعيله او فعيله ازال تا التانيث فاز الها نحو حنفي في حنيفة فان لم تلق يا النسب تا التانيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم تحذف نحو تميمي في تميم والثاني نحو يا منصور لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله في منصور لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله

وقال وما حرف يليه الفعل محرورا ومرفوعا
وينصب بعده ايضا وكل جا مسموعا

هو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وقال

ما فاعل والحق يقضي به ... قد جا في جمور منفول
ومفرد لكنه جملة ... عند ذوي الخبرة والحول

الاول قولهم زهي علينا وغنيت بحاجتي والثاني صلة اللام والالف في نحو الضارب زيد والمضروب عمرو وقال

وايه كلمة في حكم شرط ... وجاجوها بتنبيك عنها
وقد جمعوا حروف الشرط عدا ... وما عدت لعمر ابيك منها

قال المقري ملغزا في كاد الخوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جوهم وثمود
اذا استعملت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام نفي وجحود
واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فنافي لاثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى فحرف نظمها فالعلم غير بعيد
واجاب غيره وبقال انه الشيخ بدر الدين الموردي فقال رحمه الله

سالت دعاك الله ما هي كلمة اتت بلساني جوهم وثمود
اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود
الا ان هذا اللغز في زاد واضح والا وعندي كاد غير بعيد
اذا قلت ما كادوا يبرون فقد اوا ولكنه من بعد عشر جهيد

وقال ابو العلا المعري ملغزا في الي التي للتعريف

وخلجين مترونين لما تعارفا ام الاقتصافي المحل بعيدا
وبينهما ان احدث الدهر ذولة كما جعلا في الدار طرحدا

وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ ملغزا في الا التي للاستثناء

ما لمنطر رفع المجاز وقوره وهو متضح لمن تدبره

وقال في شرحه اما كون الاستثناء رفع المجاز فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فباخراج زيد افاد اذا ما اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد هو استعمال مجاز في المتروك لكنه اخرج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ورفعت مجازا انتهى قال بعضهم

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سوال من يحبه يعظم
ان ان قطعت بها فانك جازم واذا اذا ما تاتي بها لم تجزم
واذا لما جزم المتي بوقوعه بخلاف ان فانهم اجمعي وقعوا
جواب انا ان شككت وحدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم

هذا جواب غامض في كلمتي بشرط وان واذا مرادا مكلمي

قال ابو السعادات بن الشجري في المجلس الخامس والستين في اماليه هذه ابيات الغاز سئلت عنها

اسمع اجاز لازهر ما اقول عليك فيما نابنا التعويل
مسئلة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل والمفعول
ويضمر الواقر والطويل

فاجبت بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب زحاف يقع في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن فينتقل الى مستفعلن والبحران في النحو ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله في اعادة الضمير الى الغايب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الذي هو زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السوال كلاما جمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل دهر قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل متيما اخوه فقولك حاضرا ومتيما مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بكلما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه وبقيم اخوه والهاء في قولك ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين ثم اعدت الهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان منصوبا ظننت وحسبت وبالله تعالى التوفيق والتسديد

لغز في اس كتب به عز الدين بن ابيها الموصلي الى الصلاح الصفدي بالماما شاع ذكره وطاب نشره فطيب الوجود وعطر وقاصلا بين كل معمى ومترجم وارتج وترجم وعن من عبر عبر وكتب فكتبت الاعادك وكتب من دون خطر وخطة فرسان الاذهان والايادي تتخطى فتوام قلمه وتخطر

اذا اخذ القرطاس خلت يمينه يفيض نورا او يتيطم جوهرا

ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف

ما هو ان تصحفه عاد فعل امر وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر وان اردت تغريفه قال تنكر او تغيرت عليه العوامل مهولا يتغير كل يوم وزيد في تعبده والبقة دعلي رده ان نزعت قلبه بعد قلبه في لعمه العود موجود وقلبه سهلا خلا انناله الاحزاب والجنود وكلما في الوجود الى حاله يعود به يضرب المثل ومنه انقطع العمل ثلثاه حرف استفهام وان تعكس يطرد ذلك النظام وثلثاه الاول كذلك وعكس ثلثيه بترك الحي هاكها في الهوالكي لا بوصف الا بالذهاب وليس له الي هذا الوجود اياب وهو ثلاثة وعدده فوق المايه وكم رجل بقيئة بعد فيئة وليس في الوجود بنا وفيه اس ولكن لا في السماء ولا في الارض ولا في هبوط ولا صعود طرفاه اسم لبعض الدواجن ولعطره وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره مكسور لا يجبر وغايب لا يستحضر اقرب من رجوعه شاك معكوسه يدركه العاقل بفكره وليس من محسوسه أبنه لا زلت تزيل الاشكال وتزين الاعراب والاشكال

فلتب اليه الجواب وقف الملوك على هذا اللغز الذي ابدعته وفهم بسعدك السر الذي اودعته فوجدته ظرفا لا لابه منكر ظرفا واسم بني لما اشبه حرفا ثلاثي الحروف ثلث ما انقسم اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما وان اركان حرف تنفيس وما لقي منه ما تلقاه مس وكله بالتخريف انتقى منه سما كنان فبني على الكسر وقع بذلك في الاثر لا يتعرف بالاعراب ولا يد خله تنوين في لسان الاعراب يبعد من كل

قال المقري ملغزا في كاد الخوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جوهم وثمود
اذا استعملت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام نفي وجحود
واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فنافي لاثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى فحرف نظمها فالعلم غير بعيد
واجاب غيره وبقال انه الشيخ بدر الدين الموردي فقال رحمه الله

سالت دعاك الله ما هي كلمة اتت بلساني جوهم وثمود
اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود
الا ان هذا اللغز في زاد واضح والا وعندي كاد غير بعيد
اذا قلت ما كادوا يبرون فقد اوا ولكنه من بعد عشر جهيد

وقال ابو العلا المعري ملغزا في الي التي للتعريف

وخلجين مترونين لما تعارفا ام الاقتصافي المحل بعيدا
وبينهما ان احدث الدهر ذولة كما جعلا في الدار طرحدا

وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ ملغزا في الا التي للاستثناء

ما لمنطر رفع المجاز وقوره وهو متضح لمن تدبره

وقال في شرحه اما كون الا ترفع المجاز فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فباخراج زيد افاد اذا ما اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد هو استعمال مجاز في المتروك لكنه اخرج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ورفعت مجازا انتهى قال بعضهم

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سوال من يحبه يعظم
ان ان قطعت بها فانك جازم واذا اذا ما تاتي بها لم تجزم
واذا لما جزم المتي بوقوعه بخلاف ان فانهم اجمعي وقعوا
جواب انا ان شككت وحدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم
هذا جواب غامض في كلمتي بشرط وان واذا مرادا مكلمي

قال ابو السعادات بن الشجري في المجلس الخامس والستين في اماليه هذه ابيات العلا زسئلت عنها

اسمع اجاللا زهو ما اقول عليك فيما نابا التعجل
مسئلة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل والمفعول
ويضمر الواقر والطويل

فاجبت بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب لزحاف يقع في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن فينتقل الى مستفعلن والبحران في النحو ان

انا ان شككت وحدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم

ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله في اعادة الضمير الى الغايب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الذي هو زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السوال كلاما جمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل دهر قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل متيما اخوه فقولك حاضرا ومقيما مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بكلما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه وبقيم اخوه والهاء في قولك ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين ثم عاد ذكرهما بهاءين هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعتهما هذان المفعولان منصوبا ظننت وحسبت وبالله تعالى التوفيق والتسديد

لغز في اس كتب به عز الدين بن ابيها الموصلي الى الصلاح الصفدي

يا اماما شاع ذكره وطاب نشره فطيب الوجود وعطر وفاضلا بين كل معمم ومترحم وارتح وترحم وعن من عبر عبر وكتب فكبت الاعادي وكبت من دون خطر وخطة فرسان الاذهان والايادي تتخطى قوام قلمه وتخطر
اذا اخذ القرطاس خلت بيمينه يقيح ثورا او يتخطم جوهرا
ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف

ماهر ان تصحفه عاد فعل امر وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر وان اردت تغريفه قال تنكر او تغيرت عليه العوامل مهولا يتغير كل يوم وتزيد في تعبده والبقة دعلي رده ان نزعت قلبه بعد قلبه في تعمه العود موجود وقلبه سهلا خلا تناله الاحزاب والجنود وكلما في الوجود الى حاله يعود به يضرب المثل وعند انقطع العمل ثلثاه حرف استفهام وان تعكس يطرد ذلك النظام وثلثاه الاول كذلك وعكس ثلثيه بترك الحي هاكذا في الهوالك لا بوصف الا بالذهاب وليس له الي هذا الوجود اياب وهو ثلاثة وعدده فوق المايه وكم رجل بقيئة بعد فيئة وليس في الوجود بنا وفيه اس ولكن لا في السماء ولا في الارض ولا في هبوط ولا صعود طرفاه اسم لبعض الدواجن ثم العطره وكله جزء من اليا سمين لمن اعتبره مكسور لا يجبر وغايب لا يستحضر اقرب من رجوعه شاك معكوسه يدركه العاقل بفكره وليس من محسوسه أبنه لا زلت تزيل الاشكال وتزين الاعراب والاشكال

فلتب اليه الجواب وقف الملوك على هذا اللغز الذي ابدعته وفهم بسعدك السر الذي اودعته فوجدته ظرفا لا لابه منكرا ظرفا واسم بني لما اشبه حرفا ثلاثي الحروف ثلث ما تفسر اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما وان اركت حرف تنفيس وما لقي منه ما تلقاه مس وكله بالتخريف انتقى فيه سما كنان فبني على الكسر وقع بذلك في الاثر لا يتعرف بالاعراب ولا يد خله تنوين في لسان الاعراب يبعد من كل

لسان وينطق به وما يتحرك به لسان لا يدرك بالمس ولا يرى ومنه ثالثا
شمس تتغير صيغته حالة النسبة اليه ويدخله التنوين اذا اطرد التكبير
علمية ميتي بات فات ولم يعد له اليكِ التفات ابين على ما كان من
قربه يعجز كل الناس عن رده فما ضيعه ما يُرد واوثانيه ما يصد وطريق
ثالثه ما يسد ثلاثة اياما هي الدهر كله وما هي غير الامس واليوم
والغد قال ابن هشام في تذكرته لعز اذا وقف على اخر الفعل
الماضي بالسكون فانه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل
بها فهذا تذكر مسئلة يوقف فيها على اخر الماضي والابنوي فيها الفتح
ولو وصل بها فان قيل بعض فهو خطأ لان هذا لا يصح ان يقول فيه
لا يجوز الوقف بالفتح وانما الجواب بقوله لوان قومي حين ادعو لم حمل
على الجبال الصم لا رفضن الجبل قال الشيخ بدر الدين الدماميني
ايا عالما الهند الى ساحل فمنوا بتحقيق به يظهر السر
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه صفر بحا ولا حرف يكون به الجر
وليس بذي جر ولا بمجاور لدى الخفض والانسان للبحث يضطر
فمنوا بتحقيق به تشفيده من بحركم ما زال يستخرج الدرر
اراد قول طرفه يخفان نعتري نادينا وسديف حين هاج العثير
وقال الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله باذا التبث
ما ذا اعلم غير علم نافع بالغت في اتقانه حتى ثبت قال والعجب
ان هذا الفاضل في ابانته صورة المسئلة وهو قوله ماذا اعلم غير علم
نافع ولما عرضه على الزمخشري قال له لقد جئت شيا اذا وقال
بعض ادبا المغرب يا عالم النحو اي فعل اين حله الهمز لم يُجِدْه
ثم هو بالعكس ان تعتري منه ابن ياسح وحده اراد انكد اذا
قلت حنره تقدي بنفسه واذا قلت اضرب لم يتقيد الا بحرف جر
فتقول اضربه ولهم من هذا النمط افعال كثيرة في تذكرة ابن
هشام وقد قال ان المبتدا اذا كان موصولا متضمنا معنى الشرط
كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي تطيره الصلة
ويريد بذكر الهمز وبا جزم مراجوابه كقوله
كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تنصبه على رغم فوادع ما صنع
وفي مسئلة باجا جي بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدا
اذا كان جملة لا محل لها قال اكمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر
المشهور ملغز في حرف الكاف وحروف من حروف الخط ليست
علامته على العلم تخفى يكون اسامع الاسماطورا وطورا في الحروف يكون حرفا
متواه بقدر الاسماطرا ويمنع من مشابهه وبيني

يصير اسما مهما ما دام حرفا وان سميته فيصير خالفا
وقد تلقاه بين اسم وفعل قد اكتنفاه كالابوين لطفا
وقال سعد الدين التباني ملغزا في لدن غدوة واختصامها بنصبها
وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتق وليس بمصدر
وتنصب اسما واحدا ليس غيره لها حالة معه تبين لمخبر
فمعنى الذي الغزته عنه من يرى يزيل لنا اشكاله غير معسر
ومنصوبه صدر لها هو عندما اتانا لباسا في الكتاب المطهر
وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المقرئ في مذومذ
ايا العلم الذي ليس في الانام له شبيه يضاهيه علما
اي شي من الكلام تراه عاما في الاسما لفظا وحكما
ناقصا شمر رافعا ان تضامت يزد فهمك التفهم فهما
يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارع الحرف نفسه صار اسما
هو مرفوع رافع وهو ايضا رافع غيره وليس معمى
وهو من بعد ذاك الجر حرف فاجبنا ان تك في النحو نسيها
اورده الحافظ محب الدين بن النجار في تاريخ بغداد ومن الغازي قلت
الا ايها النحوي ان كنت بارعا وانت افضال تفضل
وانفتت ابواب الاحاجي باسرها ابن لي عن حرف يؤلي ويعزل
قال ابن هشام في تذكرته ما تولي ويعزل فتولي حيث الجزم
بعد ان لم تكن جازمة ويعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل
ومن الغازي النثرية ما كلمة اذا كثر عرضها قل معناها واذا ذهب
بعضها حل معزاها واي عامل يعمل فيه معموله والا يقطع ما موله
واي اسم مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة وفي اذا اثبت
لم تزل اعماله الموجبة وما حرف قلبه اسمر كربع واسم اذا صغر
اختص بالنكرة بمر واي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها احد
من علما النحو والصرف واي فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينصب
لعامل واي لفظة تمد في الافراد وهي في الجمع مقصورة ولام الجامع
النداء والاني الضرورة وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه وعامل ان لم يعمل
لم يعتب عليه واي كلمة جات باصلها فلم تلتفت اليها بين اهلها واي كلمة
هي حرف وتضاهي الاسم عند الوقف واي فاعل يجب جره واخر رفعه
في السما خطوه اردت ما الاول اسم الجنس الحميري ان ازيد عليه النا
تنقص معناه وصار واحد النمو وعوة ونبق ونبقة وبالثاني اد وات
الشرط فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال يعمل فيها النصب وبالثالث
اكبر واعظم ونحوها في صفات الله فانها في حقه لا تكون بمعنى التفضيل

بل بمعنى كبير وعظيم ● بالرابع الا الثانية للجنس فاذا دخلت عليها الهمزة
وصارت للتمني فان عليها باب ● بالخامس نعم فان قلبتها معن وهو اسم
لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زايده ● بالسادس قرش وتصغيره
قريش ● بالسابع بلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم
● بالثامن قلما وظالما ● بالتاسع بخومات زيد ● بالعاشر صخر او صخار او غدار
وعقاري ● بالحادي عشر اللام التي للعهد استثناها ابن الخباز في
التعليقة من اطلاقهم ان اللام بجامع حرف الندا في الضرورة ● بالثاني
عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن يا قوم وما عمل
المصدر ذكره ابن الخباز في التعليقة وابو حيان في تذكرته وتقدم
في كتاب التدبير ● بالثالث عشر ليت اذا وصلت بما ● بالرابع عشر
استخوذ ونحوه ● بالخامس عشر اذن ● بالسادس عشر اكرم بزيد ● بالسابع
عشر ما ورد من توهمهم كسر الزجاج العجز فقلت من خط العلامة شمس
الدين بن الصايغ قال هذه العبارة نحو به عن الشيخ عز الدين بن عبد
السلام رحمه الله تعالى ما شيء يتبع حرفا للاعراب واسماء موما في
الخطاب هو الكاف في مساويك ان عنيت به جمعا فهو حرف اعراب
وان عنيت به مخاطبك فهو اسم في تقدير اضافة والاول جمع مسواك
والثاني اضافة الى المساوي اي شيء يبني مفردا فيعمل ويعرب شيء
فيهمل هو هذا يعمل مفردا في الحال والتشبيه تمنعه من العمل واذا
قلنا هذان الزيدان قايمين فالعامل هنا اذا واي مختص الخاوه
الكثرة ان اعمل جعله لا يظهر ● هو لولا المختصة بالاسماء اذا وقع بعدها
المبتدا مخفي ملتفا واما تعمل في موضعين احدهما الرفع نحو لولا انك
منطلق اكرمتك فهي عند سيبويه مبنية على لولا بنا الفعل على
المفعول فيما تحته بكون موضعها رفعا والموضع الثاني قولك لولاك
فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها وما الحرف الذي يرفع
الوضيع ويضع الرفيع هو الامر الابتدا اذا دخلت على الفعل المستقبل
ارتفع بشبه الاسم واعرب واذا دخلت على ظننت واخواتها بمنع
العمل وتضعها عن منصبها وما الجملة المفيدة العارية من الرفع
وبها معنى الدعا وطلب النفع هو مثل قول الشاعر بايت اما مر
العار واجعا اجاز ذلك لما في ليت من معنى الدعا وكان في الجملة مرفوعا
من جهة المعنى لا في اللفظ ● وما الحرف الذي ان اعمل اشبه الفعل
الكامل او اهمل ابطل العوامل ● هو ما على لغة الحجاز يقولون يا زيد
قايما فيشبه باب كان ● واذا اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها
وقد يبطل الفعل بخو قلما والاسود بخو بينما ● واي شيء ان نفيته وجب

وان اوجبته سلب هو كاد ● وما الاسم المحذوف لامه في التكبير وعينه في
التصغير انه مكبر اصغر ● ومتى تقترن فعلا ● وما الزايد الذي يزيد الوصل
ويحذف الاصل ● ويظهر الفصل ● ويوجب الفصل ● هو الالف الداخل
عوضا من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رايت عصا فانها
زايدة صرفت الاصل واذ هيت الوصل في الكلام واظهرت الفصل
على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم
المنصرف قيل عصا وغير المنصرف مثل جبلي واما الحرف الذي شانه يقتصر
الكامل ويفصل المعمول والعامل هو النون الخفيفة اذا عنيت بها
نون التوكيد نقتصت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية فصلت
بين المعمول والعامل انتهى قال القاضي بدر الدين بن الرضي الحنفي
ما لخزا وارسل به الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكي
سل لي اخا العلم والتنقيب والسهر ● عن قايل قال قولا غير مشتهر
هل منكر فعل عد ابالحذف منجزما ● في غير امثلة خمس بلا نكر
كذا اكل في غير معتل وذا عجب ● اذ لم يبين لنا في كل مختصر
فاجاب الشرف المذكور
لقد تاملت ما قد قال سيدنا ● اعيذ طلعته بالآي والسور
ولم اجد فعل فرد صح اخره ● في الخزم يحذف في بعض من الصور
اسر ايكون قبا الجر بعد غدا ● معناه مع اوقلب ذي الكلام حرا
نعم كبيدا ايما الهمز اخره ● اعرابه كالصحيح الاخر اعتبر
فان تخففه فاقلب همزه الفا ● واحذفه في الجزم حذفا واضح الاثر
قال الصلاح الصفدي في تذكرته انشدني القاضي جمال الدين ابراهيم
لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغز كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير
في من ● رب مفرد اللفظ مستعمل ● بجمع الذكور وجمع الاناث
يحرك بالحركات الثلاث ● فيعد وان من الكلمات الثلاث
فلت الشيخ مجد الدين اجواب
مريضك يا ملغزا في اسم من ● يميل الى اصله كالذي
عداه احامل المسك يجذى الجليس ● معه ويحظى بعرف شذي
قال الصلاح الصفدي وانشدني من لفظه المولى ناصر الدين
محمد بن النشاي اجواب عن ذلك له
ايا من علا في الورى قدره ● واضحى لواجيه اولى غياث
اتى منك لغز فالغيته ● من القول قد حال بعد اكتراث
ادها هو جرفان مبهم ولون ● ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا ● اردت حصول الاصول الثلاث

فلا زلت للخير مهما حييت ... ينبعث الدهر اي انبعاث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب

ايها العالم بالتعريف لا زلت تحيا
قال قوم ان يجيى ان يصغر فيحيا
وابى قوم وقالوا ليس هذا الراي حيا
والذي اختار ردوف يحيا
اترا هم في ضلال ام ترى وجها تحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها الى تقدير ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا في وزن يحيى فقيل فعلي وقيل يفعل والاول ارجح لان فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة الثاني ان الحرف الثاني لما صغر حقه التكسير كالثاني لالف التكسير جعلا لعلامة التصغير علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستغني من ذكر مسايل منها ان يكون ذكر الحرف منقلبا عن الف التانيث تحملي صونا لها من الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع في اخر المصغر ثلاث يايات فان كانت الثانية زايدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لامنوية كعطا اذا صغرته قلت عطيي بثلاث يايات يا التصغير واليا المنقلبة عن الف المد واليا المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة ويرجع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زايدة فقال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان متاكدا لان الثنين منها زايدتين يا التصغير واليا الاخرى الزايدة وقال الجمهور تحذف نسيا منسيا ومثال ذلك اخوي اذا صغر على قولهم في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمر اخوي اخيبي ثم اعله اعلال قاض رفعا وجرا واثبت اليا مفتوحة نصبا وقاله غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصوغه لزوال وزن الفعل كما صرت خيرا وشرا لذكر وقال سيبويه انما صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا وان حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يجر وزن الفعل ولهذا اذا سميت بيضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحيى فعلى قال في تصغيره يحيي كما قال في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم رحمه الله تعالى مشيرا اليه قال قوم البيت ومن قال انه يفعل تاول فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى يحيي بالحذف ومنع الصرف وهو الذي اشار اليه بقوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيي وذلك لانه استعمله محورا والفتحة ثم اشبع الفتحة للقافية

وتكلم

وتكلم له بذكر ما اراده من الالفاظ حيث صار في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرناه من ان هذا الالف اشباع وهو من كلام الناظم لامن الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهي من تمام الاسم فان قيل فاذا لم يكن على الجواب للتالي للتانيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده فالجواب انه لما صار منعقب الاعراب تعذر ذلك فيه في زيد لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان يا التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله تعالى اعلم

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الي وهو ما قول شيخ النحو في مشكل يخفى على المفضول والافضل

في اسم غدا حرفا وفي اسم غدا فعلا وكم في النحو من معضل
اخره لام وسينا عدا وهذه اد هي من الاول

فكتبت اليه في الجواب

ما ايها السايل عن ما غدا وآب عنه مقفل
في النحو ما يعضل تخريجه لكن هذا السر بالعضل
مجيي بصعب غير هذا الذي عندي جوابا عنه ان تسال
فمثل هذا منكر مستضعف ومن سواه الاكبر المعتلي
وعنه ما اسفر لي ليلة واتحفني كوكبه من علي
ارسلت طرسا ضامنا نشره فهاكه مفهوبه منجلي

قال وشرح ما سال عنه في قولي ارسلت طرسا فعل ارسلت الضمير وهو اسم غدا حرفا اي على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم غدا حرفا وهو مودي به عن الحرف الذي هو فيهم الاسم والفعل وطرس اسم غدا فعلا اي غدا اذا وزنته فعلا وهو يؤدي به عن الفعل المقابل للاسم واخره لام لان اخر الكلمة الموزونة يسمى لاما في علم التصريف كما انا ما كان في الحروف وهو مودي به عن اللام الذي هو احد حروف اب ت ث وهو سين لان اخر طرس سين كما ترى

قال الشيخ برهان الدين البقاعي انشده شيخنا الامام محمد بن محمد الاندلسي الواعي لنفسه منقوا في كلمة إ بمعنى عد اذا انبت قبلها بمكلمة قال ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها

حاجبتكم نحاتنا المصريه اولي الذكا والعلم والطهيه
ما كلمات اربع نحويه جمعن في حرفين للاحجيه

قال وانشد ثانيا في ذكر مختصوا

في اي قولة يا نحات الملة حركة قامت مقام الحلة

شرح رائيته كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة ولم اعرف لمن هي
وهاهي ذه بسم الله الرحمن الرحيم

احمد ربي حمد ذي اذعان ... معترف بالقلب واللسان
مصليا على الرسول المهتدي ... بهديه في السر والاعلان
ثم الرضى عن اله وصحبه ... وتابعيهم بعده بالاحسان
وبعد اني ملغز مسايلا ... في النحو بعضا ص على الاذهان
فيا اولي العلم الاولى حازوا العلا ... عين الزمان حلة الاعيان
حاجيتكم لتخبروا اما اسمان ... وادل اعرابه في الثاني
وذاك مبني لكل حال ... هاهو للناظر كالعيان

يعني الالف واللام الموصولة في مثل جا الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجرا لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يعرف اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب موضوعه مستقر في اسم بعده الا لهذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح بقوله للناظر وحمروا باسم ثالث التنوين فيه اجتمع الضدان يعني كاين اذا استعملت دون من بعدها كقول القايل

كاين قايل الحق يقضي ... ويرمي بالنصيح من الكلام

قال ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة كاين اليه حملا على كم الخبرية لانها بمعناها ولونها انما هي تنوين اي وقد تثبت مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة موذنة بالاتصال فقد اجتمع المفيدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها هو الغالب في الاستعمال واسم بتنوين لدى الوقف يري كالموصل حالاه هما شبيهين يعني ايضا ان يا المتصلة بالكاف المشار اليها في البيت قبله مجرد كاين من بي فان الفراسوي ابي عمرو بن العلا وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس وتابع وليس بلفظ تابعا ماقيل في شان وذو في شان يعني في قولك زيد يشي الاشي لا يعيبه على اللغة الحجازية في ما الثانية فلفظ الخبر جر بالياء الزايدة وموضعه نصب بما لانها في تلك اللغة تعمل عمل ليس والاشي بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ والموضع فما يقبل هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن توجه النفي عليه وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع ابدا مسايلا ولقد كنت نظمت في هذه المسالة قديما بيتا وهو قولي

احاجيكم ما تابع غير تابع ... لمتبوعه في موضع لا في لفظ

وقد ننتظم هذه الالغاز هكذا مسالة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق واكن على قراءة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفا حملا على المعنى المراد وكقول القايل

بدا لي اني لست مدرك من مضى ... ولا سابق شيا اذا كان جايا

انما جاء بسابق على توهم حرف مدرك بما زايدة لجواز ذلك

ما هو لا اخبرك سايلكم ... ما اسم له لفظ ومعنيان
ولا يراعي لفظه في تابع ... والموضعان قد يراعيان
واللفظ مبني لكل موضع ... من موضعيه عاد مبني بان

يعني قولك ما هو لا في باب فان في لفظه الكسر للبنا وله موضعان النصب الذي مثل ما زيدا والنصب الذي هو الاصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبد الله ويقول في الرفع يا هو لا الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فيراعي الموضعين ولا يراعي اللفظ بوجه والشان في البنا لا يراعي في التابع لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر ولم يراع ما ظهر مع ان الظاهر قوي بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان هذا البنا المقدر نصيبها ما الاعراب صار كانه موضع اعرابين فجازت مراعاته وصار يعتد به موضعا بخلاف البنا الاصلي

ما زايدة لفظا ومعنى ازهر ... ينوي اذا لم يلف في المكان

يعني في مثل قولك قيامي كما انك تقول قيامك بالكاف جارة الموضع ان وصلتها وبالفاء وقفة بين هذه الكاف وبين ما مركبة مع ان والاجر لها وذلك في قولك كان زيدا قايما والكلام مع كان جملة خلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء كلام فاذا اردوا التركيب لم يفصلوا بشي واذا اردوا الجارة فصلوا ايجابا معنى زايدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور والجار بالكاف التي قبلها هو في المعنى ايضا اذ لا يفيد شيا سوى العوض اللفظي وقد يحذف ان بعد الكاف الجارة منقولة فمت كما ان سيقوم وقد يحذف ما في الشعر وتكون معوضة منها زايدة لفظا ومعنى لازمة بحيث ينوي اذا لم تو جد وعليه جا بيت سيبويه

لترمين مساميا عند باب دفاعة ... كان يوخذ المرء الكريم فيقتلا

على رواية رفع يوخذ اراد كانه يوخذ ولم يرد ان المخففة من ان وبين الفعل ضرورة ايضا وعطف فيقتل على المصدر والمقدر من ان وما بعدها من باب قوله وليس عباة وتقر عيني حوت ان ان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به

وما الذي اعرابه مختلف ... من غير ان يختلف المعاني

يعني مثل قولك زيد حسن الوجه برفع الوجه او تنصب او تجر

والمعنى في واحد والشان في الاعراب اختلاف المعاني باختلافه في
وما الذي الوصف به من اصله وذاك منه ليس في الامكان
يعني في مثل قولك افاخر اخوك وامسافر غلامك او اخونك او غلامك فهذا
الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف
وان كان ذلك هو الاصل فيه لانك اذا اثنيت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد
وان اخرجته فالمراد اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل
في حكم اللفظ وفي المعنى وما الذي فيه لدى اعرابه وقبل ذاك يستوي اللفظان
يعني ان من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب بان الاعراب فيه وقبل
ذلك والشان في لفظ الاعراب ابدا واختصاصه بحالة التركيب لانه اثر العوامل
وذلك مثل الفتي والعصي ويخشى فالنحاة يقولون في هذا الباب كله تحركه
الواو بحركة الاعراب والفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت الالف تنال وكذلك
اللفظ حال التركيب مع ان حركة الاعراب مفقودة اذ ذاك يفقد عاملها فقد
كان قياس الصناعة يقتضي ان يقال قبل التركيب الفتي والعصي
ويخشى ويرحى بياء او واو ساكنة في الاخر كما نقول قبل التركيب الفتى
والعصي ويخشى ويرحى وجل وزيد لكن خرج هذا عنه هو نحو الابسبعا
حالة التركيب ومراعاة المال في اللفظ دلان من العرب من يقول في
موجل ويبس ماحل وباس فالتزموا اذ ذاك هنا لما ذكر
وما الذان يجلان دولة والعاملان فيه معمولان
يعني اسما الشرط في مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا فايا منصوب بتدعوا
وتدعوا مجزوم وما بايا وهكذا نحو من تضرب اضرب فالمفعولية في اسم
الشرط نحو الاسمية والجزم يقتضي ان الشرطية والمرتبة في ظاهر
اللفظ منتفاة لوجود سبق العامل معموله فيهما
ومفرد ولفظا ومعنى فيهما مغني كلام فيه لفظ ثاني
يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه
الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره واللفظ الثاني بعده كقوله
تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر اد الامر والشان وتفسيره
الله احد وهذا اخبار مذكور ان شيت انثت الضمير على معنى القصة
كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وليس هذا الضمير
في كلا حاليه من الاحكام الاعرابية الاحكام الرفع بالابتداء او بخوانها
او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها بخوانها لانه مبني
الابصار ما ذا الذي في كبر مونث وقبل ذاك كان في الذكران
يعني ان الذئاب السبعي في ذكره بحلة وفي صغره بفراد وفيه اشتد صاحب
الايضاح وما ذكر فان بكبر فانثني شده الازهر ليس بذي ضرمس

وهو له كي التذكير الثانيث ذو مبسرة من اجل ذا فرت سبه العينان
يعني اخوان فاذا كان عليه طعام سمي مايدة فيقصى اذا كان خوانا ويدني
اذا كان ماحية وهذا والذي قبله القاف فيما هو من مسايل اللغة
ما معرب مفعول او مبتدا ولفظه جر مذي الازمان
يعني كاين وايش يستعملان مفعولين او مبتدا ين نحو كاين من رجل
رايت وايش قلت ونحو كاين من رجل جاني وايش هذا واللفظ فيهما
جر ابدا الان كان كاين اصله كاف التشبيه دخلت اي فجرتها ثم اجري
اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصله اي شيء
ثم حذفت العرب الياء المتحركة من اي كما حذفوها من بيت وبابه وحذفوا
ما شي عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل الاعراب الذي كان
في اللام فهذا باب من التركيب يعني الاسم الثاني فيه على اعرابه
الاصلي ما اسم له تقبر بعامل محاله من اخر حرفان
يعني امرا واسما واخال وبابه لانه لا يتعين فيه بالعوامل حرفان الاخر وما
قبله بسبب الاتباع ما اثنان في اواخر من كلمه ضدان حقا وهما خلافان
يعني كل فئتين متقابلتين من الفاظ الاعراب والبنا الرفع مع الضم
والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجزم مع السكون هما مثلان في
الصورة ضدان في الاعراب والبنا بحسب الانتقال واللزوم
ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
يعني المستثنى في قول طرفه
بجفان تعتفري نادينا من سديف حين هاج العثير
والصنبر البرد بسكون الباقال ابن جني في حضا بعيه في وجه ذلك كان
حق هذا ان تنقل الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الواو مفتوحة ولكنه
قدر الاضافة الى الفعل بمعنى المصدر كانه قال حين بفتح الضمير
يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الياء الساكنة وسكنت الراء لكنه
لم تنقل الحركة توجد في الاصل وهو الجر الذي توجبه اضافة حذفها
الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى
المصدر فقد نبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو
الراء الاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج
ما فاعل ونايب عن فاعل فاوجه الاعراب بحرفان
يعني مثل قولك زيد قايم الاب وقايم الاب وقايم الاب وزيد
مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب
ما كلمة قد ابدلت عين لها احدا لها يصحبه فلبان
فاول لاخر واخر لاول ها لا لها هذان

يعني مسلمة ايتق في جمع ناقة على افعل اصله اوق كما قالوا اوقوق فاجدلوا
العين في ايتق يا لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين
مسالمة الي موضع اللام فصار اللفظ فقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اداوام
وبابها فصار اتقيا ثم لما صارت الواو المنطوقة بالوجوب ذكر قلبوها على حالها
الي موضع الفا فهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ ايتقا وعادت بنية الجمع
الي اصلها بخروج حرف العلة عن الطرف بنقله الي موضع الفا فقد صار
هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو اخر الكلمة وبالقلب الثاني
الذي اولها فهذا ان ظاهران للقلب من المذكورين قال ابو القاسم الزجاجي
في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل
التصريف ماكلة مفردها وجمعها بواوه قد يتماثلان
يعني في قولك جاني اخوك الكريم وجاني اخوك الكوام وهكذا ابوك يقول
هذا ابوك وهو اذا ابوك تكون واحدا من الاسما الخمسة وجمعا بالواو والنون
لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا

فقلنا اسلموا انا اخوكم فقد بريت الاحن العمدودر

وقول الاخر فما سمس اصوامنا وقد سابا لاسا

وقد سابا بمعنى اخوك الكريم ومفرده اذ يتساويان يعني نحو قولك رايت ابنك
ياكل مع نصب كالبحر في مفرده اذ يتساويان يعني نحو قولك رايت ابنك
اكلا ما واخيك اكلا فصلا جمعا على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد
مررت بابنتك الكريم وباخيك الفاضل فينتسابان في اللفظ

ماكلة مني اسم يعدها فرفعه ك والجر جاريان

والفعل بالرفع وبالجر اتي وهي لها في كل ذا معان

يعني كلمة مني يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع
بعدها الفعل مرفوعا او مجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول
مني القيام في الاستفهام فيرتفع الاسم وتقول العرب اخرجها
من مني كم بمعنى وسط مجرورا بعد ها وحيروا انضابها بمعنى من لقوله

اذا اقول صحا قلبي اتبع له سكر تني قهوة سارت الي الراس

اي من قهوة وقال ابو ذؤيب

شربت بها النحرير شهرا فرفعت مني بحج بيض لهن نسيج

مني فيه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب هي بمعنى من ويقول
مني فتقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومني تقوم اقم في الشرط فتجزم

ما حرف ان سبقته ذو عمل كرعلي العمل بالبطلان

صه رو لكن ليس صدرا فله فقدم ما اخر وصفات

يعني امر الابتدا اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قام بفتح
علمت في ان فتوقعها الفتح فان جرت في اللام مبطل العمل فقلت

علمت ان زيدا لقائم وهذه اللام اداة مصدر في محلها الاصيل لها وهو
الدخول على ان ولذلك منعت من فتحها والاصدرية لها في موقعها بعد ان
تعمل ما قبلها فيما بعدها لان ان رافعة للخبر الداخلة هي عليه وعملها
ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم فبالناس متعلق
برؤوف ويعول اني زيدا الاضرب فلهذه اللام هنا وصفان تاخر في اللفظ
وتقدم في الاصل يا بي حرف اثر لعامل اعراب معرب وذا نشبهان

يعني ان قايا بفتح يا لعامل وبكسر دونه تقول انكر قايم وعرفت انكر قايم
وعجبت في انكر قايم سمي سيبويه وقد ما النحاة هذا علامة في الحروف
واعراب المعربات متشبهان فكانه اعراب في الحروف

مجرور حرف قد ترتيب مبتدا موكدا وان له وجهان يعني مثل
متوكد الزيدان لها علامان والهندان لها مثنيان والزيدون لها علامان
والهندات لهن ثنيات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول
مؤكدا وسبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام
ابتدائية موكدة والاسم بعدها مسندا موكدا لها والكلام صالح للوجهين
يوجع في تعيين احدهما الي ما يقتضيه مصرف القصد من المعنى كقوله
تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود
عين ان الاول هو الثاني واي مبني بتلاعبت عوامل ارادت البيان

يعني الضمايير المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك
على حد زيد ضربته او زيدا ضربته في باب الاشتغال ويكرمونك
فالجر فاختلاف صور الضمايير بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف اوجه الاعراب
في المعربات ماكلة في لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان

يعني مثل بحشين يا هندا ويا هندات وتزعين يا عدا ويا عدات
فهذا الفعل صالح اللفظ للواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان بحشين
للواحدة اصله بحشيين كتذهيبين وتجمعها اصله على لفظه تفعلين
كتذهيبين وتزعين للواحدة اصله تزعيين كما تقول تكسيين فاعل
بحشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف وتزعين يا هندات تفعلن
على مقتضى لفظه كذاك للجمع لفظ واحد ذكرا وانث الافظان

يعني مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون قال الله تعالى واصبر
نفسك مع الذين يدعون ربهم والمحصنات يدعون ربهم وقال تعالى رب السجن
احب الي مما تدعونني اليه وان لا تصرف عني كيدهن اصب فهذا يفعلن
للاناث والاول يفعلون للمذكور واللفظ فيهما واحد

ما موضع تفلت الاتي به ولفظه هي للذكران

يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وحسن عشرة بين يوم وليلة لان الزمان

يغلب فيه الليالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ونزع الثامن اسما العدد
علامة تانيث المعدود وذلك خاص بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من
علامة التانيث ان يكون المذكر كما في سايرالابواب تحرفا بهم وسايرالصفات
ومن ههنا استفام الغاز الحريري في العدد بقوله ما موضع تبرز فيه ربات
الحجال يعايير الرجال يعني الثاني اسما العدد

«حرفان قد تنازعا في عمل» واسمان للحرفين مطلوبان

يعني ليت ان زيدا قايم فالاسمان بعدان مطلوبان لها وليست من جملة
المعني لكن العمل فيهما لان واعني ذكرهما بعدها عن ذكرها الليت فهو اعمال
مع تنازع بين حرفين والشان في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجري
مجراها واما خصه النحاة بذلك اذا قصد واما يتصور فيه اعمال العاملين

«فيهما ايضا فصيحا قد يجري» فعل وحرف يتنازعان

يعني مثل علمت ان زيدا قايم فالاسمان قد يتنازع الفعل والحرف معا
لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسالة قبلها

«وقد يجري مبتدا واخبره» في الرفع والنصب له حالان «يعني المسالة الزنبورية
وبها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هي هي فقاله
سيبويه او فاذا هو اياها فقاله الكسايي وحكاه ابو زيد الانصاري
عن العرب والضمير في الاول مبتدا والاخبر له من جهة المعنى غير الضمير
الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة
فرعه ظاهر جلي والنصب في القول الصحيح على اضمار فعل تام معموله
مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يحمل معناه والتقدير فاذا هو
يساويها لان باب زيد ذهب معناه ليساويه وما يدخل تحت هذا
البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب
ان الطبع بياض في الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان والنصب
على انه مفعول يعتري وما مصدرية اي اكثر اعتراء ذلك السودان
وهذا المفعول هو الذي اغني عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فموضع
الالغاز من هذه المسايل دخول النصب فيما هو خبر لبتدا جوازا في اللفظ
ولزوما في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة قولك لكمثر ما اضرب زيد

«ما عالة عنع الاسم صرفه» وهي واخوتها ليس بمنعان

يعني ان مثل سياقل وصيارف وملايكة تمنع صرفه بعلة تناهي
الجمع فاذا فكت سياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث
الفها والتانيث من علل منع الصرف ولكنه بالتاء شاكل الاحاد فلذلك
انصرف كطواعيه وعلانيه وكراهيه

«ما اسم في الاستثنا منصوب به» وهو اداته له الحكايات

يعني

٢٧١

وقد تم سير البري بما مر على غاية الاهمال وشكر لله مقرة اولاق الخاب

بعني مسالة الاستثنا جعفر وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب
على الاستثنا فنصبه نصب المستثنى وليس بمستثنى وانما هو اداة
استثناء مجروره هو المستثنى فهو غريب في بابه الذي سري اليه حكم مجروره
فله حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى وهكذا اشبه ما يقوله بعضهم
في المفعول معه نحو جيت وزيدا ان الاصل حيث مع زيد فلما حا الحرف
وهو الواو وقع اعراب مع على زيد فاجتمع المشابهتان في يحكي الاسم
باعراب ما لا يسمه «ما اسم بريكز النصب في اسم بعده» وشانه الجر لدى اقتران
بعني مسالة لدن وعدوة فان لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها
قاله سيبويه لانها تنصب غدوة والاعمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى
من لدن حكيم عليم «وما اللذان جرد امن صلة» لكن لهما في الاصل بوصلان
يعني الموصولان في مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي يعنون
بعد صغير الامر وكبيره اي بعد مشتة فهما موصولان في الاصل جردا
من الصلة في الاستعمال وقد ربعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت
وقيل اللتيا والتي يراد بهما الداهية وقد حكي بعض النحاة جا في اللذين
والتي يعني الرجال والنساء لا يريد احالة على فعل شي والاعلى تركه

«ما معرب اعرابه وحرفه» كلاهما في النصب نحو وفان

يعني مثل قوله تعالى لو كانوا غزا لو كانوا فعلامة نصب غزا الفتحة
المقدرة في الالف المحذوفة لالتقا الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة
نفسها الاعراب وحذوفه الذي هو محله وذلك جايا في حال الاعراب
لانه وضع للبيان وهكذا الاسم مقصورا ذا نون

«ما آمر في كلمه موجبه» وجوده وفقده سيان

يعني مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة
يا وجود الكسرة قبلها سمي ان هذه الكسرة زالت وبقيت اليا في ايعاد
فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع انها الموجبة ومن هذه
مسالة ابيق المتقدمة لان موجب الياء قد زال وبقي ياقية منبهة
على قصد القلبين اذ لو رجعت الواو لم تحل الا على قلب واحد

«ما عارض ردني في كلمه» ولم يراع شمع الاعراب

يعني مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان ثبتت ابقيت
الف الوصل غير معتبة بالحركة المنقولة لانها عارضة وان تثبت حذفت
الالف معتدا بالحركة بعدها وعلى هذا اجاز الفراء في مذهب
ودش ان يقرا الان خفف الله عنكم وخوه بتثبوت الالف وجلذها وعلى
هذا فقري انه لن الاثمين بفتح نون من اعتبار سكون اللام لانه
الاصل كما تقول من الرجل وقري في الشاذ لمن الاثمين بادغام نون من

في اللام اعداد بحركتها كما تقول من لدن وهذا وان كان البيت يستدل
عليه فليس هو المعتمد وجود الامرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال
الواحد سماعا من العرب وذلك نحو ما حكاه ابو عثمن المازني من قول بعض
العرب في رضوان ضيوا بسكون الضاد مع بقا الياء عندهم يا بالسكون
العارض فردوا اللام التي كان حذفها لاجل الحركة فقالوا الرضوا كما
تقول في الاسماطي ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام واصلها الواو
من الرضوان وانما اوجب انقلابها يا الكسرة الداهمة في الياء الباقية
فتدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة العالمة في البيت قبال هذا مع ما
ذكر فيه اعداد نحوه «ما اسم لحرف من الاسم قبله» هاكوا جدوا الاصل اثنان
يعني اثنتي عشر في باب العدد حذفت العرب نون اثنتين منه لكسرتها
عشر منزلتها اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشر كل وخمسة عشر
الى سايرها ولم يقولوا اثنى كما لا يصح في اثنين ان يضاف وفيه النون
فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كوالة عشرين
واصله اسمان اثنا وعشرة لكن مى قوله في البيت والاصل اثنان دون
ضميمه فني البيت شئ ما تقدم في قوله ها هو للناظر كالعيان وفي قوله
يا هو لا اخبره واسايلكم وفي قوله ماكلة مني اسم بعدها وسيأتي
التنبيه على نحو ذلك «واسم له الوقع وما من واقع» لابد من فاض والا من دان
يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عندا لكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع
دون رافع منه والقريب وهو بديع من الاسما في اللسان ولهذا وقع
في كتاب سيبويه وعظيم والله جعلهم فصلا
«وما من الحروف يلفي زايدا في لفظ او معنى هما قسمان»
«او فيهما واسم وفعل لهما» نعما وحول ابن سيد خلان
يعني ان من الحروف ما يلفي زايدا في اللفظ خاصة نحو جيت بلا واو
ونحو ان تنصروه والا يضركم كيدهم او في المعنى خاصة نحو انما الله اله
واحد وانما يا تيكم به الله وانما يبايعون الى الموت وهم ينظرون
فما في المعنى زايدة وهي في اللفظ معتمدة كافة او حمية او تكون
الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من الله وفيما نقضهم
ميثاقهم فهذه اقسامهم ثلاثة في زيادة الحروف مع انها حروف
معان فزيادتها على خلاف الاصل ويعني بدخول الاسم في باب
الزيادة نحو قول عنترة
«ما شاة من قنص لمن حلت له» حرمت علي وليتها لم تحرم
يروى ما قنص ومن قنص على الزيادة واضافة شاة الى قنص فهذا
الظاهر وقد روايت من على الزيادة بتكلف وقد استجاز ذلك الكوفة

زيادة حين في مثل زيد حين قلي وجهه وكقولهم وجهه حين وسم
وقد راى بعضهم زيادة اسما الزمان كبير وحين عند اضافتها الى اذ
كقولك يوم يذ وحينيذ ان ذكر اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفي
بها وحدها كقول الشاعر «نبيتكم عن طلابكم ام عمرو» معاجله وانشاذ صحيح
وقد تاول متوهم على ذلك على ان الحين هو المعتمد وسيقت اذ ليدل على
مضيه بنفسها وعلى ما حذف ما هو مراد سد مسدها قال وذلك اتم اراد وا
قطع امر اوحين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه
من الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله
فلا يحل تنوينه على غيره فجاز ايذ معينا للمعنى الذي يجوزه وتحصيلا
للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي تقبله فتا لوا حينيذ اي حين كان
ذلك ولهذا قل ما توجد في كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة
غير منونة لكن هذه الاخلص من دعوى زيادة الحين لان اذ تغني عند
متقدمي عنه لانها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي به في البيت المتقدم
ويعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله
«سراة بني بكر تسامو اعلى كان المسومة العراب»
فزاد كان بين الخبر ومجروره وكقولهم ما احسن ابرد هاوما اسمي اذفا
العشية وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زايدة في اللفظ ومجروره
لمعنى المضي «ما شكل افعال يري جمعا» ولم يصرف ولم تشركه في ذا ثان
يعني اشبا جمع شئ من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على شكل افعال
جمع فعل كفئ وانما دعى واحدا فكان القياس بصرفه لنظايره لكنه
لم يصرف قال الله تعالى ان تنسالوا عن اشيا ولم يشركه في هذا شئ
ظاهر من بابه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو مقلوب عند اهل البصرة
اصله شيا فقدمت اللام واعلا محذوفا عند الفارسي من الكوفيين
والاخفش من البصريين اصله اشيا جمع شيا فخففا معا حذف الياء
المكسورة والتزما التخفيف وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال
بفعلا فتح ومن ههنا جمعوه على اشياوات
«ما فعل امر وخطاب صالح» كغيبة ومنقضي الزمان
يعني مثل خاطوا وناموا وبذكروا وتقالوا يصلح هذا ونحوه للامر على
جهة الخطاب وللفعل الماضي على جهة الغيبة
«وصيغة الماضي يري مضارعا» من لفظها فيه يري الفعلان
يعني مثل تحامي وتغاطى وتسمى وتزكى لقوله تعالى قد افلح من تزكى
فهذا ماض وتقول بسكانه للاولى ان تزكي على قراءة التخفيف فهذا
مضارع على حذف التاين ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس

تخامياه اطراف الرماح تخاميا وجاد عليه كل اسحم هطال
ويتعين المضارع في قول الاخر يا قومي لساعي عند باب رفاعة
واي كلمتين في كلمه واي فعلين هما خصمان
يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في عبد قيس وعبدري في مثل عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد لانهما فعلا تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء عدوا المتنازعان خصمان لان كل واحد يخاصم صاحبه ويدعيه
واي مضمر مضاف واي اشياهما سيان
يعني بالمضاف بالمضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب بناء على ان اياه هو الضمير ويعني بالاشيا عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والمراد قلبان خاصة ما واحد ليس بذي تعدد لكنه يقال فيه اثنان
يعني اليوم الذي بعده الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد تفوق ليلة الاثنين والاثنان اسم عدد كثلاثة واربعة وليس يعلم فيما للواحد على خلاف وضعه وانما كان القياس ان يقال ثنان او اسم مشتبه اللفظ بالاثنين بالثلاثا والاربعا والخمس
ما اسم جي فاصلا حتى به الخافض والمخفوض
يعني الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها على اطراد بخلاف الذي والتي مع انها بمعناها ولا يطرد الفعل بين الخافض والمخفوض بغير هاتين الاسما والصحيح اسميتها بالوضوح ذكر فمنع حيث يقع على غير ما يقع عليه صلتها نحو مررت بما سره المكرمها انا فالالف واللام واقع على هند ومكرم للمتكلم فوضعها هنا وضع التي وما الذي وهو حرف خافض لفعل ما اضيف يا سحسبان
يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو ويا بؤس للحرب ولا غلامي لكل ولا مدى لكل فاللام حرف جر في الاصل مختلة بين المضافين هذا في اياها وهو خلاف القياس
وكيف للموصول يلغى صلة فهاكه الغي موصولان
يعني مثل جاني الذي ابوه منطلق منهم اي جاني الذين ابوه منطلق وقد انشدوا
من النفر اللاي الذين اذا هم لهاب الهمام حلقة الباب قعقعوا
قيل الذين توكيد للاول وقيل هم هو من صله اي الاسم الذين ويصح في الكلام ان يقال التي الذي ابيها فتلزمه هند على معنى التي تلزم الذي ما تيها هند وهكذا ما كان مثله

وما الذي يبني وفي اخره دليل اعراب لدى تبيان
وذكر الاعراب في اسم سابق وذكر الدليل في اسم ثان
يلغى لديه عوضا من خبر امر ليس لذا كر تجمعان
حرف لاعراب يمبني وقد ناب عن اسم حل في المكان
يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات ممن يخاطب في حكاية المرفوع ومنادى حكاية المنصوب ومعنى في حكاية المجرور فمن مبنية وهذه العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن مبتدا اغنت تلك العلامة عن خبرها وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر فلا يقال منو من الرجل والبيت الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلاثة فالافتقار عليه وحده معنى عن ما قبله فيقال
ما احرف اعرابي عني وقد ناب عن اسم حل في المكان
ما فعل امر حاز الحذف سوى حركة تبقي على اللسان
يعني فعل الامر من واي بمعنى الوعد نحو عيه اياز يدفان وقع قبله ساكن من كلمة وتنقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت قل ما زيد اي عد نا بخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يسبق من الفعل غير الكسرة في كلام قل وتقول على هذا يا زيد قل يا هند فبقيت الحركة دالة بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ما اسم له حركة تعامل يفسخها حركة اقتران
يعني مثل احمد سه فيمن كسر الدال ونحو اذ قلنا للملايكة اسجدوا فيمن ضم تا الملايكة بحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران ما معرب في لفظه حركه الاعراب حاصلان
يعني مثل البكر اذا وقفت عليه بنقل حركة اخره الى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر في اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه
ونحو سامع صوت طهر في كلمة غابن صيد عمان
يعني النون الساكنة وبعدها باء او واو في كلمة يجب اظهارهما فزاد ابن القيس بالمضاعف لواد عمت وما بعدها الادغام فاذا لم يكن لبس روجع الاصل فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيته من وجد او من لبس اوجد وباس فيدغمان
ما عامل وعمل قد اهملا وفي انعدام قد يقدران
يعني مسئلة ليس زيد بقاعد ولا قاعد انكر ان عمل الباء عملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال
معاوي انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فقد اهملت في التابع البتة وعملها مع وجودها شرثبت من كلام العرب مراعاتها
مع عدمها كقول زهير بدالي اني لست ادرك من مضى ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
يروى بجر سابق على توهم لست بمدركه ونبت سيبويه
مثاليم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
جر ناعب على توهم ليسوا بمصلحين ففي هذا بدع من الاعتبار
ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه
ماخوذ بنا مع تصدراني حالاه في ذين مخالفان
يعني حكاية بولس من قول بعض العرب ضرب مس ما لمن قال
ضربت رجلا رجلا فهو سال عن الضارب وعن المضروب منهما فاخرج
من الاستفهامية عن بابها وعن صدريتها الواجبة وهو نادر في بابه
فهذه سبعون بيتا اكملت قصيده ملعوزه المعاني
عقيلة قد سدلت ستورها تقول للخطاب فن ترانى
حتى تعالى في طلابي شدة ويخجل القلب المعنى الفاني
والحمد لله الذي عرفنا من فضله عوارف الاحسان
وصلى رب على من احكمت اياته في محكم القرآن
فهذا تمام الشرح على طراز القصيدة اللغزية في المسايل النحوية
ما فتحه ناظمها انا به الله تعالى الجنة فيتلوه كتاب التبر
الذايب في الافراد والغرايب

يقع الله به
امين
آمين

كتاب التبر الذايب في الافراد والغرايب

وهو الفن السادس من الاشباه والنظاير النحويه

لشيخ شيوخنا الشيخ الامام العلامه
العمدة الزاهد المجتهد امام
الايمة مفتي الفرق ترجمان
القرآن عمدة الحفاظ
فارس المعاني والالفاظ
ذو الفنون البديعه
ناصر السنة جلال
الدين ابن الفضل
عبد الرحمن

ابن العلامة جمال الدين السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به ورحمه امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت
محاسنه باطنا وظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظاير
وهو فن الافراد والغرايب

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الامر لا يعتد
بخلافه على انحصار الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال
ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا وسماه الخالفة وهو اسم
الفعل قال ابن هشام اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على
معنى في غيره وناز عهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة
وزعم انه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فضل نظر
وزعم انه دال على معنى في نفسه واتى بي وعبارة ابن النحاس اعلم
ان معنى قول النحاة ان الكلمة لها معنى في نفسها ولا معنى لها في نفسها
يعنون بذلك ان الكلمة ان فهم تمام معناها لم يحتج ذكر لفظها من غير
ضميمة بخلاف المعبر عنها فان لها معنى في نفسها وان كان مفهم معناها
متوقفا على ضميمة بخلاف المعبر عنها فان معناها في غيرها ومعنى ذلك
انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن شخص
وكذا باقي الاسماء يفهم منه معنى في حال افراده والفعل ايضا اذا ذكرته
وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمن
الماضي وليس الحرف كذلك انك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى الا اذا
اقترن بضميمة من احد قسميه فان قيل لا يجوز ان يكون الحرف مثلا
معنى عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهملات وانما الحرف لا يفهم
منه معنى في حال الافراد قلنا ان سلم انه يلزم
من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل
المهملات لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل
كذلك فان المهمل ليس له معنى لا في حال الافراد ولا في حال التركيب والحق
ان الحرف له معنى في نفسه لانا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم
موضوعه لغة او لا فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه
المعنى انه لا معنى له لانه لو خوطب بما اسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما
لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى
غير ما يفهمه موضوعه لغة كما اذا خاطبنا انسانا بجهل وهو يفهم انها موضوعة
للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق
اخر وهو ان يقول وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم
منه معنى واللغويون كلهم قالوا مثلا ان هل للاستفهام ولم يقيدوا

بحال التركيب دون حال الافراد فان قيل اي فرق بين معنى الاسم والفعل
وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم
والفعل يفهم منه في حال الافراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف
الحرف لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم منه
عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين
ابن هشام في شرح اللمحة ان ابا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل
ولم اره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو
اغرب من ذلك وهو اني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمان
مايه ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة وفيهم واحد
من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي فقال لي هذا
البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا النقيض فان الشريف ذهب الى
ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم
في قولهم ان له معنى في غيره والف في ذلك رسالة سماها حضور لي
مظفر الدين المذكور تابعا لنفسه اختصر شرح الكافية للرضي سماه
مرضي الرضي فرايته نقل منه عن الشريف هذا البحث فطلبت
الرسالة التي الفها الشريف في ذلك حتى حصلتها **باب**
الاعراب قال ابن الانباري في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية
والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر الخباوي في شرح المفصل انه
ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح **باب**
الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها
بالحروف غريب لم ار احدا ذكر غيره **باب اداة التعريف**
قال في البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها لا بشبيه التعريف بالاستفهام **باب**
الابتداء قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
لا اعلم خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث
وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر الا ان ابن الطراوة رد
على جميع النحويين في هذا وقال انها سواء يكونان خبرين عن الجثث
والمصادر قال ابن هشام في شرح ابن بابشاذ الظرف الواقع
خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره
الى الظرف ولم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته
او لا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع النحاس قال ابن
هشام وهو غريب **باب كان** ذهب ابن معط الى ان دام
لا يجوز تقدم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن ابان

في

في شرحه وما وقفت في تضاعيف العلوم العربية متقدمهم ومتاخرهم
على بعض نص بمنع من ذلك وقد اكثرت السوال والتفحص عنه فما
اجبت بان احدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من لا
اتهمه عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال
هذا جار مجرى المثل وحكى ابن الخباز الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بابن
بالمصنف وساله عن ذلك فقال انكر فيه ثم اجتمع به مرة اخرى وعاد
وساله فقال لا تنقل عني فيه شيا **قال** ابن السراج انا افتي بتعلية
ليس تقليدا منذ زمن طويل حتى ظهر لي حرفيتها نقله ابن النحاس
في التعليقة **باب ان** قال ابن مالك في شرح التسهيل ان
كان بعني ما بعد ان المخففة مضارعا حفظ ولم يقس عليه نحو وان
يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا ليس
بصحيح ولا نعلم له موافقا **باب كاد** قال الابدي في شرح
الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من النواسخ
لان حكم النواسخ ان يقدر زوالها منعقدا ان معمولها مبتدا او خبر
وانت لا تقول زيد ان يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا زوال عسى
قدرنا زوال ان ومذهبه في عسى زيد ان يقوم على ما يظهر ان
زيدا قاعل الا انها لما علقت على غير ما طلب الزم التفسير كسمع
زيدا يقول كذا **باب ما** قال ابن عصفور في المقرب تعمل ما
بشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف او مجرور وقال ابن النحاس
في التعليقة يجوز من مثل مر انا ما في الدار زيد وما عندك زيد قال
الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع الموسعات
قال وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا اعلمه لغيره فان الناس نصوا
على ان الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا او مجرورا كان او
غيره **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب
على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد
ويقوم زيد الثاني رفع الاسم بما يعاد الذكر نحو قام زيد الثالث
رفع الاسم بالدايم نحو خالق زيد تاسير وها الرابع رفع الاسم
رفعه بالحمل حمله ما نحو خلفك زيد فاذا قلت ازيد خلفك رفعوا زيدا
والمضمر بالظرف وهو وجه خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع
العايد عليه كقولك زيد ابوه قايم وزيد مررت به السابع رفع الاسم
باسم مثله جاءني رجل نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم بما يغلب عليه
ان يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بحمل قد رفع غيره نحو زيد
حيث عمرو العاشر رفع الاسم بما يتوب عن رافعه في التقدير

نحو قائمة جاريته زيد وتقديره وجد قائمة جاريته زيد الحادي عشر
رفع الاسم بتعمر وليس الثاني عشر رفع الاسم بحروف الاستفهام
نحو من ابوك وابن اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما ايكون الا
سابقا له نحو لا زيد لا كومنه الرابع عشر رفع الاسم بالفعل
المزال عن التصرف نحو حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم بما لا
يظهر انه وصف له نحو عبد الله اقبال وادبار وعبد الله اقبالا وادبارا
السادس عشر رفع الاسم بواو مسبوقة علية نحو كل ثوب وثمنه
تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع والباء رفعت السابع
عشر رفع الاسم بواو ومسبوقة نحو قياسي الليل والناس ينظرون
الناس من عشر مر لهم الوطب والحرشة بين انتهى **باب**
المفاعيل قال ابن اياز نظر ابو سعيد السيرافي الى قوله تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه متزايد في المفاعيل
الخمسة مفعولا آخر سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا
لانه يقتضي ان ليس في نحو قتلوكم نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت
عن خالد مفعولا عنه قال الجزولي لا يكون المفعول له منجرا باللام الا
مختصا نحو قمت لاعظامك ولا يجوز لاعظام لك خلافا للشلوبين وهذا
غير صحيح بل هو جايز لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين ولا اعرف
له سلفا في هذا القول **باب المصدر** قال ابن هشام
في تذكرته ذكر ثعلب في امالية انه يقال ناب هذا عن هذا نوبا
ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب **باب العطف** قال ابن
هشام زعم ابن مالك ان حتى لا يعطف بها جارة وان بعدها
الا مضمرا ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة
ذهب صاحب الازهرية الى ان بل تكون حرف جر وهم ابو حيان
وابن هشام وغيرهما فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين
على خلافه ذهب الخوارزمي الى ان بل ليست من حروف العطف
ولا سند له في ذلك نقله الامد نسبي في شرح المفصل ونقلت
عبارته في حاشية المغني قال ابن هشام حرف ابن مالك في بعض
كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف المفرد ان كبل
باب في تذكرة ابن مكتوم ان ابن السيد البطليوسي
قال ذكر الاخفش شيا لم يذكره احد من النحويين وذلك انه
اجاز مررت بهم خمسة عشر هم فجعل مفسر المركب مضمرا وهذا
من اخطا الخطا انتهى **باب النداء** نقل ابن الخباز
عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام في

معنى اللبيب وهذا خرق لاجماعهم اجاز المازني نصف صفة اب
قال الزجاج في معاني القران ولم يجز احد من النحويين هذا المذهب
قبله ولا تابعه احد بعده فهذا مطرح موذول لمخالفته كلام العرب
باب نواصب المضارع قال ابو حيان من غرايب مذاهب
الكوفيين في ان انهم اجاز والفصل بينها وبين معمولها بالشرط واجازوا
ايضا الغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها قبل دخولها فاجاز والردت
ان تزورني ازورك بالنصب وازورك بالجزم جوابا للشرط والغاء ان قال
ابن عصفور في عمر الزمخشري ان لن تفاكبد ما تعطيه لامر يفي المستقبل
تقول لا ابرح اليوم هكذا في فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم
هكذا في قال وهذا الذي ذهب اليه دعوى لا دليل لها بل قد يكون
النفي بلا اكد من النفي بلن لان النفي بلا قد يكون جوابا للقسم
نحو والله لا يقوم زيد والنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل
اذا اقسم عليه اكد منه اذا لم يقسم قال وذهب ابو محمد عبد الواحد
بن عبد الله بن برهان الى ان لن تنفي حاضرا ولا يمتد معها النفي قال ويبين
ذلك ان الالفاظ مسندا كلة للمعاني ولا اخرها الف والالف يمتد معها
الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه قال ابن عصفور
وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي
وحيث لا يمتد فمن الاول في لن انظم لن يغفروا عنك من الله شيا
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ومن الثاني لن ابرح اليوم هذا الامر حتى
ومن الثاني في لن فلن اكلم اليوم انسيا وفي لان لا تكلم الناس
ثلاثة ايام قال ابو حيان وجد الوهاب هذا له كتاب التبيان
في علم البيان ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور قال وكتابه
اليه اهل علم البيان ويختصون به ينبغي ان لا يحكي مذهبا لاظهر
يبنون على خيالات هذيانية او استقرات غير كاملة وحين
وصل كتاب التبيان هذا الى المغرب ابن رشيد من المقيمين بتونس
تقصا في كل قواعده وتقصه ايضا الكاتب ابو المطرف بن عميرة
وكان من البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث
لا يدانيه احد من اهل عصره انتهى **فائدة** عبد الواحد هذا هو
الكمال بن خطيب زملكا له شرح على المفصل قال ابو حيان
في شرح التسهيل زعم القاضي ابو بكر بن الطيب ان كون ان
تخلص الى الاستقبال يودي الى القول بخلق القران وذلك قوله
تعالى انما امره اذا اراد شيا ان يقول له كن فيكون فان كان
ان يقول سبيقع كان القران مخلوقا وهذا هو الكفر عند قوم

او الضلال والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في اللسان
غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك الفصل بين كي ومصولها بمعموله
او بجملة مشرطية ولا يبطل عملها نحو جئتك كي فيك ارغب وجيت كي ان تحسن
ازورك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه فان في المسئلة مذهبان احدهما
منع الفصل مطلقا باقية على العمل امر اد هو مذهب البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين والثاني جوازه ويبطل عملها ايتعين الرفع وهو
مذهب الكسائي قال فما قاله ابن مالك من الجواز مع الاعمال مذهب ثالث
لا نعلم به قال ابو حيان من اعرب المنقولات ما نقله بعض اصحابنا
عن ابي البقاء من ان اللام في نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم هي لام
كي قال وهذا نظير من سمى اللام في ما جيتك لتكرمني لام الجحود دون
قول هذا اشبه لان اللامات بعد جحد لغة وان كان ليس بالجحد
المصطلح عليه في لام الجحود واما ان تسمي هذه لام كي فيسهو عن تاويله
قال ابو حيان لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما
نقل عن العلاء ابن سيابة قالوا وهو معلوم الفراء انه كان لا يجيز ذلك
باب الجوازم قال ابو حيان من غريب الخلاف في لا التي للنفي
والدعاء ذهب البه ابو القاسم السهيلي من انها لا التي للنفي قال
لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما ينفي طلب الامر وجوده وقد
تدخل لا النافية بين الجار والمجرور نحو جيت بلا زاد وبين الناصب
والمنصوب نحو اخشى ان لا تقوم فلذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو
لا امر الا مر لكنها اصحت كراهة اجتماع لامين في اللفظ قالوا ظلت يدي
وان ظللت فكان الاصل اذا نفت للانذهب كما تقول في الامر لتذهب
فاصحت اللام لما ذكر قال ابو حيان وهذا الذي قاله في غاية من
الشذوذ لان فيه ادغاما ولم يلفظ به قط ولان فيه اضمار الجازم
وهو لا يجوز الا في ضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم بلا حواخشي ان لا
تقوم فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذلك لم يلفظ بالعامل بوما قط فلا
تحفظ من لسانهم للانذهب لا في نثر ولا في نظم فهذه كلها دعاوي
لا برهان عليها وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم
على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا
تكلم في ذلك قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذ المنازع في
النحو وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك
من شيخه ابي الحسين بن الطراوة فانه كعر ما خذ علم النحو الاعند ابن
الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد صنف كتبا
في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي ورد الناس عليه

ووجوه عن قوس واحدة مذهب المازني ان مفعول الشرط والجزا مختلفان
وعنه رواية ان فعل الشرط مضارع وفعل الجزا سببي قال ابو حيان وهو
مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان من غريب ما حكي في اذا ان ابا عبيدة
معمر بن المثنى زعم انها تاتي زائدة فتكون حرفا على هذا واسند
حتى اذا سلكوهم في قتايده شلا كما شلت الجالة الشرد قال
زادها للصدر الجواب كانه قال حتى سلكوهم والشد ايضا
فاذا وذكر الا انتهى الذكره والدهر يعقب صالحا بفساده
قال ابو حيان وقد يدول البيت الاول على حذف الجواب والثاني
على حذف المبتدا الدالة المعطوف عليه كانه قال فاذا ما حن فيه وذكر
قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ابو العباس محمد بن احمد
الحلواني عرف بابن السراج له ورقيات في النحو تسمى الشجرة ذكر فيها
في الجوازم محاسن وذكر ان قوله قام القوم ما خلا زيدا ان ما اسم
والا يكون صلة الا الفعل هنا انتهى وقال فطرب في جماهير الكلام
وقال بعضهم محاسن ولم يجل عن قصيح باب كم قال الشيخ تاج الدين
بن مكتوم في تذكرته اجاز الزمخشري وصف كم الخبرية وحملة من ذلك
قوله تعالى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن اثاثا ورءيا قال
هم احسن اثاثا في موضع النصب صفة لكم ذكر ذلك في الكشاف
وقد نص الشلوبين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير
على ان كم الخبرية لا توصف وقلت لشيخنا الاستاذ ابي حسان قوله
معارض لمعروف الكشاف فرد ذلك علي وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشري
غير مخوك ولا يلتفتون اليه راجعا الى خلافه في النحو يعني المواضع التي
خالف فيها النحويين وانفرد بها في كتابه المفصل عندهم محتقرا يشتغل
به ولا ينظر فيه الا على وجه النقص له واحط عليه والتشنيع لبعض
الاندلسيين ما يقول الزمخشري عبد عمرو من قنبر
والخليل بن احمد وفتى عبد الاكبر لم يزد ان بادة غير تبديل الاشطر
بسوى اسمه الذي نصف محمد عنه حزني باب جمع التكسير
قال ابو حيان ومن غريب ما وقع من فعله مفتعل اللام وجمع على فعل
ولم يذكره النحويون وانما وجدته انا في اشعار العرب قولهم شهوة
وشهى قالت امراة من بني نصر من معوية
فلولا الشهى والله كنت حديرة بان اترك اللذات في كل مشهد
ورحق لعمري انه غاية الردى وليس شهى لذاتنا بمخالد
باب التصغير قال ابن مكتوم في تذكرته نقلت من خط
ابي الحسين احمد بن محمد بن احمد بن صدقة النحوي المعروف بالخلب

تلميذ ابن خالويه ما نقله عنه قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام
في تصغير الكتيبا الا الاخفش فانه اجاز الكتيبا بالضم
باب النسب قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب فتح العين
في غد ودئيل وابل عند النسب الا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له
من ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان قال ابو حيان ذهب
الفراء وابو عبد الرحمن السوسدي ومحمد بن سعدان الى ان خلا يمنزلته
سوف وهذا مذهب عرب اخر العدد السادس

الفن السابع من الاشباه
" والنظائر النحوية لشيخنا
" الشيخ جلال الدين السيوطي
" الشافعي رحمه
" الله تعالى
" ونفعنا
" به آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة
والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة
هذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر وهو فن المناظرات
والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى
والواقعات والمكاتبات والمراسلات مناظرة سيبويه والكسائي
في المسألة الزنبورية قال ابو القاسم الزجاجي في امالية
اخبرنا ابو الحسن علي ابن سليمان الاخفش النحوي نا ابو العباس
احمد بن يحيى بن ثعلب حدثني سلمة قال قال الفراء قدم سيبويه
على البرامكة فغر قريحي على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لهم ذلك
يوما فلما حضر تقدمت وآثروا الاخير فدخلنا فاذا نحن بالمجلس
قد فعد عليه يحيى ومعه الى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر
بحضرتهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة
فاجاب فيها سيبويه فقال ثم سأله له اخطأت ثم سأله عن
ثانية فاجاب فقال له اخطأت ثم سأله عن ثالثة فاجاب فقال
له اخطأت فقال سيبويه هذا سوء ادب قال الفراء فاقبلت عليه
فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في من قال
هؤلاء البوم مررت بابن كيف يقول على هذا فذلك من وابيت واوبيت
فقد رفا خطأ فقلت اعد النظر فقد رفا خطأ فقلت اعد النظر

ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر
صاحبكما حتى انظره فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال تسألني
او اسألك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي قال كيف تقول
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو
اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت
ثم سأله عن مسايل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله الغايم والغايم
فقال سيبويه في ذلك كله الرفع دون النصب وقال له الكسائي ليس
هذا كلام العرب برفع ذلك كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله فقال
يحيى بن خالد فقد اختلفتما وانتما رئيسا بلدينا فمن ذا يحكم بيننا
فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل ادب ووفدت
اليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع
اهل الكوفة واهل البصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال يحيى
وجعفر قد انصفت وامروا احضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس
وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسألوا عن المسايل التي جرت
بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا لقوله فاقبل يحيى
على سيبويه فقال قد لتسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل
الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا تزده تاديبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج
وصيّر وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال
السخاوي في سفر السعادة قال لي شيخنا ابو اليمن الكندي ان
سيبويه انما قال ذلك لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة
قال السخاوي ولم اسمع في هذه المسألة احسن من قول الكندي
ولا ابلغ

مجلس الخليل مع سيبويه

ذكره ابو حيان في تذكرته واظنه اخذ من كتاب غرايب مجالس
النحويين الآتي ذكره قال سيل الخليل بن احمد عن قول الله
عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
قال هذا على الحكاية كانه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي
يقال ايهم هو اشد عتيا فقال سيبويه هذا غلط والزمه
ان يجيز لا ضربن القاسق الخبيث وهذا لا يجيزه احد وقال
يونس ابن حبيب الفعل ملغى وأي موضع بالابتداء او اشد حشره
كما يقال قد علمت ايهم عندك قال سيبويه وهذا ايضا غلط لانه
لا يجوز ان يلغى الا افعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وما
وقال الفراء ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي لننزعن

فالنحو افتقاد ايهما اشد على الرجل عيبا وله فيه قول آخر وهو انه
قال يجوز ان يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول اصبت من كل
طعام ونلت من كل خير ثم قدر منظرا ايهم اشد على الرجل عيبا وله فيه
قولان ثالث قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من الذين ننشايعوا
ينظرون بالتشايع ايهم اشد على الرجل عيبا فتكون اي في صلة التشايع
قال واجود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال
الفراء الى آخر ستة اقوال ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين قال
سيبويه والقول الاخير من اقوال ايهم هنا تأويل الذي وهو في موضع
نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصل به الذي
واخوانه لانه وصل باسم واحد ولو وصل بخاله لاعرب فاشد خبرا مبتدا
مضمر تقديره هو اشد وعتيا منصوب على التمييز ولو اظهر المبتدا
لنصب اي فعيل لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد

مجلس ابي اسحق الزجاج مع جماعته

ذكره ابو حيان في تذكرته وهو في كتاب المجالس المشار اليه واظنه
تأليف تلميذه ابي القاسم الزجاجي فانه قال فيه قال لنا ابو اسحق
يوما في مجلسه كيف يصغرون المكفوان من قوله رؤبة

«قد طرقت سلمى بليل هاجعا» يطوي اليها مكفوأ تبا واسعا»

فأرتجت بالحلم ولغا والعا» قال المكفوان الواسع من الارض البعيد
والولع الكذب فحصنا في تصغيره فلم يرض ما جينا به فقال الوجه
ان يقال مكيفين وقياس ذلك ان الاسم على ستة احرف وكل اسم جاوز
اربعة ليس رابعه حرف مد ولين فقياسه ان يرد الى اربعة احرف
في التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزد وكذلك
ما اشبهه فرفعت يا التصغير في مكيفان ثالثة ساكنة وبعدها واو
فوجب قلب الواو يا وادغام الاولى فيها فصارت بعدها ياء شديدة
وبعدها ثلاثة احرف همزة ونونان فلو حذفت النون بطل معنى
الاسم واختل فحذفت الهمزة واحدى نونيه فقلت مكيفين كما ترى وان
شئت مكيفون فاظهرت الواو لانها متحركة في الاسم قبل التصغير
وتقول في جمعه مكايفون قال والقياس عندي ان يقال هو بئيس
كما قيل في تصغير مقشعر قشيعر وفي مطمئن طميئن هذا هو القياس

مناظرة بين الكسائي واليزيدي

قال غازي بن محمد بن علي بن احمد بن الحسن الاسدي الواسطي في
كتابه برق الشهاب ما نصه نقلت من خط عبيد الله بن العباس
بن الفرات ما نسخته اخبرني عمي ابو الحسن محمد بن العباس بن الفرات

قال اخبرني ابي العباس بن احمد بن الفرات قال اخبرنا ابو عبد الله
محمد بن العباس اليزيدي قال سمعت ابا القاسم عبيد الله بن محمد بن ابي
محمد اليزيدي عن من حدث عن احمد بن محمد بن ابي محمد اخيه وعن من قال
حدثني ابي محمد بن ابي محمد قال كنا مع المهدي قبل ان يستخلف باربعة
اشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية وعنده شبيبة بن
الوليد العبسي فقال المهدي يبعث الي اليزيدي والكسائي وابا عبيد
مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا
الرسول فجئت انا واذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال يا ابا
محمد اعوذ بالله من شرك قال فقلت لقد والله اتوني من قبلي حتى اوتيت
من قبلك قال فلما دخلت عليه اقبل علي فقال كيف نسبوا الى البحرين
فقالوا بحراني ونسبوا الى الحصنين فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني
كما قالوا بحراني قال فقلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين
فقالوا بحري لم يعرف الى اي البحرين كسبوه اراد الى البحر ولما جاوا الى
الحصنين لم يكن موضع اخر لينسب اليه غير الحصنين فقالوا حصني
قال ابو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيغ لو سألني الامير
لاخبرته فيها بعلة هي احسن من هذه فقال ابو محمد فقلت اصلح
اصلح الله الامير ان هذا يزعم انكر لو سألته لاجاب احسن مما
اجبت به قال فقد سألته فقال الكسائي انهم لما نسبوا الى
الحصنين كانت فيه نونان فقالوا حصني اخبرنا باحدى النونين
من الاخرى ولم تكن في البحرين الا نون واحدة فقالوا بحراني فقلت
اصلح الله الامير كيف ينسب رجلان من بني جنأن يلزمه ان يقول
حيي لان في جنان نونين قال فقال ذكرتني سوء بيته وبين المنسوب
الي الحن قال فقال المهدي فتناظرا فتناظرنا في مسائل حفظ قولي
وقوله الى ان قلت له كيف تقول ان من خير القوم او خيرهم بنته
زيد قال فاطال الفكر لا يجيب بشيء قلت اعز الله الامير لان يجيب
فيخطئ فيتعلم احسن من هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم او
خيرهم بنته زيدا قال فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن
حتى لحن واحال قال فقال كيف قال قلت فرفعه قبل ان يأتي لان
باسم ونصبه بعد رفعه قال فقال شبيبة بن الوليد اراد بل
رفع زيدا لانه لا يكون بل خير هم زيدا قال فقال له المهدي يا
كسائي لقد دخلت علي مع مسلمة الخوي وغيره فما رأيت كما احا بهل
السور قال ثم قال هذا ان عالما ان ولا يتعصى بينهما فلا اعلم ابي فصيح
سئل عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب قال فنبعث الي فصيح من فصحا

الاعراب قال ابو محمد قال لي ابي ان باقي الاعرابي اطرقت وكان المهدي محبا
لاخواله ومنصور بن يزيد حاضر فقلت اصلح الله الامير كيف ينشد هذا
البيت الذي جاء في هذه القصيدة

يا ايها السايلي اخبره عن من يصنعا من ذوي الحسب
بالفضل طرا جاجم العرب
جمير ساداتها تقولها او خير هم بنة ابو كرب
فان من خيرهم واكرمها او خير هم بنة ابو كرب

قال المهدي كيف تنشدانت قال قلت او خير هم بنة ابو كرب على
معنى اعادة ان خاله فقال الكسائي هو قولها الساعة اصلح الله الامير فقال
فتبسم المهدي فقال انك لتجيد له وما تدري قال ثم اطلع الاعرابي
الذي بعث اليه فانتيت عليه المسايل وكانت ست مسايل فاجاب فيها بقولي
فاستفز عني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الارض وقلت انا ابو محمد
قال فقال شبيبة بن الوليد يتكني باسمك ايها الامير فقال المهدي والله
ما اراد هذا فكرهها ولكنه فعل ما فعل بالظفر ولقد لعمري ظفر قال
فقلت ان الله اطفكر ايها الامير بما دانت اهله واطفا عنوك بما هو اهله
قال فلما خرجنا قال لي شبيبة تخطيني بين يدي الامير اما تعلمن قال فقلت
قد سمعت ما قلت وارجو ان تجد غبتها قال ثم لم اصبح حتى كتبت ثناء
عدة فلم ادع ديوانا الا دسست اليه رقعة فيها ابيات قلتها فيه واصبح
الناس ينشدونها وهي

عش بجد ولا يضرك نوكى انما عيش من قريبا بالجدود
عش بجد ولو هبلتك امك فتيسي نوكا او شبيبة بن الوليد
شيب يا شيب يا جدي بني الغيطفاع ما انت بالحليم الرشيد
لا والا فيكر خالة من خلال الخير احرزتها بجزهر وجود
غير نابك المجيد لقيطع غناء ضرب دف وعود
فعلى ذا ورداك يحتمل الدهر مجيدا له وغير مجيد

اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في اماليه من طريق ابي
عبد الله البزيدي عن ابي الفضل بن محمد عن ابي محمد يحيى ابن المبارك
اليزيدي فذكر القصة وفيها فقال المهدي قد اخفلتها وانتما عالمين
فلن يتفصل بينكما قلت فصحا العرب المطبوعون قال الزجاجي
المسالة مبنية على الفساد للمغالطة فاما جواب الكسائي فغير
موضع عند احد وجواب اليزيدي غير جايز ايضا عندنا لانه
اضمر ان واعملها وليس من قوتها ان تضمر فاما تكريرها فجايز قد جا
في القران والفصيح من الكلام والصواب عندنا في المسالة ان يقال
ان من خير العرم وانضالع خيرهم البتة زيد فيضموا سم ان ويبتانف

ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا يستعمله العرب الا بالالف
واللام وان حذفتها خطا انتقلي مجلس بين ثعلب والمبرد
قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمر الزاهد قال
ثعلب دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس
محمد بن يزيد وجماعة من آسيانه وكتابه فلما قعدت قال لي محمد ابن عبد الله
ما تقول في بيت امرئ القيس له مئتان حظاما كما (كبر على ساعديه النمر
قال فقلت العرب انه يقال حظا ظا اذا كان صلبا مكتنزا ووصف
فرسا وقوله كما كبر على ساعديه النمر اي في صلابة ساعدي النمر اذا اعتمد
على يديه والمعنى الطريقة الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله وما فيه
من العربية انه حظا فلما ان تحركت الفا اعاد الالف من اجل الحركة
والفتحة قال ما قيل يوجعه علي محمد بن يزيد فقال له اعز الله الامير
انما اراد في حظانا الاضافة اضاف حظانا الي كما فقلت ما قال هذا
احد فقال محمد بن يزيد بلي سيبويه بقوله فقلت لمحمد بن عبد الله لا
والله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فالتخضوه ثم قلت وما
حاجتنا الى كتاب سيبويه ايقال مررت بالزيدين ظريفي عمرو فيضاف
نعت الثنى الى غيره فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه آه والله عجبا
بقال هذا وانظر الي محمد بن يزيد فاحسك ولم يقل شيا وتمت وتقضى
المجلس قال الزبيدي القول ما قال المبرد وانما سكت لما
راى من بله القوم وقلة معرفتهم وقوله مررت بالزيدين ظريفي عمرو
جايز جدا انتهى مناظرة بين ابي حاتم والتوزي
قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو جعفر احمد بن عبد الله ابن مسلم بن
قتيبة عن ابي حاتم قال كنت عند الاخفش سعيد ابن مسعدة وعنده
التوزي فقال التوزي ما صنفت في كتاب المذكر والمونث يا ابا حاتم
قلت قد جمعت منه شيا قال ما تقول في الفردوس قلت هو مذكر
قال فان الله تعالى قال الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون
قلت ذهب الى معنى الجنة فانثه كما قال تعالى من جا بالحسنة فله
عشر امثالها فانث والمثل مذكر لانه ذهب الى معنى الحسنات كما قال
عمر ابن ابي ربيعة

فقال محيي دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
فانث والشخص مذكر لانه ذهب الى السنب وابان ذكر بقوله كاعبان
ومعصر وكما قال الاخر

فان كلا اباها وعشر ابطن وانت بري من قبا بلها العشر
فانث والبطن مذكر لانه ذهب الى القبيلة فقال لي ياغافل الناس

الناس يقولون نسائك الفردوس الاعلى قلت بانا بجر هذه حتى لان الاعلى من صفات الذكور لانه افضل ولو كان مونثا لقال العليا كما قال الاكبر والكبرى والاصغر والصغرى فسكت خجلا

مناظرة بين ابن الاعرابي والاصمعي

قال الزجاجي ايضا قال الاخفش اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي قال دخلت على سعيد بن سلم وعنده الاصمعي ينشده قصيدة الحجاج حتى انتهى الى قوله قال تبدلت يا دي آدا لم يكن بناء فاسمعي انا ادا فقد أرانا احل القعادا فقال له ما معنى القعادا قال المساقلت هذا خطا انما يقال في جمع المساقوا عد قال الله تعالى والقواعد من النساء ويقال في جمع الرجال القعاد كما يقال راكب وركاب وضارب وضراب فانقطع قال وكان سبيله ان يحتج على فيقول قد يجعل بعض الجمع على بعض فيجعل جمع المونث على المذكر وجمع المذكر على المونث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المونث قالوا في المذكر هالك في الهوالك وفارس وفوارس جمع كما يجمع المونث وكما قال القطامي في المونث ابصادهن الى الشبان مائلة وقد اراهن صيدا

مجلس ابي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

قال الزجاجي في امالية اخبرنا ابو عبد الله الزبيدي يرفعه الى عمه ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك قال كنا في مجلس ابي عمرو بن العلاء فجاء عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو وحاشى بالمعنى عندك انك تجيزه قال وما هو قال بالمعنى انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو بهيهات نحن وادج الناس ثم قال لي ابو عمرو يقال انت يا عمي وقال خلف الاحمر فقال تعالى انت يا خلف امضيا الى ابي معديه فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد فمضينا الى ابي معديه فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت له جئناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال لو اتاني مرائي بالكذب على كبر سني فاني الزعفراني وابن الجاوي وابن بنته الاصل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان هجر بالعسم غير هذا التمر فما رايت ذلك قلت له كيف تقول ليس ملاك الامر الا الطاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا الطاعة الله فلقناه الرفع فابى فكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا ليس الطيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع

وجدنا

وعهد ناية ان ينصبه فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى ابن عمر فلم يبرح بعده فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فرفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو

مجلس ابي اسحق ابرهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

قال الزجاجي في امالية حضرت اباسحق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دس اليه ابو موسى الحامض رجلا غريبا يسايل منها كيف يجمع هَبَيّ وهَبِيّة جمع التكسير فقال ابو اسحق اقول هَبَايّ كما ترى فادغم واصل البا الاولى عندي السكون ولولا ذلك الظهرتا فقال له الرجل فلم لا تصرفه اذا كان اصله عندي السكون كما تصرف جارا فقال لان جارا غير مكسر وانما هو واحد فلذلك صرفته ولم اصرف هَبَايّ لانه مكسر قال وما انكرت من ان يكونوا اعلوا العين في هذا الباب وصحوا اللام فتنبهوا الياء ههنا التي هي لام بغير المعتل ثم اعلوا العين مثل رايه ورايه فقال له هذا مذهب وهو عندي جايز ثم قال له ابو اسحق اراك تسال سوال مفهم فكيف تصغر هبي فقال اتا مستفهم والجواب عنك احسن فقال ابو اسحق فقال في تصغيره هُبَيّ فتضم الباء الثانية من الاصل وتدغم فيها الياء الاولى التي هي لام الفعل وتاتي بياء التصغير ساكنة فلا تلزم حذفه لشبي والهبي والقبيه الصبي والقبية ثم قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل تحمرس وهي العجوز قال ابو اسحق اما على مذهب المازني فيقال قضيّ لان اللام الاولى بمنزلة عين المعتل لسكون ما قبلها فاشبهت يا ظبي فكان ليس في الكلام الا ان فصحت الاولى من الاخريين واعللت الاخيرة فهذا مذهب ابي عثمان والاخفش يقول فيها قضيّا قال احذف الاخيرة واقلب الوسطى الفا لانفتاح ما قبلها فقال له الرجل فكيف تقول منها من قرأت قال ابو اسحق قَرَأَ أَقْرَأُ مثل قرع يقرع واصله قرَءَ يَقْرَءُ وزنه فعل يفعل نقلت ضمة الهمزة فقلبت الواو بالانضمام ما قبلها ثم قلبتها الفا لانفتاح ما قبلها فقال له فما وزن كينونة عندك قال فيعلولة واصلها كيوونة ثم قلبت الواو بالسبق اليا لهما ساكنة وادغمت الاولى في الثانية فصار كيّنونة ثم خفف فصار كينونة كما قيل في ميت وهين وطب ميّت وهيّن وطيّب قال ما الدليل على هذا الذي ذكرت وانما ابو عمر انها فعلولة قال الدليل على ذلك ثبات السالانة لو كان اصلها لزمه الاعتلال لانه لا يحالة من الكون فكان يجب ان يقال كوينة او كان اصلها فعلولة باسكان العين وان كان اصلها فعلولة بتحريك العين وجاز ان يقال كائنة فقال له الرجل فما تقول في امراة سميت

جئتك

أرؤس ثم خففت الهمزة كيف تصغرها فقال أريئس ولا أزيد الهاء لما
له ولم قد صار على ثلاثة أحرف الست تقول في تصغير هند هنيدة
وعين عيينة قال الزجاج هذا محال لأنك لم تأت في ولو خففت الهمزة
فانها مقدرة في الأصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم الحقه بتصغير
ما إذا قلت مئية ليس الأصل مقدرا فقال هذا لا يشبه تصغير
ما لان التخفيف في أرؤس عارض والتخفيف فيه جائز وانت في تصغير
ما تنكره الجمع بين ثلاث بايات وانت لا تنكره التخفيف في أرؤس فلو
خففته صار على أربعة أحرف وهو الأصل وسما الحذف لها لا أثر
فصار كأنه على ثلاثة أحرف فلحقتها الهاء في التصغير قال أبو
القاسم الزجاجي ونظير كوثرة في الوزن القنيدة وهي الطويل
والهبيوعة وهي مصدر هاع الرجل إذا جبن هيوعة والطيرورة
من الطيران كل هذا أصله عند البصريين فيعلونه ثم تحققته
ما ذكرت لك وكان في المجلس المشوق فاحذ بياضا وكتب من وقته
صبرا أبا إسحق عن قدرة ... فذو النهى يمتثل الصبرا
واعجب من الدهر وأوداءه ... فانهم قد قضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون الغدر والمكرا
بنيت يا جامع كلبانهم ... بنيح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم وبحر النجا ... وشائح الأطواد والبحرا
والدلمة الوطنا في سحها ... إذا الربي اخضبت بها اخضرا
فتلك أوصافك بين الورى ... يا بين والشه لك الكبرا
فظن جهلا والذي درسه ... ان تلبسوا العيوق والغفرا
فارسلوا المزدلفي غامر ... وعزنا يستوعب النذرا
فأله أبا إسحق عن خامل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن خشاريف عوى في الورى ... خطيبهم من فمه يخرا

قال أبو إسحق بعقب هذا المجلس سألني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف
تقول في تصغير أموي فقلت له أقول أميّ فقبل لي لم طرحت يا التصغير
من أموي واثبتها في هذا فقلت تلك لغير الجنس وهذا له في
نفسه فلا يطرح ما كان له في نفسه حملا على ما كان للجنس فقال أحدث
يا أبا إسحق **مجلس درید مع رجل** قال الزجاجي في أماليه
أخبرني بعض أصحابنا قال حضرت مجلس أبي بكر بن دريد وقد سأله
بعض الناس عن معنى قول الشاعر

هجرت لا قلي مني ولكن ... رأيت بقاء ودك في الصدود
كمهجر الحاميات الورد لما ... رأت ان المنية في الورود

تقيض نفوسها ظمأ وتحتثي ... حماما فهي تنتظر من بعيد
قال الحاسم الذي ميد وحول الما ولا يصل اليه بقاله حام يحوم حياما
ومعنى الشعر ان الابل تأكل الافاعي في الصيف فتحمى وتلتهب حرارتها
فتطلب الماء فاذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسمه لانها
ان شربته في تلك الحال وصادف الماء السم الذي في اجوافها تلفت فلا تزال
تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيتمكن فور ان السم ثم تشربه
ولا يضيرها فيقول هذا الشاعر فاما في تركي وهالكم مع شدة حاجتي
اليك امتناعي عليك وذكر بمنزلة هذه الحاميات التي تدع شرب الماء مع شدة
حاجتها اليه امتناعا على حياتها **مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة**
قال الزجاجي في أماليه اخبرنا ابو بكر بن مقسم قال اخبرني محمد بن القاسم
بن خلاد عن عبيد الله بن بكر بن حبيب السهمي عن ابيه قال دخلت على
عيسى بن جعفر بن المنصور وهو امير البصرة اعزيه عن طفل له مات
فبينا انا عنده دخل عليه شبيب بن شيبة المنقري فقال ايشر ايها
الامير فان الطفل لا يزال مختنقا بباب الجنة حتى يدخل
والديه فقلت ابا المغمر دع عنك البطاء والزحر الطاء قال أولى تقول
هذا وما بين لابتيها افصح مني فقلت له هذا خطاء ان ومن ابن
للبصرة لابة انما البصرة الحجارة البيض الرخوة واللابة الحجارة السود
يقال لابة ولابات ولوبة ولوبات ولوبة ولوبات لمعنى واحد فكان
كلما انتعش انتكس وقال ابو بكر الزبيدي في طبقاته حدثنا
محمد بن موسى بن حماد حدثني سليمان بن ابي وشيح الخراعي سمعا ابو يوسف
الحميري قال قال ابو عبيدة الله كاتبه المهدي قرى عربية منون فقال
فقال شبيب ابن شيبان انما هو قرى عربية غير منون فقال
ابو عبيد الله فقيبة النحوي الحنظلي لكوفي ما تقول فقال ان كنت
اردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية فانها لا تنصرف وان
كنت اردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف فقال انما اردت التي بالحجاز
فقال هو كما قال شبيب **مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى**
غرايب مجالس النحويين الزايدة على تصنيف المصنفين ولم اقف
على اسم مصنفه ولا على اسم ابي العباس الزجاجي مجالس
ابو العباس احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثني عمرو احمد
ان محمد بن كيسان سأل ابا العباس عن قوله عز وجل ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله
تعالى أولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
فقال ابو العباس هذا واجمع وبالنون ثم اشركوا بينه وبين واحد

من بعده فانهم يدعون الجمع الاول ولا يلتفتون اليه وذكر ان الواحد
يلي الفعل فيجعلون لفظ فعل بشريكه لفظ فعل الواحد فيجعلون تقدير
لفظ عدد الفعل على تقدير عدد المفرد من المشترك بينهما احتياجا وغير
احتياج كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا
ان امسكهما من احد من بعده وقوله تعالى او لم ير الذين كفروا ان
السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما وقال رويشد

فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق

فقلت له الا تقول فيها فتحالفه على الخطوط او كانها فتحالفه على السواد
والبلق فغضب وقال كان ذكرها توليع البهق فذهب الى المعنى
والموضع فلذلك ذهبوا بذكر الى السماء فاما قوله كانه فانه السواد
والبلق هو التوليع فكانه قال كان هذا التوليع توليع البهق واما
السماء والارض فالعرب تكتفي بالواحد من الجميع فان شئت رددته
على المعنى وان شئت على اللفظ واما قوله كان ذاك فان ذاك لا يكفي
به الا عن جملة وكان تهدئ واصحاب الكسائي اذا التقى الاسم والفعل
كم يفعلوا فيقولون ظننت ذاك وانا يقولون كان ذاك ولا ان ذاك والعرب
تجيزه كله لانه كناية عن الاسم والفعل فيقولون ان ذاك وكان ذاك
وقال مثل ذلك قوله

لوان عصم كعابين ويذبل سمعا حديثك انزلا وارعالا

مشترك بين الاعصم وعابتين ويذبل ومثل ذلك كما اشركوا بين
الاثنين بواحد جعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل
المفرد من المشترك بينهما قوله في قوله من يجعل اللفظ المضاف
اليه لو ان عصم عابتين ويذبل وعابتان اثنان ويذبل الثالث
فجعل تقدير لفظ فعل تقسم المشترك بينهما اما هذا فان عابتين
موضع ويذبل موضع فجيز عنهما كانه قال فان عصم هذين
الموضعين لو سمعا حديثك انزلا او عالا منهما وقوله

تذكرت بشرى والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره

فجعل السماكين واحدا وفيه تفسيران احدهما ان شئت قلت بل
حمله على الموضع وللمعنى مردوده الى موضعه والى واحد معناه فردوا
السماء وكلت الى السماء وعابتين الى عابة قاله ابو العباس ولو قال
السماكين خبر مردوه على معنى نجم كان اصلح وقوله ايهما خفيف يريد
ايهما مخفف يريد فذكرت السماكين وهذا الرجل ايهما اصابني
الغيث من قبله واما قوله ورد عابتين على عابة فهو على الموضع اجود
والسموات الى السماء فهذا جائز لانه يقول السماء بمعنى السموات

والارض

والارض بمعنى الارضين وقال هو كما رد قوله

تنتهين عن ملحفات معصل أكثر لا عذب ولا بهتل

عني الاسنان فرده على الغم الى موضعها ولو قال الاسنان من الغم
مردوه على الغم لانه بعضه وقال مثل قوله

فاجت به عنزا لثنايا معلجا وسيما حلا عنه الطلال موشما

ذهب الى الغم وعنز الثنايا هو الغم عنز الثنايا ياه فهو خلف ليس انه
ترك الثنايا ورجع الى الغم

ثم مسغوني اذ زياد كانما يرى بي اخلاء بقاع موضعا

فذهب به الى الخلا وهو واحدها والخلا نكفي من الاخلاء ولا حاجة به
ان يرجع الى غيره وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ
الواحد موضع الجمع كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد
جمعوا لكم فالذين في موضع واحد والذين قالوا لهم الناس وانما
يجوز هذا في الجمع الذي واحده يكفي منه ولفظه لفظ الواحد فاجروا
الفعل على لفظه كقوله الا ان جيراني العشية رائح فرد رائح على
الجيران وهم جمع لان مثل لفظه يكون واحدا وقال عزوجل وان لكم
في الانعام لعبرة يسقيكم مما في بطونه مرد الى النعم لانه يكفي
من الانعام وقال أمن آل وسنى اخر الليل زاير وداد الغوير وكالسواجر
فجات بكامور وعود الوة شآمية شبت عليها المجامر

فقلت لها قبي فان صحابتي سلاحي وحربا الذراعين ضامر

ترك زايرا ورجع اليها وهذا لم يترك زايرا ورجع اليها انما ذكر
الخيال ثم خاطب المرء لانه خيالها فانما قال هو هي

مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع أحمد بن حاتم

قال وجدت بخط ابي نصر محمد بن حاتم قال اجتمعت انا ومحمد بن زياد
الاعرابي فسألته عن قول طفيل الغنوي

تتابعت حتى لم تكن لي رئية ولم يك عن ما حبر وامتعقب

فقلت له ما معنى متعقب فقال تكذيب فقلت له احطات انما قوله
متعقب ان تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه اول مرة يقال
تعقبت الخبر اذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه اول مرة ومنه
قوله تعقبت في العزو اذا عزوت شخرقبت من سنتك وقوله تتابعن
بمعنى الاخبار وقال في مثله طفيل

واطلب بالمتاب ابيت ارسان جرد كانها صدور القنى من بادي او معقب

فاراد ان المتاب ابيت ارسان الخيل وجرد فضاء الشعر وقوله كانها
صدور القنا في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كقولك

جاء فلان على صدر راحلته وانما يريد على راحلته وقوله من بادي او معقب يريد من فرس باد غزا اول مرة ومعقب غزا ثانية ومنه يقال صلى فلان اول الليل ثم عقب يريد صلى ثانية ثم سأله طاهر ابن عبد الله بن طاهر ومعي عنده من العلما عن بيت طفيل

" كان على اعرافه وسحامه " سنا حريق من عرفج بتلهب "

فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار فقلت له ويحك اما تستحي من هذا التفسير انما معناه ان له حفيفا في جريه كحفيف النار وتلهبه ثم انشدته ابياتا حجيا لهذا البيت قال ابو دؤاد القيس

" يسبو حاجبو حاو احضارها " كمعمعة السعف الموقد "

وقال روبة " تكاد ايدي ما تؤدي بي الرهق " من كفتها شدا كاضوام الحرق "

قال ابو دعد والكانه اضوام الحرق وقال العجاج

" كانما يستضرمان العرفجا " مرفق الجلاد كي اذا ما امحجا "

ويقول من حفيف عدوها كانما يوقدان عرفجا وقال اوس بن حجر " اذا اجتهدا شدا احست عليهما " عريشا عليه النار فهو محرق "

وسئل عن بيت لطفيل

" كانه بعد ما هدأت من عوق " سيد تمطر جنح الليل مبلول "

فقال كان الفرس بعد ما سال العرق من صدره من دبر فقلت احطات انما معناه كان هذا الفرس بعد ما برز صدره هذه الخيل من عوق في الصف وكل طريقة وصف عوقه يقال عوق من قطا ومن خيل فيقول كان هذا الفرس ذنب قد اصاب المطر فهو نجود بعد وعد واشد بداشر

سألني عن هذا المجلس عن بيت لعروة

" مطلا على اعدائه يزجرونه " لبسا حمولة زجر المنيح المشهد "

فقيل له ما معناه يزجرون هذا الرجل كما يزجر المنيح ثم فسر فقال المنيح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد فقلت له ويحك انما يزجر ما جا له نصيب وهذا حامل لا نصيب له ثم قال منعتم وتفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز فيستعار للكثرة فوزه وخروجه ومنه يقال سخت فلانا فاتت مئة سنة وانما فاتت تسعة وتسعين وذلك اذا اعطيته لينهاوبرها سنة ثم يردها فكذلك هذا القدح يستعار فهو يتبرك به للكثرة فوزه وانشدته فيه حجا قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره لكثرة فوزه

واشد شده فيه حجا " مفقرة موذي ما فيه بين معلن " خليع بجاح قامر متمنح "

فاراد بقوله متمنح مستعار وقال محمد بن حبيب

" ما بيد بهم مقروسة ومغالق " تثير بارزات العيال منيحها "

فلو كان المنيح القدح الذي لا نصيب له ما كان يثير ارزاق العيال ولكنه هو الذي يمنح اي يستعار فيفوز ويعد ثم انشدته في القدح الذي يستعار ويجعل بعقب او بوتر شرفيه الاسنان قال لبيد

" تحت عرت قلاص النيء تحت ظلاله " يمشي الاباذي والمنيح المعقب "

فاما عقب علامة لكثرة فوزه وخيره قال درهم

" واصفر من قداح النبع فرع " له عقبان من عقب وحابس "

الحابس ان يعض بالحرس ليوتر فيه

مجلس ابي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات

حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال اخبرني عمي الفضل محمد بن ابي محمد اليزيدي عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال اني لاطوف غداة يوم بمكة لقيني ياسين الزيات فقال لي يا ابا محمد ما منعت البارحة لستي اختلج في صدري تمنعني الفكر منه النوم وما كنت اود الا ان اصبح فالقاك قلت وما قال ايجوز في كلام العرب ان يقول الرجل اريد ان افعل كذا وكذا لشيء قد شغله فقلت ذاك غير جايز الا على ضرب من الحكاية احسبه لم قال فاقتول في قول الله عز وجل ان فرعون علا في الارض الحي ان بلغ وقد جعل ان نحن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين فخاطب بها محمدا صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قيل قلت هذا ان الحكاية التي ذكرتها لك لانه قال انه كان من المفسدين كان فتدبر الكلام وكان من حكمنا يرشد ان نحن على الذين استضعفوا في الارض فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم كما قال في قصة يحيى عليه الصلاة والسلام وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا الان تفدير الكلام وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يبعث حيا فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال جزاك الله خيرا يا ابا محمد لقد فرجت عني بما شرحت لي

مجلس ابي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

اخبرنا ابو اسحق الزجاج قال انا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمان قال جمعني وابن السكيت بعض المجالس فقال لي بعض من حضر سله عن مسئلة وكان بيني وبين ابن السكيت ود فذكر لعنت ان اتجشمه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو فلما الح علي قلت له ما تقول في قول

الله عز وجل فارسل معنا اخانا نكتل ماوزن نكتال من الفعل ولم جزمه فقاله وزنه نفعل وجزمه لانه جواب الامر قلت فاما صنيه فقلر وتشرد فاستحييت له فلما خرجت قال وبحك ما حفظت الود تجالستني بين الجماعة فقلت والله ما اعرف في القرآن استهل منها قال وزن نكتال تفتعل من اكتال يكتال واصله نكتول فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فصار نكتال

مجلس ابي عثمن المازني مع ابي عمرو الجرمي

حدثني بعض اخواني قال حدثنا ابو اسحق الزجاج قال اخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال قال ابو عمر الجرمي يوما في مجلسه من سائني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا اعرفه فله علي سبق فسأله بعض من حضر فقال ابو العباس السائل المازني ولكنه كنه عن نفسه فقال له كيف تروي هذا البيت

«من كان مسرورا بمقتل مالك» فليات نسوتنا بوجه نهار
«يجد النساء حواسرا يندبنه» قد من قتل سبلج الاسحار
«قد كن يخبأن الوجوه تستراً» فالان حين بدان للنظار

فقال له كيف كيف تروي بدان او بدين فقال بدان فقال له اخطأت فتفكر ثم قال انا لله هذا عاقبة البغي ثم قال صاحب القسناف وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها ومن الناقل انه حكي ان المازني حضر مجلس الجرمي وجدا فغلط والذي حدثني به علي بن سليمن وغيره ان الجرمي تكلم بهذا بحضرة الاصمعي والسائل له الاصمعي وانما كان ذلك على الاغلوطة والتجربة

مجلس ابي عمر والمازني مع ابي محمد وسعيد بن سعدة

اخبرنا ابو جعفر المنصور قال حدثني ابو عثمن المازني قال لي الاخفش سعيد يوما على اي وجه اجاب سيبويه في تثنية كساكسا وان بالواو فقلت بالنسبة يقول هما حمراوان وبيضاوان لانها في اللفظ همزة كانها همزة مفاعل فيلزمه هذا ان يجيز في تثنية حمراحمراوان على التشبيه بقوله كسا وان كانك اذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب ان يكون المشبه به مثله في بعض المواضع فقلت هذا الازم لسيبويه ثم فكرت فقلت لا يلزمه هذا فقال لي اليس لما شبهنا ما ليس فاعلنا ها عمل ليس فقلنا ما زيد قائما كما تقول ليس زيد قائما شبهنا ايضا ليس بما في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب الا المسك ومثل هذا اكثير ومنهم من يقول ليس الطيب الا المسك فنصب فانه لزم الاصل وذلك ان خبر ليس

منصوب

منصوب منتبا كان او موجبا الا انك اخت كان والمنفي ليس زيد قائما والموجب قولك ليس زيد الا قائما وما كان زيد الا قائما كما تقول ما كان زيد قائما وما كان زيد الا قائما وما باس دفع فقال ليس الطيب الا المسك فعنده وجهين احدهما وهو الاجود ان يضمر في ليس اسما ويجعل الجملة خبرها كما قال هشام اخوذي الزمه

«هي الشفاء اي ان تطرف بها» وليس منها شفاء الا احبذول

التقدير ليس الامر شفاء الا احبذول منها ولكنه اضمار لا يظهر لانه اضمر على شروطه التفسير وتكون الا في المسالة موجزة وتقديرها التقديم حتى يجيء الكلام لانه لا يقع بين المبتدا والخبر فيكون التقدير ليس الطيب الا المسك وعلله ان نظن الا ظنا تقديره ان نحن نظن الا ظنا والوجه الاخر ان يجعل ليس بمنزلة ما فتلغى عملها لدخول الا في خبرها كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها لانه ليس في العربية شيان تضارعا فحمل احدهما على الاخر الا اجاز حمل الاخر عليه في بعض الاحوال فقلت ليس هذا مثل ذلك وذكرت انه لو اجاز سيبويه في تثنية حمرا ان يجعل علامة التانيث غير بتطرفه على صورتها وهي منتطرفة فهل وجدت انت علامة التانيث متوسطة على صورتها متوسطة فسكت ثم قال لي لم اجد ذلك ولا يلزم سيبويه ما قلت وما احسن ما احتجت له

مجلس ابي العنبس ثعلب مع جماعة

حدثني ابو الحسن علي بن سليمن الاخفش قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي «وصاحب امد احلوا مزارا» بحاجة العزم خفيفا مزارا
اذا تقراه اقري امر حزارا» كان قطنا تحته وقرا»

ان فرشا محشوة اوزارا» قال ابو الحسن انشدنا ابو العباس هذه الابيات ثم قال يا اصحاب المعاني ما تقولون فحضتا فيه فلم نصنع شيا فضحك ثم قال اخبرني ابن الاعرابي ان اسم ابنته كان مزة فنادها وهو يحمها كانه قال وصاحب امد امن القول يا مزة ثم حذف الهاء للترخيم بقال وجل نزاز اذا كان خفيفا في الحاجة ومثله خفيف وحقاب وقذب بمعنى واحد وقوله ابر حزابر يعد ابنته بصفرها بمثالة الشوحطة الوأس وقوله ملوة اوزانه درويش اوزن محذوف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صالي المسجد اي اهل المسجد

مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع ابي الحسن محمد بن كيسان

حدثني بعض قال اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قاله قال ابو العباس كيف يقول مررت برجل قابر ابوه فاجبته بخفض قابر ورفع الاب فقال لي باي شيء ترفعه فقلت بقابر فقال اوليس هو عندكم

اسما وتعبيونا بتسميته فعلا فانما فعلت لفظه لفظ الاسم اذا وقع موقع
الفعل المضارع وادي معناه عمل عمله لانه قد يعمل عمل الفعل ما ليس
بفعل اذا ضارعه قال فكيف تقول مررت برجل ابوه قائم فاجبته
برفعها جميعا فقال تجيز ان تقول مررت برجل قائم فترفع به موضوعا
كما رفعته به مقدما قلت ذلك غير جايز عند احد قال ولم قلت انه
اسم جرى مجرى الفعل واذا تقدم عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير فاذا
تاخر كان بمنزلة الفعل المؤخر فلزمه ان يقع منه ضمير من الاسم
المتقدم ويرتفع كما يكون ذلك في الفعل اذا تاخر فلما كان الفعل لظهر
ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه اضعف في العمل واجرى
ان لا يعمل فيما قبله فقال لي فاجعل الاسم موضوعا بالابتداء وما
بعده خبره كم على مذهبكم لان خبر المبتدا عندكم يكون محقوقا
ومنصوبا كما تقولون زيد في الدار وزيد امامك قلت ذلك غير
جايز لان خبر المبتدا اذا كان هو المبتدا بعينه لم يكن الا مرفوعا
كقولنا زيد منطلق وعبد الله قايم وما اشبه ذلك وكذلك اذا قلنا
مررت برجل ابوه قايم فالقايم هو الاب في المعنى فلا يجوز ان
يختلف اعرابهما قال فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل
هذا الذي تنكره قال امرؤ القيس

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ... فقتل في مقتل خسه بتقلب

فقدره قتل في مقتل مغيب خسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت
له ليس هو على هذا التقدير موقع لي في الوقت خاطر قال فاي
شيء تقدره فقلت فقتل في مقتل خسه وشر الكلام كما يقول
مررت بمضروب ابوه كريم والتقدير مررت برجل مضروب ابوه شر
يجعل كريما نعتا للمتروك الذي في النية فكانه قال فقتل في
مقتل خسه يقال قال خسه اي سكن والخس الدخان ايضا ثم
قال متغيب بعد ان ستر الكلام كانه قال متغيب عن الخس ثم قال
لعمري وجه على هذا التقدير يقال ابو الحسن فحدثت ابا العباس
المبرد بما جرى فقال هذا شيء كان خطر لي فخالفت النحويين الا انهم
زعموا انه طالبني به امرؤ القيس ضرورة ثم رايته بعد ذلك قد

املاء مجلس سعيد الاخفش مع المازني

حدثني محمد بن منصور قال سال المازني ابا الحسن سعيد بن
مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه فقال الاخفش
افعل في هذا الباب اذا اضيفت من فاعل يضاف الى ما هو بعضه فلم
يثن ولم يجمع كما ان البعض كذلك لا يثنى ولا يجمع كقولك بعض

اخوانكم حرسكم وحرسنا وحرس قال ابو عثمان انما معناه فضله يزيد على
فضله وكرمه يزيد على كرمه فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما
ان المصدر كذلك وقال الفراء افعل في هذا الجنس مضاف الى شيء
يجمع الفاضل والمفضول واستغني بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه
عن تثنيته في ذاته وجمعه فصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم ليستغني
بما بعده عن تثنيته وجمعه

مجلس مروان مع سعيد بن مسعدة الاخفش

اخبرنا ابو جعفر احمد بن محمد الطبري قال سال مروان سعيد بن مسعدة
الاخفش ازيد احسن منه اخوه فقال اي شيء تختاره فيه فقال اختار
النصب لمجيء الف الاستفهام فقال الست انما تختار في الاسم النصب
اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك ازيدا ضربته اعبد الله مررت
به فقال بلى فقال له فانت ازيدا اخوه ضربته ثم عمر افالفعل قد استقر
عندك انه قد كان وانما يستفهم عن غيره وهو من وقع به الفعل
فالاختيار الرفع لان المسؤول عنه اسم وليس بفعل فقال له الاخفش
هذا هو القياس قال ابو عثمان وهو ايضا القياس عندي ولكن النحويون
اجمعوا على اختيار النصب في هذا المكان معه حروف الاستفهام
الذي هو في الاصل للفعل

مجالس ابي العباس ثعلب مع جماعة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند ابي العباس ثعلب
فانشدنا للحصين بن الحمام المري

تاخرت استبقي الحياة فلم اجد ... لنفسي حياة مثل ان اقدما
فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ... ولكن على اقدامنا تقطر الدما
مشينا كما تمشون فيه فقلنا الدم فاعل جا به على الاصل فقال هكذا
رواية ابي عبيد وكان الاصمعي يقول هذا غلط وانما علمه الرواية
ولكن على اقدامنا تقطر الدما منقوطة من فوقها والمعنى ولكن على
اقدامنا يقطر اجراحات الدما فيصير مفعولا به ويقال قطر الما
ونظيره انا وانشدنا

كما لطوم فقدت بزغرها ... اعقبها الغبس منها عدما
شغلت منها انت ترشفه ... فاذا هي بعظام ودما
فما فاقت فوقة ترشفه ... واعنيض القلب منها اندما

فالدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه كناية على الاصل
مقصورا كما ترى وكان الاصمعي يقول انما الرواية فاذا هي بعظم
ودما ثم قصر الدما ورد والاطوم البقرة الوحشية وبزغرها
ولدها والغبس جمع اغبس وهي الكلاب

مجالس ابي العباس مع رجل من النحويين

حدثني علي بن سليمان قال سألت وجلا ابا العباس في مجلسه عن قول الشاعر «مرحبا بالذي اذا جا بالخير» او غاب غاب عن كل خير فقال ايجوز ام يمدحه فقال بل يجوز وفيه تقديران احدهما تقسم محمد بن يزيد قال يصفه بالغفلة والبلادة وتقديره مرحبا بالذي اذا جا جا بالخير اي حضوره خيبة فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته ثم قال او غاب غاب عن كل خير معناه ان الخير عندنا فاذا غاب غاب عن كل خير لانه لا يرجع الى خير عنده قال ابو العباس اجدانا وصفه بالحرمان فقط وتقدير الكلام عنده مرحبا بالذي اذا جا غاب كل خير جا الخير او غاب يصنه بالحرمان والشوم على كل حال وقد رواه غيرهما بالنصب معناه بالذي اذا جا جا في الخير اي حاضر الخير عندنا او غاب غاب عن كل خير اي انه لا يرى الخير الا عندنا فاذا غاب عنا حضر ولم يصادف خيرا ومثل هذا جا يسأل عنه سألت من اباك سراة بنيم فقال ابي ينسوده نوار تقديره سألت اباك نوارا من سراة بنيم ينسوده فقال ابي بنصب اباك بوقوع السؤال عليه ونوارا بدل منه ومن رفع بالابتداء وسراة بنيم اثنان وينسوده الخبر والجملة الثاني والخبر خبر الاول وقوله فقال ابي تقديره هو ابي فيكون خبرا ابتداء مضمر وان شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مفقود كانك قلت ابي ينسوده سراة بنيم

مجلس ابي عمرو بن العلا مع ابي عبيدة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد سا المازني عن ابي عبيدة قال سمعت ابا عمرو بن العلا سئل التحدث عليه احدا فسألته عنه فقال هي لغة فصيحة وانشد قول المخرق العبدي

«وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها ... نسيفا كاحوص العظاة المطرق»

يقال اتخذ يتخذ اتخاذا وتخذ يتخذ تخذا المعنى

مجلس ابي عمرو مع الاصمعي

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان سا ابو العباس احمد بن يحيى سا ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلا يقول الشعف بالعين غير معجمة ان يقع في القلب شيء فلا يذهب يقال قد شعفني يشعفني اذا التي في قلبي ذكره وشغله وانشد للحرث بن حلزة اليشكري

«وبسبب ما كان يشعفني ... منها ولا مسلك كالياس»

قلت فرات القراء شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة

مجلس الاصمعي مع الكسائي

حدث حماد بن اسحق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي

والكسائي فسأله الرشيد عن قول الراعي

«قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ... ودعى فلم ار مثله مخذولا»

فقال الكسائي كان فقرا حرم بالحج فضحك الاصمعي وتهافت فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهر واعام اذا دخل في شهر وفي عام فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام فقال الاصمعي اخبرني عن قول عدي بن زيد

«قتلوا كسرى بليل محرما ... فتولى لم يمتع ملكعن»

اكان احرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى فقال يزيد ان عثمن لم يات شيئا يوجب تحليل دمه وكل ما احدث مثل ذلك محفوظ في ذمة فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر

مجلس ابي يوسف مع الكسائي

حدث ابو العباس احمد بن يحيى قال حدثني سلمة عن الفراء قال كنت الرشيد في ليلة من الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي يوسف افتنا حاطك الله في هذه الابيات

«قالت تزوجني بالهند فاتفق ايمن ... وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم»

«فانت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم»

فقال انشد البيت عزيمة ثلاث وخزعة ثلاثا بالنصب. فكم مطلق بالرفع وكم يطلق بالنصب قال ابو يوسف فقلت في نفسي هذه مسألة فقهية مخزية ان قلت فيها مطلق لزمني الخطاء وان قلت لا اعلم فقيل لي كيف تكون قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ان ابا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقال لتكن رسول امير المؤمنين بحيث تكرم وقلت للجارية خذي الشمعة بين يديه فدخلت الى الكسائي وهو في فراشه فاخرته الرقعة فقال لي خذ الدواة واكتب اطلق انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلاث فاعلم طلقها بواحدة وانما جاء الطلاق ليكون الا بثلاثة ولا شيء عليه وانما سأل انشد عزيمة ثلاثا فقد طلقها واباها قال انت طالق ثلاثا وانقدت باجواب فحملت الى اخر الليل جوائز وصلات فوجهت بها جميع الى الكسائي

مجلس الزجاجي

قال الزجاجي اخبرنا احمد بن سعيد الدمشقي سا الزبير بن بكار حدثني عمي مصعب بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مصعب قال قال المفضل الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جاءني الرسول ليلا فقال اجب امير المؤمنين فخرجت حتى صرت اليه وهو متكئ ومحمد بن زبيدة عن يساره والمأمون عن يمينه فسلمت فاومأ الي بالجلوس فجلست فقال لي يا مفضل قلت لبيك يا امير المؤمنين قال كم في فسيلك فضل الله عز اسمه فقلت ثلاثة اسما يا امير المؤمنين قال وما هي قلت انيا الله عز

وجلد والكاف الثانية للرسول الله صلى الله عليه وسلم والهاء والميم والواو في الكفار
قال حدثت كذا فاذا انا بهذا الشيخ يعني الكسائي وهو اذن جالس مستقبل
مفت يا محمد قال نعم قال اعد المسألة فاعادها كما قال المفضل شجر
التفت فقال يا مفضل عنوك مسألة تسأل عنها قلت نعم يا امير المؤمنين
فقال الفرزدق اخذنا باقاق السما عليكم وفنا خمرا هاوالنجوم طوالع
قال هيهات قد افاد نا هذا مستقبل ما قبلك هذا الشيخ لنا خمرا هاي
يعني الشمس والقمر كما قالوا سنة العمرين يعني ابا بكر وعمر ثم زيادة يا
امير المؤمنين في السوال قال زد قلت فلم استجيز هذا قال لانه اذا اجتمع
اسمان من جنس واحد وكان احدهما اخف على افواه القايلين غلبوه
فسموا الاخر باسمه فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر وهتوجه اكثر
غلبوه وسموا ابا بكر باسمه وقال تعالى بعد المشرقين وهو المشرق
والمغرب قلت فقد بقيت مسألة اخرى فالتفت الي الكسائي وقال
اخوه هذا غير ما قلت قلت نعم بقيت الغابة التي اجراها الشاعر
المفخر في شعره قال وما هي قلت اراد يا شمس ابرهيم خليل الرحمن
وبالقمر محمدا صلى الله عليه وسلم عليهما والنجوم اخلنا الواشون قال
فاسرات امير المؤمنين ثم قال يا فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف
درهم وحمائة الف فتقاضا دينه قال الزجاجي في كتابه المسمى ايضاح
علل النحو مسألة جرت بيني وبين ابي بكر ابن الانباري في المصدر
قلت له مرة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة فقال المصدر
المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الابل وما اشبهه سمي بقول
مصدر الابل وما اشبهه ثم يقول مصدر الامر والراي فتشبيها
والمصدر ايضا هو الذي تسميه النحويون مصدر كقولنا ضرب زيد
ضربا ومضرب قياما وقعد قعودا وما اشبه ذلك والفعل يكون مكانا
ومصدرا قلت له فاذا كان كذلك فلم زعم الفراء ان المصدر منصدر
عن الفعل فاجاب قياس من جعله بمنزلة الفاعل وقد صح عندك انه يكون
معمولا فيه بمعنى مصدرا ومكانا كما ذكرت وهل يعرف في كلام العرب مفعلا
بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به فقال ليس هو كذلك عند الفراء
انما هو عنده بمعنى مفعول كانه اصدر عن الفعل لانه هو صدر عنه
فهو بمعنى مفعول كما قيل موكب فارة ومعناه هو كوب ومشرب بمعنى
ومعناه مشروب قال الشاعر

وقد عاد عذب الماء جرا فزادني على ظمأ اني اخر المشرب العذب

اراد المشروب العذب يقال اخر الماء واستخرته اذا صار ملحا غليظا
قلت ليس يحب ان يحمل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ولا يسلم

له ولا نجده في كلام العرب قال اسن في اي وجه المنازعة فهنا قلت له
اجاع النحويين كلهم على ان الماكل يكون بمعنى الاكل والمكان والمشرب
بمعنى الشرب والمكان وبنه فيل رجل مقنع اي مقنوع به وليس في كلام
العرب متفعل بمعنى مفعل ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى
معطى ولا منفعل بمعنى مفعل انما يجي المفعل بمعنى المفعول مفعل تعرف
انت في كلامهم مفعل بمعنى مفعل معدا ولا عنه فيكون مصدرا ملحقا به هل
تعرفه في كلامهم او تذكر له شاهدا في شعر او غيره او دابة او قياسا
يعلل عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر بابعنى مفعل شاذا لا يقاس
عليه انما هو اختصاص غير مقيس عليه والسواد في كلامهم غير مدفوعة
قلت له اما اذا صاروا الى باب الشهوات والدعاوي بغير برهان فالكلام
بيننا ساقط فاما الشواذ فانا نقبل ما نقلته الثقاة وسمع منها في شعر
او شاهد كلام لا عابة عليه المدعون قياسا قال وقد قال بعض اصحابنا
ان المصدر بمعنى الانصدار كانه ذو الانصدار بنه كما قيل السلام المؤمن
ومعناه ذو السلام قلت له فقد رجع القول بنا الى انه في معنى فاعل
وقد مضى الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا لابي بكر بن الخياط فقال
هذه اشياء لو لقاها من عنده على مذاهب العرب ليست تحكيه عن
العرب او الموجودة في كتبه ولكنها مايري انها توجد المذهب وتنصره فثم رايته
بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات او قريبا منها في بعض
كتبه ولم يرجع عنها هذه احدى عشر مسألة سال عنها ابو بكر
السيناني ابا اسحاق الزجاجي في كتاب افرده اليه من طبرية الى
دمشق فكتب اليه في الجواب بسم الله الرحمن الرحيم حفظك الله ورعاك
واثر نعمته عليك وبارعها لك ووقفت يا اخي جعلني الله فداك على مضمن
كتابك الوارد مع اخينا حفظه الله تعالى واجوابه عنه بصدر البيك
ولا يتاخر محمول الله تعالى ومشيئته ووقفت على ما ضمنته الي اخره من
المسايل التي اشتبهت عليك وبادرت الي تفسيرها في هذا الكتاب
لعلمي بتعلق قلبك بها والتعجيل اخونا حفظه الله تعالى الانتفاع بها
واتبعتها مسايل عندي مستخبة من هروب نفسي انت تقف عليها
وتذكرني بها ومهما عرض لكم من اشكال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به
فاني اسرع فيه لكم واقضي اليك فيه ما عندك علي مبلغ ما بيننا والي الله
علي ان شاء الله تعالى المسألة الاولى اما قولي وهو ان زيد
السعدك سعد بكر وقولكم كيف تعرب سعد وما الاختيار فيه
فان هذه المسألة مختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون زيد السعد
سعد بكر قالوا الان معنى قولنا زيد السعد كزيد بن سعد نفسه

نعول سعد بكر على الترجمة او انا نزيد بهذا الكلام الاضافة وليس يمتنعون
من اجازة نصبه فاما اصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة
لانه قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس بمرفوع وانما ابا النقلة
في اخره دلت على النسب اليه ولا يكون المضاف البه اولا والدال على
الاضافة اجراد لعمري ان النسب اضافة لانا اذا قلنا رجل بكري تيمي
فانما نضيفه اليه ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف اليه وليس
هذا القط بمحفوض ولا مخفوض وقد سمى سيبويه النسب اضافة على
الوجه الذي ذكرته لك فيقول اصحابنا زيد السعدي سعد بكسر
الدال والنصب على اعلى سعد بكر ولا يمتنعون من الرفع على معنى هو سعد
بكر وليست هذه المسالة مسطرة اصحابنا في شيء من كتبهم وهي
مسطرة في كتاب الكوفيين ولكني سمعت عن ابي بكر بن الخياط وابن
شقير فاحفظاني بما ذكرت لك **المسالة الثانية** كيف الاختيار في
النسب الى مادراي وحوجراي وما قولك فلانا اما حوجراي ومادراي فانا اختار
في النسبة اليها ان تقول حوجراي ومادراي بكسرة بعد الالف بعدها
ما النسب وقياس ذلك ان الالف التي في اخر حوجراي ومادراي يلزم
حذفها كما تقول في النسب الى حُبارى حُباري والى حَجَلي حَجَلي
هذا متفق عليه والاختلاف فيه قبل وقعت الالف في هذين الاسمين
سابقة كان حذفها لازما فلما حذفت الالف بقيت في اخر الاسم
ياءان فحذفت احداهما لموضع حركة طرفا فلزم قلبها الفا والالف لا بد لها منها كلمة
كما يلزم مثل ذلك في سقا وشقا همزة وكذلك كل ياء واو وقعت طرفا
قبلها الف لزم قلبها همزة على هذا القياس فقبل جوجراي ومادراي
كما ترى وقال سيبويه في النسب الى حولايا دراي حولادي وبردراي
قال بحذف الالف الاخيرة لانها سادسة وتقلب الياء التي قبلها
الفا لوقوعها طرفا فتبدل الفا ثم تبدل منها همزة وان شئت قلت
جوجراوي ومادراوي فابدلت من الهمزة واوا كما اجاز واني سماساوي
وفي كساكسادي وفي سقاسقاوي تشبيها لها بجوراوي وصفراوي
وكما اجاز واني التثنية كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم حمراوان
والوجه الهمز وكذلك اجاز سيبويه في النسب الى سقاية وصلاية
مسقاوي وصلاوي والاختيار عنده سقائي وصلائي على ما ذكرت لك
واما قولي فلا فلس من هذا لان هذا من جنس الاسماء المركبة من
اسمين نحو معدي كرب وبعلبك وراحوم مز وشغر بغر مي قولهم
ذهب النوم شغر بغراي فتغر بتين وذهبت غنمة شغر بذر وكذلك
قالي فلا حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الاسماء وذكر انه في اسمين

جملا اسما واحدا فالنسب الى هذا الجنس من الاسماء يحذف الاخر والنسب
الى المصدر كقولك في النسب الى معدي كرب معدي والى راحوم مزراحي
والى بعلبك بعلي فاما قولهم بعلبكي فولد من اصطلاح العامة عليه
وانما وجب حذف الاخر من هذا الجنس في النسب كما حذفوا التاء
لان القياس فيهما سواء كقولك في طلحة طلحي وفي عابية عابي فكذلك
قالي قلا النسب اليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب الى المضاف
كما ذكرت لك **المسالة الثالثة** كيف الاختيار في قولهم هذه
ثلثمائة درهم فضة خلاص وازنة جياد والرفع ام النصب اما الوجه
في الفضة والخلاص والجياد فالنصب لان هذا تمييز جنس الفضة
وتخليصه فتقول هذه ثلثمائة درهم فضة خلاصا جيادا فتنصبه على
التمييز والتفسير فتميز ثلثمائة بالدراهم المخفوض لانه ان كان مخفوضا
فهو مفسر بجنس الفضة لان ثلاث المائة جايز ان يكون دراهم وغير
دراهم ثم تميز الجملة بالفضة اعني جملة الدراهم التي دل عليها
الدراهم بالفضة لان الدراهم جايز ان تكون فضة وغير فضة من
شبه ونحاس ورصاص وحديد ثم تميز الفضة بالخلاص لان منها
خلاصا وغير خلاص ثم تميز ذلك بالجياد فهذا وجه الاعراب والاختيار
والرفع جايز على اضمار المبتدا فتقول هذه ثلثمائة درهم فضة خلاص
جياد اي هي فضة خلاص جياد واما الاختيار في وازنة لو افردتها فالرفع
فتقول هذه ثلثمائة درهم وازنة فترفعها على النعت لانها
ليست مما يميز بها ما قبلها لانها غير مميزة جنسا من جنس او كانت
غير دالة على جنس من الاجناس كدلالة الفضة والخلاص والجياد
وانما هي سمعت كاملة اوزانها وازنة كاملة غير ناقصة والنصب
فيها جايز واذا ذكرتها مع الفضة فالخلاص والجياد نصبتها منها فقلت
هذه ثلثمائة درهم فضة خلاصا وازنة جيادا واما الاختيار مما ذكرت
لك **المسالة الرابعة** كيف الاختيار في تعريف ثلثمائة درهم
لا يجيز اصحابنا البصريون اجمعون في هذه الا ادخال الالف
واللام في الاسم الاخير المخفوض فيقولون ما فعلت ثلثمائة الدرهم
واربع مائة الدينار وكذلك كل عدد مفسر مخفوض من مضاف اليه فتعريفه
بادخال الالف واللام في المضاف اليه نحو قولك خمسة الاثواب وستة
الغلمان وثلثمائة الدرهم والف الدينار هذا هو القياس في تعريف
كل مضاف ان تعرف المضاف اليه منه فقولك هذا غلام الرجل وفرس
عبد تقول في تعريفه ما فعل غلام الرجل وفرس العبد فتتعرف
المضاف بتعريف المضاف اليه قال ذو الرمة انشده سيبويه

وهل يرجع المسلم او المكتف العمي ثلاث الاثاني والرسوم البلاقع
ولم يقل الثلاث الاثامى وقال الفرزدق انشد ابو عمر الجرمي
ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار
والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الاثواب والعشرة الدراهم
والخمس الجواري والثلاث المائة الدراهم يجعلون بين الالف واللام
والاضافة وكان الكسائي يروي عن العرب انها تقول هذه الخمسة
الاثواب والمائة الدراهم قال شبهوه بقولهم هذا احسن الوجه
والكثير المال وليس مثله لان قولك هذا احسن الوجه معناه الحسن
معرفة ولم يتعرف لان اضافته غير محضة فلما اردت تعريفه ادخلت
عليه الالف واللام فعرفته بهما واما قول الكسائي في ذلك على السماع فلم
يكن ليروي وحمد الله تعالى الا ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحا
ولا من يوثق بلغته وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل
اصلا يقاس عليه واحتج ابو اسحق ابراهيم بن السري الزجاج
قال سمعت ابا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول اذا جعلت النوادر
والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقابيسك كثرت زلاتك واخبرنا
ابو اسحق قال اخبرنا عمن ذكره قال اخبرني ابو عمر صالح بن اسحق
الجرمي قال اخبرني ابو زيد الانصاري ان قوما من العرب يقولون
هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب يجعلون بين الالف
واللام والاضافة قال وليس هم بالفصحا وقد حكى ايضا الاخفش
سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم ورد بها وقال ليس
بما خوذ بها قال ابو عمر الجرمي فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم
والعشرة الاثواب بالخفض كيف يقول هذا نصف الدرهم وثلث
الدرهم اجيز بهذا النصف الدرهم والثلث الدرهم فقال لا هذا
غير جايز لا اقول الا هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم فقلت له
فما الفصل بينهما فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذا كله ولم
تتكلم بهذا فقلت له فهذه رواية احمالها عنهم تعارضوا وانتم
وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة وبعده مفهوم القياس اللازم
في تعريف المضاف بما يتعرف المضاف اليه فلم يات بمقنع اذا كان العدد
مفسرا منصوب بميز الجنس فاردت تعريفه وادخلت الالف واللام
في اوله ولم تدخلهما في المميز لعلتين احداهما ان التمييز لا يجوز
تعريفه لانه واحد دال على جنس والواحد من الجنس منكور والاخرى
لان تعريف المميز لا يعرف المميز منه انقطاعه عنه وانفصاله منه
فلا فايدة في تعريفه اذا كان المقصود ما التعريف لا يتعرف به

فتقول

فتقول ما فعلت الواحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون درهما
والتسعون ثوبا وكذلك ما اشبهه هذا هو القياس وعليه اجتماع
حكمة النحويين من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب وقد اجاز
بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فادخل الالف واللام في موضعين
وذكر خطا ان هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد واقبح منه
اجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدراهم فادخل الالف واللام
في ثلاثة مواضع وهذا كله فاسد وكذلك تقول هولا ما فعلت العشرون
الدراهم وعليه اكثر الكتاب والقياس ما ذكرت لك وقد جاء في كلام العرب
ما ركب من اسمين جعلا اسما واحدا اشعر فادخلت الالف واللام في
اوله وذكر قول ابن احمر انشده سيبويه والفراء الاصمعي واكاعة
نفقا فوقه القانع السراري وجن الخاز باز به جنونا
فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما

المسالة الخامسة موقوفة هذا عشرون درهما نصفين او نصفان
وما الوجه في ذلك الوجه في نصفين الرفع لانها صفة للعشرين وليس
ما يميز جنس العشرين في سايرالاحناس والنصب بعد ذلك جايز
على التمييز والرفع اجود المسالة السادسة قولك ما الصلة
في ما نبيت قوله عز وجل من جا بالحسنة فله عشر امثالها اعلم
ان هذه المسالة الاية تقرا على وجهين من جا بالحسنة فله عشر
امثالها بتنوين عشر ورفع الامثال صفة للعشر وجعلوا العشر
حسنات فالذي انثوا الاية ذكر الحسنة فجرى متصلا بالعشر فلا
لبس في ذكره وتقرا من جا بالحسنة فله عشر امثالها بترك التنوين وخفض
الامثال والمثل مذكر ولكنه انث حملا على المعنى لان الامثال حسنات
والاصل فله عشر حسنات امثالها ومثله ما انت حملا على المعنى واللفظ
مذكر قول ابن ابي ربيعة

فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فانث والشخص مذكر لانه اراد نفسا وفسر ذلك بقوله كاعبان ومعصر
ومثله قول الاخوص ابن البرا الكلابي

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بري من قبايلها العشر

فانث والبطن مذكر اختلف فيه لانه جعل البطن قبيلة فحمله على
المعنى وفسر ذلك بقوله وانت بري من قبايلها العشر ومثل ذلك قوله
عز وجل وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فانث والسبط
مذكر لانه اراد بالسبط الامة والجماعة وفسر ذلك بقوله اسباطا امما
فقصر الاسباط بالامم وفي هذه الاية سوال اخر ان يقال

لم قال اثنتي عشرة اسباطا ففسر بالجمع ولم يقل اثنتي عشرة سبطا كما تقول رايت اثنتي عشرة امراة ولا تقول نساء لا يفسر العدد بعد العشرة الى التسعة والتسعين الا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع والجواب في ذلك انه لما قصد الامر ولم يقصد السبط نفسه لم يجز ان يفسره بالسبط نفسه ويونث ولكنه جعل السبط الاسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو الذي يسميه الكوفيون المترجم فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره بالامر ولو جاء بالامة لقال اثنتي عشرة امة ولم يقل اما لانه قد طابق اللفظ المعنى

المسالة السابعة قولك ما العلة في تحريك ارضين ولم يحركوا خمسين في العدد العلة في ذلك ان الارض مونثة لا خلاف في ذلك ويقال في تصغيرها ارييضة وما كان من الثلاثة لانها مقدرة منه الا ترى انها ترد في التصغير فيقال في تصغير هند وعين وشمس وارض هنيدة وعبيئة وشميسة واريضة هذا مطرد غير منكسر الا ما كان من مخرج حرب وذود وما اشبه ذلك فان الها لا تلحق في التصغير لانها في الاصل مصادر سمي بها وما كان على ثلاثة احرف من الاسماء المونثة ساكن الاوسط تفتوح الاول نحو صحفة وجفنة وضربة فاذا جمع جمع السلامة فتح الاوسط منه فقيل صحفات وجفنات وضربات وارضات كذلك ايضا تحرك لانها اسم مونث وكذلك قالت العرب في جمعها الصحيح ارضات ثم لما قالوا ارضون جمعوها بالواو والنون تشبيها لها باية وشية وعزة وبانها لانها مونثة كما انها مونثة وان لم تكن مثلها في النقصان لانهم قد يشبهون الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع احواله حركوا اوسطها بالفتح كما حركوه مع الالف والتا لانه هو الاصل وهذا اذا حمل عليه قال سيبويه فقلت للخليل فلم قالوا اهلون فاسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا ارضين فقال ان الاهل مذكر فاد خلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج الى تحريكه اذ ليس بمونثة يجمع في بعض الاحوال بالالف والتا محرك لذلك قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا وقال قوا انفسكم واهليكم نارا قال سيبويه فقلت له قالوا اهلات فحركوا حين جمعوا بالالف والتا قال الخليل السعدي

وهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا دعوا بالويل يدعون ثبورا

فقال سمعوه بارضات فتحوا لذلك قال سيبويه ومنهم من يقول اهلات فيسكن الها وهو اقيس والتحريك في كلامهم اكثر وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يجعل اصلا اعني جمع اهلات ومثله

في الشدود وقول بعضهم في جمع حرة حرون والحرة كل ارض جلسة حجارة وكل جبل حرة والقياس حرات وحرات لانه لم يلحقه فتصان فتجمع بالواو والنون عوضا من فتصانه وهذا تظير قولهم ارضون وذكر يونس بن حبيب ان من العرب من يقول احرون فيزيد في اوله همزة وتركها وهذا اشد من الاول فاما حسنون فليس من ارضين في شيء لانه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه ينطق به وانما هو بمنزلة الثلاثين من ثلاثة واربعين من اربعة ولم يجمع خمسة في العدد حسنات ثم تدخل الواو والنون عليها كما قيل في ارضين ارضات ثم ادخلت الواو والنون عليها فدلت على حركتها المسالة الثامنة قول الشاعر

اشدد ديدبك من تهوى فما احد يمضي فيدركه حي بعده خلفا

وقول زهير

الا الاواري ذا امة اصحبت به فتتركه الايام وهي كما هيا

فتركه ما الوجه في قوله فيدركه وفي قوله فتتركه الايام الرفع او النصب فالوجه فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على الاول اذا كان يجيز اشتراك الثاني مع الاول كقولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع كانك قلت ما تاتينا فتحدثنا بالوجه كانك قلت وما تحدثنا او على القطع والابتدا كقولك ايضا في هذه المسالة ما تاتينا فتحدثنا كانك قلت فانت تحدثنا ومثله دعني فلا اعود اي وعني فاني لست من يعود وكما قال الشاعر

فلا زال قبر بين تبنى وجاسم عليه من الوسمي جود ووابل

فينبت خوذانا وعوفا منورا ساتبعه من خير ما قال قابل

كانه قال فهو ينبت ولم يجعله جوابا ولكن ان قصد ما تاتينا فتحدثنا اذا جعلت جوابا فيكون ذلك على معنيين احدهما ان يكون التقدير ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا لحدثتنا والوجه الاخر ان يكون التقدير ما تاتينا الا لم تحدثنا اي منكرا اتيان كثير ولا حديث منكر وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سالت عنهما فيقال في قول زهير المعنى الا لم تتركه الايام وهي كما هيا وكذلك فما احد يمضي فيدركه حي بعده خلفا بالنصب والتقدير الا لم يدركه حي بعده خلفا الا ترى انك لو رفعت على العطف لكان التقدير الا اواري ذا امة ولا تتركه الايام وهذا غير مستقيم وكذلك البيت الاخر فما احد يمضي فيدركه بالرفع فتقديره على العطف فما احد يمضي ولا يدركه وهذا محال لانه ليس يريد ان يقول لا يمضي احد ولا يدركه حي بعده خلفا على تقسيم جميع الان الممضي لا بد منه ولو وقعت ايضا على القطع

والاستئناف لم يستقم واذا بطل وجه الرفع فليس الا النصب على
الجواب **المسألة التاسعة** ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه
وما يسال عن شيء فيخطيء فيه اما قولك ما تسال عن شيء فتجيب فيه فيجوز
فيه النصب والرفع النصب من وجهين والرفع من وجه واحد فاما وجها
النصب ان يكون التقدير ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه
بالنصب والتقدير الا المرتجب فيه اي قد يسال فلا يجيب فهذا
معنى الكلام ونصبه على الجواب والوجه الثاني ان يكون التقدير
ما يسال عن شيء فكيف تجيب فيه اي لو سئل لاجاب ووجه الرفع
على العطف ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه اي ما يسال عن شيء
وما يجيب فيه وهو قبيح لان ما لا يسال عنه لا يجاب عنه ولكنه جائز
مع قبحه يدخل في النفي مع الاول واما قولك ما يسال زيد عن شيء
فيخطيء فيه فليس فيه الا النصب لان وجه العطف فيه غير مستقيم
الا ترى انك لو قلت ما يسال عن شيء وما يخطيء فيه كان غير مستقيم
والا بتداء به وقطعه عن ما قبله غير جائز فليس الا النصب على
الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسالة الاولى ما يسال زيد عن شيء
فيخطيء فيه بالنصب والتقدير الا المرتخطيء فيه اي قد يسال فلا
يخطيء والوجه الاخر ما يسال عن شيء فيخطيء فيه فكيف يخطيء فيه
اذا لم يسال لا خطا **المسألة العاشرة** قولك ما النسب في
قولهم في النسب الى طي طائي وما الاصل في طيي ومن اي شيء
اشتقاقه اما قولهم في النسب الى طيي طائي فالنسب في كلام
العرب على ثلاثة اضرب ضرب منه جامد صرف عن وجهه وحده
شاذا منسيا له ان يحفظ حفظا ويودى ولا يقاس عليه وذلك قولهم
في النسب الى العالية عالي والى الشآم شآمي والى الدهر
دهري والى الروح روحاني والى دارابجرد دارابردي والى طي
طائي والى الزي زازي والى مرو مروزي بزيادة الزاي وقد قيل
مروي على القياس وقالوا في النسب الى هذيل وفقيم هذلي
وفقعسي والقياس فقيمي وهذيلي وقالوا في النسب الى البادية
بدوي وفي البحرة بصري قياس انه يقال للحجارة الرخوة بصرة
مفتح الباء والحاق هاء التانيث وبصر بكسر الباء وحذف الهاء فان
قالوا يلزم في النسب حذف الهاء فاذا حذفت الهاء كسر الباء
وهذا مذهب حسن ومن ذلك قولهم في النسب الى الافق
أفقي والى حرور احروري وخراساني وخراساني على القياس
ثلاث لغات حكاها سيبويه قال سيبويه ومنه قولهم في النسب

الى

الى بهراء وهي قبيلة من قضاعة بهراني بالنون والى دستوا مدينة
دستواني بالنون وقال ابو العباس المبرد النون في قولهم دستواني
وبهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما انها في عطشان بدل من الف
التانيث التي في عطشى والف عطشى بمنزلة الالف الثانية التي
في حمراء لمدلك منع الهمزة لانه اجتمع الفان ساكنان فابدلت الثانية
همزة لانها لو حذفت صار الممدود مقصورا فهذا الضرب كثير من
النسب هذا في كلامهم والعمدة فيه على السماع وقد ذكر سيبويه
اذ قولهم في النسب الى طيي طائي من هذا النوع وعندي انه مع
ما ذكر سيبويه فروا فيه لو نسب اليه على القياس من اجتماع اربع
يآت وهمزة الا ترى في طيي يآءين وهمزة وكانت تلحقه يا النسب مثقلة
وهي يآء وكان السبيل ان يقال طيئيي فيجتمع اربع يآت وهمزة
وكسرتان فاستثقلوا اذ كر فحذفوا همزته الى المحذوف عن بابه فحذفوا الياء
الاولى من طيي وهي ساكنة فوجب قلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فقالوا طائي فهذا قياسه **و** ضرب منه يا تي على القياس
كقولهم في النسبة الى بكر بكري والى علي علوي والى فتى وروحي
فتوي وروحي وما اشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في
حد النسب **و** ضرب منه يا تي على لفظ فعاله او فاعل كقولهم لصاحب
الجمال جمال ولصاحب الحمار حمار ولذي الدرع دارع ولذي النبال نابل
ولذي التمر تامر ولذي اللبن لابن وهو مسموع بنقله ويحفظ فاما
القول في اشتقاق طيي فاني لا احفظ فيه شيا عن اصحابنا الا ان
ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصايغ ان نقلة الاخبار
ردوا ان طيا اول من طوى المناهل فسمي بذلك وان مراد من قال
ضمنت بذلك واسمى بجابر قال وانا ادري كيف هذا ان اخرقان وانا
انا من هذا التاويل فيهما على يقين فاما اشتقاق مراد من التمر وغير
متكر لان مرادا فعال من مرد فهو مارد وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد
من التمرد غير بعيد واما اشتقاق طيي من طويت فغير مستقيم لان اسم
الفعل من طيي همزة ومن طويت يا فهو خالف له وليس يجوز ان يكون
طيي الا مشتقا والذي عندي فيه ان الطا الة الظالة وحروف فايها
وعنها ولامها واقع بحروف طيي فيشبه ان يكون فيما من ذلك والناس
في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب فاما جمهور العلماء من اهل اللغة
والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وابي عمرو وسيبويه
والاخفش ويونس وقطرب والكسائي والفراء والاصمعي وابي زيد
وابي عبيدة وغيرهم على ان بعض الاسماء مشتق وبعضها غير مشتق

واعلم الظاهر يذهبون الى ان الكلام كله اصله في بابه ليس شيا منه
مشتقا من شئ فان قيل لهم ان القطامي مشتق من القطم وهو الشهوان
كلهم وغيره فالوابل العظم مشتق من القطامي وان قيل لهم ان زهيرا
من الازهر وهو الابيض فالوابل الازهر من زهير وان قيل البائر
في صفات السيف من البلتر وهو القطع قالوا الابل البتر من البائر
ومن صير احد هذين او لي بان يكون اصلا من صاحبه بل الكلام
كله اصل في بابه وبه وبه فتكون الاشتقاق اصلا وهو الليس حزيز هب
مذهب اهل اللغة ولا يتعلق باسالتهم لانه ليس احد من اهل
اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب وقومر يذهبون الى ان
الكلام كله مشتق وهذا شئ لم اقف احدا ممن يوثق بعلمه يقول
به ولا اقرات فيه كتابا للمتقدمين مصنفا واما هو شئ شاذ يتعلق
به بعض المتكلمين المتحقق باللغة وبعض الناس يزعمون ان ابا اسحق
الزجاج كان يذهب اليه ومعاذ الله من ذلك واما ادعاهم الى هذا
اصلا ابي اسحق كتابه الكبير في الاشتقاق وذكر انه توغل في كثير منه
وتقلله في كثير مما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق فاما ان
يعتقد ان الكلام كله مشتق فمحال لانه لابد للمشتق اصل يبتنا هي
اليه غير مشتق وذكرت في هذا الفصل وقعة ابي الحسن
الضيمري المتكلم ابي ابي بكر محمد بن الحسن بن زيد في هذا المعنى
وجوابه منه فاحببت ان اتحفك بكلما فيها من الفوايد من حسن
سوال السايل واجابة المجيب في اجواب كتب ابو الحسن
الضيمري الي ابي بكر بن دريد انت ادام الله عزك لحفظ الادب
واليك مفزع اهله فيما اشكل من اللغة واستبهم من معاني العربية
وقد زعم قوم من اهل الجهل ان العرب لسمت باسما ما تدت اليها
صورها ولم يعرفوا معانيها وحقايقها فقبل لهم انكم تعرفون ما تحت
تلك الاسما التي لم يعرفوا حقايقها ومجازها ولا اتساع فيها فقالوا
لا هل يخفى عنك ان لتوقع العرب اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه
هم وقالوا ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما
القوة فاعلمك في ذلك وبفضل يتعريفنا فصل بين كلامهم اذا قيل
لاحدهم هل تستطيع قطع هذا الحبل وهذا الطنب هذا
للحمار يقول بسكين او شفرة او سيف وهل يقولون فلان قوي
على فلان عالمه او بسيفه او برمحه وهل عندك ان قول الله عز
وجل لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انه اراد
به الراحلة والزاد دون صحة بدنه والزاد والراحلة واقتنائي

معنى

معنى قول الله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
هل القوة ورباط الخيل ما استطاعوه او غير ذلك وان حضرك ايدك
الله فيما احتج به من الشعر او من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا واتبعته
مسولا ان ذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيا حقايقه الا عراض وهل جايز
عليهم ان يسموا شيا لا يعرفون حقيقته امرا او منت به علينا
ان شاء الله تعالى واطال بقاك واداما عزك واتابيدك وايد اهل الادب
بكر وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك فاجابه ابو بكر بن دريد
وفقت ادام الله تعالى عزك على متضمن كتابك فاما المسالة الاولى
فقد بينتها في اول كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل
الجهل ان العرب سميت اسما تادت اليها صورة ولم تعرف العرب
حقايقها وانما تعلق هولا الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب
العين عن الخليل انه سال ابا الدقيش ما الدقيش فقال لا ادري
انما هي اسما سميها لا يعرف معناها وهذا جهل من الليث وادعا
على الخليل وذكر ان العرب سمت دقيشا ثم حقرته فقال دقيش
ثم صرفوه من فعل الى فعتعل سموا دقيشا وكل هذه اسما فلو كان
لله قيش اصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يجيبوا به ملكوا
ومحقرا ومصرفا من فعل الى فعتعل والدقيش طاير اغبير ادقط
معروف عندهم قال غلام من العرب اشتويه يونس ومكوده

يا أمتا واخصبي عشية ٭ قد صدرت دقيشين وسندريه ٭

وليس قول الليث معتمدا على ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد
نضر الله تعالى وجهه والدليل على ذلك تخليط الليث في كتابه
العين واحتجاجه من الاشعار المصنوعة بما سعار المولدين مع
ابي التميمي ومن اشبهه واما قولك ايدك الله تعالى ايجوز عندك
ان توقع العرب اسما على ما لا معنى له فهذا خلاف من الكلام ليس في
كلامهم كلمة جد والا فعزل الا وتحتها معنى من قبلها ولو تكلفت ذكر
ذلك لاوضحت حتى يستقصيه الا وضح منه ما خفي فاما قولهم ان العرب لم
تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد
جاء في الشعر الصحيح عن المطير عن دون المتكلمين قال عمرو بن
معدي كرب ٭ اذا لم نستطع شيا فدعه ٭ وجاوزه الى ما تستطيع ٭
وقال القطامي وهو حجة

٭ امر لو ندبر رها حليم ٭ لهيت او حد رها استطاعا ٭

وهذا اكثر اذا امر الله تعالى عزك فاما القول في انهم اذا قيل لاحدهم
هل تستطيع قطع الحبل او هذا الطنب ان يقول بسكين او شفرة

ادسيف فالاستطاعة عندهم موضعان موضع بفضل قوة وشدة بطش
وموضع بآلة نحو السيف والشفرة وما اشبهها وفي الجملة انهم لا
يعرفون بالاستطاعة الا الذي الانسان دون سايرالحيوان ولهم
ترتيب في لغتهم يقولون فلان يستطيع ان يبري هذا الحبل وهذا
الحمل مطيق للسفر وهذا الفرس صبور على حمالة الحضر وكذلك
قول الله عزوجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
انما قال استطاع لما وقع الخطاب على من وهي تقع على من يعقل
خاصة فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج باي ضرب من الضروب
كان مطلقا بزاد وراحلة وصحة بدن وكيفما وجد السبيل اليه هكذا
ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب واما قوله عزوجل
واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس يراد بالقوة
ههنا قوة الاجسام التي يكون بها بطشها وتصرفها واقتدارها
على ما تحاول لان ذلك ليس الى الناس الزيادة فيه ولا النقصان
منه وانما الله يزيد في قوى الاجسام وينقص منها كما تريد يتبارك
وتعالى وانما اريد به والله تعالى اعلم واعدوا لهم ما استطعتم
من قوة اي من الاشيا التي تتقوون بها على العدو من سلاح وآلة
واصحاب وانصار وغير ذلك مما تقاتلون به عدوكم وتعلون
به عليهم وكذلك قوله ومن رباط الخيل مما كانوا يستطيعون اعداده
وتمكنهم فامروا باعداده للعدو ليرهبوهم ويحبسوهم وهذا
باب يطول جدا وفيما اومات اليه دليل على ما سواه مما يتصل به
وانما سوا لك ايدك الله عن مذهب العرب في العرض وهل كانوا يجارون
به امر كيف سمعوا اشيا لا يعرفون حقيقته فقد ذكرت لك ايدك الله
انه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد الا وتحته معنى من جنسه ولكنهم
لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفة ولا طريق اهل الجدل
وان كان مذهبهم فيه لمن تدبر مطلقا للعرض الفلاسفة والمتكلمين
في حقيقته وذلك انهم يذهبون بالعرض الى اسامنها ان يضعوه
موضع ما اعترض لاحدهم من حيث لم تحتسبه كما قالوا علقت
فلانة عرضا اي اعترانا من حيث لم اقدره قال الاعشى

علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدر كيف لهم كان ذلك الامر عن
عرض ثم زال وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به وقد
يضعونه مكان ما يضعف ويقل فكان المتكلمين استنبطوا العرض
من احد هذه المعاني فوضعوه لما قصد واله وهو اذا تاملته غير

خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما يشيرون به الى
الشئ النفيس الجليل فاستعاره المتكلمون فيما خالف الاعراض لانها اشرف
منها وقد ولدوا اسما في الاسلام لم يكن للعرب قبله عارفة بها الا انها غير
خارجة عن معاني كلامها واستفادة معرفتها او كانت على ادعاء المعاني
التي تعلقها وذلك نحو الكافر والفاسق والمائن انما اشتقاق الكافر من كفرت
الشي اذا سترته وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها
واشتقاق المائن من المئونة وهو احد حجج البريوع الى كثير من ذلك
يطول تعداده وكذلك في كل زمان واوان لا يخلوا الناس فيه من توليد
اسما يحدث لها اسباب فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا
منكرا اذا كان غير خارج عن الاصول المتفق عليها والمعاني المعقولة
بينهم وقد اخبرت في كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما التمست الوقوف عليه
من هذا النحو وهذا من القول كان في جواب مسالة سالت عنه واطال الله بقاءك
وادام عزك وتاييدك واتم نعمته عليك وعلى اهل العلم بك وفيك وعندك

المسئلة الحادية عشر

هي آخر مسايلك وهي قولك ما وزن ارطى
واذكر لي واروي وهل هي على وزن افعل ام الف في آخرها منونة اما
ارطى فللعرب فيها مذهبان اكثرهم على ان الهمزة في اولها اصلية
والالف في آخرها مزيدة للالحاق فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو
جعفر وسلهب فالالف الحقته بهذا البناء والدليل على ذلك قولهم
ادبير مارط اذا دبغ بالارطى ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن
افعل لقيل ادبير مرطي والارطى جمع واحدها ارطاة وهي تنجرة تدبغ
بها العرب وذكر الجرمي ان من العرب من يقول ادبير مرطي فارطى على هذا
التقدير افعل والهمزة في اولها زايدة فاذا سمي بها مذكر على المذهب
الاول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة
واذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف وايضا في المعرفة وانصرف
في النكرة فاما الان في موضعها وهي شجر مالي معروفة للنكرة تتقول
ارطاة وارطى كما تقول حبارى وحبارة وجمعه لا تذكرة وذكر سيبويه
وغيره من النحويين ان الاسم اذا كان على اربعة احرف بالهمزة في اوله
حكم عليها بالزيادة نحو اكلل واربع وما اشبه ذلك وانما يحكم على الهمزة
ههنا بالزيادة لكثرة ما جات زايدة في هذا النحو ما يدلك الاشتقاق
على زيادتها فيه نحو احمر واصفر واحمار واصفار وما اشبه ذلك فاحكم ما
لا اشتقاق على زيادتها فيه نحو احمر واصفر واحضر له الا اسما قام الدليل
على ان الهمزة في اولها اصلية وهي ارطى وامعة وابجر فاما ارطى
فقد مضى القول فيه واما امعة فالدليل على ان الهمزة في اولها اصلية

انه ليس في الكلام افعلة وانما هو فعلة مثل دثمة وهو القصير واما ايصر
فالدليل على ذلك انهم قالوا في جمعه اصار وهو كسا يختص به قال الشاعر
وجمع ذا ببيتين الاصار واما اخفي فالهمزة في اولها مزيدة ووزنها افعل
الا ان للعرب فيها مذهبين اكثرهم على انها اسم وليس بصفة واذا كانت
اسما ولقي نكرة وجب صرفها لان ما كان على افعل اسما فهو مصروف في
النكرة نحو افكل وايدع واربع وانما يمتنع من الصرف في المعرفة واكثر
العرب على صرف افعى على هذا النقد برقال سيبويه احدل للصقر
واخيل للطاير وافعى الاجود فيها ان تكون اسما فتصرفها انها نكرات وقد
جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها لان ما كان على افعل نعتا لم ينصرف
في معرفة ولا نكرة نحو احمر واصفر واشتقر فكذلك احدل واخيل وافعى
عندهم لا تعوت فلا يصرفونها قالوا واجتمع هو لايان قالوا انما قيل لداجدل
من الحول وهو شدة الخلق فصار احدل عندهم بمنزلة سدير
وجعلوا اخيل افعل من الخيلان للونين وللوطاير على جناحه لمعة تخالف
لونه وكذلك افعى عندهم وان لم يكن لها فعل ولا مصدر وكان
امتناع احدل واخيل من الصرف والحاقه بالمنعوت افوى من ترك صرف
افعى لبيان الاشتقاق في هذين وانه لا اشتقاق للافعى والاجود
فيها الصرف وذكر الجرمي ايضا ان اكثر العرب على صرف افعى وقد ترك
صرفها بعضهم والافعى الانثى والذكر افعوان واما ازوكو فوزنها
فعلى والهمزة في اولها اصلية والالف في اخرها للتانيث فهي بمنزلة
سكرى يمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة فهذا منتهى القول من
المسايل التي ضمنتها اخر كتابك والله تعالى المعين والموفق للصواب
وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه في مجموع له كتب الي
بسيفنا الامير سيف الدولة اطال الله بقاه ليوم جمعة وانا في
الجامع كيف يثنى ويجمع البضع فقلت انه جرى في كلامهم كالمصدر
لم يثن ولم يجمع مثل البخل قال الله تعالى ويامرون الناس بالبخل
ولم يقل بالابخال ولو جمعناه قياسا لقلنا ايضا عاملنا فعل وافعال
وحمج واحراج لان فعلا يجمع على افعال قال ابن الشجري في
اماليه في المجلس الثامن والخمسين ذكر مسايل استفتيت فيها بعد
ما استفتي الملقبي بابي نزار فجا بخلاف ما عليه ايمة النحويين اجمعين
وكذلك خالف العرب خاطبة في كلامه اجمعوا عليها واثبت خطه بما سنح
له من هذيانه واثبت بعده خطه الشيخ ابو منصور موهوب بن
محفوظ المعروف بابن الجواليقي نسخة الفتوى ما نقول
السادة النحويين احسن الله توفيقهم في قول العرب يا ايها الرجل

هل

هل ضمة اللام فيه ضمة اعراب وهل الالف واللام فيه للتعريف وهل
عامل وما هو وما يتصرف منها جايز وهل يكون سوى بمعنى غير نسخة
جواب الملقبي يا بي نزار الضمة في اللام من قولهم يا ايها الرجل ضمة بنا
وليست ضمة اعراب لان ضمة الاعراب لا بد لها من عامل يوجبها والعامل
هنا يوجب هذه الضمة والالف واللام ليست ها هنا للتعريف لان
التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا في اسم
المخاطب والصحيح انها دخلت بدلا من يا واي وان كان منادى فمنادى
لفظي والمنادى على الحقيقة هو الرجل وما بعده واتاكيد التنبيه وقد
تكرير حرف النداء هو التكرير مفعوضوا عن حرف النداء اثنا بها في ايجاز
واثنا بالالف واللام فالرجل صفتي بنا عارضا كان تقول يا زيد بعلم
سقدان الضمة فيه ضمة بنا عارض واما اصل ويا مثل فلا يجوز لان الفعل
المضارع اذا كان على يفعل بضم العين كان بابه ان ماضيه على فعل
بفتح العين واصل لغير اسمه فعلا اما ضيا فان قيل فقد وان يا مثل
فعل مضارع ولم يات ماضيه كما ان ندر ويدع كذلك قلت قد علم
ان ندر ويدع على هذه القضية جا آثاذين فلو كان معها كلمة
اخرى شاذة لم تنقل نقلها ولم تجز ان لا تنقل وما سمعنا ان ذلك
ملحق عاذكرنا فلا يجوز يا مل والماضول الا ان يسمع عن الثقة امل خفيف
الميم واما سوى فقد نص على انها لا تاتي الا ظرف مكان وان استعملها
اسما متصرفا بوجوه الاعراب بمعنى غير خطا وكتب ابو نزار النحوي
نسخة الجواب الشيخ ابي منصور موهوب ابن احمد ضمة الرجل من قولك
يا ايها الرجل وشبهه اعراب ولا يجوز ان يكون ضمة بنا ومن قال ذلك فقد
تغفل عن الصواب وذكر ان الواقع عليه النداء ابي المبني على الضم
لوقوعه موقع الحرف والرجل وان كان موجودا بالنداء فهو صفة اي فمحال
ان يثنى ايضا لانه مرفوع رفعا صحيحا ولهذا اجاز فيه ابو عثمان النصب على
الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف وعلة رفعه انه لما استمر في كل منادى
معرفة اشبه ما اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فرفعت
ومحال ان يدعي تكرير حرف النداء كما زعم لوجهين احدهما انه لو كان
واحدا فقد الالف واللام بعد ان من حرف النداء فيما عطف بالالف
واللام نحو يا زيد والرجل لان المنادى الثاني غير الاول فيحتاج ان
يقدر فيه حرف النداء فقد افاده حذف الالف واللام هناك كما يفيد حذفه وليس
كذلك يا ايها الرجل لانه بمنزلة يا هذا الرجل والالف واللام فيه للتعريف
واما امل يا مل فهو امل والمفعول ماموله فلا بد في جوازه عند العلما
وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض

المعوّن المرابا مثل ان يعيش وطول عيش قد يضره وقال الاخر
ها انا ذا آمل الخلود وقد اوى عقلي ومولدي حجرا
وقال كعب بن زهير رضي الله عنه والعفو منك رسول الله مأمول
وقال المتنبي وهو من العلما بالعربية حرموا الذي املوا واما سوى
فلم يختلفوا في انها تكون بمعنى غير وتكون ايضا بمعنى الشيء نفسه
يقول رايت سواك اي غيرك وحكى ذلك ابو عبيد عن ابي عبيدة
وقال الاعشى وما قصدت من اهلها لسوايكا اي لغيرك فهذه
بمعنى غير وهي ايضا غير ظرف وتقدير الخليل لها ما الظرف في الاستثنا
بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن ان يكون بمعنى غير وفيها لغات اذا
فتحت مدت الا جر واذا قصرت مدت الا غير واذا كسرت جاز المد
والقصر والقصر اكثر وما حمل المتكلم بالقول الهذا الا فشو الجهل
وكتب موهوب بن احمد قال ابن الشجري بنسخة جوابي الجواب
والله سبحانه الموفق للصواب ان ضمة اللام في قولنا يا ايها الرجل
ضمة اعراب لان ضمة المنادى المفرد لها باطراد هما منزلة بين المنزلتين
فليست كضمة حيث لان ضمة حيث غير مطردة وذلك لعدم اطراد
الصلة التي اوجبتها والضمة زيد في نحو خرج زيد لان هذه حدثت
بعامل لفظي ولو ساغ ان توصف حيث لصح بجر وصفها بمرفوع
حملا على لفظها لان ضمتها غير مطردة واما حادثة عن عامل ولما
اطردت الضمة في قولنا مازيد وعامر وكذلك اطردت في النكرات
المقصودة قصدها نحو يا رجل يا غلام الى ما لا يحصى كثرة تقرر الاطراد
فيها منزلة العامل المعنوي الواقع للمبتدا من حيث اطردت الرفعة
في كل اسم ابتدي به مجردا من عامل لفظي وجي له بخبر كقولك زيد
منطلق عمرو ذاهب الا ما لا يدرك الا حصا فلما استمرت ضمة المنادى في
معظم الاسما كما استمرت في الاسما المعربة الفعلة الحادثة عن الابتدا
شبهتها العرب بضمة المبتدا فاتبعتها حمة الاعراب في صفة المنادى
في نحو يا زيد العاقل وجمع بينهما ايضا ان الاطراد معنى كما ان الابتدا
معنى ومن شان العرب ان تحمل الشيء على الشيء مع حصول ادنى تناسب
بينهما حتى انهم قد حملوا اشيا على نقايضها الا ترى انهم قد
اتبعوا حركة الاعراب حركة البنا في قراة من قرا الحمد لله بكسر الدال
وكذلك اتبعوا حركة البنا حركة الاعراب في قراة من قرا الحمد لله بضم
الدال وكذلك اتبعوا حركة البنا حركة الاعراب في نحو يا زيد من عمرو في
قول من فتح الدال في زيد وقد كان سألني بعض المتعدي طورهم الذي
الذي ابتدعه ولهذا الذي اختلفه واخترعه فقلت له ان ضمة
المنادى لها منزلة من منزلتين فقال منكرا لذلك وما معنى المنزلة

بين

بين المنزلتين فجعل معنى هذا القول ولم يحسن بان هذا الوصف يتناول
اشيا كثيرة من العربية كهمزة بين التي هي بين الهمزة والالف او الهمزة
والبا او الهمزة والواو وكالف الامالة التي هي بين الف التفخيم والبا
وكالصاد المشمومة صوب الزاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف
واما قولهم ان الالف واللام هنا ليست للتعريف لان التعريف لا يكون
الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا للتعريف في اسم المخاطب والصحيح
انها دخلت بدلا من يا في قولك فاسد بل الالف واللام هنا للتعريف الحضرة
كالتعريف في قولك حاضر هذا الرجل ولكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار
الحكم للخطاب من حيث كان قولنا يا ايها الرجل معناه ما رجل ولما كان الرجل
هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفي باثنين لان اسما الخطاب
لا يفتقر في تعريفها الى حضور ثالث الا ترى الى قولك خرجت باهذا وانطلقت
وليفتقر اكم متكلم لاحاجة به الى ثالث وليس كقولك خرجت تقتضي ان
يكون بين اثنين وثالث الا ترى ان ضمائر المتكلمين نحو انا خرجت ونحن منطلق
لا يوجب تعريفها حضور ثالث فقد وضح لك بهذا ان قوله التعريف لا يكون
الا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد لانه اطلق هذا اللفظ على جميع
التعاريف فتامل سلمك الله هذه العثرة التي عمي عنها هذا العبي وعف
ما صدرت به حتى خطا بجهله الايمة المبرزين في علم العربية المتقدمين
منهم والمتاخرين ومن شواهد اعراب الرجل في قولنا يا ايها الرجل نعته بالذي
المرفوع في قولك يا ايها الرجل ذو المال وعلى ذلك انشد وا ايها الجاهل ذو التزيي
فهذا دليل على اعراب الرجل قاطع لان الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز
حملها على لفظ المبني ولا يكون الا منصوبا احد اكقولك يا زيدا ذا المال وقد
عارضت بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي
فزعم انه لا يرفع هذه الصفة ولا ينشد الا ذا التزيي ولا يعتد باجماع
النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب فقد قدمنا لك على ان هذا
العدد الجم هو المقصود بالنداء في قوله القايل يا ايها الجاهل ذا التزيي
واما قولك ولما قصد واتاكيد التنبيه وقد رواتكرير حرف النداء هو التكرير
فعوضوا عن حرف النداء تانيثها وتانيثا الالف واللام فهذا من دعاويه
الباطلة لانه ذا اعمران اصل يا ايها الرجل يا اي يا رجل فعوضوا من
يا الثانية ها ومن الثانية ها ومن الثالثة الالف واللام وليس الامر
على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ولكن العرب كرهوا ان يقولوا ايا
الرجل وما اشبه ذلك فيولوا حرف النداء الالف واللام فادخلوا الي
فجعلوها وصلة الى هذا المعارف بالالف واللام والزموها حرف
التنبيه عوضا لها مما منعته من الاضافة هذا قول النحويين ممن تكلف

غيره بغير دليل فهذا مبطل فلا حاجة بنا الى ان نقدر ان الاصل يا ايّ يا أيّ
وجعل فاء ضع مخالفته كقول الجماعة خلف من القول يحمد السمع وينكره الطبع واما
قوله في امل وما امل انها لا يجوز ان عنده لانه لم يسمع في الماضي منها امل بتخفيف
الميم فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ودعاه حتى انكر ان يقولوه هذا الحرف
وانما ينكر مثل هذا من انعم في كتب اللغة كلها ووقف على تركيب ام لم في كتاب
العين للخليل بن احمد وكتاب الجمهرة لابي بكر بن دريد والجمل لابي الخير بن فارس
وديوان الادب لابي ابرهيم الفارابي وكتاب الصحاح لابي نصر اسمعيل بن
حماد الجوهري الفيسابوري وغير ذلك من كتب اللغة فاذا وقف على امهات
كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغة او معظمها فراى ان الحرف
قد فات اديكا الاعيان نثر سمع قول كعب بن زهير رضي الله عنه رسول الله
ما مول سالم لكعب واذعن له ما عرا فيا فكيف يقول من لم يتوجّ سمعه بشرح
اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع امل ولا اسلم ان يقول ما مول واما
قوله انه لا يجوز يا مل ولا ما مول الا ان يسمعه من الثقة امل فنقول من لم يعلم
بانهم قالوا افتقر ولم يقولوا افقر ولم يات فعله الا بالزيادة افتراه ينكر ان
يقال فقير لان الثقة لم يسمعه فقر فلعله يجد ان يكونوا قد نطقوا بالفقير
وقد ورد به القران في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير وهل
انكار فقير الا كانكار ما مول بل انكار فقير عنده اوجب انهم يقولوا اني
ما صنيته الا افتقر وما مول فقد نطقوا باحديه بغير زيادة واما سوتى
فان العرب استعملتها استشناد وهي في ذلك منصوبة على الظرف بدلالة ان
النصب يظهر فيها اذا مدت فاذا قلت اتاني القوم سواك فكانك قلت اتاني
القوم مكانك وكذلك قد اخذت سواك رجلا اي مكانك والسدى الاحتبش
على انها ظرف وصلهم الاسم الناقص بها في نحو اتاني الذي سواك الكوفيون
يرون استحقاق لها بمعنى غير واقول ادخاله اجار عليها في قول الاعشى
وما قصدت من اهلها لسوائكا يخرجها من الظرفية وانما استجازت العرب
ذلك فيها لتشبيهها لكها بغير من حيث استعملوها استشناد وعلى تشبيهها بغير
قال ابو الطيب ارحز الها شرف سواها مثلها لو كان مثلك في سواها ابو جد
رفع سوى الادبي بالابتداء وخفض الثانية بغير فاخرجها عن الظرفية
من خطاه فقد خطا الاعشى في قوله لسوائكا ومن خطا الاعشى في لغته
التي جبل عليها وشعره الذي يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد
شهد على نفسه بانه مدخول العقل ضارب في عمرة الجهل وليس
لهذا الممتاول الي ما يقتصر عنه ذريعة شبي يتعلق به في بخطئة العرب
الا قول الشاعر حرا جيح الا تشكر الا خة على الخسف او نرمي بلدا فنغوا
فكل فترة يفزلها بالعربية يزف امامها هذا البيت معارضا بالشعار

المحول

المحول من العرب العاربة وليس دخول الالف في هذا البيت خطا كما توهم
لان بعض النحويين قدر في ينفك التمام ونصب مناخة على الحال فتشكل
هاهنا مثل متشكلين في قول الله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب
والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة فالمعنى ما ينفصل عن جهد ومشبته
الا في حال اناختها على الخسف ورمي البلد القفر بها اي تستقل بن شدة
الى شدة ومن العجب ان هذا الجاهل يقدم على تخطية سلف النحويين
وخلفهم وتخطية الشعراء الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين فيعترض
على اقوال هولاء واشعارها بكلام ليس له محصول ولا يوثر عنه انه قرا
مصنفا في النحو الا متقدمة من تاليف عبد القاهر الجرجاني فيقال انها لا تبلغ
ان تكون في عشر اوراق وهو مع هذا مردد بختمه على الخليل وسيبويه
انها لوصمة تشعر بها زماننا هذا لا تبيد عارها ولا تنقضي شنارها
واما طلب تلفيق هذه الاعراس ان يسطر فتوى فيثبت خطه فيها
مع خط غيره فيقال اجابه ابو نزار بكذا واجاب غيره بكذا
فقد ادرك العمر الله مطلوبه وبلغ مقصوده ولولا ايجاب حق من اوجبت
حقه والتزمت وفاءه واحترمت حظابه لصنت خطي ولفظي عن مجاورة
خطه ولفظه قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من اماليه
ذكر ابو الفرج علي بن الحسين الاصفهاني صاحب كتاب الاغاني حديثا
رفعه الى ابي طيبان اليحماني قال اجتمعت جماعة من الحي على شراب
فتغنى احدهم بقول حسان

البيت الاول فيه زحف

" ان التي ناولتني فرددتها " قلبت منها تمامها لم تفتل "
" كلتاهما حلب العصير فعاطني " بزجاجة ارخاهما للمفصل "

فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله ان التي ناولتني فرددتها فقال
كلتاهما حلب العصير فجعلها اثنتين قال ابو طيبان فلم يقل احد من
الجماعة جوابا لمخلف رجلا منهم بالطلاق ثلاثا ان بات ولم يسال القاضي
عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا الشعر فاسقط في ايدينا فيمينه
ثم اجمعنا على قصد عبيد الله فحدثني بعض اصحابنا السعديين قال
فيممناه بتخطي اليه الاحياء فصادفناه في مسجده يصلي بين العشاءين فلما
سمع حسسنا اوجز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فتكلم
فقال نحن اعزك الله القاضي قوم فزعنا اليك من طريق البصرة في حاجة مشكلة
فيها بعض الشي فان اذنت لنا فقلنا فقال قولوا فذكر يمين الرجل والشعر
فقال اما قوله اما التي ناولتني فانه يعني الخمر وقوله فقلت اراد فرحت
بالكاف وقوله كلتاهما حلب العصير يعني الخمر وخمر جها فاخمر عصير العنب
والماء عصير السحابة قال الله تعالى وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا انصرفوا

ان شئت ذكرتها وقال ابن الشجري واقول ان هذا التاويل يمنع منه ثلاثة اشيا
احدها انه قال كلتاهما وكلتا موضوعة لوتنين والمذكر والتذكير
احد ايغلب على التانيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق لنا
قمراها والنجوم الطوالع اراد بنا شمسها وقمرها وليس للمذكر اسم اخر يوضع
فيحمل على المعنى كما قالوا انثه كتابي فاحتقرها لان الكتاب في المعنى صحيفة
وكما قال الشاعر قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر
كان الوجه ان يقول ذات غربة وانما ذكر لان المراة انسان فحمل على المعنى
والثاني انه قال ارخاها للمفصل وافعلهما موضوع للمشتركين في
معنى واحد فلا يزيد على الاخر في الوصف به كقولك زيد افضل الرجلين
فزيد والرجل المضموم اليه مشتركان في الفضل الا ان فضل زيد يزيد
على فضل الرجل بما لا يشاركه الخمر في ارخا المفصل والثالث
انه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب وقول حسان خلب العصير
يمنع من هذا لانه اذا كان العصير الخمر والخلب هو الخمر فقد اضيفت
الخمر الى نفسها والشي لا يضاف الى نفسه والقول في هذا عندي انه اراد
كلتا الخمرين الصرف والممزوجة خلب العنب فنا ولني اشدهما ارخا
للمفصل قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين مسالة سالت
عنها المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس اياه انا الجواب ان المعلم مبتدا
والمعلمة معطوف عليه وهو يقتضي ان القعدد الى ثلاثة مفاعيل كما
يقتضي ذلك فعله الذي هو اعلم فزيد فاعله والها المفعول الاول
وعمرو الثاني وخير الناس الثالث واياه ضمير مصدره الذي هو الاعلام
وان لم يجر كذكر لان المصدر يحسن اضماره اذا ذكر فعله او اسم فاعله
كقولك اذا اعطى السفيه جوى اليه وقولك انا خبير المبتدا الذي هو المعلم
والمعلمة وان كان عطفا على المعلم لانه وصف له فلذلك كان خبرا عنهما
معا فالتقدير المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس انا قال الامام ابو
محمد بن السيد البطليوسي في كتاب المسايل والاجوبة جمعني مجلس
مع رجل من اهل الادب فناز عني في مسالة من مسايل النحو فقلت
الا ياسر ودحبت القيا لي وانا لا اعيرها مكرى ولا اخطرها على بالي
فقال لي ان قوما يتعصبون له ويتغرظون منه يعتقدون اني المخطي
فيها دونه فراايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام وازيد ما قالوه
فيها دونه فرايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام وازيد ما قالوه
وقت المنازعة واخصاه ليعلم من المزجي البضاعة وبالله تعالى التوفيق
وكان مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكر قال لي ان قوما من نحويي
قرطبة اختلفوا في قول كثير

وانت الذي حببت كل قصيرة الى وما تدري بذاك القصايرُ
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا شر النسا الحجائرُ

فقال بعضهم الحجائر مبتدا وشر النسا خبره وقال بعضهم يجوز ان
يكون شر النسا هو المبتدا والحجائر خبره وانكرت انا هذا القول وقلت
لا يجوز الا ان يكون الحجائر هو المبتدا وشر النسا هو الخبر فقلت له الذي
قلت هو الوجه المختار وهو ما قاله النحويون الذي حكيت عنه جايز غير ممتنع
فقال وكيف يصح ما قال وهل عن شر النسا عبر الا بما يخبر ان الحجائر
شر النسا وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمجهول ويورد الالفاظ المنطقية
التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة
المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات
لا يستعملها اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة
على القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يوردون ان دخال بعض
الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة
واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا اضافت عليه طرق
الكلام وصناعة النحو قد يكون فيها الالفاظ مطابقة للمعاني وقد
تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شي
وهو في المعنى مسند الى شي اخر اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت
القايدة في كلا الحالين واحدة فيجيز النحويين في صناعتهم ان علمي
درهم زيدا ويودون ان زايدته كما زيدة قولهم اعطى زيدا درهما
فيسندون الاعطا الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى الى
زيد وكذلك يجيزون ضرب يزيد المضرب وخرج يزيد الرجل ودق اللوز
ستون قفيزا وقد علم ان الضرب لا يضرب والمخرج لا يخرج به وان
الصنين عاما لا قوله فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لان
الاسناد وقع فيها الى شي وهو في المعنى الى شي اخر اتكالا على فهم
السامع وليس هذا الصورة مما شاع بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف
بينها في محاورتها وهذا مما اشتهر عند النحويين من ان تحتاج فيه الى
بيان وما يتبين هذا ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان
جعلت ايتهما شيت الاسم وايتهما شيت الخبر فتقول كان زيد اخاك
وكان اخوك زيدا فان قال فاي الفايدة فيهما مختلفة لانه اذا قال
كان زيد اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا افادنا انه زيد
فالجواب ان هذا غير جايز صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز ايضا ان
يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ
الى الاخ وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك ان القوا فيه وانما

كان جواب فومه الا ان قالوا برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون الجواب
الاسم والقول الخبر وتارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر
وليس يشكل احد ان الغرض في كلتا القراءتين واحد وان الاخبار في
الحقيقة انما هو عن الجواب وكذلك قوله فكان عاقبتهما انهما في النار وفي
برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين
والكوفيين وكذلك قول الشاعر

" لقد شهدت قيس فما كان نصرها " قتيبة الا عضّ ايّام بابهر "

ينشد برفع النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب النصر والفايدة
في الامرين جميعا واحدة وكذلك قول الاخر

" وقد علم الاقوام ما كان داوها " بنهلة الا الخزي من يقودها "

ينشد برفع الداو ونصب الخزي وبنصب الداو ورفع الخزي والفايدة
فيهما جميعا واحدة وانما سواوي ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى
وحد بين ذلك بيانا واضحا ان القايل اذا قال شر الناس الفاسق او فاسق
الفاسق شر الناس فقد افاد نا في كلا الحالين فايدة واحدة وكذلك اذا
قال ابوك خير الناس فان فايدته كفايدة قوله خير الناس ابوك لا يمكن
احدا ان يجعل بينهما فرقا ويشهد لذلك قول زهير

" واما ان يقولوا قد ابينا " فشر مواطن الحسب الاباء "

فهذا البيت اشبه الاشيا بيت كثير وقد جعل زهير شرا هو المبتدا
والاباء هو الخبر وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شر مواطن الحسب
ولا يجوز لزاعم ان يزعم ان الاباء هو المبتدا وشر خبره لان الفا لا يجوز
دخولها على خبر المبتدا الا ان يتضمن المبتدا معنى الشرط الا ترى
انه لا يجوز دخولها على خبر المبتدا اذا زيد قايما بعمرو كذلك في دواه وشر
مواطن ياتي واو لان الواو انما تدخل على الاخبار لا يجوز زيد وقايما بعمرو وانما
يبين لك تساوي الامر عند النحويين باب الاخبار بالذي والالف واللام
فمن تامل قول النحويين فيه راى ما قلناه وذلك ان القايل اذا سال
فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد فجوابه عند النحويين اجمعين
ان يقال الذي قام زيد واذا قيل زيد الا تري ان المجيب قد جعل
زيدا خبرا وانما سالته السايل ان يخبر عنه فلو جا الجواب على حد
السوال لقال زيد الذي قام وزيد القايم وباب الاخبار كله مطرد
على هذا وانما جاز ذلك عندهم لان الفايدة في قولك الذي قام زيد
كالفايدة في قولك زيد الذي قام وكذلك الفايدة في قولك زيد القايم
كالفايدة في قولك القايم زيد ولولا ان الامرين عندهم سوا لما جاز
هذا ومن اظرف ما في هذا الامر ان جماعة من النحويين الجيزون تقدير

خبر المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد
زيد اخوك واحتجوا بشيئين احدهما ان المعرفتين متكافئتان ليست
احداهما احق بان تسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة
والنكرة اذا اجتمعتا والحجة الاخرى انه يقع الاشكال فلا يعلم السامع
ايها المسند وايها المسند اليه فلما عرض فيها الاشكال لم يجز
تقديم وان كان خبرا وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع
الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا
قول حذاق النحويين كلهم لم يقفوا عليه فعلى مذهبهم لا
لا يجوز ان يكون شر الناس خيرا منه لوجه من الوجوه فان كان
هو لا القوم يريدون صناعة النحو فهو اما نحن فيه صناعة النحو
وان كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا
احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في القضايا المنطقية قضايا تنعكس
فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفايدة في كلا الحالين
واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها قالوا واذا انعكست ولم
يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها
ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم تعكس
فتقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها
محمولا ومحمولها موضوعا والفايدة في الامرين جميعا واحدة وبر القضايا
التي لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان
صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان انسان
عاد ب قضية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا لا انعكاسا والله تعالى
التوفيق في كتاب المسايل للبطليوسي ايضا ما نصه مسالة
سال سايل اداما الله تعالى عزك من بقي عندنا من مسالة وقعت
وهي اذا سميت رجلا بالالف من حاكيف يكون بناوه الاسم من ذلك
وصورته في الخط فجاوبه ذكر المسول عما هذه نسخته نا ملت
اعزك الله تعالى هذا السوال والقياس النحوي يقتضي ان لا يشترط
التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا بد من ان يبنى الاسم عليه
وان يكون الحرف المذكور اول ذلك الاسم فان كان كما شرطت ساكنا فلا
بد من تحريكه ليتوصل الى النطق به فيختل الحرف الساكن عن حالة
التي كان يجب ان لا يعدل عنها في التسمية ليلا يشتبه التسمية بما
سمي به من حرف متحرك مثل ذلك كمن قال سميت رجلا بالالف من اكرم
او ما كان مثله ان قلنا ان الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا
كان ينبغي ان يمتنع التسمية بالالف من ما فاما ذلك على ضرب من قياس

الخ ايضا وجاري التعليل فيه فينبغي على تجويز ذلك ان تحرك الالف
الساكنة من ما بالفتح لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى فتصير همزة
مفتوحة ثم يزاد عليها من جنسها الف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنيا
على اقل حروف الاسماء الاعلام المتمكنة وذلك ثلاثة احرف كما قالوا اذا سميت
رجلا بالسين من سوف فانك تزيد على السين الفا وهمزة ليكون الاسم
على اقل المباني المتمكن العلم كما قلنا فتقول جاءني سأ ومررت بسأ
وكذلك فعلنا في مسئلتنا لما حركنا الالف الساكنة من ما بالفتح لما سنذكره
بعد وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة الفا وهمزة من جنسها ليكمل
البنا الاقل المذكور فجاء على وزن مكر فتقول في الرفع منه جاءني أأ ورأيت
أأ ومررت بأإ فهذا بناؤه وصورته في الخط وان شئت كتبته بالعين
واسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافا لئلا يجتمع ثلاث الفات
في كلمة واحدة فان قيل فكيف استجزت اسقاط هذه الالف في مثل
هذا الاسم وانت قد بنيته على ثلاثة احرف وهو اقل المباني فقد اخللت
ببنائه في الخط فالجواب انا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكن
قد اسقط منه الف عين الوزن في الخط واقتصر به على حرفين وذلك الاسم
الله فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بالف واحدة وكان فيه الفان
اذ وزنه الا ان فسهلوا الهمزة الموسطة ثم اسقطوها فبقي الاسم
حرفان وانما استجاز واسقاط ذلك لدلالة ما بقي على الذاهب وطلب الاختصار
الذي كلام العرب مبني عليه ولذلك جوزنا كتب ما بالعين قياسا على ذلك
وانما قلنا ان تحرك الالف الساكنة من ما بالفتح لانها لما كانت اول الاسم
ساكنة واحتاجت الى حركة لتتوصل الى النطق بها كانت الفتحة اولى
بها من الكسرة والضمة لان الالف تتولد من الفتحة اذا اشبعت وتنقلب
بها من الكسرة والضمة اذا كان بعدها حركة على يا او واو نحو قال وناموا فكانت الفتحة
اولى بتحريك الالف من غيرها كذلك ايضا فهذه الالف المسمى بها من
قد صارت اولا واصلا وفا الوزن من هذا الاسم فصارت كالف أب
واخ وهما الفا قطع واصل حركة الف القطع الفتح الا ما شذ لمعنى
وايضا فلا تكسر وتصح من الالفات السواكن عند الحاجة الى الف الوصل
وهذه الالف ليست كذلك فصح بذلك كل ما قلنا وفي هذه الجمع كفاية
فيما قصدناه فهذا اوان الشروع في بيان ما كان من الجواب وما كان من الواجب
ان يكتب مثل هذا الجواب لمثل هذا السائل بعض السؤال مجردا الا انه تقبض
كتب السؤال والجواب الامر وقع وذلك انه وقف على هذا السؤال والجواب
رجل ينتمي الى علم النحو فقال ان هذا الجواب ناقص عن ما يجب وزعم ان
على السائل في هذه المسئلة ان تجاوب فيها على كل وزن جاء في كلام العرب

من الثلاثية الى السباعية وزعم انه يجوز ان يسمى بالالف من ما رجلا
فيبني منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهيبات وان لا يقتصر
في التسمية به على اقل الاوزان المتمكنة بل يجوز على كل وزن وعضد
قوله بان قال لو قال قائل ابن لي من الف ما مثال جحمرش لصح البنا
على ذلك المثال وغيره وهذا فجاء وابنا خلاف مقاييس النحو ونحن
واقفون عند قليل علمنا منه لا نتجاوزه بمثل قول هذا المدعي الاعن
دليل واضح يميل اليه او هدي من شكل يعول عليه فعسى ادام الله
تاييدك ان تمن بالوقوف على هذه الجملة وتتطول على الجميع بأشارة كافية
منك الى ما يجوز من هذا كله والله يمتعك للعلوم بتحبيرها والقلوب
بتكشف عنها ويجلوها بحوله وطوله الجواب وقفت على سؤال
السائل واجابة المجيب واعتراض المعترض والذي تقتضيه صناعة
النحو والتصريف انه اذا سمي بحرف من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ
بصيغته اقل ما يكون عليه صيغ الاسماء المتمكنة وذلك ثلاثة احرف
ويزاد على كل حرف حرف من نوعه فيقال في ما مما آي وفي الا ألا وفي لو لوو
وفي اي ايي واي انما فعل النحويون ذلك لانهم راوا العرب قد فعلت مثل
ذلك فيما اعربته وصيرته اسما من هذه الحروف الا ترى قول العمر بن
لوب علقت لوا تكوره ان لوا ذاك اعيا حنا
وقال القطامي ولكن اهلكت لوا كثيرا وقبل اليوم عاجا فكارا
وان اراد مريد ان يسمي حرف قد سمي به مثل جعفر او جحمرش ونحوهما
من امثلة كلام العرب كان له ذلك واما قول المعترض ان جواب الجيب
لا فصح ولا يكمل حتى يتكلف ان يجوع من الحرف الذي يسال عنه امثلة
على جميع اوزان كلام العرب فانه تعسف وغير لازم الا ان يشترط
عليه السائل ذلك في مسئلته واما التسمية بالالف من ما ولا فقد ذكر
ذلك ابن جني وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسئلة فقال اذا
اوردت الالف من لا اسما ذدت على الالف الف ثانية فتجتمع الفان سا
فتحرك الاولى منهما بالكسر لالتقا الساكنين فتنقلب الثانية بانكسار
ما قبلها فتصيران ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف
لين فيزيد على البا يا اخرى ويدغم الاولى فيها فيصير اي كما تقول
اذا صيرت في اخا فضة اسم رجل فج قال ابن جني فان بنيت من
هذه الكلمة فعلا على حد قولك كوفت كانا وقوفت قافا وسينت سينا
وعينت عينا لزمك ان تقول اوّيت الفا قال واما جعلنا قياس عين
هذه الكلمة ان تكون واوا دون ان تكون يا لانا لما زدنا على الالف
الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم ثلاثة احرف صارت

كفتان

الالف الزيدة المجهولة ثابتة عينا او في موضع العين وجب علي ما وصانا به
سيبويه ان تعتقد فيها انها منقلبة عن واو حملا علي باب طويت وشويت لانه
اكثر من باب حييت وعييت فصارت اي كما انها من باب حيي وعيي ونحوها مما عينه
واو فكما انكر لو ثنيت من الفتى والسعي فعلت لقلت فتوت وسعوت فاظهرت
الفينين واوين فكذلك تقول في فعلت من اي التي ادي اليها القياس
اذ ذاك فهذه مسالة قد كفانا ابن جني فيها التعب واراحنا وجد القياس فيها
فينبغي لمن اراد ان يصوغ منها شيا ان يعلي بعض امثلة كلام العرب ان يجريها
مجري اوي ياوي ويركب علي ذلك قياسه فتقول مثال جعفر منها اتا وفي
مثال سفرجل اوتيا وفي مثال جحمرش ايتيّ وفي مثال إوَزّة إياةٌ ونحو
ذلك وبالله تعالي التوفيق **ومن** المسايل للامام ابي محمد بن السيد البطليوسي

مسالة ورد ت من الشعر منظومة في ابيات من شعر وهي

جوابكم يا ذا العلم اني سايل ✓ عن اشيا من ذا النحو تحلي وتعظم
فادر دعليها من كلامك شافيا ✓ تبين به كل البيان وتفهم
تمثلك للافهام مدعي ويزيني ✓ فوايده الاجال او عق مبهم
علام تعل الشي علة غيره ✓ فتشتبه وهو الصحيح المسلم
ويبدا ان اصحي سواه مسلما ✓ من اعلاله وهو الكليل السقم
وما القول في لاياس ان يكن مغربا ✓ فحذ فكم لتنوين تكن معظم
وان يكن مبنيا فقولك فيصه ✓ بلا خطا يحصي عليك ويرسم
وان يكن مبنيا له يكن معربا ✓ فذا الفكر او في مهر الدروس واعظم
منبر غليلا في نفوس كانها ✓ طيور رظما حول عليك حوّم
ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنثا ✓ كعاقلة والوصف بالمنع يلزم
ولم يصرفوه اسما لذات تعرفا ✓ وذكر يطل يبطل الباب معظم
ايصرف والتانيث فيه محقق ✓ ويمنعه ان كان لغوا وتحرم
فقرطس بسهم العلم اغراض مطلبي ✓ ولا تكن فيه الظن بالغيب تزجم

وقال ابو محمد بن السيد

سالت لعمري عن مسايل تقتضي ✓ جوابا وتفهيما لمن يتعلم
لان اطراد الحكم ليس بلازم ✓ اذا اوجبته علة ليس تلزم
وقد اوجبوه في مواضع جمة ✓ بلا علة تقضي مذاك وتحكم
سوي علقة لفظية وتناسب ✓ خفي بواه الماهر المتفرد
لان تصاريف الكلام مشبهة ✓ بفشي فروع عن اصول تفسر
فيشتركن منها باجرا فضامة التي ✓ تناسبه فيما يصح ويستقم
وفي كل علم ان نظرت شمايح ✓ كثير واقناع وطب مرجم
وما النحو مختصا بذا لوجده ✓ لمن يكترث للشقاء عنه ويبعم

ولكن

ولكن له فيما وجدنا فظاير ✓ يراها بعين اللب من يتوسم
فلا تظلمن في كل شي حقيقة ✓ فلو تركت تعد وان فعلت وتظلم
سما حز بك انشا لا لما انا قايل ✓ لها موقع في لب من يتفهم
المرتوان الواسبري يد فتنه ✓ فيصغي بعد واه الصحيح ويوسم
ويبزع عرف السوء من بعد غايبة ✓ فيسري به في النسل داء يعظم
لحذ فهم للعلم من بلوغ الغني ✓ مشاركه فيما جبي المتكلم
وحذ فكروا او الوعد حذ اعلي التي ✓ لعلل وذا حكم من النحو محكم
كذا ك قرين السوايو دي قرينه ✓ وتنجي من الشر البجاد ويقصر
كذلك اردي من جعلته بانها ✓ مقاربة الها التي تتضعضع
ويجي قرين السوء فهو مسلم ✓ تناي قرين السوء فهو مسلم
المرتر صوّا ما جنا اذ تباعدت ✓ عن اللاهم داعدت فيه صبر
والجار اسباب براعي مكانها ✓ والرحم الدنيا حقوق تقدم
كصحة عين الفعل من عور الفتي ✓ لصحتها في اعور ردا لها اعلم
وكاحوذ واصحت لاجل تجاورا ✓ شفاعة ذي الكثر حي من هو محرم
وقد زعموا التصحيح للواو فيها ✓ ارادة تنبيه علي الاصل منهم
كاعولت يا تكلي والهلت يا فتي ✓ واحوذت يا سعد كي والغيلت كلثم
وان ثنيت احريت النحو فيها ✓ كحبري حروف اللين ان كنت تعلم
كما ان برمي القوم او يعقد الفتي ✓ سوا اذا جازيت او حين تجزم
ومثل حياري في الاضافة عندهم ✓ عدت جمزي في ما به النحو يحكم
وحلوبة شبه بذاك ومحيب ✓ وتفاقل ان حصلت قولي مويم
وقد جعلوا الاسم سيبويه لكونه ✓ علي مثال وزن الفعل فيها يتمموا
فقالوا لمن يشكي الخمول وينتمي ✓ الا مر ولكن يا انت السوءر
وقد يحترف الضد طوايف ضده ✓ كوزن فتي اودي وكونيال مغنم

جواب المسالة الثانية

ولا باس في اعرابه وبنايه ✓ بما قلت اعتراض مقرر
بحذ فكر تنوين الذي هو معرب ✓ وذكر راي عندنا لا يسلم
وان يك مبنيا ففيه وصفته ✓ علي لفظه والنكر في ذاك اعظم
وجعلك للصدين اعظم شنعة ✓ ولم يبق هم فيه ذا متوهم
وقد اكثروا فيه المقال وشنعوا ✓ الي ان املوا الناظرين واتعموا
واكثر ما قالوه ما فيه طايل ✓ لقاريه الا الكلام المتمتم
فمن قايل يلغى المبنا وقايل ✓ يضارع اعرابا وذا الراي احكم
كما ضارع الاعراب في غيره البنا ✓ اذا فاقت جاءت لاسما كسوءر
توسط بين الكافتين ظاهره ✓ حتي علي غير الخاريم مفهم

لذا اكثر الاشكال فيه فلم يعن ، وخلط فيه كلمن يتكلم
وبشبهه حار المنادي كلاهما ، من النحو مخصوص بهذا وعلم
لذلك جاز الحمل للوصف فيهما ، على اللفظ والمعنى كما جاءهم
فهذا الذي اختاره فيه لانه ، لمبصره اهدى سبيلا واقوم

جواب المسألة الثالثة

وليست تعد النابي النحو علة ، لشيء سوى الاعلال ان كنت تعلم
وما كان فرقا لم يعل بعلة ، كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة ، وليس يراعى منه ما ليس يلزم
وعلته ان الصفات مقيسة ، على الفعل في تصريفها او تقسم
فقام وقامت منها صيغ قايم ، وقايمة في ما تقول وتزعم
لذا انشوا الاوصاف طورا وذكروا ، لما ارجؤوا في الفعل منها وقدموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنثا ، كقولهم هند ولود وامقيم
وناقشنا الفعل ليس حقيقة ، ولا لازما بل ضده منه اللزوم
فاضعفتها ضعف الذي هو اصلها ، كذا ضعف اصل الشيء يوجب كالدم
وقوي التي في الاسم ان ليس رابيا ، على الفعل فاثنيت فيه مخيم
وعلة سكرى ارجلوا لفردة ، ولكنها كالعلتين لدى هم
كذا علتا تلك الصفة كعلة ، قضي فيه بالعكس القياس المقدم
اذا عد في ذاك اللزوم علة ، مسلمة فالضد في ذا مسلم
فدونكها نحوي غواص جمة ، من العلم لا يبدو عليها من يسوم
ضربت لها امثالها بانظاير ، من الحسن عن معقولهن يترجم
وزدت امورا افادها الطبع نحتة ، وساعد نحي فيها القريض المنظم
واكثر اهل النحو عنهن نايم ، وافهامهم عنهن تكبو وتكتم
بتيجة ذهن صاغ منهن جلية ، تحلى بها للعلم جيد ومعصم
تباهي بطاليوس بها كل بلدة ، وتشهر اني وجهت وتكرم

فجاء اعالي ثعلب الفتى الفرزدق
ايا ايها المشتكي عكلا وما جرمت ، الى الغيابل من قتل واياس
انا كذلك اذ كانت هممن حبا ، تنسبي وتنتمل حتى يسلم الناس

قال قلت له من قتل واياس فقال وتحك فكيف اصنع وقد قلت حتى يسلم الناس قال قلت فيم رفعته قال بما يسوءك ويسوءها قال تغلب وانما رفعه لان الفعل لم يظهر بعده كما تقول ضربت زيدا وعمرو ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول ضربت زيدا وعمرو مضروب

فجاء تذكرة ابن هشام حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن ابي اسحق فقال له كيف تنشد هذا البيت

وعيان قال الله كوني فكانتا ، فعولان بالالباب ما بفعل الخمر
فانشده مفعولان فقال له عبد الله ما علمك فوقلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان اسبح لسبحت ونهض فلم يعرف مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لاخبر ان الله خلقهما وامرهما ولكنه اراد انهما يفعلان بالالباب

قال ابو علي الفارسي في المذكرة سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أُلِقَ فقال الكسائي أُفعِلَ فقال مروان استحييت لكما يا شيخ فقال ابو علي وذلك ان أولق يحتمل وجهين احدهما ان يكون فوعلا من قالق البرق فتكون همزته اصلا والثاني ان افعل من ولق اذا اسرع ان الاولق الجنون وهي توصف بالسرعة ويكون أُلِقَ مقلوبا اذا اخذه الاولق من البدء الى الاخر كما قال عبيد واعيا دانتحى قال ابو حيان ولا ينكر على الكسائي ان يقول هو مقلوب قال ولو ادعى مدع ان الاصل الواو وانها ابدلت همزة كقولهم في وُعِدَ أُعِدَ لوجب ان الاصل الواو وانها ابدلت همزة في مالوق وكثر هذا اكثر من اصله لكان قولا انتحى قال ابو حيان في شرح التسهيل من المسايل التي جرى فيها الكلام بين ابن دلاد وابي جعفر النحاس مسالة كيف تبنى من رجا مثل افعللت سال ابو جعفر عن ذكر فقال اقول ارجوت فقال ابو جعفر هذا خطا لانا لا نعلم خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب يا كما قالوا في افعلت من عزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه ارجويت ارجوي ارجوا وانا ارجو سئل احمر ست احمر احمرارا وانا محمر الا انك تقلب في ارجويت ارجوي وقد عثر في احمر بحمر وقال محمد بن يزيد البغدادي في قول ابي العباس في افعللت ارجوت تمثيل على الاصل فيقال الاعلال وسبيل كل مثال ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فاقلت على الاصل ارجوت وعلى الاعلال ارجيت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب الى الاصل ومن قال ميعولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قال غزورو فالغرا يتركه على هذا وان يعله ويصيبوبه يعله بعد ذلك ويقول غزوري وقد رد علي ابن يزيد مصنف كتاب سفر السعادة فقال قول ابن يزيد في ارجوت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال

، فاليت انا ضمنا سفينة ، كما يعود الوصل كيشوخه ،

وانما تمثل بالاصل بالا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عده انه فعله ولا تقول عله وفي غزات فعل ولا تقول فع ثم ان ابا جعفر لم يسال

عن تمثيل الاصل وانما سأله عن ما يصح ان ينطق به فما للسؤال اقتصر على تمثيل الاصل وترك ما ينبغي ان يقال قال ابو حيان وما ورد به صاحب سفر السعادة انما يكرر ما قاله ابو بكر بن الخياط في وزن ارعوى انه يجوز ان يقال فيه افعلل وافعلى فافعلل على الاصل وافعلي على الفرع قال وذكر وزنه على الاصلة افعنس فاوعز افعلل في نحو احرنجم واقعنسس واعلم في نحو ارعوى فجاز ان يقال وزنه افعلل وافعلي في طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي المنشد ما بعض الادباء لابي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلاط

يا سائلي عن وزن مُشْحَنْكِسِكٍ ... من آن أتيا وأنى يأتي
فقد يره من آن مُؤْتَكِبٍ ... ومن أبي مَوْئِلٍ مُؤَبَّئِ
فهكذا فقد يره منهما ... ليس على ذي بصر يُعْيِي
تصغيره لاشك فيه كسبي ... ممن في مثل ذا يخطي
اربع يا ذات وات امرؤ ... فضضته يا ولم تدري
وبعد هذا فعين واسمعن ... فانني ابان مُشْتَقِّتي
عن وزن فيعول وعن وزن فعلول جميعا من طوى يطوي
وعن فعول من قوي ومن فعلول اجب واعجل ولا تبطي
وكيف تصغير مطايا اسم ما ... سمان وما الحرف الذي تافي
منه فان كنت امرا جاهلا ... فلست تخلي لا ولا تمري
وعن خطايا اسامسمي به ... ان كنت تصغير اله تدري
هل يأوه قائد الازمر ... انف لها لابد تستبقي
امهل يعود الها همزة ... فسوف لنا تصغير يستقضي
ان كان تصغير مطايا فقد ... اخطأ يا قال ولا تخطي
فان تصب هذا فانت امرؤ ... اعلم من خليل النحوي

قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيأ في قوله ان انا وفي قوله مُؤْتَكِبٍ لان استفاق بينهن من الاوان فان قال قائل كيف يكون فعل يفعل من ذوات الياء فقد خطر ذلك جماعة من النحويين فيقال له ان يبنين على مثال فعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصا وكذلك انقلبت الواو ياء وذكر الفتحي ان آن يئين مقلوب من أني يأني وذلك ايضا غلط لما بيناه فاما أفي يأفي فمن ذوات الواو ومنه استوى الاباني لواحد الاناء وكذلك قوله ولا تمري انما هو ولا تمرُ والذي قاله من كلام العامة انتهى وقال الزبيدي حدثني محمد بن يحيى الرياحي قال بلغني ان بعض ملوك مصر جمع بين ابي العباس

ابن ولاد وبين ابي جعفر بن النحاس وامرهما بالمناظرة فقال ابن النحاس لابي العباس كيف تبني مثال افعلوت من رميت فقال له ابو العباس ارميّيت مخطاه ابو جعفر وقال ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت فقال ابو العباس انما سالتني ان امثل لك بنا فعلت قال الزبيدي واحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء وقاس في ذلك بالمذهب المعروف لان الواو تنقلب في المضاعفة نحو مثيل الا ترى انك كنت تقول فيه يويي فلذلك قال ارميّيت والذي ذكره ابو جعفر الله لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح فاما ارعوى واجاويت محمولين على مثال افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية يا لانقلابها في المضارعة اعني يرعوي ويجاويي لادغام كما ازم احمرّ لانقلاب المثال الثاني الفا في ارعوى وقد كان سعيد الاخفش بنى من الامثلة ما مثل له وسيبويه ان يبنى عليه وان لم يكن ذلك في كلام العرب وفي ذلك حجة لابن ولاد وان كان موافقا رغب عنه جماعة النحويين انتهى في شرح التسهيل لابي حيان قال ابو بكر محمد ابن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من مشيوخ ابي العباس سمع الزجاجي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى افمت سنين اسال عن وزن ارعوى فلم اجد من يعرفه وزنه له فرع واصل فاصله ان يكون افعل مثل احمر كانه ارعوّ وكرهوا ان يقولوا اذ ذاك لان الواو المشددة لم تقع في اخر الماضي ولا المضارع ولم تطمئوا بارعوّ شم استعملوه مع التاء توجب اظهار الواوين كما انهم اذا ردوا احمرّ الى التاء قالوا احمررت واظهروا المدغم فلم يقولوا ارعوت فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا اقرورت فقلبوا الواو الثانية منه ولا ريب ان احدى الواوين زائدة كما لا ريب في ان احدى الرائين في احمررت زائدة قال فان قيل فما الحاصل في وزن ارعوى قال المجانبة ان يقول افعلل قال ولو قال قائل افعلي لكان وجها والاول اقيس ولو قيل ابن من الغزو مثل احمر لقيل اغزوي كما قيل ارعوى وكذلك وكذا جميع ذوات الثلاثة التي يأوها في موضع الواو جارية هذا المجرى انتهى كلامه في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين بن النحاس قال المعمول بلغني ان ابن قتيبة قال ان مربعنا تصغير مرعى والهاء بدل من الهمزة فوجهت اليه ان اتقى الله فان هذا خطا يوجب الكفر على من تعمده وانما هو مثل مسيطر قال صاحب المغرب قال الحميدي في حذوة المقتبس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر ابن عثمن المصحفي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاضت نفسه بانصاف فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطا دون تصريح وهو

قل للوزير السني محتذه ... لي ذمة منك انت حافظها
عناية بالعلوم معجزة ... قد حفظ الاولين باحظها
يقوى عمروها ومعمرها ... مبنى ونظاما وجاحظها
قد كان حفا قبول حرمتها ... لكن صرف الزمان لا فظها
وهي خطوب الزمان موعظة ... لو كان يبقي النفوس واعظها
ان لم يحفظ عصابة نسبت ... اليك قوما فمن يحافظها
لا تدعن حاجتي مطرحه ... فان نفسي قد فاظ فايظها

فاجابه المعجز

خفض فوانا فانت اوحدها ... علما وتقابها وحافظها
كيف تضيع العلوم في بلد ... ابناوه كلهم يحافظها
الفاظهم كلها معطلة ... افربا العجز عنك جاحظها
علم بين العالمين عنك كما ... بني عن الشمس من بالاحظها
وقد اتتني فدتك شاغلة ... للنفس ان قلت فاظ فايظها
فاوضحتها تقر بنادرة ... قد هبط الاولين باقظها

فاجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك

انا في كتاب من كريم مكرم ... فنفس عن نفسي تكاد تفيظ
فسر جميع الاولياء وروده ... وسعى رجال اخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد اضاعه ... لدي سواه والكريم حفيظ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قالها ... رجال لهم في العلوم حظوظ
وردي ذاك عن كيسان سهل واشتدوا ... تعالى ابي الغيظ او هو مغتيظ
وسميت غيظا ظا وليست بغائظ ... عدو اولكن للصديق تغيظ

في تذكرة ابي حيان

كيف يخفى عنك ما حل بنا ... انا انت القاتلي انت انا

انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا وقاتلي لانت فقد جرى اسم الفاعل صلة على الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت فانت يرتفع بقاتلي وانا خبر عن الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت الاول وهو وما بعده خبر عن انا الاول والعايد عن انا الاول انا الثاني والي انت الاول انت الثاني والياء في قاتلي عايده على الالف واللام وموضع انت انا الثاني وما بعده رفع لانه خبر مبتدا وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدا الذي هو انا وانت فاعل قاتلي وانا خبر عن الالف واللام وقال اس يرى فيه وجهان احدهما ان تجعل الالف واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدا وانت مبتدا ثان

والقاتلي حينئذ انا الثاني لانه خبر انت او الالف واللام لانا والعايد على الالف واللام الياء في القاتلي لانا انا في المعنى وانت فاعل بالقاتلي ابرزه لما جرى على غير من هو له اذ الالف واللام لانا والفعل لانت وانا خبر القاتلي والقاتلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والقاتلي ان تكون الالف واللام والقاتلي لانت فانا على هذا مبتدا ثان والقاتلي خبر انت ولا يبرز الضمير فيه لانه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله القاتلي انت انا على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام حالا وخبرا على اوله او التراه قال في اول الكلام انا انت ولهذا قال في اخره انت انا اي كيف اشكوا حالي بي منك وانا انت وانت انا فاذا اشكو لك فكانما اشكو نفسي قال ولو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسالة لانا لقلت انا انت القاتلك انا فانا مبتدا وانت ثاني والقاتلك ثالث لانه غير انت وفيه ضمير يعود على الالف واللام التي هي انا في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك والقاتلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا قال السخاوي في سفر السعادة هذا البيت وضعه النحاة للتعليم

المسايل التي جرت بين السهيلي وابن طرف رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر بعض الناس محجور بن في عقده بتضمن ذكر ردا وانا ممن احتاج في خلال العقد الى ذكره انني منهم فقال احدي المحجورين ممنع من ذلك السهيلي وقال فول الشاعر احدى بني الحرث هو كقول النابغة احد بني وقول اخر احدى ذوي يمن وليس بي منها شاهد كمن زعم انه يجوز احدى المسلمين وانت يعني مسلما ومسلمة لان الجمع الذي على حد التثنية هو بمنزلتها ولو جاز هذا لجاز ان تقول في حمار وانان هذه احدى الحمارين وما تقدم من الابيات انما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى فله عشر امثالها فانث لانه اراد عشر حسنات ولو قال ايضا هي احد عشر اواحد يلي لم يمتنع واما الذي لا مد فيه من لفظ احد من لفظ كما تقدم من قوله احد المسلمين وانت يعني مسلما ومسلمة وقولك احد المسلمين وانت يعني مسلما وصلة كذ لك وشاهد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام للثلاثين احد كما كاذب فمن قال من تاب ولو كانوا ثلاثة لقيل احدهم امراة لان لفظ الثلاثة قد يقع على الرجال والنساء فحكم الكل واحد ولا سيما اذا كان ذكر الجزء لا يتكلم به الا مضافا والاصل في هذا النفي العام تقول ما في الدار احد فيقع على الذكر والانثى وانما قالت العرب احد اثنين لانك اردت معنى النفي كان المعنى لا اعين احدا منهم دون الاخر ويدل ايضا على ذلك ان تغليب المذكر على المونث

وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر اقوى في القياس لان لفظ المذكر اصل ثم يدخل عليه التانيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تقدم تغليب من يعقل الجملة الى جزء ما قال تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لما كان جزء من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله تعالى فمنهم واذا جاز هذا فيها فاجوز ان يجوز في احد الاربعة اوجه احدها ان احد اتبع على الذكر والانثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك احد الثلاثة والاخران تغليب المذكر اقوى من تغليب من يعقل لان المذكر والمونث جنس واحد بل نوع واحد تميز احدهما بصفة عرضية لا ترى انه لا يسبق الى الوهم تحليل الخنزيرة الانثى من ذكر في القرآن مذكرا وما لا يعقل مخالف للجنس من يعقل والثالث ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والرابع ان احد مع اضافته لا يستعمل منفصلا لا يقال هذه المراة احدى ولا رجل احد قال ابن خروف احدى المحجورين صحيح بعضه السماع والقياس قال تعالى فما منكم احد حاجزين بين تذكير وتانيث في مضاف ومضاف اليه وهو بعضه واحدى المحجورين اخرى لان تانيث الاية غير حقيقي ويشبهه قوله سبحانه تعالى حسبهم وقوله حاجزين الصوت وقوله وهي فرع اجمع فذكر بعض الجملة وانث بعضا وهما جميعا شيء واحد ومن ذكر سولهم اربعة نفر وثلاث رجال فانثوا المضاف والمضاف اليه مذكر وقالوا في اربعة رجال وامراة خمسة فاذا اشاروا الى المراة قالوا خاصة خمسة وما يدل عليه انا وجدنا العرب راعت المعنى المونث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قال تقول هبت الريح مرت يا ثاب وقوله تواضعت سور المدينة ومثله كثير فهذا وجه وجه فيه الى المعنى فهو انشد ما نحن بصدده واحدى بلى واشباهه لا يحتاج فيه الى حذف مضاف كما زعم السهيلي لكن لما كانت قبايل يجمع المذكور والاناث جاز ذكر فيها واجازته هي احد مراتبه وهي احدى بلى ولو قيل احد المحجورين على قوله سبحانه لستن كاحد من النساء لجاز لانه في الاية الكريمة بعد النفي والمراد به نفي العموم ثم بين بقوله من النساء واما استشهاده بقوله في الملاعنين احدها كاذب فغفلة لان المقصد هنا احدهما لا بعينه ولو عين المونث لانث فهو كقوله سبحانه اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ومنع من افراد احد واحدى وقد قال سبحانه قل هو الله احد وقالوا احد وعشرون واحدى وعشرون وقوله لا يسبق الى وهم احد تحليل الخنزيرة الانثى فقد ذهب الى ذلك طوايف من اهل

الفساد

الفساد ولم يرد عندنا على تحريمها الا محوي الخطاب وكون الالف واللام للجنس قال السهيلي الا دليل في قوله سبحانه قالت اخراهم لاولاهم لانه لم يجتمع في الاية مونث وحد كر فغلب المذكر بعني ان احاد الاسم مونثا من حيث الاسم جمع امة وليس في جمع امة على اسم نقل مونث الى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المونث فاذا قلت اخراهم فلم ينقض كما قلته في احدى المحجورين لانك في احدى المحجورين نقلت مونثا الى مذكر وجعلت محجورة محجورا كانه شيء محجور فاذا قلت ذكر فواجب عليك ان تقول احد من حيث قلت فيه محجور وقد يتعقب هذا بان ضميرهم ضمير مذكر من سنار رجال بلا اشكال فوجب الجمع بين احد المحجورين وبين اخراهم ان لفظهم لم يستعمل حتى صار من كان ينبغي ان يقال فيه هي يقال فيه هو كما نقلت محجورة الى محجور فانظره وايضا فان الدليل واخرى قد يستعملان منفصلين بخلاف احدى وقوله سبحانه وهي حسبهم وقول الشاعر وهي فرع اجمع لا دليل فيها وليس في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك هي احدى المسلمين فانك تقول هي مثل تقول احد وقوله سبحانه هي حسبهم كقولك امراة عدل وقوله وهي فرع كقولك للمراة انسان واما قوله ما هذه الصرت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شيء وانما اضطر فانث لارادة الصيحة واسند لانه خاسية خمسة كذلك ان خامسة من باب اسم الفاعل كثابية ورباعة واسم الفاعل يجري على اصله ان كان للذكر فهو مذكر وان كان لمونث فهو مونث فتقول خامسة خمسة كقولك ضاربة الرجال قال ابن خروف في هذا اذا كان اسم الفاعل ينبغي ان يجري على اصله فتقول احد واحدى واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يونث هو اللبس الذي يدخل في احدى قال السهيلي واما استشهاده بنحو تعريز الريح والابيات التي انشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك واما قوله واحدى بلى واشباهه لا يحتاج انما قصدت انه لا يلزم عند وجود احدى بلى ان يقول احدى المحجورين فان بينهما فرقا وهو ان المحجورين لا تشتمل على جملة نساء كما تشتمل عليها القبيلة واما رده على من قوله عليه الصلاة والسلام احدهما كاذب فهذا باب الا في لم استشهد بالحديث الا على تغليب المذكر خاصة واما رده المنع من افراد احد واحدى واستشهاده بقوله سبحانه قل هو الله احد فليست الاية مما نحن فيه واما قوله قد ذهب الى تحليلها دون الذكور طوايف من اهل الفساد فتعقب بتخيف انتهى قال ابن الحاج وبه ان حروف هذه الفصول كلها مما لا يشتبه وابان انه لم

ايضا مثلاث سنين من رجال كليس والاربع والتسع الواجب في معنى واسناد الفعل

يفهم عن السهيلي شيا ولم يذكر ابن الحاج الرد **مسالة** اكل كل ذي ناب
من السباع حرام **قال** ابن خروف للسهيلي في هذا الحديث من سو
التاويل والهذر والافتيات على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخلام
اعاذنا الله تعالى مما ابتلي به وانما لزلة عظيمة تجب استتابة قايلها
وذكر انه قال يجوز ان يحال الحديث على اصل رابع وهي المضارعة فان الله
تعالى اذا حرم شيا حرمت الشريعة ما يضارعه كما حرم ما يضارع الزنى
مضارعة قريبة وكره ما يضارعه من بعد كالنظرة والمقعود في موضع
امراة قامت عنه حتى تبوه وروي ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه والتالف ذ
بشم طيب على امراة ونظايره كثيرة فلما حرم الله تعالى الخنزير حرم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يضارعه وليشاركه في الياب والصفة
الخنزيرية فحرم الله سبحانه الاصل وحرم رسوله الفرع والكل من عنده
الله كما حرم الله تعالى الجمع بين الاختين وحرم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجمع بين الاختين العمة وابنة اخيها وبين الخالة وابنة اختها
وهي العمتين والخالتين بنا منه صلى الله عليه وسلم على الاصل الثابت
في كتاب الله تعالى والتفاتا اليه كذلك حرم كل ذي ناب بنا على الاصل
الثابت من تحريم الخنزير واستنباطا منه ونظرا اليه **قال** ابن خروف
هذا الرجل يخبران رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم شيا
بالاستنباط من عمران يوحي بتحريمه وقوله والكل من عند الله تعالى
كلام يلغى اذا اجتمع مع ما قبله ولرسول الله صلى الله عليه وسلم
السواة والتنزيه عما نسب اليه **قال** السهيلي ما احهل هذا
الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره احد وهو مسطور في مختصر الطليطلي
لان مولفه ذكر انه عليه الصلاة والسلام يستنبط الشرايع وهذا
الجاهل من حماة المقلدين فيقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطلي
واستنباط رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح لا مدفع في نبوته
ولا ينكره الا ملحد جاف وكل ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم مما لم ينطق
به القران وان كان متضمنا لكل شيء فهو على هذا المنحى واذا لم يستنبط
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ذا يستنبط **مسالة** قال السهيلي
في قوله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير الالف واللام يدلان على معنى
الالتقاط والاعتبار وفهم ابن خروف منه انه يثبت للالف واللام معنى
ثالثا ورابعا وهو معنى الالتقاط فرد عليه بانه قال ما لم يقله احد
قال السهيلي راى اعليه انما اردت ان الله سبحانه لما خاطب اهل
الكتاب بهذا واشار الى الجنس المعروف من القردة والخنازير التي مسخ من
سلف من الامم على هيئتها وصورتها لم يكن بد من الالف واللام الدالتين

مطلب تعلق وجوه الاعراب
التي الزمخشري واحدا
ومذهب الوجه منها بعد الف

على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الالتقاط والاعتبار والتخويف
ولو قال قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك **مسالة** من تخريج ابن العريف تبلغ
من وجوه الاعراب الفي الف وجه وسبع مايه الف وجه واحد وعشرين
الف وجه وستمايه وجه وهي هذه ضرب الضارب الشاتم القابل محكم
واذكل فاحمدك معجبا خالدا في داره يوم عيد فترفع الضارب بالفعل
والشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحكم نصب بالقابل وواذكل نعته وفاحمدك
نعت ثالث وينصب معجبا بضرب وخالدا بمعجب ولكل رفع فاحمدك بالابتدا
وخبره محذوف او هو خبر محذوف المبتدا او نصبه باعني وعلى اكال من القاتل
او من الضارب او لواذكل فهذه سبعة لكل مع كل واحد منها نصب واذكل
باعني او اكال للقاتل وللضارب او مفعولا ولكل رفعه بانه خبر وبالعكس
فهذه اثنان واربعون فكر في نصب بالقاتل وباعني والرفع بالابتدا
والخبر فهذه ستة عشر لكل مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وباعني
ورفعه على الابتدا وبالخبر وخفضه تشبيها بالوجه الحسن ورفعه نعت
ما قبله فهذه ثمانية عشر فكر مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وباعني
ورفعه بالابتدا وبالخبر وجوه تشبيها بالوجه الحسن ورفعه بالنصب ثمانية
واربعون وستمايه مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك ونصبه بضرب
ثلاثة الاف ومايتان واربعون مع كل منها نصب خالدا بضرب ثلاثة الاف
ومايتان واربعون مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفعه بضرب ونصب
الضارب ولكن جعل خالد بدلا من الضارب ولكن عطفه عليه عطف البيان
ونصبه باعني ورفعه بالابتدا وبالخبر ونصبه بمعجب الفان ومايتان وستون
مع كل وجه منها ان تجعل في داره متعلقا بالضارب او بمحكم الفان وسبع
مايه او بواذكل او بقاصدك او بخالد وكذلك القول في يوم عيد فتضاعف
ذلك الى العدد المذكور **قال** ابن الصايغ في تذكرته سيل العلامة
مجد الدين الروزداوري عن قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
فتكلم عليه فاعترض عليه ابن مالك فانتقض الروزداوري بكلامه
وطعن في كلام ابن مالك وهذا تلخيص كلامهما مع حذف ما لا تعلق
له بالمسالة من الطعن والرد **قال** الشيخ مجد الدين استشكل
الايمة تذكير القريب مع تانيث الرحمة وتحيل الفضلا من قدما بهم
في الجواب وجهين احدهما ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو مذكر
الثاني ان الرحمة مصدر والمصادر لا تجمع ولا تونث هذان ذكرهما
ابو هرير والزمخشري في كتابيهما **قال** الفراء القريب اذا كان
للمكان وكان ظرفا كان بلا هاء واذا ضمن معنى النسبة والقرابة دخلت
الهاء وقوف في الاولى كانت فلانة قريبا مني وفي الثانية قريبتي

قال وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظن وهلا كانوا كالاصمعي فانه اعلم المتاخرين بكلام العرب وكان اذا سيل عن شيء من كلام الله تعالى سكت وقال لوانه غير كلام الله تعالى تكلمت فيه والقرآن انما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع اشعارهم فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس اذا سيل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول الشعر ديوان العرب والجواب الحق ان القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمونث حقيقيا كان او غير حقيقي قال امرؤ القيس

" بروهة رودة رخصة " كخرعوبة البانة المنفطر "
" فتورالقيام قطوع الكلا " م تفترعن ذي غروب خضر "

وقال في لفظ القريب

" له الويل ان امسي ولا امها شم " قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا "

وقال جرير

" اتقتلني الحياة وام عمرو " قريب لا تزور ولا تزار "

واغرب من ذا ان لفظة واحدة قد اجتمع فيها الباب الحقيقي وغير الحقيقي وهي لفظة هُنَ ومع ذكر جاء عليها فعيل بلا هاء وهي في قول جميل " كان لم يجارب يابثين قرانها " تكشف كما ذاقها وانت صديق "

وقال جرير " دعوت النوى ثم ارتهن قلوبنا " فاسهر اعداهن صديق "

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك قال العلامة جمال الدين بن مالك فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول الا ان في فعيلا اخف من مفعول فلذلك فارقته في اشياء منها كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجميل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل وانما حق هذه الصفات ان تكون على زنة فاعل لانها من فعل بفعل فاستغني فيها بفعيل والاخف لمعمول في ذلك ومنها اطراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم وليس لمفعول فعل يطرد بناؤه منه ومنها كثرة مجيء في صفات الله تعالى واسمائه كسميع وبصير وعلي وغني ورقيب ولم يجيء فيها مفعول الا ودود وعفو وغفور وشكور واذا ثبت انه فائق لمفعول في الاستعمال فلا يليق ان يكون له بتقاصل الا ولى ان يكون الامر بالعكس او ينفرد كل منهما بحكم هو به اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا فعولا بالمفهم معنى فاعل بان لا تلحقه التاء فارقة بين المذكر والمونث وان يشتركا فيه فيقال رجل صبور وامراة صبور وكذا شكور ونحوها واما سدس

عدد وعدوة فان قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمونث فقيل رجل علوة وفروقة وامراة علوة وفروقة ولا يقدم على هذا الوزن الا المنقل وان لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء ايضا كحلوبة وركوبة وركوبة وليس في شيء من هذا الا المنقل فلما كان لفعيل على فعول من المزية ما ذكرته استحق ان يخص بما حوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر والمونث كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووصي ووصية ونحوه وان كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمونث كرجل قتيل وامراة قتيل وان لم يصحب الموصوف وقصد تانيثه انت بخوراب قتيلة بني فلان هذا هو المعروف وما ورد بخلاف ذلك عد بادرا او بلطف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر وبعده عن الشذوذ فمن ذلك قولهم تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه ستة اقوال احدها ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء كما جرى هو مجراه ولحاق التاء فارقا والخصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة فحمل على جميله وقبيحه في لحاق التاء وكذلك قريب في الاية حمل على عين كجميل وكف خضيب واشباههما من الخلو من التاء وتظير ذلك قال من تجبي العظام وهي رميم الثاني انه من باب تاويل المونث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر " اري رجلا منهم كاما " يضم الي كشحيه كفا مخضبا "

فتاول كفا وهو مونث بعضو فذكر صفته لذلك وكذلك الرحمة تاولة بالاحسان فذكر خبرها وتاولها بالاحسان اولى من تاول الذكر بالعضو لوجهين احدهما ان الرحمة معنى قابر بالراحم والاحسان بر الراحم للمرحوم ومعنى البر في القريب اظهر منه في الرحمة الثاني ان ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة الاحسان الذي تضمنه ذكر المحسنين فاعتبارها يزيد المعنى قوة فصحت الاولوية ومن تاويل المونث بمذكر ما انشده الفراء وقال في مضر تسعة " وفي وائل كانت العاشره "

فتاول القوابع بايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقال تسعة واذا جاز تاويل المذكر لمونث في قول من قال جاءته كتابي فاحقرها اي صحيفتي وفي قول الشاعر

" يا ايها الراكب المزجي مطيته " سائل بني اسد ما هذه الصوت

اي الصيحة مع ما في ذلك من حمل اصل على فرع فلان يجوز تاويل مونث بمذكر لكونه حمل فرع على اصل احق واولى الثالث ان يكون من حذف

المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات الى المحذوف فكانه
قال ان مكان رحمة الله قريب كما قال حسان

" يسقون من ورد البريص عليهم " بردى يصفق بالرحيق السلسل "

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والحرير هذان
حرام على ذكور امتي اي استعمال هذين الرابع ان يكون من باب
حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اي ان رحمة الله شيء قريب او ابرا
واحسان وحذف الموصوف سايغ من ذكر قوله

" قامت تبكيه على قبره " من لي من بعدك يا عامر "

" تركتني في الحي ذا غربة " قد خاب من ليس له ناصر "

اي شخصا او انسانا ذا غربة ومثله قوله الاخر

" فلو انكم في يوم الرخاء لقيتني " فوافيكم لم اجبل وانت صديق "

اي شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حايض وطامث قال كانهم
قالوا شيء حايض الخامس ان يكون من باب اكتساب حكم المضاف اليه
اذا كان صالحا للحذف والاستغناء به الثاني والوجه في هذا تانيث
المذكر لاضافته الى مونث على الوجه المذكور كقوله

" حشين كما اهتزت رياح تسهلت " اعاليها مر الرياح النواسم "

ومثله في القوس مفيده نعامها " تقاذف ان عمهلت وطال عزورها "

واذا كانت الاضافة معطي المضاف تانيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور
فلان تعطيه تذكيرا لم يكن له كما في الاية الكريمة احق واولى لان
التذكير اصل فالرجوع اليه اسهل من الخروج عنه السادس ان يكون
من باب الاستغناء باحد المذكورين لكون الاخر تبعا له او معينا من معانيه
وفيه في احد الوجوه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فهذا
حتمتهي ما حضرني والبغيي ان بعض الفضلاء عمر ان اخلا قريب
من الحسنين المشار اليه من التاسع لكن الا الاجل ان فعيلا يجري
مجرى مفعول في الوضوع على المذكر والمونث بلفظ واحد وضعف
هذا القول بين وتزييفه هين وذلك ان قايل هذا القول
اما ان يريد ان فعيلا في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه
مفعول من اجراه على المذكر والمونث بلفظ واحد واما ان يريد ان
فعيلا في هذا الموضع خاصة محمول على مفعول فالاول مردود بالاجماع
اهل العربية على التزام التاني طريقة وشريعة واشتباههما ولذلك
احتاج علماؤهم الى ان يقولوا في قوله تعالى ولم اك بغيا ان اصله
بغوي على مفعول فاذا لم تلحقه التا والثاني ايضا مردود بالاتفاق
تقدم التنبيه على ان فعيلا على مفعول من المزايا ولانه لا يليق ان يكون

تبعا لمعروف بل الاولى ان يكون امرهما بالعكس ولان ذكر القابل حملا
فعيلا على فعول وهما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى
فلان قريبا لا مبالغة فيه لانه يوصف به كل ذي قرب وان قل وفعول
المشار اليه لا بد فيه من مبالغة وايضا فان العدل على المبالغة لا بد ان
يكون له بنية لا مبالغة فيها ثم يقصد به المبالغة فتغير بنيته كضارب
وضروب وعالم وعليم وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه والظاهر
ان ذلك القابل انما اراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك
بقول الشاعر " فتور القيام مطيع الكلا " مريض عن ذي غروب حصر "

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه احدها انه نادر والنادر لا حكم له
ولو كثرت صوره وجاء على الاصل كما سيحوذ واعور واستصوب البعير
فما قدروا لهم تكثر صوره ولا جاء على الاصل احق الثاني ان يكون في قطيع
الكلام اصله قطيعة الكلام ثم حذفت التا للاضافة فانها سنوعة
تحذف فيها عند طفر اد غيره من العلما وحمل على ذلك قوله تعالى واقام الصلاة
وعلى ذلك قوله

" ان الخليط احدوا البين فانجردوا " واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا "

وعلى هذه اللغة قرا بعض القرا ولو اراد الخروج لاعدوا له عدة
اراد عدته الثالث ان يكون فعيل في قوله قطيع الكلام بمعنى
مفعول لان صاحب المحكم حكى انه يقال قطعه وقطعه اذا بكته وقطع
هو قطع فهو قطيع القول فقطيع على هذا بمعنى مقطوع اي سكت
محذوف التا على هذا التوجيه ليس مخالفا للقياس وان جعل قطيع مبنيا
على قطع كوريع من مرح محقه على ذلك ان تلحقه التا عند جريه على المونث
لانه شبيه بفعيل الذي بمعنى مفعول فاجري مجراه والله تعالى اعلم

فاجاب الشيخ مجد الدين وقال حق على كل من مارس شيا من العلم
اذا سيل عن مشكلاته ان يتحنب في جوابه الايجاز المخل والتطويل
الممل ويتوخى الفوايد التي لا يحتاج الفاقد ان العالم من اذا سيل عن
عويص اوضحه باوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان وقد سيل
العبد الضعيف محمد المجيد ابو الفرج الوردي راوري عن هذه الاية
بنا عن استغراب من قصوري اتقان كلام العرب باعدا فاستبعد حمل
المذكر على المونث فكان جوابه ان القران المجيد عربي واذا اطلق فصحا
العرب لفظ القريب على المونث الحقيقي فكيف لا يسوغ اطلاقه على غير
الحقيقي قال امرء القيس له الويل ان امسي البيت وقال جرير انتفعل
الحياة البيت ومع هذه الحجج الواضحة لا حاجة الى التا وبالله التوفيق
وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين هذه الاوراق

المتقدمة وذكر فيها ما تقتضيه صناعة النحو وحكى ما قيل فى المسئلة مع انه
لا يشفى الغليل لان العرب لم تقل ذلك ولا تعلم لو عرض عليهم هل كانوا
يوافقونه امر لا بخلاف ما اوردت من الشواهد فانه نص قولهم ولا ريب فى
صحته وكونه حجة والذى اورده من الاقوال الستة مستنبط من الظن والقياس
وقد يكون معاوقد لا يكون وقد اخ على جماعة ان اورد على فوايده هذه
ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت آبى ذلك خيفة سقطه تتفق
حتى غلبوا على رايى وقالوا هذا الابعد قد حافى فضله فشرعت فى
التنبيه على ما ابرد على قوله اما ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول فى
الوزن والدلالة على المبالغة والمرتع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وان
فعيلا اخف من فعول وانه فاته باشياء منها اطراد بنايه من فعل وكثرة
مجيه فى اسماء الله تعالى واذا فاته لا يكون تبعا له وهل الامر بالعكس او
مستويان الى اخره فكل هذه دعاوٍ وتعسر اقامة الحجة عليها خصوصا
مع المنازعة ولين سلمت فهى خارجة عن مسئلتنا لان السؤال وقع عن
جواز اطلاق القريب على الرحمة فجواب ذلك جاز كذا وكذا عليه
فبقية المقدمات ضايعة سيما ولة لا مدخل لها فيما وقع السؤال عنه
وشأله من سيل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب امر لا فاجاب
بان المتوجه اليها لا بد ان يكون محرما وميقاته من جهة المدينة ذو
الحليفة وعدد له المواقيت فيقول له السايل انا لم اسالك الا عن وجوب
زيارتها وما ذكرته بمعزل عن ذلك فجوابى هذا قول المتكلم فى فعيل
وفعول ابواب المصادر ستة فعَل يفعَل كحلب يحلب وفعل يفعِل
كضرب يضرب وفعل ينعل كذهب يذهب وفعل ينعل كفرم يفرم
وفعل ينعل ككرم يكرم وفعل ينعل كوثق يثق وكله مشتق منه
فعيل الا ان اكثره من فعل ينعل وتكون بمعنى فاعل كشريف وظريف
وكبير وعظيم وقد يرد من غيره بمعنى المفعول كصريع وجريح وكليم
وهزيم ومتكلم فى مفعول بما ينا سب ذلك او بقاربه عنه الشروع فى
مسئلتنا فى لفظ القريب فى ان هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن
فيه وان كانت من تفاريع لفظه القريب وقوله فى فعول ان لم يقصد
معنى فاعل بخفته التى الحكومة وركوبة متقوض بفتوح نحو ناقة عضوب
للتى تعضب وكتابها عند الحلب وسلوب ومجول للتى اختر مرولدها فان
وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التا وكذا الحزور والخلوج وهو
والبسوس والحصون والسطور والنلوب وكل هذه صفات للناقة
والشاة ووزنها مفعول لم يلحقها التا وليست للفاعل واما الاقوال
الستة التى ذكرها فانى اشير الى ما يرد على كل واحد منها اشارة لطيفة

واما

واما قوله قريب بمعنى فاعل اجرى مجرى فعيل بمعنى مفعول كما اجرى فعيل
مجرى هذا فى تحاف التا فلا اشكال انه من قولك التحاة لكن ما الدليل عليه فانه
مجرد دعوى ويرد عليه ان احد الفعلين مشتق من فعل لازم والاخر من
فعل متعد فلو اجرى على احدهما حكم الاخر ليطل الفرق بين اللازم
والمتعدى ان كان على وجه العموم وان كان على وجه الخصوص فاين الدليل
عليه والحق ان كلا من الفعلين يطلق على المذكر بلا تا ولا خلاف فيه وعلى
المونث تارة مع التا واخرى بلا تا اصالة كما ورد فى اشعار الفصحا على
سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والندرة ولتشبيه احدهما بالاخر كما
زعموا الان الاصل فى الكلام وقد كثر شواهد ذلك قال جرير فى خالدة

" نعم الفريق ركبت عاتق مضنة " واربى تقيف عليه الاخبار "

" فسقاك حيث حللت غير فعيدة " هزج الرواح وديمة لا تقلع "

وقال الفرزدق

" فداوينه عامين وهى قريبة " اذاها وقد نوبى مرارا واوشف "

وامراة قنين وسويح وهريت وفروق وهلوك وربشوف وانوف
ودصوف وامولة ملولة وفروقة وامراة عروض وسحابة دلوح ولا
يستراب فى اطلاق رديم على العظام مع انها جمع تكسير يونث فهو على
وفاق كلام فصحا العرب قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه

" آل المهلب حيذ الله دابرهم " اسسوا مبيا فلا اصل ولا طرف "

واما الاعتراض على القول الثانى فهو انا لا نسلم تاويل المذكر بمونث
يوافقه او يلزمه ولو جاز ذلك ان يقال رايت زيدا فكلمتنى واكرمتنى
ورايت هندا فكلمنى واكرمنى بناء على ان زيدا انثى وجثة وهند شخص
وشيخ واما قوله كفا مخضبا فالكف قد يذكر كما فى هذا [illegible] الكف
لفقد ان علامات التانيث وقد يونث كما فى اكثر موارده وهذا اولى من
التاويل لئلا تلزم المفسدة التى ذكرناها وحمل الرحمة على الاحسان
بعيد لان اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يدل عليه على وجه الحقيقة
او المجاز والقسمان منتفيان هنا لان حصول المعنى غايته الازم عند
اطلاق اللفظ فى كلا القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الاخر
لان الرحمة قد توجد وافرة فى من لا يمكن من الاحسان اصلا كالوالدة
العقيرة بالنسبة الى ولدها وقد يوجد الاحسان ممن لا رحمة فى طباعه
كالملك القاسى فانه قد يحسن الى بعض اعدايه لمصلحة نفسه او ملكه
ولا تلقى عنده رحمة واذا تبين جواز انفكاك كل عن الاخر فلا يجوز
اطلاق احدهما على الاخر ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضوا
لان كل كف عضو وان لم يكن كل عضو كفا فبينهما ملازمة الخاص والعام

والملازمة مصححة للمجاز والملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا فيتعذر
تاويل الرحمة بالاحسان وقد سلمنا ان معنى القرب في البر اظهر منه في
الرحمة ولكن هذا لا يوجب جواز اطلاق اسم احدهما على الاخر لان جواز
الاطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه فقوله ثالثا انه
من باب حذف المضاف فذلك انما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى
واسأل القرية فانه يتعين اضمار اهلها وههنا لا يصح اضمار المكان ولا
يحسن ولا يتعين اما انه لا يصح فلان الرحمة صفة الله تعالى والموصوف
لا مكان له لان البراهين القاطعة دلت على ان ربنا لا يحل مكانا والا
لكان جسما او مفتقرا الى جسم فكذلك صفته لا يكون لها مكان انتهى
قال الشيخ علاء الدين التركماني هذا غلط وغفلة لان الرحمة من صفات
الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان انتهى رجع واما انه
لا يحسن ولا يتعين فلانهما فرعا الصحة وبطلان الاصل يقتضي بطلان
الفرع واما الظواهر المشعرة باثبات المكان كقوله تعالى وارتفاع مكاني
فيجب تاويلها جزما والا لبطل حكم العقل ويلزم من بطلانه بطلان الشرع
لان صحته لم تثبت الا بالعقل فعلم لوا حصر اثر رحمة الله لكان قريبا واما قوله
وايضا انه من باب حذف الموصوف الى اخره وما ذكر عن سيبويه في طامث
وحايض فناس احلف ان هذا التقدير لا يرتضيه فصيح بدوي
ولا يليق حضري واي حاجة الى ان يضمر في الاية شيء يقال شيء قريب ولا
يكلف في تقدير مثل كلام الله وايضا معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال
العرفي بل لا بد من رعاية الفصاحة اللفظي والبلاغة المعنوية والا
فصاحة في ان يقول القائل شيء قريب واي لطف في ان يقال المراة
شيء حايض مع ان الشيء اعم المعلومات ولذلك يستعمل الواجب والممكن
حتى بعض المعدوم ما ثبت عند بعض اهل العلم ومن الذي يرضى لنفسه
بمثل هذا الكلام المستهجن وهذا قبل الهاء وانا انما يحتاج اليها
للفرق بين المذكر والمونث في صفة يمكن اشتراكهما فيه اما لمجرد
الاستيناس اما الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها الى
العلامة المميزة والناس لفرط جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما
قاله سيبويه هو الحق الساطع وان الى قوله المنتهى في معرفة كلام
العرب ولا يخفى انه الجواد السابق في هذا المضمار وانما ان يعتقد
انه احاط بجميع كلام العرب وانه لا حق الا ما قاله فليس الامر كذلك
فما من احد الا ويقبل قوله ويرد منه ولو لم يكن لسيبويه الا قوله
في باب الصفة المشبهة مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى
الوجه الى الضمير العايد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين

في ذكر انه قد اضاف الشيء الى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله
كل شيء هالك واما قوله خامسا يكتفي المضاف حكم المضاف اليه لا سيما النا
قله نظاير صحيحة فصيحة يوثق بها للتقدم قايليها وشهرتهم قال
النابغة حتى استغن بافقر الملح صاحبه ابركض قد قلعت
عنه الاطايب اوقال الاعشى كما شرقت صدر القناة من الدم
وقال لبيد حصى وقد مهما وكانت عادة اسنة اذا هي عروت اقدامها
وقال جرير لما اتى خبر الزبير تواضعت اسور المدينة والجبال الخشع
فهذا هذا ينبغي ان يتمسك لا باشعار المجاهيل الجاهلين التي تمسك
واظنها للمحدثين فاما اكتساب التانيث من المونث فقد صح بقولهم
واما عكسه فيحتاج الى الشواهد ومن ادعى جوازه فعليه البيان
واما قوله سادسا انه يكون من باب الاستغناء باحد المذكورين عن
الاخر الى اخره فان قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ايس من
هذا القبيل لان الجواد باعناقهم ورؤسهم ومعظومهم وايضا فان
الخبر يحكم به على الاسم فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف اليه
ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب الدرع سابغة فظايا لكل
الدارعين مستسهلا قولهم رحمة الله قريب وهو قريب وحذف الخبر
من الجملة الاولى والمبتدا من الثانية واجتزا بالخبر من الثانية عن
الخبر في الاولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه واما ما
عزي الي من جزمي فعيال مجري مغزل وقوله واما ان تدعي ذلك على العموم
في جميع الصور الى اخره فهذا لم اقصده ولا ذكرت الاصالة والشعة
ولا ان هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول بل لما سالت عن جزمي
قريب على الرحمة اجبت بانه لا عزو ولا استبعاد لان افاضل العرب
وفصحاءهم قد اطلقوا الفعيل والمفعول على المونث الحقيقي فعلى غير
الحقيقي اولى ومن جملتهم امرؤ القيس قوله الاستدلال به ضعيف
ليس كذلك لان الصور على وزن فعول وقد اطلق بعض فصحا العرب
في هذا البيت كليهما على امراة والتانيث فيهما حقيقي وقوله انه نادر
قلنا لا نسلم بل نظايره كثيرة وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها
وليس سلمنا انه نادر فلا وجه لانكار ما ذكرنا وان لم يسع فكيف احتج
بقوله وقايع في مضر شنعة وقوله يجوز ان يراد بالتطبيع القطعة
والاضافة تنسفط انتافقلنا لو جاز ذلك لجاز ان يقال بانت ان فلان
يريد ابنته وقوله وقد يجوز ان يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع
الى اخره قلنا ندعي جواز الاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل
او مفعول وكذب الخاص لا يوجب كذب العام فالوجهان الاخران

اللفظان ذكرهما انفا بتعقد بصحتهما لا بقبحان في استعمالنا وقوله ان كان
مشروعا فانما حذف منه التاء تشبيها له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول لان
هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي وقوله فيما كتب الاجل صوابه ان
يقول من اجل قال الله تعالى من اجل ذلك وقال الشاعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي وقال آخر عليهم وفار الحلم من اجل انني اتعنى باسمها
غير متجم وقوله ان قصد به المبالغة ليس بصحيح لان فعيلا يتعدى
بنفسه بل بالام والى قال جرير ان العقائد عاعزفن قصدت اليكم مجرة
الارسان وقال آخر واوقد الصيف النار حتى افوز كلهم اذا قصد والقادح
ونقله وعونة غير موثوق به والدليل من شاهد قال الراعي المنبري
فجاءت البنا والدهر مدلهة عوت شتى فقد تقرب عودها آخر
ذكر واذا وصلنا الى هذا فلنتم الفائدة فان الشيخ جمال الدين بن
هشام الف في هذه القضية رسالة فلنسقها قال رحمه الله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سؤال مشهور الادب
في ايراده وايراد امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا فاذا بامع كتاب الله تعالى
فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع انه صفة تجيء بها عن المؤنث وهو الرحمة
مع ان الخبر الذي هذا اشاقة يجب فيه التانيث فتقول هند كريمة وطريفة
ولا يقال كريم وطريف وانما يبحث السؤال الاتي وقفت على عبارة
شنيعة لبعض المفسرين انكرتها اللهم الا ان يدعى الادب مع الملك ولا
نزد تعالى اعتنا بما هو امنا وحسن السؤال نصف العلم وقد اجاب
العلماء رحمهم الله تعالى باوجه جمعتها فوقفت منها على اربعة عشر وجها
منها قوي وضعيف وكل ما خوذ من قوله ومتروك ونحن نسرد ذكر بحول الله
تعالى وقوته مستعينين له بالتصحيح والابطال بحسب ما يظهره الله تعالى
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل الوجه الاول ان الرحمة في
تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله سبحانه سبح اسم ربك
الاعلى اي سبح ربك الاترى في انه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي
انما يقال سبحان ربي والتقدير ان الله قريب قالاخبار في الحقيقة انما
هو عن الاسم الاعظم ان الله قريب من المحسنين قلت وهذا الايصح
عند علما الفصح لان الاسماء لا تزاد في كلامهم انما تزاد الحروف واما سبح
اسم ربك الاعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى نزه اسماء
تعالى عن ما لا يليق بها فلا تجر عليها اسما لا يليق بكماله او لا تجر عليها
اسما غير ماذون فيه شرعا وهذا هو احد التفسيرين في الاية الكريمة
واذا امكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الاذعان له لان الاصل
عدم الزيادة الثاني ان ذكر على حذف مضاف اي ان مكان رحمة الله

قريب

قريب فالاخبار انما هو عن المكان وتقديره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى
الذهب والفضة ان هذين حرام فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام
واصله ان استعمال هذين حرام وكذلك قوله حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه
يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
اي ما بردي فالهاء قال يصفق بالتذكير مع ان بردى مونث انتهى وهذا
المضاف الذي قدره في غاية البعد والاصل عدم الحذف والمعنى مع ترك
هذا احسن منه مع وجوده الثالث انه على حذف الموصوف اي ان رحمة الله
شيء قريب كما قال الشاعر قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة وقد ذل من ليس له ناصر اي تركتني
في الدار شخصا ذا غربة وعلى ذلك يخرج قول سيبويه قولهم امراة حايض
اي شخص ذو حيض وقول الشاعر ايضا
فلو انكر من وجوه الرجال ساتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو
اشد منه ضعفا لان تذكير صفة المونث باعتبار اجراءها على موصوف
حذف كثير في فصيح الكلام شاع في نثره كتاب الله عز وجل الا ترى عدم الحذف الرابع
ان العرب تعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير والتانيث اذا صح الاستغنا
عنه فمثال اعطاءه حكمه في التانيث قولهم قطعت بعض اصابعه فاعطوا
البعض حكم المضاف اليه في التانيث ومن القراءة الشاذة بالتقاط بعض
السيارة ومثال اعطاءه حكمه في التذكير قوله اناوة العقل ملسوف يطوع
هوى ومنه الاية الكريمة انتهى وهذا الوجه قال فيه ابو علي الفارسي في
تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه هذا التقدير والتاويل في القرآن
بعيد فاسد انما يجوز هذا في ضرورة الشعر الخامس ان فعيلا بمعنى
مفعول يستوي فيه المذكر والمونث كرجل جريح وامراة جريح تقول هذا الرجل
ابو البقاء في اعرابه واختر قاله عليه وهو خطا فاحش ان فعيلا هنا ليس
بمعنى مفعول السادس ان فعيلا بمعنى فاعل قد يشبه بفعيل بمعنى
مفعول فيمنع من التاء في المونث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل
بمعنى فاعل فيلحقونه التا كقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي
رميم ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كثر لهم خصلة ذميمة
وصفة حميدة حملا على قولهم نسيجة وحبيلة السابع ان العرب قد تخبر
عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين
فاخبر عن المضاف اليه وهو الاعناق بالاعناق لا عن الاعناق الا ترى
انك اذا قلت الاعناق خاضعون لا يجوز لان جمع المذكر السالم انما يكون
من صفات العقلا لا تقول ايد طويلون والايادي لا يكون التطويل ولعله

ويعلم هذا القول يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه الاية الكريمة الرؤساء قيل الجماعة واليه يقال جاء زيد في عنق من الناس اي في جماعة **الثامن** الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى بديع نقل عن ائمة اللغة فاعطى احدهما حكم الاخر وهذا القول ليس بشيء لان الوعظ والموعظة تتقاربان ايضا فينبغي ان يجيز هذا القائل ان يقال موعظة نافع وعظة حسن وكذلك الذكر والذكرى فينبغي ان يقال ذكري نافع كما يقال ذكر نافع **التاسع** ان فعيلا هنا بمعنى المنسب مقرب هنا معناه ذات قرب كما تقول الحليل لي حايض اي بمعنى ذات حيض وهذا ايضا باطل لان اشتقاق الصفات على معنى المنسب مقصور على اوزان خاصة وهي فعّال وفعل وفاعل **العاشر** ان فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمونث حكي ذلك ابن ماكولا عن بعض من عاصره وهذا القول من اضعفه ما قيل لانه خلاف الواقع في كلام العرب يقولون امراة ظريفة وامراة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك وقد قال ابو عثمن المازني في قوله تعالى وما كانت امك بغيا انه فعول والاصل بغوي ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة واذا عدت اليا في انيا فاما قول الشاعر

فتور القيام قطيع الكلام تعتر عزني غروب حبيب

فالجواب عنه من اوجه احدها انه نادر الثاني ان اصله فظيعه ثم حذفت الياء للاضافة كقوله سبحانه واقام الصلاة واصله واقامة الصلاة والاضافة مجوزة لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين نص على ذلك غير واحد من الفراء الثالث انه انما جاز لنا سمية قوله فتور لانثى ان فتورا فعول وفعول يستوي فيه المذكر والمونث **الحادي عشر** انهم يقولون فلانة قريبة من كذا يقرنون به ذكر بين قريب من معنى المنسب وقريب من قرب المسافة فاذا قالوا هذه قريبة فلان فمعناه قرب المسافة واذا قالوا هو قريب فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل لانه مبني على انه يقال في القرب النسبي فلان قريبي وقد ينص الناس على ان ذلك خطا وان الصواب ان يقال فلان ذو قرابتي كما قال

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ... وذو قرابته في الحي مسرور

الثاني عشر ان هذا من تاويل المونث بمذكر موافق في المعنى واختلف هولا فمنهم من يقدر ان احسان الله قريب ومنهم من يقدر لطف الله قريب ومن نحى ذلك في العربية قول الشاعر

اري رجلا منهم واسقا كاتما ... يضم الى كشحيه كفا مخضبا

فاول الكف على معنى العضو وهذا الوجه باطل لانه اتما تبع هذا في الشعر وقد قلنا انه لا يقال موعظة حسن انما يقال كما اتاه سبحانه الموعظة الحسنة هذا مع ان الموعظة الحسنة بمنزلة الوعظ في المعنى وهذا يقاربه في اللفظ واما البيت الذي انشده ثعلب فنص النحاة على انه ضرورة شعر وما هذا سبيله لا يخرج عليه كتاب الله **الثالث عشر** ان المراد بالرحمة هنا المطر والمطر مذكر وهذا القول يرويه عندي ما يتلوه من قوله سبحانه وهو الذي يرسل الرياح نشرا بين يدي رحمته وهذه الرحمة هي المطر فهذا تاويل معنوي الا انه قد يعترض عليه من اوجه احدها ان يقال لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم تذكر ظاهرة لان هذا موضع الضمير فان قيل ان ذلك ليس واجب قلت نعم ولكنه مقتضى الظاهر وبعده ايضا الترجيح الثاني ان امكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة ابعد من الحمل على الخاص لا يقال هذا اذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير لانا نقول هذا انما يقال اذا لم يمكن للتذكير وجه الا الحمل على ارادة المطر كما ذكرت وليس الامر هنا كذلك الثالث ان الرحمة التي هي المطر لا تختص بالمحسنين ان الله تعالى يرزق العباد لما يعلم وعاصيهم واما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين وان كانت غير موقوفة عليهم لانه تعالى لا يفعل عند اهل الحق الا ان ذكر يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا منه لطف وقلما ينتبه له الا الافراد ومن ثم زلت اقدام المعتزلة فانهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغفران والتجاوز والاحسان بالمطيعين فيتعون رحمة الله عن اصحاب العصيان فيجورون واسعا وهم يقصرون رحمة ربكم والله يختص برحمته من يشاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد هذا الذي فطرنا الله تعالى عليه من حسن الاعتقاد واياه نسال التوفيق عليه عمدته وكرمه وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الارزاق بهم ترغيبا في الاحسان الرابع انكم لو قلتم ان مطر الله قريب لوجدت هذه الاضافة تمنع الاسماع وينبو عنها الطباع بخلاف ان رحمة الله تدل على انه ليس بمفرقة في المعنى وهذا الجواب يمكن الجواب عنه بامرين احدهما ان يقال انه عنى ان الرحمة بمعنى المطر بل ان مجموع رحمة الله استعمل مرادا به المطر والثاني ان المطر معلوم انه من جملة الله سبحانه فاضافته اليها كانها غير معيدة بخلاف قولك رحمة الله فان

الرحمة عامة فان للعباد رحمة خلقها الله تعالى يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت
الرحمة اليه سبحانه افاد انه ليس المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره
انك تقول كلام الله تعالى لان الكلام عام والقول قد ان الله لانه خاص بكلام
الله سبحانه والانصاف ان يقال في هذا القول انه لا يخلو اما ان يكون امرا غايته
وذلك لانه اما ان يدعي ان المر لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع
بالاصالة للمطر كما انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع لغيره
بالاصالة او يدعي انه موضوع لغير المطر بطريق الاصالة ثم يجوز به عن الرحمة
فان ادعى الاول فعه يمنع ذلك بان القرائن انما تبتاد رعنه اطلاق الرحمة
الى غير المطر والمشترك انما حقه ان يكون على الاحتمال بالنسبة الى
معنييه او معانيه لا يكون احدها اولى من غيره وانما يتعين المراد بالقرينة
ثم انا لا نجد اهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون ومن معانيها
المطر فلو كانت موضوعة له يذكرونها كما يذكرون معاني المشترك وان ادعى
الثاني فيلزمه ان يجيز في فصيح الكلام ارض مخصرة وسماء تنفع ورحمة
واسع وتقول اردت بالارض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الاحسان
وهذا ما لا يقول به احد من المحبين وانما يقع ذلك في الشعر او في نادر
من الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بافصح
الغات وارجح العبارات والطف الاستارات فان قلت فاني اجد في كلام
كثير من المفسرين تخريج ايات من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه
واذا حضر القسمة ثم قال تعالى فارزقوهم منه انه جاز حملا على معنى القسمة
وهو المقسوم قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير عائد على مامن
قوله تعالى حاتركا الوالدان على ان المقسوم والقسمة وافقان في العربية
على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكرا بعد ذكر على
ذلك قوله سبحانه وتعالى ان الماشية سلمت اي مقسومكم واعلم انه لا بعد في ان
يقال ان التذكير في قوله سبحانه قريب لجموع امور من الامور التي قدمناها
فتقول لما كان المضاف يكتسب من المضاف اليه التذكير وهي مقاربة للرحمة
في اللفظ وكانت الرحمة ههنا بمعنى المطر وكانت قريبة على صيغة فعيل
وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يجاء على فعيل الذي بمعنى مفعول جاء التذكير
وليس هذا تقضا لما قدمناه لانه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الامور
مستقلا انتفاء اعتباره مع غيره هذا اخر ما تحرر لي من هذه الاية الكريمة
والله تعالى اعلم بغيبه انتهى كلام ابن هشام قال ابن الصائغ في تذكرته
تكلم بعض مشائخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الحنفي
المنصور على قوله تعالى في سورة والذاريات فتولى عنهم فما انت بملوم
وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ونقل عن المفسرين فيها قولين الاول

ان المعنى تولى عن ارباب الكفار واعرض عنهم فما انت بملام على ذلك واوقع
الله تذكير فان الذكرى ينتفع المؤمنين ان في ذلك لمن كان له قلب الثاني ان
المعنى تولى عن الكفار واعرض عنهم وذكر المؤمنين فان الذكرى تنفع المؤمنين
قال وعلى القول الثاني يحتمل ان تكون الاية من باب التنازع فاعترض
على هذا بان شرط باب التنازع امكان تسلط العاملين السابقين على
المعمول المتنازع فيه ولذلك لم يجز سيبويه ان يبت امرأ القيس من باب التنازع
اعني قوله كفاني ولم اطلب قليلا من المال ومن اجاز ذلك فيما ذكره المازني
ليس هذا موضع ذكره او لما ذكره ابن مالكون وقد رد عليه واذا تقرر هذا
فالاية لا يمكن ان يحمل على التنازع لان ذكر لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة
الحيلولة بينهما بالفاء وكل منهما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده
وقد نقل عن ابن عصفور انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما
بعده فتنازع في ان الفاء عاطفة واستند في منعه الى ما حكي من قولهم
زيدا فاضرب وقال في هذه الفا للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما اذ المعنى
تنبه فاضرب زيدا وقال ايضا ان المعربين اتفقوا على تعلق قوله من قوله
تعالى ان عذاب ربك لواقع بما له من دافع يوم تمور السماء مورا مواقع مع
ان لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك ما عدى الامام فخر الدين واستند
الامام فخر الدين في ذلك الى ان العذاب المكفي عنه لم يقع في ذلك اليوم
بل بعده ذكر في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لان اليوم يطلق
على ذلك الازمنة جميعا وعلى هذا فلا مانع من ان تكون الاية السابقة
من باب التنازع واستند بعضهم في منع التنازع في الاية الى ان
ذلك يخرج على احد القولين في اجابة الاسمية الواقعة جوابا بهل لها
موضع من الاعراب او لا فان قلنا ان لها موضعا من الاعراب ينبغي
ان لا يجوز التنازع لانه يشترط في باب التنازع ان يكون كل من العاملين
له استقلال ولا ادري كيف قيل بذلك فان النحاة جمهورهم بعدون قوله
تعالى التوبي افرغ عليه قطرا من باب الاعمال مع صريح الجزم فيه وكذلك
قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ثم ان شرط الاستقلال
تحيير في المسألة لم نر من قيده بذلك بل من جوزه لم يجز الا استقلال له
فقد رد ابن العابغ على ابن عصفور استدلاله اعني ابن عصفور على
استحالة عسى قائمة بقوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وجعله
ذلك قاطعا من جهة انه لا يجوز ان يعتقد ان ربك مرفوع بعسى ويبعثك
متحمل للضمير ليلا يلزم الفصل بين اجزاء الصلة بمحمول غيرها
وقال اعني ابن الصائغ يمكن ان تكون الاية من باب التنازع
بان يعمل الثاني وتجعل في الاول ضمير يعود على ربك مقدرا كما تراه قد

تعليقة
وعلة صدر الكلام

قد اجاز التنازع مع ان العامل الاول لم يستقل وانما ذلك بشيء كان
يقوله شيخنا اثير الدين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا ويقول
كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال له في كلا الجملتين وقد قيل
هذا جائز فتذكر وذكر على سبيل التقريب للجواب قال ابن العائع واول
ان من منع ان تكون هذه الاية من باب التنازع فلم يستند الا الى ان
وان والفا لما صدر الكلام وحالة صدور الكلام يمنع ما بعده ان يعمل فيما
قبله فلهذا ينبغي ان يمنع ما قاله من العمل فيما بعده من جهة صدريته
واذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع امكان تسلط العامل على
ذلك المعمول وعلله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا اعني
الاول لا يمكن ان يعمل في التنازع فيه لما مر وقد يتقوى ذلك بما ذكره
الخفاف في شرح الكتاب فانه قال فيه بعد انتقاد قول الشاعر
كانا نحن حواجي احمد قرم ولي ليسقه بالامغر اخرب
وقال ولا يجوز ان يعمل ولي في اخرب لان الامر كي يمنع ما بعدها ان يعمل
فيما قبلها فيمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها انتهى فاما قول ان من منع
التنازع في الاية لوجبات يشبي ان كان مستنده ذلك لان معنى قول سيبويه
وغيره من النحاة ان العاملين يشترط فيهما في هذا الباب امكان تسلطهما
على المعمول انما مراده ذكر من جملة المعنى لا من جملة اللفظ فتدبر ان الذي
يقول بان ما تمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله تمنع ما قبله ان يعمل فيما
بعده ان كان من احلا النحاة فلا يعتني به الا انه لا يصح ان تقول ضربت
وزيدا كما لا يصح ان تقول زيدا ما ضربت وان كان من غيرهم فلا يعول
عليه كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر
فطرب ما تلقاه الا كانه وروي وجهله ان لا له حنظل
وقول الاخر ولو امدح لارضيه بشعري لعلما ان تكون اجاد اما لا
من باب التنازع على اعمال الاول ولا اشكل في ان ناصب الفعل عنده
من ادوات الصدور وكذلك جعل قول الشاعر
الا هل اتاها على بابها بما فضحت قومها عاشه
من باب التنازع على اعمال الاول ولا اشكل في ناصب الفعل عنده
من ادوات الصدور وكذلك جعل الثاني وكيف يعتقد هذا وقد
اشترط النحاة كلهم او غالبهم في هذا الباب ان تكون الجملة الثانية
بالاولى تتعلق اما بالعطف او نحوه نحو قوله صلى الله عليه وسلم كما صليت
وباركت ورحمت على ابرهيم وفي اثبات العطف في ذلك
ولكن نصفا لو سبيت وسبي بنو عبد شمس من مناف وهاشم
وقوله وهل يكشف التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع

وقوله

وقوله العربانيك والانبائني بما لاقت لبون بني زياد
وقوله ارجوا واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد
وقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود
والغ احاديث الوشاة فقلما يجاورك واش غير مجوان ذي فرد
وقوله و مدماه كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وقوله فقضى كل ذي دين فوفى غريمه وغرة مطول معنى غير بعضها
وقوله واذا تشور طارق مستطرف نبحت فدلته عليه كلابي
وقوله الاخر جفوني ولم اجف الاخلا انني لغير جميل من خليلي مجمل
وقول الاخر هو ينشي وهويت الغانيات اني ان شبت فانهرت عنهن كما
وقول الاخر يرنو الي وارنو من اعادته في اثنا بيات فارضه ويرضيني
وقول الاخر سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا حمد لكم ولا ذمم
حتى ان ابن الدهان نقل عن البغداديين اشتراط العطف في هذا الباب
ولا اشكل ان حرف العطف يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله والمشترط ذلك
محجوج بقوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه وقوله تعالى الذي افرغ عليه
قطرا وقول الشاعر لقد ارى يعني به سفاهة يحيى الحليم ومثلها اصباه
ويقول الشاعر بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم يجوا شعاعه
وبقوله علوني كميش اكيهم اذا اخنف القطبين
وكل هذه الشواهد او غالبها مرد علي من منع التنازع في الاية وكان
من سنين وقع الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله
احدا وانه يجوز ان يكون ذلك من باب التنازع لان من شرط باب التنازع
عمل المهمل في الضمير لا ما نقول لا يمتنع ان يعود الضمير على مثل ذلك
ومنه قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان تعفوا اقرب وكان ايضا
تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى ربنا واتنا ما وعدتنا
على رسلك وانه يجوز ان يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك
واذا استقر جواز التنازع في الاية فاعلم انه على اعمال الثاني
والقاعدة في مثل ذلك ان الاول اذا طلب منصوبا حذف على المختار
ان كان مما يجوز الاستغناء عنه ولكن بقي النظر هل يقدره ضميرا
او ظاهرا والاولى ان يقدره مضمرا لان ذلك شان باب التنازع فان
قلت قد تقرر انه متى دار الامر بين شيئين وكان احدهما هو الاصل
وجب المصير اليه قلت نعم الامر كذلك الا العارض وههنا قد عارض
بمنع من ذلك وهو انه اذا كان من باب التنازع وجب القول بان الاول
ضمير وسائغ لتشبث الجملة الثانية بالاولى ولم يقبح من جملة انه ليس
مذكورا لفظا ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسالة ولم يكن اذ ذاك

من باب التنازع وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة او التفسير فتنبه لذلك فاني لم اجد احدا نبه عليه مما يقوي ذلك منع النحاة كالخفاف في الشرح التنازع في الحال والتمييز فلا يقال جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع والسبب في ذلك انه لابد في التنازع من انك اذا اعملت الواحد اضمرت في الاخر اما وتحذفه واما وتبقيه والا فلا اشكل انه يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع والسبب في ذلك انه لابد في التنازع من انك اذا اعملت الواحد اضمرت في الاخر اما وتحذفه واما وتبقيه والا فلا اشكل انه يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على انك حذفت من الاول لدلالة الثاني عليه هذا ما لا اعتقد فيه خلافا انتهى قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ومن خطه نقلت سئل شيخنا ابو حيان هل يجوز مثل قام زيد وعمرو وبكر وخالد كلهم قاعد بالجواز قياسا على التثنية قال اولاك بنو خير وشر كليهما وقياسا على الجمع نحو قام زيد وعمرو وبكر العقلا لانشتر اكهما في انهما تابعان بغير واسطة انتهى قال ابن مكتوم ومقتضى النظر عدم الجواز لان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد لكونه نقيا في المراد منه فليتامل وفي هذه التذكرة قال ابن الابرش سالني الوزير ابو الحسين بن سراج عن قول طفيل

وراكضة ما يستحث بحثة ... بغير جلال عادرته بجعفل

فقال الحريفل الخاة ان اسم الفاعل اذا وصف بطل عمله وقد وصف هذا بقوله ما يستحث بحثة واعمل في بغير جلال وكان يجب ان لا يعمل قلت له الذي قال ذلك قال اذا نوي الاعمال قبل الصفة وكذلك فعلا هنا فاستحسنه قال ابن الابرش فوالله ما رايت لابن جني ان هذه الحالة في موضع نصب على الحال من الضمير في راكضة وليست بصفة انتهى وفي التذكرة المذكورة قال علي بن عثمن بن جني سالت ابي عن اعراب قوله غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فاجاب ان المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله فكانه قال زمان ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه فزمان مبتدا وما بعده صفة له وغير خبر الزمان ثم حذفت المبتدا مع صفته وجعلت اظهار الموصوف نائبا للمحذوف لانك انما جيت بها كما تقدم ذكره ما يرجع اليه فصار اللفظ بعد الحذف والاظهار غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن قال وان شئت قلت انه محمول على المعنى كما حملت اقل امراة تقول ذاك على المعنى فلم يذكر في اللفظ خبرا لاقال انه مبتدا وقد اضيفت اقل الى امراة ووصفت المراة

بتقول ذاك كما تقدم قلت قال امراة تقول ذاك فلم يحتج اقال الى خبر لانها في معنى قل وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال خطبته يوم الاراك معنى قل وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال خطبته يوم الاراك فنبه على معنى يوم حتى لا اراك فنبه وما حمل على المعنى كثير في التنزيل وفصيح الكلام انتهى كلام ابي الفتح رحمه الله تعالى وقال ابن الخاجب في اعرابه لا يصح ان يكون عامل لفظي هنا يعمل في غير واذا لم يكن عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا فلا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا والثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مسندا لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا واذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بد من ان يكون غيرا له وغير ههنا ليست كذلك وانما هي لو من الاترى انك لو قلت رجل غيرك مزين فكان بي غير ضمير عايد على رجل ولو قلت رجل غير مناسف على امراة مزين لم تستقم لان غيرا لما جعلته في المعنى للمراة خرج عن ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير مناسف عليه مزين جاز لانه في المعنى للضمير والضمير عايد على المبتدا فاستقام فتبين ايضا انه لا يكون مبتدا لذلك وان جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر بحذفه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعلته خبر مبتدا لم يستقم لامور منها انك اذا جعلته خبرا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير فلا يصح ان يكون خبرا الثاني انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثالث ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة فتبين اشكال اعرابه كذلك وابى ما يقال فيه ان اوقع المظهر موضع المضمر لما حذف المبتدا من اول الكلام فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به الجي به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب تجيز ان يكرمني زيد الجي اكرمه وتقديره الجي اكرم زيدا ان يكرمني فقد اوقعت زيدا مقام الضمير الخبر عنه عن الظاهر فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه ان يقال انهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا الا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم فكانه قال لا ناسف على زمن هذه صفته ويدل على استعمالهم غير المعنى لا قولهم زيد عمرا غير ضارب ولا يقولون زيد عمرا مثل ضارب لان المعاني لا يعمل فيما قبله المضاف اليه ولكنه لما كان غير تحمل على لا جاز فيها ما يجوز في مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا افعل رجل بقولك ذاك بمعنى النفي مع

مع بعده عنه بعض البعد فلان يستعملوا غيرا بمعنى لا مع موافقتها لا في المعنى وحده فان قيل فاذا قدروه بمعنى لا فلا بد له من اعراب من حيث انه اسم قلنا اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذاك فهو مبتدا لا خبر له استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول ذاك فاذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا استنكار بمبتدا لا خبر له اذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقائم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا ولا يقدر محذوف والزيدان فاعل به فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في معنى اثبت قيام الزيدان وذلك قول بعض النحويين في مثل دراك وتراك انه مبتدا وفاعله مضمر ولا خبر له، لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل وهذا هو الصحيح فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب مصدر وكانه قيل لي تزال انزله نزولا وهذا عندي ضعيف لانه لو كان كذلك وجب ان يكون معربا بمثابة سقيا ورعيا وحين تفرق بين سقيا وبين تزال فليس يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني والله تعالى اعلم **وقال** ابن مكتوم في موضع اخر من تذكرته ما سوف منقول من الاسف وهو الحزن وعلى متعلق به كقولك اسفت علي كذا اسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا واسيت عليه اسا وموضع قوله بالهمز نصب على الحال والتقدير ينقضي مثوبا بالهمز وغير رفع بالابتداء ولما اضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور واستغنى المبتدا عن خبر كما استغنى قايم ومضروب في قولك اقايم اخواك وما مضروب غلاماك عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بعدهما مسد الخبر لان قايم ومضروب قاما مقام يقوم ويضرب فتقول كل واحد منهما مع المرفوع به بمنزلة الجملة وكذلك اذا اسندت اسم المفعول الى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك الحزن على زيد وما يوسف على عمرو فلما كانت غير للمخالفة في الوصف فجرت لذلك مجرى حرف النفي واضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة حيث افاد قولك غير ما سوف على زيد ما يفيده قولك ما يوسف على زيد قال ابو حيان ونظيره في الاعراب قول المتنبي

لبيس بالمكرات برزت سبقا ... غير مدفوع على السبق الغراب

قال ابن مكتوم في تذكرته ذكر لنا شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الاخضر عن نصب مقاله في قول الشاعر مقالة ان قد قلت

فانشده ابن الاخضر ولا تصحب الاردي فتردي مع الردي قال فكرر الطالب عليه السوال وذلك بحضرة الابرش فقد اجابك لو عقلت **قال** ابن مكتوم في تذكرته ذكر لنا شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الاخضر عن نصب مقاله في قول الشاعر وذكر لي شيخنا انه كوتب بذلك من عنزة وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله ان مقالة بدل من فاعل فعل في بيت قبل البيت التي هي فيه وهو قول النابغة الذبياني

"اتاني ابيت اللعن انك لمتني" وتلك التي تستاك منها المسامع

مقالة ان قد قلت قلت بدل من فاعل اتاني وهو انك لمتني وهي تروعب بالرفع والنصب ممن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لاضافتها الى مبني وصار ذلك نظير قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومثل ما انكم تنطقون وقول الشاعر "مثل ما انكم حامات الجبال" واذهامتلهم يشر" ولم يمنع الشرب منها غير ان نطقت" انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكي عن ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر فانهم نصوا على ان ليس كل ما يضاف الى مبني يجوز بناؤه وانما ذلك مخصوص بما كان منهما كغير ومثل وبين ودون وحين وبعض وقد ذكرت له ذلك بعد فاذعن له فان كان ابن الاخضر اراد ذلك ففيه ما ذكرناه وان كان اراد غيره فتفكر في وجهه انتهى **قال** ابن مكتوم رسالني بعض الاصحاب عن نصب يمين وشمال في قول ابي الطيب المتنبي "واقسم لو اصلحت يمين بني" لما صلح له العباد له شمالا" فاعربتها تمييزين فشرطهما بعد ذكر اسمها حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ ابا حيان فقال لي سالني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له على الحال كقولي اصلح لك غلاما وتلميذا فقال يظهر لي انه تمييز قلت له التمييز الذي عن تمام الكلام وهذا البيت منه على تقديرك لابد ان يكون منقولا من فاعل او من مفعول على راي وهذا لا يصح فيه ذلك ولا في قولي اصلح لك تلميذا فقال يصح ان يقدر يصلح لك تلميذي فقلت له لفظ التمييز هو الفاعل او المفعول والتلميذ مصدر ولو قدرناه يصلح لك معنى لم يكن معناه تلمذي اصلح لك تلميذا قال وحكى لي الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حكى عن الخلص الطوخي انه اعربه خبرا صلح وجعلها من اخوات صار وبمعناها قلت له هذا لم يثبت عن اصل اللسان فيما علمناه فلا يقبل به انتهى كلام ابي حيان في تذكرة ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرحه لمفصل الزمخشري وانتهى فيه الى قوله الوزن الرابع عشر فمحذوه في المصادر في قول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل يحتمل الضمير في تكن ان يكون للمخاطب وان تكون للدنيا وكذا الضمير في لم تزل وتقديره على الاول

كانك لم تكن بالدنيا ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال
ومثله كان زيدا قائما فقد ظهر ان التشبيه لا يفارق كان وليس قول من
قال انها تكون للتشبيه لا تفارق كان وليس قول من قال انها تكون
للتشبيه اذا كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فظن
وتخيل ليس بشيء لان ما ذكرناه من التاويل لا يبقى اشكالا او حريا على حقيقتها
اولي وتقدير ١٠ ان خالدا في الدنيا يشبه خالدا زايلا عنها وكان خالد في الاخرة
الكائنة عن خالد في الدنيا حاله لم تزل في الاخرة والاول اولي فاذا كان الضمير
للخالد يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر كان واذا جعلت الضمير في
لكن للدنيا فيحتمل ان يكون بالدنيا الخبر ولم تكن في موضع نصب على الحال
من الدنيا او على انه صفة لمحذوف اذ المعرفة ان تتبع الماضية حالا بجعلها
صفة تقديره دنيا لم تكن ونصب دما على الحال واما على تقدير واو الحال
وكذا لم تزل فان قيل ان بالدنيا لا يستمر به الكلام والحال فضلة فاجواب
ان من الفضلات ما لا يستمر الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
معرضين حال من الضمير المخفوض ولا يستغني الكلام عنها لان الاستفهام
في المعنى انما هو عنها وما بين ذكر ايضا قولهم ما زلت بزيد حتى فعل
لا يستمر الكلام بقولك بزيد وما بين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول
كانك بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك يحمل قول الحريري كاني بك تنحط
يكون لك الخير وتنحط حال هذا هو الوجه وخرجه المطرزي في شرح
المقامات كاني ابصر الا انه ترك الفعل لدلالة الحال وما ذكرته اولي
لان فيما ذكره اضمار وفعل وزيادة حرف جر لا يحتاج اليه فيما ذكرته انتهى
وفي تذكرة ابن مكتوم قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه انشدنا ابو
علي لخالد الموصلي يجو طنبلريا

« لو طبخت قدر علي فرسخ » او بدري تقربا علي التنور »
« وكان يحمى القدر كل الدور » بكل ما حي الحد عضب بتور »
« وكنيت بي السدو انيتها » يا عالم الغيب بما في القدور »

ثم سالنا عن قوله يا عالم الغيب بما في القدور اين موضع السوال منه
فرجعنا اليه فقال قوله بما في القدور بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى
عارف الذي يتعدى الى مفعول واحد والتقدير يا عالما بما في القدور
مثل يا ضارب زيد اخا عمرو وتقديره يا ضاربا اخا عمرو وا يكون بما في
القدور مفعولا انيا بعالم الذي بمعنى عارف لانك تقول عرفت زيدا
فتقوله بما في القدور مفعوله به تقول علمت زيدا وعلمت بزيد وفيها
قال ابن جني اخربت القاه ابو علي علي اصحابه فقوله
« لم يطيقوا ان ينزلوا امنزلنا » واخوا الحرب من اطاق القفزولا

ولم يذكر شيا وقال سالني عنه في وقت اخر قال ابن جني اكتفي بالمسبب عن
السبب لان التقدير فاطقنا فنزلنا وفيها قال ابن جني دخلت علي ابي علي
يوما وبين يديه كانون فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون علي راي من
جعله من الكن وعلي راي من جعله من كون الكانون فقلت اذا اخذته من
الكن يقول ضاربوب وتوقفت في الاخر فقال ضربون لان كانون علي هذا
فعلون وفيها قال ابن جني جرى حديث مبرمان عند ابي علي فقال ذكر
مبرمان انه سال المبرد عن قوله بعض الطرف فقال ان كنت تلفظت بها
وحدها اولا فاني اجوز فيها الاوجه الثلاثة مثل مد ومد ومد والرفع علي
هذا اجود ثم دخلت الالف واللام في الاسم الذي بليها وقد حركت الصاد
لالتقا الساكنين بالضم للاتباع فان اوليتها اسما فيه الالف واللام فبل ان
تحرك الضاد الثانية فاني اجوز الكسر ولا اجوز الضم لان التحريك الاول
لساكن الثالث وهو لام التعريف وذا يصح فيه اتباع لان التحريك من الثالث
لامن الثاني قال فقال لي المبرد ما كان عندي ان الاخر يفهم مثل هذا وفيها
قال ابن جني قال ابو علي الفارسي سالت ابن خالويه بالشام عن مسالة فما عرف
السوال بعد ان اعدته ثلاث مرات وهو كيف تبني من وأي مثال كوكب علي فراة
من قرأ قد الفي بفتح الدال علي تخفيف الهمزة والقاء حركتها علي ما قبلها ثم جمعه
بالواو والنون ثم تضيفه الي نفسك وجوابه انه في الاصل قوأي نحو
كوكب فانقلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قوأو ثم خففت الهمزة
فانقلبت حركتها علي الواو الساكنة فصار قوأو واجتمع معك واوان في الاول
فقلبت الاولي همزة فصار أوأو ثم جمعته بالواو والنون او بون مثل مصطفون
في الاصل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قاوأون فاجتمع
ساكنان فحذفت الالف التقا الساكنان فصار أوأون مثل مصطفون ثم
اضفته الي نفسك فقلت اوأي وحذفت النون لانها لا تجمع مع الاضافة
فاجتمع حرفا علة وسبق احدهما بالسكون فقلبته يا واد غمته يا بعدها فصار
اويّ وهو الجواب قال ابن جني انشد ابو علي للمتنبي

« من كل من ضاق الفضا بجيشه » حتي توي فحواه بحد ضيق »

وقال لاصحابه كم مجرورا في هذا البيت فقال بعض الحاضرين خمسة وقلت
ثمانية فتعجبوا من قولي وقالوا قد عرفنا كل ومن وحيث والهاء المتصلة به
ونوي فامن الاخر قلت الجملة من الفعل والفاعل وهي ضاق الفضا لان
من نكره غير موصولة لان كلا لا يضاف الا الي النكرة التي في معني الجنس وضاق
الفضا مجرور الموضع لانه صفة لمن فقال الشيخ هو كما قال قال ابن جني سال
بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق نكرة والمنطلق هو زيد نفسه
فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد فاجاب بان العين واحدة والحال

مختلفة وفي هذا ان منطلق هو زيد عينا ولكن فيه بيان حال واخبارا مجهول غير زيد ونحو الانطلاق قال ابن جني قال لنا ابو علي سمعت علي فكرمت الرحمة شيء جيد يدل علي شدة الصاق تا التانيث بالكلمة وهو قولك درحمة وبابه ووجه الاستدلال من ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه مخالفا للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان اياه وكم يكن احدهما بان يجعل اصلا والاخر من الاخر وقد ثبت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون لفظها مخالفا ولا مخالفة بين درحم الذي هو فعل ماض مشتق وبين درحمة الا بالتا ولو جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما فدل هذا علي شدة اتصال التا بها وللنا شيء في تغيير الكلمة الا ترى انك تقول ليس في الكلام منعل نحو مكرم فيجعد هذا المثال مع تا التانيث نحو المقبرة قال بعض الحاضرين مضروب مثال ضرب فعبس وجهه وقال آخر يريد تغيير اكثر من التحريك والتسكين قال ابن جني سالنا ابا علي عن قولنا ان لعمر يفعل ما العامل في ينفعل فقال انها عاملة في لعمر ينفعل كلها مجموعة لان لعمر تنزلت منزلة بعض اجزايه والدليل علي صحة ذلك قول سيبويه زيدا لو اضرب وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله الا ان لعمر تنزلت منزلة بعض الفعل كما عمل لو لعمر يكن معه لعمر ولا خلاف ولا اشكال في جواز ان لعمر تنفعل والجار مر لا يدخل علي الجار مر كما لا يدخل الناصب علي الناصب مر لا الجار علي الجار اذا كحرف لا يكون وحده معموله ولا بد من هذا التنزيل ولكن لاعلامة تجمعان في اللفظ وانما هو مجرور مر الموضع بان قال ابن مكتوم مر في تذكرته مسالة قال عمر بن عبد العزيز الشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اختلف الرواة في رواية هذا البيت فرواه السيرافي هكذا ورواه الاكثرون الكوفيون الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة يبكي عليك نجوم الليل والقمرا برفع نجوم ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم من الرواة وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذا الروايات وكثا بتنا في العربية فاما من روي الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها ويبكي يحتمل ان يكون في موضع رفع علي انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب علي الحال واما من الشمس واما من اسم ليس ونصب نجوم الليل بكاسفة اشهر الروايات واعرفها واقربها ماخذا والمعنى ان الشمس لم تقو علي كسف النجوم والقمر اظلامها وكسوفها فسبب هذا المصاب العظيم وشمل نجوم الليل والقمر منصوبان بيتبكي لنصب الظرف اي يبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك سعد الغبرة واذا الكلمك فصبيره

بن سعد والقارظين ونحو ذلك وهذا الاعراب موافق لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبا بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلب في البكا فهو من باب المغالبة الاتي علي فاعلته ففعلته افعله بضم العين الاتي باب وعدت وبعت ورميت فانه يجي علي افعلة بكسر العين قالوا وعلي هذا يحتمل ان يراد بالنجوم والقمر السادات والاماثل كما قال النابغة

كانك شمس والملوك كواكب ٭ اذا طلعت لم يبد منهن كوكب

واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة وهذا الاعراب ايضا موافق رواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي في روايته من نصب نجوم الليل والقمر ان المعني يبكي عليك ونجوم الليل والقمر اي يبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو صريحها وهو اغرب الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة فانه استعظم ان تطلع الشمس والا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت الخارجية اياشجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع علي ابن طريف قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه باب ما يحذف من الاسم فيه علي مرفوع ومنصوب كلامه في هذا الباب صحيح وعارضه باوهام كثيرة نوقف عليها وعلي بعضها من كتب الشارحين وانما اوقع لهم الاشكال توهمهم ان الواو عاطفة ولم يعرضوا الجامعة بحرف وقد اشرت اليها في قوله ماماثل زيدا ولا اخيه يقول ذاك ويقولان ذاك علي معتقدي في الواو والظرف ما رايت من هذا الجدل بالواو الجامعة يعني نصه الفشوي في الايضاح فانه في بسط القول في التانيث والتذكير فكان فيما ذكر ان التا تحذف مع المؤنث في غير الحيوان وعدد منه ضربا ثم قال وجمع الشمس والقمر فادخله في باب ما يحذف منه التا والاصل استعمالها ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وان التا لا تحذف هنا البتة وانما اخبرنا بهذا التفاوت ان هذه الاصول التي اغفلت من اوكد الواجبات احكامها والاخذ بما هو هو فيه نقضها وابرامها وهذه اكال نفسها اوقعت خواص اهل الاندلس في قبح الوسوس فقولك وصلي الله عليه وسلم اذ نقوهما عاطفة فاختلفت الواو فيما وضعوا امكانها واتفقوا علي اسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بانفسهم والغفلة عن ما تورطوا فيه من جعلهم امر وحقي الحق علي من لا يعلم ان يعتذر عمن تقدمه والمرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما تغلبته الكافة واطبقت عليه الامة انتهى رايت

بخط ابن الفتاح قال ذكر القفطي في كتاب انباه الرواة على انباه النحاة ان القاضي
اسمعيل بن اسحق سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان وهو حينئذ قراة من قراة ان
هذان لساحران على ما جرت به عادتكم من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن
كيسان مليا ثم قال يحملها حبنية لانها معربة وقد استقام الامر قال فما علة
بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على
الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان
ليقل به القاضي وقد حسّن في كتاب سفر السعادة وسفير الافادة للامام
علم الدين السخاوي مسألة سأل عنها علي بن زيد الفضيجي ابا محمد القاسم
ابن علي الحريري قال ما يقول سيدنا ادام الله تعالى توفيقه في انقضاب
بعض الشعراء وهو قوله «تغيرنا انتا عالة» وكنا صعاليكا فانتم ملوكا
فقال ابو جعفر هذا كله خطأ اما ارجوبت في افعلت فلا يعرف في كلام
العرب افعلت ولو جاز ان تكون ارجوبت افعلت للزم ان تقول في اعوبت
افعيت لان من زعم ان الواو في جعفر زائدة لزمه ان يقول فعلل وان يقول
في ضرب فعب ولا يقوله احد قال السخاوي هذه العبارة في قوله لان
من زعم ان الواو من جعفر زائدة ليس بجيد لانها توهم ان من الناس من يقول
ذلك وكان الصواب ان يقول اذ لو زعم زاعم ان الواو من جعفر ثم قال وأما
ارجوبت في افعلوت وافعللت فاعجب في الخطأ من الاول لانا لا نعلم
خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل
انها تنقلب ياء كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت
استغزيت والوجه عند ابي جعفر ان لا تنبني من رجا الا افعللت فيقال
ارجويت ارجوي ارجوانا فانما جوا مثل احرنجموا احرنجاما احمر احمرارا فاما احمر الاحمر
تفكك في ارجويت ارجوّي وقد عثر في احمر بحمر وهو كثير في كلام العرب يحذفون
ما يضعفت واصفورت قال محمد بن بدر انما قال في افعليت ارجويت بالياء لانها
مبدلة من الواو المبدل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظ
قال السخاوي وهذا خطأ لان هذا الوجه لقيل في قال رياع وزنه فعال
قال ابن بدر وأما جوابه في افعلوت ارجوت وفي افعللت ارجوت
ايضا انه تمثيل على الاصل قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال
على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فما فعللت على الاصل ارجوت
وعلى الاعلال ارجوبت ومن قال كبتونة بفعلولة ذهب الى الاصل
ومن قال فبعلولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا
غزوّو خالفوا بذلك على هذا ولا يعلله وسيبويه يعلله بعد ذلك فيقول
غزوّي قال ابن بدر وقول ابي جعفر لو جاز ان يكون ارجوبت افعليت
الى قوله لا يقوله احد فغث لا معنى له ولا للاتيان به وجه قال السخاوي

وقول

وقول ابن بدر في ارجوبت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق
به في الاصل كما نطق بكبتونة
«يا ليت انا ضمنا سفينة» حتى يعود الوصل كيتنونه
وانما تمثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقوله في عده انه فعله ولا يقول
علة وفي عداة فعل ولا يقول هو فع" ثم انه لم يسأل عن تمثيل الاصل وانما
سئل عن ما يصح ان ينطق به فحاله اقتضر على تمثيل الاصل ويتركه ما ينبغي
ان يقال المسألة الثانية قال ابو جعفر سألني هذا الفتى فقال كيف
تقول ضُرِبَ زيد فقلت ضرب زيد فقال كيف تتعجب من هذا الكلام فقلت
ما اكثر ما ضرب زيد فقال فلم لم يجز التعجب من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب
من الفاعل بلا زيادة فقلت لان التعجب يكون الفعل فيه لازما فاذا قبل
اخرجه الى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام زيد ثم
تقول ما اقومه زيدا فمعناه على مذهب الخليل شيء اقوم زيدا فاذا جيئنا
الى ما لم يسم فاعله لم يجز ان يتعجب منه حتى يزيد في الكلام لانه لا فاعل فيه
فقال ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من ان تكون فاعلا في الاصل
او مفعولا فان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت قولك بانا لا نتعجب الا من
الفاعل وان كان فاعلا فقد لزمك ان تتعجب منه على ما قدمت من القول
فلا زيادة فقلت الوجه الذي ما لهم اقال لانه قال ان كان مفعولا في الاصل
فقد نقضت قولك والا فقد قلت اني لا اتعجب منه الا على كلام اخر فكيف
يلزمني ان اتعجب فقال اما قولك اني الزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا
سبيل معها واما قولك اني لا اتعجب منه الا بزيادة فليس يخلو تعجبك من ان يكون
واقعا عليه في نفسه او على الزيادة فان كان واقعا عليه فقد لزمك ما الزمتك
وان كان واقعا على الزيادة فقد تعجبت مما لهم اسألك عن التعجب منه قال
قلت اني انما تكلمت المتعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التعجب
منها لانه لا يجوز التعجب منه اذا كان مفعولا فلما ولم لا جاز ذلك وصرت في
هذا اذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة فقلت قد اجبناك
فيما مضى من الكلام لم لا يجوز ان يتعجب منه فليس الاعادتنا اياه معنى قال
وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع الجواز وهو انه مفعول وان
يقال ان ذلك فاسد فان كان عندك زيادة فزد قلت هذه المطالبة
محال ان سلمت من المفعول بما بينا من ان المفعول لا يتعجب منه فيجب على
من انكر هذا ان يتعجب من المفعول فكانه يجعل المفعول منه مفعولا وهذا
محال فقال لي فان قلنا اجعل الفاعل مفعولا سائغ لنا ذلك في الفاعل
اذا تعجبنا منه ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جايزا فيما قام مقامه
وهو ما لم يسم فاعله والا لم يكن في موضعه والا في مقامه قلت

وهو وان قام مقامه في انا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل فنحن نعلم انه مفعول
في الاصل فكيف يقال انه مقام المفعول وايضا فان اقتاه مقام المفعول
فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه فقال قد لزمك
بهذا القول ان لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة
فانك ان زدت فيه ظهر مفعول في الحقيقة اللهم الا ان تكون تزعم انك لم
تتعجب منه البتة وانما تتعجب من غيره ونحن لم ننازعك عن التعجب من غيره
قلت هذا الذي الزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب
منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة بين بعضه انه لا يجوز ان يقول
ما احمر زيدا فاذا زدت فيه وقع التعجب فقلت ما اشد حمرة زيد فقال
اما التشبيه كما احمر ونحوه بباب الثلاثي فانه خطأ وذلك انهم قد اجمعوا
على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة وذلك ان الخليل
زعم في قوله ما احمر زيدا وما اشبهه انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم
بمنزلة اليد والرجل لانك لا تقول ما امراه ولا ما ارجله مخالف لباب الثلاثي
لهذه العلة فقد بان بقول الخليل الفرق بين هذين وشبهت بشيئين
غير مستويين قلت هذا الكلام فيه تطويل لانه انما شبهته بالالوان
من اجل جميعا لا يجوز ان وليس يلزمني اذا شبهت به من جهة ان اشبهه
به من كل الجهات فانا متى اذا سويت كيف يتعجب من قولنا انطلق زيد
لا يجوز فقد صار لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما احمر زيدا فهل يلزمني ان اكون
شبهت اللون بغير اللون وانا انما شبهته به من ان هذا لا يجوز كما ان
هذا لا يجوز واما قوله قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة
ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا او خلقة من اعجب الكلام
لانه لا يتعجب الا من الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي وزيد عليه مثل اعطى
وشبهه فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فكيف يستثني ما لم يعرف
في الكلام واما ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الاخفش
الا ان اصله اكثر من الثلاثة وذلك عور وحول والاصل عنده اعور واحول
واعوار واحوال فلما ابنياه ثلاثيا ولم نجد وما اصله استثنيناه من الثلاثي
ولو كان من الثلاثي لما قيل عود ولا حول ولكان يقارعار وحال فتنقلب الواو
الساكنة بالفتحة ما قبلها وتقول لهم عور وحول يدل على ان اصله اعوار
واحوال واعوّر واحوّل والذي نقول في هذا انه لم يتعجب منه وهو
ثلاثي لانه يعرف اصله وهذا القول مشهور من قول الاخفش قال
اما قولك انه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي فانه من اعجب
العجب فليس ذلك بعجب لاني انما استثنيت ذلك في الثلاثي لانه قد
بابي شيء سمعني الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل فاستثنيت

ذلك

ذلك لهذه العلة واما قولك انطلق زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض
لما قدمته وذلك انك ذكرت ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب
منه وهو انه فاعل وجعلت علة الامتناع من التعجب ان يكون مفعولا فقد
لزمك ان تتعجب من زيد في قولك انطلق زيد قلت قوله انما استثنيت
من الثلاثي لانه قد بابي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور
الرجل يدل على انه لا يدري ما اصل عور وقد بينا ان اصله عند النحويين
بين اعوّر واعوار وانكاره منعنا ان نتعجب من انطلق زيد فهذا شيء
قد اجمع النحويون على منعه لا لزيادة فما معنى انكاره ما اجمع النحويون
عليه واما قوله انك ذكرت ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة
للتعجب منه وهو انه فاعل فنحن لم نقل انا نعجب منه لانه فاعل وانما
قلنا انه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك واما الفاعل فانه يتعجب
منه في اكثر المواضع وانما منع الفاعل في قولك انطلق زيد ان يتعجب
منه لان الفعل قد جاوز ثلاثة احرف فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو
قولك ما اكثر انطلاق زيد وما اشبهه قال محمد بن يزيد النحوي اعطى
ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل
الفاعل مفعولا ونحن نجعل الفاعل مفعولا شرا لا يكون تتجنبا نحو اقتنه
واجلسته ونجد معنى التعجب موجودا كقولنا جل الله وتعالى الله على
معنى ما اجل الله وما اعزه لا على معنى الخبر بانه صار جليلا وانه صار
عزيزا وهكذا اعظم شانك وعلت منزلتك اذا لم نرد الخبر قال تعالى
كبرت كلمة تخرج من افواههم وقال تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا
تفعلون وقال ساعدة لهجرت غضوب وحببت من يتغضب اي ما احبها
متغضبة وقال الشاعر

« لم يمنع الناس منك ما اردت ولا » اعطيتهم ما اراد واحسن ذا ادبا

اي ما احسن هذا ادبا وما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب
سبحان الله ولا اله الا الله ولله دره ولله انت وبالله ولله والشد بسيبويه

« لله علي الاياد فرحيد » بمشتجر به الطيبان والاكم »

وقال هذا الرجل بتعجب وبالله تعجب والشد لخطاب لبلى

« هل بر قرن معنك اول » وامض من سلبك المقانب »

واعطى علة اخرى ما شبهة فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه لا فاعل
فيه وتبطل هذه العلة قول العرب في حسن زيد ما اجنه وما اعنفه
وما اشبه ذلك واما قوله اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة ما
لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقة من اعجب
الكلام فقال لانه لا يتعجب الا من الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي

ثم زيد عليه مثل ما اعطى وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه
اراد لا يتعجب الا من الثلاثة الا ترى ان قايلا لو قال انما صلاة الفيل الظهر
اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوات لا يكون اربعا وقال
انما في الرقة ربع العشر لم يكن هذا دليلا على ان غير الرقة لا يكون فيه ربع
العشر قال السخاوي لا يخفى على العدا ميل هذا الرجل وحيفه على ابي جعفر
وتخليطه فيما يتكلم به الا انه يقول وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل
على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة ظنا منه ان هذا كلام ابي العباس واخذ
في الجواب عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر واما ابو العباس فانما قال قد
اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فانكر
عليه ابو جعفر استثناءه اللون والخلقة من الفعل الثلاثي لان الالوان
ليس فيها فعل ثلاثي ولم قال ابو العباس انما يتعجب من الثلاثي لا يحصر
التعجب في الثلاثي وليس هذا كقوله انما صلاة الظهر اربع انما ذكر لئلا يمنع
ان يكون اقل من اربع او اكثر وقوله اعطى ابو جعفر علة قياسية في التعجب
فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا قال وتحن نجعل الفاعل
مفعولا اخر لا يكون تعجبا فخالفته واجلسته وهذا الا يلزمه لانه لم يقل لا يصير
الفاعل مفعولا الا في التعجب انما قال ان قولك ما احسن زيدا اخرجت فيه الفعل
الذي كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن زيد فصار فاعل حسن
مفعول احسن وما اورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا يرد عليه لانه
انما تكلم في التعجب المبرد له الا ترى ان من تكلم في باب التاكيد لا يرد عليه ما يجي
فيه معنى التاكيد من ان واللام وما اشبه هذا ثم قال محمد بن يزيد وتقوله
مثل ما اعطى وما اشبهه ركاك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب من قولنا
انطلق زيد كما لا يجوز ما احمر زيدا فهذا قال لا يجوز فما قال لا يجوز انطلق
ان يصلي الظهر ثلاثا ولا المغرب اربعا فانه اظهر قال السخاوي وابن هذا
من ذاك انما شبه ممتنعا في التعجب بممتنع منه وانه يتعجب من القبيلين باشد
ونحوه ثم قال محمد بن يزيد على ان بعض النحويين قال لا يجوز التعجب من افعال
الا على شرط قال واما قوله ايضا فلا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فقد
قال سيبويه ادهم يادهم ادهم وادهمام يادهمام وشهب يشهب وشهباب
يشهباب شهبهبة وشهب يشهب وشهبة يشهبة وحمدا يحمد حمدانه وسود
يسود واسود لتعجب

شودت فلم اعلك سوادي وتحته ... قميص من القرطمي ابيض ناعم

وقال غيره ذرفت عيناه ذرفا والذرأة البياض وقال الراجز

وقد علاني ذرأة بادي بدي ... وزرقة تنشط في تشدد

قال الشاعر لقد ذرفت عيناك يا ابن مكعبر ... كما كل ضبي من اللوم ازرق

واما قوله

واما قوله انما ترك الاخفش التعجب في عور وحول لان اصله اعور واحول
فخالف ما عليه اهل العلم اظهر يجهون على ان الاصل الثلاثي وما فيه زيادة
فرع محول اصل لاحول قال سيبويه واما الفعل فاستغنت من لفظ احداهما
الا سما وضرب واستضرب ماخوذان من الضرب الا ان ضرب من استضرب
ولا استضرب من ضرب قال السخاوي وهذا لا يلزم ابا جعفر لانه رد على
الاخفش لا عليه وانما يلزم لو نقل عن الاخفش ما لم يقل وانما قال
ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطية الاخفش فيما ذهب اليه لانه لم يقل
ان عور ماخوذ من اعور واعوار ولا ان حول ماخوذ من احول واحوال
وانما قال انه في معناه فكلما لم يتعجب من ذاك لم يتعجب من هذا ثم قال
محمد بن يزيد واما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول وعور وليل حال
وعار بالقلب فليس ذا بوهم وانما صحت الواو لانهم ارادوا بالحول من
المعنى ما ارادوا بالحول فاجروه مجراه لان اصل فعل افعل وافعال
الا ترى ان اعشر قالوا اعتال واعتاره واقتاده بالاعلال وانما اصحوه حين ارادوا
معنى تجاوزوا وتجاوبوا وتجاوسوا لان اصل احدهما اصل الاخر فاكدا
عور وحول بدل هذا على انهم اذا ارادوا غير هذا المعنى اعلوه فقالوا
اعار زيد عمرا وساداها قال واما قوله فتثقل الواو بحركتها وحركة
ما قبلها فيلزمه ان يقول في اذلوا اذ لا حركتها وحركة ما قبلها والوجه
حركتها وانفتاح ما قبلها قال واما قول الاخفش انما اراد به ان
افعل وافعال الاصل في الاستقبال لان حول ماخوذ منها وهذا
قول سيبويه استغنوا عن حمر يحمر كما استغنوا عن فقر يفتقر
والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الاصل قال السخاوي
قوله ان الاخفش اراد بها الاصل في الاستقبال اي الاستقبال
في عور وحول وليس ما قاله بمعنى ما قال سيبويه في حمر واحمر
ثم استدرك خطاه فقال على ان افعال وافعال مطردان في
الالوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار الا ان
افعل اكثر لانه الاصل قال ولما حول وعور

فمن باب الاد لانهما عيبان والعيب

اشبه بالاد وليس افعل وافعال في باب الاد واكثر ولكنا نجدهم
يقولون في اعوب اجواب ولا في اجذم اجذام وانما يجردونه مجرى
الداحرجب وخلع وشتر وهو ادخل في الداء منه في الالوان لانهم
يشبهون الشيء بالشيء اذا قاربه فيقولون حول وعور كما قالوا واجع
ومرض وزمن ولا نكاد نجد في الالوان اسما على فعل فلا يقولون حمر
ولا صفر ولا شهب قال فهذا يقوي ان العيوب مخالفة للالوان التي لا

يمتنع فيها افعل وافعال وافعالّ لا يمتنع في الالوان لانه مبني له واما العيوب فاقرب الى الادواء وهكذا ذكر سيبويه قال محمد بن يزيد انما لم يتعجبوا من ضرب زيد واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس فغرقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب فاراد وا ان يفرقوا بينهما ايضا في التعجب فلو قالوا في ضرب زيد ما أضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة ليصلوا الى الفرق بينهما فان قال قائل قالت العرب في حسن زيد ما احسنه ولهذا يبطل عليك قيل له ان قولهم ما احسنه محمول على المعنى فاستجازوا معه ما استجازوا فيما حمل عليه الاترى ان حسن زيد مما هو محسون داخل في حيز الاوصاف التي لا تكون افعالا وانما تكون خصالا في الموصوفين لتغير اختيارهم مثل كرم وظرف ولؤم فهو لئيم خصال لا يفعال والموصوف فهكذا حسن زيد فهو محسون انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجري مجرى ظرف وكرم وقبح وبلد فهو بليد اذا كان داخلا في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تتعجب من افعل الا يقولون ما احمره ولا ما اسوده ولا ما افحمه ويتعجبون من احمق وارعن والدّ والوكل فيقولون ما احمقه وما ارعنه وما الده وما ابركه لان احمق بمنزلة بليد والدّ بمنزلة مرس والوكل بمنزلة جاهل فحملوه على المعنى فهكذا احسن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمل على المعنى اذا رأته وأقرب منه فمن ذلك قولهم جاءني زيد وعمرو ورفع الاثنين جميعا لان كل واحد منهما فاعل قال أوس ، تزان رجلا هامة رأسه ، له قنب جلد الجفينة رادن

وقال القطامي

، فكرت تبتغيه فصاد فتنه ، على دمه ومصرعه السبـــاعا ،

لان السباع قد دخلت في المصادفة وقال

، لن تزالوها وان ناهلت الا ، ولها في مفارق الراس طيبـــا ،

كان الطيب قد دخل في الرؤية قال السجاوي انما قالوا ما احسنه لان حسن لا فاعل له في المعنى تتعجب من الفاعل لانه لا يقال حسنة انما يقال احسنه قال محمد بن يزيد فان قال فقد قالوا ما اسرني لكذا وكذا وهذا دليل على انه يجوز ان يتعجب من ضرب زيد فقيل له ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون ما اسروني تعجبا من سُرِرت ويكون محمولا على ما قد مناذكره في حسن زيد بمنزلة بُرِ حجاز فهو مبرور قال ويجوز ان يكون ما اشرني بكذا تعجبا من سارّ اي حسن الحال في نفسه واهله وماله وفرس سارّ اي

حسن

حسن الحال في نفسه واهله وماله جسمه ولحمه وضيعة سارّة بمعنى آهلة عامرة فيكون سار بمعنى قولك ذو سرور لم يتعجب منه على هذا كما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم كاس اي ذو طعام وكسوة فيكون ما اسرني جاريا على ما قد مناه غير خارج عن ما رتبنا

المسألة الثالثة قال ابو جعفر كيف نظم من قوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا ومن قوله تعالى ولا يؤده حفظهما فقال ابو العباس هما ثنائي مسألتان اما ادا فلا يوصف منه لانه اسم موضوع للداهية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب أدَّ يؤدُّ فنطقت بالفعل فصرفته النحويون فقالوا في الامر منه أُدَّ يا هذا بالادغام والضم والكسر والاظهار نحو أُرُدَّ ومثل اود قال ابو العباس التصريف ممنوع دعوى تحتاج الى برهان قال ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا الهاء ظاهرة من المضاعف منهم من نزل احمد بن يحيى يقول ازززت عليك قميصه وزُرّه وزُرّه وزُرّه مثل مُدّه ومُدّه ومُدّه قال ابو العباس هذه الاشياء لا تصرف قياسا ولا يشبه بعضها ببعض الا بسماع من العرب اذ لو كان هذا الجاز ان يقول وذر يذر وودع يدع قياسا على قام يقوم وضرب يضرب وانما يصرف منه ما صرفت العرب وتترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداء بها قال ابو جعفر ليس هذا قول احد من النحويين علمناه وذلك انه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على رد يرد فيترك يمتنع ليس يبين وأدَّ يؤدُّ كما قلنا رد يرد ولو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب والقياس على كلامها لتعطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لانه معتل قال استغنوا بهما ماضي فيه لا استشقالا لهما الواو حتى تنقلب فيقولون في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان ترك في معنى ودع وذر استغنوا على القياس فلا معنى لقوله يجوز ان يقولوا ودذر وودع لانه قد قيل قال ابو العباس انما لم يشبه مضاعفا بمضاعف وانما اردنا ان نريك ان العرب قد تصرف شيئا وتمنعه في نظيره واما قولك ان هذا معتل فليس بالاعتلال منع من ان يبنى له ماض من مثل وذن يزن قال ابو جعفر هذا الذي الترتيبه من اني قلت انه لم يبن منه ماض لانه معتل غير الازم وكلامي يتبين خلاف هذا الا ترى اني قلت لم يبن منه ماض لعلة فكيف أُلزَم اني اعتللت بانه لم يبن منه ماض لانه معتل قال ابو جعفر ولقد تجب عن المسألة الاخرى ونبي ولا يوده والجواب ان يقول ادعا هذا فظير عل ان ادّ يوده مثل قال يقول قال محمد بن يزيد وقول ابي العباس لا يجوز ان يؤمر من قوله تعالى اذ الان العرب لم تبن منه

ماض لعلة فكيف ألزمه ان استدلت بانه لم يتبع منه ماض لانه معتل قال
ابو جعفر ولم يجب عن المسألة الاخفش ولا المبرد والجواب ان يقول
يجب عن المسألة ادبا نقلا الذي عليه تمامة اهل العلم لان الاداة وصف
غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسما
التي جاءت غير جارية على فعل واذا كان هكذا الم يجز ان يبني منه فقل من حيث
ان الاسما ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال تصدر عنها ولو كانت الاسما
كلها مشتقة لارتفع ان يكون في الكلام اسم البتة والدليل على هذا انه ليس
احد من العرب ولا من العلما يجيز ان يامر من ضاع ومرس ولا من جعفر وخنوع
وصنفرع ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو جود وبكر ولص وسلهب
وسلهب وعرقل وجعشم لان هذه اسما غير جارية على فعل فما يدل على ان
من الاوصاف ما لا يجوز ان يبني له فعل متصرف في الامر والدعا والخبر وغير
ذلك الاسما المبنية للمبالغة نحو اكال واكول لا يجوز ان يصرف منها فعل لان
هذه الابنية وان كانت تعمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل لاذا
كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز ان يصرف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل اولى ان
لا يصرف له فعل هذا قول اهل التحصيل من اهل صناعة النحو ولا يقال
اذ يود مفعول انما يقال اذ يود اذا فهو آد وليس الا آد هو الا آدلان
الا آد جار على الفعل والاداة وصف غير جار على فعل وقول ابي جعفر فقد
عرفه النحويون نقول منه والذين يقولون اذ يود فهو أد اذا الفاه
من الأد بمنزلة كمة مالحة فهو الحم اذا اطعمه اللحم فلو قيل لنا كيف يامرون
من اللحم لقلنا لا يجوز لان اللحم اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جار
على فعل ولا تكلم من لغته بفعل فيكون هو اسما لذلك الفعل وكذلك شحه
وزبده اذا اطعمه الشحم والزبد وقولك اده بمنزلة قولك زبده وقولك
ودده بمنزلة قولك يزبده وقولك أد لقولك زايد والاد الذي هو الامر
العظيم بمنزلة الزبد الذي هو اللبن فكما لا يجوز ان يامر من الزبد كذلك
لا يجوز ان يامر من الاد ولا يصرف له فعل يكون هو اسما له هذا هو الذي
عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يومر من الاسما انما هو محال لان
الاسما لا يومر بها انما يومر بالفعل اذا كان غير واقع فاذا قال قائل كيف
يومر من ضارب او من طويل فانما معناه كيف يومر من الفعل الذي هو
جار عليه او اسم له فتقول اضرب وطل لانهم يقولون ضرب وطال
فان قيل لنا كيف يومر من بكر وحمد قلنا لا يجوز لانه ليس اسما للفعل
والجاري على فعل فسبيله سبيل الاسما التي هي موضوعة غير مشتقة
وكذلك قتال والحال وضروب الافعال لها وحكم اسلهب وعلروف
وما اشبهه وهو كثير فهذا حقيقة ما ذهب اليه خمسمائة والحجة

لكم

لكم في حكيته عن تغلب لانا لا نخالفكم فيه وحكايتكم عن النحويين انه
لا يجتمع شيء من الاسما من القبيسه على وجه رد كذب عليهم وقولكم لو كنا
لا ننطق الا بما نطقت به العرب والا قيس على كلامها لبطل اكثر الكلام
يدل على جعفل بالعربية ان من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس ولو قيل
كيف يومر من ابكر او صار دره او قتال او ما اشبه ذلك مما ليس بجار على
فعل لقلنا العرب لا تامر من هذه الاوصاف بلفظ الصيغة الا ان يكون
له فعل منطوق به نحو طل واقصر واسهل واكرم اذا كانوا يقولون
طال وقصر وسهل وكرم فاما يامرون من بكر ولا خود ولا لص ولا ادوما
اشبهه لانه لا فعل لها فان اتى انا من يامر بشيء منها الزمناه كان
وجعلناه خبرا لها فتقول كن اذا او كوني حذرا وذكرا ان معنى اضرب
كن ضاربا فهلكذا ينبغي اذا امرت بهذه الاوصاف وكذلك الاسما يومر
بها على هذا فيقال كن عليه سمنا وكن له حجرا وكن فيها اسدا قال الله
تعالى قل كونوا حجارة او حديدا وقال كونوا هودا او نصارى ولكن كونوا
ربانيين وقال الشاعر

٦٦ اجارا بن بردٍ قد وليت والبة ٦٦ فكن جودا فيها تجود وتشرف ٦٦

فان قال فكيف يومر من طويت بما يتكلم عليه اهل اللغة من التصريف
من الابنية فيا سالم يتكلم به قيل له اذا تكلفنا ذلك قلنا اذا ليس
نقار واداو ولا علة ولا لون ولا خلقة وانما هو خصلة وافعال الخصال
لا تكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل من اذكا فعل من خلق فيكون
اديكسر اللام كقولك خل وان شئت قلت ايد كقولك اخلل وقولك
إذ كقولك خل هذا هو القياس الذي يحمل عليه وبالله الثقة

المسألة الرابعة سأل ابو العباس مبرمان اسهل
حد غلام اسود سوادا طرة فقال ابو جعفر في هذه المسألة وجهان
احدهما ان يزيد منها الفا واما فتقول مررت برجل اسهل حد الغلام
اسود سوادا طرة واما قلنا ان هذا اجود الوجوه لان سيبويه قال
اعلم ان كينونة الالف واللام في الاسم الآخر اكثر واحسن من ان لا يكون
فيه الالف واللام لان الاول في الالف واللام وغيرها مضمنا على
حالة واحدة يعني سيبويه ان الاول لا يتعرف بادخالهما والثاني واللام
من الثاني الا ترى ان قولك مررت برجل اسهل حد الغلام اسود سوادا
الطرة انه لم يتعرف اسهله ولا اسود فاحتيج دخول الالف واللام
ليكونا بدلا من الها واي شيء جيء بها قلت مررت برجل اسهل
حد غلامه اسود سوادا طرة قال ابو العباس في هذه الاجوبة
ما قد احلت به على قول النحويين اجمعين وليس فيها جواب عن ما

سألتك عنه وذكرنا سألتك فيها بلا الف ولام ولا ها فزدت فيها ما ليس فيها وكان ينبغي ان يرد المسألة فتقول هي خطأ على هيئتها اذا اردت ادخل فيها الالف واللام والهاء تبين من اي وجه كانت خطأ وتجيب فيها اذا كانت صوابا على هيئتها اذا اتيت قال ابو جعفر اما قولك مررت برجل احمر خد غلامه فانه اشد سيبويه اهوى لها اسمع الخليل منظوف ربيش الفؤاد لم يصبه الشبك فتقول اسمع الخليل بمنزلة اسهل خد الغلام واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتداء وخد غلامه خبره والجملة فيه موضع جر وكذا الجملة الثانية كما تقول مررت برجل اسود غلامه احمر أبوه ولهذا اشتهر من ان يحتاج الى ان يستشهد له وتفسيره قوله عز وجل امر حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم غلى قراءة من قرأ بالرفع وهو احسن وكذلك الرفع في المسألة احسن وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه واما قوله مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته فانه اجعل اسهل نعتا للرجل واجعله بمعنى يسهل فارفع خده باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول برجل احمر ابوه والرفع اجود واما جاز ان يجزمه على الاول لانه بمعنى ما هو جار على الفعل وتطرح القراءة سواء محياهم ومماتهم واما قولك اني زدت في المسألة الفا ولاما وها فقد بينا لم زدنا الالف واللام على مذهب سيبويه وقد ذكرناه قال محمد بن يزيد ذكر ان سيبويه قال كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن ثم جعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو جعلها في موضعها لو كان من افعل العلم يعرف الموضع الذي يجعل فيه الالف واللام في الاخر منه دون ما لا يجعلان فيه قال سيبويه وتقول فيما لا يقع الا نعتا جاءني الا ضربا في نكرة وانما وقع نعتا لانه فصل بين العامل والمعمول والفعل لا يزول له ابدا مظهرا او مضمرا وذكر فقال هو خير منك اباً واحسن منك وجها وان شئت هو خير علا وان قلت تريد منك فالفعل الذي قال هو لازم له ابدا في الاخبار والاظهار هو من وكده بان قال ولا يعمل الا في نكرة لانه لم يقو قوة الصفة المشبهة بعد فتطير كلامه واين حكاية ذلك عنه ان كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكونا فيه وقد قال انه لا يعمل الا في نكرة والنكرة سواء كانت مفردة او مضافة انا فقول هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقالا مسكا فلا يتغير عن ان يكون تمييزا فقولك اسهل كقولك احسن وقولك وجها كقولك خد غلام

كما كان عشرون مثقالا او مثقال مسك سواء الصفة المشبهة بالفاعل هي الاوصاف التي تكون حلية او الوانا او خلقيا في الموصوفين ولا تكون اعمالا لهم نحو كريم وكريمة وليم وليمة واحمر وحمار واعرج وعرجاء والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقائل ومكرم ومستخرج والاول غير عامل بحاله الموصوف ولا يتبع باختياره والثاني عمل بعامله الموصوف ويتبع باختياره والشبه الذي بينهما في اللفظ ان تقول مررت برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيد ومررت برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت بامرأة حسنة الوجه كقولك مررت بامرأة ضاربة زيد وحسنة الوجه كقولك ضاربة زيدا وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل ضارب ابوه فهذا الصفة التي قال سيبويه وكينونة الالف واللام في الثاني احسن واجود الا ان هذه الصفة لا تفعل الا فيما كان منه او من سببه واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره فاما ما كان من الاوصاف على وزن افعل يراد به التفضيل ويلزمه الفعل على ما شرطه سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة وقضيتها على التمييز نحو هذا احسن منك وجها واكثر منك مالا وان شئت قدمت فقلت احسن وجها وان شئت حذفت الفعل وانت تريده كما قال فتقول انت خيرا نا تريد منه قال الله تعالى فهم احسن اثاثا ورئيا يريد منظرا وان شئت حذفت المعرف فيه وجيء بالفعل فتقول زيد افضل من عمرو ولا يجوز ان تحذف منها جميعا الا ان يكون مشهورا في الخلق كقولهم الله اكبر الله قد علم ان الامر كذلك فكأنه قد نطق بالفعل او يكون شائعا في الشتم نحو قول الفرزدق

ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول

واما قول من تقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل او غيره فليس عندنا بشيء لانه لا يجد عليه دليلا فاذا اردت اضافة افعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه الا الى جمع والالف واللام لا يكونان جنسا للاول ويكون الاول بعضا للثاني نحو قولك زيد افضل الرجال وانما تكون الاضافة في هذه الاوصاف التي في هذا المعنى الا على هذا الا ترى انك اذا قلت زيد افضل الخيل والفرس افضل الناس لان الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم وهكذا اجمع حذرا وقد يجوز ان تحذف الالف واللام وتبنيا الجمع من الجنس استخفافا فتقول زيد افضل رجل وانت تريد افضل الرجال كما تقول هذه مائة درهم وانت تريد من الدراهم وكل رجل يزيد الرجال فلا تشبه افعل الذي يكون بلا فعل افعل الذي تلزمه الفضل ولا هو منه في شيء لان الذي لا يلزمه الفضل

يثنى فيجمع ويؤنث ويذكر والذي يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
نحو زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل
من عمرو وهند افضل من دعد وما اشبه ذلك ولا افعل الذي يلزمه
الفصل وجوه كثيرة تدل على انه ليس من افعل الذي لا يلزمه الفصل
بشيء وليس بما خفا على من اعتبرها ادي اعتبار والذي يدل على تركيبه
انه قال الا تري ان قولك مررت برجل اسهل خدا الغلام اشد سواد الطرة
انما لم يتعرف اسهل ولا اشد فيحتاج الي ان يعلم من قاله فانه كذب
لم يقله احد وقوله اما قولي مررت برجل اسهل خدا الغلام اشد سواد
الطرة نحو كقولك مررت برجل احمر خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في
كلام العرب وانشد سيبويه البيت الذي ذكره وان اسبغ الخدين
بمنزلة اسهل خد الغلام فمحال كله اما قوله هو مثل قولك مررت
برجل احمر خد الغلام وهو كثير فكذب وكان ينبغي ان تتوكر من ذلك
ولو حرفا واحدا واسهل خد الغلام لا يقوله احد لان العرب مرا
من العجم لما فقدوا من الفرق بين افعل الذي لا يلزمه الفصل والذي
يلزمه وليس اسبغ مثل اسهل لان اسبغ انما الصفة واقعة منه
على الثاني والخدان والسبغة لهما دون الاول وافضل الناس
القبيلة هي للاول دون الثاني والفضل له دون المضاف اليه فاذا
قلت اسهل الخد فانما يعني موضعا من الخد كما يقول الصدر اجود
الدرع والسوق اطيب الحوت ووجه اخيك احسنه وما اودت يا سبع
ما اودت يا سهل لم تجز لانك تقول مررت برجل اسهل خدا من زيد ولا
يقول مررت برجل اسبغ خدا من زيد وان اسهل خد الغلام معرفة
وقد وصفت به النكرة ويدل على ان افعل الذي يلزمه الفصل يكون
معرفة اذا اضفته الي الالف واللام انك لا تدخل عليه الالف واللام
فتقول هذا الافضل الناس ولا هذا الاسهل خد الغلام وانت
تقول هذا الاحمر الوجه والاسبغ الخدين واما البيت فان سيبويه
قال في الصفة المشبهة انها تنون فتنصب وتحذف التنوين فتضيف
فتقول وما حاسنو اقول زهير بعد ما ذكر البيت على ان
الشاهد مطرق لا غير كذا قال افعل العلم قوله واما قولي مررت
برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتدا
وخد غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطا من وجوه احدها
انه رفع اسهل بالابتدا وهو نكرة وخد غلامه الخبر وهو معرفة وان
اسهل للفاصلة لا يجوز ان يحذف منه المفعول والمعرفة فيه مفعولا
دليل على ذلك وانه فعل الجملتين وصفا للرجل والجمل اذا كانتا وصفا

او اخبارا او احوالا يعطف بعضها على بعض مقول مررت برجل قائم ابوه
وقاعد والنقول قام ابوه فقعد وانه ان جعل الهاء في طرته للرجل احال ان المراد
ان الغلام هو الاسهل الخد الاسود الطرة ليس الرجل وان جعلها للغلام
احال لان الاعراب يصير لغوا والاجود ان يكون اشد مجرورا ولكن يكون منصوبا
كما تقول هذا رجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة فتجعل اشد منصوبا على الحال
قالوا مررت برجل متبعة امه منطلقا ابوها لا غير وقوله هذا اسهل من ان
يستشهد له كذب قوله اما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد
طرته فعلى ان اجعل اسهل نعتا لرجل بمنزلة سهل فاوقع خد به اسهل
وكذا الجملة الثانية قد احاله فيه انه لم يات الاسهل ولا الاشد بالفصل
ولا بالمحول فيه ورفع به الظاهر وانما سبيله ان يرفع المضمر لان هذا
الوصف الذي للفاعل فعلا لا يرفع الا المضمر لا غير ومثلوه بقولهم ما
رايت احدا احسن في عينيه الكحل منه في عينيه الكحل وما من ايام
احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة والكلام على الهاء هنا
كالكلام عليها في قبل المسالة الخامسة قال ابو جعفر ان شاء الله سيرد
حد بشكر تلامك قال ابو العباس تقدير هذه المسالة ان حد بشكر
سار اسارة كلامك قال ابو جعفر هذا التقدير خطا باجماع الكوفيين
انهم قد اجمعوا على انه لا يفرق بين ان واسمها الا بالظرف او ما قام
مقامه ان قال قائل اني اقدر حد بشكر واجعله بدلا ان قلت
هذا اقرار من المسالة ويجي بمسالة اخري وايضا فانه لم يقدر في جواب
نقدير المسالة فيفهم ما بناه عليه من الجواب قال اما قوله ان
هذا التقدير خطا فعلى خلاف ما ذكرا ذكرنا لم نفرق بين ان وبين
اسمع في حال التقدير وانما كان نفريقنا بينهما في حال الالفاظ والتقدير
صواب واما قوله ان هذا التقدير ايضا خطا فقد اخطا وقد كان
يجب ان يبين من اي وجه كان خطا لان الفائدة في الحجة لا في الدعوى
قال قد بينا بقولنا انه لا فرق بين ان وبين اسمع الا بالظرف او ما
اشبهه وجواب هذه المسالة ان سار اساره حد بشكر كلامك
والتقدير ان قولا سار اسارة حد بشكر كلامك حسنا منصوب
لانه نعت لقول وقول اسم ان وقولك ساره نعت لرجل ورجل منصوب
بوقوع سار عليه وحد بشكر مرفوع بقولك ساره وكلامك خبر ان
قال محمد بن يزيد هذا نقض ما ذكرته عن خصمك وارتضيته من قولك
وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلما ولا بعد له عند العلما المسالة
السادسة سال ابو العباس فقال كيف تقول هذه ساعة انا فرح
بغير تنوين فقال ابو جعفر تقول هذه ساعة انا فرح فتكون هذه

في موضع رفع بالابتداء وقولك ساعة خبره وانا فرح مبتدأ وخبر في موضع
رفع بالابتداء اجرو يجوز ان تقول هذه ساعة انا فرح على كلام قد جرى
كما تكلمت هذه القضية ساعة انا فرح تريد ان هذا الامر ساعة انا
فرح قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان الفعل
والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند اهل العربية قال ابو العباس
سيبويه وغيره يقبحون هذا الجواب ويخيلونه وذكر انهم لا يضيفون
الى الابتداء والخبر والفعل والفاعل الا ظرفا في المعنى كقولك حينك
يوم زيد امين وحينك يوم يقوم زيد وذكر انه اذا كان ماضيا كان
بمعنى اذ كقولك اذ زيد امير وحينك اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى
الاستقبال لم يضف الا الى الفعل ولا يجوز اضافته الى المبتدأ والخبر
لانه يكون حينئذ بمعنى اذا كما تقول انا اتيتك يوم يقوم زيد مبتدأ انا
اتيتك اذا يقوم زيد لان اذا في معنى الجزاء وانما يضيف الظرف اذا كان
في معناها الى الفعل ولا يضيفه الى الابتداء والخبر لان حروف الجزاء
لا تقع على الابتداء والخبر وهذه المسألة منظورة لسيبويه وهذا
الاعتلال اعتلاله وعلى سنته ماخوذة قال ابو جعفر جوابنا عن المسألة
على معنى المعنى والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا
كما تكلمت هذه القضية ساعة انا فرح قال السخاوي في سفر
السعادة هذه عشر مسائل سماها ابو نزار الملقب بمكي النحاة المسائل
العشر المنعبات الى الحشر وتحدى بها المسألة الاولى سئل
عن قوله عز وجل ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
فقال ان الاولى لم يات لها خبر وسئل عن العامل في اذا شهر
قال اذا بمعنى الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر فاذا قلت
تقديره مخرجون وقت موتكم كان محالا لان الاخراج وقت الموت لا
يتصور لانه جمع بين ضدين ثم اجاب هو فقال الجواب اما الاولى
فيقول ان العرب قد حذفت خبر ان كثيرا في شعرها وكلامها والشواهد
على ذلك اكثر من ان تحصى لا سيما اذا دله على الخبر مثله وههنا خبر
الثانية دل على خبر الاولى وقوي عاملا في اذا والتقدير ايعدكم انكم
اذا متم وكنتم مخرجون بعد وقت مماتكم الا ان بعد وقت حذف
واريدت الاولى الى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في
العذاب مشتركون وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين احدهما
حال والاخر ماض وذلك محال ولكن المعنى ولن ينفعكم اليوم بعد اذ ظلمتم
وكذلك مضارع هذا قوله تعالى ان مع العسر يسرا والعسر ضد اليسر
والضدان لا يجتمعان ولكن الاصل ان مع القضاء العسر يسرا الا ان

المضاف حذف واما فائدة تكرير ان والعرب تكرر الشيء في الاستفهام
استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد انا نجي من الجهاد
انت تجاهد انت تجاهد فكذا هنا قالوا ايعدكم انكم مخرجون انكم
مخرجون استبعادا فقيل له اما سوى الكلام الاول عن خبر ان وكونه لو بات
فهو سوال من قطع ما حكاه ولم يعد وجها سواه وهذا قول من لم
يتقدم له بعد هذا العلم فضل دراية ولا وقف على ما سطره فيه
اولو النقل والرواية اذ كان معظم النحويين قد اجمعوا على ان
خبر ان في هذه المسألة ثابت غير محذوف فلو قلت ليسال عن خبر
ان لم حذف في هذه الاية على قول بعض النحويين لابنيت بعذر بين
وللنحويين في هذه الاية اربعة اقوال الاول قول المبرد ومن تابعه
ان يجعل موضع انكم مخرجون رفعا بالابتداء واذا ظرف زمان في موضع
خبره والجملة في موضع خبر ان فيصير التقدير ايعدكم انكم اذا متم اخراجكم
كما تقول ايعدكم انكم يوم الجمعة اخراجكم فيكون اخراجكم مرفوعا
بالابتداء ويوم الجمعة خبره والجملة في موضع خبر ان الاولى وهذا
مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه الى خبر محذوف والثاني قول الجرمي
ان يجعل مخرجون خبر ان الاولى ويكون الثانية كررت توكيدا للتراخي
الكلام على حد قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين فكرر رايتهم توكيدا للتراخي الكلام ويكون
انتصاب ساجدين برايت الاولى كانه قال رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر ساجدين ومثل قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون
اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فيكون تحسبنهم توكيدا للتراخي الكلام ومن ذكر قولهم لي الغدا
يا يتيم يعني الثالث قول ابي الحسن الاخفش ان يجعل
انكم في موضع رفع بإذا على ان يكون فاعلا به على حد قياس مذهبه
في الظرف بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج فالخروج عنده مرتفع بالظرف
كانه قال يستقر الخروج يوم الجمعة ومذهب سيبويه واصحابه ان الخروج
مرتفع بالابتداء لا غير الرابع قول سيبويه ان يجعل انكم مخرجون
بدلا من الاولى على حد قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر
المبطلون فقوله يومئذ بدل من قوله يوم تقوم الساعة ويحتاج في
هذا القول الى حذف شيء يتم به الكلام لانه لا يصح ان يبدل من ان
الا بعد تمامها وتكملتها باسمها وخبرها وقد رجحه ابو علي بقول
سيبويه في هذه الاية على وجهين احدهما ان يكون قد حذف
مضاف من ان الاولى تقديره ايعدكم ان اخراجكم اذا متم

فيصح حينئذ ان يبدل انكم مخرجون من ان الاولى انها خالصة وانما يحتاج
الى حذف هذا المضاف من جملة ان اذا ظرف زمان وظروف الزمان لا يكون اخبارا
عن الجثث فاذا حللت قوله انكم اذا متم على تاويل ان احراجكم اذا متم ثم الكلام
وصارت اذا خبرا الان على حد قولهم الليلة الهلال بريد حدوث الهلال
او ظهوره ولو اذكر لم يجز لان الهلال جثة والليلة ظرف زمان ومثل
الاية في حذف المضاف قوله عز وجل هل يسمعونكم اذ تدعون لانه لابد من
تقدير مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون محذوف الدعاء
وهو بريده والثاني من توجيهي ابي علي لقول سيبويه ان يكون خبران
محذوفا فتقديره ابعدكم انكم اذا متم ثم حذف خبران لدلالة ان
الثانية عليه على حد قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فحذف
خبر المبتدا الاول استغنا عنه بخبر الثاني وعلى ذلك قول الشاعر

" نحن بما عندنا وانت بما " عندك راض والرأي مختلف "

فتقديره نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض الا انه حذف استغنا
عنه بالخبر الاخر وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليكم ايها المتقمص
بقميص الزهو الثابت في غباية السفهو الملقب بملك النحو الابد واما قولكم
بعد السوال الاول وكذلك يسال عن العامل في اذا لم يبق في جوابكم
انه محذوف فقولكم هنا حبني على ما قام في نفسكم من كون خبران محذوفا
وقد بينا انه غير محذوف لا على احد الوجهين الوجه بها قول سيبويه
والا المحذوف موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمة اما على مذهب المبرد
فالعامل عنده على المذاهب المتقدمة في اذا الاستقرار لانها في
موضع خبر المبتدا وكذلك مذهب الاخفش هي عنده معمولة الاستقرار
المحذوف في كل ظرف وقع فاعلا واما على مذهب الجرجاني فان العامل عنده فيها
مخرجون الذي هي خبران على ما قدمت ذكره واما قولكم بعد السوال الثاني
اذا اذا بمعنى الوقت وهو ايضا مما الجأ الجاهل على تاويل المصدر وما ذكرت من
ان المعنى يستحيل اذا جعلت العامل في اذا مخرجون لانه يصير التقدير
انكم مخرجون وقت موتكم والاخراج وقت الموت لا يتصور واجابتكم عن
ذلك مبتقد بركل حذف مضاف قبل اذا وهو بعد فانكم اتيتم في هذا
المكان بضرب من الهذيان اما قولكم ان اذا بمعنى الوقت وهو يضاف
الى الجاهل على تاويل المصدر فليس تقدير الجملة بعد ما على تاويل
المصدر بصحيح وذلك ممتنع فيها وفي اذ وفي لما خاصة الا ترى انه يحسن
ان يقول في نحو انيكم يوم يقدم زيد انيكم يوم قدوم زيد فيقدر وما
بعد يوم بتقدير المصدر ولو قلت انيكم اذا يقدم زيد لم يحسن ان
تقول انيكم اذا قدوم زيد وكذلك تقول اتيته اذ قام زيد ولا تقول اتيته

اذ قيامه وكذلك لما تقول اكرمته لما قام ولا تقول اكرمته لما قيامه لان هذه
الظروف لا تضاف الى مفرد والاستعمال لا مضافة الى الجمل واما قولكم انه
لابد من تقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد فصحيح المعنى وتسلم من الحالة
وهو قول بين الفساد والمحالة وذلك ان المتقرر عند جميع النحويين انه لا يصح
ان يضاف اذا ولا الى لما وذلك لشغلها في المنا وقلة تمكنهما ولا يجوز على
هذا ان تقول اكرمتك بعد اذا اكرمتني واقبل اذا اكرمتني ولا بعد لما
اكرمتني ولا يجوز ذكر شيء في ظروف الزمان ولا غيرها ولم يسمع من ذلك شيء
الا في اذ والمعنى في الاية يصح على غير هذا التقدير اذ في مفهوم الخطاب
من قوله عز وجل وكنتم ترابا وعظاما ان الاخراج ليس هو وقت الموت
وانما هو بعد زمان مترام يقتضي الاستحالة من الصحية والرمية الى
الترابية ثم الاخراج بعد ذلك واذا وان كانت بمعنى الوقت فليس يلزم
وقوع الفعل في اول ذلك الوقت دون اخره مثال ذلك قولهم اذا جاز به
احسنت اليه ومعلوم من جملة المعنى ان الاحسان لم يكن في اول المجي انما
كان بعده وتقدير الاعراب يوجب ان وقت المجي وقت الاحسان لان اذ
ظرف والعامل فيه احسنت فيصير التقدير احسنت اليه وقت مجيه وليس
الامر كذلك وسبب ذلك انه لما تقارب الزمان وتجاور الحالان صارا كانهما
وقعا في زمان واحد وان كان لابد ان يقدر ان زمان الاحسان بعد
زمان المجي اذ الاحسان مسبب عن المجي والسبب يتقدم المسبب ويكون
التقدير على هذا بعدكم انكم مخرجون اخرج وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما
فقد قلت بعد هذا واما فايدة تكرير ان فان العرب تكرر الشيء في الاستفهام
استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه اذا كان يستبعد منه ان تجاهد انت
تجاهد وهذا قوله غير محقق ولا محمود وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد
شيء خارج عن المالوف المعتاد وانما التكرير في كلام العرب لمعنى التاكيد
على ذلك كما في كتاب الله عز وجل وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى اذا دكت
الارض دكا دكا فكرر دكا على جهة التاكيد بدلالة قوله في الاية الاخرى
فدكتا دكة واحدة وقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
كرر رايتهم توكيدا وقوله تعالى الا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا يحسبنهم بعبارة من العذاب وليس في شيء من
ذلك استبعاد **المسالة الثانية** قال ابو فزارة وروي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من جمع حالا من تهامس ناس اذ هبه الله في نهار فيسال
عن عادة هاتين الكلمتين وزيادتهما وامكان استعمالهما فاول ذلك ان تعلم
ان هوش واحد فقد رانه جمع على تهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلا

قاله وكذلك نهابير هو جمع واحده نهبر وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك
والمعنى من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه
الله عليه قال فان قيل ما سمعنا في كلام العرب نهبر ونهوش قلنا قد نص
سيبويه على ان العرب تاتي بجموع لم ينطق بواحدها ثم قال ان قياس
واحد ملاح ومحاسن ملحه ومحسنه وما سمعنا بملحة وكذلك قد روا ان
واحدا باطيل الطبل او الطول واباطيل جمع لم ينطق بواحده فاجيب
بان قيل له ابدلت غوارك لما ظرك وابوزت متاتلك لسهام مغاضلك
ان هذه اللفظة تزوي على اوجه مختلفة وجميعها يرجع الى اصل
واحد وعدة اوجهها اربعة يروي من جمع مالا من نهاوش بالميم وهذه
هي المشهورة عند العلما باللغة ويروي من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه وجه
وهو صحيح ايضا ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه وجه
التي انكرها اهل اللغة ولم يثبتوا صحتها والظاهر من كلامهم انها
من غلط الرواة وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع الى اصل
واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط فليس الاشكال في نهاوش
من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة كونها جمعا لواحد لم ينطق به
الا تري ان نهاوش ونهاوش كلاهما بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما
جمع لم يستعمل واحده وانما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة
في الاستعمال معروفة عند اهل اللغة وهي على خلاف ذلك فهذا الذي
كان حقك وان تبينه وتثبت صحته واذا صح فسرت حقيقة معناها
واشتقاقها وبينت هل هي جمع او مفرد وما الزايد منها وما الاصل فاما
قولك في نهابير انه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك فليس ذلك
بالمعروف عند اهل اللغة وانما هو مستفاد من انتهابها بر وانتهابير
وهي تلال الرمل المشرفة فسميت المهالك نهابر من ذلك ولذلك قاله
عمرو بن العاصي لمعتمر بن عثمان انكر ركبت بهذه الامة نهابر من الامور
فتب عنها واراد انك ركبت بهذه الامة امورا شاقة مهلكة بمنزلة من
تكلفهم ركوب التلال من الرمل لان المشي في الرمل يشق على من ركبه
وقولك ان واحد انتهابير نهبر وان لم تنطق به ليس بصحيح بل الصحيح
ان واحدها نهبور على ما ذكره اهل اللغة لانهم جعلوا انتهابر التي
هي المهالك مستعارة من انتهابر التي هي الرمال المشرفة وواحدها
نهبور وراسمات العباره بقولك لا تعرف جهاته حلها وحرمتها وكان
الصواب ان تقول وحرمها لانه يقال حل وحلال وحرم وحرام واخطا
ايضا في تنظيرك نهاوش في كونها جمعا لواحد لم تنطق به بقولهم ملاح
واباطيل وكان حقك ان تنظرها بصناديد ونحوها مما لم ينطق له بواحد من

لفظه ولا من غير لفظه الا تري ان ملاح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لمحة
وكذلك اباطيل واحده المستعمل باطل وكذلك مشاب واحده المستعمل مشيبه
وان كنا نعتقد ان واحد المجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل الا
انه وان كان الامر على ذلك فلا بد ان يقال ان هذه الاحاد لهذه الجموع وان
هذه الجموع لهذه الاحاد من جهة الاستعمال الا تري ان ابا علي الفارسي
قال في كتابه العضدي هذا باب ما شذ علي جمعه على غير بنا واحده المستعمل
وذلك باطل واباطيل وحديث واحاديث وعروض واعاريض ولم يختلف
احد من العلماني ان اعاريض واحاديث واحدها عروض وحديث من
جهة الاستعمال وان كان في التقدير كانه جمع لا محالة ولو قلت ان العرب
قد تاتي بجموع لم ينطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد
سلمت في قولك من الوهم والالباس شاكلا او لاما معنى قولك في
صدر مسالتك واول ذلك ان تعلم ان نهوشا واحد قد جمع على نهاوش
فانه كلام لم يستعمله من اهل الجهل والغباوة الا من ختم الله على
سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة **المسالة الثالثة** قال ابو
الفرج يروي سيبويه في كتابه عن العرب انهم قالوا ليس الطيب الا المسك
برفع المسك والقياس نصبه لانه خبر ليس وليس لا يبطل عملها
بمعنى النفي الا ان سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما اتيا
بطايل فاول ذلك ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها
مثل ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف فقد اخطا سيبويه ثم
قال السيرافي والصحيح ان اسمها الشان والحديث في موضع رفع والطيب
مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا باطل فان الا انما تنصب خبر
اذا قدمت بين المبتدا والخبر في الجملة الايجابية واعتذر السيرافي
بان قال الا انما عملت في الجملة فقد نقدمها النفي وهذا كله متهافت
والذي صح ان قولهم ليس الطيب ليس واسمها والا ناصبة للنفي
والمسك مبتدا وخبره محذوف وتقديره ليس الطيب الا المسك
اخزه والجملة من المبتدا والخبر في موضع النصب لانها خبر ليس وفيه
وجه اخر هو ان يكون الا بمعنى غير وذلك وجه في الا معروف والتقدير
ليس الطيب غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك
فاعرفه **فصل** في الرد عليه ايها المتعالي المتعالي والمتغالي
المتعاظم قد نسبت سيبويه والسيرافي الى انهما تخبطا في هذه
المسالة ولم يا تيا بطايل وقلت حكاية عنهما فاول ذلك ان سيبويه
قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم ولهذا
لا يعرف وكان تخبطك فيما عنه نقلته والية نسبته بما اسقطته

من كلامه وزدته وهو عين التخبط الحقيقي والذي ذكره سيبويه على نفسه
ومنقول عن نفسه هو وقد زعم بعضهم أن ليس يحعل وذلك قليل
لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها
زيد وقول حميد بن زيد وليس كل الذي سمى المسالكين وقول زهير
هي الشفاء لداي لو ظعرت بها وليس منها شفا الداء مبذول
والوجه والحد فيه ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدا اية كقوله امة
الله ذاهبة الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان
الطيب الا المسك الى هذا انتهى كلام سيبويه فاحلت عبارته عن الصواب
فقلت قال سيبويه لغة في ليس انها الا تعمل فبدات ذكرة في اللفظة لم تات
لها بحبر وزدت في كلامه انها لا تعمل ولم يذكر سيبويه ذلك ولا يصح ان
يذكره لانه لم ينطق بكونها غير عاملة ثم قلت عنه وانها مثال ما في لغة بني
تميم فزدت ما لم يذكره وكيف تجعلها مثال ما التميمية التي قد حصل القطع
بامطال عملها وهو يقول بعد ذلك والوجه ان يكون فيها اضمار الشان ثم
قلت عنه ايضا وهذا لا يعرف فاسقطت وباسقاطها يتناقض
الكلام لان سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا وهو قولهم ليس الطيب
الا المسك بدليل قوله انه يجوز ان يكون عليه قولهم ليس خلق الله اشعر
منه وصح ذلك بما حكاه الاصمعي وابو حاتم عن ابي عمرو بن العلاء قال ليس
في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع وسال المجلس
السابق بين ابي عمرو وعيسى بن عمر فقال فقد ثبت من هذه الحكاية
ان قولهم ليس الطيب الا المسك معروف في كلام العرب فلا يصح اذن
ان يكون كلام سيبويه الا بزيادة وكاد وقلت عند فراغك من حكاية كلام
سيبويه يزعم قال فقال السيرافي والصحيح ان اسمع شان وحديث في
موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا يا علي فان الا
الناقضة خبر اذ قد جاءت بين المبتدا والخبر في الجملة الايجابية
واعتذر السيرافي بان قال الا انها على الجملة قد تنقد مما مضى فاذا كر
فيما حكيته عن السيرافي انه قد نسخت ما نسخت وعبرت ما عنه عبرت
وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه المسالة هو ذا وقد احتجوا بشي
اخر وهو اقوى من الاول وهو قول بعض العرب ليس الطيب الا
المسك قالوا ولو كان في ليس ضمير الامر والشان لكانت الجملة التي
في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول الطيب الا المسك وليس
الامر كما ظنوا لان الجملة اذا كانت في موضع خبر اسم قد وقد عليه
حرف النفي فقد حقق النفي في المعنى الا ترى انك اذا قلت ما زيد ابوه
قايم نفيت قيام ابيه كما نفيت قيام زيد فما يمنع فعلى هذا يجوز ان تقول ما

زيد ابوه قايم فقد نفيت قيام ابيه كما لو قلت ما زيد قايم فعلى هذا يجوز
ان تقول ما زيد ابوه الا قايم كما لو قلت ما ابو زيد الا قايم فهذا كلام
السيرافي فما تقول جعلك المسالة على ما صح في زعمك وهو ان تجعل الطيب
اسم ليس والمسك مبتدا وخبره محذوف تقديره ليس الطيب الا المسك
افخره او على ان يكون الا بمعنى غير والتقدير ليس الطيب غير المسك
مفضلا او مرغوبا فيه فشي لم يسبقك اليه احد ولم يخطر مثله فلك يقال
مشر وهو فقد يوكل الاسم مبتدا او حذف خبره وهو اخوه مع كون اللفظ
لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه وتقدير كل في الوجه الاخر الا بمعنى
غير يشير الى ما بعدها وصفة للطيب على حد قوله عز وجل لو كان
فيهما الهة الا الله اي غير الله وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا او مرغوبا
فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب الناس فيه وانما يرغبون
فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب الناس فيه وانما يرغبون في
المسك لان هذا تقدير قولك ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه وعلى
ان سيبويه ذكر في حكايتهم ما وجب التوقف عن ما اجازه من ان الوجه
ان يكون في ليس ما اوجب اضمارا ولا يكون حذفا فقال بعد ان قدم
الوجه في قوله وليس منها شفا الدا مبذول وقولهم ليس خلق الله
اشعر منه الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك
وما كان الطيب الا المسك ووجه توقفه عن ان يجعل ليس في لغتهم على
ضمير الشان والقصة انه وجد هم يرفعون المسك في ليس وينصبونه
في كان فيقولون ما كان الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار لوجب
ان يكون في كان اضمارا ايضا فكونهم يخصون الرفع بليس دون كان
حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على
ان ليس ههنا حرف لا عمل لها وبهذا يبطل قولك انه لو كان على
اضمار الهاء في الوجه الاول او اضمار مرغوبا فيه او مفضلا في الوجه
الثاني لوجب مثل ذلك في كان فيقال ما كان الطيب الا المسك على تقدير
الا المسك افخره او على تقدير غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه ولو
وجهت انها المتعسف هذه المسالة على ما وجهه المخبرون اسمر
لا رحت واسترحت وهو ان تجعل الطيب ليس والا المسك بدلا منه
والخبر محذوف وتقديره ليس في الدنيا الطيب الا المسك وعلى ذلك
حملوا قول الشاعر

لعمري علينا كلهفة من خايف ينبغي جوارك حيص ليس مجير

يريد حيث ليس في الدنيا مجير وقد اجاز ابو علي ان تكون الا مرفوعة
لحيث الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق

المبالغة في وصف المسك وما بحالة فان هذا القول الذي ذهب اليه النحويون
لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت
ذكره وليس ذلك لغتين فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة قوم وما كان
الطيب الا المسك لغة قوم آخرين بل القوم الذين يقولون ليس الطيب
الا المسك ينكرون هم القائلون ما كان الطيب الا المسك فينصبون على
ما حكاه سيبويه وبعضهم السبب فوقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها
اضمارا وهذه اللغة ليست في المشهورة وليس الشاذ النادر الخارج عن
القياس الخارج عن القياس يوجب ابطال الاصول **المسألة الرابعة**
قال ابو زيد قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وقد ذكر في نصب
كلالة اشياء كلها فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط والذي يقال
ان الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها ولد لا خبر ان الاعراب ينطبق
على هذا فان المعتاد ان الانسان انما يكتسب ليترك لولده بعد مرته فاذا
حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه فقوله يورث يتذكر بعده كالا وكلالة
كان كلالا قد جاء بمعنى يتعب والمعنى يورث في حال ظهور تعبه وكلالة وكلال
مصدر وكل وقد قال سيبويه ان تاء التانيث تدخل على المصادر المحذوفة وذوات
الزوايد دخولا مطردا فهي تدل على المرة الواحدة فتعب كلالة لا منه
مصدر منقلب عن حال وما اكثر ذلك في كلامهم ومنه ارسالها العراك
فقال الراد عليه يا هذا غلطت اولا في التلاوة باسقاط الواو من قوله
عز وجل وان كان رجل ثم قلت ان العلماء قد ذكروا في نصب كلالة
اشياء جميعها عندك فاسدة وان تخبيط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم
زايد وسايبين صحة اقوال العلماء فيها وان الفساد انما جاء من قلة تمكنك
لمعانيها ومن بكر فاهم من مديض **بحذف** رايه الما الزلالا
اعلم ان الكلالة فيما نحن بصدده هي في الاصل مصدر مصدر قولك
كل الميت فيكل كلالة فهو كل وذلك اذا لم يرثه ولد ولا والد وكذلك ايضا
يقال رجل كل اذا لم يكن له ولد ولا والد فهذا اصل الكلالة اعني كونها
حدثا لا عينا يرفعون بها على العين ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون
ذلك بغيرها من المصادر يتقولون هذا رجل كلالة اي كل كما يقولون
عدل اي عادل وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء واهل اللغة قول
الله عز وجل وان كان رجل يورث كلالة فجعلوا الكلالة اسما للموروث
وليس بمريد وانما بمعنى الحدث فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين
احدهما ان يكون خبر كان والاخر ان يكون حالا من الضمير في يورث على
ان يقدر كان في التامة فيكون التقدير فيه وان وقع او حضر رجل
يورث كلالة اي كل وعلى هذين الوجهين اعني في نصب الكلالة ذهب

ابو الحسن الاخفش واجاز غيره ان تكون الكلالة في الاية على بابها
اعني ان تكون اسما للحدث دون المعين فيكون انتصابها ايضا من وجهين
احدهما ان يكون من المصادر التي وقعت احوالا نحو جاز يدا وكفا والعامل
فيه يورث على حد ما تقدم وكلالة ههنا مصدر في موضع الحال كما كان
في قولهم هو ابن عمي دنية والوجه الاخر ان يكون انتصاب كلالة في
الاية انتصاب المصادر التي لم يقع احوالا ويكون في الكلام حذف مضاف
تقديره يورث وارثه كلالة وعلى ذكر قولهم ورثته كلالة وقول
الفرزدق قناة الدين لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم
اي ورثوها عن قرب واستحقاق فهذه اربعة اوجه من كلام العلماء
في نصب الكلالة شبيهة فيها ولا انكار على مستعملها وقد اجاز قوم من
اهل اللغة ان تكون الكلالة اسما للوارث وهو شاذ فان صح جاز انتصابها
على ما انتصب عليه اولا وهو ان يكون خبر كان او حالا من الضمير في يورث
اذا جعلت كان تامة الا انه لابد من تقدير حذف مضاف تقديره وان
كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح بين بعيد من التخليط والاشكال
والكلام الذي هو حجة بو علي والوقف هو قولك ان الكلالة فسرت
بتركة ليس فيها ولد وان المعتاد ان الانسان انما يداب ليترك لولده بعد
وفاته فاذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه ثم ذكرت بعد ذكر انها من
المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك واوجبت على سامعك
ملامتك وذكرانكر زعمت ان الكلالة فسرت بتركة الميت وذكر مذهب من
يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث فيكون على هذا اسما للشخص
دون الحدث ثم قلت انها من المصادر المصرحة على الحال واذا كانت
مصدرا فهي اسم الحدث فهذا تناقض بين وقلت ان الكلالة مشتقة
من كل اذا تعب وان التقدير يورث ذا كلالة فغلطت ووهمت وفي مقامه
الكلالة همت ولو كانت الكلالة مصدر كل اذا تعب لكان اسم الفاعل
فيها كالا او كليلا وكان في المصدر ان يقال كلا وكلوا والمعروف عند اهل
اللغة انما هو كل لانه يقال رجل كل اذا لم يكن له ولد ولا والد وقد كل يكل كلالة
فالمصدر الكلالة واسم الفاعل كل فاعلم ان الكلالة ليست مصدرا
لكل اذا تعب واما قولك ان المعتاد في الانسان ان يداب ليترك
لولده فاذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبه فهو كما قلته كلام غير
محصل وذلك انه اذا كان انما يتعب لولده فينبغي اذا ورث كلالة
ان لا يكون له تعب اذ لا ولد له واما قولك ان سيبويه قال ان تا
التانيث تدخل على المصادر المحذورة وذوات الزيادة دخولا مطردا
فهي تدل على المرة الواحدة فهذا منك غلط فاحش وطريق ذلك فيه

بين واضح وذلك انك بينت ان الكلالة مصدر كل الا الكلالة فقلت لا ينكر دخول
الفعالان سيبويه فقد اجاز دخولها على المصادر فغلطت في ذلك من وجهين
احدهما ان المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية انما بابها الفعالة كضربته
ضربة وذلك هو المطرد فيها وان المطرد الذي هو الجنس يختلف الى اوزان
مختلفة الا ترى انك تقول قعدت قعودا وجلست جلوسا ولا يجوز غير
ذلك الا ان تقول جلست جلسة واقعدت قعودة ولو كانت الكلالة يراد بها
المرة الواحدة لم يخرج هنا الا الكلالة والوجه الثاني من غلطه هو جعلك
يكون الكلالة جنسا لا واحد من جنسه يراد بها المرة وذلك قول الاعشى
" فآليت لا ارثي لها من كلالة " ولا من جفى حتى تزور محمدا "
الا ترى ان الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس يراد بها المرة الواحدة واما
قولك ان كلالة مصدر منقلب عن حال تكلم بين الاضطراب مبني على غير
الصواب اذ المصدر اذا صار حالا فانما يقال انقلب اليها لا انقلب عنها
لانه منقلب عن انتصابه على انه مفعول مطلق الى انتصابه على انه حال
المسألة الخامسة قال ابو نزار قال سيبويه لو بنيت من شويت مثل
عصفور لقلت شُوَيٌّ ووجه مذهبه ان الاصل شُوَيوٌ لاجتماع
فيه فهو كيتقلب الياء الاولى واوا كما يفعل في رحى فانه رَحَوٌ ثم يفتح الواو
قبلها وما قبلها واوا الا ملتزما كسرها كما في النسب فلما فعل ذلك
انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا لا يليق بصيغة البناء ولا يجوز ان
يتظاهر بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم التصريف والذي ذكره
سيبويه لا يشهد له اصل ولا يناسب الصنعة وانما هو تحكم منه
والصحيح ان يقال ان الاصل شَوَيوٌ وحب ان يمضي القياس في قلب
الواو ياء ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون فصار الى شَيِّيٌ
فاختلت حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم حذفت لالتقاء الساكنين
ثم حذفت الياء الاخرى لانه بقي ساكنا ايضا فبقي شَيٌّ فقلبت الضمة
التي على الشينين الى الكسرة فصار الى شِيٍّ كما فعلوا في بيض جمع ابيض
وانما هو بيضي بضم الياء ثم كسرت لاجل الحاء ورة الياء **فان قيل**
فقد اجحفت بالكلمة بهذه الحذوف **قلت** العرب تمضي القياس وان
افضى الى حذف معظم الكلمة وشواهد ذلك كثيرة قال الراد عليه يا
هذا لقد خضت بحرا لست من غوّاصه وركبت جا محا لست من رواصه
انكر قلت هذه المسألة عن سيبويه فخرقت واحلت اذ عليه
بخطاياك احلت وانا انص كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك فساد ما
ذهبت اليه واوجه هذه المسألة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على
طريق كلام العرب بمشيئة الله تعالى وعونه اما نص كلام سيبويه فيها

فهو

فهو يقول في فُعلول من شويت وطويت شُوَيِّيٌ وطُوَيِّيٌ وانما حذفها وقد
قلبوا الواو بين طَيِّيٌ وشَيِّيٌ وكان كرهت الياآت كما هربتها في جيّ
حين اضفت الى جية فقلت حيوي وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان
فاستغنى عما اوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان واما قولك والصحيح
في هذا شَوَيوٌ ويجب ان يجي في القياس في قلب الواو ياء بايين فيصير
شَيِّيٌ ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقاء الساكنين
ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين فيصير الى شَيٍّ ثم تكسر الشين
فيصير الى شِيٍّ كما فعلوا في بعض فانك صرفت في هذا التصريف عن وجه
الصواب وانيت فيه عما لا يصدر مثله عن ذوي الالباب ما خلا قولك ان
الواو بين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقها بالسكون وهو قول
سيبويه الذي هذا نابه الم تعلم انه تقرر عند جميع النحويين ان كل
اسم كانت فيه ياء او واو وليس قبل ما قبلها ان حركتها لا تختزل لاما كانت
او عينا فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي وعدو ومثال العين
ابيت واعين ودوين واسوف واعينه واخوته ومحيط ومقول وربما
نقلوا حركة الياء او الى الساكن الذي قبلها اذا كان مثال الحركة
وذلك مثل معيشة ومشورة ولهذا قياس يذكر في التعريف فتعلم
بهذا قياد قولك ان حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكنا وقد
تقرر انه اذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فحينئذ وانما تختزل
حركة الياء اذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي فان الساكن في ساكنة
في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ولو سكن ما قبلها لفتحت
وكذلك الواو ايضا تختزل حركتها اذا انضم ما قبلها في مثل يغزو والاصل
فيها ان تكون متحركة الا انه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحرك ما
قبلها واذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف
المجحفة الملتبسة التي يمنعها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي
القياس وان افضى الى حذف معظم حروف الكلمة فليس هذا القول
بصحيح على الاطلاق انما ذلك في مثل الامر من وعى وودى فانه يرجع الى
حرف واحد من قبل ان فعل الامر من كل فعل معتل اللام لابد من حذف
لامه وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ويزن فلابد من حذفها
فالضرورة قادت الى ذلك مع زوال اللبس واما مثل قاول وبايع وما
يجري مجراه فليست منه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الامر من وعى
وودى ثم قال الراد اعلموا ان معرفة هذه المسألة انما يصح بعد
معرفة النسب الى حية فاذا عرفت كيف ينسب اليها عرف كيف ينبغي
من شَوَيٍ مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الى حية يوجب ان يقال

فيها على الاصل حَيِيَ فيدخل يا النسبة المشددة على ناحية المتزوجة فيجتمع اربع يآت الا ان العرب كرهت اجتماع (ليآت ففتحوا الياء الاولى الساكنة لتقلب الياء الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ماقبلها فاذا صارت الفا على هذه الصورة وهي حيايَ وجب قلب الالف واوا لان يا النسبة لايكون ماقبلها الا مكسورا والالف لا يقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها وجب ان يقلب الى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحى وعصى حيث قالوا رحوي وعصوي وانما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث يآت فقد صار الاصل في حَيَوِيَ وحَيايَ ثم حَيَوِيّ فهذا هو الاصل المطرد الجاري في كلام العرب وعلى هذا الاصح لكم كيف بنيتي من شويت مثل عصفور وذلك ان حيّة اذا جاء على الاصل شُوَيْوِيَ ثم يجب قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون فتصير شُيَيِّيَ مثل قولك حَيَيِّيَ وحيي فقد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية الفا ثم قلبها واوا بعد ذلك الى ان صارت الى قولنا حَيَوِيَ وكذلك في قولهم شَيِيَ فتحوا الياء الاولى الساكنة فلما تحركت عادت الى اصلها اذ اصلها ان تكون واوا لانها عين الكلمة من شوي وانما قلبت ياء لسكونها فقلت شَوَيْوِيَ ثم قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار شواي ثم وجب قلب الالف واوا لمشابهة الياء المشددة التي بعد الياء المشددة التي للنسب فلما كانت ياء النسبة تقلب الالف التي قبلها واوا في مثل رحوي اذا نسب الى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشددة الالف واوا وان لم تكن للنسب لانها صورتها في مثل هذا الموضع فكذلك قلب شَوَيْوِيّ والاصل شَيْوِيّ ثم شَوْيِيّ ثم شَوَيَةٌ ثم شَوَوِيّ على مساق الامر في النسب الى حيه فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة ولم يعلم ان احدا منهم تعداه الى سواه **المسألة السادسة** قال ابو نواس وقد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة وقد ذكر كثير في القرآن العزيز ومنه قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى الطف بي وكذا قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فان ابن السراج حمله على معنى الا ان من نظر فقد ذكره والمعنى كوجت معيشتها وهذا اكثر من ان تحصى وعليه قول المتنبي

" لو استطعت ركبت الناس الى " سعيد بن عبد الله بعرانا "

قالوا معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم اليه الان في ركبت ما يودي معنى جعلت وليس في جعلت معنى ركبت **فصل** في جوابه عيبت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عن ما وضعت له اما لفظ التلاوة مهجور وقد احسن بي واما نقل الكلمة مهجورا ولكن احسن بي على لطف بي وانما حكمك على ذكر انك وجدت احسن بعدي يا بي في نقل قول

القائل قد احسنت اليه والا تقول احسنت به وحملت ان الفعل قد يتعدى بعده من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ان هذه المعاني كامنة في الفعل وانما يثيرها ويظهرها حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ان خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة فان اردت المجاوزة عن المكان قلت خرجت عن الدار وان اردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي وعلى ذلك قول المتنبي

" اسير الى اوطانه في ثيابه " على طرفه من داره بحساسه "

فقد وضح بهذا انه ليس يلزم من كل فعل ان لا يتعدى الا بحرف واحد الا ترى ان مررت المشهور فيه انه يتعدى بالباء نحو مررت به وقد يتعدى بالي وعلى فتقول مررت اليه ومررت عليه وكذلك قوله سبحانه وقد احسن بي وذكر ان الباء قد جاءت متصلة بحسن او حسين فتقول حسن به بلى ثم تنقله بالهمزة وأحسنت به الظن وكذلك في الاساءة فيكون التقدير في الاية وقد احسن الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه وحذف المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالى وامر بالمعروف وانه عن المنكر يريد وامرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر وكذا قوله تعالى ربي الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتى ويميت الاحياء فيصير المعنى في قوله احسن بي اي ارفع جبيل اصنعه واذا عديته بالي يصير المعنى فيه الايصال كانه قال ادخل احسانه الي والمعنى متقارب وان كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الاخر فليس ينبغي ان يحمل فعل على معنى فعل اخر الا عند انقطاع الاسباب الموجبة لتلك القضية على اصله كقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون امره فحمل على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له والشايع في الكلام فاستمعوه وانما حمل على معنى الانصات اقال واما قوله لكم في بيت ابي الطيب انه على معنى جعلت فيصير ركبت قد تقدم لي في هذا الموضع اني مغولين فهو غلط منك وانما غلطت في ذكر انك رايت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك وضارع وهذا وهم منك وهب اناسلمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا فكيف تصنع في بيته الاخر

" بدت قمرا ومالت خوط بان " وفاحت عنبرا ورنت غزالا "

اترى تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتقضي في كل فعل من هذه الافعال معنى يصير به متعديا الى مفعوله وكيف تصنع في قوله بعد بيت الشاشاء يذكر هجرها وبينت له حسامه يا بانا يا وكلته فاه الى فيّ مقذعة الاسماع جامدة كلما عند النحويين احوال ويكون تقدير قوله بدت

ثم امضيه كالقمر وبانت خوط بان مثنية وفاحت عنبرا اي طيبة النشر كالعنبر
وربت عنوا اي مليحة النظر كالغزال وما ذكر على انها احوال دخول واو الحال
عليها اذا صارت جملة كقولك بدت ولي قمر ومالت وهي خوط بان وكذا بيت له
حسابه يا بابا يا بابا المعنى مبوبا منفصلا وبعت الشاشاه بدرهم اي شعرا
ويكون قوله اني الطبيب علي ذكر وكيت الناس بعرانا بمعنى تركوبين لي وحاملين
وما يدل على ان بعرانا حال لا مفعول ثان للجعل كونه يجوز اسقاطه ولو
كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاطه الا ترى انه لو قال ركبت الناس كلهم الي
سعيد لم يجز الي زيادة ولو قال جعلت الناس كلهم الي سعيد وسكت
لم يتم الكلام وهذا ما يشهد بفساد ما ذهبت اليه وايضا فان الركوب
لا يجيء في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك في مثل قول الشاعر

" وتركنا كما علي وهتم " فعدي تركت لما حمله على معنى جعلت فاما الركوب
بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب **المسألة السابعة**
قال ابو نواس في هذه المسألة سئلت عنها بفتوته لما دخلتها وبيت مشكلها
الجماعة واوضحتها وذكر اني سئلت عن قول الراجز وقوله إلاده فلا دهي
وذكرت ان هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها
في الامر وبعضها في الخبر نحو صه ومه وبله زيدا وشبهات بمعنى لعه
ودعه في كلام العرب بمعنى صح او يصح الا ترى ان ترما جاء الي سطيح الكاهن
وجاء له خبا وساله فلم يصرح فقالوا الاده اي لا يصح ما قلت فقال لهم
الاده فلاده حبه في اجليل معهر قاصاب فكانه قال ان لا يصح فلا يصح
ابدا لكنني اقول في المستقبل ما يشهد له الصحة وكان كما قال (الا ان
التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على حد التنوين الداخل
على رجل وفرس ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير قال الراد عليه
قوله ده اسم من اسما الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة ومن احدق
بهذه الصناعة والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من دهى يدهي
مهموزه وداه والمصدر منه الدهاء والدهي فيكون المراد به انه لان الدها
الفطنة وجودة الراي فكانه قال الا لا يكن دهيا اي فطنا فلا داهي اسدا
هذا اصله ثم اجريت هذه اللفظة مثلا الى ان صارت يعبر بها عن كل فعل
تغتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الانسان لصاحبه وقد
امكنت الفرصة في طلب ثار الاده فلاده اي ان لا تطلب ثارك الان
فلا تطلبه ابدا وهذا الرجز لرؤبة وقبله

" فاليوم قد نفهمني تنفهمي " اول علم ليس بالمسنة "

" وقول الاده فلاده ومعناه ان لا تفلح اليوم فمتى تفلح اي ان لا تنته
فلا تنتهي ابدا فهذا معنى ده في هذا المثل واما اعرابه فانه في

موضع

موضع نصب على خبر كان المحذوفة تقديره الف دهيا فلا داهي ونظير
ذلك من كلام العرب مروت بر جل صالح ان لا صالح فطالح تقديره ان لا يكن
صالحا فهو طالح وانما اسكن الياء وكان من حقها ان تكون منصوبة من قبل
ان الاسماء تتمكن متنزلة منزلة المنظوم وهذه الياء حسن اسكانها في الشعر
كقوله " يا دار هند عفت الا انا فيها " فقد ثبت بهذا ان ده اسم فاعل
لا اسم فعل وهي معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير
ويدل على انها ليست من اسما الافعال كونها واقعة بعد حرف الشرط الا
ترى انه لا يحسن الا صه فلاصه والا مه فلامه والا هيهات فلاهيهات
المسألة الثامنة قال ابو نواس انشدني سيبجي الفصيح الاعسى

" أأنس ظبيا لا من حذ باله " مشغوفا بالشعار غيل فسألته عن
غيل فقلت قد جاء ذكره ساعد غيل للممثلي الا ترى الى قوله

" بيضاء ذات ساعدين غيلين " والساعد اللين فكانه يقول ان بني هذا
الصايد امتلؤا من شرب اللبن الا ان الراجز بناه على فعاله فقد رغيلا
على زنة حار وكتاب شعر جمعه على غيل كما قالوا احمر وكتب **فان قيل**
فما سمعنا غيلا **قيل** قد اسلفنا ان العرب قد تنطق بجمع لم يات
واحده مفهي متقدمة وان لم يسمع **واجيب** بان قيل له قد اتعبت
الاسماع بالنظر وغلطك واز عجت الطباع بخطايك وسقطك بل هذا ان
تفسيرك للغيل بانهم الذين امتلؤا من شرب اللبن قياسا على الغيل
وهو الساعد الممتلئ شيء لم يذهب اليه احد من اهل اللغة وانما ذهبوا الى
ان الغيل هو ان ترضع المراة ولدها وهي حامل واسم ذلك اللبن ايضا
الغيل ولم يقل احد منهم ان الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن وانما فسرت
لفظة الغيل في بيت الاعشى على غير هذا وهو

" الى لعمرو الذي حطت مناسمها " تحدي وسيق اليه الباقر الغيل "
على وجهين احدهما انها الكثيرة من قولهم غيل اي كثير وقيل الغيل ههنا
السمان من قولهم ساعد غيل اي سمين والفعل بمعنى الكثير هو المراد في
البيت الاول لانه يصف هذا الصايد بالفقر وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم
غذا الا السمر وهو اللبن الرقيق واما قولك ان غيلا جمع غيال واحد لسمر
ينطق ونظيره سقف وسقف وكذلك الغيل السمان واحدها غيال
ايضا وانما غلطك في ذلك ان الغالب في فعل ان يكون جمعا لفعال
او فعال مثل حمار وحمر وقذال وقذل وقضيب ان غيلا جمع غيال
واما تفسيرك اصمار بانه اللبن على الاطلاق فغلط يجوز على متفكر من
اهل التخريب وانما صوابه ان يقول الساعد اللبن الرقيق او اللبن المخلوط
بالماء فان تفسير اللبن هو خلطه بالماء فان الكثيف الخاسوه المصبح وتفسير

(الكثير هو جمع غيل والغيال)

القرآن فبلغ من سورة الجاثية وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فتاح اجتمعوا الباب ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي المرشد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض تعقيبا منه فانقطع النهر ابي واسلم وفرح المرشد واعظم ظاهرة علي بن واقد **وجدت** بخط الشيخ شمس الدين ابن الفتاح في مجموع له قال من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين ابي العباس احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر ابن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام يعرض وقد جرى الكلام في مسئلة نحوية جوابا عنه كان سبدا متع الله ببركتي علمه وعمله، ومنحه واحيني طاعته واهله، في بارحته التي اشرف دجاها بأسرته، ووضح سناها بغرته، نثر من جوهر فضائله الشفاف، ودرره التي لم تلح حسنا الاصداف، وضرع من عوف علمه الذي هو اضوع من عنبر المستاف، ونشر من اردية لفظه كل رقيق الحاشية معلم الاطراف، وسأل عن ابيات مسائل العبسي

، قد سالم الحيات منه القدما، الافعوان والشجاع الشجعما ، ،

، وذات قرنين ضموراً ضرزما،

عن ناصب الافعوان والشجاع ورفع الحيات وذات وما معنى ضمور وضرزما حسنيا لفضيلته التي توّر كامها، واشتد غمامها، وامطر غمامها واشتمل على الفضل سدانها وختامها اما الحيات فمفاعلة والافعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ فان قيل كيف يكون بدل ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه وقد قلتم ان الحيات مرفوع وهذا منصوب فلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية فالحيات ارتفع لفظه لما فيه من معنى الفاعلية وانتصب الافعوان والشجاع لما فيهما من معنى المفاعلية المفعولية وانما قلنا ان كلا منهما فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعله فلزم ان يكون كل منهما فاعلا لما صدر من فعله مفعولا لما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدما وسالمتها فلم تطأها فالحيات فاعله مفعوله والقدما فاعله مفعوله فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وصح به معنى البدل واما ذات قرنين فارتفع بالفعل الذي لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضمور فمعناه السالكت وضرزما فمعناه الصلب ولها حالان قال الصلاح الصفدي اختلفت انا والمولى شرف الدين حسين بن رياش في قول الحربري

، فلم يزل يبتزه دهره، ما فيه من بطش وعود صليب ، ،

فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الى انه في موضع نصب على انه مفعول

ثاني وذهبت انا الى انه في موضع نصب بدل اشتمال من الها المنصوبة في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فيبي من صفة وحملها الى الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني وهي ما نقوله السعادة على الدهر وفضلاهذا العصر لا يرجوا العلم الشريف مسلة، وموطن السوال ومحله في رجلين نجاد لابي مسلة نحوية، وهي في بيت من المقامات الحريرية، فلم يزل يبتزه دهره، ما فيه من بطش وعود صليب، ذهبا الى ان معنى يبتزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب حضه مذهبه وموطن سوالها الغريب اعراب قوله، ما فيه من بطش وعود صليب، لم يختلفا في نصبه بل خلفا فيما انتصب به فذهب احدهما الى بدل اشتمال من الها المضمرة في يبتزه وله على ذلك استدلال وذهب الاخر الى انه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الها واختلفا في ذلك وقاصد بكم جاء وقد سال الاجابة عن هذه المسالة فقد اضطرني ذلك الى المسالة فكتب الشيخ كمال الدين **الجواب** الله يهدي الى الحق كلا من المختلفين المذكورين فقد نجح نهج صواب واتى بحكمة وفصل خطاب ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا ثانيا قوي توجيها في الاعراب وادق بحثا عند ذوي الالباب اما من جهة الصناعة العربية فلان المفعول متعلق الفعل بمعناه التي يقع الفعل عليه بمعنيه والبدل يبين بكون الاول معه مطرحا في النية وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك الاثنين لما ثبت متعلق الفعل المستقل والبدل بيان يرجع الى تاكيد بتاسيس المعنى محل واما من جهة المعنى فلان المقام مقام تشكر واحق باقلوب وتمكينها وهذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المنشر بافة كر المسلوب منه مقصود وكذكر ما سلب وفي ذكر من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الادب وراجع هذا بسط لا يحتمله هذه العجالة والله تعالى اعلم **قال** الصلاح الصفدي لا اعلم احدا باتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علم المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشا **قال** القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ومن الفوايد المتعلقة بالمقامات سال ابن يعيش النحوي زيد ابن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة حتى اذا كاد الافق ذوب السرحان وأن اضلاج الفجر وحان ما يجوز في قوله الافق ذوب السرحان والاعراب واشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان فلله كر ان البندقي جوز في شرح المقامات رفعها ونصبها وجر الاول ونصب الثاني وعلله قال ابن خلكان لولا خوف الاطالة لاوردت ذلك والمختار نصب

القرآن فبلغ من سورة الجاثية وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فتاح اجتمعوا الباب ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي المرشد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض تعقيبا منه فانقطع النهر ابي واسلم وفرح المرشد واعظم ظاهرة علي بن واقد **وجدت** بخط الشيخ شمس الدين ابن الفتاح في مجموع له قال من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين ابي العباس احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر ابن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام يعرض وقد جرى الكلام في مسئلة نحوية جوابا عنه كان سبدا متع الله ببركتي علمه وعمله، ومنحه واحيني طاعته واهله، في بارحته التي اشرف دجاها بأسرته، ووضح سناها بغرته، نثر من جوهر فضائله الشفاف، ودرره التي لم تلح حسنا الاصداف، وضرع من عوف علمه الذي هو اضوع من عنبر المستاف، ونشر من اردية لفظه كل رقيق الحاشية معلم الاطراف، وسأل عن ابيات مسائل العبسي

، قد سالم الحيات منه القدما، الافعوان والشجاع الشجعما ، ،

، وذات قرنين ضموراً ضرزما،

عن ناصب الافعوان والشجاع ورفع الحيات وذات وما معنى ضمور وضرزما حسنيا لفضيلته التي توّر كامها، واشتد غمامها، وامطر غمامها واشتمل على الفضل سدانها وختامها اما الحيات فمفاعلة والافعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ فان قيل كيف يكون بدل ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه وقد قلتم ان الحيات مرفوع وهذا منصوب فلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية فالحيات ارتفع لفظه لما فيه من معنى الفاعلية وانتصب الافعوان والشجاع لما فيهما من معنى المفاعلية المفعولية وانما قلنا ان كلا منهما فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعله فلزم ان يكون كل منهما فاعلا لما صدر من فعله مفعولا لما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدما وسالمتها فلم تطأها فالحيات فاعله مفعوله والقدما فاعله مفعوله فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وصح به معنى البدل واما ذات قرنين فارتفع بالفعل الذي لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضمور فمعناه السالكت وضرزما فمعناه الصلب ولها حالان قال الصلاح الصفدي اختلفت انا والمولى شرف الدين حسين بن رياش في قول الحربري

، فلم يزل يبتزه دهره، ما فيه من بطش وعود صليب ، ،

فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الى انه في موضع نصب على انه مفعول

ثاني وذهبت انا الى انه في موضع نصب بدل اشتمال من الها المنصوبة في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فيبي من صفة وحملها الى الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني وهي ما نقوله السعادة على الدهر وفضلاهذا العصر لا يرجوا العلم الشريف مسلة، وموطن السوال ومحله في رجلين نجاد لابي مسلة نحوية، وهي في بيت من المقامات الحريرية، فلم يزل يبتزه دهره، ما فيه من بطش وعود صليب، ذهبا الى ان معنى يبتزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب حضه مذهبه وموطن سوالها الغريب اعراب قوله، ما فيه من بطش وعود صليب، لم يختلفا في نصبه بل خلفا فيما انتصب به فذهب احدهما الى بدل اشتمال من الها المضمرة في يبتزه وله على ذلك استدلال وذهب الاخر الى انه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الها واختلفا في ذلك وقاصد بكم جاء وقد سال الاجابة عن هذه المسالة فقد اضطرني ذلك الى المسالة فكتب الشيخ كمال الدين **الجواب** الله يهدي الى الحق كلا من المختلفين المذكورين فقد نجح نهج صواب واتى بحكمة وفصل خطاب ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا ثانيا قوي توجيها في الاعراب وادق بحثا عند ذوي الالباب اما من جهة الصناعة العربية فلان المفعول متعلق الفعل بمعناه التي يقع الفعل عليه بمعنيه والبدل يبين بكون الاول معه مطرحا في النية وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك الاثنين لما ثبت متعلق الفعل المستقل والبدل بيان يرجع الى تاكيد بتاسيس المعنى محل واما من جهة المعنى فلان المقام مقام تشكر واحق باقلوب وتمكينها وهذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المنشر بافة كر المسلوب منه مقصود وكذكر ما سلب وفي ذكر من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الادب وراجع هذا بسط لا يحتمله هذه العجالة والله تعالى اعلم **قال** الصلاح الصفدي لا اعلم احدا باتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علم المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشا **قال** القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ومن الفوايد المتعلقة بالمقامات سال ابن يعيش النحوي زيد ابن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة حتى اذا كاد الافق ذوب السرحان وأن اضلاج الفجر وحان ما يجوز في قوله الافق ذوب السرحان والاعراب واشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان فلله كر ان البندقي جوز في شرح المقامات رفعها ونصبها وجر الاول ونصب الثاني وعلله قال ابن خلكان لولا خوف الاطالة لاوردت ذلك والمختار نصب

الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال وتظهيره سرق زيد موسه
وضعفه او برده عدم الضمير وقد يقال ان الى خلف عن الاضافة اي
ذنب سرحانه ومثله قتال اصحاب الاخدود النار اي ناره او على حذف
الضمير كما في الاية اي ذنب السرحان فيه والنار فيه وامانصبها فعلى
ان الفاعل ضمير اسم تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه
اي [illegible] الا الله الافق ذنب السرحان اي سرحانه او السرحان فيه
ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل جدا اذ الافق لم
يثور الذنب نعم ان كان نحو ثوره على انه من باب المقلوب اجد كما قالوا
كما قالوا كسر الزجاج الخمر وخرق الثوب المسمار امن اللبس بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله تعالى سألني بعض
الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا
يملك درهما فضلا عن دينار وقوله الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغاير
الاخر العامل والدليل لغة المرشد والاجاع لغة الضم والسنة لغة الطريقة
وقوله يجوز كذا خلافا لفلان وقوله وقال ايضا وقوله هلم جرا وكل هذه
التراكيب مشكلة ولست على ثقة من انها عربية وان كانت مشهورة في
حرف الناس وبعضها لم اقف لاحد على تفسير له ووقفت لبعضها
على تفسير لا يشتفي عليلا ولا يبرد غليلا وها انا موردي بعده الاوراق
ما تيسر لي معتمدا وبضيق الوقت وسعير الخاطر وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب اما قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار
فمعناه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه الدينار اولى من عدم ملكه
الدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وهذا التركيب
زعم بعضهم انه مسموع وانشد عليه

قلما يبقى على هذا القلق صخرة صما فضلا عن رمق

الرمق بقية الحياة ولا يستعمل فضلا هذه الا في النفي وهو مستفاد
في البيت من قولهم قلما يعضهم حدث لغلبة حين كففت بما افادة النفي كما
حدث ان المكسورة المشددة حين كفت افادة الاختصاص قلت
وهذا خطا فان قد يستعمل للنفي قبل الكف يقال قد احد يعرف
هذا الا زيد يعني لا يعرف هذا الا زيد ولهذا يستعمل احد موضع
ابدال المستثنى وهو بدل اما من احد او من ضميره وعلى في البيت
للعلية مثلها في قوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل واسحق وانتصاب فضلا على
وجهين محتملين عن القارسي الاول ان يكون مصدرا لفعل محذوف
وذلك الفعل نعت للنكرة التي ان يكون حالا من مجهول الفعل

المذكور

المذكور وهذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج الى بسط لوضوحه اعلم انه يقال
فضل عنه وعليه بمعنى زاد فان قدرته مصدرا بتقدير لا يملك درهما ينفصل
فضلا عن دينار وذكر الفعل المحذوف صفة لدرهما كذا حكي عن الفارسي
ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا كما جاز في فضلا ان تكون
حالا على ما سيأتي تقريره نعم وجه الصفة اتوكيد لان نفت النكرة كيف كانت
اقتبس من مجيء الحال منها وان قدرته حالا فصاحبه يحتمل وجهين الاول
ان يكون ضمير المصدر المحذوف اي لا يملكه اي لا يملك المملوك على حد قوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير للقرآن
لان اللام متعلقة بيدرس ولا يتعلق المفعول الى ضمير اسم والى ظاهره
جميعا ولهذا وجب في زيدا ضربته متقدما عامل على الاصح وعلى هذا خرج
سيبويه والمحققون نحو قوله سار واسريعا اي سار وه اي السير
سريعا وليس سريعا عندهم نعت لمصدر محذوف لاستلزام العرب
تنكيره ولان الموصوف لا يحذف الا ان كانت الصفة مخصصة بجنسه كما في
رايت كاتبا او حاسبا او صفة مخصصة بجنس الانسان ولا يجوز
رايت طويلا ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه ان
يكون قوله درهما حالا فان قلت كيف جاز مجيء الحال من النكرة قلت اما
على قول سيبويه فلا اشكال لانه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وان لم
يكن الا بعد ما ومن استشكله فيها رجل قياما ومن كلامهم عليه قاسية بيضا
وفي الحديث وصلى وراءه هتر قيانا ومن كلامهم عليه وانا على المشهور من
ان الحال لا تاتي من النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغات الاول كونها
في سياق النفي والنفي مخرج النكرة من حيز الابجاب الى حيز العموم فيجوز
مجيء الحال عنها وبمجيء الحال منها الثاني ضعف الوصف فيجوز حينئذ
الاخبار عنها وبمجيء الحال منها وحتى استتبع الوصف بالحال او ضعف سائغ مجيئها من
النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقول الشاعر
يمشي ذم والناس ينتشقونه بي فان الجملة المقرونة بالواو لا
تكون صفة خلافا للمرخشري وكقولك هذا خاتم حديدا عينت من العرب
حالا لان الجامد المحض لا يوصف به الثالث كقولهم مررت بها قعدة
رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس فان قلت هلا اجاز
النحاة مجيء في فضلا كونه صفة لدرهما قلت زعم ابو حيان ان ذلك
لحدث من حاصبه وليس ذلك مرادهنا قال واما القول بانه يوصف
بالمصدر على تاويل المشتق او على تقدير المضاف فليس بقول المحققين
قلت هذا كلام عجيب فان القايل بالتاويل الكوفيون وبوقوع
عدلا نعادل مررت بمن هنا وكذا يقولون في نظايرها والقايل بالتقدير

البصريون يقولون التقدير وذهب وذر حتى وان كان كذلك فمن المحققين
المحققون فمن اختلاف النقل عن الفريقين والمشهور ان الخلاف مطلق قال
ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة فان قصدت
فلا اتفاق على انه لا دليل ولا تقدير وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي
في ذهن ابي حيان ولكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا دليل مطلقا
فمن هنا والله تعالى اعلم دخل عليه الوهم والذي يظهر لي ان الفارسي انما لم
يجز فضلا الصفة لانه راه مفرغا بعد اسوا كان ما قبلها منصوبا كما في المثال
احمر مزعفرا كما في البيت او مخفوضا كما في قولك فلان لا يمشي الا في ثوب
المخز فضلا عن دقائق البيان فهذا مستفاد القرائن في توجيه اعراب الفارسي
واما تنزيله على المعنى المراد فمستبعد وقد خرج على انه من باب قوله
علي لاحب لا يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان تسوري ذكر وقال قد
يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء سنته فيقولون ما قام رجل عاقل
اي لا رجل عاقل فيقصدون ثم انشد بيت امرئ القيس المذكور فقال الا ترى
انه لا يريد اثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه انما يريد به نفي المنار
فتنفي الهداية به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدي به وقال ابو حيان
بمهمة ما الانيس به حي ثم انه لم ير انيس به فيكون له
لا يريد ان بهذا القفر انيسا لاحس له انما يريد بذلك انيس به فيكون له
حس وعلى هذا خرج ثم انتفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم
فتنفعهم شفاعته ولا يسألون ان ناس الحافا اي الاسا فيكون الحافا
قال وعلى هذا يخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيتفضل عن اد ينار
له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى، قلت
وهذا الكلام الذي ذكره لا يخرج به فان الامثلة المذكورة من بابين
مختلفين وقاعدتين متباينتين اميز كلا منهما عن الاخرى فاذكر ان
التخريج المذكور لا ينافي على شيء منهما القاعدة الاولى ان القضية
السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده فصدق
مع عدمه فاذا قيل ما جاني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية
وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن وهذه القاعدة هي التي تخرج
عليها ما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ القيس فان شفاعة
الشفعاء بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيمة لان الله تعالى
لا ياذن لاحد في ان يشفع لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتقاليه عن
العبث ولا يشفع احد عند الله الا لمن ياذن الله له من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه وكذلك الماء غير موجود في الملاحب المذكور لان المراد القدح
لانه منقطع الاذن المحمولة من غيرها وتخصيصه به فرضه انما يعلق

بنفي وجود ما يهتدي في تلك الطريق التي يسلكها لا ينفي وجود الدراية
عن شيء يجيب فيها لا هتدا به واما قول ابي حيان وغيره المراد لا شافع له
فتنفعه شفاعة ولا اضمار فيهتدي فليس بشيء لان النفي انما تتسلط
على المسند لا على المسند اليه ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين
توهموا ان ذلك من اللفظ فزعموا اما ذكروا وفرق بين قولنا الكلام صادق مع
عدم المسند اليه وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه القاعدة الثانية
ان القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاني رجل شاعر يحتمل وجهين
الاول ان يكون نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي المفهوم في المثال
المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر اذا
ترك انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضايعا ولكان
زيادة في اللفظ ونقصانا في المعنى المراد الثاني ان يكون نفيه باعتبار
المقيد وهو الرجل وهذا الاحتمال مرجوح لانصراف اليه الا بدليل فلا مفهوم
حينئذ للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض اخر كان يكون المراد
منا قضة ما اثبت ذلك الوصف فقال جاءك رجل شاعر فاردت التنصيص
على نفي ما اثبته وكان يراد التعريض كما اردت في المثال المذكور ان تعرض بمن
جاءك رجل شاعر وهذه هي القاعدة التي يخرج عليها لا يسألون الناس الحافا
فان الالحاف قيد في السؤال المنفي والمراد من الاية والله تعالى اعلم نفي السؤال
البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف والتعفف لا يجامع المسئلة
ولكن اريد بذكر الالحاف والله تعالى اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم
على صنيعهم والتعريض يجنس الملحفين وذمهم على الالحاف لان التنقيص
للوصف المدوح مذموم والمثال المتحدث فيه يخرج على هذه القاعدة
فيجوز ان فلان فضلا مقيدا للدرهم فلو قدر النفي مسلطا على القيد
اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليطه النفي على المقيد وهو
الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم
ليس الدرهم العرفي لانه يجوز ان يملك الدينار فما لا يملكه بل المراد ما يساوي
من النقود درهما فهذا توجيه التخريج واما الاعتراض عليه من جهة ان القيد
ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا وانما القيد قوله
فضلا عن دينار والكلام لم يسبق لنفي ملك الدينار بل لنفي ملك
الدينار نفسه ثم لينزل عن ذكر انتفاء ملكه ما اراد عليه والذي يظهر لي في
توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة
الثانية حذف كثير وتغيير جعل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك
ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال ايملك

فلان دينارا او درهما على مخبر قال فلان بملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك
درهما ثم استانف كلاما اخر ولكن في تقديره وجهان الاول ان يقال اخبرتك
بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفدت عنه زيادة عن دينار واخبرت
بملكه ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو مفعلا كما قالوا اجتنبه
الان بتقدير كان ذلك جنبيه واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما
معمولها ثم حذفوا مجرور عن وجار ديار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف
مجرور من وهو الضمير وجاز العين وهو في ودخلت من على العين والثاني
ان يقدر فضلا انتفا الدرهم عن فلان عن انتفا الدينار عنه ومعنى ذلك ان
يكون حال هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس والمقدر انما ينفى عنه
في العادة مقدار الاشيا الحقيرة لا مقدار الاموال الكثيرة فوقوع نفي مقدار الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه وفضلا على التقدير
الاول حال وعلى الثاني مصدر وقال الوجهان اللذان ذكرهما الشارحي لكن
توجيه الاعرابين مخالف لما ذكروا توجيه المعنى مخالف لما ذكروا انما يتضح
تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا ولعل من لم يفهم النكتة
بخوذات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل
اذا لم يكن الا الاسنة مركب فلا رأي للمحتاج الا ركوبها
وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتخمين واقع في كلامهم
قال ابو الفتح قال لي ابو علي من عرف أليق ومن جعل استحسن واما الاعراب
الاعراب لغة البيان ونحوه فينتبادر الى الذهن فيه اوجه الاول وهو
اقربها تبادرا ان يكون على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان
ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك اعني بان يقولوا الاعراب في اللغة
البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا
ونحوه ليس بقياس واستقبال مثل هذا التركيب مستهجن في كلام العليا
والثاني انهم قد التزموا في هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض
لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قولهم
عمرون الدينار ولعمر نفوجوا واصله تمرون على الدينار او بالدينار وقد يزاد
على هذين الوجهين وجهان اخران الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق
به هذا الخافض الثاني ان يسقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث
هو يسقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به
لما زال من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام
ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن هنا كان خطأ قول
الكوفيين في ما زيد قايما ان ما النافية لما لم ترفع الاسم لم تنصب الخبر

بل ارتفاع زيد على الابتدا ونصب قايما على اسقاط الباء وهذان الوجهان
لو صحا لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان ولكن يجوز على التعليق
باعني مضمرا مقدرا عنه بين المبتدا والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية
جايز اتفاقا فان قلت هلا قدرت الجار المحذوف او المذكور متعلقا
بالخبر المحذوف عنه فان فيه معنى الفعل قلت لفساده معنى وصناعة
اما معنى لانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة أن البيان
ونحوه مصادر ولا يتقدر على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا
في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة
باذعان محذوفا وقد ابدل من الاذعان المذكور وليست متعلقة بالاذعان
المذكور فاذا اقتضوا من ذكر حيث الحرف مظهرا تاخير المصدر للنصب ولم
يتجوزوا في الجار بالحذف فمضمر عن تجويز التقدير عنه وجود هذين البعد
فان قلت هب ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث
هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل
صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على
الموصول ولو كان ظرفا ولهذا يزول قول الله سبحانه وتعالى وكانوا فيه
من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين اني لكم من القالين ولو قدرنا
الى في ذكر لمحض التعريف كما يقول الاخفش لم يخلص من الاشكال
الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة
لا الذي يرشد في غير اللغة وايضا فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث
يكون الخبر مصدرا امتنع في الفها في لان هذه الاشياء باب واحد فان
قلت قد ذكر التعليق بحذاف تحذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان
كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير معدك مني فرسخان وقدر في مثله
في قولهم الاسهر عادل علي متعني في نفسه اي عادل علي معنى باختيار
نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فانه اذا امر بحمل على هذا اقتضى ان يكون
معنى الاسهر وهو المسمى موجودا في لفظ الاسهر وهو محال ولذا لم يكون
المعنى يقترح الاعراب باعتبار اللغة البيان كما قلت هذا التقدير
صحيح ولكن يبقى الاشكالان الاولان وهما ان اسقاط الجار ليس بقياس
وانه التزام التنكير حينئذ او حمله الوجه الثاني ان يكون تمييزا حينئذ
فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير
للمفرد كطاب زيدا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم
يتقدم نسبة البتة والاسم مبهم وضعا فان قلت ليس الاعراب
في احد المذكور بحمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم قلت الالفاظ
المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها الا تقول رأيت عينا ذهبا على التمييز

وسر ذكر ان المشترك موضوع للدلالة على ذات المسما باعتبار حقيقته وانما
يجيء الالباس لعدم القرينة او للجهل بها واسما العدد ونحوها اما مميز لم
يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين
الا عشرتان من اي معدود كان فهو موضوع على الابهام فاحتيج الى التمييز
والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل عند السامع فان قلت يمكن
من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف اي شرح الاعراب فيكون من
باب اعجبني طيبه اما فان كون اما تمييز انما هو باعتبار قولك طيبة ولا باعتبار
الجملة قلت تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فاعلا
في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون مجرورا
عن المضاف نحو اعجبني طيب زيدا اما اذا كان المراد الساعلى اب زيد فان
اصله اعجبني طيب اب زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من
نحو ملء قدره فارسا وبحسبه رجلا وويله انسانا فان الدر بمعنى الخير والفوز
والويل بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل بنسبة الفعل الى فاعله ومنه
اعجبني طيب زيد اما اذا كان الاب مفسر زيد وتعلق الشرح بالاعراب
ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جا
باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما الوجه الثالث ان يكون مفعولا
مطلقا والاصل الاعراب فغير العامل الاخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا
ثم حذف العامل واعترض بالفصل بين المضاف والمضاف اليه بين المبتدا والخبر وهذا الوجه
مردود ايضا لانه ممتنع بحسب قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة ليست
مصدرا لانها ليست اسما لحدث ولهذا توصف بما توصف به الالفاظ المسموعة
فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة اسفر للفظ المسموع وزعم ابو
عمرو بن الحاجب في امالية ان ذلك على المفعول المطلق وانه من المصدر الموكد
لغيره قال ذلك لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم محمول الاجماع لغة
العزم والدلالة تنقسم الى دلالة شرع والى دلالة لغة والى دلالة
عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان معدودا من باب المصدر
الموكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين الاول ما ذكرنا من ان اللغة ليست
مصدرا لانها ليست اسما لحدث والثاني ان ذلك لو كان مصدرا موكدا
لغيره لكان انما يأتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم
لانه لا يقال زيد كان حقا ابي ولا حقا زيد ابي وان كان الزجاج
يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه والوجه الرابع ان يكون مفعولا لاجله
والتقدير تقصد اعراب الاجل الاصطلاح اي لاجل بيان الاصطلاح
وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون
الا مصدرا كما مر اجلا الا له واذا يجوز حينئذ الماء والعشب بتقدير مضاف

اي انتفا الماء والعشب الوجه الخامس وهو الخامس الظاهر ان يكون حالا على
تقدير مضاف اليه من الجرور مضافين من المنصوب والاصل تفسير الاعراب
موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف فان على
حد حذف فيها في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر
فرس الرسول ولما اثبت الثالث عن ما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره
فنبا بنته عن الازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها والاصل
ولا مثل ابي الحسن لها فلما اثبت ابي الحسن عن مثل جرد عن اداة التعريف
ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة
الوضع الى اللغة او الاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يجوز ان يكون فيه الحذف
مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو ايا ها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب ايا ها حالا
على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف من خرجت
فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول
الضمير المجرور ضميرا منصوبا بل تحرج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ
الضمير معرفة فانتصابه على الحال يعيد والظاهر في المثال المذكور
انه مفعول لفعل محذوف هو الجر والتقدير فاذا هو يشبهها والحاذف
الفعل الفصل الضمير او انه الضمير وانه هو الخبر كما في قول الاكثرين
فاذا هو هي ولكن ابيت ضمير النصب عن ضمير الرفع واما قوله تجوز
كذا وكذا خلاف الثلاثة فقد يقال انه يجوز فيه وجهان الاول ان
يكون مصدرا لكان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على
ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعله المقدر اما
اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران
الاول ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف والثاني ان ذلك
يأبى ان يقول بعده لفلان وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان
خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يجاب هذا القسم وقد يجاب
عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلا في سبقيا له اي متعلقا
بمحذوف تقديره اعني له او اراد لي له الا تري ان لا تتعلق بسبقيا
لان سبقي يتعدى بنفسه الوجه السادس ان يكون حالا والتقدير
اقول خلافا لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو علي
هو في حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا القايل ان كان حلم ذكره
المصنفون مفهوما يلوح به وكان القول مقدرا قبل كل رسالة وبعده
العلة قريبة من العلة التي ذكروها اختصاصهم الظروف بالتوسع
فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشيا منزلة انفسها

لوقوعها قبلها وانها لانتفك عنها **واما** قوله وقالوا ايضا فاعلم ان ايضا مصدر آخر
واخر فعل يستعمل وله معنيان الاول رجع فيكون كما قال صاحب المحكم
قاض الى اهله رجع البهم انتهى وكذا قال ابن السكيت وغيرها وهذا هو
المستعمل مصدره هنا والثاني صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان ذكره ابن مالك
وانشد وافقول الراجز

" وبيته حتى اذا تمعددا " وآض نهضا كالحصان اجردا "

" كان جزاي بالعصا ان اجلدا " ورواه الجوهري وصار بدل هذا يقال تمعدد
الغلام اذا شب وغلظ واشتد عظيم الجسم من الخيل والناس يوصف به الانسان
على وجه التشبيه والاجرد الذي لاشعر عليه وانتصاب ايضا في المثال
المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما توهمه جماعة من الناس فتنحوا ان
التقدير وقال ايضا اي راجعا وهذا لايحسن تقديره الا اذا كان هذا
القول انما صدر من القايل بعد صدور القول السابق حتى يصح ان يقاله
اند راجعا الى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال ايضا
وكذلك الا ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس ايضا وكذلك تقول
كتبت اليوم وكتبته احسن ايضا والذي يظهر لي انك قلت وقال فلان
ثم استانفت جملة فقلت ارجع الى الاخبار حرفا ولا اقتصر على عاقد مت
فيكون معمولا مطلقا والتقدير اخبرا ايضا اذا على ايضا فيكون خالا من ضمير
المتكلم فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع وما يوهمك بخلاف ذكرته من ان العامل
محذوف انك تقول عنده قال وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلابد
حينيذ من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد ذكرانه لابد عنه
الحرف اذا كان بامتكلم او مخاطب او منونا او مشددا

ككنت مرارا انت نكره واسع عليهم وايضا مفرد مبنيات مثلا

قال ابو شامة رحمه الله تعالى قوله ايضا اي امثل النوع الرابع ولا اقتصر
على تمثيل الانواع الثلاثة وهو مصدر آض اذا رجع انتهى كلامه وايضا
على تقدير حال من ضمير امثل الذي قدره **واعلم** ان هذه الكلمة انما يستعمل
مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر فلا يجوز
جاءني زيد ومضى عمرو ايضا لعدم التوافق ولا اختصر زيد وعمرو ايضا لان
احدهما لا يستغني عن الاخر **واما** قوله هلم جرا فعلام مستعمل في الجر
كثيرا وذكره الجوهري في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الزاد فقوله
كان ذكر عامر كذا وهلم جرا في كتاب الزاهر وبسط القول فيه وقال معناه
سيروا على هينتكم اي تشبثوا في سيركم ولا تجهدوا انفسكم قال وهو ماخوذ
من الجر وهو ان تترك الابل والغنم ترعى في السير قال الراجز

" فالهما حرد تكن حراما " حتى نوبي الاعجف واسمرا "

فالوم

فالوم والوبي الركاب شيرا **قلت** الاعجف الهزيل ونوبي صار له نوبي بفتح
النون وتشديد الباء وهو السمين واما النوبي بكسر النون وبالهمزة بعد الباء ساكنة
فهو اللحم الذي لم ينضج واسمر كانه استفعال من المرة بكسر الميم وهو القوة
ومنه قوله تعالى ذو مرة قال وفي انتصاب حرا ثلاثة اوجه الاول ان يكون هذا
وضع موضع الحال والتقدير هلم جارين اي **الثاني** ان يكون
على المصدر لان في هلم معنى جر فكانه قيل جر واجرا وهذا على قياس قولك
جازيد مشيا فان البصريين يقولون تقديره ماشيا والكوفيون المعنى
مشى مشيا وقال بعض النحويين جرا نصب على التفسير انتهى كلام ابي بكر
ملخصا **وقال** ابو حيان من الارتشاف وهلم جرا معناه تعال على هيئتك
وانتصاب جرا على انه مصدر في موضع الحال اي جارين قاله البصريون
وقال الكوفيون مصدر لان معنى هلم جر وقيل انتصب على التمييز واول
من قاله عابدين يزيد قال

" وان جاورت مقفرة رمتني " الي اخرى كذلك هلم جرا "

وقال اخر من قلب المطعمين لدى الشتا سدفا مايل نيب خرا

" اي اجاهلية كان سوءة وابل فهلم جرا "

انتهى وبعد فعندي فيه وقفة في كون هذا التركيب عربيا محضا والذي
رايتي منه امور الاول ان اجماع النحويين واللغويين منعقد على ان هلم
معنيين الاول تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم الينا اي تعالوا
الينا الثاني احضر فتكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم اي
احضروهم ولا اشتباه لاحد المعنيين هنا الثاني ان اجماعهم منعقد
على ان فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل
وتميمية وهي ان يتصل بها ضاير الرفع البارزة فتقال هلما وهلمي وهلموا
فتكون فعلا والا يعرف لها موضعا اجمعوا فيه على التزامها كونها اسم فعل
ولم يقل احد انه سمع هلم جرا ولا هلمي جرا ولا هلموا جرا الثالث ان
نخالف الجماعتين المتعاطفين بالطلب والخبر صنيع او ضعيف وهو الا زمرضنا
اذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا الرابع ان اجماع اللغة المعتد عليهم
لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيفايه وتتبعه
وانما ذكره صاحب الصحاح وقد قال ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات
الوسيط انه لا يقبل ما تفرد به وكان علي ذكر ما ذكره في اول كتابه من انه
ينقل عن العرب الذين سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت واما
صاحب الصحاح فتنسخ كلامه واما ابن الانباري فليس كتابه موضوعا للتفسير
والالفاظ المسموعة عند من العرب بل وضعه ان يتكلم على ما يجري من محاورات الناس
وقد يكون تفسيره له على تقدير ان يكون عربيا فانه لم يصرح بانه عربي

وكذلك لا اعلم احدا من النحاة تكلم عليها غيره وخص ابو حيان في الارتشاف اصباس
كلامه وحصر فيه فانه ذكر ان الكوفيين قالوا ان جرا مصدر والبصريون قالوا اسم
حال وهذا يقتضي ان المذهبين تكلموا في اعراب ذلك وليس كذلك وانما قال ابو بكر
ان عباس اعرابه على قواعد البصريين ان يقال انه حال وعلى قواعد الكوفيين
ان يقال انه مصدر وهذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه ابو القاسم الزمخشري
ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك جاز يد بركضا ان يكون
منعولا مطلقا بل يجيزون ان يكون التقدير جاز يد بركض ركضا فلك ان تجوز
على قياس قول سيبويه ان يكون التقدير هم جرا استهلى ثم تقول ابي بكر معناه
سير واعلى هينتكم اي اثبتوا في سيركم فلا تجهدوا انفسكم معترض من
وجهين الاول ان فيه اثبات معنى لهم لم يثبته لها احد الثاني ان هذا
التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فانه انما يراد به استمرار ما ذكر
قبله من احكم فهذا اتى صاحب الصحاح وهم جرا الى الان وقول ابي حيان
معناه تقال على هينتك عليه ايضا اعتراض الاول انه تفسير لا ينطبق على
المراد والثاني في ايراده تقال مع انه خطاب للجماعة وانما تقال اسم فعل
واسم الفعل لا يلحقه ضمير الرفع البارزة وقد توهم ذلك بعض النحويين
فيها وفي هيهات والصواب انهما فعلان بدليل الاية وقوله تعالى فلما نوا
بما قالوا وقول الشاعر اذا قلت هاتي نولني تمايلت وقوله لان هلم
في معنى جر وامنقول من كلام ابن الانباري وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي
في مختصره وقال لم يقل احد ان هلم في معنى جر وانما دليل على ما قدمته
من ان الاعراب المذكورين قياسا على قولها في جاز يد بركضا وتقدم ابيات
الاول فان تجاوزت ارضا مقفرة ابي تيبس بها النبيس وميت في تلك الارض
المقفرة اي اخرى مقفرة فتلك الارض المقفرة واما البيتان الاخران فهما
الشاهد على قولهم هلم والسيادة والعرب تمدح بالاطعام في الشتا لانه زمن
يقل فيه الطعام ويكثر الاكل لاحتباس الحرارة في الباطن والشوايف جمع
شريفة وهي منعول بمطعمين ومعناه مما سراح سنام البعير المقطع وغيره
حال عليه من السمن وقوله سل شيب اصله من الشيب والشيب جمع ناب
وهي الناقة سميت بذلك لانه يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من
لانه اراد التخفيف حين التقى ساكنان وهما النون واللام وبعده
الادغام لان اللام ساكنة وتظيره قوله في بني الحرث بالحارث وهو
شاذ والذي في البيت اشد منه لان شرط هذا الحذف ان لا تكون اللام
مدغمة فيما بعدها فلا يقال في جيئي النجار وبني النضير بنجار ونضير وعلل
ابن جني ذلك بكراهة توالي الاعلالين فان اللام قد اعلت بادغامها فيما
بعدها فمتى اعلت النون التي قبلها بالحذف توالى الاعلال وقد يرد

بان ذكرا انما يتجنب في الكلمة الواحدة فرجاف بان كلا من المتقابلين
والحار والمجرور كالكلمة الواحدة واعطيا حكمها وقوله غر احال من النبيب وهو
جمع غراء كحمر او حمر وسود او سود في الجاهلية حيث كان ان قدرت ناقصة
او متعلق به ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله منهم جرا متعلق بالمعنى
بقوله في الجاهلية ان كان سود وابل في الجاهلية فما بعدها واذ قد انتهينا
على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من تقدير فلنذكر ما ظهر لنا في
توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي الفاصرة
التي بمعنى ايت وتعال الا ان فيها تجوزين الاول انه ليس المراد بالاتيان
هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على
هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان
امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل
انطلاق الالسنة بالكلام وكهذا العربوا ان تفسيريه وهي انا تاتي بعد
جملة فيها معنى القول كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد
بالمعنى ليس المشي بالاقدام بل الاستمرار والدوام اي ادعوا على عبادة
اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذكر التاني ان ليس المراد المجيء الحسي بل
المراد التعريف كما استعمل السبب بهذا المعنى الا ان يقال هذا الحكم مستحق
على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذكر عاما فقد وهلم جرا فكانه قيل واستمر
ذكره في بقية الاعوام استمرارا مثله مصدر وداستمر مستمرا فهو حال مؤكدة
وذكر ناس من جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ولهذا
التاويل ارتفع اشكال العطف فان هلم حينئذ جر واشكال التزام افراد
الضمير اذا عمل هلم هذه مفردا ابدا كما تقول واستمر ذكره واستمر ذكرته
فان قلت فقد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسايل على
تقديرات كثيرة وتاويلات متعددة ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك
قلت ذكرك انا لم نقف للعرب على كلام على مسايل منعقدة مشكلة اجتمعت
في مكان واحد ولو وقفت للعرب على ذكر لوجدت في كلامهم مثل ذكر والله
تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العلامة المحقق كمال
الدين محمد المشهور بابن الهمام الحنفي رحمه الله تعالى الحمد لله اللهم صل على
سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد والرسل وبعد فقد وقفت
على اجوبة بورقة ذكرت ان وجدا رفع اليها بسال الجواب عن ما فيها فنظرت
فاذا فيها سوال عن اعراب قوله صلى الله عليه وسلم كلمتان خفيفتان على
اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم هل الله
لابتداء التعريف صحيح ام لا وهل قولنا ره للزوم سبحان الله النصب صحيح

ام لا وهل الحديث ما قصد فيه الخبر او لا فكتب العبد الضعيف على قلة
البضاعة وطول التزك وعجلة الكتابة في الوقت ما فصه الوجه الظاهر
ان سبحان الله الي اخره الخبر لانه موضوع لفظا والاصل عدم مخالفة اللفظ
لحكمه الا بموجب بوجيه وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تقدير لان كلا من سبحان
الله مع عامله المحذوف الاول والثاني مع معموله الثاني اما يريد لفظه
والكلام المفيد اذا اريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد ولذا لا يحتمل
صدقا ولا كذبا ولانه يحط القاعدة الا يقال اني عكسه بكون الخبر كلمتان
ومن البين ان ليس متعلق الغرض الاخبار من النبي صلى الله عليه وسلم
عن سبحان الي اخره بانها كلمتان بل بملاحظة وصفه اعني خفيفتان
ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الي اخره خبرا اولي فهو مثل
هجيري ابي بكر لا اله الا الله وبخوه فانه اورده مثالا للاخبار بالجملة التي اريد
لفظها واما منع كونه خبرا او جعله لسبب لزوم نصب سبحان الله فانما يصدر
ممن لم يفهم معنى قولنا انما اريد بالجملة لفظها وعلامة اعراب الخبر في مثله
وهو الوقع في محاله فالحاصل ان كلا من حيث العربية يجوز وامامن حيث الاولوية
بالنظر الي المعنى فكلمتان مبتدا موصوف بالاوصاف المختصة ولفظ سبحان الله
وما بعده خبره واما جعل سبحان الله معرفة فان اراد به حاله كونه مرادا به
معناه فصحيح وتعريفه بالاضافة وهو ما اذا كان المتكلم ذاكرا مسبحا وان اراد
به حاله كونه اريد به نحو لفظه على معنى ان الكلمتين الموصوفتين بتعلق حب
الله تعالى بهما كلمتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من يريد
معنا هما وهو تنزيه الله تعالى فلا فان انواع المعارف محصورة فليس هو منها
اذ لم يرد على هذا التقدير معنى الاضافة ولا خصوص النسبة التي باعتبارها
يحصل التعريف فان ادعي انه من قبيل العلم بناء على ان كل لفظ وضع ليدل
على نفسه كما وضع ليدل على غيره فما ذكرنا ان الحاجب فليعلم انه على تقدير
صحة هذه الدعوى لم يعتبر كهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على
غيره ولذا لم يقل احد بان كل لفظ مشترك وهو اذعن من جعل كل لفظ وضع
ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره فعلم ان اعطا اسم المعرفة والنكرة
والمشترك وسايير الالقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره والله
سبحانه اعلم ثم وقفت الورقة للمراة ثم بعد ان مضى على هذا نحو خمسة
اشهر سمعت ان بعض الاخوان ذهب نحو الي هذا مقترنا بثلاثة اجوبة لاهل
العصر مخالفة بجوابي وجواب رابع للذاهب الي بعض حلوك الدنيا لما كان من اهل
العلم والفهم في الاصطلاحات يتوقف على خطا المخطي واصابة المصيب وحاصل
ذكرانفا ظهر على ان الوجه الذي رجحته جعلوه متعينا بناء علي ان محط الفايدة
يتعين ان يكون سبحان الله وبحمده الي اخره ومنهم من ذكر اوجها لا لطالة قلبه

منها

منع ان سبحان الله لزم الاضافة الي ضمير مجرور الظروف والظرف لا يقع
الاخبار او لا تلزم من النصب والا تركب من معطوف ومعطوف عليه وهذه الاوجه
الثلاثة يستقل بدفع علي ما في بعضها من المحاكمة ماذ كوناه من ان الكلام
الواقع خبرا انما اريد به لفظه ومن اشاراتهم من ابتدايية المتعاطفين
اذا اريد مجرد اللفظ لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ومنها ان
سبحان الله او نحمد سبحان الله العظيم كلمة اذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية
فلو جعل مبتدا لزم الاخبار عن ما هو كلمة بانه كلمتان ولا يخفي على سامع ان
المراد اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم كلمة فالمجموع كما يصح
ان يعبر عنه بكلمة كذلك يصح ان يعبر عن كل جملة منه بكلمة غير انه لما كان كل من
الجملتين اعني سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم مما يستقل ذكرانا ما
وتفترق بالقصد اليه وبقوله اعتبر كلمة وعبر عنه بكلمتين علي ان ما ذكرناه لا ضير
على تقدير جعله مبتدا لانه كما لا يصح ان يخبر عما هو كلمة بان كلمتان كذلك لا
يخبر عما هو كلمتان بما هو كلمة فان الحاصل على تقدير كون كلمتان المبتدا اخبر
الكلمتين اللتين كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم
وبجواب اخذ فع عن الشقين لما قيل في جوابه ان سبحان الله الي اخره
فضمن عطفا فيقوم مقام التعدد ويخبر عنه بكلمتين وهذا ان اريد به الكلام
في وجوده فمقوم على تقدير كونه خبرا محضا واما ان جعل سبحان الله نقلا الي الانشا
وان كان اخبارا لانه بصيغة كصيغ العقود كبعت وبحمده مع متعلقه خبرا لم
يكن عطفا عليه لانه انشاء وعلى تقدير حذف العاطف اي وسبحان الله هو
عبيد ومختلف فيه وعلى تقدير صحتها لا يندفع السوال فان السايل
قال المراد بالكلمة اللغوية فالمجموع من سبحان الله الي اخره الكل كلمة ومعلوم
ان وجود العطف في اثنا الكلام الكثير لا يمنع من الحاق لفظ كلمة عليه اثر ما
قولنا له كلمة شاعر يعنون القصيدة لا يصح الا ان تكون قصيدة لم يقع
في مجموع عطف اي يكون هذا وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمة فلا غير
عنه بانه كلمتان ويعود السوال فلا يعبد الا ان يعود الي جواب الفقيران
شاء الله تعالي وسيا ان جعل المبتدا سبحان الله الي اخره بفوت نكتة وهي
افادة حصر الخبر في المبتدا وانت لا يخفي عليك ان الحصر اما ان يكون بالاداة
او بتقديم الخبر او المعمول والتقديم هنا هو في جعل سبحان الله وبحمده
المبتدا وسبحان الله الخبر وهو مراده اذ لا تقديم فيه واذا لم يكن تقديم
فانما يجي الحصر في المعرف بلام الجنس للاستغراق لزوما فقد نا كقولنا
العالم زيد اذا جعلنا العالم مبتدا والبيان علي المدعى عليه فيفيد ان
لا يعين على غيره بسبب جعل الكل عليه لانه ليس مرادا للكلمتي فكانه
ذهب عليه ان المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله

الي اخره وليس مثله تعجيب على الانسان كما ذهب علي الذاهب حوالي ليري غلطه
الى جعلت كون الفايدة في جعل سبحان الله مبتدا باعتبار وصف الخبر لا نفسه
وحكاه وابتدا بتبية سبحان الله الي اخره فاورد عليه لزوم عدم صحة زيد رجل
صالح وانا لست من هذا وانما جعلته كما هو صريح في كتابتي وحينئذ مرجوحيته
واولوية كونه خبرا فليرجع الي نظر الكتابة غير ان النفس اذا افلكن بقصد
الرديع لها نحو هذا السهو في احسن واذا كان المذكور في الحديث كلمتان
بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر بل المراد الاخبار بسبحان الله وكذا
الي اخره عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العلماء
الضعيف اولي الوجهين او عن سبحان الله وبحمده بانهما حبيبتان الي الرحمن
ثقيلتان في الميزان والمعني ان اللفظ الذي عهد عنه وتقولونه وهو
سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله اياك الكلمتان
ثقيلتان في الميزان حبيبتان الي الرحمن ولا يخفي ان له ثمرة مطلق
ثقل ما وحبيبة ما ان ذكر معلوم لكونين غير مجهول لهم في كل ذكر بعد
تعالي هذا او غيره انه كذلك فلو اريد غير مجهول لهم ذكر لم تكن
الجملة الخبرية كلها محمودة فايدة عند السامعين سواجعلت سبحان
الله مبتدا او خبر بل هي حينئذ بمنزلة انا رجاءة وغيره وينبغي
صون كلام بعض البلغاء عنه فكيف بالنبي صلي الله عليه وسلم سواجعلت
عند الفايدة شرطا لكون الجملة كلاما او لم تجعل فان الذي لا يشترطهم
لا يقول انه قد حصل فايدة تامة الا انه يشترطها في تسمي الكلام اصطلاحا
وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة مما لا يلزم كل مؤمن
يعلم ان للذكر ثوابا واذ ظهر ان كلا من ثقيلتان حبيبتان وسبحان
الله وبحمده يصلح محط فايدة يكون بها خبرا ويزداد جعل سبحان الله
مبتدا قدم جزء بنكتة بلاغية لاجلها قدم الخبر وهي التشويق
الي المسند او كلما طال الخبر حسن هذا النوع لان كلما طال بذكر الاوصاف
ازداد التشوق الي المحدث عنه بها كما هو في الحديث المذكور حيث
قال كلمتان خفيفتان علي اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الي
الرحمن فان النفس كثيرا تشوقها بذكر الي سماع المحدث بها فلم تجي سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم الا والنفس في غاية التشوق الي سماعه
ومثله قوله ثلاثة تشرق الدنيا بضوئهن الشمس الضحي والقمر
وهذا اما ذكره السلف الذين اجروا سبحان الله حيث اورد لم يرتضه
من وجه سمعه من اهل عصرنا بمثل ما اسمعناك واستغفر الله من شغلي
سمعك بمثله ولو لا ما فيه من كون محط الفايدة فيه يكون باعتبار
وصف الخبر كما اسلفته في الجواب لكان اولي من جعل كلمتان مبتدا

وعسي

وعسي ان يكون رجوعي عنه اولي لان مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية
وهو الظاهر من قصد سير الخبر حينئذ فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان الخبار
محط الفايدة في سبحان الله وبحمده ثم ما يتعلق بالحديث بقي انه وقع في بعض
كون سبحان الله اذا اريد لفظه معرفه لان المعارف انواعها محصورة وليس
هو منها كما هو مسطور في اصل جوابي فارجع اليه ثم قلت فان ادعي انه يكون
من قبيل العلم بناء علي ان كل لفظ وضع ليدل علي نفسه كما وضع ليدل علي غيره
فليعلم انه علي تقدير صحة هذه الدعوي لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع
لغيره ولذا صرح بانه لا يصير كل لفظ مشتركا وهو الاظهر من وضع كل لفظ
ليدل علي نفسه ووضع ليدل علي غيره فاعترض ذكر الاخ بانه من قبيل
العلم قال المرضي وهو عندهم من قبيل المنقول لانه نقل من متلو الي هو
معني الي مدلول هو اللفظ والا يخفي عليك ان حاصل هذا الاعتراض لم
يزد علي نسبة ما ذكرت انه ما بنال ولم ارضه الي بعض النحاة انه قال
وخفي عليه اني انقله عن خلق غير ان في فيه بحثا مكنتنا من نحو عشرين سنة
مع القائلين به فبنا عليه ذكرت ما ذكرت وحاصل ذلك البحث كنفسه عند
نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنتهي اكثر ما يطلق اللفظ علي مدلول
مفايرة وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدا وزيد ثلاثي والاظهر لو وضعوا له ادي
الي التسلسل ولو سلم بنفسه اولي بعضي لو سلم ان لا يلزم كونه وضعوا له
فاذا امكن ان يطلق ويراد به نفسه كان اولي انتهي وذكرهنا انه موضوع
فحل لي فيه هذا وهو ان الحاجة هنا ليست الا الي مجرد التعبير عن اللفظ
وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق المجاز كان اولي لانه بطريق الوضع
يثبت به معني الاشتراك والمجاز خير منه وينانس هذا بانا اذا قلنا زيد كذا
وكذا فقبل ذكر الخبر يتبادر ارادة معني غير لفظ الي ان يذكر المسند
فيري غير صالح الا اللفظ فيحكم به حينئذ للقرينة الملازمة للمسند فتبادر
معني علي التعيين من تجرد الاطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني
المتعددة لان الاصل عدم ذلك بحسب الاصل والغالب التردد والتوقف وقد
امكن جعله مجازا علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كاطلاق لفظ الفرس
علي المثال المنقوش في حايط فنبني علي حقية هذا معظم قلت في اصل جوابي
فليعلم انه علي تقدير صحة هذه الدعوي يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا انه
وضع لنفسه لا يوضع باعتبار هذا الوضع يكون معرفة ولا نكرة بل الالقاب
الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعني المغاير لان ذلك
الوضع هو القصدي واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين
بانه ليس بوضع قصدي ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ به مشتركا فلا تعدد
الوضع للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق الالقاب

لعله

الاصطلاحية لا الوضع القصدي ثم هذا لا ينفي تغير المعنى والعلم به ان النفي الاصطلاحي وهو لا يقتضي عدم تعقيب المعنى اذا ثبت لو لم يسم كل نوع باسم خاص اصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح اما كان يصح سيدا ولذا جعلنا سبحان الله مرادا محررا لفظه مبتدا مع نفي الحكم بانه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا لان صحة الابتدائية والحديث محدث عنه انما يقتضي تعين معناه كلما كان ذلك المعلوم او جزءا لا تسميته وكم نكرة يتعين معنا ها في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا تتفاوتان الا في اصل الوضع والله سبحانه وتعالى اعلم **وقع** سؤال في مجلس السلطان الملك الاشرف برسباي في مجلس قراة البخاري في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمان مايه سيل عنه الامام العلامة كمال الدين ابن الهمام وصورة السؤال من قواعد السادة الحنفية على رايه المحققين منهم ان النفي والاثبات اذا تعارضا وكان النفي ما يعلم بدليله وهو ان يكون صريحا في رد دعوى المثبت فانه يقضي على المثبت كما حكم في دعوى امراة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقالت حصلت الفرقة بيني وبينه وقال الزوج استثنيت استثناء متصلا بلفظ الطلاق فانت المراة بشاهدين شهدا على الزوج انه طلقها ثلاثا فاقر بما سمعاه استثنى الا واحدة وقال الشهود طلقها ثلاثا وما استثنى شهادتهم صريح في رد دعوى الزوج اشكل على هذا الاصل تقديم الخبر بالبسملة استنادا الى حديث انس رضي الله تعالى عنه في رواية انه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلم اسمعه يقرا بسم الله الرحمن الرحيم فاجاب الشيخ كمال الدين بما نصه اما قوله ان النفي اذا كان مما يعرف بدليله يقدم على الاثبات فغير صحيح بل الاثبات عندهم انه يعارضه حتى ان لم يوجد مرجح من خارج تساقطا واما قوله في تفسير هذا النفي انه الذي يكون صريحا في رد دعوى المثبت تمييزا له عن قسيميه من النفي الاخر فمخالف لتفسيرهم له وكلامهم في تفسيره انما هي دايرة على ان المراد به كون النفي مما يصح بناوه على استصحاب عدم متعذر الثبوت معلوم بان يكون ثابتا بنا البتة بدليل دل على طروه وافادوا ان ليس المراد بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مبقيا للاصل بعنوان ان حالة المقررة المعلوم ثبوتها او ان المثبت هو الذي يثبت الامر العارض على تلك الحالة وان لم يكن في احد الدليلين صورة نفي اصلا وعلى هذا حكموا بان رواية اضافة بريرة زوجها عبد نافية لانها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها ورواية عتقها وهو حر مثبتة لافادتها وقوع العارض على ذلك الاصل فقدموا هذه نقدما للاثبات وانما حكموا بان رواية تزوجه عليه الصلاة والسلام ميمونة وهو حلال مثبتة ورواية تزوجها وهو محرم نافية للاتفاق على ان ليس المراد بالحل الذي تزوجها منه على تلك الرواية الحل الاصلي بل الحل

الطاري على الاحرام بمعنى انه تزوجها بعد ما حل من احرامه فكان احرامه عليه الصلاة والسلام اصلا بالنسبة اليه للعلم بوقوعه وتقرره فكان المفيد له مفيدا للاصل ومؤنا فالمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتا فحكموا بمعارضته للنفي شم رجحوها بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الاصم وما ذكره السايل ليس موافقهم فيما ذكروه بل لا بعد انه لا معنى له في هذا المقام واما ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهرهم او ردوه تفريعا على الاصل المذكور وهو تقديم النفي على ما هو حيث فكر بقول الشهود لم يستثن على قول الزوج استثنيت وليس كذلك بل انما اوردوه شاهدا على معارضة هذا النفي للاثبات وكلام محرر الاسلام البزدوي صريح فيه وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على انه ما يعارض الاثبات لانه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به اصلا كما هو المشهور على الالسنة من ان الشهادة على النفي باطلة فلما كان بحيث يعارض ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه اذ لا خفاء في ان كلا ما جاءت به البصنة وهو مما يصح به الشهادة فقدم على دعوى المشهود عليه الضد او النقيض فظهر ان تقديم النفي هنا فرع المعارضة لمرجح الشهادة لا للنفي وكلام الناس غير خفي في هذا واما قوله اشكل على هذا الاصل تقديم الخبر بالبسملة فان اراد بالاصل ما بعده من ان ذكر النوع من النفي مقدم على الاثبات فلا اشكال لانه قد قدم النفي على ذلك التقدير هنا معارضة الاثبات وانما الكلام في تحقق المعارضة واشكل ان رجلا لو واظب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام احواله في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماعه جهره فيما جهر به في القراة لم اسمعه قراءة كذا مع فرض انا ذكر الذي ذكر انه لم يسمعه ليس بما يقرا احيانا ويترك غالبا بل هو واظب عليه في كل جهرية بادراك كل عاقل سمعه ان ذكر المصلي لم يجهر بذكر وكان اقل الامر انه كقوله لم يجهر بكذا وكذا احتمال يرجوه الوهم مع هذه الحالة المفروضة مما الراوي عالم بشدته العلم العادي فكيف يترك من العمل مع مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الجهر بالبسملة سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الجهر اسمع كقوله كونه لم يتفق مرة من الالوف ان يسمعه هذا محال عادة فكان قوله لم اسمع كقوله لم يجهر فعارض رواية الجهر وان اراد انه يرد على قبل مسالة الشهادة في الطلاق لم يجهر فعارض رواية الجهر وان اراد انه يرد على قبل مسالة الشهادة في الطلاق وعلى ما اذا قال الشهود لم نسمعه استثنى وقال هو استثنيت حيث قد مر دعوى الاثبات على قولهم عبرا ان في عبارة المرد صورا عن قاعدة مراعاة فليس مبنى فان قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله استثنيت وقولهم لم يسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعهم بان يستثنى خفيا بحيث يسمع نفسه دون توجه لاستعلام حاله فاذا كانا مما يجتمعان اعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن منافيا ونظما تعارض دعواه واين هذا من قول القايل جهر مع قول المصغي

لعله احد

اليه في عمره لو اسمع فقد بينا ثبوت المعارضة فيه كما لم يبق بعده الا الشغب المحرد وانما كان الاشكال يرد على مسئلة الشهادة لو كان الزوج قد قال جعلت بالاستثناء فقال المتوجهون اليه للشهادة لم نسمعه وحكمنا على هذا التقدير بما ذكرتم ولنا ان نقول على هذا التقدير نقدم الشهادة ونحكم بالفرقة وان ظهر ان ما وقع في هذا السؤال من تعقيد الاصل وابراد التفريع عليه ثم ايراد الاشكال كله خطأ مع تنبيهي ذلك الكاتب لا الى المورد فاني لم اعلم ان الكتابة كتابته والحول والقوة الا بالله العلي العظيم في معجم الادباء لياقوت قال ابو سعيد السيرافي اخبرني ابو دلف عن بيت ابو القيس كبكر المقاناة البياض بصفره قال اخبرني عن البكر هي المقاناة ام غيرها قلت لا بل هي المضاف الى صفته قلت نعم قال فاني قلت قال الله تعالى ولدار الاخرة فاضاف الدار الى الاخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك انه قال في سورة اخرى تلك الدار الاخرة قال اريد اشهر من هذا فاشرته بحجر

" يا صب ان هوى الغبون اهلكني " تمثلا بقصيدة اعود الدمخال "

وفيه قال قرأت بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن ابي الازهر قال حدثني وهب بن ابو قيم قال عبيد الله بن سليمان بن وهب قال كنا يوما بنيسابور في مجلس ابي سعيد احمد بن خالد الضرير وكان ابو سعيد عالما باللغة اذ هجم علينا مجنون من اهل قم فسقط على جماعة من اهل المجلس فاضطرب الناس لسقطته ووثب ابو سعيد لا يشك ان اقته قد تخفنا على تلك الحال قال الحمد لله رب العالمين على رسلك يا شيخ لا تروع اذا لي هوا القسيان واخرجوني عن طبعي الى ما لا استحسنه من غيري فقال ابو سعيد امتعوا عنه عافاكم الله فوثبنا فشردنا من كان ورجعنا فسكت ساعة لا يتكلم الى ان عدنا الى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدا بعضنا يقرا قصيدة من شعر نهشل من حري التميمي حتى بلغ قوله

" غلاما ان غاضا الموت من كل جانب " فابا ولم تعقد وراوها يد "

" حتى يلقانا قرنا فلا مبرا منه " بسيلقاه مكروه من الموت اسود "

فما استتم هذا البيت حتى قال قف يا شيخ القاري تجاوز فامسك من حضر عن القول فقال قل يا شيخ فانك المنظور اليه والمقتدى به فقال ابو سعيد نقول اسلما رميا بانفسهما في الحرب اقصى مراميها ورجعا موفورين لم يوسرا فتعقد ايديهما كنا فقال يا شيخ ارتضى لنفسك هذا الجواب فانكرنا ذلك على المجنون فنظر بعضنا الى بعض فقال له ابو سعيد هذا الذي عندنا فما عندك فقال المغني يا شيخ ابا ولم تعقد يد مثال فعلها بعدها لا مثلها فعلا ما لم يفعله احد كما قال الشاعر

" فتوم اذا عدت لئيم معها " سادا تناعد وهم بالمختصر "

البسم

" البسم الله ثياب الندا " فلم تطق عنك ولم تعصر "

اي خلقت له وقربت من الاول قوله

" قوم بني مدرج من خير الامم " لا يصعدون قد ما على قدم "

يعني انهم يتقدمون الناس ولا يطاون على عقب احد وهذا ان فعلا ما لم يفعله احد فلقد رايت ابا سعيد وقد احمر وجهه واستحيى من اصحابه ثم غطى المجنون راسه وخرج وهو يقول يتصدرون فيغترون الناس من النصوص فقال ابو سعيد بعد خروجه اطلبوه فاني اظنه ابليس فطلبناه فلم نظفر به

ايضا قال حدث محمد ابن اسحق الهندسي قال لما اراد المتوكل ان يتخذ المؤدبين لولده جعل ذلك الى انتاخ فامر انتاخ كاتبه ان يتولى ذلك فبعث الى الطوال والاحمر وابن قادم والي عبيدة وغيرهم من ادباء ذلك العصر فاحضرهم مجلسه وجا ابو عبيدة فقعد في اخر الناس فقال له من قرب منه لو ارتفعت فقال بل اجلس حيث انتهى بي المجلس فلما اجتمعوا اتاهم الكاتب لو تذاكرتم وتوقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فاتفقوا بحضرة بيت ابن غنتا الفزاري

" ذريني اغاخطاي وصوبي " علي وانا انفقت مالي "

فقالوا ارتفع مالك يا غنا اذ كانت بمعنى الذي ثم سكتوا فقال لهم ابو عبيدة من اخر الناس هذا الاعراب فما المعنى فاجمع الناس عن القول فقيل له ما المعنى عندك قال اراد خالد مكاياي وانما انفقت مالي ولم انفق عرضا فقال لا الامر على انفاقه فجاء فاخذ برصاصد المجلس فاخذ بيده حتى تخطى به الى اعلاه وقال له ليس هذا موضعك فقال لان اكون في مجلس ارتفع منه الى اعلاه احب الي من ان اكون في مجلس احط عنه فاخبر محمود ابن قادم

وفيه ايضا حدث ابن عساكر في تاريخه باسناد رفعه الى ابي الطيب بن ابي محمد العزيز بدي عن ابيه قال كنت مع ابي عمرو بن العلا في مجلس ابرهيم بن محمد ابن حسن بن حسن بن علي بن ابي طالب فسال عن رجل من اصحابه فقد فقال لبعض من حضر اذهب فسل عنه فرجع فقال تركته يريد ان يموت فضحك بعض القوم وقال في الدنيا انسان يريد ان يموت فقال ابو عمرو لقد ضحكتم منه عن سره ان يريد هنا في معنى يكاد قال الله تعالى جدارا يريد ان ينقض اي يكاد فقال ابو عمرو بن العلا لا تزال بخير ما ادعوفينا مثلك

وفيه ايضا قال ثعلب الذي لا ينسب اليه لانه لا يتم الا بصلة والعرب لا تنسب الا الى اسم تام والذي وما بعده حكاية والحكاية لا ينسب اليها ليلا تتغير قال وسيل ابن قادم عنها وانا غائب بتارس فقال اللذوني فلما قدمت سيلت فقلت لا ينسب واتيت بهذه العلة فلما اجتمعنا تحادثنا ثم رجع الي قولي وفيه قال ثعلب كنت اخير الي الرياشي

لا سمع منه فقال لي يوما وقد قرئ عليه

«ما سقم الحرب العوان مني» باذل عامين حديث سني

مثل هذا ولدتني امي «كيف تقول باذل او باذل فقلت انقول في هذا في العربية انا اقصك لتغير هذا يروي باذل وباذل وباذل الرفع على الاستئناف والخفض على الاتباع والنصب على الحال قال فاستحيي واسكت وفيه قال ثعلب بعث ابي عبد الله بن اخت ابي الوزير برقعة فيها خط المبرد ضربته بالسيف قال ابجوز هذا فوجهت اليه لا والله ما سمعت بهذا هذا خطا البتة لان النصرية لا يقع عليها خافض ولا غيره لانها اداة وما تقع اداة على اداة وفيه قال النجيرمي صوت ابي العباس المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم سله عن بيتي الشعر فقلت ما تقول اعزك الله في قول اوس

«دعفر هاعن وصل ذي الشيب امنه» شفيع الى بعض الحدود مدرب

فقال بعد ما تمكث وتململ وتمطى يريد ان النساء انس به فصرن لا يستترن منه ثم صرنا الى ثعلب فلما عرض المجلس سألته عن البيت فقال قال لنا ابن الاعرابي ان الهاء في انه للسحاب وان لم يجر له ذكر لانه كلام والتفت الي الحسن والقاسم فقلت ابن صاحبنا من صاحبكم وفيه حدث محمد بن رستم الطبري قال اخبرنا ابو عثمان المازني قال كنت عند سعيد بن مسعدة الاخفش اذا وابو الفضل الرياشي فقال الاخفش ان هذا اذا رفع بما بعده اسم مبتدا وما بعدها خبرها كقولك ما رايته مذ يومان فاذا خفض بها فهي حرف يعني ليس باسم كقولك ما رايته مذ اليوم فقال له الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسما فقد يرى الاسما تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب زيدا غدا وضارب زيد امس فلم لا تكون بهذه المنزلة فلم يات الاخفش بمقنع قال ابو عثمان فقلت له لا تشبه منذ هاهنا ذكرت لانا لم نرها ظاهرا هكذا تلزم موضعا الا اذا ضارعت حروف المعاني فكيف تخواين وكيف فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا قال له الطبري فقال ابن ابي زرعة المازني افرايت حروف المعاني تعمل على مختلفين متضادين قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيدا وعلى زيد تراب وعلا زيد الفرس فيكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد قال ياقوت نقلت من خط الشيخ ابي سعيد البستي في كتاب الغنه قال قال الاستاذ ابو العلا الحسين بن محمد بن سهلون قد في كتابه الذي سماه اجناس الجواهر كنت بمدينة السلام اختلف الى الشيخ ابي علي الفارسي وكان السلطان رسوله ان يقتصب في كل اسبوع يوما دون التصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي الكفاة

فكنا

فكنا اذا قرانا او راقا منه تجاذبنا في فنون الاداب واجتنينا من فوايده ثمار الالباب ونتعاطى رياض الفاظه ومعانيه والتقطنا الدر المنثور من سفاطجيه فاجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الاصمعي واسرف في الثنا عليه وفضله على اعيان العلماء في ايامه فنازعه رحمه الله تعالى كالمنكسر لما كان يورده وكان فيما ذكر من محاسنه وتقشرين فضايله ان قال من ذا الذي يجسر ان يخطي الفحول من الشعراء غير فقال ابو علي وما الذي رد عليهم فقال الرجل انكر علي ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها وانه سلك نهج الاوايل في وصف المفاوز اذا لعب السراب فيها وفرض الال في نواحيها ولغت الحرباء في سبخ على جمدته والظليم وكيف من ظله وقد مالت خلاله من علبة الهواجر حتى كاد ينهصر عظمها كودس الهوامر فطبق مفصل الاصابة في كل باب وساوى الصدر الاول من ارباب الفصاحة وجاري القرون المنزل من اصحاب البلاغة فقال له ابو علي وما الذي انكر علي ذي الرمة فقال قوله وقفنا فقلنا ايه عن امرسالم لانه كان يجب ان يبنيه فقال اما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب والعجب ان يعقوب ابن السكيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما انشده فقلت ان راى الشيخ ان يصدع لنا بجلية هذا الخطا تفضل به فاملى علينا انشاد ابن السكيت لاعرابي من بني اسد

«وقايلة اسيت فقلت حيري» اسيء اتيء من ذا ام اسد

«احابهم الحمى وهم عوان» وكل عليهم بحا العنه

«فجيت حتوفهم بدا ولما» فنادبت القبور فلم تجبنه

«وكيف تجيب اصداء وهام» واجداث بدرن وما تحوينه

قال يعقوب قوله حيرا اي حقا وهي محتوضة غير منونة فاحتاج الى التنوين قال ابو علي هذا سهو منه لان هذا يجري منه مجرى الاصوات وباب الاصوات كلها والمبنيات باسرها الا ما خص منها بغلبة العرف ميز بين نكرتها ومعرفتها التنوين فما كان منها معرفة ما بغير تنوين فاذا انكرته تنونته فاذا نكرت تقول في الامر صه ومه تريد اسكت فاذا انكرت قلت صه ومه يريد سكوتا وكذلك قال الفراء عاف اذا صوت المعزون من صوته وحال الفراء عاف اي صوتا وكذلك ايه بارجل تريد الحديث وايه تريد حديثا وزعم الاصمعي ان ذا الرمة اخطا في قوله وقفنا او قلنا ايه عن امرسالم وكان يجب ان يبنيه ومقول ايه وهذا ابن اوابد الاصمعي الذي يعتمد عليها من غير علم بقوله حيرا بغير تنوين في موضع قوله فقلب الحق ويجعله نكرة في موضع اخر فنونه فيكون معناه قلب حقا ولا مدخل للضرورة في ذكر انما التنوين للمعنى

المذكور وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير وبالله تعالى التوفيق قال
يعقوب قوله اصابعهم الحمى يريد الحمار وقوله بدون اي طعن في بواذرهم
بالموت والبادرة النحر وقوله حدا اي سيد او لما اي ولم اكن سيدا الاحين
ماتوا اخاني سدت بعدهم قال ياقوت حدثني شيخنا الامام علم الدين
ابن احمد الاندلسي قال حدثني شيخنا تاج الدين ابو اليمن زيد بن الحسن الكندي
قال بلغني ان ابا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول اول من
اجرى الشعر اليونا ادم عليه الصلاة والسلام في قوله

" تغيرت البلاد ومن عليها " فوجه الارض مغبر قبيح "
" تغير كل ذي طعم ولون " وقل بشاشة الوجه المليح "

فقال ابو سعيد يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه امراء فقال وكيف ذلك قال
بان تضب بشاشة على التمييز وترفع المليح بفعل ويكون قد حذف التنوين
لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله

" فالفيته غير مستعتب " ولا ذاكر الله الا قليلا "

قال فرفعني حتى اقعدني بجانبه قال ياقوت قرات في كتاب الموضح
في العروض من تصنيف ابي القاسم عبيد الله بن محمد بن حرو الاسدي
اخبارا اوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض
منها قرات على شيخنا ابي سعيد السيرافي في كتاب الوقف والابتداء عن
الفراء روايته عن ابي بكر بن مجاهد عن ابي الحسن عنه ممو فيه بيت انشده
الفراء " يا بني اسد والشام بيني وبينه " انتفي لبشرى بوده ورسايله "
فقلت هذا البيت لا يستقيم فقال ابو سعيد انشده ابن مجاهد
عن الفراء هكذا قال قد انشدناه غير واحد من شيوخنا عن ابي بكر
وعن ابن بكير عن ابن الحسن وعن ابن الانباري عن احمد بن يحيى عن سلمة
عن الفراء هكذا فقال ابو سعيد ما عندي فيه فقلت رايت هذا البيت بخط
ابي سهل النحوي في هذا الكتاب بانويت امرء وقال رد الادب الى اصله لانه
في الاصل عند الكوفيين ابر على فعل مثل نحو وغرو فقال لي ابو سعيد
لا ينبغي ان يلتفت الى هذا لان الرواة والناقلين اجمعوا على انه مكتوب
بالياء وكذلك لغطوا به ولكن اصلاحه ان يكون بأني امرء فيكون يا بني فعولن
وسكن كسره اليمان ابي لانه قدرة تقدير مخذ وهذا العربي يشبهه
حسن لانهم قد اجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا انشدتنا
جعلوا النزل بمنزلة مخذ واشدد من هذا قراءة حمزة ومكر السيئ والجعل بنوا
بمنزلة مخذ واكركة في السيئ حركة اعراب وفي هذا ضرب من التجوز جعله
المنفصل بمنزلة المتصل وتشبيهه حركة الاعراب بحركة البناء واضح
قال ياقوت حدث ابو جعفر الجرجاني قال قال لنا ابو الحسين المهلبي

النحوي

النحوي وقع بيني وبين المتنبي في ممر العدواني

" يا عمرو الا تدع شتمي ومنقصتي " اضربك حتى تقول الهامة اسقوني "

وذكر ان المتنبي قال ان الناس يغلطون في هذا البيت والصواب اسقوني من
شقات راسه فالمشقاة وعلى المشط فقال المهلبي فقلت له اخطات من وجوه
احدها انه لم يروه كذلك لاخر انه يقال شقات بالكسر ايضا في الشاك لا
تعرف الكسر فيه وما كانت العرب تقوله في الهامة انها اذا المر بثار يصاح حتى
لا تزال تقول اسقوني اسقوني فاذا ثار وابه سكن كانه شرب ذلك الدم

ياقوت قال ابو عمر الخلال المقرئ الصيرفي اخبرني ابو عبد الرحمن العتزلي
غلام ابي علي الجباي ابي ابي الحسن المراغي قال لي قال لي ابي قرات
البارحة في كتاب شيخنا ابي علي في تفسير القرآن في قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل
نبي عدوا ابي نبيا لكل نبي عدوه فجعل بمعنى بين ولست اعرف هذا في اللغة
واحفظ جوابه وحسن به فحبت الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال نعم
هذا معروف في لغة العرب وقد قال العدبني العنبري بالنون

" جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا " على ثبت من امرهم حيث تمموا "

فعدت الى العدبني عبد الرحمن فعرفته ذلك قال ياقوت حدث المرزباني
عن الاحمر النحوي قال دخل ابو يوسف القاضي ابو محمد بن الحسن على الرشيد
وعنده الكسائي يجد له فقال يا امير المؤمنين قد سعدك بهذا الكوفي
وشغلك فقال الرشيد النحو مستنزر عني لاني استدل به على القرآن
والشعر فقال ان علم النحو اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلما والفقه
اذا عرف الرجل فيه الرجل جلة او سد اصار قاضيا فقال الكسائي انا
افضل منك لاني احسن ما يحسن واحسن ما لا تحسن شر الفتنة ابقى الرشيد
وقال ان رايي امير المؤمنين ان ياخذني في جوابي عن مسالة من الفقه فتضحك
الرشيد وقال ابلغت يا كسائي الى هذا الشر قال لابي يوسف اخبره فقال
الكسائي ما تقول لرجل قال لامراته انت طالق ان دخلت الدار فقال ابو
يوسف اذا دخلت الدار طلقت فقال الكسائي خطا اذا فتحت ان فقد وجب
الامر واذا كسرت فانه لم يقع بعد فتنظر ابو يوسف بعد ذلك في النحو

وحدث ايضا عن من سمع الكسائي يقول اجتمعت انا وابو يوسف القاضي
عند هرون الرشيد فجعل ابو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو فقلت
ان اعلم فضل النحو ما تقول في رجل قال لرجل انا قاتل غلامك وقال له
اخر انا قاتل غلامك ايهما كنت تاخذ به قال اخذهما جميعا فقال له هرون
اخطات وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال كيف ذلك فقال الذي يوخذ
بقتل الغلام هو الذي قال انا قاتل غلامك بالاضافة لانه فعل ماض

ما الذي قال انا فاتل غلامك بلا اضافة فانه لا يوخذ لانه مستقبل لم يكن بعد
كما قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فلم لا ان تنوين
مستقبل ما جاء نه غدا فكان ابو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو قال
ابو عبد الله بن مقلة حدثني ابو العباس احمد بن يحيى قال اجتمع الكسائي والاصمعي
عند الرشيد وكانا معه فتيان بقامة ويظعنان فانشد الكسائي

" امركيف ينفع ما يعطى العلوق به " ريحان انفاذا ما مس بالبلل "

فقال الاصمعي ريحان بالرفع فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز ريحان
وريحان وريحانٍ ولحن بكل الاصمعي صاحب عربية فسالت ابا العباس كيف جاز
ذلك فقال اذا رفع بينفع اي امر كيف ينتفع ريحان انت واذا نصب بيعطى واذا
جر جر برده على الهاء في به قال والمعنى وما يتفعني اذا وغدتني بلسانك
ثم لم تصدقه بفعلك يقال ذلك للذي يخبر والكون منه نفع كهذه الناقة
التي تشم بانفها مع تمنع درتها والعلوق التي علق عليها ولدها وذكر ان بجزعنها
حتى حشي جلده تبنا او حشيشا وجعل بين يديها حتى تشمه وتدر عليه ابي
تشكن اليه مرة ثم تنفر عنه ثانية تشمه بانفها ثم تناباه بقلبها فتقول ما ينتفع
من هذا اذا تشمه منه ثم منعت درها وحدث الموزباني عن ابراهيم بن
اسمعيل الكاتب قال سال اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال انطرفي
هذا الشعر عيب وانشده " ما راسا حوا نفر " عنه البيض صفر "
" لا يكون الغير مهرا " لا يكون المهر مهرا "
فقال الكسائي قد اجاب الشاعر فقال له اليزيدي انظر فيه فقال اقوي
لا بد ان ينصب المهر الثاني على انه خبر كان فضرب اليزيدي بقلنسوته
الارض وقال انا ابو محمد اشعر صواب انما ابتدا فقال المهر مهرا فقال له
يحيى ابن خالد انبكي بحضرة امير المومنين وتكشف راسك والله لخطا الكسائي
مع ادبه احب الينا من صوابك مع سوء فعلك فقال لذة الغلبة انستني من
هذا ما احسن انتهى وفي طبقات الكمال بن الانباري قال الدوري كان
ابو يوسف يقع في الكسائي ويقول اي شيء يحسن انا يحسن شيا من كلام
العرب فبلغ ذلك الكسائي والتقيا عند الرشيد وكان الرشيد يعظم
الكسائي لتاديبه اياه فقال لابي يوسف اي البيتين تقول في رجل قال لامراته
انت طالق طالق طالق فقال واحدة قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق قال واحدة
فان قال لها انت طالق وطالق وطالق قال واحدة قال الكسائي يا امير
المومنين اخطا يعقوب في اثنتين واصاب في اثنتين اما قوله انت طالق طالق
طالق فواحدة لان الثنتين الباقيتين تاكيد فما تقول انت فابهر فابهر

وانت

وانت كرسيه كرسيه واما قوله انت طالق او طالق او طالق فهذا شك وقعت الاولى
التي تتيقن واما قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لانه لم يشك وكذلك
قوله انت طالق فطالق وطالق قال ياقوت نزلت بخط ابي سعيد عبد الرحمن
بن علي البرداوعي اللغوي الكاتب في كتاب جلا المعرفة من تصنيفه قبل اجتمع
ابو هبيرة لنظاهر وصار بين يدي الرشيد فتناظرا في النقد حتى وقت مناظرتهما
فلم يفهما فقال لبعض الخدام اذهب بهما فلما صارا الى بعض الطريق قال ابو هبيرة انت
تعلم ان الكسائي لا يحسن شيا من النظر وانما همته على النحو والحساب ولكن
ينبغي له مسالة نحو والعبي له مسالة حساب فتشغله بها لانا نامن ان يسمع منا
ما لم نسمعه ولم يبلغه محمد ان ينبسنا الى الرند فة فلما صارا اليه سلما
عليه ثم جلسا حتى راحت فقال اسالك اصلحك الله عن مسالة من النحو قال هاتها
قال ما حد الفاعل والمفعول به قال الكسائي حد الفاعل الرفع ابدا وحد المفعول
النصب ابدا قال فكيف تقول ضرب زيد قال ضرب زيد قال فلم رفعت
زيدا وقد شرطت ان المفعول به منصوب ابدا قال لانه لم يسم فاعله
قال فقد خطات في العبارة اذ لم يقبل ان من المفعولين من اذا لم يسم
فاعله كان مرفوعا ومن حقه ان يجعل لكم الحكم بان تجعل الرفع لمن لم يسم فاعله قال
انا اذا لم نذكر الفاعل اقمنا المفعول به مكانه لان الفعل الواقع عليه
غير مستحكم النقص والنقص مطابق للرفع فاذا ذكرنا من فعل به وافضينا
بذكر فضلته قال له فان كان النصب مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله
به اولى انا اذا قلنا ضرب زيد فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا
قلنا ضرب عبد الله زيدا علم ان يضربه الا رجل واحد فالذي امكن ان
يضرب به مائة رجل اولى بالنصب والنقص ممن لم يضربه الا واحد فوقف
الكسائي فلم يدر ما يقول ثم قال له ابو هبيرة اسالك اصلحك الله عن مسالة
من الحساب قال قل قال كم حد رعشرة قال اجتمع الحساب على انه احد
لعشرة قال فهل علم الله حدودها قال الله تعالى عالم بكل شيء قال فاذكرت
ان يكون الله اذ علم حدودها الفاه الى نبي من انبيائه ثم الفاه ذلك النبي
الى حفيد من احفاده ثم لم يزل ذلك العلم يتمى حتى صار علم حد رعشرة
عندك واكون انا اعلم احدودها قال الله عالم ولا نعلمه انت وتكون مخطيا
فيما قلت قال ياقوت حدثت ابن يشكوال في الصلة قال قال علي
ابن عيسى الربعي كان عبد الله بن حمود الرشيدي الاندلسي قد قرا
يوما على ابي علي القارسي في نوادر الاصمعي ادات الوجل اذا اردت قتله
عمدا فقال ابو علي الحق هذه الكلمة بباب لاجافاني ثم اجد لها مظهرا
غيرها فاسارع من حوله الى كتابتها قال الربعي فقلت ايها الشيخ ليس

بعلم واحد

حط الموقف على الياس
لعلة النقص

اداة من اداة في شيء قال وكيف ذاك قلت لان اسحق بن ابرهيم الموصلي وقطربا
المحوي حكيا انه يقال جاءا الرجل اذا جين فجعل الشيخ وقال اذا كان كذا فليس
منه فضرب كل واحد منهم على ما كتب قال ياقوت حدث الموزباني في اخبار
الكسائي بما اسنده الى المغيرة بن محمد عن ابيه قال لما دخل الكسائي البصرة
اول ما دخله جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه فسأل ابن ابي عيينة عن
اولف ينصرف او لا ينصرف فقال افعل لا ينصرف فقال ابن ابي عيينة خطا
والله وخرج يونس فسئل عن اولق فقال هو فوعل وليس بافعل لان الكلمة
فاالفعل لانك تقول الق الرجل مخمورا لوق فتثبت الهمزة وكذلك ارنب مصروف
لانه فعلل لانك تقول ارض سرنبة فتثبت الهمزة قال والمالوق المجنون انتهى
قال ياقوت حدث ابو محمد اليزيدي قال كان بجنبتي رجل فمسألني عن
ابيات من القرآن مشكلات فكنت اتبين الغيث في سوالة وكنت اذا اجبته
او كدلونه يزيد ويسود فقال لي يوما ايجوز في كلام العرب ان تقول ادخلت القوم
الدار ثم اخرجتهم رجلا فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول اخرجتهم رجلا رجلا فيدل
على تفصيل الجنس قال فكيف قال الله عز وجل ثم يخرجكم طفلا قلت ليس
هذا من ذلك لان الطفل مصدر في الاصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ
واحد فتقول هذا الطفل وهذان طفل وهؤلاء طفل كما قال تعالى او الطفل
الذين لم يظهروا على عورات النساء فطفل في الآية موضع اطفال فكأنه قال
ثم يخرجكم اطفالا قال فاخبرني عن قوله عز وجل يوم يذيقهم الذين كفروا
وعصوا الرسول لو تسوى بهم الارض من اين لهم هذه الارض هنا قلت
له وهنت اما سمعت قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض فوددت
تلك الارض تسوى بهم فسكت قال ياقوت في معجم الادباء احد تلامذة العلم
صدر الافاضل قاسم بن حسين الخوارزمي قال دخل افضل القضاة
يعقوب ابن سعيد بن الجندي على جار الله الزمخشري فقال له لقد انشأت
البارحة شيئا واستحسنته

ما تابع له بتبع متبوعه في لفظه ومحله باذا الثبت

باذا انفعلم غير علم نافع الغزت في اتقانه حتى ثبت

الغزت فيها عن خروقها لعلم ما ذيه بشيء الاشيء لا يعبأ به فانه لا يجوز في
قولهم الا شيء سوى الرفع وهو بدل من قولكم غير علم نافع برفع غير
فلما سمع جار الله منه البيتين قال له لقد جئت بشيا اذا قال
ياقوت حدثني صدر الافاضل قال كتب الي الصوفي المعروف بالصواب
يسألني عن قول حسان رضي الله تعالى عنه

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وقولهم ان فيه ثلاثة عشر موضعا فاجبته

افوي اما ما وجب البرق مضرع من خلق خاطر الوفاد حين خطا

ينبغي الصواب لدينا من مباحثه وما ذر ان ما بعده الصواب خطا

الذي حضرني في هذا البيت من الموضعات اثنا عشر فمنها قوله فمن يهجو فيها
ثلاثة مرفوعات المبتدا والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتدا المقدر
في قوله ويمدحه والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الاول
ثلاثة مرفوعات ايضا ومنها المرفوعات التي في قوله وينصره احدها الفعل
المضارع والثاني الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات الاربعة التي في قوله
سواء اثنان من حيث ان في مقام الخبر عن المبتدا اين واثنان اخران من حيث
ان في كل واحد ضميرا راجعا الى المبتدا فهذه اياسبعة في جملة المثال
وخمسة مرجوحة قطع المدني من الفعل انتهى قال الصلاح الصفدي بعد حكايته
هذه الموضعات ثلاثة عشر والباقي المبتدا المحذوف المعطوف على قوله
من في الاول من قوله فمن يهجو اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه قد تقرر
ان في يهجو ثلاث مرفوعات وكذا في ويمدحه وكذلك في قوله ان في ينصره
مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث قال ابو بكر الزبيدي في طبقات
النحويين قال المازني كنت بحضرة الواثق يوما فقال لابن خادم كيف
تقول نعقتك دينارا احلى من درهم فقال دينارا بالرفع قلت فكيف تقول
ضربك زيدا خير لك منصب زيدا فطابقته بالفرق بينهما فانقطع وكان
ابن السكيت حاضرا فتناول الواثق بمسألة عن مسألة فقلت له ما وزن تكتال
من الفعل فقال تفعال فقال لي الواثق بمسألة عن مسألة فقلت له ما وزن تكتال
تكتل تفعيل فقال تفعال واصله تكتيل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
حضار لفظها فكتال فاسكنت اللام للجزم لانه جواب الامر فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب
فلما خرجنا قال لي ابن السكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة الخالصة
فقلت والله ما اردت تخطئتك ولم اظن انه يعزب عنك قال وقال
المازني حضرت يوما عند الواثق فقال يا مازني هات مسألة وكان عنده
قاه الكوفة فقلت ما تقولون في قوله تعالى وما كانت امك بغيا لم يقل
بغية وهي صفة لمؤنث فاجابوا بجوابات غير مرضية فقال الواثق
هات ما عندك فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحذفت
الهاء لكونه كحيض وطهر مثلة وانما تحذف الهاء اذا كانت في معنى مفعول نحو
امراة قتيل وكف خضيب ويجيء ههنا لسبب تفعل انما هو فعوله
ومفعول لا تلحقه الهاء في وصف المؤنث نحو امراة شكور وربما سقطوا
الهاء اذا كانت بعيدة الرشاء وتقدير بغي بغوي قلبت الواو ياء ادغمت

في الياء فصارت ياقبالة نحو سيد وميت فاستحسن الجواب وقال ابو الطيب
اللغوي في مراتب النحويين اخبرنا علي بن محمد الحداني قال بلغنا ان مغنية غنت
بحضرة الواثق بالله تعالى

" اكلما ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحيته ظلم "

فرد عليها الواثق وقال ان مصابكم رجلا فاعادت رجلا فاعاد الرد عليها فقالت
فتحيي هذا العلم اهل زمانه قال ومن هو قالت الماذني فقال علي به فاشخص
اليه فلما مثل بين يديه قال ما اسمك يا سرية قالت بكر يا امير المومنين قال احسنت
كيف تري الظليم البيت فقال ان مصابكم رجلا قال فاين خبر ان قال قوله ظلم
ومعني مصابكم اصابتكم قال صدقت قال ابو الطيب وقد صحف بين محمد بن عبد
الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق فقال
محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجلا فسئلا عنه يعقوب ابن السكيت فحكم لاحمد
ابن ابي داود بصحته لاجلا فاخبرونا عن ثعلب قال فاتيت يعقوب فاخبرته
الخبر فقال لي اسمع عذري جاءني رسول ابن ابي داود فجئت
اليه فلما راي فشق علي وقربني واحفى في المسئلة عن اخباري ثم قال لي يا ابا
يوسف ما الي اركب القسوة نافضة يا غلا مردستا كا ملاس كسرجي فاحضر
فقال كيسا فيه مايتا دينار ثم قال اركب قلت لا بالي راجلا فقال جاريك
الغلاني يسرجه ويجامه فاحضر وقال يسلم الجميع الي فلما راني يوسف
مشكرت له ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف انشدت هذا البيت اظلم ان
مصابكم رجلا فقلت الوزير انما هو رجلا بالنصب وقد تراضينا بك فقلت القول
ما قلت فخرجت من عنده فاذا رسول محمد بن عبد الملك فقال احب الوزير فلما
دخلت اليه بدا لي وانا واقف فقال يا يعقوب اليس المراية اظلم ان
مصابكم رجلا فقلت لا بل رجلا فقال اغرب قال يعقوب فكيف كنت تقول ان
اقول في المسايل ابن السيد البطليوسي حكي ابو القاسم الزجاجي
قال اخبرنا ابو اسحق بن السري الزجاج قال اخبرني محمد بن يزيد المبرد
قال سمعت الماذني يقول سالني الرياشي فقال لي كم نيفت ان تكون الله
تعالى اصله الاله ثم خفف بحذف الهمزة كما يقول احمايك فقلت له لو
كان مخففا منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة فحذاه في حال تحقيقها
لاتغير المعني الا تري ان الياس والاياس بمعنى واحد ولما كنت اعمل
لتغير المعني دلالة على ان الاله وراية قد استعمل لغير الله في قوله
تعالى الله فضل بنية على خلقي الاله وراية فحكم لي بالسبق وقوله الهتنا خير ام هو والمعنى
وانظر الي الحكم الذي ظلمت عليه عاكف وقوله الهتنا خير ام هو والمعنى
يستعبد وسمه الا الباري تعالى علمت انه علم وليس عاخوذ من الاله الذي
المسايل ايضا ما الشيء فتقول له شيء

يستمعون القران فيتبعون احسنه من قول الكتاب في صدور كتبهم بسم
الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وذكرت ان قوما من نحويي زماننا لهذا
ينكرون عطف الصلاة على البسملة وقد كنت اخبرت بذلك قديما فحسبت
انهم انما يتعلقون في انكاره بانه امر لم تزد به سنة ماثورة وانه شيء
احدثه الكتاب حتى اخبرني محبوبون انه قاسد عندهم في الاعراب وليسوا
ينكرونه من اجل انه شيء محدث عند الكتاب واخبروني ان الصواب عندهم
اسقاط الواو وراجت ذلك فضا في رسايل بعضهم ورايت بعضهم يكتب
في صدور كتبه بسم الله الرحمن الرحيم والصلوات علي رسوله الكريم وقد
تاملت الامر الذي حملهم علي انكاره فلم احد شيا يمكن ان يتعلقوا به الا
امرين احدهما ان العطوف حكمه ان يكون موافقا للمعطوف عليه وهاتان
جملتان قد اختلفتا فتوهموا من اجل اختلافهما انه لا يصح عطف احداهما
على الاخري والثاني ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا
صلي الله على محمد جملة معناها الدعا فلما اختلفتا فكانت الاولي اخبارا وكانت
الثانية دعاء وكان من شان واو العطف ان تشرك الثاني مع الاول لفظا ومعني
لم يصح عندهم هاتين الجملتين بعضها علي بعض لاختلافهما لفظا ومعني
فان كانت العلة التي جعلتهم علي انكار ذلك اختلاف اعراب الجملتين فان ذلك
غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قايله لان بيننا كالا الاعراب في العطف انما
يراعي في الاسما المفردة المعربة خاصة واما عطف الجمل على الجمل فانه نوعان
احدهما ان تكون الجملتان منتشئا كلتيهما في الاعراب كقولنا ان زيدا قايم
وعمرا خارج وكان زيد قايما وعمرو خارجا فيعطف الاسم والخبر على الخبر
والنوع الثاني لا يراعي فيه الانشا كل في الاعراب كقولنا قام زيد ومحمد
اكرمته ومررت بعبد الله واخاه لقد فاق الناس في هذا الباب قد نص عليها
سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذكرت كثير
من القران والكلام المنثور والمنظوم كقوله تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون
الزكاة وكقول خزنة النار لهم الم ياتكم رسل منكم وقد ذكرت ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس
وغيرهما وان كانوا انكروا ذكر من اجل قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية
وقولنا صلي الله عليه وسلم على محمد جملة معناها الدعا فاستحال عندهم
عطف الدعا على الخبر لاسيما ومن خاصة الواو ان تعطف ما بعدها على ما
قبلها لفظا ومعني وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما فانما
احتجوا به غير صحيح ايضا وهذا هو الذي قاله فيسم عليه من وجوه
كثيرة لان من وجه واحد ذكرها انا وجدنا كثيرا من العلما كتابا
سموا مجالس بالمتعضيات الى زماننا هذا يصدرون كتبهم بان
يقولوا الحمد لله الذي جعل كذا وكذا لله يقولون بالتزوفكر وصلي الله على

لعله سقط هنا عطف

سيدنا محمد فيعطفون الصلاة على المحمد والامر فرق بين عطفها على المحمد وعطفها على البسملة لان كلتا الجملتين خبر ونحو هذا ليس مختصا بكتب الضعفا في العربية دون الاقويا ولا بكتب الجهال دون العلما بل ذلك موجود في كتب الائمة النقة بين والعلما المبرزين كالفارسي وابو العباس المبرد والمازني وغيرهم فلو لم يكن بايدينا دليل ندفع به مذهب هولا الاحاد لكفى من عثيرة فتامل خطبتي كتاب الله الايضاح للفارسي وصدر الكامل لابي العباس المبرد وصدر كتاب سيبويه وغير ذلك من الكتب وتامل خطب الخلفا وكلام الفصحا والبلغا فانك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه وما ان قولنا وصلى الله على محمد بائر البسملة منصرف الى معنى الخبر وذلك تاويلات مختلفة احدها ان يكون تقديره ابدا بسم الله الرحمن الرحيم واقول صلى الله على محمد فيضمر القول ويعطفه على ابدا وذكرها بصرف الكلام الى الاخبار والعرب تحذف القول حذفا مطردا اشهر من ان يعني عن ابراد امثلة منه كقوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم اي يقولون سلام عليكم وكذلك قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى اي يقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله على معنى ابدا بسم الله وبالصلاة على محمد فيكون من الكلام المحمول على التاويل كما اجاز سيبويه قول رجل يقول ذلك لا زيدا انه في معنى ما احد يقول ذلك الا زيد وهذا كثير لا يستطيع احد من اهل هذه الصناعة على دفعه وان شئت كان التقدير ابدا بسم الله واصلي على محمد فيكون نحوا ايضا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة قصيرة وان كان دعاء فهي معنى الاخبار فهذا وجه اخر صحيح ومنها انه لا يستحيل عطف قولنا وصلى الله على محمد على قولنا بسم الله وان كان دعاء محضا من غير ان يتاول فيه تاويل اخبار لانا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبة تركيب الدعاء والامر والنهي والاستفهام التي لا يصح ان يقال فيها صدقة ولا كذب مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب وهذا اشد من عطف بعضها على بعض كنحو ما انشده من قول الجميح بن منقذ

" ولو اصابت لقالت وهي صادقة " ان الزبانية لا تنصبك للنسب "

فاوقع النهي موقع خبر ان وقال اخر

" الا ايها امرا جارع لا تلومني " على شيء رفعت به سماعي "

" وكوني بالكارمز ذكريني " وذلي ذا حدوه صناع

فاوقع الامر موقع خبر كان وقال الفراء فاما انت اخ لا بعدمه فاوقع الامر الجملة التي هي لا بعدمه ومعناها الدعا موقع الصفة لاخ على المعنى كانه قال تاخا انت اخ ندعوله بان لا بعدم وليس يسوغ لمغترض

علينا

عليا ان يزعم ان هذا شيء خص به الشعرا فان ذلك قد جا في القران والكلام الفصيح فمن ذلك قول الله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا واجاز الكوفيون بلا خلاف بينهم زيدا ضربته وعمرا لاشتمه وزيدا كم مرة رايته وعبد الله هل اكرمته وزيد جزاه الله عني خيرا وقد جا عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع والفعل المضارع على اسم الفاعل وكذلك الفعل المضارع الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وقال امرء القيس

" الا انعم صباحا ايها الربع " وانطق " فعطف الامر على الدعا وهذا كثير وقد قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لانه السبب له الى ان يكون صفة واعلم انه لا يجوز من عند الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تبني الا على ابنيته وعلته ولا يجوز ان يخالط من تعلم ومن لا تعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وانما الصفة على من قد علمته فابطل جواز هذه المسالة من جهة جمع الصفتين ولم يبطلها من اجل عطف الخبر على الاستفهام وواقفه جميع النحويين على هذه المسالة وانما كان ذلك لان الجمل لا براعي فيها التشاكل في المعاني ولا في الاعراب وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعا على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله " ظفرنا بصيد " وحياك الله انا زيدا وما يعلم احد انكر ذلك عليه واذا كان التشاكل لا براعي فيها في اكثر المفردات كان اجدر ان لا يراعى في الجمل الا ترى ان المعرب يعطف المعرب على المبني والمبني على المعرب وما يظهر فيه الاعراب على ما لا يظهر وفي هذا الموضع شيء يجب ان يوقف عليه وذلك ان قول النحويين ان الواو يعطف ما قبلها بالفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم وهو في الحقيقة خصوص وانما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه لا في كميته ولا كيفيته الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وقد يجوز ان يضرب زيد ضربة واحدة وعمر ضربتين وثلاثا فتختلف الكيفيتان وبين ذلك قول العرب اياك والاسد فيعطفون الاسد على ضمير المخاطب والفعل الناصب لها مختلف المعنى لان المخاطب مخوف والاسد مخوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا التخويف لان جنس التخويف قد انتظمها ونحو منه قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لان الاجماع على الامر وهو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضم الاشيا المتفرقة وان اختلف نوعاهما فان لهما جنسا يجتمعان فيه الا ترى انهما جميعا يرجعان الى معنى الصيرورة والانحدار

لعله ما

لعله بعد على زيد

لعله الجمع بعد واو

الاثري ان من عزم على الشيء فقد اخذ به وصار كان الاشيا المتفرقة
اذا جمعت انجذب بعضها الى بعض وصار كل واحد منها الى الاخر
وكذلك قول الشاعر باليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا
ومعناه وحاملا رمحا لان التقلد نوع من الحمل والاجل هذا الذي ذكرناه
من حكم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى واسحوا برؤسكم وارجلكم
الى الكعبين في قراة من خفض الارجل تغسل والروس تمسح ولوجب
عطفها على الروس ان تكون ممسوحة كمسح الروس لان العرب تشتمل
المسح على معنيين احدهما النضح والاخر الغسل حكى ابو زيد تمسحت للصلاة
اي توضات وقال الراجز اسلت عنزي وتمسحت فعبئ اراد انه غسله
بحلب فيه فلما كان المسح نوعين اوجبنا الحمل عضوما يليق به اذ كانت واو
العطف كما قلنا انما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كيفيته
فالنضح والمسح جمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس
المتاهب للحرب والتسلح وهكذا قولنا بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله
على محمد وان كان الاضمار والدعا قد اختلفا فانهما قد اتفقا في معنى
التعمة والاستفتاح او في معنى التبرك والاستنجاح فان قال قائل
قد انكر النحويون ان يقال ليت زيدا قائم وعمرو بالرفع عطفا على
موضع ليت وما عملت فيه وهلا ذكرت ان من اجل اختلاف الجملتين
بان احداهما يصير جزا والثانية تمنيا فالجواب ان هذا الذي توهمته
لا يصح من وجهين احدهما ان انكار النحويين العطف على موضع ليت
ليس من اجل ما ظننته وانما منعوه لان ليت قد ابطلت الابتدا فلم
يبق له لفظا ولا تقدير ا ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف عمرو عليه
لم يكن عطف خبر على خبر كما توهمته وانما كان يكون عطف خبر على خبر
لان المعنى انما كان تعامل اللفظ دون الموضع لو كان هناك موضع والوجه
الثاني ان قولنا ليت زيدا قائم وعمرو لا يعد جملتين وانما يعد جملة
واحدة كان الخبر الذي كان يتم الجملة الثانية سقط استغنا بخبر
الاسم الاول ولو قلت ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين
وهذا كقولك قام زيد وقام عمرو فيكون الكلام جملتين فاذا قلت
قام زيد وعمرو صارت جملة واحدة ويدل على ذلك ان النحويين يجيزون
مررت برجل قائم زيد وابوه ولا يجيزون مررت برجل قائم زيد وقائم
ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة فاكتفي فيها بضمير واحد يعود الى
الموصوف والثانية تجري مجرى جملتين فلابد في كل واحدة منهما من
ضمير وكذلك يجيزون زيد قائم عمرو وابوه ولا يجيزون زيد قائم عمرو
وقائم ابوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير يعود الى المبتدا وفي السابلة

البطليوسي ايضا سالت عن قول الله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والملايكة واولوا العلم قايما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وقلت
باي شي انتصب قايما وما القايم فيه وابن خبر التبرية من هذه الاية
الاية وذكرت ان بعض المتكلمين لصناعة النحو انكر قولنا ان قايما ههنا
منصوب على الحال وزعم انه كفر من قاله وانما قاله ذلك فيما مرى لان الحال
فيما ذكر النحويون مشتقة وفضلة في الكلام والقيام بالقسط صفة لله
تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يزال ولا يصح فيها الانتقال ونحن نبرا الى الله
ان نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى عالما يجوز او يغيب عنا هذا المقدار
من علم الانسان وانما الذي هذا المعترض من قلة بضاعة هذه الصناعة وسوء
فهمه لباب الحال وقد اجتزانا عن ذكر بما فيه كفاية واقناع وباسه استعين
وعليه التوكل اما خبر التبرية في هذه الاية فمحذوف تقديره عند البصريين
لا اله في الوجود الا هو ولا اله موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير وخبر التبرية
قد يحذف اذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم لا باس يريدون لا باس
عليك وكقولك عند يقوت الحربي
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا
اراد به لا بلاغي لنا وقوله هو بدل من موضع لا وما عملت فيه لان التبرية
وما يعمل فيه في موضع رفع على الابتدا وهي في ذلك بمنزلة ان وما يعمل فيه
فان قيل فما الذي يمنع من ان يكون هو الموجود في الاية خبرا لا التبرية
ولا تحتاج الى تكلف هذا الاضمار فالجواب ان في ذلك خطا من ثلاثة
اوجه احدها ان لا هذه لا تعمل الا في النكرات فان جعلت هو خبرا بها
اعلنها في المعرفة ولا يجوز والثاني ان ما بعد الا موجب ولا تعمل في
الموجب انما تعمل في المنفي والثالث انك ان جعلت هو خبر التبرية كنت
قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو
لان الحكم في العربية اذا اجتمعت معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم
والنكرة الخبر فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا انحذ وفا واما قوله
تعالى قايما بالقسط فانه لا يخلو من احد ثلاثة اوجه اما ان يكون منصوبا
على المدح والتعظيم واما ان يكون منصوبا على الحال واما ان يكون منصوبا
على اللغة لاله المغروب بالتبرية فاما نصبه على المدح والتعظيم فواضح
يعني وجوده على القول فيه واما نصبه على الصفة لاله فان ذلك خطا لان
المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق فاذا جعلت قايما بالقسط الا هو
فرجع النفي خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز ان يكون ثم اله اخر غير
قايم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل ظريف في الدار الا زيد قايما نفيت
الرجال الظرفا خاصة وجاز ان يكون رجلا اخر غير ظريف وهذا اكثر صريح

نعوذ بالله تعالى منه واما نصبه على الحال فلا يخلو امن احد اربعة اوجه
اما ان يكون حالا من اسم الله تعالى واما ان يكون حالا من المضمر واما ان يكون
حالا من المنصوب بان واما ان يكون حالا من المضمر الذي في حيز التنبيه المقدر
فان جعلته حالا من اسم الله تعالى فلا تعامل فيه شهد فيتقيد به شهد الله
في حال قيامه بالقسط الا اله الا هو وشهدت الملائكة واولوا العلم وليس
هذا قبيحا من اجل انك ذكرت اسما تيقن وجبت بالحال من بعضها دون بعض
قال ابن جني الا ترى انك لو قلت جاءني زيد راكبا وعمرو وخالد محملت الحال
من بعضهم جاز بالاتفاق واذا جعلت قائما حالا من هو فالعامل في الحال معنى
التنبيه لان الاحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف فيكون التقدير سلمك
الله ان الربوبية ليست الا له في حال قيامه بالقسط فهذان الوجهان
صحيحان فاما كونه حالا من المضمر المنصوب بان او من المضمر الذي به حيز
التنبيه المحذوف فمحال ما حظ لا يجوز اما امتناعه من ان يكون حالا من
المضمر المنصوب بان فلعلتين احداهما ان ان المفتوحة تقدر هي وما
علقت فيه بتقدير المصدر وما بعده هما من اسمها وخبرها صلة لها فان
جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا في الصلة فيكون قد فرقت بين
الصلة والموصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل والعلة الثانية
انك جعلته حالا من اسم ان لزمك ان تعمل ان في الحال وان لا تعمل في
الاحوال شيا ولا في الظروف فان قلت قد قال النابغة الذبياني
كانه خارج من جنب صفحته فنصب على الحال من اسم كان وجعل
العامل فيها ما كان في معنى التشبيه فهلا اجزت مثله لك في ان
فالجواب ان ذلك انما يجوز عند البصريين في كان وليت ولعل خاصة
لان هذه الاحرف الثلاثة انما بطلت معنى الابتداء اما يدخل عليه واجزت
في الكلام معنى التمني والترجي والتشبيه فاشبهت الافعال فان
قيل فان المفتوحة تدخل على الجملة فتصرفها الى تاويل المصدر الا
ترى انك تقول يعجبني قيامك فهلا اعملت في الحال ما فيها من تاويل
المصدر فالجواب ان ذلك خطا لان المصدر الذي تقدر به ان
المفتوحة انما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها فاذا
جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا في صلتها فيلزمك من ذلك
ان يعمل الاسم في نفسه وذلك محال فهذا الذي ذكرناه استحال
ان ينتصب قائما على الحال من اسم ان فاما امتناعه من ان يكون
حالا من الضمير المقدر في حيز التنبيه المحذوف فمن اجل ان المراد
بالنبي العموم والاستغراق على ما قدمناه فاذا جعلته حالا من المضمر
الغائب في الخبر المحذوف صار التقدير لا اله موجود في حال قيامه بالقسط

الا هو فيصير النبي واقعا على الالهة القائمين بالقسط دون غيرهم وهو
هذا الكلام اذ ثم الها غير قائم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل موجود
سخيا الا زيد وانما نفيت الوجود الا سخيا خاصة دون غيره وهذا القصد
فصح بجميع ما قدمناه ان قائما لا يصح ان يكون حالا من اسم الله تعالى او من
هو فان قال قائل فكيف جاز لكم ان تجعلوه حالا من الله تعالى او
من ضميره والحال منتقلة وفضلة في الكلام وهذه الصفة لم يزل الله
تعالى موصوفا بها ولا يزال فالجواب انه ليس كل حال منتقلة والفضلة
في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الاحوال ما لا يصح انتقاله ولا يجوز
ان يكون فضلة الا ترى ان النحويين قد اطلقوا الحال على اشياء من القرآن
وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله تعالى هو الحق مصدقا وان هذا صراطي
مستقيما والحق لا يفارقه التصديق وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة
وقالوا في قوله تعالى بعبدا لملك وقالوا في قوله تعالى الم الله لا اله الا هو
الحي القيوم نزل عليك الكتاب بالحق انها جملة في موضع الحال من الله تعالى
كانه قال الله الحي القيوم منزل عليك الكتاب متوحدا بالربوبية واجازوا
ايضا ان يكون في موضع الحال من الضمير في نزل وكذلك قول العرب ضربي
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا ودعوت الله سميعا وكل ذلك
ان تتبعناه فان قال قائل فكيف صح ان تسمي هذه الاشياء حالا وهي
غير منتقلة والكلام محتاج اليها فالجواب عن ذلك من وجوه كلها ممتنع احدها
ان الحال شبيهة بالصفة والصفة ضربان ضرب لا يحتاج اليه الموصوف
ولا بد له منه وذلك اذا التبس بغيره وضرب لا يحتاج اليه وانما يذكر للمدح
او الذم او الترحم فوجب ان يكون الحال كذلك ومنها ان الشي اذا وجد
فيه بعض خواص نوعه ولم يوجد فيه بعضها لم يخرجه عن نوعه نقصان ما
نقص منه الا ترى ان الاسم له خواص تخصه مثل التنوين ودخول الالف
واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ولم يلزم ان يوجد هذه الخواص
كلها في جميع الاسماء ولكن حيثما وجدت كلها او بعضها حكم له بانه اسم وكذلك
الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خواص الحال وشروطها موجودة فيها فلا
يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من وما ونحوهما عن حكمهم
الاسماء نقصان ما نقصها من خواص الاسماء ومنها ان النحويين لم يريدوا
بقولهم ان الحال فضلة في الكلام ان الحال مستغنى عنها في كل موضع
على ما يتوهم من لا دربة له بهذه الصناعة وانما معنى ذكرهم انها تجيء
على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة منعقدة بغيرها
واما ان تعتمد الكلام تقع الفائدة بها معها ولا تقع الفائدة بها مجردة وانما
كان ذلك لانها لا ترفع ولا يسند اليها حديث واعتماد كل جملة مفيدة انما هو

على الاسم المرفوع الذي اسند اليه الحديث او ما هو في تاويل المرفوع والمنعقد
فائدة بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع او ما هو
في تاويل المرفوع كقولنا ما جاءني من احد وان زيدا قائم فتامل هذا الموضع
فانه يكشف عنك الحيرة في امر النحاة وفيه لطف وغموض واما القيام الذي
وصف الله تعالى به نفسه في هذه الاية فليس يراد به المقول والانتصاب
ان هذا من صفة الاجسام تعالى الله عن ذلك وانما المراد بالقيام ههنا
القيام بالامور والمحافظة عليها يقال فلان يقوم بامر فلان اي يعتني به ويتكفل
به شانه ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء اي متكلفون بامورهن
ومعيشتهن بشهوتهن ومنه قول الاعشى

« يقوم على الوعد في خومه » فيقضي اذا ساء او ينتصر »

وفي السابل ايضا سالت وفقك الله عن قولنا في الدعاء يا حليما لا تعجل
ويا جوادا لا تبخل ويا عالما لا تجهل وتحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف
يصح ان يقال في مثل هذا منادى منكر والنكرة بدية الى الله تعالى واذ كان
معرفة فكيف انتصب وخرج مخرج المنكور وهذا سوال من لم يتمهر في
علم معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور غرض هذه الصناعة
تصورا صحيحا وانا اعلمك لم ذلك واشرح لك ما التمسته شرحا يسيرا وعنك
تزول الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان شاء الله فاقول
وبالله التوفيق ان الوجه في هذا وما اشبهه من صفات الله تعالى
ان يقال فيه انه منادى مخصص وهذه عبارة معتادة عند النحويين
وانما جرت عادتهم في نحو هذا ان يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادي
المطول اي المطول من قولك مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه اشتق
المطل في الوعد ومعنى قولنا انه منادى تخصص ان حليما وجوادا وعالما
ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقون
وهي وان اتفقت الفاظها متباينة في المعاني كما اذا قلنا في الباري تعالى
انه سميع بصير فالمعنى مختلف وان اتفقت العبارة لان زيدا سميع باذن
بصير حديدة لانه ذو اجوارح والبعاض مجتمعة والله تعالى منزه عن مثل
هذه الصفات جل عن ما يصفه به الجاهلون وتقدس عما يقول حبه
المبطلون وانما نريد بقولنا فيه انه سميع وانه بصير ان لا يغيب عنه شيء
من خلقه وانه شاهد بجميع حركاتهم وانما نعلم الا يخفى عنه مثقال الذرة ولا
يقصر عنه ما تحنه الصدور وتجتلبه الضمير ولذلك اذا قلنا ان زيدا حي
فانما نريد بذلك ان له نفسا حساسة مقتضية بجسم واذا قلنا في الباري
انه حي فانما نريد بذلك انه مدرك للاشياء يجوز ان يراد به بذلك انه
موجود لم يزل ولا يزال والعرب تسمي الوجود حياة والعدم موتا قيقولون

للشمس

للشمس ما دامت موجودة حية فاذا عدمت سموها ميتة قال ذو الرمة

« فلما راين الليل والشمس حية » حياة الذي يقضي حشاشة نازع »

شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه وقال اخر يصف النار

« وزهراء ان كفنتها فهو عيشها » وان لم اكفنها فموت معجل »

فجعل وجود النار حياة وعدمها موتا ولم يرد بانشا دهذين البيتين تمثيل
حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما لان ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز
واستعارة وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقايق لا تشبه شيئا من
صفات المحدثات ولا تكيف وانما يوجد توقيفا وتسليما لا قياسا وقد
اجتمع العارفون بحدود الكلام على ان الاشتراك في الاسما اوجب
المناسبة من المسميات بها وانما تشبه الاشيا بانتفائها في المعاني
لا في الالفاظ وليس شيء من العاني تعالى ومن محاوقاته اشتباه في معنى
من المعاني فاذا اراد ان يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا
عليها الفاظا تخصصها وتجعلها مقصورة عليه فقالوا يا حليما لا تعجل
ويا جوادا لا تبخل ويا عالما لا تجهل وتحو ذلك فصارت هذه الصفات
خاصة لا يصح ان يوصف بها غيره لان كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة
وكل جواد فلا بد له من بخل وعلة وكل عالم فلا بد له من جهل وحيرة فاما
الحلم المحض الذي لا يلحقه طيش والجود المحض الذي ليس فيه بخل والعلم
المحض الذي لا يقترن به جهل فانها صفات خاصة لا حظ فيها لغيره
وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب على الصفة كانه قيل
يا حليما غير عجول ويا جوادا غير بخيل ويا عالما غير جهول فالفائدة
في هذه الالفاظ المزيدة على هذه الاسما ما ذكرناه من التخصيص فان
قال قائل فقد علمت انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فقد
فهم ان هذه الصفات مخالفة لصفات البشر فاذا كان ذلك مفهوما
من انفس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه الالفاظ عليها
فالجواب ان الفائدة في ذلك انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا
عالم فانه يقع التباين والخلاف بالمعاني لا بالالفاظ واذا قلنا يا جواد
لا يبخل ويا حليما لا يعجل ويا عالما لا يجهل وقع التباين والخلاف بالمعاني
والالفاظ معا واذا انفصل الشيئان لفظا ومعنى كان ابلغ في
التباين من ان ينفصلا معنى لا لفظا ويدلك على ان الغرض في ذلك
ما ذكرته قول عطا الخراساني في بسم الله الرحمن الرحيم كان الباري
تعالى يوصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم فهذا
نص جلي على انهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به
سواه ولذلك قال المفسرون في الله انه اسم ممنوع فلاجل هذا

قلنا ان مثل هذا ينبغي ان يقال فيه منادى مخصص وانما وجب ان ينتصب
هذا النوع من المنادى بات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان
محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى
المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك
يا خيرا من زيد ويا صاحبا رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع المنادى
المشبه بالمضاف والما قولي ان هذا سوال من لم يتمهر في معرفة اللسان
العربي واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة تصورا صحيحا فانما قلت
ذلك لان هذا السوال يدل على ان صاحبه يعتقد ان كل منادى معرفة
غير مضاف مرفوع ومفاد بنا في كلام العرب وليس كذلك لان المنادى في كلام
العرب ينقسم اربعة اقسام منادى منكور نحو يا رجلا ومنادى مضاف
نحو يا عبد الله ومنادى مفرد وهو نوعان احدهما ما كان معرفة وحال
النداء نحو يا زيد والثاني ما كان قبل النداء نكرة وتعرف في النداء بقبال
المنادى عليه واختصاصه اياه بالنداء دون غيره نحو يا رجل والقسم
الرابع هو المنادى المشبه بالمضاف وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر
الى تمامه كقولك يا خيرا من زيد ويا صاحبا رجلا ولو جاز سميت ثلاثة
وثلاثين فانك تقول يا ثلاثة وثلاثين فان قلت كيف يكون قولنا
يا خيرا من زيد ويا صاحبا معرفة وقد خرج باللفظ النكرة فان تعرفه
تكون على وجهين احدهما ان يسمى بذلك رجلا فيصير قولك يا خيرا
من زيد ويا صاحبا رجلا بمنزلة قولك يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الاسما
المختصة والوجه الثاني ان نعامل بهذا بكل علي رجل معين تخصه
من جميع من يحضرك فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا صاحبا رجلا بمنزلة
قولك يا رجل لمن يقبل عليه فهذا ما عندي في جواب ما سالت عنه
وبالله تعالى التوفيق **سوال العضد وجواب الجار بردي**
ورد العضد على الجار بردي وانتصار ولد الجار بردي لابيه
على العضد كتب العضد مستفتيا علما عصره «يا ايها العلم
ومصابيح الدجى حياكم الله وبيا كم» وانعشنا الحق بتحقيقه واياكم
«هل انا من نوركم مقتبس» وبضوء ناركم للهدى ملتمس «منحن
بالقصور» الامتحن ذو غرور «يفتشد باطلع لسان» واوق جنان
«الا قل لسكان اسكان وادي الحمى» «هنيا لكم في الجنان الخلود»
«افيضوا علينا من الما فيضا» «فحن عطاش وانتم ورود»
قد استظلم مولى صاحب الكشاف اغبيت عليه بحال الالفاظ من
مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير
لما نزلنا ولعبدنا يجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث

جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وخطرة في الوجه الثاني
تلويحا فاتيت شعري ما التردد بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا
من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو بحكم بحث
هذا مستبعد في مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام
بالجواب اثبتم اجزل الاجر والثواب **فكتب** العلامة فخر الدين الجار
بردي وعقد تمتي الشعر معلقا بالاستعلام لما وقع بالدخيل مع الاصيل
الادخل في الابهام اشعر بان التمني تحقق ثبوت شيء ما منها والانتقاء اساسا
ولا يستراب ان انتفا الفايدة الدقيقة والفايدة المعنوية تجعل التخصيص
تحكما عاريا فان رفع الابهام منصب البعض فكسر الثاني جزما معزى
التخصيص على البيان فاضرب عن الكشف صفحا مجانبا الاستدراك
كما في الاستكشاف وان رمتم ما يعني بالتحقيق فيه والاخص في الاستعمال
فريع اله الا زلة حبر كغيرهم عثارها الادخل بمنزلة في انزلنا والاشارة
الدغدغة لعثوره عليها في انزلنا خاتيا والتبيين جنبس التبيين
فانها من بنات خلعت عليهن الشباب شرد فتنتهن وحثوث عليهن
التراب «فيح باسم من تهوى ودعني من الكنى» فلا خير في اللذات من دونها ستر
فكتب العضد على الجواب اقول واعوذ من الخطا والخلل واستعصمه
عن العثار والزلل الكلام على هذا الجواب من وجوه الاول انه كلام نجمه
الاسماع وتنقر عنه الطباع لكلمات المبرسم غير منظوم ولكهذات
المحموم ليس له مفهوم كم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم
فلم يفهم معناه ولم يعلم مرماه وكفى وكيلا بيني وبينك كل من له حظ من
العربية ودكام المارسة لشطر من الفنون الادبية الثاني لما احال
الاستفهام لشدة الابهام اضرب بما لا يدل عليه بطابقة ولا يتضمن
ولا بالتزام وحاصله ان ثبوت الامرين هنا محقق وانما التردد في التعيين
فحقق ان سال بالهمزة مع لم ترددون هل مع ادغانه سوال عن اصل الثبوت
الثالث انا لا نسلم تحقق احد الامرين حقيقة لجواز ان لا يكون
نكتة حقيقة ولا نكتة معنوية بل لامرين في نفسه على السايل اخي
تشبيهه فقد تخايلت للحاكم وتصحار متامل فلا يكون تحكما بحتا ولين
سلمنا الحصر فلم لا يجوز ان يجاهل السايل نادرا واعترافا بالقصور
وتجنبا عن التنبيه والغرور الرابع ان وهذه اهي الاضرابية افعدا
باعه في الوجوه العربية فاين انت من قولهم لا تامر زيدا فيعصيك او
تحسنه غلامك واقل خدامك او لا تدري من اماسك العدا اذهب نفسك
ليلا ونهارا واني شعب من العربية مذ نيطت بك العمايم الى ان اشتعل
الراس شيبا يخفى عليك هذا الجلي الظاهر الذي هو مسطور في الجمل

لعبد القاهر الخامس مذهب ان هذا خطاء حتما لا يمكن ان يتحمل له محملا،
صحيحا ليس المقصود هنا كما تصيح بتبلي وكما نادى في جندس الظلم على راس العلم
توجح فاذا كان بقد ما يغنيك من الجواب وتطبيق يفصل الصواب بما لا
يعتبك من التحطية في السوال السادس فقد اوجب الشرع رد التحية
والسلام ونذب الى التلطف في الكلام فمن يوفك فقد افترف الاثم واستحق
الذم واساء الادب وتجنب الاسم واشعر بانه ليس له من الخلق خلاق ولحر
يرزق متابعة من بعث لنتمم مكارم الاخلاق السابع انه اعرض عن الجواب
وزعم انه بينات خلع عليها من الكتاب فان كان حقا فلا ريب في انها منفقة
او بالية ومع هذا فمقصد اق كلامه ان مرس عنها او ان يات بمثلها فقوى
ما هيه الثامن ان السوال لم يخص به مخاطب دون مخاطب بل اورد على
وجه التعميم والاجمال مرعيا فيه طريق التعظيم والاجلال موجها الى من
وجه اليه وبقال مصدق انت من اولا الهدى ومصابيح الدجى فاني
راى نفسه اهلا للخطاب معينا للجواب وهلا دراه عن نفسه معرفة
بقدره وعلما بقوره ومحافظة على طوره الى من هو اجل منه قدرا واثور
بدرا في هذه البلدة من زعما التحرير ومخولة الحارير الذين لا يفوقهم
سابق ولا يلتبق عبارهم لاحق وان كان لا يبري فوقه احد فانه للقمة
والعمي والحماقة العظمى ومالكة القولنج من دوا وليس لمرض الجهل المركب
من شفا التاسع البليغ من عدت هفواته والجواد من حصرت كبواته اما
من لا يامن من الدعثعة سوء العثار ويحتاج الى من يقود عصاه
في ضوء النهار فاذا سابق في المعنى العنق الجياد وتغافل عند الوهاد
ذوي الالباب الشداد فقد جعل نفسه سخرة للساخرين وضحكة
للضاحكين ودرية للطاعنين وغرضا للسهام الراشقين العاشر
الحتك قد عرك رقط احتفوا من حولك والقوا السمع الى قولك بصد قونكر
في كل هذر ويصوبونك في كل ما تاتي وما تذر ولم تمن بعراك الابطال
اللهاميم ولم ترتفع الى جدل ما حك بعركك عرك الادم فطبت
بنفسك الظنون وربتج في وجهك هذا الفن من الجنون ولم تورق
ادبيا ولا ناصحا لبيبا فما كل ذي نصح بمؤتمل نصحه ولا كل مؤت
نصحه بلبيب فهانا اقول لكم قول الحق الذي رايي في غير نفس ابية
ولا بصر نفي عنه هوى ولا عصبية ما قبل النصيحة واتق الفضيحة
ولا ترجع بعد الى مثل هذا فانه عار في الاعتاب ونار يوم الحساب
هداك الله واياانا سبيل الرشاد وقد تصدى ابو هيم ولد الجار
بردي لنصرة والده في رسالة سماها السيف الصارم في قطع
العضد الظالم فقال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين

والعاقبة

والعاقبة للمتقين والاعدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام
على خاتم النبيين واما المرسلين سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين
اما بعد فيقول الفقير الى الله تعالى ابو هيم اكابر بردي بينما كنت اقرا
كتاب الكشاف في سنة ستين وسبع مايه بين يدي من هو افضل
الزمان لا بالادعاء بل هو باتفاق اهل العلم والعرفان اعلى من خصه الله
تعالى بافر حظ من العلى والاحسان مولانا وسيدنا الامام العالم العلامة
شيخ الاسلام والمسلمين المراعى الى رب العالمين جامع المبتدعين
وسيف المناظرين امام المحدثين حجة الله تعالى على اهل زمانه والقايم
بنصرة دينه في سره واعلانه بقلمه ولسانه خاتمة المجتهدين بركة
المؤمنين استاذ الاساتذين قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب
السبكي ادام الله رباع الشرع معمورة بوجوده ويرحم الله عبدا قال امينا
اذ وصلت الى قوله فاتوا بسورة من مثله فراايت عند بعض من الفضلا
الحاضرين نسبا من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كلام
والدي الذي كتبه على سواله المشهور عن الفرق بين فاتوا بسورة
كاينة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما فاتوا بسورة فاخذت منه رجا
ان اطلع على بدايع من رموزه وودايع من كنوزه فوجدته قد قطع
على ارتضاع اخلاق التحقيق وحوم عن الاعتراف من بحر التدقيق
جعل الابراد عنادا والمنع رعادا والرد حصادا والسوال قضا لا
والجواب عيابا وخبط خبط عشرا وقال ما هو تقول وافترا وكلام
والدي عنه برا كانه طبع على الفنا او جبلت طينته من المرا فتح
السهد بالسهر واكل الشعير بالصبر وذم فاضحك حركة الهمة
في استيفا القصاص فكتبت هذه الرسالة المسماة بالسيف الصارم
في قطع العضد الظالم والاجازة به بعشر امثالها قال الله تعالى من
جا بالحسنة فله عشر امثالها ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم
من سبيل وقال تعالى والجروح قصاص وجراحة اللسان اعظم
من جراحة السنان قال الشاعر

جراحات السنان لها التيام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

وقال اخر ربما يعض الحلم عند الجهل للذة اذعان

وفي الشر نجاة حين لا ينجيك احسان

وقال اخر لا تظمعوا ان تهينونا وتكرمكم وان نلف الا اذى عنكم وتوذونا

واسال الله تعالى التوفيق وبيده ازمة التحقيق اقول ايها
السايل رحمك الله اما قولك في الكلام انه كلام تجمه الاسماع وتنفر
عنه الطباع الى اخره فنقول بموجبه لكن بالنسبة الى من كانت

حاشيته غير سليمه او شده عن الاصاخة الى الحق سمعه وابى ان ينطق به
لسانه وهذا اغرب مما حكي الله تعالى عن الكفار المعاندين وقالوا قلوبنا
في اكنة مما تدعونا اليه وفي اذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب وقصدهم كما عرض
على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مواده فتقول
هذا كلام متهافت اذ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا معناه
وتفطنوا لموجبه ومقتضاه فان الطبع السليم من يدرك اللحنة وان لطف شانها
ويتنبه على الرمزة وان خفي مكانها ويكون مستقيم الطبيعة متقادها
مشتعل القريحة وقادها ولكنهم كما تو سمعت كثيرا ما سبكر وغليظا جافيا
غير دار بين باساليب النظم والنثر غير عالمين كيف يرتب الكلام ويوقف تارة كيف
ينظم ويوصف او حسبت ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام
بل هم اضل سبيلا اما سمعت قول بعض الفضلاء
علق بخت القوافي من معادنها وما علي اذا لم تفهم البقر
او تقول فرضنا انهم كما زعمت ذا فهم سليم وطبع مستقيم للكنهم ما اشتغلوا
بالعلوم حق الاشتغال فابين هم من فهم هذا المقال اما سمعت قول من قاله
بالعلو حق العلا بدرك بالمنى ماكان يبلغ في البرية جاهل
وقول الاخر لا تحسب المجد تمرا انت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا
ومع ان هذه الغوامض كما نبه عليه الزمخشري لا ينكشف قناعها عن الخاصة
الا او حدهم واخصهم والافاوسطهم وفضلاهم وعامتهم محاة عن ادراكها
حتى يقع باصدافهم عناة في يد التقليد لا يمن عليهم بحز فراحيهم والطلائع
هذا مع ان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الايجاز تباين مقام الاطناب
والمساواة وخطاب الذكي تباين خطاب الغبي فكما يجب على البليغ
في موارد التفصيل والاشباع ان يفعل ويشبع فكذا يجب عليه
في خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل ويوجز انشده الجاحظ
يرمون بالخطب الطوال وترمي بالملاحظ خنية الرقباء
وابية صناعة البلاغة يرون سلوك هذا الاسلوب في امثاله هذه
المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز فتقول انما اوجز الكلام وادلم
المرام اختبارا لتنبهك او مقدارا تنبهك او تعول عدلا عن التصريح
من باب البلاغة يصار اليه كثيرا وان كان اودت تطويلا ومن الشواهد
لما نحن فيه شهادة غير مردودة رد ابه صاحب المفتاح عن القاضي
شرح ان رجلا اقر عنده ليتبي ثم رجع ينكر فقال له شريح تنبه
عليك ابن اخت خالك اشر شريح التطويل ليعدل عن التصريح
بنسبة الحاقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار داخلا للعنف
في ربقة الكذب لامحالة واما قولك فشره بما لا يدل عليه بمطابقة

ولا بتضمنه ولا بالتزام ثم يقول حاصله كذا فقيت اولا الدلالات ثم اثبت
ثانيا لمعنى وذكرته فانت كاذب اما في الاول او الثاني وايضا فقد قلت
اولا انه كهذا كان المحمول له ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد ادخلت
عنقك في ربقة الكذب اتق الله فان الكذب صغيره والاصرار عليه كبيره
والعاصي تجر الى الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساوا السوا ان
كذبوا باياة الله ثم ان قولك حاصله ان ثبوت احد الامرين لهما متحقق
وانما التردد في التعيين تحقيق ان يسال عنه بالهمز مع ام دون هل مع
او فانه سوال عن اصل الثبوت يوهم انك الذي استنبطت هذا المعنى
من كلامه وفهمته منه وليس كذلك بل لما بلغك هذا الجواب فبقيت حائرا
عليا لا تفهم مراده ولا تعرف معناه وكنت تعرضه على من زعمت انهم كانوا
ذا طبع سليم وفهم مستقيم فما فهموا معناه وما عثروا على مواده فصرت
ضحكة للضاحكين وسخرة لساخرين فلما حال الحول وانشمر القول حاذاك
الامام الالمعي اعني الشيخ امين الدين حاجي دواد وتمثل بين يدي والدي
وقال كما قلت افيضوا علينا من الماعيضا فحن عطاش وانتم ورود
فنثر اعليه قراة تحقيق وانتعان وتدقيق فلما كشف الواله الغطاء
ظهر له ان كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء فانجلى الباك وافرخ
في صماخيك واقر عينيك فكان الواجب عليك ان تقول حاصله كذا
على ما فهمته من بعض تلامذته فيلا يكون انجا لافان ذلك خيانة
والله لا يحب الخائنين فان كابرت وجعلتني من المدعين فقل قات به
ان كنت من الصادقين فقلت اما ما نسبته الى الاخرة فكفى بالله
شهيدا بيننا وبينك واما ما نسبته الى الدنيا فتفضلا التبريز بين فانكم
عالمون بالحال عارفون بالامر على هذا المنوال ولهذا ارجو ان
تكتب بهذه العجالة بيانات وانت في تبريز مخافة ان تضبر هراة
للساخرين وضحكة للناظرين بل لما انتقلت الى اهل بلد لا يدرون
الصحيح لكلمت بكلام قبيح لكن وقفت فيما خفت منه واما
قولك اخيرا انا لا نسلم تحقق احد الامرين حقيقة الى اخر ما قلتم فكله
خال لفظا ومعنى والاصل عدمه وتحقيق الجواب فيه يظهر بما ذكرته
في اخر الجواب الرابع واما قولك رابعا ان ادهذه الى الاضرابية
افهذا باعد في الوجوه الاعراسية فنقول اولا لا اشك انك تعلم
ان مطير هذا السوال ما خطر لك هذا البال بل لما اعترض عليك
تخيلت هذا بالبال وثانيا للمثال اذ كرته غير مطابق للكلام بل
لو فرضنا انه من كلام الفصحا وثالثا انه لا يستقيم ان يكون او في
كلامك للاضراب لفوات شرطه فان امام هذا الفن سيبويه انما

اجاز او الاضرابية بشرطين احدهما تقدم حرف نفي او نهي والثاني اعادة العامل
نحو ما قام زيد لا ولا يقوم عمرو ولا يقوم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور
هذا ما ذكر في معنى اللبيب عن كتب الاعاريب ثم قال مصنفه ابن هشام
المصري وما يوجد في نقل ابن عصفور ان سيبويه قال في ولا تطع منهم
اثما او كفورا ولو قلت اولا تطع كفورا انقلب المعنى يعني يصير
اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط انتهى فلا يمكن تحمل اوفي
كلامك على الاضراب فظهر من التقرير باعه في علم الاعراب أشكل بعرض
بعضه لمن كان ادنى تلامذته فارسا في علم الاعراب مقدما على جملة الكتاب"
"لكن خولك الخصوص الجمل الذي صنف لصبيان الكتاب" وحرمت من الكنوز
التي اودعها سيبويه في هذا الكتاب ثم على تقدير اتيان او للاضراب
مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الايراد لان من شرط ارتفاع شان
الكلام من البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة يصير بطرق حسن
الكلام وان يكون السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم
منه لا انه وقع منه اتفاقا بلا شعور منه فانه اذا سا السامع اعتقاده
بالتعقل ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطا وانزل كلامه منزلة ما يليق به
من الدرجة النازلة وهما ينهدم لذلك ما نقله صاحب المفتاح عن علي
رضي الله عنه انه كان يشيع جنازة فقال له رجل من المتوفى بلفظ
اسم الفاعل سايلا عن المتوفي فلم يقل فلان بل قال الله تعالى رادا لكلامه
عليه بخطا اما منها فانه يذكر على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ
اسم المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي دعته
الى استخراج علم النحو فامر اسود الدولي بذلك ولا شك انه يقال
توفي على البنا للفاعل اي اخذ وحينئذ يكون كناية عن مات بمعنى
ان الميت اخذ بالتامر مدة عمره فالمتوفي هو الميت بطريق الكناية ويقال
توفي على البنا للمفعول اي اخذ روحه وحينئذ يكون الميت هو المتوفي
حقيقة والمتوفي هو الله تعالى ولما سال من هو من الاوساط من على عن
الميت بلفظ المتوفي الذي من تركيب اللغا احابه بما يليق به ان المتوفي
هو الله تعالى وفيه بيان انه يجب ان يعدل من المتوفى بلفظ اسم
المفعول الذي يليق به كما نقوله الاوساط لانه الاحسن الكناية
واذا سمعت ما قلونا عليك وتاملت المقصود من ايراد ناهذا الكلام
عليك تتبقن الجواب عن الثالث والرابع في ذهنك واما قولك
خطا ساهب هذا خطا صريحا ليس المقصود هنا كما لصح فما كان لو
اشتغلنا بالجواب فنقول الجواب عليه من وجهين احدهما
ان الاية قد صرحوا بانه لا يكتب على المتوفي الا بعد الصحيح

السوال والثاني انه يحتمل ان يكون قد احسن الظن في حقك بان مثل
هذا لا يخفى عليك ومع ذلك يكون قد خطر لك انك قد فعلت هذا فنجانا
هل يتفطن احد كثير كبيك اخر لا فعلي هذا كيف يستغني عن التنبيه
على المقصود واما قولك سادسا فقد اوجب الشرح رد التحية بالجواب
عنه ايضا من وجهين احدهما ان الواجب هو الرد الا الكتابة فيحتمل
ان يكون قال رد بلسانه وما كتب وما اعرف احدا من الاصحاب قال
بوجوب الكتابة او ما سمعت ما اجاب به الفضلا عن المزني حيث قيل
انه لم يكتب اول المختصر بسم الله الرحمن الرحيم والثاني انك زعمت
في الوجه الثامن انك ما خصصته بالسوال بل اوردت على وجه
التعميم والاجمال فنقول حينئذ لا يجب عليه بعينه رد السلام بل على
واحد لا بعينه لكن اعذرك في مسالة رد التحية لانك بنى الفقه ما
وصلت الى باب الطهارة فكيف بمسايل قد ذكرني اواخر الفقه واما
قولك سادسا بزعمه انه من بنات خلع علينا من الثياب فالجواب
عنه ان الزعم قول يكون مظنة للكذب وما ذكره من الحق الابلج ومن
ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل لان مراده ببنات خلع علينا من الثياب
نتايج فكره التي انتشرت في البلاد كشرح المنهاج والمصباح وشرح
التصريف والباب وحواشي شرح المفصل والمفصل وحواشي
المصابيح وشرح السنة وحواشي الكشاف والمطالع وشرح الاشا رات
وغير ذلك مما يطول ذكره وقولك فلا ريب في انها ملكون ميتة او ملعنة
دالة على جهلك لان قول العالم لا يموت ولومات العالم ولقد احتج
به انما قال بعضهم العلما باقون ما بقي الدهر اعيانهم مفقودة
واثارهم في القلوب موجودة فقولك مصداق كلامه ان يبحث
عنها ما هية قلت الحذر الحذر فانها نار حامية وقولك اوما بقي
بمثلها فيتري ما هيه قلت نعم لكن بشرط ان ينزع من اذنيك صمام الصم
حتى افرغ فيها شيا من مباحث الحكم فاقول وبالله تعالى التوفيق
مما ذكره والذي في الفرق ان صاحب الكشاف انما حكم فان قوله من مثله
اذا كان صفة صورة تجوز ان يعود الضمير الى ما والى عبدنا واذا كان
متعلقا بما قوافتعين ان يكون الضمير للعبد لانه اذا كان صفة فان
عاد الضمير الى ما يكون من زائدة كما هو مذهب الاخفش في زيادة
من اذ المعنى حينئذ فاتوا بسورة من مثل القران في حسن النظم
واستقامة المعنى وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب ويبس التركيب
الى ان يكون مثل بعض القران او كله بل لا وجه لهذا الاعتبار بيده
قوله تعالى في موضع اخر فاتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم

من دون الله وقال تعالى في موضع اخر فاتوا بعشر سور مثله فلا تكون
من للتبعيض ولا ابتدائية لانه ليس المقصود ان يكون مبدأ الاتيان
هذا او ذاك وان عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائية وهو ظاهر
واما اذا كان من مثله متعلقا بقالوا فلا يجوز ان يكون من زائدة لان
حروف الجر اذا كان زائدا لا يكون متعلقا بشيء فيتعين ان يكون المعنى
فاتوا بسورة من مثل عبدنا وتقول من ابتدائية ثم قال او تقول انما
قال صاحب الكشاف ان من مثله ان كان صفة سورة يحتمل عود الضمير
الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كائنة من مثل ما نزلنا بان
تكون السورة بعض مثل ما نزل او تكون مثل ما نزل مبتدأ نزوله
وصحة ان يقال سورة كائنة من مثل عبدنا بان يكون قد قالوه ويكون
تعجيزه وكلامه واما ان كان من مثله متعلقا بقالوا فيتعين ان يكون
عائدا الى عبدنا لاستقامة ان يقال فاتوا من مثل عبدنا الى اي
من عند مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال فاتوا من عند مثل
فانزلنا او من جهته اذ لا يستقيم ان يقال اني هذا الكلام من فلان
الا اذا كان ذكر الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون هذا
الكلام منقولا عنه مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري
الكلام فيه بل اقتصر على ذكره والله تعالى اعلم واما قوله فكرنا
ان السؤال لم يخص به مخاطب دون مخاطب فهذا كلام المجانين لانك
بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين البواردي الى خدمته وطلبت
منه الجواب فلن لما اشتبه عليك القول اخذت تتبع الفرق والفول
في مثارة تمنع وتحالك واخرى ترد وتظنه جوابا يستحيي من الفضلاء
الذين كانوا مطلعين على هذا الكلام ولقد صدق رسول الله صلى
الله عليه وسلم حيث قال ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى
اذا لم تستح فاصنع ما شئت فان الذي يقتضي منه الحجب حاكم في قلة
الانصاف وفرط الجور والاعتساف وذكرك ان هذا ما هو اول سؤال
سألته عنه بل ما زلت منذ قريت القضاء كلا عليه حيث سرت عبوسا فكك
من اقتباس الاحكام من مشاواه فايما توجهت تسأله عن اية من التفسير
وينبهك على تصحيح التقرير جاش منك الحمية فشرعت تجحد فضله
وتنكر سبقه هيهات هيهات التسع الخرق على الراقع وقولك
راعيت فيه طريق التعظيم والاجلال نعم هذا كان الواجب عليك
لانك انت السائل والسائل كالمتعلم والمسؤول منه كالمعلم فالواجب
عليك تعظيمه وعليه ان يرشدك وقد فعل جان هذا الى التصحيح
السؤال وقولك فاني راجع نفسه اهلا لهذا الحديث قلت

من فضل الله العظيم بان جعله استاذ العلماء في زمانه اعترف به الناس
على ما اتاهم الله من فضله فقد انبأ الله تعالى بهم الكتاب والحكمة وانهم
ملكا عظيما ولقد احسن به بديع الزمان حيث قال

"اراك على شفا حفر مهول ... بما اديت راسك من فضول"
"طلبت على تعمد عناد ... لسبلا ... مبني احتاج النهار الى دليل"

وقولك هلا ورد عن نفسه الذي من هو اجل منه قدرا وانور بدرا
فالجواب عنه من وجهين الاول انك بعثت اليه وسألت منه مصار
كغرض العين بالنسبة اليه فلذا قال ما حاصله ان السؤال يحتاج الى
التصحيح بالنظر الدقيق ليصير مستحقا للجواب من اهل التدقيق والثاني
قال لي من كان في تبريز ذكر الزمان من يماثله او يدانيه وقولك
في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول التحارير مسلم لكنهم او اكثرهم
تلامذته او تلامذة تلامذته وهذا لا ينكره غير جاهل مارد او حاسد
معاند وما كانوا يعهدون الى درر فوائده من كل فج عميق ويجتمعون
على اجتلاء مساحته فريقا بعد فريق وما احسن قول من قال

"وجحود من تجد الصباح اذا بدا ... من بعد ما انتشرت له الانوار"
"عاد ان العجز ليس بطالع ... بل ان عينا انكرت عميا"

واما قولك تاسعا البليغ من عدت هفواته والجواد من حصرت
عثراته الى اخر ما هذيت فالجواب عنه حاشى ان يكون من
البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة وحوه او من الجواد الذي تكون عثراته
محصورة فانك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيرا كثيرا كما ترى
ولو لا ذلك عسى لكنت عاثرا ابدا وقد قيل

"يحب الله فوق ما لم يقولوا العاثر ... ولا ابن عمر كيد الدهر وعد غا"
"بل انت كما قال الشاعر

مفضول بلا فضل ومسن بلا سنن ... وطول بلا طول وعرض بلا عرض"

ولما قولك عاشرا الحنك قد عثرك رهط احتو وامن حولك والقوا
السمع الى قولك الى الاخر فالجواب ان هذا ظن فاسد قد
فشا من سوء فهمك وخطا قياسك لانك قسته على نفسك والامر على عكس
ذلك لانك قد ركبت الشطط والاهوال وبذلت العمر والاموال حتى
اجتمع عندك جمع من الفسقة الجهال لا يعرفون الحرام من الحلال
ولا يميزون الجواب عن السؤال يعظمونك في الخطاب ويعبدونك
في الغياب يمثلون لك بذوي الرقاب فقل بالله قولا صادقا هل
تفقهت في مدة حياتك في مجالس التدريس وخلوة المناظرة وهل
عليك للعلم جمال وابهة او ما كنت بالعامة مشتبه وبالاتراك معتدة

يجدوك الى بلد سحيق، ويرموك في كل فج عميق، وهل اشتهت اي مخدومك
محمد بن الرشيد، وزير السلطان ابي سعيد، حين بنى باسمه المدرسة
الحجرية في الربع الرشيدي، وحضرت بين يديه يوم الاحد اس اساسنا
كالبرمة عند الهراس، وفقدت الحواس، وكنت كالوسواس الخناس،
الذي يوسوس في صدور الناس، فتعوذ بالله من امثالكم من الجنة والناس،
واما الذين اجتمعوا عنده والذي واشتغلوا عليه، وتمثلوا بين يديه فهم
اعلى الابرار، واسمى الاخيار، ابدلوا له الانفس والاموال، منهم الامام
الهمام الشرح شرف الدين الطيبي شارح الكشاف والتبيان، وهو كالشمس
لا يخفى بكل مكان، ومنهم الامام المدقق نجم الدين سعيد شارح الكاجية،
بكل مكان ومنهم الامام المدقق والعروض الساعوجية، وهو الذي سار
بذكره الركبان، ومنهم النوران مزجي بن احمد الاردبيلي، ومحمد بن ابي
الطيب الشيرازي، وهما كالتوءمان تراضعا بلبان اي لبان، وتقاسما
العلوم في عشب احقب من نعمان، ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد
الصمد وهو من ابشق عباره، ولا يخفى عن غير المعترض مقداره، فكم لوالده
من تلامذة في كل بلد بحيث اني لو اريد ان اذكرهم بعض ما احتاج
الى مجلدات، فيكون تضييعا للقرطاس، وتضييقا للانفاس
فلم يحل حبشا، وقولكم فاقبل النصيحة فنقول ايا المستنصح اما نصحت
نفسك حتى كنا سلفنا من هذا العذيان، اما سمعت قوله تعالى اتامرون
الناس بالبر وتنسون انفسكم وقول الشاعر

لا تنه عن خلق وتاتي مثله، عار عليك اذا فعلت عظيم

فان الباعث لي على هذه الكلمات، والا اين انا والبحث عن امثال هذه
الاسرار، والخوض في الجواب عن نتائج الافكار، قال الشاعر

وما النفس الا نطفة في قرارها، اذا لم تكدر كان صفوا غديرها

لكن العرق دساس الى هذا المقدار دعتني، وفي المثل لولا ذات سوار لطمتني
قال الشاعر، فتكب عن مظلم دار الاوابد، وداوم اباحنون من الجنون
ثم ان استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم غفار الذنوب
ستار العيوب، واتوب اليه، واحلف بالله العظيم ان القاضي عضد الدين
ما كان معتقدا في والده الذي عز من به في الجواب، بل كان معظما له،
غاية التعظيم حضورا وغيبة، وحاشى لله ان اعتقد ايضا فيه ما تعرضت
له في بعض المواضع، بل انا معظم له معتقد انه كان من اكابر الفضلاء
واماثل العلماء وكذا كان والده الذي يعظمه اكثر من ذكر، فليس انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه، والشيطان قد ينزغ بين الاحبة والاخوة، وانما

كتب

كتبت هذه الكلمات استيفا للقصاص، فلا يظن ظان ان في مستقره، فانه قد يتوقى
القصاص مع التعظيم، ويعرف هذا من يعرف دقايق التقديم، اني ارجو من
كرم الله سبحانه وتعالى ان يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم، وطغى به القلم،
وان يجعلنا ممن قال في حقهم، ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر
متقابلين، والحمد لله رب العالمين وهذه رسالة في ذلك تاليف
صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
الذي اطلع انوار القران فانار اعيان الاكوان، واظهر بدايع البيان
بقواطع البرهان، فاضحا صحايف الزمان، وصفايح المكان والصلاة على
الرسول المنزل عليه، والنبي الموحى اليه، الذي نزلت لتصديق قوله
وتبيين فضله، وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من
مثله، محمد الموعد ببينات وحج، فرانا عربيا غير ذي عوج، وعلى اله
العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ورتبت الاحكام
في الابواب، بيتما الخاطر يقتطف من ازهار اشجار الحقايق ريها
ويلتقف من نباوه سلافة كؤوس الوقايق حميها ما كان يقنع
باقتنا الطايف، بل كان يجتهد في التقاط الفوائد من عيون الظرايف،
اذ انفتح عين النظر على خوايد سور الفرقان وانطبعت في بصر
الفكر بدايع صور الفرقان فكنت الالتقاط الدرر اغوص في بحر المعا
وطفقت اقتناص الغرر اعوم في بحار المعاني اذ وقع الخط على اية
هي معترك افكار الافاضل والاماثل ومزدحم افكار ارباب الفضايل
والمعاني كل رفع في مضمار رايه، وقصب السبق لاثبات ما سبح له فيها ايه ورايه
خوايد ان قد وقع التخالف والتشاجر، والمنافسة في
التعاظم والتفاخر ان بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان
قد تناضلوا عن سهام الشتم والهذيان، فما وقفوا في موقف
من المواقف ابدا وما وافق في سلوك هذا المسلك احدا احدا
شعر (ني ظفرت على ناجوي بينهم من الرسايل، واطلعت على
ما اودع في الكتب من تحقيقات الافاضل، فاكتحلت عين الفكر من
سواد رقما بالحبر، وانفتحت حدقة النظر على غرايس نتايج افهامهم
كنت ناظرا العين بالتامل في تلك الاقوال، اذا وقع سبوح الذهن
في عثال الاشكال، فاخذت احل عقدها بانامل الافكار، واعتبر
دررها بمعيار الاعتبار، فرايت ان الاسرار قد خفيت تحت الاستار،
وان الاجلة ما اعتنوها بايدي الافكار، فما زلت في بساط الفكر
اجول، وما زاله ذهني عن سمت الكمال لا يزول، حتى انست انوار
المقصود فدللات عن افق اليقين، وشهدت بصحتها لسان الحج

والبراهين فشرعت احقق المرام واحرر الكلام في فنا بيت اصل الحرام راجيا منه ان لا ازل عن صوب الصواب وان لا اميل عن الاحتكام في فتح هذا الباب سائلا من الفوز بالاستبصار عن من زاغ عن فهمه عن الاكتحال بنور التحقيق ولا يقصر متشمر وذهنه عن العروج الى معارج التدقيق فوجدت بعون الله تعالى الفتاح كنوز الحقايق معينا ولنور ضبح رموز الدقايق نورا مبينا ثم جعلت كسوة المقصود مطرزا بطراز التحرير ليكون في معرض الغرض على كل عالم نحرير مورودا ما جرى بين الاخلة عند الحراد في مضمار المناظرة وما افادوا بعد الاختبار بمسار المفاكرة محذرا بلا ما سنح لي في الخاطر الفاتر وذهني الناصر متوكلا على الصمد المعبود فانه يحقق المقصود بمحض الفيض والجود فاقول

صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عز وجل وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله من مثل متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد المتعلق حاصله ان الجار والمجرور اعني من مثله اما ان يتعلق بفاتوا على انه ظرف لغو او صفة لسورة على انه ظرف مستقر وعلى كلا التقديرين فالضمير في مثله اما عايد الى ما نزلنا او الى عبدنا فهذه صور اربع جوز ثلاثا منها نصر بجاز وهو منع واحدة منها ملوحا حيث سكت عنها وهي ان يكون الظرف متعلقا بفاتوا والضمير لما نزلنا ولما كانت علة عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين واستعلم عن علماء عصره بطريق الاستفتا وهذه عبارته نقلنا على ما تلى عليه سبر كلامه يا ادلا الهدى ومصابيح الدجى احياكم الله وبياكم والهمنا بتحقيقه واياكم هل انا من نوركم مقتبس ام لضوء ناركم للهدى ملتمس احتجن بالقصور لا يمتخن وجيء عروس يسترشد بالملوسات وارق جنان الاقوال لسكان وادي الخيال هيا لكم في اجنان الخلود افيضوا علينا من الما فيضا فنحن عطاش وانتم وارد فلما استبهم قول صاحب الكشاف ابتغت عليه سحاب الالطاف من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نصر بجا وخطرة في الوجه الثاني تلويحا فاليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل هو حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم تحكم بحت بل هذا استبعاد من مثله فان رابتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اغتنم احزل الاجر والثواب ثم كتب الفاضل الحاربردي في جوابه كلاما معقدا في غاية التعقيد لا يظهر معناه ولا يطلع احد على مغزاه وايضا ان مراده في اثنا البحث يتشتت الكلام ويبعد المرام فاوردناه

في ذيل

في ذيل المقصود مع ما كتب في رده خاتم المحققين وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف الجواب ان هذا امر يعجز باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يوتى منه بشي ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة السورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث يتعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحاسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحاسة انتهى كلامه واقول لا يخفى ان قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يوتى منه بشي يفهم منه انه اعتبر مثل القران كالة اجرا ورجع التعجيز الى الاتيان بجزء منه ولهذا اشل بقوله ائت من مثل الحاسة ببيت فكان مثل الحاسة كنا با امر بالاتيان ببيت منه على سبيل التعجيز واذا كان الامر على هذا النمط فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يوتى بشي منه واما اذا جعلنا مثل القران كلنا يصدق على كله وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرانية فلا نسلم ان الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يوتى بشر منه بشي مثل الذوق يقتضي ان لا يكون هذا الكلي فرد غير القران والامر راجع الى الاتيان بفرد اخر من هذا الكلي على سبيل التعجيز ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس في مقام التحدي حتى يا تي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة اخرى والناس يفهمون منه التهديد حتى انه لا يوجد فرد اخر من نوعه فظهر انه على هذا التقدير لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فاتوا ان يكون مثل القران موجودا فلا محذور واما المثال المقيس عليه اعني قوله ائت من مثل الحاسة ببيت فمتعلق هذا الا يطابق الغرض فان الحاسة انما تطلق على مجموع الكتاب فلا بد ان يكون مثله كتابا اخر ايضا وحينئذ يلزم المحذور واما ان يكون مثله ما كلما يصدق على كل القران وابعاضه او بعاضه ابعاضه الى حد لا يزول عنه البلاغة القرانية وحينئذ يكون الغرض منه المفهوم الكلي وهو نوع من انواع الكلام البليغ فرده القران امر ما تيات فرد اخر من هذا النوع فلا محذور انتهى في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السوال قلت لا يفتقر في ثبوت مثل القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ العجز انما يكون عن الماتي به فكان مثل القران

ثانيا لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا وصف السورة
فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فافت
قلت فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتي به قلت احتمال بعيد
لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات اللغا واستعمالاتهم
فلا اعتداد به انتهى واقول لا يخفى ان كلامه متحمل محال ليس نصا
فيما قصد به في كلامه في شرح الكشاف وحينئذ يقول انه اراد
بقوله اذ العجز انما يكون عن المأتي به ثانيا ان العجز باعتبار المأتي
يستلزم ان يكون مثل القرآن موجودا ويكون العجز عن الاتيان منه
بمنزلة الذوق يلزم من ذلك اذا كان المأتي منه اعني مثل القرآن كلا
او اجزا والتعجيز باعتبار الاتيان بجزء منه كما قدرناه سابقا وان اراد
انه انما يلزم مشابهة الذوق اذا كان المأتي منه كلا او اجزا فممنوع
مسلم لكن كونه مرادا ههنا ممنوع بل المراد ههنا ان المأتي منه نوع
من انواع الكلام والتعجيز راجع اليه باعتبار الامر بالاتيان فزد اخر منه
كما صورناه في مثل الياقوتة فتذكر قال المدقق صاحب الكشاف
في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف ويجوز ان يتعلق بما قالوا
والضمير للعبد اما اذا تعلق بسورة صفة لها فالضمير للمنزل او
للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ومن بيانية او تبعيضية على الاول
ان السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة في حسن النظم او لان السورة المفروضة بعض المثل المفروض
في الاول ابلغ ولا يحال على الابتدا على غير البعضية او البيان فاعلما
على الثاني واما اذا تعلق بالامر فهي ابتدائية والضمير للعبد لانه لا
يتبين اذ لا مبهم قبله وتقديره رجوع الى الاول ولان البيانية
ابدا مستقر على ما سيجي ان شا الله تعالى فلا يمكن تعلقها بالامر ولا
تبعيض اذ الفعل يكون واقعا كما في قولك اخذت من المال واتيان
البعض لا معنى له بل الاتيان بالبعض فتعين الابتدا مثل السورة
والسورة نفسها ان جعل متحدا لا يصلحان مبتدا بوجه متعين ان
يرجع الضمير الى العبد وذلك لان المعتبر في مبدية الفعل
المبدا الفاعلي او المادي او الغائي او جهة ملتبس ولا يصح واحد
منها فمهما اما لوح اليه العلامة وقد كفيت كلفة البيان اتمامه
انتهى كلامه واقول حاصل كلامه انه بطريق السير والتقدير
حكم بتعيين من الابتدا ثم بين ان مبدية الفعل لا تصح ههنا
الا للعهد فتعين ان يكون الضمير راجعا اليه ولا يخفى ان قوله

ولا تنقبض اذ الفعل حينئذ يكون واقعا عليه الى اخره محل تامل اذ
وقوع الفعل عليه لا يلزم ان يكون بطريق الاصالة لم لا يجوز ان يكون
بطريق التبعية مثل ان يكون بدلا فانكم لما جوزتم ان يكون في المعنى
مفعولا حيث كان كما قررتم في اخذت من الدراهم انه بمعنى اخذت بعض
الدراهم لم لا يجوز ان يكون بدلا عن المفعول فكانه قال بسورة بعض
مثل ما تولنا فتكون البعضية المستفادة من من ملحوظة على وجه البدلية
ويكون الفعل واقعا عليه فيكون في حيز الباء وان لم يمكن تقدير الباء
عليه اذ قد يحتمل في التابعية ما لا يحتمل في المتبوعية كما في قولك رب
شاة وسخلتها لا بد لنفي هذا من دليل ثم على تقدير التسليم نقول قوله
لان المعتبر في مبدية الفعل المبدا الفاعلي الى اخره محل بحث لان
التعميم الذي في قوله او جهة ملتبس بها غير منضبط فان جهات التلبس
اكثر من ان تحصر من جملة الكمية والانتهاي الى حد من الحدود من جملة
الكيفية ولا يخفى ان كون مثل القرآن مبدا اماديا للسورة من جملة التلبس
امر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم على انك لو خففت معنى
من الابتدائية لظهر لك ان ليس معناه الا ان يتعلق به على وجه
من اعتبار المبدية الامر الذي اعتبر ابتدا حقيقة او توهما وقد
ذكر العلامة التفتازاني في كلام الكشاف للرد وقال في اثنا الرد على
ان كون مثل القرآن مبدا ماديا للاتيان بالسورة ليس البعد من كون
مثل العبد مبدا فاعليا له انتهى واقول لا يخفى ان مثل العبد
باعتبار الاتيان بالسورة منه هو مبدا فاعلي للسورة حقيقة انه لو
فرض وقوعه لا يكون العبد الا مولفا فتذكر السورة محترزا له فيكون مبدا
فاعليا حقيقيا واما مثل القرآن فلا يكون مبدا ماديا للسورة الا باعتبار
التلبس الصحيح للتشبيه وهو البعد منه غاية البعد بل ليس بينهما
تشبيه فان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز وابن هذا من ذلك تعم كون
مثل القرآن مبدا ماديا ليس ببعيد في نظر العقل باعتبار التلبس
تامل وانصف قال الفاضل الطيبي لا يقال انه جعل من مثله
صفة لسورة فان كان الضمير للمنزل فمعنى للبيان وان كان للعبد
فمن للابتدا وهو ظاهر فعلى هذا ان تعلق قوله من مثله بقوله فاتوا
فلا يكون الضمير للمنزل لانه يستدعي عن كونه للبيان والبيان
يستدعي تقدير معلوم والتقدير متعين اما يكون للابتدا لفظا
او تقديرا اي اصدروا او اسمعوا او استخرجوا من مثل العبد بسورة
لان مدار الاستخراج هو العبد لا غير فلذلك تعين في الوجه الثاني
عود الضمير الى العبد لان هذا وامثاله ليس بواف ولذلك تعدى

للسوال بعض فضلا الدهر وقال قد استبهم قول صاحب الكشاف
حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا قصيرا وخطوه في
الوجه الثاني نلوحا فلعيت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كما ينة
من مثله ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة واجيب انك اذا
اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك انت برجل من البصرة اي كارن
منها وبين قولك انت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين
وزال عنك التردد والارتياب ثم تقول ان من اذا تعلق بالمفعلة
يكون اما ظرفا لغوا ومن للابتدا او مفعولا به ومن للتبعيض اذ لا
يستقيم ان يكون بيانا لاقتضايه ان يكون مستقرا او المقدر
خلافه وعلى تقدير ان يكون تبعيضا فمعناه فاتوا ببعض مثل المنزل
بسورة وهو ظاهر البطلان وعلى تقدير ان يكون ابتدا لا يكون
المطلوب بالتحدي الاتيان بالسورة فقط بل بشرط ان يكون بعضا
من كلام مثل القران وبقدا على تقدير استقامة استقامته
منعزل عن المقصود واقتضا المقام يقتضي التحدي على سبيل
المبالغة وان القران بلغ في الاعجاز بحيث الى توجد الاقلة فظهر
تكليف للكل فالتحدي اذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الاعجاز
وهذا اما بيانية اذ اجعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفة بسورة
ومن بيانية فلا يكون المأتي به مشروطا بما مر بل كل السورة ان البيان
والمبين كشيء واحد كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ويعضده قول المصنف في سورة الفرقان ان تنزيله معروف وتحدي
بان ياتوا ببعض تلك التفاريق كما تري لبشي منها دخل في الاعجاز
وانور للحجة من ان ينزل كله جملة واحدة وبتاك لعلهم جيئوا بمثل هذا
الكتاب في فصاحته مع ما بعده من بين طرفيه اي طوله استطالي واطول
هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن قامة المرام كما لا يخفى على من له بالفنون
ادنى المام فلا علينا ان نشير الى بعض ما فيه فنقول قوله وعلى تقدير
ان يكون تبعيضا فمعناه فاتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر
البطلان فيه بحث لان بطلانه لا يظهر الا على تقديره حيث غير النظم
فقد غير معنى من على قوله بسورة وهذا افساد بلا ضرورة فلو قال
فاتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو النظم القراني فهو في غاية
الصحة والثانة وحينيذ يكون قولنا بعض مثل المنزل بدلا فيكون
معمولا للفعل على ما حققناه سابقا حيث قدرنا على كلام صاحب الكشاف
فارجع وتامل ثم قوله وعلى تقدير ان يكون ابتدا لا يكون المطلوب
بالتحدي الاتيان بسورة فقط بل بشرط ان يكون بعضا من كلام مثل

القران يكون المأتي جزا منه بل يقتضي ان يكون من نوع الكلام غالبا في
البلاغة التي حث انتهى به البلاغة القرانية والمأتي به يكون مرادا من
افراده ولعمري انه ما وقع في هذا الا انه جعل المثل كلا له اجزا الاكلي
له افراد اكما فصلنا ه سابقا في مثاله الياقوتة حيث اوردنا الكلام على العلامة
التفتازاني فلا يحتاج الى الاعادة وظني ان منشا كلام العلامة التفتازاني
ليس الا كلام الفاضل الطيبي وتامل وقد بورقة بجاب بوجوه اخر في
غاية الضعف ونهاية الزيف اوردها العلامة التفتازاني في شرح
الكشاف وبين ما فيها راينا ان نتعلها على ما فيها عليه استيعابا للاقوال
وليكون المتامل في هذه الاية زيادة بصيرة الاول انه اذا تعلق
بفاتوا من للابتدا او نحوه اذ لا مفهوم بين والا سبيل الى البعضية
لانه لا معنى لاتيان البعض والاجال لتقدير السامع من كيف وقد ذكر
المأتي به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتدا تعين كون الضمير للعبد
لانه المبدا للاتيان لامثل القران وفيه نظر لان المبدا الذي نقيضه من
الابتدائية ليس الفاعل حتى يحصر مبدا الاتيان بالكلام في المتكلم
على انكر اذا تاملت فالمتكلم ليس مبدا للاتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه
بل معناه انه متصل به الامر الذي اعتبر له ابتدا وحقيقة او توهما
كالبصرة للخروج والقران للاتيان بسورة منه الثاني انه اذا كان الضمير
للمنزل ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان ما
ذكر المنزل بعد هذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة
من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الاي الاخر وفيه نظر لان
اضافة المثل الى المثل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا
جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل كلام القران بل
من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند
انفسهم بكلام من مثل القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود
غير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا
من عنده المثل كما تقول ايتوا من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ايتوا
من عنده مثل القران بخلاف مثل العبد وهذا البضا بين الفساد انتهى
وقد الهمت محل الكلام في فنا بيت الله الحرام فاذا تاملت فيه عسى ان
يتضح المرام فاقول وبالله تعالى التوفيق وبيده ازمة التحقيق
ان الاية الكريمة ما انزلت الا للتحدي وحقيقة التحدي هو طلب المثل
عن من الابتعاد وعلى الاتيان به فاذا قال المتحدي ايتوا بسورة بدون
قوله من مثل كل احد يعلم عنه ان يطلب من مثل القران ما يصدق
عليه انه مثل القران اي قد ركان سورة اذا قل منها او اكثر واذا

اراد المتحدي الجمع بين قوله بسورة وبين قوله من مثله فحق الكلام ان يتقدم
من مثله ويؤخر بسورة ونقول فاتوا من مثله بسورة حتى يتعلق الامر باتيان
من المثل اولا بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفي به لكان المقصود حاصلا
والكلام مفيدا لكن يفزع ببيان قدر المأتي به فقال بسوره فيكون من
من قبيل التخصيص بعد التعميم في الكلام والتبيين بعد الابهام في
المقام وهذا الاسلوب مما يعتني به البلغاء واما اذا قال فاتوا بسورة
من مثله على ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا يكون في الكلام حشو اوذلك
لانه لما قال بسورة عرف ان المثل هو المأتي منه فذكر من مثله على ان يكون
متعلقا بفاتوا يكون حشوا وكلام الله منزه عن هذا فلهذا حكم بانه وصف
للسورة وتلخيص الكلام ان التحدي بمثل هذه العبارة يقع على اربعة
اساليب الاول تعيين المأتي فقط الثاني تعيين المأتي منه
فقط الثالث الجمع بينهما على ان يكون المأتي منه مقدما والمأتي به
مؤخرا الرابع العكس ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد الكلام
ان الاساليب الثلاثة الاول مقبولة عند البلغاء والاخير مردود لانه
ينفي ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به حشوا هذا اذا جعل المأتي منه
مقصورا على المثل واما اذا كان المأتي به مكانا او شخصا او شيئا اخر مما لا يدل
عليه التحدي فذكره مفيد مقدما او اخرا وله ذكر جوز العلامة صاحب
الكشاف ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا حيث كان الضمير راجعا الى
عبدنا واحاصل انه اذا جعل المثل المأتي منه فاذا اريد الجمع بين
المأتي منه والمأتي به فلا بد من تقديم المأتي منه على المأتي به والا يكون
الكلام ركيكا واذا كان المأتي منه شيئا اخر فالتقديم والتاخير سواء وبما
ورد هذا المعنى ما افاده المحققون في قول القائل عند خروجه من بستان
الخاطب اكلت من بستانكم العنب انه لو قال اكلت من العنب من
بستانكم يكون الكلام ركيكا بناء على انه لما قال اكلت من العنب علم انه اكل
من البستان فقوله من بستانكم يبقى لغوا واما لو قال اولا من بستانكم
افاد انه اكل من البستان بعد ان لم يكن معلوما ولكن بقي هذا الابهام
في المأكول منه فلما قال من العنب رفع الابهام عن هذا وان لم يكن مثالا
لما نحن فيه لكنه تنظير اذا تاملت فيه تانست بالمطلوب الذي عن بصدده
لا يقال على هذا جعله وصفا ايضا لغوا بناء على ان التحدي يدل عليه
لانا نقول بلا شك ان التحدي على ان السورة المأتي به هي السورة
المماثلة فاذا قيل بسورة تعين المقدار المأتي به وحينئذ قوله بسورة
لا يفيد الا تعيين المقدار المبهم اذ بعد ان فيهم المماثلة من صريح
الكلام يصير حلالة السياق فلا يلاحظ قوله بسورة الا من حيث

انه تفصيل بعد الاجمال فلا يكون في الكلام امر يستغني عنه واما اذا قيل
مؤخرا فان جعلت وصفا للسورة فقد جعلت ما كان مفهوما بالسياق
منظورا فيه في الكلام بعينه وهذا في باب البعث اذا كان لفائدة لا منكر لها
في قولهم احسن الدابة واشاله واما اذا جعلت متعلقا بفاتوا فقد الغى السياق
باقية على حالها اذ هي مقدمة على التصريح بالمماثلة فتخرجت بذكر المماثلة
فكانكر قلت فاتوا بسورة من مثله مرتين على ان يكون الاول وصفا
والثاني ظرفا لغوا وهو حشو في الكلام بلا شبهة قلت ما الفائدة
اذا جعلتاه وصفا للسورة قلت الفائدة جليلة وهي التصريح بجنسا
التعجيز فانه ليس الا وصف المماثلة وعند ملاحظة منشا التعجيز اعني المثلية
يحصل الانتقال الى ان القرآن معجز واحاصل ان الغرض من اتيان الوصف
تحقيق مناط علية كون القرآن معجزا حتى يتاملوا بنظر الاعتبار فيرتدعوا
عن ما هم فيه من الريب والانكار وهذا ما سبح في خاطر الفاتر والموجز
من الافاضل فانظر بعين الانصاف والتجنب عن التعنت والاعتساف
فلعمري ان العرفان فيه لحقيق وان المسالك اليه لدقيق والله تعالى
المستعان واليه التكلان تممت الرسالة ومن مجموع ابن الفاخ

فائدة اذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه بفعل بكسر
العين لفظا او تقديرا ولفظ الواو في المضارع مثال اللفظي يعد ويزن
من وعد وومق ومثال التقديري يضع ويسع من وضع ووسع فالاصل
من الفعل بالواو فحذفت وفتحت عين الفعل للخفة اذ حرف الحلق تقيل
بعد مخرجه فهي مكسورة تقديرا وهو معنى قول الزمخشري وسقطت
فيا عينها مكسورة من مضارع فعل او فعل لفظا او تقديرا واختلفوا
في علة حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة فعلله الكوفيون
بالفرق بين المتعدي فحذفت فيه لثقله وبين اللازم فبقيت تخفيفه
وهو ضعيف فقد حذفت في اللازم في وكف نكف ووسع الذباب نسم وعلله
البصريون بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة او الياء لان
الياء لا تحذف لدلالتها على معنى والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة فتعين
حذف الواو فتقتضي الكوفيون عليهم ذكر ياء وعد يعد فقد ثبتت
الواو قال ابن مالك الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة قيل
له انت علمت الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس
الصواب ان هذه وقعت بين همزة وكسرة واصله ياوعد لانه من اوعد
ومن رؤس المسائل وقفة طلاب الرسايل للشيخ محيي الدين
الخوري رضي الله تعالى عنه وعنا به مسئل ابن حائر عن وسواس لغة مصدر
مضاف اليه ذو مقدرة امر هو صفة محققة للمبالغة فاجاب الفعال

الموزون بفعلال ضربان صحيح كدخرج وسرهف وهو الاصل والثاني
الشائع المكرر نحو مرمر وهو فرع ان الاصل السلامة من التكرار
ولان اكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كشخ المابمعنى بخ ولفلف
الشيء بمعنى لفه وكبكبه بمعنى كبه بمعنى رجمه وذرذره بمعنى ذره
ودفدف على الخروج بمعنى دفف وصرصر الجندب بمعنى صر وبجبج
الفحل بمعنى بج وصمصم السيف بمعنى صمم وحكمك الفصيل ما في الضرع
بمعنى امتكه وسمط الكلام بمعنى مططه اي مده وبخبخ الخ اخرجه
وللنوعين مصدران مطردان احدهما فعللة والاخر فعلال كسرهف
وسرهاف وزلزلة وزلزال وفعلال احق بكما لوجهين احدهما ان فعلل
مشاكل لافعل في عدة الحروف وفتح الاول والثالث والرابع وسكون
الثاني فجعل افعال مصدر افعل وفعلال مصدر فعلل ليتشاكل
المصدران كما تشاكل الفعلان فكان فعلال احق بها من فعللة والثاني
ان اصل المصدران بنايين وزنه وزن فعله وفعلال اشد مباينة
لفعلل في وزنه من فعللة فكان احق به منه وانما كانا يستبقان في
الاطراد مع رجحان فعللة في الاستعمال لعلي فعلال في قولهم وسواس
الشيطان وسواسا وحوح الكلب وعواعاو غطغط البهيم في مرة
غطغاطا اذا البتوي والجاري على القياس وسواس ووسوسة وحوعاع
وحوعة وغطغاط وغطغطة والفتح نادر لان الرباعي الصحيح
اصل للرباعي المكرر اوله وثانيه كما مر ولمريات بصفة الصحيح مع كونه
اصلا للاعلى فعلله وفعلال بالكسر فلا ينبغي للرباعي المكرر لفرعيته
ان يكون مصدره الاكثر لكن هذا يقتضي ان لا يكون له مصدر على
فعلال بالفتح وان ورد حكم شذوذه وايضا كان فعلالا المفتوح القاف
كثير وقوعه صفة مصوغا من فعلال المكرر ليكون فيه تطير فقال
من الثلاثي كقراب لانهما متشاكلان وزنا فاقتضى هذا ان لا يكون
لفعلال المفتوح الفا في المصدرية نصيب كما لم يكن لفعال فيها
نصيب فلذكر استندر في قوع وسواس وعواع وغطاط حصادر
وانما حقه ان تكون صفات دالة على المبالغة في الوسوسة والوعوعة
والغطغطة فحق ما وقع منها في موضع يحتمل للمصدرية والوصفية
ان يحمل على الوصفية تخلصا من الشذوذ وفي مخالفة المطرد الشايع
الذايع ولسن يخفى من زعم في شيء من الصفات الواردة على هذا
الوزن انه مصدر مضاف اليه ذو تقدير او قيد على فساد قوله لان
احد هما ان كل مصدر اضيف اليه ذو تقدير فمجرده للمصدرية
اكثر من استعماله صفة كرضي وصوم وقطر وفعلان الموصوف

به لم يثبت مجرده للمصدرية الا في دسواس واخوته على ان منع مصدريته كما
وذكر ان من سمع منه وسوس اليه الشيطان وسواسا بالفتح لا يتعين كونه
قاصدا للمصدرية بل يحتمل ان يقصد الحالية فان الحال قد يوكد بكما علما
المواخر لها لفظا ومعنى كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وكقوله تعالى
وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات فانا تتعين المصدرية
في وسواس ان لو سمع مضافا الى الشيطان معلقا به محمولا كما سمع ذلك في
الوسوسة كقول بعضهم ووسوسة الشيطان الى النفس وانتفى تعين المصدرية
في مثل هذا الا بانتصاب بعد الفعل الثاني ان المصدر المضاف اليه فو
فقد يرد الايوعث والايبغي ولا يجمع بل يلزم طريقة واحدة لفعل اصالته في
المصدرية وفرعيته في الوصفية فيقال امراة صوم ورجل صوم ورجلان
صوم ورجال صوم او نساء وفعلال الموصوف به ليس كذلك لانه يوعث
ويبغي ويجمع فيقال رجل شرشار وشمشاخ ورفراف ولفلاض اي ماهر
بالاكلة وهو هار اي ضحاك وضحاج سمسد ومخفاج كثير الكلام وكذلك
وطواط ضعيف وعشعاش وضحضاح سمين خفيف الحركة وهفهاف
خميص البطن وبجباج صالي الجسم ودعداع ودحداح اي قصير
وخناخ الكلب وشمشاخ مربع وقفقاض المفاصل اي معوت وشي
خشخاش اي يابس معوت وسبع قضقاض كاسر وحية قضقاض
يحرك لسانه كثيرا وطرفكم يوعث بالتا ويبغي ويجمع ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم ابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفيهقون
ومنه ذبح وفزفه اي محركه للمشيش وسفسافه لتغال التراب عرهاد ودع
فضفاضه واسعة الفعل من كل ذلك فعلال والمصدر فعلله وفعلال
بالكسر ولم ينقل في شيء منها فعلال بالفتح ومن اجاز ذلك كالزمخشري
فقياسه غير صحيح لان القياس على الشاذ لا يصح فثبت ما قصدناه من بيان
اصالة الوصفية في فعلال المفتوح الفا وغرابة المصدرية فيه وامتناعا
حمله بالقول المرضي ان الوسواس في قوله تعالى من شر الوسواس هو الشيطان
لا على حذف مضاف بل على انه من باب فعلال المقصود به المبالغة في مفعلل
كثر ثار ونظايره والله تعالى اعلم بالصواب **وسل** ابن مالك عن قوله صلى
الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم **فاعراب** الكلام على لفظه
ومعناه اما لفظة فلمقتضاه اضافة اخوف الى يا المتكلم مقرونة بنون الوقاية
وهو انما يعتاد مع الفعل المتعدي لان هذه النون تصون الفعل من
محذوفات احدها التباسه باسم اضاف لياء المتكلم فلو قيل في ضربني
ضربي للتبس بالضرب الذي هو العسل الابيض الغليظ فتنت
نون الوقاية هذا المحذور والثاني امر مؤنث يامر مذكره فلو قلت اكرمني

بدل اكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم المراد فنفت النون ذلك الثالث ذهاب
الوهم الجيان المضارع صار مبنيا وذلك لوا تعنه على يا المتكلم غير مقرونة
بالنون تخفى اعرابه وظن به البناء على مراجعة الاصل فان اعرابه على خلاف
الاصل واحاله البناء فلو قلت بدل بكرمني بكرمه لظن عوده الى الاصل
فزيادة النون تمكن من ظهور اعرابه والاسم مستغن عن النون في الوجهين
الاولين واما الثالث فالاسم فيه نصب لكن اصالته في الاعراب اغنته
وصانته من ذهاب الوهم الى بنايه لاسبب جلي لكنه وان امن ظن بنايه
فلم يومن التباس بعض وجوه اعرابه ببعض فكان لمعنى الاصل نصب
من اخاف النون وتنزل اخلاوه منه منزلة اصل متروك عليه في بعض المواضع
كما شبه بالفود واستعيذ على اصرفال واستعاذ وكان اول ما شبه به على
ذلك اسما الفاعلين ممن ذلك ما انشده الفراء من قول الشاعر

" فما ادري وكل الظن ظني " اسلمني الى قومي شراح "
فرحم شراحيل دون نداء اضطرارا ومثله ما انشده ابن ظاهر في تعليقه
على كتاب سيبويه " فليس بعينني وفي الناس متبع " صديقي اذا اعيا على صديق "
وانشد غيره " وليس الوافيني ليرتد خايبا " فان له اضعاف ما كان آملا "
ولافعل التفضيل ايضا سنة الفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان
تخلفه النون المذكورة في الحديث كما تخلفت اسم الفاعل في الابيات المذكورة
هذا ما يقال في هذا المقطع عندي ويجوز ان يكون اخوف لي وابدلت
اللام نونا كما في لعرت فكان لعل ومن رمن بمعنى رجل وهو العرس الطويل
واما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه اظهرها ان يكون اخوف افعل التفضيل
صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك
واعنى بحاجتك واخوف ما اخاف على امتي الايمة المضلون اذ المراد ان
المعبوم عنه بذلك شغل وزهى وغنى اكثر من شغل غيره وزهوه وغنايه
وكذا اخوف ما اخاف اي الاشيا التي اخافها على امتي احقها بان تخاف
الايمة المضلون بمعنى الحديث ههنا غير الدجال اخوف مخوفاتي عليكم فحذف
المضاف الى الياء فانفصل ما اخوف معمولة بالنون كما تقرر ويحتمل ان يكون
اخوف من اخاف بمعنى خوف والا يمنع ذلك كونه عن ثلاثي فانه على افعل
وما على وزن افعل الثلاثي فيه سواء عند سيبويه في التفضيل وانما صح به سوا فالمعنى غير الدجال اشد موجبات خوفي عليكم ثم اتصل بالنيا
معمودة بالنون على ما تقرره ويحتمل ان يكون من وصف
المعاني بصفات الاعيان بالغة كشعر شاعر وهذا
الشعر اشعر من هذا واعجب عاجب وموت مايت وخوف
خايف ويقال فلان اخوف من خوفك ومنه قوله الشاعر

" يداك يد خير فيها برنجى " واخرى لاعدائها غايظه "
" فاما التي برنجى خيرها " فاجود جودا ان اللافظه "
" واما التي تنفق شرها " فنفس العدو بها فايظه "

فنصب جودا باجود على التمييز وذلك بموجب كونه فاعلا معنى ان كل منصوب
على التمييز بافعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبه علامة فاعليته
وجوه علامة ان افعل بعض منه ولهذا معنى زايد احسن عبدا ان عبده
فاق عبيده غيره في الحسن وان جررت فمعناه انه بعض العبيد الحسان
وهو احسنهم فمعنى الحديث على هذا خوف غير الدجال اخوف خوفي عليكم
ثم حذف المضاف الى غير واقيم هو مقام المحذوف وحذف خوف المضاف
الى الياء واقيمت هي مقامه فانفصل اخوف بالياء معمودة بالنون ويحتمل
ان يكون اخوف فعلا مسندا الى واو وهي ضمير عايد على غير الدجال
لان من جملة ما يتناوله غير الدجال الايمة المضلون وهم ممن يعقل فغلبوا
بمجي بالواو ثم اجتزي عنها بالضمة وحذفت كقوله

" فبالبيت الا الطيبا كان حولي " وكان مع الاطيبا الا نسا "
" دار حي وبنوها مرعبا " رحل الضيف عليهم فاحتمل "
فاسال عني اذا الناس شتوا واسال عنا اذا الناس نزل

اراد كانوا فحذف الواو وابقا الضمة وكذلك اراد الاخر احتملوا فنزلوا
فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه
والله اعلم وسئل ابن مالك ايضا ايجوز صرف اريس في قولهم بير اريس
الجواب نعم وهو في الاصل عبارة عن الاصل وتطلق على الاكار
وعلى الامير وقيل ان اريسا بير الامير مملوك معلوب وسئل ايضا عن
قوله صلى الله عليه وسلم الا انما كنزه يومر القيمة شجاع اقرع الجواب فاعل
جا الكنز وكنزه مبتدا واقرع خبره والجملة حالية لان الجملة الابتدايية
المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالا واقترانها بالواو اكثر وقد جرت منه
في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم لياكلون الطعام وتقول العرب رجع قوله على عقبه وكلمته
فوه الى في قال الشاعر

" وتيسوب اساري الظما الكلد بعدما " سمت قرنا اخبارها بتفاصل

وسئله واحر ابصارهم على اكنافهم وبصيرتي تعد وبها عندوا اي
اي قوي وسئله ولو لاحتشار ما اب عامر الى جعفر سرماله لم يمزق
ويجوز جعل كنزه فاعل جا وشجاع خبر مبتدا محذوف والجملة في
موضع الحال اي جا وهو شجاع او ضمير القصة شجاع ولا بعد فيه لان فيه
حذف المبتدا والواو اذ الاهتمام بحذفه الواو اقل من الاهتمام

بالفا المقترنة بمبتدا او وقع جواب شرط وقد حذف فامعا في قوله

٠ ٠ ٠ الآبي لانقعد فليس بحالة حي ومن يصب الحمام يعيد

اي فهو يعيد فحذف الفاء وهي لازمة من الواو مسئلة قال ابن مالك لايصح في قمت وزيد الحكم بعطف زيد على فاعل قمت لان العامل فيه نحو العامل في المعطوف عليه وقمت ونحوه في افعال الامر الفعل في غير ضمير المخاطب فيحال ما وقع في ذلك على ان زيدا مرفوع بفعل دل عليه قمت اي قم انت وليقم زيد وعليه يحال قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبيد اشار سيبويه بقوله تعالى دخلوا او لهم واخرهم وابقال ادخلوا او لكم واخركم لان دخلوا لايصح اسناده الى اولكم واخركم وذكوان عيسى ابن عمر اجاز وهو نظير ليبك يزيد ضارع يعني ان اولكم واخركم مرفوع بفعل مضمر دل عليه ادخلوا كانه ان ضارعا مرفوع بفعل دل عليه لبيك مسئلة قال ابن مالك نسبة افعال الى المضاف اليه على اوجه وجه يجوز اجماعا اذا كان المضاف مصدرا او صفة عاملة كاعجبني قيام زيد مسرورا وان زيدا ضارب عمرو منكيا ووجه يمتنع اجماعا حيث لم يكن المضاف مصدرا ولا صفة والبعض ما اضيف الله كفرحت غلام زيد متكيا وثالث مختلف فيه اذا كان المضاف بعض المضاف اليه او يشبه بعضه كقوله

٠ ٠ كان مدى حربها مقتحسا يدا مذنب يستغفر الله تائب

ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقد صح جوازه عن ابي الحسن الاخفش في اماليه ان الحاجب قال مجيبا على قول الشاعر

٠ ٠ غير ماسوف على زمن ينقضي باللهم والحزن

قال لايصح ان يكون له عامل لفظي واذا لم يكن له عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبر مبتدا ولايصح ان يكون مبتدا لانه لاخبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا والثالث لايستقيم لانه اما على زمن ولما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن فيه من ان يكون عمرو له ليست له وانا هي لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غيرك سرني لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ولو قلت رجل غير متاسف على امراة سرني لم يستقم لان غير ههنا ما جعلته في المعنى للمراة خرج عن ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليه سرني جاز لانها في المعنى للضمير والضمير عائد على المبتدا فاستقام فثبت ان لايكون مبتدا لذلك وان جعل الخبر محذوفا لم يستقم لامرين احدهما انا قاطعون ببقي الاحتياج اليه والاخر انه لاقرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة

وان جعل خبر مبتدا لم يستقم لامرين احدهما انا قاطعون ببقي الاحتياج اليه الثاني ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولاضرورة انا كما انكر اذا جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى ما يمر والاضمار يعود على ما بعده رده مبتدا فلا يصح ان يكون خبرا فتبين اشكال اعرابه واولى ما يقال انه اوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدا ان اول الكلام وكان التقدير من ينقضي باللهم والحزن غير متاسف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب تختار ان يكرمني زيد الى اكرامه وتقديره الى اكرام زيد ان يكرمني فقد اوقعت زيدا موقع المضمر لما اضررت الى اعادة الضمير اليه واوقعت المضمر موقع المظهر لما اخرته عن الظاهر فقد تبين لك اشباههم في مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا غير بمعنى لا كما استعملوا الا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم وكانه قال ماسوف على زمن هذه صفته ويدلك على استعمالهم غير بمعنى لا زيد عمرا غير ضارب ولا يقولون زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف ولكنه لما كانت غير يحمل على لا جاز فيها ما لا يجوز في مثل وان كان بابها واحدا واذا كانوا قد استعملوا افعل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلان يستعمل غير بمعنى لا مع موافقتها اياه في المعنى اجدر فان قيل ما قدروها بمعنى لا فلا يد له من اعراب من حيث كونها اسما فما اعرابه قلنا اعرابه كاعراب قولك افقر رجل يقول ذلك وهو مبتدا الخبر له استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول ذلك واذا كان المعنى كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا استنكر ان يبتدا الخبر له اذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقائما الزيدان فانه بالاجماع مبتدا وخبره محذوف والتقدير اتقوم فاعل به ليس خبر مقدما مبتدا الخبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في المعنى بمنزلة الزيدان يقومان وكذلك قول بعض المحققين في نحو اقائم الزيدان انه مبتدا وفاعله مضمر والخبر له استقامة المعنى من حيث كان معناه انزل واترك وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب المصدر فكانه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فانه لو كان كذلك لوجب ان يكون معربا ولكن نفرق بين مستقبا وبين تراك فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني وقال وقد استقبني في قول الشاعر وداعي لتعروني كذكراك كما انتقض العصفور بلله القطر

فقال له ان شخصين تنازعا فقال احدهما البيت هزه وعده والا يستقيم
معنى البيت على فترة منسبل هل يستقيم البيت على هذه الرواية وقد
نقلها عبر واحد حتى ابو علي بنقله عن الامالي لابي علي البغدادي فكتب
محسا خطه بهذه الكريمة ما هذه صورته وهو ان يقال يستقيم ذلك على معنيين
احدهما ان يكون معنى لتعرولي لترعدني اي يجعل عندي العرر وأولى
الرعدة كقولهم عرني فلان اذا اصابه ذلك ان الفتور الذي هي السكون عن
الاجلال والهيبة يحمل عنده الرعدة غالبا عادة فتصح نسبة الارعاد اليه
فيكون كما انتقض منصوبا بانتصاب فتور كما اخرجته خروج زيد اما على معنى كاخراج
خروج زيد وحسن ذلك بينهما على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل
ذلك فيكون ابلغ من الاقتصاد على المطاوع اذ قد يحصل المطاوع دونه مثل
اخرجته فلم يخرج والثاني ان يكون معنى لتعروني لتناسيني وتاخذني فترة اي
سكون للسدور الحاصل عن الذكر وعبر بها عن النشاط لانها تستلزمه
غالبا فسمية للسبب باسم السبب كما قال لياخذني نشاط كنشاط
العصفور فيكون كما انتقض اما منصوب نصب صوت حمار وله
وجهان احدهما ان يكون النقد بر بصوت صوت حمار وان لم يجر اظهاره
استغناء عنه بما تقدم والثاني ان يكون منصوبا بما تضمنته الجملة من
معنى يصوت ولعامر فوعا صفة كفترة اي نشاط مثل نشاط العصفور
وهذه الاوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في اعراب كما انتقض
كرى على تقدير رواية رعدة وهذه هذا ما كتبه مجيبا به ورد ذلك
الرماني عن السكري عن ابي سعيد الاصمعي

«اذا ذكرت مرتاح فلبي لذكره ... كما انتقض العصفور بلله القطر»

وسئل عن قول ابن قلاقس الاسكندري

«ما بال هذا الامير مر ... لو كان يرثي بسليم بسليم»

فقال سليم الثاني فاعل يرثي بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى لديغ
فانهم يقولون للديغ سليم وللاعمى بصير على سبيل التفاؤل والاحسن
ان يكون سليم الثاني تاكيدا للاول على وجه التاكيد اللفظي لانه اولا
قد فهم منه قصد التجانس وليس هذا عندهم معدودا في التجانس
وايضا فانه يلزم ان يكون ليرثي مضمرا عائدا على الرسول ليس عليه المعنى
فظهر ان يكون ليرثي مضمرا الوجه على ما ذكرناه ويكون جواب لو محذوفا
دل عليه ما قبله لان ما قبله يدل على انكار ذلك وهو كونه لا يرثي والتعجب
منه ثم قال ليرثي لسليم سليم على احد وجهين اما على الانكار على نفسه
في انكار الاول اي لو كان يرثي للديغ سالم لتوجه الانكار او

التعجب اما اذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للانكار او التعجب واما على ان
يكون الجواب معادلا عليه الا يرثي وكانه قال لو كان يرثي لسقيم سليم لرأم
فان قيل فقد تقدم ذكر الرثي فليكن فاعله يرثي للاحوالة على معهود
سابق فالجواب ان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ مثل قولهم جاني رجل
ثم يقول ما فعل الرجل فانما فعلوا ذلك ليلا يودي الى التباس بغيره
فان قيل لا يلزم من خبر البيت صدره لان الاول خاص واخره عام اذ ان
من حروف الشرط والمعلق على الشرط يعم بدليل قولهم لو اكرمتني
اكرمتك وهذا عام فالجواب انما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر
البيت داخلا في العموم فاما اذا كان داخلا في العموم فلا يمتنع لان
المعنى لو كان يرثي سليما لسليم فيه حال الرثي وغيره جواب
سؤال سائل عن حرف لو لنسيدنا وحوانا شيخ الامام العالم العلامة
الاوحد الحافظ المحقق الزاهد العابد القدوة امام الائمة قدوة
الامة علامة العلماء وارث الانبياء اخر المجتهدين اوحد علماء الدين برلة
الاسلام حجة الاعلام برهان المتكلمين قامع المبتدعين ذي العلوم
الرفيعة والفنون البديعة محيي السنة ومن عظمت به بعد علينا
المنة وقامت به على اعدائه الحجة والاستبانت ببركته وبعده المحجة
تقي الدين ابي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن
ابي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني اعلا الله منازه وشيد في الدين
اركانه ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر

«هو حجة لله قاهرة ... هو بيننا اعجوبة الدهر»

«هو آية في الخلق ظاهرة ... انوارها اربت على الفجر»

نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين
ابن الزملكاني بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط الحافظ علم الدين
البرزالي قال سيدنا ومولانا وشيخنا الامام العالم العلامة القدوة
الحافظ الزاهد العابد الورع امام الائمة حبر الامة حقق الفرق علامة
العصر ترجمان القرآن حسنة الزمان عمدة الحفاظ فارس المعاني
والالفاظ زكي الشريعة ذو الفنون البديعة ناصر السنة قامع المبتدعة
تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله
ابن ابي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني اداما الله بركته ورفع درجته
الحمد لله الذي علم القرآن خلق الانسان علمه البيان واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له اليه المصير والمعاد واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله المبعوث الى الانس والجان صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه وسلم تسليما رضي به الرحمن سالت وفقك الله

تعالى عن معنى حرف لو وكيف يتخرج قول عمر رضي الله تعالى عنه نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على معناها المعروف وذكرت
ان الناس يفصلون في ذلك وافتضيت الجواب اقتضاء وجب ان اكتب
في ذلك ما حضرني في الساعة مع بعد عهدي بما بلغني عما قاله الناس
في ذلك وان ليس تجزم في الساعة ما اراجعه في ذلك فاقول والله
الهادي للصواب الجواب مرتب على مقدمات احداها ان حروف
نون المسول عنها من ادوات الشرط وان الشرط بقتضي جملتين احداهما
شرطا والاخرى جزاء وجوبا ودياسمي المجموع شرطا ويسمي ايضا جزاء ويقال
لهذه الادوات ادوات الشرط وادوات الجزاء والعلم بهذا كله ضروري
لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب والاستدلال على ذلك اكثر من ان
يحصر كقوله تعالى وقولوا لهم قولا سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا
لهم واقوم ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه ولو خرجوا
فيكم ما زادوكم الا خبالا ولو كانوا مؤمنين بالله والنبي وما انزل اليه ما
اتخذوهم اولياء الثانية ان هذا الذي تسميه النحاة شرطا هو في
المعنى بسبب لوجود الجزاء وهو الذي تسميه الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا
ونحو ذلك فالشرط اللغظي بسبب معنوي فتفطن لهذا فانه موضع
غلط فيه كثير ممن يتكلم في الاصول والفقه وذلك ان الشرط في عرف
الفقهاء ومن يجري مجراهم من اهل الكلام والاصول وعند هم هو ما
يتوقف تاثير السبب عليه بعد وجود السبب وعلامته انه يلزم من
عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ثم هو منقسم
الى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم الطهارة شرط لوجوب الصلاة فان وجوب
الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ كما يتوقف صحة الصلاة
على الطهارة والستارة واستقبال القبلة وان كانت الطهارة والستارة
امورا خارجة عن حقيقة الصلاة ولهذا يفرقون بين الشرط والركن
بان الركن جزء من حقيقة العبادة او العقد كالركوع والسجود والايجاب
والقبول وبان الشرط خارج عنه فان الطهارة يلزم من عدمها عدم
صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة وتختلف الشروط
في الاحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو شرط
للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط
للاجزاء دون الصحة ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط

كثير

كثير جدا لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع انما يتم على قول
من يجوز تخصيص العلة بنفيها واما من لا يسمي علة الا ما استلزم من الحكم
ولزم من وجودها وجوده على كل حال فهو لا يجعلون الشرط وعدم المانع
من جملة اجزاء العلة والجامع ما يعرف كونه شرطا بالعقل وان دل عليه دليل
اخر كقولهم الحياة شرط في العلم والارادة والسمع والبصر والكلام
والعلم شرط في الارادة ونحو ذلك ولكن جميع صفات الاحياء وطباعها
لها شروط تعرف بالعقل او بالتجارب او بغير ذلك وقد تسمى هذه شروطا
عقلية والاول شروطا شرعية وقد تكون من هذه الشروط ما تعرف
استفادته بالعرف ومنه ما يعرف باللغة كما تعرف ان شرط المفعول وجود
فاعله وان لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول فيلزم من وجود المفعول
المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس بل يلزم من وجود اسم منصوب
او مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض
اذ الاسم المرفوع مظهرا او مضمرا لا بد منه في كل كلام عربي سواء كانت
الجملة اسمية او فعلية فقد تبين ان لفظ الشرط في هذا الاصطلاح
يدل على عدم المشروط عدما لم يخلفه شرط اخر ولا يدل بنفسه
من حيث هو شرط على ثبوت المشروط ما لم يخلفه شرط اخر واما
الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب ادوات الشرط اللغظية
سواء كان المتكلم او فقيها وما يتبعه من متكلم واصولي ونحو ذلك فان
وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء او الجواب وعدم
وعدم الجواب الشرط يدل على عدم المشروط مبني على ان عدم
العلة هل يقتضي عدم المعلول فيه خلاف وتفصيل قد اوحي اليه
الخوف لو فرض عدمه لكان مع عدم العدم لا يعصي الله تعالى لان
ترك المعصية له قد يكون خوف الله تعالى وقد يكون امورا اخر اما
لغرابة الطبع او اجلال الله تعالى او حيائه او لعدم المقتضي
اليها كما كان يقال عن سليمان التيمي رحمه الله تعالى انه كان لا يحسن
ان يعصي الله تعالى فقد اخبرنا عنه ان عدم خوفه لو فرض موجودا
لكان مستلزما لعدم معصية الله تعالى لان هذا العدم ممكن الى
امور اخرى اما عدم مقتض او وجود مانع مع ان هذا الخوف حاصل
وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل احد صحيح الفطرة لكن لما وقع في
بعض القواعد اللغظية والعقلية نوع توسع اما في التعبير واما في
الفهم اقتضى ذكر خلل اذا بني على تلك القواعد الحاجة الى تتميم
فاذا كان للانسان فهم صحيح ورد الاشياء الى اصولها وقرر القطر
على معقولها وبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز او توسع

فان الاحاطة في الحدود والضوابط غير تحرير ومنشأ الاشكال اخذ كلام
بعض النحاة مسلما ان المنفي بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي واذ جواب
لو منتف ابدا وجواب لو لا ثابت ابدا وان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع
غيره ولو لا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقا فان هذه
العبارات اذا قرن بها غالبا كان الامر تقريبيا واما ان يدعي ان هذا مقتضى
الحرف واعا فليس كذلك بل الامر كما ذكرناه من ان لو حرف شرط تدل على
انتفاء الشرط فان كان الشرط ثبوتيا فهي لو محضة وان كان الشرط
عدميا مثل لو لا ولو لم دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضي
ان هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه ان وجودا وان عدما وان هذا
العدم منتف واذا كان عدم شيء سببا في امر فقد يكون وجوده سببا
في عدمه وقد يكون وجوده ايضا سببا في وجوده بان يكون الشيء لازما
لوجود الملزوم ومعدوما لعدمه والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها
لوجود علة اخرى واذا عرفت ان مفهوم لو الامتناعية انما هو انتفاء الشرط
وان مفهم فيها جزاءها ليس امرا لازما وانما يفهم بالملزوم العقلي
او العادي العالبة وعطفت على ما ذكرته من القاعدة زال الاشكال
بالكلية وكان يمكننا ان نقول ان حرف لو دالة على انتفاء الجزاء وقد يدل
ايضا على حقيقة اخرى في القدر المشترك اقرب الى القياس مع ان هذا الذي
قاله قائل كان شائعا في المحاورات وانما الواو اختلفوا في كثير من
الحروف هل هي مفردة كالاشتراك او المتواطي او بالحقيقة والمجاز وانما
الذي يجب ان يعتقد ويطلا نه ظن ظان ان لو معنى للواو اغدر الجزاء
والشرط فان هذا ليس بمستقيم البتة والله سبحانه وتعالى اعلم

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ والامام جمال الدين بن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على محمد اشرف المرسلين
وعلى اله وصحابته اجمعين وبعد فهذه مسئلة في شرح حقيقة
الاستفهام والفرق بين ادواته على حسب ما انتهى الي بعض الاخوان
وبالله تعالى المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وفيه فصول **الاول** في تفسيره اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب
المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه وقال
بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب تحصيل ذلك في ذهن اعم من المتكلم
وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر هو الستر الاعم من ان
يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان كما
تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب بجواب فيسمعه من يجهل

فيستفيده

فيستفيده فقلت لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه
سبحانه مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يستحل
حمله على الظاهر ويكون المراد منه انه يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب
من لم يكن عالما به **قال قائل** فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام
قلت طلب الانسان المغفرة لغيره كما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه
واما طلبه لغيره ان يفعله الشخص المطلوب مع كون الطالب عالما مفهوما كان
ممكنا الا انه لا تدعوا الحاجة الى ارادته عالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل
من طلبه في عموم تفهيم غيره ان يفعله هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى
ذلك القصد لعدم الحاجة اليه عالبا **الفصل الثاني** في تفسير
المطلوب بادوات الاستفهام وتقسيم الادوات باعتباره اعلم ان المطلوب حصوله
في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما سعي او اثبات
وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام مختص
بطلب التصور وهو ام المنقطعة وهل ومشترك بينهما وهو الهمزة التي لم تستعمل
مع ام المتصلة لقولك في طلب التصور ازيد في الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل
لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا امثلوا واظهر انه
محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ومحتمل لطلب تصور
النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد امر دخل وجوابه
بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه والثانية اخرج زيد والثالثة ادخل
زيدا فانه يجاب في كل منها بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم
علم بثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء
ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه والتخصيص ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب
غيره وبالعكس وعرض المسايل حاصل على كل تقدير وغاية ما يخلف في هذا بين
الطرفين ان السامع لا يعلم هل السايل متردد بين نسبتين او بين حصول
نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التي يحتمل بها هذا
الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك ان يكون
المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم
يول اداة الاستفهام عما هو عالم بحصوله وهو الفعل ولو خرج عنها ما هو
شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد
خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال
واحتمل مع ذلك وجها اخر وهو السوال عن المسند اليه وتكون الجملة
على هذا التقدير الاخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السوال عن
المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة
التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية والارجح

الفعلية ان طلب الفعل اقوى فحمل به اولى والمحويون يجوزون بوجهان
الفعلية في هذا المثال ونحوه يطلقان باعلى ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجملة
والمحويون ما ذكرنا فمتى قامت قرينة ناطقة على ان السؤال عن المسند اليه تعينت
والاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاجتهاد وترجيح الفعلية
كما ذكروا واما اسما الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطلب بها التصور
والمحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا وتقصا في
التفهيم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم ،،

الفصل الثالث في الفرق بين متى تعتبر ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضا
واما المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى
من اربعة اوجه فاما الاوجه اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما لفظا
لا معنى فالاول نحو ازيد قايم ام عمرو والثاني نحو نعموا على اتحت ام فعدت فان
الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان ما
دخلت عليه المصدر فيقال سواء على قيامك وقعودك ويصح تصديق الكلام
الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعلمت في الامر الاستفهام
وهي التسوية الاتري ان الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني
استواءهما في اصل الاحتمال وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى
اشار اليه سيبويه رحمه الله تعالى بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت
الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلت انا زيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف
الاستفهام كما جرى على الذي نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة انثى
وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل
تستوي الظلمات والنور وحينئذ نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام
يقولون افتراه والوجه الثاني باعتبار ما قبلها ايضا وذلك ان الاستفهام قبل
المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قد سلف والاستفهام
الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما بل يكون بغير الهمزة البتة كما في
قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير الاية وقول علقمة بن عبدة

« هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم »

« ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم »

وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو اذا
اردت بام الاضراب عن الاول فاذا اردت الاستفهام عن الواقع من النسبتين
فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي
تريده هذا معنى كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي من شرط ام المتصلة
ان لا يكون بعدها فعل او فاعل الا وقبلها مثله وفاعل والفاعل في كل من
الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت

ر ـ ـ ـ

في مبحوثون وساغ العطف على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف
والمعطوف عليه بالضمير فمردود بما ذكرنا واما اوجه المعنى فاحدها ما اختاره
في صدر المسئلة من ان المتصلة تطلب التصور والمنقطعة تطلب التصديق
والثاني ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا
وهذا الاضراب والاستفهام والثالث ان المتصلة ما لزمه لافادة الاستفهام
اولازمه وهو التسوية والمنقطعة قد يتسلخ عنه راسا وسبب ذلك ما فقدناه
من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الاخر والمتصلة
لاتفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة وبما ذكرنا على ان المنقطعة
بمعنى بل والاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من السواهد
وبهذا يعلم ضعف جزم المحويين او اكثرهم في انها لابد ام مما بل التقدير
بل ايضا اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاع على ان المنكل اخبر عن الاول
ان يدعي انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا وتعلوا ايضا غلط ابن الحوية
وغيره في استدلالهم بنحو اهم هي يستوي الظلمات والنور ومعنى علمه
على ان ام بمعنى بل فظنا منهم ان معنى الاستفهام المفارق ام اذ
والاستفهام لا مدخل على الاستفهام وجعلوا هذا اظهر من الاستدلال
بقوله اهم ارادوا بنا ابوا ذي بلقف ذي الاكم وما يقطع به على قولهم
بالطراد انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد اندخل
عليها كان مضمرة بعد ان وارتفاع الضمير بفعل محذوف على حد
وان احد من المشركين استجارك فالجواب ان ذلك ممتنع بعد قد
فلك فكر ما وادفي الوجه الرابع ان الاستفهام الذي تفيده
المتصلة لايكون الا حقيقيا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيا
تارة انها لابد ام شاع على احد الاحتمالين وغير حقيقي تارة اخر
ما خلق بناته امرله البنات ولكم البنون ام لهم اجرا فهم من
مغرم مثقلون ام عندهم الغيب الايات فتصير اخرى في الفرق
مختصر اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه احدها
ان ماقيل المتصلة لايكون الا استفهاما وماقيل المنقطعة يكون
استفهاما وغيره والثاني ان مابعدها يكون مفردا وجملة ومابعد
المنقطعة لايكون جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة مثلها
باي ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها بمثل
والهمزة والرابع انها قد تحتاج بجواب وقد لاتحتاج والمنقطعة
تحتاج للجواب ولاتاس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب وان جوابها
يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم اولا والسادس ان المتصلة
عاطفة ومن نص على هذا ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور

والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل ومن كلامه ايضا رحمه الله تعالى
على قول القائل كانك بالدنيا وبالاخرة لم تقل بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمدا يوافي مزيده ويكافي مزيده اختلف في كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة
لم تزل في حواضع احدها في تعيين قائله والثاني في معنى كان
والثالث في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين احدهما
انه النبي صلى الله عليه وسلم والثاني انه الحسن البصري رحمه الله
تعالى وقد حزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابو عبد الله
محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرح المفصل وابو حيان المغربي في شرح
التسهيل واما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين
زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى عليه
زوال الدنيا وتقريب وجود الاخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتا
مقبل وكانك بالفرج آت وهذا يستعمله الناس في مجازاتهم ويقصد
كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء والثاني للبصريين زعموا انها حرف
تشبيه شاهدها في قولك كان زيدا اسد ولم يشتوا مجيئها للتقريب
اصلا واما المعنى كان حالك في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان حالك في
الاخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به الحالتان لا الشخص
والفعل الذي هو الجنس وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال
وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الاخرة لما كانت الى بقاء
ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا اشكال ان المعنى المشهور
لكان هو التشبيه فمهما امكن احمال عليه لاينبغي العدول عنه وقد امكن
على وجه جايز فاسعى المصير اليه واما توجيه الاعراب وهو الذي
سيال عنه فاضطربت فيه اقوال المحويين اضطرابا كثيرا والذي
يحضرني الان من ذلك اقوال احدها للامام ابي علي الفارسي رحمه
الله تعالى زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والاخرة لم تزل ثم
جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لاموضع لها من الاعراب كما انها مع اسم
الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصرك زيدا اي ابصر زيدا
والكاف حرف لامفعول لان ابصر انما تتعدى الى واحد وجيء بالنيا
زايدة في اسم كان كما زيدت في اول المبتدا في قولهم بحسبك درهم
وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين
للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن
التعدية الى الزيادة والقول الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو قريب
فقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت
اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا

وبالاخرة زائدة كما زيدت في المبتدا الذي لم يدخل عليه كان وقد
مثلناه والذي حمله على زعمه زوال (عاملها انه لم يثبت زيادة الباقي
اسم كان وثبتت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة
امور منها الامران اللذان استدل بهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها
دعواه ان الكاف ولم يثبت ذكر الا اذا اقترن بما الزائدة كما في قوله
تعالى كأنما يساقون ودعواه ان الباء حرف تكلم بان الكاف حرف خطاب
وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه لا يمكنه ان يدعي انه اسمها
لانه قد ادعى انها لا يمكن ان يدعى انه مبتدا لامرين احدهما
ان الباء ليست من ضمائر الرفع وانما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك
اكرمني غلامي والثاني انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها خبرا ولو قيل
مكان كما في بكر تضرب انا فتضرب لم تتركب الجملة بالضمير وقد استقر
ان الجملة الخبر بها لابد لها من رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد
دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأني بكر تضرب فلا يخلو اما ان
يدعي ان الباء في بكر زائدة والمبتدا هو الاصل اي انت تضرب فلما دخلت
الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر او يدعي ان الباء متعلقة بفعل
فان ادعى الاول فالجملة اسمية الا فعلية ويبطل قوله انها دخلت على الجملة
الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان تقول بحسبك مني ولا يحسن
منك لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما
عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار وقد اذعن ابو
الحسن في قوله هون عليك فان الامور بكف الا له معتادها بان
ان على اسم مبتدا محذوف والجملة خبر ان وعلى التقدير
الاول تحتوي على ضمائر على والعائد فيها البتة وعلى التقدير الثاني
منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره
المتصل وينبغي له ان يقول بقدر في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك
وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود
والقول الثالث كما عنه من التحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم كان
ولم يكن الخبر والناظر فيه متعلقه يمكن ان تقدر كان تامة او محذوف
هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فانا في بكن للخطاب لا
للتانيث وضميرها المخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين
الاولين الامر بالعكس التا للتانيث والضمير ان للدنيا والاخرى وهذا
القول خير من القولين قبله والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل
في الاخرة والقول الرابع لابي عمرون رحمه الله تعالى ان الكاف اسم
كان وبالدنيا وبالاخرة خبران وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع

نصب

نصب على الحال وانما تمت الفائدة بهذه الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف
عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زالت تزيد حتى فعلت فان الكلام
لا يتم الا بقولهم حتى فعلت وقد جاء ذكر في الحال كقوله تعالى فما لهم عن
التذكرة معرضين فما مبتدا او لهم الخبر والمتقدير بر واي شيء استقر لهم
ومعرضين حال من الضمير المجرور بالكلام ولا يستغني الكلام عليه لان الاستفهام
في المعنى عنه لا عن غيره وخطر لي وجه ظننت انه احود من هذه الا قوال
وهو ان الكاف اسم كان ولم يكن الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم
كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كان كما عملت في رطبا وبابسا
من قوله كان قلوب الطير رطبا وبابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكأنك في حالة كونك في
الاخرة لم تزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرون فان قلت يدل على
صحة ما قاله من ان الجملة لم تكن ولم تزل حال الخبر انه قد روي كأنك
بالدنيا ولم تكن وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف
الجملة الخبرية ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت قلت ان سلم ثبوت الرواية
فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي
يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى وما
ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما قالوا
وزائدة وفي قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ان فتحت جواب اذا
والواو زائدة الى غير ذلك واما كونك بالشمس وقد طلعت فلا تسلم ثبوته
وهو مشتمل على قولي وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن
اسم كان والتقدير كأنك مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان تكون قد
طلعت خبرا عن اسم كان لعدم الضمير اذ كان لا يخرج على قولي والا على
قوله فما وجه ايراده على ما قلته فان قلت قد عدلت عن ما قاله من ان
الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك قلت لو جعلت احدهما ان على ما
قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما
تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفائدة اولى والثاني ان العرب
حالات كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فلفظوا بالفرد الحال محل
الجملة مرفوعا او منصوبا بفعل قول ابن عمرون متجه في قولك الحويرث
كأني بكر تنحط الى الغدر وتنغط فهذا لا ينبغي ان يعدل
عنه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن الضمير المتكلم لعدم الرابط
على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كأني ابصرك ثم حذف الفعل
لدلالة المعنى عليه فالفعل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا يعول

ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزيادة الباء امكان الاستغنا
عن ذلك ثم يكون قوله تخط حالا من الكاف لا خبرا والفائدة متوقعة عليه
اذ لو صرح بالمحذوف فقيل كائنا في البصرة لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون
في هذا الموضع ان يحمل عليه كائنا بالفتح لم تكن لان ذا كل تركيب اخر مغاير
لهذا التركيب ومثل قوله اخر يريد قولهم كائنا في دكل تفعل كذا وقد انتهى
القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال القاضي
للكلام المذكور والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا ومن كلامه ايضا رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم
وقعت على اسئلة مشكلة لبعض علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة
ومعدودة كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال رحمه الله تعالى المسؤل الاطلاع على ما تقول الناس
في قولهم انت اعلم وما لكر وتبيين المعطوف ما هو على القول بانه عطف
لفظي عبر راجع الى المعنى واقول ان الكلام في هذا الموضع
في مقامين احدهما في بيان اشكال هذا المثال والثاني في الجواب
كما تضمنه السؤال فاما الاول فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال
من ان يكون معطوفا على المبتدأ او على الخبر او على ضميره او غير معطوف
وكل منها مشكل اما الاول فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف
عليه في الجر والاخبار بما علم واما الثاني فلاستلزامه مشاركته له في
الاخبار به عن انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم
اليه وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا
من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر من غير مسئلة الكحل
والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما
ضعيفان فان استسهل الاول بانهم يغتفرون في الثواني ما لا
يغتفرون في الاوائل اجيب بان اعتقادهم في ذلك لم يثبت في
مسئلة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع فيحمل هذا عليه
واما الرابع فانه لابد من تقدير جواب حينئذ فان قدر المحذوف
مبتدأ فالمتقدر انت وما لكر وان قدر خبرا فالمتقدر ما لكر اعلم وكلاهما
ظاهر الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره
لان مثل هذا الحرف مشروط بكون المحذوف مما قبله المذكور كما في قوله
تعالى اكلها دائم وظلها وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول
من قدر كم منقطعة وقد تكلم استشهد عليه قول الجهور ان ام
المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما
وجب في اختها لان الام سانقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة

وهو

وهو الظاهر فلا حذف واما الثاني في مجموع ما ورد في ذلك ثلاثة اوجه
احدها ان ما لكر معطوف على انت واعلم خبر عنها واغنى عن قسمة
اعلم الى المال بوجهين احدهما انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر
محبته على حسب اختيار فيه فنسبة العلم اليه مجازا قاله ابن الصايغ وعلى
قوله قالوا والتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه
نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لا نعلمهم اجازوه الا
في المجاز اللغوي اما في المجاز العقلي بان تسند اللفظ الى امرين معا
احدهما بطريق الحقيقة والى الاخر بطريق المجاز فلا نعلم لاحد فيما في هذا
الوجه من البعد في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما
عليه الطباق النحويين في ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك
في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح واقول لا خفا بان
المعنى انت اعلم بما لكر وهذا هو اصل الكلام فمن ان العرب انابوا واو العطف
عن با الجر التوسيع في الكلام والتناسب اللفظي الجاور ان ليفاد
بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تنبه في المعنى الالصاق
فيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب
اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فالمعطوف لفظ المعطوف
والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا
من البدل المحض بمعنى الذي خط فيه قرب المخرج او اتحاده كما ابدلت
واو القسم من بايه حين كانا حرفين سمعيين لان ذلك يقتضي
الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة والاتيان باخرى مكانها
لتقاربهما معنى كما لا يخفى بان واو في سرت والنبل مكان مع لكون
الباء للصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان والذي يدل على مجيء
الواو خلفا عن الباء قولهم بعت الشاة شاة ودرهما اي شاة بدرهم
لانا لم نعلم بان الدرهم ثمن لا مبيع ولا نعلمهم قالوا ايضا بعت الشا
شاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في المسئلة
ومتبوعي فيه الجرجاني من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فمن كلا
احد ثم وعلى ما سنا واليه اعتمدت اما الجرجاني فانه نص على ان الواو
هنا بمعنى اما واو لكنه اهمل التنبيه على فايدة هذا العطف واما
ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالمحض
على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن با وذكر هو الذي
انبني عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وقد
وفيت بجميع ما قالا واضفت اليه ما لم يذكراه مما لا بد منه وظهر لي ان
الصواب خلاف ما ذهبا اليه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب

انه الخبر وهو قول ابن ظاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف كالخفض في هذا الحرف حرف وذلك يقتضي تجاور الاسمين وان الباء محوطة المعنى كاذكرناه معا هما متعلق بالخبر فلم يمكن العطف على الخبر لتجدد العاملان المعنوي واللفظي **الوجه الثاني** انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر كانه قيل انت ومالك وزيد لكل علي قول ابن خروف في كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونها بمنزلة مع ومجرورها فانه ابن الصانع وفيه نظر لان سر احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبانه مع ماله لم يحل بينهما حايل والثاني ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدا لا الخبر كما انه في كل رجل وضيعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اعتباطا عن الخبر كما عنا الوصف في اقايم الزيدان لا لانها الخبر الوجه الثالث انه خبر لمبتدا محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك محذوف المبتدا لدلالة ما تقدم عليه فالتقي واوان فحذفت الاولى لبلا يجتمع حرفان على مثله قاله ابن الصانع ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقترنان بهذا لا يسمى خبرا الا بتجوز وعلى قول ابن خروف فما قال وما معنى المعية في نحو انت اعلم ومالك **اقول** الجواب ما قدمناه من ان معنى الواو هنا لمعنى الباء هو قول الجرمي ومن وافقه واما معنى المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره فيما اورد انت اعلم مع مالك المتقلي وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع مالك لان اعلم كيف تدبره او انه اذا علي مع مالك كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا يخفى بعد الوقوف على كلامه ولهذا قال النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجاز في الكتاب ثم قال وهل يجوز النصب في كل رجل وضيعته يجوز هنا ام لا وما توجيه الجواز ان قيل به **واقول** ان المجوز لذلك هو الضمير في عليه في التبصرة ولم يعترض لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد ذكرت وزيدا كل انت اعلم ومالك هاهنا محضه ولا خلاف في وجوب الرفع فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كابن وضيعته فقد ادعى ما لم يقله مرئي المتقلي مخصص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينهما امران احدهما ظهور تقدير المعية في كل رجل وضيعته وحقادة في انت اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك والثاني

انه ينبغي الجواز على ان التقدير بكل رجل كابن وضيعته كما تقدم عنه وكابن يصح له ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في اكال خلافا لابي علي ولهذا منع سيبويه هذا لكرا واباكم وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل متضمن صالح للعمل في اكال والفرق بينهما ان اكال مشبهة بالظرف فعمل فيها ولم يلح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولوضح معنى المعية في المثال المذكور وقال قايل بجواز النصب فيه لامكن توجيه اما على الجر خافي او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول معه الواو واكال او كلما ينصب اكال ولهذا جوز الفارسي هذا لكرا واباكم وجوز في هذا ورداي مطوبا وسرا لا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب صدق الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدا محذوف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او للعطف المحض "

واقول ثم اقف لاحد على القول بوجوب صدق الخبر في ذلك عليه ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا رد والتجويز الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نحو الوحا الوحا زيدا كون المخصوص مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي في حذري زيدا قايم ان الخبر مقدر بعد اكال وفي النحاس ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط امتنادا الى اعراب هوا الابعة فقد يوجه باحد امرين احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين وكان تقدير تحيد الله معقد ما على اعلم ممكنا صار وان كان مبتدا كما قبله معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده كان خبرا عنهما فصار ذلك من ظهور خبر اخر وهذا بخلاف نحو زيد قايم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعيد الله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما بمعناه وذلك من الوجهين معترض اما الاول فلاستلزامه وجواب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو والا قايل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر في الجنة الى اخره واما الثاني فمن وجهين احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا والثاني انه احالة لصورة المسلة فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تعد بالسمك واللبن ولا تجمل الاكل والتسبع مع ان المقصود فيهما المعية مطلقا

وليس العطف هنا بمقصود وهلا كان النصب متعينا لتأديته مراد المتكلم
واخلال العطف بذلك **واقول** لا يمتنع التعبير بالعبارات المحتملة عند
التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص
على معنى المعية لافادته لها مطلقا لان احد محتملات الواو العاطفة معنى
المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص
على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد يجوز وانه
في صدد بقي الجنس بلا على سبيل الاجمال ان تفعل فاعمل ليس واوجبوا
اعمالها علما ان اذا اريد التنصيص وجوز سيبويه والمحسون لمن
قال بالي فزيد وجاءني عمرو واذا بنا هما المفعول في مخلص الضم والكسر
وان لم والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصة اذا اريد
التنصيص والجملة اذا اريد الاجمال فيجوز الامرين اذ المراد واحد
الامرين بعينه وتتوجه الناصة حينئذ على الجملة ولم يمش ابن
مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو تاء في لوجوب الاشمام او
الضم وفي نحو طالبي لوجوب الاشمام او الكسر وقال في باب لا يجوز
احدهما ليس ان يرد التنصيص على الضم وبان في المفعول معه
يتحتم النصب اذا حيف بالعطف فوات ما يضر فواته ثم قال وما
وجه تسمهم مسايل الباب الى ما يجب فصه والى ما يرجح ذلك فيه والى
ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله
المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا ان يتعين
النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ للعطف فكيف يحكم
برجحانه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم به بتساوي الامرين
في بعضها ايضا **ان قيل** الحكم عاد كونا اثناء وبالنظر الى صور التراكيب
اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل جينئذ كلام ابن مالك رحمه الله
تعالى حيث حكم برجحان العطف حيث امكن ذكر بلا ضعف وهذه
العبارة مندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا
اليه مع قطع النظر عن ما يقتضيه من المعنى يقتضي تساوي الامرين
كما قال ابو الحسن بن عصفور مما وجه كلام ابن مالك ويحمل بهذا كلامه
في الصور في هذا الباب حتما او الاسم ممكون اربعا **اما ما اقتضته**
صدر السؤال من الاشكال فقد ذكرت في اثنائه ما يرفعه وهو ان
الحكم بالاحتشام المذكورة انما هو الى صورة التراكيب اللفظية ولا
يلزم من ذلك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام زيد وعمرو بل الحكم
برجحان العطف وهو قابل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان
العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان

العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور
والقياس الذي ذكرناه يأباه الصور الاربع الاخص وليعلم تسمية سيبويه
المفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها صنفان منهم من تأولها
وهو ابن مالك حيث ذكر ان الباء التي للمصاحبة ما نصه واما ما اباه النا
يمنع بدعمه سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من
اجراها على ظاهرها والقول عندي ان بعض الاسماء يكون الاسم فيه
على معنى مع ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وهذا امر وكلامه
ليتأمله قال رحمه الله تعالى ويختص حينه الاسم الذي هو منصوب معه
ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت وابا كل ولو تركت الناقة وفصلها
لوضعها انما اردت ما صنعت مع ابا كل ولو تركت الناقة وفصلها فالفصل
مفعول به والاب كذلك والواو ولم تغير المعنى ولكنا نعمل في الاسم
ما عملا ومثل ذلك ما زلت وزيدا اي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول
به وما زلت اسير والنيل اي مع النيل واستوى الماء والخشبة اي مع
الخشبة انتهى فانظر الى كلامه رحمه الله تعالى حيث قال فمفعول معه
ومفعول به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء وانه حيث قدر
احد الامرين يكون ذلك المعنى اما متعينا او ظهر من المعنى الآخر فمن
تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت
للنظر فيما قاله شراح الكتاب في هذا الموضع وهذا ابلغ ما رأيته
في كلامه رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **مسألة** من كلامه ايضا
على قوله ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال
رحمه الله تعالى يجوز في الطرفين اربعة اوجه احدها ان يكون
الاول خبرا والثاني متعلقا به والثاني عكسه وهو ان يكون الثاني
خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدير الظرف على عامل المبتدأ
فان ذلك جائز باتفاق كتوليهم اكل يوم لك ثوب والثالث ان يكونا
خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر والرابع ان يكون الخبر الاول
خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا لا يختلف في جوازه مما سبق
الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف
وتأخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيد وفي الحجر
مستقرا سعيد وهذا ما لا بد في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس
هذا المعنى ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذه نصوص
النحويين مستظاهرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك
قال ابن مالك في شرح الكافية ولو قدمت الحال على العامل الظرفي
وعلى صاحبها لم يجز باجماع وقال الابدي في شرحه التقدير على الجوازية

اجاز ابو الحسن تقدم الحال المحصور للظرف مع توسط الحال للمبتدا بين
والخبر ومنع ذلك مع التقديم والوجه قوله ان المبتدا طالب للخبرية فاذا
تقدم كان الخبر في نية التقديم والى جانبه وكان الحال موخرة عنهما ولهذا
امتنع بالاجماع ان يتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا وقال ابن عصفور
في شرح الايضاح اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا قوله
البصريون دخل فيهم الاخفش لانه من ائمة البصريين وهو سعيد
ابن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث انه اذا اطلق النحويون البصريين لا يريدون
غيره ومن نقل الاجماع عليه ايضا ابو بكر ابن طاهر المعروف بالخياز ولكن
ولكن نقل عن ابي الحسن انه اعرب فداس قولهم فرقة الكرابي حالا ونقل
عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان
قول اسهل بن ذكر وهو انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقفت له على ذكر
قال في شرحه اللمع في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنا لك ظرف
مكان وفي حال الولاية مبتدا الله الخبر والامر اجر عملت في الحال مع تقدمها
على اللام فانها بلفظ الظرف واسند لابن سهل العجلاني
وكن سمعت البحران يشربونه وقد كان منكم ماوه بمكان
ثم قال ففي كل حال والعامل فيه الما في مكان اضطر وعلى هذا فقس المسئلة
ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان
والجواز اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان
وعلى هذين القولين يجري الوجه الخامس في الآية ولكنهما قولان
شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذي اجازه اضعف
من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذي نقلوا الاجماع على خلاف ذلك لم
يعتد بهما وراوا ان التاويل بما ذهب عن القاعدة ووقفت للاخفش
على خلاف ما نقل عنه في كتابه الصغير هذا باب في الحال اعلم ان قولهم
هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جايز وقد تقدمت الحال له في
المعنى كان جايزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها خط
ابي الفتح بن جني قوله رحمه الله تعالى فاذا تقدمت الحال له في المعنى كان
جايزا ودليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه شرح
بذلك بعد فقال ولو قلت قايما في الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه
فان قلت فما تصنع فيما احتج به ابن برهان قلت لا دليل في شيء منه
اما الاية الكريمة فيجوز في هنالك ان يكون ظرفا للمنتصر وعلى هذا الوجه
وقف بعض القراء ما كان منتصرا هنالك ثم ابتدا الولاية لله فيجوز ان
يكون خبر الله متعلق بالولاية فيجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات
تسقط الاستدلالات واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي

قدمته عن الاندلسي وذلك انه جعل تقدم بعض الحالة كتقدم كلها لان
بعضها يطلب بعضا وهذا ما قدمت كان ولي خالية لاسمها وخبرها
كائنا في نية التقدير وكانت الحال متاخرة عنهما في التقدير على الذي يتردد
في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رايتها في نسخة معتمدة
مقروة على ابي محمد بن الخشاب واولها ما صورته حاشية ثم ذكر ذلك الى
اخره فالظاهر انه ما الحق كما الحقت حواشي من كلام الاخفش وغيره في
متن كلام سيبويه واما قولهم فذا لك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسر
وبالاوجه الثلاثة يروى قول نابغة بني ذبيان في معلقته المشهورة
سهلا فذاك الكرام كالمسم وهو المروي من مال ومن ولد
ومن كلامه ايضا مسئلة واما الرفع على الابتدا والخبر فالاولى ان يكون
فذا هو الخبر والاقوام هو المبتدا وكذلك ابي في المثال لان النكرة اولى
بالابتدا من المعرفة هذا قول حذاق المغربين وخالف سيبويه في مثل
ذلك فاعرب النكرة المتقدمة مبتدا والمعرفة المتاخرة خبرا بناء على
الاصل من ان كلا منهما حال في محله والتقدير هنا ولانا خير وعلى ان النكرة
التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المتقدم
منهما هو المبتدا واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام نعدد لك الاقوام
ثم حذف العامل واقيم مصدره مقامه وجيء بذلك للتبيين كما جيء بها
بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع الاقوام في البيت وابي في المثال
بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسر
وهي رواية يعقوب ابن السكيت وغيره للنحويين فيه قولان احدهما
انه مبتدا وما بعده خبره وبالعكس على الخلاف الذي شرحناه في رواية
الرفع وانه معدول عن معدي وبني على الكسر وليس هذا القول بشيء
لانه لا وجه لبنايه على هذا القول لان التقدير ثم فاسد من حيث المعنى
اذ كان حقه ان يقول انه معدول عن فاد لان المعدي هو المخاطب لانه
الاقوام وانما انث انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام اي ويني كما يقال
نزال ودراك كذا وجهه النحاس ابو جعفر في شرح المعلقات وفيه نظر
فانما الاعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفا ولا اسم فعل ناب عن
فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى الفراء انه يقال فذا لك بفتح الفا
وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب
وقد مضى توجيههما والله تعالى اعلم ومن كلامه ايضا
قولك جابر رضي اسمه كان يكفي من
هو او من منك شعر او خير منك يشرا الظاهر ان خير امرفوع عطفا
على او في المجذرية عن هو اي كان يكفي من هو او في خير كما مر اول احب

من هو اعلم عالم به وعامل والجملة من المبتدا والخبر صلة الموصول والصلة
معروف يكفي ويقع في الصحيح ويجري على السنة الطلبة فينصب خبره وقد
ذكرانه قد خرج على سبعة اوجه احدها ان يكون عطفا على المنفول
وهو من الثاني ان يكون بتقدير يكان مدلولا عليها بما كان المذكورة او الاولى
وكان خبرا السابق على تقدير يكفي مدلولا عليها بما يكفي المذكورة الرابع على
الفاعل من هو فيكون اوفي منفولا وخبرا منقطع فاعفيه والخامس على الفاعل
هو اوفي السادس على تقدير واكثر خبرا السابع على العطف على معنى
وهذه كلها بالجملة الا السابع فانه يفيد ان العطف على ما فانه يؤدي
سلم المعطوف لمن وقعت عليه ويصير بمنزلة كان زيدا واخوه قائمان فيكون
الذي هو اوفي غير الذي هو خبر وليس الم ادون ذلك واما تقدير يكان فباطل
من وجهين احدهما ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس
الا بعد ان ولو من قال سيبويه رحمه الله تعالى لا نقل عبد الله المنقول
بتقدير كن عبد الله المنقول وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله
تعالى انتهوا خيرا لكم على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم الثاني انا اذا قدرنا
كان مدلولا عليها بالاولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاول كما نكا اذا قلت
علفتها تبنا وماء باردا انقدر وسقيتها عنيري بل وسقيتها وذلك لان العطف
والناصب كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الاخر فعلى هذا اذا
قدرت كان الاولى قدرت فاعلها مضمرا وكان هو اي المضاف واما تقدير
يكفي فانه يؤدي ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه ويكفي
الزاهد اذن بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره
بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر اذن العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكروا
ما واما الفاسد هو او الفاسد من هو اوفي فباطلان من وجهان احدهما ان
زيادة الاسم لا يجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجملة ثم ان الكوفيين
يجيزون ذلك وانما يجوز ونه حيث يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى
الزيادة كما في قول لبيد

ومن يسك حولا كاملا فقد اعتذر ... الى الحول ثم اسم السلام عليكما

فانهم قالوا اسم زايدة لانه انما يقال السلام على فلان وايقال
اسم السلام عليك فاجازوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما
نحن بصدده وقد يقال ان فساد هذين الوجهين الوجه المدعى
فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المسند ابيقي بلا
خبر والموصول بلا صلة **وجاب** بان دعوى زيادة الاسم لا تخرجه
عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة والثاني اذا كان زايدا
امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه

يقتضي الاعتداد به ويقدر جوابه فتنا قضا واما تقدير اكثر فباطل لان
افعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل وجموده
لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما
ذكر لان اوفي معنى اكثر فكانه قيل اكثر منك بشعر او خبرا الا ان هذا اباه
ذكره منك بعد خبرا الذي انكرا ذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما
وعبادة لم يحتج الى قولك منك ثانية وقد يتكلف لجواز هذا الوجه على
ان يجعل منك الثانية موكدة للاولى والله سبحانه وتعالى اعلم

قرا الجمهور وقبله بالنصب فعن الاخفش انه
عطف على بسر هم وخبرا هم وعنه ايضا انه بتقدير ويقبل قبله وعن
الرماح انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل
يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على مفعول تعلمون اي تعلمون الحق وقبله
وقرا السلمي وابن وثاب وعاصم والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطف
على الساعة او على هاء واو القسم والجواب محذوف اي لتبعوث او لتندمن
او لتعلمن بهم ما انشا وقرا الاعرج وابو قلابة ومحمد والحسن وقتادة
وسلم بن جندعة بالرفع وخرج على ان علم الساعة على حذف مضاف
اي وعلم قبله حذف واقيم المضاف اليه مقامه ورد هذا عن الكسائي
وعلى الابتدا وخبره يا رب اي لابوسنن او على ان الخبر محذوف
تقديره مجموع او مستقبل فجملة النداء وما بعده في موضع نصب لو سلم
وقرا ابو قلابة يا رب بفتح الباء اراد يا ربا كما تقول يا غلاما وتخرج
على ما اجاز الاخفش يا مؤمر بالفتح وحذف الالف والاجتزا بالفتحة
عنها وقال الزمخشري والذي قالوه يبعد من العطف ليس بقوي والمعنى
مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه مما لا يحسن اعتراضا
دفع مساءة النظم واقوى من ذلك واوجز ان يكون الجر والنصب على اضمار
فعل والقسم وحذفه والرفع عليه سواء ايمن الله وايمن الله ويمن
الله ولعمر الله ويكون قوله ان هؤلا مؤمر لا بوسنن جواب القسم فانه
قال واقسم بمبلغه او قيله يا رب فحسبي ان هؤلا مؤمر لا بوسنن انتهى
وهو مخالف لظاهر الكلام اذ يظهر ان قوله يا رب لابوسنن متعلق بيتابك
واذا كان هو الجواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه الظهر
في قبيله للرسول وهو المخاطب فاصفح عنهم اي اعرض عنهم وناز الظهر

وقل سلام **ومن كلامه ايضا مسئلة**

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالذمي واختلف في قتله بالذمي واحتج
من منعه بحديث لا يقتل مسلم بكافر وتقديره ان كل كافر فكرة في

سياق النفي فيهم الخرقي وغيره واختلف القائلون في الجواب وطايفة
اجابوا عن ذلك بقطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله
بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك على طريقين احدهما ان
المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتاله في الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا
يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية فموضوع تحت قدمي اي اقتل
مسلم بكافر والثاني ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختص في الاسلام
باسم وهو الذمي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حدثا كان او قديما
انه اسم فاعل من الكفر والاصل عدم التخصيص ويويده ان الوعيد
الوارد في التنزيل للكافرين مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطايفة اجابوا
عنه بعد صحة ذلك الزيادة اليه وهي ولا ذو عهد في عهده ولقولا اربعة
اجوبة احدها نقله عظم الاصوليين وتقريره ان هذه الزيادة مفتقرة
الى ما يتعبر به معناها وكون المقدر مدلولا عليه حما ذكر اولي فتبعين ان
يقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد
يقتل بالمعاهد وحينيذ فالكافر الملفوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمدلول
عليه ويجاب من وجهين احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعده الى التقدير
بجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل والثاني ان حمل الكافر
المذكور على الحربي لا يحسن لانه تكرار من غير فايدة فالكمال على فايدة جديدة اولى
الامر الثاني نفي فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل فقوياس اجزه ان
يكون كذلك والوجه الثاني ان لا نسلم لزوم تساوي الدليل المدلول عليه
لانهما لفظ بهما ظاهرين امكن ان يراد باحدهما غير ما اريد بالاخر
وكذلك مع ذكر احدهما وتقدير الاخر ويويده عموم المطلقات وخصوص
وبعولتهن مع عود الضمير اليه الجواب الثاني ان الاصل لا يقتل
مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر شرع اخر المعطوف على الجار والمجرور وليس
في الكلام حذف البتة بل تقديم وتاخير وحينيذ فالتقدير بحربي كافر
ولا لزوم ان لا يقتل ذو العهد بذي العهد وبالذمي والثالث ان ذو عهد
مبتدا في عهده خبره والواو للحال اي لا يقتل مسلم بكافر والحال انه ليس
ذو عهد في عهده ويجاب لو خرصنا خلو الوقت عن معهد بجميع افراد الكفار
لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القدوري وفيه بعد لان فيه
اخراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفته له وانه من روى ولا ذي عهد
بالخفض اما عطف على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية
ولكنه خفض لمجاورته المخفوض وايضا فان مفهومه حينيذ ان المسلم
يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذي العهد في عهده وهذا لا يقوله احد

فائدة

فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم
فضلا عن ان يقولوا له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسالة وقد
يقال ايضا ان مثل هذا الكلام المجتاج لا يحتاج الى تقدير بربنا على حمله على التقدير
والتاخير بعيد لان الكلام اذا خص على وجه كانت فيه اجزاه في الظاهر
حالة محلها لم يجز والجواب الرابع والاذو عهد معطوف والمعطوف
يقتضي المغايرة فوجب ان يحمل الكافر الاول على غير ذي العهد ليتغاير
افادة بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر
والعطف انما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان المراد بالكافر
ذا العهد لكان ذكر ذي العهد ثانيا استدراكا لا لظاهر في موضع المضمر
لا يجوز اولم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا
لما مضى عليه الكلام ويهذا قال ابو علي ومن وافقه في قوله تعالى والذين
يئسن من المحيض من نسايكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاي
لم يحضن ان العدة بر فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف الخبر من
الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض الناس الاول ان تقديم
الخبر مبتدا اي واللاي لم يحضن كذلك لان التعليل المحذوف اولى
ولانه لا تعلق بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة بواسطتها فاتفق الفريقان
على ان الخبر محذوف والمقدر عليه ان العدة بر واللايئسن واللا
لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي يظهر ان ذلك ليس الا المتا
ذكرنا ولهذا يظهر انهم ممنوعون المنازع في المتقدم يجوز ان اخرت
واكرمت في الوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم
يستقر فيه العامل قبل ان يجي الثاني طالبا له بعد ما اخذه غيره
وذلك في المتوسط واضح لان المعمول يلي العامل الاول والله تعالى
اعلم مسالة اعتراض ايضا قال
وحمه الله تعالى هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسالة
اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على
جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من شرطين وعامة علمايهم
سوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط
فان ذلك لا يكون ما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من
النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وفي
توجيهه ليس من اعتراض الشرط على الشرط وحده من هذه المسايل
الخمس التي سنذكرها احدها ان يكون الشرط الاول
مقترنا بجواب ثم يجي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله تعالى يا معشر
الجن والانس ان استطعتم ان تنفذوا من اقطار السموات والارض فانفذوا
لا تنفذون الا بسلطان فقوله لا تنفذون جواب الشرطين معا

(نقض الاخير)

بجعله من الاعتراض وقابل هذا من الحق على مزاجل لانه اذا ذكر جواب الاول
تابيا له فاي اعتراض هنا الثاني ان يقترن الثاني بفا الجواب لفظا نحو ان تكلم
زيد فان اخاه فاحسن اليه او يقترن بها تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين
خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة ما لم يكن
من شيء شرطها وانيب عنها ما فصارا واما فان كان معروفا من ذلك لرجحين احدهما
ان الجواب للاول اداة الشرط بغير عامل والثاني الاصل
للعطف فحقها ان تقع شيئين وقد اجتمعا هنا فلما اخرجها في باب الشرط
عن العطف حفظوا عليها المعنى اخرى وهو التوسط فوجب ان يتقدم شيء ما في
حيزها عليها اصلا حالا للفظ فاشبهت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد
كما فهم المقول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما ان كان من المقربين
فروح فحذفت الفا التي في جواب ان ليلا يلتبس فان تلخص ان جواب
اما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاعل فلا اعتراض الرابعة ان
يتقدم على فعل الشرط شرط اخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ويظهر من
كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض الشرط بالشرط وليس بشيء لخاسة
ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو والا ينفعكم نصحي
ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم
وكذا التقديم في الثانية ومثل ذلك ايضا بيته الخامسة
الا ان حتمي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا
فتدبره فانه حسن واذ قد عرفت انه لا يزيد شيا من هذه الانواع
اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مراد نا نحو ان ركبت ان ليست
فانت طالق وقد اختلف اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم
على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين
بالاية السابقة وقد بينا انها ليست محل فيه في ورد ولا صدر وانما
الدليل في قوله سبحانه وتعالى ولو ان ارجالا موصوفون وتسامومنات الى
قوله تعالى لعذبنا فالشرطان وهما لو لا وقد اعترضا وليس معهما
الا جواب واحد سنا خر عنه وظهر لعذبنا وفي انه اجري على مذهب ابي
الحسن وفي قوله تعالى اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية
فالوالدين على تقدير الفا اي فالوصية فعلى مذهبه يكون ماحن فيه

واما

واما ان رفعت الوصية بالكتب فعلى الاية السابقة في حذف الجوابين وهذا ان
الوصايا خطر الي حد سماه لم ار لها نقلة وما يدل ايضا قول الشاعر
ان تستغير وانبا ان تذعروا نجدوا عندنا معاقل عزانها كرم
وقد استشهد ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله تعالى في مقصوره حيث
يقول واين عزت بعدها واين ... فتسي من هاما فعوا الا الفا
واذ قد عرفت صورة المسالة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان
المجيزين لها اختلفوا ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
على ثلاثة مذاهب فيما يظهر احدها انه يقع بمجموع امرين احدهما
حصول كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول
فاذا قيل ان دخلت الدار ان لبست فانت طالق فان دخلت فقط او لبست فقط
او دخلت ثم لبست لم تطلق فيهما وان لبست ثم دخلت فانت طالق هذا
قول جمهور النحويين والفقهاء والنحويون في تاويله على وجهين احدهما
قول الجمهور وان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف
لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط
الثاني لا يمتنع اعتراضهما بحرف الاستقبال لانها بخلاف الاول وعلى هذا صحت
مسئلة اي على صحة تخريج المصنف مسئلة الشرط اعلى صحتها من هذا الوجه
لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك ويتضح على هذا بطلان قسم
ابن طاهر امتناع اقتران الحال بحرف استقبال وقد اتضح الامر في تحقيق
هذين الوجهين والحمد لله المذهب الثاني ما يقع مضمون الجواب بعد
الشرطين حاصل بالبعض عملا بما عن امام الحرمين رحمه الله تعالى ان القائل
اذا قال ان دخلت ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا على حصول
الدخول واللبس سواء وقعا على الترتيب بها في الكلام ام منفكين
ام محققين شرح ابن هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله تعالى
والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله لا يخلو اما ان يجعل الجواب
المذكور لمجموع الشرطين والاول فقط والثاني فقط لا سبيل ان يجعله
جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرف رابط او لا فان لم يقدر
ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذكر نظير ان يقول زيد مخمر و
عندك وتقول عندك خبز تعني بها فيقال لك هل اذا اشركت بين الاسمين
في الخبر الواحد اثبت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي
تقدره من ان يكون واو او اذ لا يصح غيرها به فان قدرته فاكما الفا
مقدرة في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فالله يشكرها
فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع
مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاكان

الحكم كذكره وهذا خلاف قوله ثم حذفت الفا لاقع الا في النادر من الكلام
او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قوله
سبحانه وتعالى وجوه يومئذ ناعمة اي وجوه يومئذ ناعمة عطف على وجوه يومئذ
خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن
هذا التقدير لا يتعين بجواز ان المتكلم اعاقد حذف الفا فلا يقع الا بالجموع على
هذا التقدير مع الترتيب المذكور او يكون الكلام الا تقدير فيه فان قلت
يتعين به تقدير الواو ولا يجوز ان تجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني
محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان
يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا يجوز ان تجعله جوابا للثاني لانك
اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوفا
يدل عليه الجواب المذكور الثاني لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير
يجب الفا في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان ان
لم يصح وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفا والا فاهنا
فاستحال هذا الوجه قلت فعلة تجعله مثل قوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما قدمناه فلم حمل الكلام عليه بل
لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه والسبيل الى الثاني لانه خلاف المالوف
في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس
فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض بخلاف آخرة حتى لقد نخيل لابن
كيسان تجعل حتى للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه فانت تزى
عدم انسباقهم بهذا النوع حتى لقد تكلف له هذا الامام هذا الوجه
حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المالوف
من عادتهم في نوادر ذي جوابين من جعل الجواب للثاني ثم الذي يبطل هذا
المذهب من اصله اما ما قلناه ما ورد في كلام الله تعالى يا فتوى ان كنتم امنتم بالله
فعليه توكلوا ان كنتم مؤمنين فهذا تقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم امنتم بالله
فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا
القول من الحسن بمكان لان القاعدة انه اذا تواردي غير مسلتنا على
جواب واحد شيآن كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول
كقوله والله ان تاتيني لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول وان تاتيني والله
اكرمك بالجزم جوابا للشرط فلهذا القياس يقتضي في مسالة تواردي شرط
على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا
لدلالة الاول وجوابه عليه فمن لم ير في وضوح المعلق على ذكر ان يكون فانيا
وقفا قبل الاول ضرورة ان الاول قايم مقام الجواب حتى ان الكوفيين
والاخفش والمبرد رحمهم الله تعالى يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت ان

السابق على الاداة هو الجواب لادليل الجواب والجواب لابد من تاخره عن الشرط
ان افتراه فيه فلذكر الدليل على الجواب لانه قايم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد
يجوز في ان في كلا الجملتين مجاز فمجاز الاول الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط
الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط ماضيا ومضارعا
واما الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة
في الجواب انه لا يحذف الاول والشرط ماض فاما قوله

" " ان تستعينوا نانا ان تذعروا نخدرا " " منا معاقل عزها كمر " "

فضرورة كقوله " يا اقرع بن حابس يا اقرع " انك ان يصرع اخوك تصرع " "

القول الثاني قال ابن طاهر رحمه الله تعالى ان الجواب المذكور للاول
كما يقول الجمهور لكن الشرط الثاني اجواب له لا المذكور ولا محذوف لانه
مقيد للاول فتقييده محال واقعه موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست
فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في
البيت ان تستعينوا نانا ان تذعروا نخدرا فهو موافق للجمهور في الشرط
ناخر المقدر به وتقدم سير المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي
ان ما ادعوه اولى من جهات احداها ان دعواهم جارية على القياس فان
الشرط يكون جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه
جعله شرطا لا جواب له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان ارتكابا لما يجري
على القياس اولى والثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع
اللفظين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق
فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال ويبقى
على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك اذا اقترن بجمع الفعلان في العادة وان
لم يتضادا كقوله ان اكلت او شربت وكذلك ان صليت او توضات اسبغت فانه
لا يصح ان صليت متوضيا يعني موقعا للوضوء فانها لا يجتمعان الثالث
ان الشرط بعيد من الحال لانه للاستقبال والحال حال كلفظها
وما كان المتباينة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز باحدهما
عن الاخر وقد نص هو على الحالة الواقعة حالا لشرطها ان لا يجد دليل
استقبال لما بينهما من التنافي وقد مر في مسايل المغربي عن الشيخ ابي علي
رحمه الله تعالى اجازته ذلك في نحو اضربنه ذهب او مكث والاصح انه ان ذهب
وان مكث والذي يتحرر لي ان الحال كما ذكرو للنحاة حال مقارنة وحال منتظرة
ويسمى حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالدين فان
الجلوس ليس هو شيء يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل وتقدر
ذلك النحويون ذكرا دخلوها خالدين فان الجلوس ليس هو شيء يقارن
الدخول وانما هو استمرار في المستقبل مقدرين الخلود وكذلك تقدر خالدين

المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم اي مقدرين فانكم في حالة
الدخول لا يكونوا محلقين ومقصرين انما هو مقدرين الحلق والتقصير فعدل الكلام
العرض من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم
معلق على مجموع الامرين الشرط تقدم الموخر وتاخر المقدم فوجب ان يحمل
الكلام على ما ثبت في كلامهم لقوله تقدم الموخر ويموخر المقدم ان تستعينوا
بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستعانة والاستعانة متقدمة على الوجد
ان فهذا ما عندي في رفع هذا المذهب الثالث ان الشرط الثاني جوابه
مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان
لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا تم لبست وهذا القول واعي
مراعاك به تقدير الفاء في الشرط الثاني فصح كونه جوابا للاول وعلى قول
هذا فلا معنى لفعل الشرط الاول ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ جوابه
وهذا القول باطل بامور احدها ان الفا لا تحذف الا في الشعر الثاني
ان القاعدة في اجتماع ذوي جواب ان يجعل الجواب للسابق منهما والثالث
انه لا يتاتى في نحو قولهم ان تستعينوا بنا ان تذعروا تجدوا البيت لان
الذعر مقدم على الاستعانة فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه
المسالة وما حصرناه فيها من المباحث وتحررنا انه اذا قيل ان تذعروا
بنا تجدوا البيت لان الذعر مقدم ان تستعينوا بنا تجدوا وان تموضا
ان صليت اسبت كان كلاما باطلا لما اوردناه من ان الصحيح ان الجواب
للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول
وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مستغنى عن الشرط الثاني
والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضات
فان صليت اسبت وكنا قلنا انه يعترض باكثر من شرطين ومثال ذلك ان
اعطيتك ان وعدتني ان سالتني فعبدي حر فانه وقع السوال اولا ان
الوعد شرط الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على عكس هذا الترتيب
بالاحرى على القول الاول الصحيح وبالي فيه ذلك الخلاف في التوجيه
فالجمهور يقولون فعبدي حر جوابه ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي
حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سالتني وكانه
قيل ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر ومن ابن علمتم ان
المعنى ان اعطيتك واعدائد سايلا اياي فعبدي حر واعدا حال من
فاعل اعطيتك وسايلا حال من متعوله ومقوله فعبدي حر جواب الشرط
الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله سبحانه وتعالى
اعلم قال ابن هشام في المغني في باب التحذير من امور استمرت بين المعربين
والصواب خلافها السابع عشر في نحو قوله تعالى خلق الله السموات

والارض

والارض مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يطلق
عليه اسم المفعول كقولك ضربت ضربا والمفعول ما لا يتبع عليه ذلك الا مقيدا
بقولك به كضربت زيدا وانت ولو قلت والسموات مفعول له كما تقول في العرب
مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به هاكذا موجودا قبل المفعول
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق فان كان الفعل
العامل فيه هو فعل ايجاده والذي عليه اكثر المحررين في هذه المسالة انهم
يمثلون المطلق بافعال العباد وهو انما يجري على ايديهم انشا الافعال
لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا وكونه بافعال
العباد عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه ومن قال بهذا القول
الذي ذكرته انجر جاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في اثبات وعمل
فلان خيرا واسوا وعملوا الصالحات انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه
قوله خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق فواجب ان يكون السموات
مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق
ان تكون اسما دال عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بينا
على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا وبين قولك
خلق الله السموات الا في الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصيص
فهو مثل قولك قعدت قعودا وقعدت القرفصاء قاما هما للتاكيد والثاني
لبيان النوع وان استويا في حقيقة المصدرية وهو امر مقطوع به
بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال ان المخلوق غير الخلق انما
هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان السموات مفعول به مثله في قولك
ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق المتعلق
قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا وان كان قديما
فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال فتوهمي
الى ان يكون المخلوقات ازلية وباطلة مضار القول بان الخلق غير
المخلوق يلزم منه محال واذا كان الملازم محالا فملزومه كذلك فثبت
ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه الطايفة من جهة انهم لم
يعتقدوا في الشاهد مصدرا الا وهو غير حسي فتوهموا انه لا مصدر
الا كذلك فلما جاء هم هذه احسبوا ما استعد وفصار منها كذلك وراوا
تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به ولو نظروا حق النظر لتعلموا ان
الله تعالى يفعل الاجسام كما تفعل الاعراض فتسبتها الى خلقه واحده
فاذا كان كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون مصدرا وليست
هذه المسالة وحدها بالذي حملوا فيها امر الغايب على الشاهد بل اكثر

بيان ما ضمنه مسايلهم التي يخالفون فيها كمسئلة الرؤية وعذاب القبر واشباههما

وقد الف الشيخ تقي الدين السبكي في هذه المسئلة كتابا سماه بيان المحتمل في تقدير عمل فاقول وفيه لبسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله سالت وفقك الله تعالى عن قولي في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا ان صالحا ليس مفعولا به بل هو اما نعت لمصدر محذوف كما يقول اكثر المعربين في امثاله واما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوا اعمالا صالحا والضمير للمصدر وذكر ان كثيرا من الناس استشكل قولي في ذلك وقال ان عمل من الافعال المتعدية بدليل قوله تعالى ان اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب فاعلم وفقك الله تعالى انك اذا تدبرت ما اقول انحلت عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان استشكالهم مسارعة الى ما لا يحيطون بعلمه وغيبة عن معاني كلام النحاة واوله العقل وبيان ذلك بامور احدها ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة وهو المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول به كمضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هي محل تلك الافعال وليست مفعولة وانما المبني مفعولا هو من ضرورة قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث والمفعول ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا يعني ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول منه الا المصدر فهو المفعول المطلق اي المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شيء اثر فيه ومن تدبر قولنا النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به فيفهم المعنى في ذلك والشخص بنفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به فلا يقال مضروب بل هو مضروب بنفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك يفهم من معنى الفعل لا في معنى اسم المفعول ولا تسمى اسم مفعول للمصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا تسمى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من مبادي النحو اشهر من ان نذكر ولكنا

احتجنا

احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يعلم عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس متعديا به ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل يتعدى به الى المصدر فلو لم نجز ان يكون عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به الثاني ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذكر المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا الفعل الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانكم تقولون علم الله كذا اذ المعنى الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قايم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسميته ما اشتق منه امرا اصطلاحيا وقصدي في هذا التنبيه على ان تسمية النحاة لما ذكرنا من غير ان يتوضح هذا الايضاح بل اقتصر على تسمية المصدر الى معنى قايم بالفاعل كالقيام والحذر والى صادر عنه كالضرب والخط وان كان المضروب والخط قايمين بالفاعل ايضا ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس به مفعولا اذا نظرت اليه في قولك ضربت زيدا وخبزه ظهر ذلك ظهورا قريبا فان زيدا ليست ذاته من فعل العناصب وهنا قسم اخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في امالية انتصاب العالم على المصدرية بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم يتطرقوا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق وطايفة من وطايفة الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك في الافعال العامة كقوله تعالى مما عملت ايدينا فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على ما ذكرناه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله ولم يتعرض النحاة لهذا الزايد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تنبيه ليس بمصدر وهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا او اصطلاحا وان المفعول هو الذي ينشأ عن الفاعل فتارة هو الفعل

خاصة وهو المصدر وتارة زيد عليه لهذا المثال ويحتمل ان يقال ان كثيرا
من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم ومرئي بمعنى انه ذات موجودة فلا
تاثير للفاعل في ذاته وابرازه للوجود معنى واقع كالضرب على المضروب ومنهم
من اطلق ذلك عن عمل واعتزال ومنهم فانه تعليل واه كذا الكلام في اوجد
الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذي قلناه
كله على الاصطلاح المشهور عندنا خروج النحاة واما عند سيبويه رحمه الله
تعالى وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار في كلامه
مفعول به فانه قال في كلامه باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول
وباب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس
وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه
فعل الفاعل وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه
اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم
من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل اذ ليس حاصلا بفعله ولكن فعل
الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا
لا اصطلاح او على حذف الجار والمجرور واراد انه مفعول به ولا يرد على
عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسميته بعين المصدر مفعولا حقيقيا
ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فتسمحان من اسعده في عبارته
وحاصلها ان يدخل عليها باء الثالث ان النحاة اختلفوا في اطلاق
المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال
بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال القائمة كعلم وفعل وصنع
وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا
يصح ان يقال انه مفعول حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العامل المقدر
ومن هذا يظهر ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير
الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه يتعلق بالمعلوم وتسميته فاعلا
فاعلا في هذا المثال ليس الجاري به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول
وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص
يسمى فاعلا والرابع ان عند الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا
اعني لا يعمل ذاتا وهذا باتفاق بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة
العقلية ولم يذهب احد من اهل النقل الى ان هنا خلافا وهذا ما
قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى
والله خلقكم وما تعملون حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولا
فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا
هذا الجواب بان الاية جاءت للرد عليهم في عبادتهم اياها وهم لا يعبدونها

من

من حيث ذواتها وانما يعبدونها من حيث هي معمولة نحو اخشابهم وتصويرهم كانه قال
اتعبدون ما تنحتونه والله خلقكم وخشبكم او والنحت الذي ينحتونه او والمنحوت
الذي صوروه ونحوه بنحتكم فحذفه ثلاثة مضافا ويؤيد الاول السنة احدها ان تكون ما مصدرية
والثاني ان تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان
اريد فيها المصدرية وسكر جعلها مصدرية اراد الثاني ان تكون موصولة والمراد بها
المصدر وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة لاهل
السنة ظاهرة جدا والثالث ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بعبد النحت
وفيه جهتان ذاته ولم يعمد من جهتها وصنعة وهي التي عبد من جهتها
وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الاية ودلت الاية على انها معمولة له فان
ثبت ان الصورة مدلول لا معين ان يكون العمل بنفسه فيصح الدلالة لاهل
السنة والراجح من هذين الامرين ما ذكره الخامس الصور الحاصلة في
المراد على قسمين احدهما لا تاثير للعباد فيه البتة بل هو من فعل
الله تعالى وخلقه اما لا تاثير للعباد واما بسبب منظم عادي لونه فيوجد
الله تعالى منه تلك الصورة عنده وذلك في الصور الطبيعية وهي كالذوات
فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة والثاني ما هو اثر صنعة العبد
وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم بنحت
العباد وتصويرهم هل يقول ان تلك الصور مفعولة للعباد او لله تعالى
والاشكال انما هو على مذهب اهل السنة واما نحن ان ذلك ليس من فعل
تعالى وانما التردد على مذهب اهل السنة والحق ان ذلك ليس من فعل
العباد ولا من كسبهم وان القدرة الحادثة لا تؤثر في غير محلها فاذا
قلنا صور الشرك الصنم لم يكن من افعال المشرك الا التصوير الذي به
والصورة الثابتة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها مفعولة
العباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق
به الضرب انه مضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف
ما قلناه صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص
وصار في العرف بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضي
ان الصنم مجعول لمن اسند اليه الفعل وليس شيء من الصنم لامن عابده
ولا من صوره فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلا بد
من مجاز وفي جهة المجاز وجوه احدها ان يكون استعمال عمل في معنى
صور استعمالا لا اعم في الاخص الثاني ان يكون على حذف مضاف
كانه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل
مصدر وهذان الوجهان هما اقرب الوجوه اكتب حضرت لنا فليتفتصور
عليها وبالثاني يقول ان المراد في قوله وما تعملون التصوير فيكون

لاهل السنة السادس الافعال من بان خاصة وفي الاكثر مثل قام وقعد
وخرج في اللازم واكل وشرب وضرب في المتعدي وانما تأتي الضرب
لا زيا ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفايدة في الخبر عن فعل خاص
والامر به والنهي عنه وكذلك الضرب الثاني الافعال العامة مثل
فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار
عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع
واما لغرض اخر وكذلك الامر به والنهي عنه ونحو ذلك ولكن هذا القصد
اقل من قصد كمال الفايدة فلاجرم كان هذا الضرب اقل من الضرب
الاول ولم يجئ منه الا الفاظ معدودة واذ سبلنا عن هذه الافعال
العامة هل هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد
من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة
والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على
الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال
الذي هو في قوة جزئي ممتنع وجد في كلام احد من النحاة ان عمل متعد به
وجب حمله على ذلك وان مراده انها تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة
او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد
بغير المتعدي ذاته التي يتجاوز معناه من حيث هو فيصح بهذا الاعتبار
ان تقول ان عمل لا يتعدى لان معناها العمل من حيث هو لا يتعدى
الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا نطلق
العمل ويقول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان يقولوا لا يتعدى وكذا
فعل وصنع السابع ان هذه الافعال مع عمومها انها مصادر وهي الفعل
والعمل والصنع وهي احداث عامة محضة غير هاهنا من الاحداث الخاصة وتلك
الاحداث افعال حقيقة ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات
باعتبار انها صادرة عن الفاعل والشخص جاعل لفعله فلا شك ان فعله
مفعول له فلذلك اتفق هنا على انه يطلق على مصادر الافعال الخاصة
ولا يصدق على الضرب انه مفعوك عند بعضهم وان كان هو مفعولا في
الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما صدق على
الفعل مفعول اتفاقا في لفظ واحد لامر وكذلك عمل صنع يقال في العالم
والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعديا بل
يصح ذلك وان اريد به معنى خاص مطلق واريد به مطلق الفعل
الذي هو اعم من اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا
او صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا نعم ان اردت الفعل
المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا او حينيذ يصح

فيه ان يكون مفعولا به وفيه محذور ايضا من جهة ان المفعول به كان مجازا
وحينيذ فيصح فيه ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول
به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متاخري النحاة
ولما امتنع بهذا ان كان قد نا الثامن اذا قلت عملت محرابا وان اسندت الفعل
الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول وحينه
قوله تعالى ما يشاء من محاريب بيان وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى
غير الله تعالى فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا لنفسه لما قدمنا
ان عمل العباد لا يتجاوز فاعليهم وان مادة المحراب ليست مجعولة للعباد وهي
جوهرة المحراب فاولى ان لا يكون الكل مجعولا لهم وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو
انك اذا جعلت عمل مجازا عن النجار كان اعم من المحراب حقيقة على انه مفعول به
كقولك قد نجرت محرابا فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد جعلته
على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير بالمصدر واذا اخذ
واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز واما ان قدرته علمت صنعة
محراب على ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب مجعولا باعتبار انه محل العلم اطلاقا
لاسم المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على تقديرو لا شك في جواز
الاطلاق قاله تعالى وما علمته اتى بالجمع التاسع بان بهذا ان قوله تعالى ذكروا
صالحا انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول والا يكون انتصابه على المفعول
به الا مجازين احدهما اطلاق الصالح على المفعول الذي ليس فعلا والثاني
اضافة العمل اليه وشيء ثالث وهو حذف الموصوف هنا غير دليل بخلاف ما
اذا قدرنا علا الذي هو المصدر فان الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه
الثلاثة لا مصار اليه من غير ضرورة والاصل عدمها في جعله مفعولا به فكيف بمصار
اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة لعاشر ظهر بهذا وجه التقديم في
قوله تعالى ان اعمل صابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل
واما قوله تعالى اعملوا ال داود شكرا فانتصاب شكرا على انه مفعول له وجوز
الزمخشري فيه ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى
من يعمل سوا يجز به وقوله تعالى من يعمل من الصالحات وما اشبه ذلك فكلها
ترجع الى المصدر الحادي عشر انا فرقنا بين الافعال العامة والخاصة
لان تعدي الفعل الى المفعول معناه وصول معناه اليه فالفعل الخاص
كالضرب مثلا تعدية وصول الضرب الى المضروب ولا يلزم من ذلك ان
يكون الضارب هو ثم في ذات المضروب اعني موجدها والفعل العام كفعل
مثلا تعدية بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها
فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يتوجه دليل على خلافه فمشار الفرق
انما هو من معاني الافعال ووصولها الى المفعول الثاني عشر من الافعال

نفع اخر مثل قال ولفظ يحكى الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ
قال ولفظ لان القول والملفوظ هو الاصوات والحروف المقطعة وهي خلاف
القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا امرين خلاف القول واللفظ
والوجه في احدهما هو كذلك ان ونحوه يحافيه مقاطع الحروف بتلك الحروف الثاني
نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات للصوت الخارج بتلك
الحركات فالاول هو اللفظ وهو القول واللفظ الاذان هنا مصدر اي
فالثاني هو المقول والملفوظ فاذا قلت لفظت لفظا او قلت قولا لكان من باب
الاول فتنصب لفظا او قولا على المصدرية ولكان تريد الثاني فتنصبها
اللفظ والقول على المصدرية ولكان تريد الثاني فتنصبها على المفعول
به وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو القائل المتكلم وليس
من شرط تعدي الفعل ان يتجاوز الى محل غير الفاعل بل الشرط من شرط
تعدي الفعل ان يتجاوز الى محل غير الفاعل بل الشرط المغايرة سواء
تجاوز في محله او في غير محله هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة

او رد الشيخ عبد القاهر الجرجاني في مثل خلق الله السموات ان السموات
مفعول ايراد اهو ان المفعول به عبارة عن ما كان موجودا فاوجد الفاعل
فيه شيا اخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا والفاعل اوجد فيه
الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل
يوجده ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كان عدما محضا
فاخرجه الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب
وابن هشام ورد بقال انه مذهب الرماني ايضا اجاب الشيخ تاج
الدين التبريزي عنه بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به اوجوده في الاعيان
قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف فعلية الفعل عليه سواء كان
موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته امر لم يكن موجودا نحو بنيت
الدار قال الله تعالى احكمت كل شيء خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل
بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن
كونه مفعولا به وقد قال الله تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيا
واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية بان المفعول
به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد
الفاعل فيه شيا اخر فان اثبات غير الايجاد يستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فظاهره يقتضي ان يكون موجودا
ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان

تحصيلا

تحصيلا للحاصل انتهى فايدة قال سيبويه من في قوله زيد افضل من عمرو لابتدا
الارتفاع واعترض بانه لا يقع بعدها الى انتهى واجاب الشيخ ركن الدين
بان المتكلم عرضه بيان مبدا الفضل وليس له غرض في انتهايه فتامل

وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف
وعطف التامعون عن المنكر على المعروف بالواو وقال عندي فيه
وجه حسن وهو ان الصفات تارة تنتسق بحرف العطف وتارة تذكره
بغيره ولكل مقام معين بما سبقه فاذا كان المقام مقام افراد صفات
من غير نظر الى جمع او ايراد حسن استاط حرف العطف وان اريد الجمع
بين الصفتين والتنبيه على تغايرهما عطف باحرف وكذلك اذا اريد
التنويع لعدم اجتماعهما اي بالحرف ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تميز لكل
قال تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات
مومنات قانتات عابدات سائحات ثيبات وابكارا فاتى بالواو بين الوصفين
الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة والواو قد
توهم التنويع محذوفت واما الابكار فلا تكون ثيبات والثيبات
لا تكون ابكارا واما تي بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوبه شديد العقاب ذي
الطول فاتي بالواو في الفصلين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين
لان غفران الذنوب وقبول التوبة قد يظن انهما بحريان مجرى الواحد
فتلازما عن غفران الذنوب قبل التوبة مبين الله سبحانه وتعالى
بعطف احدهما على الاخر انهما مفهومان متغايران وصفان مختلفان
يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمة وذكر بعض العطف اوجه وابين
واما شديد العقاب وذي الطول فوجه تركها لتضادهما فان شدة العقاب
تقتضي ايقاع العذاب والانتقام بالطول يقتضي اتصال النفع لمن
يعرف انهما مجتمعان في ذاته وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على
الاجتماع فهو في حالة انتفاء بشديد العقاب ذي الطول وفي حالة
اتصافه بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا
المعنى وفي الاية التي نحن فيها يقتضي معنى العطف وتركه مما ذكرناه لان
كل صفة مما تنتسق بالواو مغايرة للاخرى والغرض انهما في اجتماعهما
كالوصف الواحد بمعروف فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وهما متلازمان او كالمتلازمين مسلمان من مادة
واحدة كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليبين ان كل واحد
منهما به على حدته فان بعد ذاته لا يكفي عنه ما يحصل في ضمن الاخر بل لا

ده ان يظهر امره بالمعروف ليصريح الامر وكفه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج
الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهي ضدين احدهما طلب الايجاد والاخر
طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله ثبيات وابكارا فحسن العطف
بالواو والشعر ناطق بقضية القضاة

نقض ومن اذا ... بداوجهه استحيى له القران
... وس كفه بوجه الندا وبراعة ... على طرسه يجران يلتقيان
... ومن ان رجب في المشكلات يسايل ... جلاها بفكر رابح اللمعات
... رايت كتاب الله اكبر معجز ... لافضل من يهدى له الثقلان
... ومن جملة الاعجاز كون اختصاره ... باجاز الفاظ وبسط معان
... ولكنني في الكهف ابصرت انه ... بها الفكر في طول الزمان عناني
... وما هي الا استطعما اهلها فقد ... ابى استطعما هم مثله ببيان
... فما الحكمة الغرا في وضع ظاهر ... مكان ضمير ان ذاك لسان
نقض ... فارشد على عادات فضلك حسوني ... فحالي بهذا

فاجابه بانه قوله استطعما اهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه
استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على
غير من هي له كقوله اهل قرية استطعما اهلها لو حذفت اهلها هنا
وجعلت مكانه ضمير الم يجز فكذلك هذا اذ لا مسوغ من جملة العربية
شيء غير ذلك اذا استطعما صفة لقرية وجعله لقرية سايغ عربي
لا تنرده الصنعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصنعة
لا تنرده فانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما يوصف سائر النكرات بالجمل
والتركيب محتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون
الجملة في محل نصب صفة لاهلها والثالث ان تكون الجملة جواب اذا
والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الاول لا يصح لما
قدمناه فمن لم يقابل الاية كما تامدناه ظن ان الظاهر وضع موقع الضمير
او خذ ذلك فقاس عنه المقصود ونحن نحمد الله تعالى وفقنا الله للمقصود
ولحنا بعين الاعراب الاول بعض من جملة معنى الاية ومقصود بها
وان الثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيدان عن معناها بها
بالثالث وكونه جواب اذا فان الله يصير الجملة الشرطية اخبارا
باستطعامها عند اتيانهما وان ذلك معنى الكلام ونحد مقام موسى
والخضر عليهما السلام عن تجريد اذا فان الله قصدهما او ان يكون معظمه
وهو طلب طعمه او اشباعه من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك
ان يبلغ اليتيمان اشدهما بقرشيه ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك
واظهار تلك العجايب لموسى عليه الصلاة والسلام جواب اذا اقوله فاك

لو شئت الى تمام الاية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل محل نصب فلا
يصير الغاية الى شرح حال الاهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية
اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا تري الى قوله
فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي فقصد اصلاحه وحفظ ما تحته
حق من قرية مذمومة مذمومة اهلها وقد تقدم في قولهم سر صديقك
الا ساعن حق الضيف من مع طلبه والنقاع تاثير في الطباع فكانت هذه
القرية حقيقة بالاقساء والاضاعة فوجبت بالاصلاح لو الطاعة فلم
يفعله الا العالم الصالح والا واحذه بفعل الاهل الذين منهم عادوا ولم يرح
فلذلك قلت ان الجملة تتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية وجب
رجع الاظهر دون الاضمار ويضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني
يحتمل ان يكونوا هم الاهل او غيرهم او فهم والغالب ان من قرية ان
يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بعض او الاعلى بعضهم ثم قد يسوء ظهر
فلعل بعد من العبد من الصالحين لما اتياها قد ولدا ونشا ظهر من جنس
صنعه استوا جميع اهلها على التدنيح ليبقيهم به كمال رحمته وعدم
مواخذته ليسوء صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعماهم
تعين ان يكون المراد الاول لغير فائق ما لظاهر هو اشعار وتاكيد
العموم فيه وانهم لم يتركوا احدا من اهلها حتى استطعماه واني ومع ذلك
فما لهم احسن الجزاء فانظر الى هذه المعاني والافراد كيف غابت عن
كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تاكيد
وادعى بعضهم غير ذلك وفوق كثير التعرض لذكر اساء للغني عن تخص
انه قال اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستقل فلذلك لم يقل
استطعماهم وهذا اسي لم يقله احد من النحاة ولا اله دليل والقرآن
والكلام الفصيح مملوان بخلافه وقد قال تعالى في بقية الاية يضيفوهما
وقال تعالى تخافتها وقال تعالى حتى اذا جاءتا في قراءة الحرميين وابن
عامر والمايو اضع هكذا فهذا القول ليس بشيء وليس هو قولا حتى
يحكي وانما قيل سهف علي رده ومن تمام الكلام في ذكر ان استطعما اذا
جعل جوابا فهو من ساخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون
اتفق ان يكون قبل الاتيان هذا المراد وذكر تفريعا وتنبيها على انه
لم يحاع على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على اتيا
فهذا ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب وقد قلت

... ايسراد آيات الكتاب معاني ... تدق فلا تبدو لكل معان
... وفيها لمعاني ليست تحاب ... سنا برقها يصوله القران
... اذا برق منها لقلبي قد بدا ... تهمت قرير العين بالطيران

سرورا بها حاضروها على العلى ۞ كان على فوق السما مكانها
ملا الملك والاكوان بالبيض والقنا ۞ وعندى بوجوه استرت سكانها
وهاتيك منها قد اجتنك سرورها ۞ فشكرا لمن اولاك حسن بيانها
اريك استطاعا وصفا على قربه جوى ۞ وليس لها والنحو سوان
مناعته تقضي بان استناره ۞ بعود عليه ليس في الامكان
وليس جوابا اولا وصف اهلها ۞ فلا وجه للاضمار والكتمان
وهذى ثلاث ماسواها فمكن ۞ تعين واحد فسيانها
ورضت بها فكري الى ان تحضت ۞ به زبدة الاحقاب منذ زمانها
وان حيائي في تخوج ابحر ۞ من العلم في قلبي بمد لسانها
وكم من قياس من حماري لحذره ۞ ان اركب اهلا ذي جنانها
فصار مني ما يضيق افتراصه ۞ وليس له بالنار ذات يدان
شاكي سلاح الذهن وفض اوتوى ۞ بكل علوم الخلق ذو معان
فتال الذي يزجي لايضاح مشكل ۞ وبقصه للتحرير والتبيان
ذكر لي في الايات حسن تدبر ۞ من الله ذي الفضل المبين حبانى
بجاه رسول الله قد نلت كلها ۞ اتى وسيأتي دائما بامان
فصلى عليه الله ما اطربت الصبا ۞ وسلم ما دامت له الملوان

بياض ما بعده

سألت لماذا استطعا اهلها اتى ۞ عن استطعا منهم ان ذاك لشان
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف ۞ على سبب الرجحان منذ زمان
فهاك جوابا رافعا لنقابه ۞ يصير به المعنى كراى عيان
اذا ما استوى الحالات في الحكم راجح الضمير واما حين يختلفان
بان كان في التصريح اظهار حكمة ۞ كوقعة شان او حقارة حان
كما امير المومنين يقول ذا ۞ وما نحن فيه صرحوا بامان
وهذا على الايجاز والنقط جاني ۞ جوابي منثور بحسن بيان
فلا تمتحن بالنظم من بعد عاقا ۞ فليس لكل بالفريض بدان
وقد قيل ان الشعر يزري بعلم فلا ۞ يكاد يرى من سابق برهان
فلا تنسني عند الدعا فانني ۞ سابدي مزايا كم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما مضى ۞ به قلمي اوطا فيه لساني

انه لما كانت الالف اذا بعدت للمعاني لم تجتمع الاضمار بل قد يكون التصريح اولى بل ربما يكاد يجعل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى ويدل على ان الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا المحل تلخيصه لما كان التخليص محل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة

والخاتمة ما ليس لرجوع الضمير انتهى كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما للتحقير والشدة واما لتشنيع في المذكر لقبح الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد دون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل ولم يقل ربه وقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين دون ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلاما لعظمة هذه العبادة من حيث انها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب حال تعظيمه في القلوب التصريح بالاسم ثلاث مرات ومنه قول الخليفة امير المومنين مر مصر بكذا دون اذا امامه لتعظيم ذكر الامر والمعنى به داعية الماء ونحوها وقول الشاعر

۞ نفس عصام قد سودت عصاما ۞ وعلم ابي تمام

۞ قد طلبنا فلم نجد لك في السو ۞ دد والمجد والمكارم مثلا

فانما ابتاع الطلب على المثل اوقع من ابتاعه على ضميره لو قال طلبنا لك مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر

۞ اذا التوقت يوما اسرة وحمله ۞ على الناس قال الناس جل الصبر

واما ما كان يكاد يصل الى حد الوجوب قيل قوله تعالى يا ايها النبي انا احللنا لك ازواجك الى قوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكح انما عدل عن الاضمار الى التصريح وكرر اسمه صلى الله عليه وسلم تنبيها على ان تخصيصه صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم اعني النكاح بلا مهر على سائر الناس لمكان النبوة وتكفير وسمه صلى الله عليه وسلم تنبيها على عظم شانه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي النبوة ومن الضمير قيل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا قولا غير الذي دون عليهم وقالوا قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم اي هنا ثم ما اراد المبالغة في ذمهم صرح في الاية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل لعنة الله على الكافرين والكافرين عذاب مهين وامثاله كثيرا واذا تقرر هذا فالاصل ان يقال لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب واللوم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كانوا اهل قرية لئاما وقد صدر من منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله تعالى ما صدر من المنع بعد السوال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنع فناسب ذكر التصريح باسمهم كما في لفظ الاهلين الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامها اياهم والمادل عليه حالهم من لسوء قلوبهم وعمى بصايرهم حيث

لم يتقرر سوا فيها ما تقرر عند صاحب السعيدية في قوله اي وجوه الاشبا
هذا ما يتعلق بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ فلم يجئ الضمير بن في
كلمة واحدة من الاستثقال فلعله اذا كان قليلا في القران المجيد واما في
قوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله تعالى انلزمكموها فانه ليس بين
هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال الذي هو احصر
وعند فكل الضمير لابودي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال فسيكفيك
اياهم الله وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه احصر وموداهما
واحد بخلاف مسئلتنا ثم بقي سوالات الاول ما الفرق بين الاستطعام
والضيافة فان قلت انهما بمعنى قلت فلم خصصتها بالاستطعام ؟
والاهل بالصبية والثاني لم قال مايرودون فلم مع انه احصر اثالث
لم قال فلم اتيا اهل قرية دون اتيا قرية والفرق بخلافه بقولي اتيت الى
الكوفة دون اهل الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصرا والجواب عن الاول
الاستطعام وظيفة السايل والضيافة وظيفة المسول لان الفرق يقتضي
بذلك فيه عوا اليتيم الى منزله القادر ويسأله وبجاله الى منزله السالي في
الامامن فزة المنع ما ليس في علم انها تقلب المضارع الى الماضي وتنفيه
فلا يدل على انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف الاما المقرونة
بان فانه يدل على النفي مطلقا براسه وبابي الله الا ان يتم نوره اي
جلا الا استقبالا وعن الثالث بانه مبني على ان تسمي القرية ماذا هو
الجدار واهلها معا حال كونهم فيها امر هي فقط امرهم فقط والظاهر
عندي انه يطلق عليها مع قطع النظر الى وجود اهلها وعدمهم بدليل
قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها والاهل
والجدار تناجا ولعد مرتناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت
القرية واهلها ملكا للبايع وهم فيها خالدون البيع ولو كان الاهل
داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف
والمضاف اليه واما ذكر الاهل لانه هو المقصود من سياق الكلام دون
الجدران لانه عرض حكاية ما وقع منهم من اللوم فان قلت ما نصنع
بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها وكم من قرية اهلكناها
فجاها باسنا بياتا وهم قايلون وضرب الله مثلا قرية كانت امنة
مطمئنة الى اخره واسال القرية فان المراد في هذه الايات واضرابها
الاهل قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك انما ينسب الى
الاهل دون البلد او هم قايلون واذا قيل لباس الجوع والخوف وبطرت
معيشتها والاصنع الله السوال من غير الاهل على انا نقول لو تصور
وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والتغريق ونحوه

لم تتعين الحقيقة الخ والله تعالى اعلم **مسالة** سيل الشيخ تقي
الدين السبكي رحمه الله تعالى عن رجل قال ما اعظم الله فقال اخر هذا لا
يجوز **فاجاب** بجواز ذلك قال تعالى ابصر به واسمع والضمير في به عايد
الى الله تعالى اي ما ابصره وما اسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك وهذا
كلام صحيح ومعناه ان الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك
انه لا نظير لانه ما تحاز فيه العقول والاذهان بصيغة التعجب في ذلك جايز
للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيمه الثنا عليه بالعظمة واعتقادها
وكلاهما حاصل والموجب لها امر عظيم فبالغني عن سبحاني ابي حيان انه كتب
فتطرت فيه فرايت ابا بكر بن السراج في الاصول قال في شرح
التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ما انت من رجل
تعجب سبحان الله ولا اله الا الله وكل ليوم هو في شان وسبحان الله من رجل وسبحان
من يريه رجلا والعظمة لله عز وجل وكفى بزيد رجلا فقوله العظمة لله
عز وجل من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وانما نكل بصيغة
ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وقال
كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري
في كتابه الانصاف في مسايل الخلاف في النحو **مسالة** ذهب الكوفيون
الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا اسمه والبصريون الى انه
فعل والية ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه ليس بفعل
وانه ليس التقدير فيه احسن زيدا قولهم ما اعظم الله ولو كان
التقدير ما زعموا لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى
عظيم لا يجعل جاعل قال الشاعر

" ما قدر الله ان يدني على سخط " من داره الحزن ممن داره صوف "

ولو كان الامر على ما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله
تعالى قادر لا يجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال والجواب عن
كلمات الكوفيين ثم قال واما قولهم في ما اعظم الله فلنا معناه شيء
اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما نقول عظمت عظمتا ولذكر الشيء
ثلاث معان احدها ان يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعاته
ان يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعاته
والثالث ان يعني به نفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما
فرقا بينه وبين غيره وحكى ان بعض اصحاب المبرد قدم الى
بغداد فقال قدم المبرد مخضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه
المسالة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير احسن زيدا
فيقال له ما تقول في انا اعظم الله فيقال لشيء اعظم الله فانكر واعتبه

وقالوا لا يجوز انه عظيم لا بجعل جاعل ثم سخروا من الخليقة فاخزوه فلما فقدوا المبرد اوردوا عليه هذا الانكار **فاطاب** جازاه الله فان بقولكم قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لاشيء جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر

ما قدر الله ان يخلق مثله ... والاصدق قول من قال انه

قال الواحدي في شرحه معناه ان الله تعالى قادر على اخراج خليقته بان يملكهم عليهم لهم ساقطا من غير ان يصدق الملحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير الى ان ما سمه شاهد اخزا للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما يقول الملحدة وقال ابن الدهان في شرح الايضاح فان قيل فاذا قدرت ما تقدم بوسعي فما تصنع بما اعظم الله **فالجواب** من وجوه احدها ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته الا

الثالث من يعظم من عباده الرابع ان يكون الافعال اخبارية عليه بمعنى على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه وقال الزمخشري في ما هذا امر المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق حيوان مثله واما حاشى لله ما علمنا عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله

الفرقة في معنى وحده

تأليف الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه يقول الملاح الصفدي في هذه الرسالة حل عقد الفرقة وانتبه للوقفة

تحرمنا على ... وطمعنا للشهادة ... بسم الله الرحمن الرحيم ... وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد الشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا

وبعد فهذه مقالة مسماة بالفرقة في معنى وحده كان الداعي الى ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون على الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت في قبول هذه العبارة واحببت ان اسند على ما فهمته واذكر فوارد هذه اللفظة واول ما ابتدي بقول الحمد لله وحده فاقول معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قالا ولا يمكن ان يكون اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كما انه قال ايحادا او احادا او موضعا واحدا واختلف هو لا اذا قلت رايت زيدا وحده فالاكثرون يقولون في حال ايحاده بالرؤية وبعدمه عن هذا بانه حال من الفاعل والمفعول يقولون في حال انه مفرد بالرؤية وبعدمه عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول فيبس الا لانهم اذا اوردوا الفاعل قالوا مررت به وحده كما قال الشاعر

والذئب اخاف ان مررت به ... وحدي واخشى الرياح والمطرا

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتي الوجهان المتقدمان في رايت وحده فان المعنى يصح معها وحده مضاف الي ضمير المتكلم والمخاطب والغايب مفعول ضربته وحدك وضربتك وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدي ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول انه مصدر علي حذف حروف الزيادة اي احاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام رحمهما الله تعالي قوليه الي انه منتصب انتصاب الظروف فجريه مجري عنده فجاز زيد وحده فقد بوه جايه زيد علي وحده فكان التقدير زيد علي وضع التفرد ولعل هولا يقولون ان مصدر ووضع موضع الظروف وحكي عن الاصمعي وحديحه ويدل علي انتصابه علي الظرف قول العرب زيد وحده فهذا اخبر لاحال واجاز هشام رحمه الله تعالي في زيد وحده وجها اخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت العرب زيدا اتيا لا واد بارا قال هشام ومثال زيد وحده وحده وسمي هذا منصوبا علي الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيدا كما لا يجوز اتيا لا واد بارا عبد الله وكذلك قصة الاول معه وفي وحده زيدا كما لا يجوز اتيا لا واد بارا عبد الله وكذلك قصة الاول معه وفي انه منصوب علي الظرف يجوز وحده زيد كما لا يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة والبيان والمعني متقارب كله دايرعلي ما بيناه الحصر في المذكور وقول الحمد لله وحده يفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالي وقوله تعالي واذا ذكرت ربك في القران وحده ولي والضمير يعود علي ربك لم يذكر معه غيره فكذلك قولنا لا اله الا الله وحده انما افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعني في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحدا اياه الحمد له والذكر علي انها حال من الفاعل والحال في موحدا فكسر وعلي راي ابن طلحة موحدا هو والحال مفتوحة علي راي هشام معني حمدت الله وذكرته علي انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعني لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من وحده الرباعي فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من وحده الثلاثي فمعناه منفردا بذلك وعلي الاول الحامد والذاكر انفراده بذلك وعلي الثاني هو انفراد بذلك والعامل في الحال حمدت وصاحب الحال الاسم المنصوب علي التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرت علي القولين واذا قلت الله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال وحده كما له وان جعلتها ظرفا فالمعني الحمد له علي انفراده فلم يختلف المعني اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه علي انفراده انه جعل ظرفا او منفردا بالوحدانية او منفردا بها علي الاختلاف في التقدير

صاحب الحال الضمير في كابن العايد علي الله تعالي والعامل في الحال والما المتحققون فقالوا ان وحده ضمير الكلام بنفسها في قوة كلامين وقولنا رايت زيدا افاد اثبات رويته ولو بينه شيا اخر وقولنا رايت زيدا وحده فاد اثبات رويته ونفي رويته غيره وهو معني ما قاله النحاة ايضا ولضيرا لجلالة بعد ان كانت موجبة فتضمنه ايجابا وسلبا وبذلك حلوا معاطفه وكيح بعض الخلافيين وهي الما وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث رافع للحدث فالما وحده رافع للحدث فلا يكون المايع غير الما رافعا للحدث وحله ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغري يدخول وحده وفيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الما رافع للحدث والشي من غيره رافع للحدث وهذا الحال صحيح اذا اريد بوحده ذكر وقدير اد بوحده انه يقبل بمجرده للمخاطب بمعني الما وحده بلا خليط بمجرده من اسم الما رافع للحدث وهذا صحيح ولا يخرج الجلالة بها عن كونها موجبة ولا ينتفع بها الغالط وقد يراد بوحده انه من حيث قطع النظر موضع قطع النظر عن ماسواه وهو ايضا صحيح ولا يسبح ما اراده المغالط ولا يخفي ان المراد الما مع استحالته في الوضوء الاستعمال المخصوص مع التنبه لبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك رايت زيدا وقد يراد به انك رايته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويتك في مدة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح ولهذا لم يذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الي تقدير محذوف كما سياتي وكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل فيه ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بالعامل رايت المعرج به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رايت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا ثبتت الرويتة عنه وحده فلك صيغتان او اكثر احدها ان تاتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رايت زيدا فهذا في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها بعد السلب كما يحصل باحدي ثلاث طرق احدها هار رويتها بروية غير زيد وعدم رويته زيدا علي كل واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رايت زيدا وحده لان المنفي رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيناه وهي اذا قدمت حرف النفي ونسبته هذا من بعض الوجوه تقدير حرف السلب علي كل قولنا ما كل يتمني المرء يدركه وانه سلب للعموم لا عموم السلب وانه مقيد حرسا لا كليا فقد يدرك بعض ما يتمناه وكذلك وليس كل النوي تلقي المساكين اما اذا اخرت حرف النفي فان اخرت من المبتدا الذي هو الموضع وقد منته علي وحده مع الفصل كقولك زيد

لم اره وحده فهو كما لحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق ان
النفي يقيد على الفعل المنفي المقيد بالوحدة فقط يبقى مركبا فينتفي بانتفا
احد اجزائه كما لحالة السابقة حرما تعرف والضابط في ذلك ما ذكرناه وان
اخره عن وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رايته او لا اراه فهذا
موضع نظر وتامل الراجح عندي في انكر لوقوفه وقد رايت غيره لانه قضية
ظاهرها انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة
التي لا تقيد بوحده على زيد المقيدة بالوحدة وهذا ان الامران لا شك
فيه ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لكل
معنى زيد في ذاته او لبعض ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر
والظاهر الثاني وهو انه مقيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي
الرؤية مقصورا على زيد فمعنى وحده في هذه القضية ان زيدا المتردد
بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مرئي فقد لوحظ من التقييد من المحكوم
عليه الى المحكوم به وعليك بالطالب العلم ان تضبط هذه الامور
الثلاثة وتميز بينها وتوقف تغيرها احدها اطلاق الضرب المنفي كما
دل عليه الكلام والثاني تقييد المحكوم عليه الذي وقعت الصناعة عليه
مع المحافظة على اطلاق الضرب او الرؤية او نحو هما من الافعال والثالث
مسربال التقييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي الوارد على الضرب
المطلق فاذا علمت هذه الثلاثة وميزت بينها تظهر لك ما قلناه
ويتحمل ايضا وهو عندي غير راجح انك لما قيدت الفعل غير المقيد
بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه به ونفيا وهو عندي ضعيف
وبذلك تبين ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه معناه ولا يتجلون
على الانعام وحدها ولكن عليها وعلى الفلك سلم عن هذا الاعتراض
قلت ما حمل الزمخشري على تقدير الا عمر اض قلت تقدم المعمول
وما تقتضيه واو العطف من الجمع فقد حصر اكمل فيهما ومن ضرورته
نفي الحمل على غيرهما اما احدهما بقيد الوحدة لمغايرته لمجموعهما واما
خارج عنهما لا سبيل الى الثاني لقوله تعالى والخيل والبغال والحمير
لتركبوها وزينة فتعين الاول واما كون الاقتصار والكلام والكلام
في كون الفعل بعد ما يعمم فيما قبلها اولا حاجة بنا الى ذكره
فقد مرنا نظيره فيما مر نعم فان قلت فهل نسبة هذا التاخير في قوله
كما ذكر لم يكن قلت نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقدم
النفي وتاخيره ولذلك جعل قوله

قد اصبحت ام الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم اصنع

ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولو

ذكر النصب كله والله تعالى اعلم آخر الكتاب ولله الحمد

نيل العلائي في العطف بلا

قال ينبغي ايضا جوابا عن سؤال سأله والدي بهاء الدين احمد رحمنا الله تعالى للصلاح
الصفدي يمدح هذا الكتاب

" " يا من غدا في العلم ذا همة ... عظيمة بالفضل تملا الملا
" " لم ترق في النحو الى رتبة ... صافية الا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله سألت اكرمك الله تعالى عن
قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب وان الشيخ ابا حيان جزم بامتناعه
وشرطوا ان يكون قابل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وانكر رايت بعضهم
الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر وانه قال لان شرطها ان يكون الكلام الذي
قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وان عنده في ذكر نظرا لامور
منها ان البيانيين تكلموا على القصر منه وجعلوا منه قصر الافراد وشرطوا
في قصر الموصوف افراد عدم شياع الوصف كقولنا زيد كاتب لا شاعر وقلت
كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ ومنها ان قام رجل لا زيد مثل قام
رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد في غاية البعد
لانكران اردت بالرجل الاول زيدا كان من عطف الشيء على نفسه تاكيدا والمانع
منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على
غيره والمانع منه وتحجوا على هذا التقدير بمثل قام رجل لا زيد في صحة
التركيب وان كان معنا ها متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى
بالجواز من قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه زيدا كان تاكيدا وان اردت
غيره كان فيه الباس على السامع وايهامه انه غيره وانما تاكيد والالباس منتفيان
في قام رجل لا زيد وابي فرقت بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين
رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه
كالحيوان والابيض واذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قاله فهل يمتنع ذكر في
الخاص والعام مثل قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد من تصريح ابن مالك
وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في الاستدلال على ذلك بقوله تعالى
من كان عدوا لله وملائكته الاية ان جبريل امامعطوف على الجلالة الكريمة
او على ورسله والمراد بالرسل الانبيا لان الملائكة ان جعلوا رسلا فقرينة
عطفهم على الملائكة تصرف هذا واي شيء يمنع العطف بلا في نحو ما قام
الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم بانه
يلزم فيه موجبين صغير لان الاطناب قد يقتضي مثل ذكر لا سيما
والنفي الاول عام والثاني خاص فاسود رجانه ان يكون مثل ما قام
الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابكم في ذكر بارك الله تعالى فيكم

والجواب اما الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا الا بشروط وهو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الحكم عن ما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو مررت برجل لا عاقل لكن جاهل رجل لا امرأة وجاهل عالم لانه جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل لكن جاهل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل الا لتأكيد النفي فان اردت ذلك المعنى حيث تغيير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد مررت برجل لا احمر لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابدي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهو قوله انها لا تدخل الا لتأكيد النفي واذا ثبت ان لا لا تدخل لتأكيد النفي اقتضى اشتراط الشرط المذكور ان مفهوم الخطاب يقتضي في قولك ما لم تجر رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو اما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بل لانها لا تكون لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وان كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم ويا هو كلام حسن والابدي بعد اكان امة في النحو حتى سمعت الشيخ اثير الدين يقول انه سأل احد شيوخه عن حد النحو فقال له الابدي يعني انه يحسد نحو وانما قلت هذا ليلا يمنع في نفسك انه لنا خره قد يكون اخذه عن السهيلي وايضا نقل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذكر قوله ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور وقد يعترض على الابدي في قوله انها لا تدخل الا لتأكيد النفي وجوابه بانه لعل مراده انها للنفي المذكور تدخل في اثنا الكلام لا لنفي الموجب بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام فقد يراد بها اصل النفي كقوله تعالى لا اقسم وما اشبهه الاول احسن وايضا نقل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال انما تكون عاطفة فتشترك ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقولك جاءني زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومررت بجمل لا ببكر ولم يذكروا احدا من النحاة في امثلته ما يكون الاول فيه محتملا ان ينفرد فيه الثاني وخطر لي في سبب ذكرهم ان احدها ان العطف بغير المغايرة بهذه القاعدة تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفهوم منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاتم والاخص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر

واذا

واذا عرفت ذلك امتنع العطف في قولك جاءني رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسألة عن صورتها وصار كانك قلت جاءني غير زيد لا زيد وغير زيد لا يصدق على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة التي قررتها وحررت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاءني زيد ورجل كان معناه ورجل اخر لما تقرر من وجوب المغايرة ولذلك لو قلت جاءني زيد لا رجل وجب ان يقدر لا رجل اخر والاصل في هذا اما ان تريد ان تحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كما وفاتها تغير نسبة من الجر الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينها وبين اما وبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم اخر والامر في هذا القبيل يجب عليه المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غيره لا زيد وهذا لا يصح الشيء الثاني ان مبنى كلام العرب على الفائدة بحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث تعم يحصل امتناع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلوله رجلا ما احتمالا لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة مع ارادة حقيقة العطف او زيادة على كونه لا فائدة فيه وتقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا يعني غير لم تكن عاطفة وانما نحن انما نتكلم على العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جاء بعد الغيرة فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد برجل غير زيد فحينئذ يصح منهما ان كان يصح وضع الغير هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والا فيعدل عنه الى صيغة غير اذا اريد ذكر المغير وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عن الثاني المنطوق له للاول الابتاكيد عائد عليه بالمفهوم فان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول والتعرض له للثاني الا بالمفهوم فان جعلتها صفة وان جعلتها استثنا فحكم حكم الاستثنا في ان الدال هل هو المنطوق او المفهوم وفيه بحث والتفصيل الذي وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورايت طويلا غير قصير فان كانا غلامين جاز فيه لا وغير وهذان الوجهان

الا ان خطر لي وابيان على ما قاله السهيلي والابدي من مفهوم الخطاب لانه انما بأتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته بأتي عليه وعلى غيره ان الذي قاله ايضا وجه حسن يصور معه العطف في حكم المبين بمعنى الراد من افراده بذلك الحكم وحده والتصريح بعدم مشاركة الثاني له والا لكان في حكم كلام اخر مستقل وليس هو المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كلا هما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر لي انما هي في لفظة لا خاصة لاختصاصها بصيغة النفي وفي المستقل على خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات الاكمل فلو جئت مكانها بما ولم امر ليس وجعلته كلاما مستقلا لم يأت المسئلة ولم يمتنع واما قول البيانيين في نحو الموصوف امرأ وزيد كاتب الشاعر بصحيح والانصاف بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم مأتي الوصفين معناه انه يمكن صدق قولنا على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدق ان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالاخر لاستحالة اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما في شاعر كاتب فانما يجيء بمعنى الاخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما اما بمفهوم القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما وقولك في اخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشاك عندي حاشاك ان تتكلم به وقولك كالحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العالم العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال ذكر رحمه الله تعالى وهو غفلة منه وكلامه فيه فتح الطلبة لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنى والاحصان لان الفقيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متبايتة ومعانيها متباينة والتباين اكمل من التنافي فكل متنافيين متباينين وليس كل متباينين متنافيين وعجب منكر كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في التصريح والناظر والنظر في المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينها والشعر والكتابة متباينان والزنى والاحصان متباينان والحيوانية والبياض متباينان وان صدقا على ذات فالبيانيون انما شرطوا في عدم التنافي صحيح ولم يشترطوا عدم التباين وما قاله السهيلي وابو حيان صحيح ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح

ان يقال يصح قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال وانما يدل عليه في كلام احد الا ان كاتب الا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شيء من معاني الشعر بخلاف رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد افتزى احد الثوبين يصدق على الاخر فالفقيه والنحوي البصري يوجدان يقاس بجملة الحقايق ومعرفتها واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد بغير العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره وله متصور فقد يكون صحيحا في الحكم الاول وتعيين الثاني ويحصل لمثالي به فايدة الا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم تحصل به قط فايدة ولا مقصود زايد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفايدة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان معنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب بمقصود يحصل بدونه باذا لم يحصل بمقصود فيظهر امتناعه ولا يعدل الى احد الجائزين ما قدر على جلة والا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفا وقولك ويصير على هذا القعقعة بر مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من الفايدة في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة والالتباس منتفي بالقرينة والفايدة حاصلة مع القرائن في قام رجل وزيد وليست حاصلة في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان معناه متعاكس صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك وقولك واي فرق فقد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيدا فالذي اقوله من هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وتكون لا عاطفة كما قررناه في مثل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيدا على وجه الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم اسبق به ولا غيره من النحاة عد لان حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا ان اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حالا على المعنى المذكور بعد لا العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جاز في الوضعين فان كان سموعا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا الارادة

معنى الاستثناء من الاول ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك افترقا
لان من يعض كلام النحاة في قام الناس ليس زيدا ان جعلها بمعنى
لا والمشهور ان الفعل بر ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى الا وجعلت
للاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فلا سواء في الامتناع عند العطف
وارادة العموم بلا اشكال وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى
تاتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس وزيد فجوازه
ظاهر مما قدمناه من ان العطف بعد المغايرة فاذا دلت الواو على ارادة
الخصوص بالاول او ارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار
عنه مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا او كاني
لم يقترض علي في كلامي هذا مع كلامي المنقد حتى في تفسير المغايرة
واعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين العام
والخاص وبين المتباينين واهل الكلام ينسبه والعام من يمكن انفكاك
احدهما عن الاخر وتسموا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان
صفات الله تعالى ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها واعترض لهما
في تجويز ذلك هنا وانما الفرض ان العطف يستدعي مغايرة تحصل
بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد العموم الاول اذا حصلت
به فائدة وهو تقدم بحكم الخاص وتعميمه كالاخبار بعد مرتين من
اعظم الفوائد فيجوز فلا نذكر سلكنا هنا ما فيما تقدم فلم نجعل فائدة
فمنعته وقد استعملت في كلامي هذا وكاني بكم والناس يستعملونه
ولا ادري هل جاء في كلام العرب او لا الا ان في الحديث كاني به فان
صح مقبول لدليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقالت
في قولهم كانكم بالدنيا لم تكن ان الكاف للخطاب والنيابة والمعنى
كان الدنيا لم تكن وكذلك منعه في كاني بكذا لم يكن هكذا على خاطري
في كتاب القصريات عن ابي علي الفارسي وكان صاحبنا احمد بن
الطاهر الفي رحمه الله تعالى شاب نشاء وبرع في النحو ضرب من في
حداثته اوقفني في مجالس له على كلام رحمه في كانك بالدنيا لم تكن
وبالاخرة لم تزل لا يحضرني الان وفيه طول واما استنده الا
الشيخ جمال الدين بعطف جبريل صحيح في عطف الخاص على العام
ان كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف
على الرسل والمراد بقصد به البشرة وحده واما منازعة الوكيل اذا
جاء الرسل على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحال
الرسل على البشر او في جميع العطف على الملائكة وهو منهم
قطعا فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه

عطف

عطف على الاول دون ما بعده وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك
هو مذكور بعده ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذي
هو منهم ظاهرا واذا ذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت
العطف على الجملة لانا لا نعني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده
والنظر في كونه يقتضي اولا واما فوق ذلك ولا نعني بمنع العطف بلا اما قام الا
زيد لا عمرو اذ هو عطف على موجب فلما تقدم ان الاعطف بها ما اقتضى
تغاير المراد خطابا فيه لبدل عليه صريحا وتاكيد المفهوم والمنطوق
في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم
لانا لمنطوق ولا يمكن عطفها على النفي لما قيل انه يلزم كفته مرتين وقولك
ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس مثل جاز زيد لا عمرو ولما
ذكرناه ان النفي في غير زيد مفهوم في عمرو منطوق وفي الناس المستثنى
منه منطوق مخالف ذكر الباب وقولك فاسود وجاته ان يكون مثل ما قام الناس
ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف هنا لا زيد ليس بلا بل بالواو والعطف
بالحكم بجهته ليس للواو وليس في قولنا حاقام الناس ولا زيد اكثر من
خاص بعد عام هذا ما قدره الله تعالى من كتابتي جوابا للوله قال الوله
ما درك الله فيه فينظر فيه فان رضيه والا فيتحف بجوابه والله سبحانه
وتعالى اعلم للشيخ تقي الدين السبكي الحلم والاناه في الكلام على
قوله تعالى عبر ناظرين اناه وفيه تنزل الصلاح الصفدي

" باب الخوض في ذلك " الطرق ظلام من العتاة "

" وما تخلى منه بعقد " عليك بالحلم والاناه "

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله قوله تعالى لانه خلوا
بيوت النبي الا ان يوذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه الذي يختار في
اعرابها ان قوله ان يوذن لكم الى طعام حال فيكون معناه مصحوبين بعدم النظر
مع ان قعوده يراد به اذن اي مصاحبا وقوله غير ناظرين اناه حال بعد حال
والعامل فيهما الفعل المنع في الا تدخلوا او يجوز تعدد الحال وجوز الشيخ
ابو حيان ان يكون ان يكون الباء سببية اي بسبب عدم نظركم المخشري حرفا املا
بل قال ان يوذن في معنى الظرف اي وقت ان يوذن واورد عليه
فان المصدرية لا تكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح
نحو اجيئك صياح الديك اي وقت صياح الديك والقول ان يصح فحصل
خلاف في ان يوذن ظرف او حال فان جعلناها ظرف كما قال المخشري فقد
قال ان غير ناظرين حال من الا تدخلوا وهو صحيح لانه استثنا مفرغ من الاحوال
كانه قال الا تدخلوا في حال من الاحوال الا متحوبين غير ناظرين على قولنا
ووقت ان يوذن لكم غير ناظرين على قول المخشري وانما لم يجعل غير

ناظرين حالا من قوله ان كان حاليا من جهة الصناعة لانه يصير حالا
مقدرة ولا تظهر لهم يعبرون منتهيين عن الانتظار بل يكون ذلك
قيدا في الاذن وليس المعنى على ذلك بل على اظهر نهوا ان يدخلوا الا
باذن وتظهروا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين اناه فلقد اشتمل من جهة المعنى
ان العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكت الزمخشري على
هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال وقع الاستثناء على الوقت والحال
معا كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن وانتم غير ناظرين
فنظرين قرر وعليه ان يكون استثناء شيئين وهما الظرف والحال باداة
واحدة وقد منعه النحاة او جمهورهم والظاهر ان الزمخشري ما قال
ذلك الا تفسير معنى وقد قدر اس وهو من جهة بيان المعنى وقوله
وقع الاستثناء على الوقت والحال معا جهة الصناعة لان الاستثناء
المفرغ بعد ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق
بالظرفية والحال فكانه قال لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست افوق
متقدير مصدر وهو عامل فيهما فان العامل الفعل المفرغ وانما اردت شرح
المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي تختاره في مثل قوله وما اختلف الذين
اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم فالبغي والمجرور ليسا
شيئين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ما قمت
الا يوم الجمعة ضاحكا ام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ
ما جهة الصناعة وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها مجموعها بعض
من المصدر الذي تضمنه الفعل المنفي وهذا احسن من تقدير اختلفوا
بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه
كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم فهو حصر في شيئين ولكن
بالطريقة الذي قلناه لانه استثنا شيئين بل شيء واحد صادق على شيئين ويمكن
حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال
معا صحيح وان كان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع
على الواقع واقع فتخلص عن ما ورد عليه قول النحاة لا يستثنى باداة
واحدة دون عطف شيئان وقد اورد عليه ابو حيان في قوله انها حال
من الا تدخلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذا لا يقع عندهم بعد
الا في الاستثناء الا المستثنى والمستثنى منه او صفته المستثنى
واجاز الاخفش والكسائي ذلك في الكلام وعلى هذا ينجي ما قاله الزمخشري
وهذا الايراد عجيب لانه ليس مرادا للزمخشري لانه قال غير ناظرين
حتى يكون الكلام فقد تأخر معه اداة الاستثناء على مذهب الاخفش

والكسائي واما مراده انه حال من الا تدخلوا الا انه متفرغ فيعمل فيما بعده
الا مستثنى كما في قولك ما وقفت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الا استثناء
شيئين وجوابه ما قلناه وحاصله فتفيد اظهر لا يستثنى باداة واحدة
دون ما قلناه وحاصله عطف شيئان ما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما
الا بعطف اما اذا كان عاملا فيهما بغير عطف حيث وجه الاستثناء اليهما الا
حرف الاستثناء كالفعل ولان الفعل عامل فيما قبل الا فيما بعدها فكذلك
بعدها واختار ابو حيان في اعراب الآية ان يكون التقدير فادخلوا غير
ناظرين كما في قوله ما البينات والزبر اي ارسلناهم والتقدير في تلك الآية
متروك آخر البعد والفصل واما ههنا فيحتمل هو وما قلناه فان قلت
قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متفق عليه او
مختلف فيه وما المختار فيه قلت قال ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل
لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان وتبعه ظهر ذلك بحث وفعل فتفهم
لا بد من خلاف القوم قال ابو حيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز
ذلك وذهبوا الى اجازة ما اخذ احد الا زيدا دونها وما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا قال ومنع الاخفش والفارسي واختلافا في اصلا حما وتصحيحهما عند
الاخفش بان يقدر على الا المرفوع الذي بعدها مفعولا ما اخذ احد
الا زيدا دونها وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال وهذا موافق لما ذهب
اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثنا انما يستثنى به واحد
وتصحيحهما عند الفارسي بان يزيد فيما منصوبا مثل الا فيقول ما اخذ احد
شيئا الا زيدا دونها وما ضرب القوم احد الا بعضهم بعضا قال وهذا موافق
لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثنا قال ابو حيان
ولم نره وتخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك على القرب فيها
كما ذهب اليه ابن السراج في ما احفظت احدا دونها الا اخوا واقفا ليبدل
المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان يجعل احدا ان
واقفا في معمول على مضمر فيكون الا زيدا من القوم ودونها منصوب
بضرب مضمر كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن
مالك خلافا لقوله انه يعود لقوله لا يدل لان فيكون ذلك خلافا في التخريج
لا خلافا في صحة التركيب والخلاف كما ذكرته موجود من صحة التركيب فمن
قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج لا بتصحيح الاخفش والا بتصحيح
الفارسي هذا كلام ابي حيان رحمه الله تعالى وحاصله ان في صحة هذا
التركيب خلافا للاخفش والفارسي بمنعانه وغيرهما بجوازه والمجوز له ابن
السراج بقوله وما حمله لان ابن مالك يقول احدهما بدل والاخر معطوف
عامل مضمر وليس في هو ا من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة

ولا نقل ابو حيان ذلك عن احد وقوله في صدر كلامه ان من المجوزين من اجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثنا فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة الى جوازه استثنا شيئين باداة واحدة من غير عطف واحتج ابن مالك بانه لا يعقد بعد حرف العطف معطوف فان ذلك لا يمنع بعد حرف الاستثنا مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان من ذلك بجواز قولنا ضرب زيد عمرا وبشرا خالدا او ضرب زيد عمرا بسوط وبشر عمرا بجريدة وقال ان المجوزين لذلك علللوا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك جعل ذلك علة للمنع وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك احقد المسالة مطلقة في هذا المثال وفي غيره وقال لا شي باداة واحدة دون عطف متناف ولا اشكال ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا خالدا لو سالا الاخالد وما شبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعامل واحد فني مثال هذا يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد والتمثيل في شرح التسهيل مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيدا وعمرا وهو صحيح وكذلك دون عطف اعطيت الناس الا عمرا الدنانير وكانه اراد التمثيل بما هو محل نظر والا فالمثال الذي قدمناه هو من جملة الامثلة الدالة في امتناع قولك قام القوم الا زيدا عمرا واسم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل تقول اعطيت الناس الدنانير الا عمرا فان قلت ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا واردت الاستثنا بجواز اردت البدل جاز بيد فاعطيت عمرا من احد ودانقا من درهم كانك تقول ما اعطيت الا عمرا دانقا قلت وقد رايت كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ ابو حيان رحمه الله تعالى وهذا التقرير الذي قرره في البدل وهو ما اعطيت الا عمرا دانقا لا يعود به الى ان حرف الاستثنا يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل انما نصبها على انها مفعولا اعطيت المقدرة لا يتوقف على وساطة الا لانه استثنا مفرغ فلو استقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا درهما جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتها فقلت الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعرى كلامه بدليين فاسقط المبدلين وصار كان التقدير ما ذكره وابن السراج قائل بان حرف الاستثنا لا يستثنى به واحد حتى انه قال قبل ذلك في ما قام احد الا زيدا الا عمرا انه لا يجوز ودفعها لانه لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلا ان ينتصب احدهما وانظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لا ان يرد عليه ثم قال الشيخ ذهب الزجاج

الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المراة احوك هذا لم يجز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر

" فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه " ببعض انت عبد انفه ان تكسرا (١)

ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثنا لا بد من اقرانه بالا يعني وهو فقد ما اخذ اخذ زيد بغير الا وقد يجاب عن ابن السراج بان الذي لا بد من اقرانه بالا هو البدل الذي يراد به الاستثنا انما هذا فلم يرد به معنى الاستثنا بل هو بدل منفي قامت الا عليه لفظا وهو في الحكم متاخرة وحاصله انه يلزم الفصل بين البدل ما قبلها والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم نرده ولم نتلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين وقد قال ابن الحاجب في شرح المفصل المنظومة في الموضع الذي يجب فيها تقدم المفعول على الفاعل في قوله او ثبت المفعول بعد بقي فلا يلزم تقديمه نحو عجبت كقوله ما ضرب زيدا الا عمرا فهذا ما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر بعض وبيته زيدا في عمرو خاصة اي لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب اخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى قال فان قيل ما المانع ان يقال فيه ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل قلت لا يستقيم لانه لو جوز تقدم المستثنى المفرغ بعد الا في نحو لكم ما ضرب الا زيدا عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان يحصر فيهما معا والغرض الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود وان لم يجز كانت المسالة الاولى ممتنعة لفظيا ما بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بغير فاعل وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بالفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين كلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس منه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقال له اكمل بني شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم ببيان ان زيدا في قولنا ما ضرب الا الحمار زيد وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع ان يكونا مفعولين بضرب الملفوظ ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المصنف في امالي الكافية لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير عامل فلو استعملوا بعد الا مستثنيين لوجب ان يكون فيهما عاملان او لاحدهما دون الاول وليس يخالف الباب والثاني يودي الى امر خارج عن القياس من غير بيت

ولو جاز في الاثنين جاز فيهما فرقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث يودي الى
اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان الاستثنا المفرغ انما يكون لواحد ويوول
ما جاء في ما يوهم غير ذلك وبانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب
الا زيدا عمرا فتحن نجوز ذلك لا على انه لضرب الاول ولكنه لفعل محذوف دل عليه
الاول كان سايلا سالك عن ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا قال احد بني وقابيل
ان يختار الثالث ويقال العامر لا بعده رلا الذي يلي الا منها فان العامر انما
يقدر للمستثنى المفرغ لغيره لا لغيره والمستثنى المفرغ هو الذي الا فلا
يجعل اللبس اهلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالي
ايضا نعم بما ذكره ابن اس مالك وهو ان الاستثنا في حكم جملة مستانفة لان
معنى جا القوم الا زيدا ما حصر زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا
فيما بعدها لما لاح ان الا بمثابة ما والا في صورة منذ وحبة عنه وللي
اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفي على اصله وفيما بعده المقدمة على
المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الا ضمار ان قدر العامل
بعد الا في الصورة الكثيرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما فاخر الا زيد وما
جا الا زيدا القوم وما مورت باحد الا زيدا خير من عمرو ان لا يجوز ما
ضرب الا زيد عمرو لا الا عمرا زيد لانه ان كانا تماثلا فهو ممتنع وان كان
المستثنى ما يلي الا دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير
الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثاني فتقدير ما ضرب الا عمرا
زيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال
في فصل القصر ولكن ان تقول ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني
ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم وتوخر الا ان هذا التقديم وهو التاخير لما
استلزم تصدر الصفة قبل تمامها على الوصول قبل ورده في الاستعمال
لان الصورة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي
الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد
هو الضرب لعمرو قال على صاحب المفتاح ان حكمة بجواز التقديم
ان اثبت بورود في الاستعمال نحو غير مستقيم يا ان ما ورد حمل الاستعمال
بحمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن
مالك اصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه
لينظر فيه قال فان قيل فعلى هذا يجوز التقديم بهر في انما قلت لا يجوز قطعا
في انما وان جوز فيما والا خير فليس كذا قال صاحب المفتاح وقال
الحد بني انتفاع التقديم بهر في انما يقتضي امتناعه فيما والا يجوز باب
الحصر اعلى سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام
(وحد المجتهدين وقد تاملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما

ضرب احد احدا الا زيد وما مضروب الا محمود فلم اجده كذلك وانما معناه انما ضرب
الا زيد الا عمرا فانتفت صاربية غير زيد لغير وانتفت مضروبية عمرو
من غير زيد وقد يكون زيد مضروب عمرو وآخر وغيره وقد يكون عمرو ضرب
زيدا وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقا عن غير زيد عمرو واذا
قلنا جاء وقع ضرب الا من زيد على عمرو فمعناه ان حصر ان مطلقا بلا اشكال
وسببه ان النفي ورد على المصدر والمستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد
لعمرو فيبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه في الاية الكريمة وفي الاخرى الذي
ينبغي فيها الاختلاف الآمن بعد ما بينهم العالم بما بينهم والفرق بين
نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا ينبغي عن المفعول
الا ذكر المقيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينبغي مطلقا الا الصورة
المستثناة منه بقيودها وقد جاني كتابك اكرمك الله انك وقفت على ما
مورته في اعراب قوله تعالى غير ناظرين اناه وان النحاة اختلفوا في
امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو ما لكم الا مكم الله قائما
الا زيدا قائمين وهذه التي اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري
وهو اعتراض ضعيف لان الزمخشري جعل الاستثنا وزاد عليها وجعلها حالا
مستثناة فهي في الحقيقة مستثناة فلم يقع بعد الا حينيذ الا المستثنى
وانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثنا غير منسحب عليه فلذلك اورد
عليه ان غير ناظرين اناه مستثنى ولا صفة للمستثنى به والمستثنى
منه وقد اصبت فيها ظننت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام
الزمخشري لما قال اند حال من لا تد خلوا ولم يتامل الشيخ بقية كلامه
فلو اقتصر على ذلك لامكن ان يقال ان مراده لا تد خلوا غير ناظرين الا ان
يوذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن
واما ناظرين فمفهوم مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال
فلو اراد هذا كان ايراد الشيخ متجها من جملة النحو ثم قلت اكرمك الله الثاني
وكما كررت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيهما وذكر استثنا
شيئين وقد قدمت اني لم اظفر بصريح نقل في المسالة والذي يظهر
انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلا لفعل واحد ولا مفعولا ان لهما لفعل
واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد باداة واحدة ولا من مستثنى منهما باداة
واحدة لانها كقولك استثنى المتعدي الى واحد فكما لا يجوز تعدي الفعل
لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في
غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي
وهي جديرة بالمنع وبالمانع من قول الشيخ ما اعطيت احدا شيا الا عمرا
دانقا وانما ينبغي مع ذكر في مثل الا عمرا زيدا اذا كان العامل بطلبهما

بعمل واحد اما اذا طلبهما بجهتين فليس بممتنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا
الشبه بالعطف وقد يقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرا او بكر
خالدا فظاهر فتطبيره فما اعطيت احدا شيئا الا زيدا اذا لقاه وصرح ابن مالك
بمنعه وقد فهمت ما قلته وقد نقدم الكلام عليه كفاية وجوابه ان شاء الله
تعالى وقوله كان الآية فتطبيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله تعالى اعلم
والحمد لله وحده رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبد الله بن بري
على قول الشاعر في وصف ديار

واصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا

ملخصه ان في تلوح روايتين احداهما رواية الفراز وهي الرواية الصحيحة
انها بالتاء والاشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول وتلوح بمعنى
تروي وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين والاشكال فيه
ولا تعسف في اعرابه واما الرواية الاخرى وهي المشهورة يلوح بالياء
وفيها اشكال لمن قال انه منصوب بإضمار فعل تقديره اقصد
واجعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان
جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى ان الشيء اذا لاح لك فقد رأيته
وفي هذا المجموع مسائل الامام ابو محمد بن بري الامام تاج الدين محمد بن
هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
كيف تقول نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه
المرأة انتفاعا لا على وجه التبرع فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها
في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بواجه النفقة والكسوة
والمسكن كان المهر لها عاجلا نسمي نحلة كذا عنا وقال بعضهم
لما كان الصداق في شرع من قبلنا لاوليا المنكوحات بدليل قوله تعالى
اني اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تأجرني ثماني حجج
ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية انقطعت لمن تسمى نحلة نسلة
في جمع حاجة من كلام ابن بري قال سألت وفقك الله تعالى لما ابرحنيه
وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم
ابن علي الحريري في كتابه درة الغواص ان لفظة حوائج ما توهم في لفظ
اشكاله الخواص وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل لتميز اسهاب
والتطويل وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق الحق
والعدالة ومن تأمل ما يكتب ويسطر انه ذكر
انه لم يحيط لتصحيح هذه اللفظة شاهدا ولا انشد فيها بيتا
واحدا بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه الى الغلط فيه
والعجز عن اصلاحه وتلافيه وهو قوله

شيبان بيت الكتكبوت وجوسق رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج
حتى كاد لم يسمعه الكتكبوت اخبر المنقول عن سيبويه السيرافي البصري
حيث قال بلسان الاخلاق استعينوا على انجاح حوائجكم بالكتمان
وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه في الباب الرابع من ابوابه
وذكر ايضا قوله صلى الله عليه وسلم انى لم اعاد اخلفهم لحوائج الناس
وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا
الحوائج الى حسان الوجوه وقوله عليه الصلاة والسلام اياكم والاقواد
قالوا يا رسول الله وما الاقواد قال هو الرجل يكون منكم امير فتأتيه الارملة
والمسكين فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم وبابه الغين فيقول
لحاجة قضاها حاجته وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر
فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا الحوائج على
الفرس الكميت الاغر المحجل الثلاث المطلق اليمنى فهذا ما جاء من
الشواهد النبوية ورواية الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه
اللفظة واما ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير من ذلك ما انشده
ابو زيد وهو قول ابي سلمة المحاربي

ممت حوائج حي رودات بشيرا اجبن معرس الركب الشعاب

وانشد ايضا للراجز يا رب رب الفلق الغواسق مستعجلات بذوي الحوائج
وقال الشماخ تقطع بيننا الحاجات الا حوائج نعسس مع الجريء
وقال الاعشى الى سراحول فبابه اهل الحوائج والمسايل
وقال الفرزدق وفي بيات السند عند اميرها حوائج حاجب وعندي كواهله
وانشد ابو عمرو بن العلا

صريحي مدام ما يبوق بيننا حوائج من القاح قال ولا نحل

وانشد ابن الاعرابي

من عف حن على الوجوه لقاه واحو الحوائج وجهه مبذول

وانشد ايضا فان اصبح تحاسبني همومي ويعسر في حوائجها انتشار
وانشد الفراء نهار المرء حبلى يقتضي حوائجه من الليل الطويل
وانشد ابن خالويه

خليلي ان قام الكهوي فاقعدا به لعل تقضي من حوائجنا بدا

وقال هميان بن قحافة حتى اذا ما قضت الحوائجا وملأت حلاها الخلائجا
وقال آخر يدان بنا الا راجيات لحاجة ولا يائسات من قضاء الحوائج
وقال ابن هرمة اني رأيت ذوي الحاجات اذ عروا فاسوك قصرا لو كظروفا
فقد وجب ببعض هذا استظهار قول المخالف حين وجبت الحجة عليه ولم
يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء البررة الغوث

في ذلك ايضا حاو تبيانا قال الخليل في كتاب العين في فصل راح يقال
يوم رواح وكس صاف على التخصيص من رايح وصايف يطرح الهمزة كما قال
الهذلي وهي اياسارها اي سايرها كما خصوا الحاجة من الحاجة الا ترى
جمعوها على حوايج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة حوايج وانها من كلام
العرب وان حاجة مجذوذة من حاجه وان كان لم ينطق به عنده وكذلك ذكرها
عثمن بن جني في كتاب اللمع وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال حاجة وحايجة
وحوحا وكذلك حكى عن ابي عمرو بن العلا انه يقال في نفس حاجة وحاجة
وحوحا والجمع حاجات وحوايج وحاج وحوج وانشد ثعلب المتقدم صريعي
مدامع البيته وذكر ابن السكيت في كتابه المعروف بالالفاظ قريبا من اخوه
باب الحوايج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوايج وقال سيبويه
في باب ما جاء فيه فعل واستفعل بمعنى يقال يقول فلان حوايجه واستنجز
حوايجه وذهب غيره من اهل اللغة الى ان حرايج يحوز ان يكون جمع حرا
وقياسها حوايج مثل صحا وصحاء ثم قدمت الياء على الجمع فصارت حوايج والمقلوب
من كلام العرب كثير وشاهد هو قول ابي قيس بن رفاعة

من كان مسرورا بمقتل مالك ... فليات نسوتنا بوجه نهار

يعني بوجه فاني لهدهن باصحار

والعرب تقول مدات حوايجك مني كثير من كلامهم وكثر لما تقول ابن السكيت
انهم كانوا يقضون حوايجهم في السابقين والبراجات وانما غلط الاصمعي
في هذه اللفظة حتى جعلها موكدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان
على مثال الحاجة مثل عادة وحارة لا يجمع على عوابر وجوابر فتقطع بذلك على انها
موكدة فصيحة على انه حكى الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الاصمعي
انه رجع عن هذا القول وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث والنظر وهذا
هو الاشبه به لان مثاله الجهل ذكر اذا كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه
وسلم وكلام غيره من العرب الفصحاء ذكر سيبويه في كتابه انه يقال تنجز حوايجه
واستنجزها وكان الناسمر بن علي الحريري لم يعرج الا على القول الاول المحكي
عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك المنظر والمتدبر
واجرب عن مذهب التسليم والتقليد لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد
اخر المسئلة

سالته ولده منها الدين احمد رحمها الله تعالى

سالت عن الفرق بين قولنا والله لاخلفن زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لا
وبدون تكرارها حتى قبل ان الكلام مع التكرار اعمان في كل منهما كفارة وانه
بدون التكرار يمين في محمد عنها كفارة واحدة ما الفرق بينهما فوقا بينني
على قاعدة وهي ان الاسمين المتفقين الاعراب المتوسط بينهما واو العطف
تارة يتعين كونهما متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقديره مع الباقي

ويكون

فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل فيهما
واما ما احزت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع الامكان فيه على انني وقفت
في كلام جماعة على ذلك قال بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة
لذات سمين في عامل واحد ونائبة مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد
وعمرو بمنزلة قام هذان وتصير بعدها للعامل وبتبعي عليها مسايل
احداها قام زيد وعمرو وهند بمعركة نابت الفعل فهذا جايز على الوجه
الاول دون الثاني لانا نقول على الاول عنينا الذكر والايقاف ذلك على
الثاني لان الاسمين لم يجتمعا الثانية اشترك زيد وعمرو والثالثة
زيد قام عمرو وابوه وهاتان طريقان على التقدير الاول دون الثاني
والرابعة النفي فتقول على الاول ما قام زيد وعمرو فلا يفيد النفي
كما تقول ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمرو فيفيده
كما تقول ما قام زيد ولا قام عمرو واشتهى وهو كلام حسن بديع وقد
اورده ابو حيان في الانتشاف وهو كما ذكر له لغرابته ولفظه وقال
الزمخشري في قوله تعالى وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم فان قلت كان من حق الضمير ان
يوحد كما يقال ما جاني من رجل ولا امراة الا كان من شانه لذا وكذا
قلت نعم فكنها وقعا تحت النفي معا كل مومن ومومنة فرجع الضمير
على المعنى لا على اللفظ انتهى وقد استشكل بعض الطلبة هذا الكلام على بعض ما تقرر
وذكر ان المخوبين نصوا على ان الضمير لكل موضوعة للجميع يكون على
حسب المتعاطفين نحو لزيد وعمرو اكبر منهما ويتبع اكومته واجابوا
عن قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه وان الضمير بعد او لكونها
موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء يكون على اكرمها واجابوا عن قوله
تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا راي هنا المعترض هذه
القاعدة اشتغل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد لان
العطف فيها بالواو وسوال الزمخشري على ما قدمت تقريره ان الكلام
مع الثاني جملتين لاجملة واحدة والواو انما يكون للجمع اذا عطف مفردا
على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان
يقومان ويقعدان واجاز واهذا ان قايمهما وقاعد لان الواو جمعت بينهما
وصيرتهما كالكلمة الواحدة المثناة التي يصح الاخبار كما عن الاثنين
وقال سيبويه رحمه الله تعالى اذا قلت رايت زيدا وعمرا اخرا دخل
حرف النفي فان كانت الرويتة واحدة قلت ما رايت زيدا وعمرا واذا
كنت قد مررت فعلت معهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا بعمرو
وهذا يعني ما نقل عن ابن عصفور في شرح الجمل فاوجب تكرار الباقي

عند

عنه تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع الباقي وقد بينا ان تكرار الباقي كان
لانه مستلزم تقدير الفعل ايضا فتقول اذا ذكرت احالت الباقي فهي
اجاز لما بينا من ان تكرار لا يوذن بنكرار وصار قوله والله لا اكلمت زيدا
ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قولك لا كلمت زيدا ولا ما شيت عمرا ولا رايت بكرا فلفظه
ايمان قطعا يجب في كل منها كفارة وكذلك في المثال المذكور لا يقتضي الا
فيها يرجع الى التصريح والتقدير وكون الاسناد متحدة المعنى او متعددة
وكلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر الباقي فالكلام محتمل لليمين والايمان
بناء على شبه الفعل وعدمها وانما حكموا بانها ايمين واحدة بناء على الظاهر
كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله
تعالى ولا النور وبعده قوله سبحانه وتعالى وما يستوي الاعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور لانه خلاف الظاهر ان قصد المتكلم بقوله والله لا
كلمت زيدا وعمرا معنى ولا كلمت عمرا اظهر يمينان لان ذكر احد محالي الكلام
وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا او آخر معنى لا كلمت زيدا وعمرا
الذي لا يضر فيه الفعل وقد لا زايدة فيمين واحدة لا يلزمه في نفس
الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه
وقد يقال باستناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزاد اذا كان في اللفظ
فاسد يدل عليه قرينة قوله تعالى وما يستوي فان الاستواء لا يعقل
متصورا في واحد وكذلك قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد فان من
المعلوم التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من النفي السجود لانه
اذا امتنع من نفسه كان مساويا فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك
فلا يكون لانه فيه الا نافيا والله تعالى اعلم ومن فوايده اعلم ان الكلام
في انا في موطنين احدهما لفظي والاخر معنوي اما اللفظي فمن جملة
مسالها او تركيبها واما المعنوي فمن جملة افادتها الحصر او عدمه اما
له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر واستدل لهذا بامور
احدها فهم اهل اللسان كذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله
تعالى عنهم من انا المرجي في النسبة مع حدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على
انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقصة ابن عباس مع الصحابة
رضي الله تعالى عنهم قد يقتضر على ذكر احد المنع لامر ما لكون ذلك الوجه اجلى وابعد عن الاعتراض
وربما فعل ذلك على سبيل التحصر فيما ادعاه وقوله فلا يلزم من اقتصارهم
على الاعتراض ما فيه معارضة وهو ابراد هذا الدليل المعين صحيح
بالتفاضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان ابن

عباس رضي الله تعالى عنهما فهم الحصر وادعاه وهم لا ينفوه ولم يثبتوا بحجة مستقلة فاذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك حجة او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه الدليل الثاني معاملة العرب للاسم بعد دخول معاملته بعد الا تمثيل ذلك المسبوقة بالنفي وقولهم معاملة والا تمثيل لان ذلك خاص بما وذكر في قوله معاملة والا تمثيل لان ذلك خاص وانما بدأ مع عن احساسهم انا او مثلي فهذا قوله

" " قد علمت سلمى وجارتها " ما قطر الفارس الا انا " "

فاما قول بعض المتأخرين في انما امره ان اعبد والا انما اشكو ونحو ذلك من الايات ان الضمير محصور ولم يفصل فلم يشتغل به ولو صح خرج نحو وانما بدافع عن احسابهم انا او مثلي عن الاستثناء به وكان ضرورة لمحافظته (١) الاستعمال الثالث ان ان للاثبات وما للاثبات والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والاخر الى غيره يعني اجتماعهما لا جائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عدا لاتفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد والمعنى للحصر الا هذا هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد لمقدمتين لان ان للتأكيد والاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فمحال ها انما دخلت لتأكيد الكلام فيما كان واثباتا وحاز يد مثلي في قولك فيما زيد قائم لا نافية الدليل الرابع ان ان للتأكيد او ما حرف زائد للتأكيد فلما اخذوا الحكم مؤتين ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قاله السكاكي وليس بشيء لانه لا زم له في قولك ان زيدا القائم لان وال لا تفيد هذا الحصر باتفاق واستدل من قال انها للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ولو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عن غير الوجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الايمان والاشكال ان من لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى فليس بكامل الايمان وردبان هذا مجاز واجيب بانه تجب المصير اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قدمناه على افادتها الحصر وهو معاملة للضمير بعد ها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل السروي اجماع النحويين والاصوليين على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق

(١) لفظة لمحافظته الى الاستعمال الثالث من الاستعمالات الثلاثة التي ذكرها المصنف لان ان للاثبات وما للاثبات والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والاخر الى غيره

باثبات الامر الثاني المعنوي واما ما يتعلق بالاول فمنقول ان اصل اذا ان وما وان من انما هي التي كانت الواقعة الناصبة قيل وجيز وما وانما هي الحرف الثاني كحرفيت في حروفهم لغتا اخر مطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عنده اقران احدها انهم لم يختلفوا في لغتها دلعلا ولكنها وكانا في ذكر بعض في تركيبها واما ما عنونا نافية فلنا كن انما كذلك فقال هذا اخر تلك التي يدخل عليها ما الكافة وان انما على مسلمه فهذه دعوى لا اثبتت وانبعوه عليها دليل وايضا خباي سبي يفرق انها العامل بين انما هذه وانما بكل وايضا فلم يقل احد ان انما على معنى مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذي لا محيد عنه من فيه اذني تامل فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي يدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون التي حكمه حكم نحو احق وان لم يكن مركبا منه ولا من شيء يشبهه وانما الاصوبي ذكر ان العرب استعملوا انما بعد تركبها من الحرفين في موضع الحصر وخصوصا بعد بكل فمشاركتها ما والا في الحكم ان لم تساويها استعمالها استعمال النوع هو موضوع لازم من انما نافية كما انه ليس ذكر الاحبار ان انما مأخوذة من الاشم هذه المقالة بعد فسادها من جملة النظر مخالفة الاقوال الثقاة فانهم انما ينصبون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية الا البعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم لما كان الابتداء احقه في التحريك لم يكن المبدوء به الا متحركا ولما كان الابتداء احقه في السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كما كل ذكر فلنا سبة وهذا تعليل حسن والله سبحانه وتعالى اعلم " اقول حين راي كعبا وكبته " اما رأى اصرفي بضع وستين

" من السنين تلاها بالاصبب " واحيانا يعتل بالجدب "

قوله وستين مجتمل وجهين احدهما ان تكون الكسرة كسرة الاعراب والنون مجعولة كانها الاعراب الحكاية على حد قوله صلى الله عليه وسلم اجعلها عليهم سنينا كسني يوسف والثاني ان يكون معربا بالياء وتكون النون زائدة لفظا ومعنى عند سيبويه وانها الفتوحة وتكون للفرض وضع فاذنه الى اني له بالحركة على ما يقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا اكثر كقوله " وقد جاوزت حد الاربعين " وابكرنا رحانف اخرين " ورجح ابو الفتح بن جني هذا الوجه على الاول بقوله من السنين وبيان ذلك انه في الاصل تميز منصوب لحقه الاعراب في حركته وهي الكسرة وستين صفة لها اجابه على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة قلت ويرجحه امر اخر وهو ان الاعراب بالحركات مع القرائن انما كان هو معروف في باب سنة وعضة وهلة اعني ما حذفت لامه وانما

غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله تعالى اعلم الفرق بين العرض والتحضيض
ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بازعاج وعنف قال ابو
الفتح قلت لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول
واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت
وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي
عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس تدل
على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك
بالحواس وبالمشاعر ولذلك ذكر الجنة عرفها لهم اي طيب رائحتها
لهم من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله
اوكلما وردت عكاظ قبيله بعثوا الى عرفتهم بتوسم
قلت له فيجوز ان تقول عرفته حاكيا ان صدره في اللفظ جعلت فاذا اردت
بعلمت العلم المعاقبة عن المعاقبة عبارته الافكار فعد ذلك الى مفعول
واحد واذا اردت بالعلم المعاقبة عبارته عد ذلك الى مفعولين ويكون
هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليست بمعنى جهلت لان الانكار
قد يصاحبه العلم وانما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان يذكر ما
قد يجهله وان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان
وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار
باللسان وان وصف القلب به كقولك انكر قلبي كان مجازا وكون الانكار
باللسان والخ وصف دالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا
صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم وجدت بخط الشيخ ركن الدين مدبد
ما نصه وجدت بخط الشيخ كمال الدين بن هشام ومن فوائد الشيخ كمال
الدين بن هشام بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا
بالله الحمد لله وصلواته على سيد نا محمد خير خلقه وآله قال الفقير الى
رحمة ربه عبد الله بن يوسف بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المسلمين
هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل
قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا في خمسة شروط شرطين في العامل
وشرطين في المعمول وشرط بينهما فاما الشرطان اللذان في العامل فاحدهما
ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو قوله الشاعر
حتى شآها كان دكان اعثاقها مشد دات في حرك
خلافا لبعضهم الثاني يكون كلاهما طالبا من جهة المعنى لما فرض التنازع
فيه فلا تنازع في نحو ضربا واستيقنتهما او لا في وذكر فان الفكر في
تنفع المؤمنين لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بقوم البعثة
كذا قالوا ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيهما اما في الاولى فلعلي

جعله ظاهرا على المعمولين في موضع الحال جاز بدركضا فيكون التقدير
وجدوا بها كما لمين مشتغلين واستيقنوها وجاهلين هذه واما في
الثانية لان عمر البعثة لا ينبغي تخصيص عشيرتك الاقربين وقد قال
كثيرون المعربين في قل لعبادي ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة
تشريف وتنويه على قجة الجزم في قوله سبحانه يقيموا ويقول وتحو فذكر جازم
في جواب الشرط المقدر بعد الامر فلو لان المراد المخلصون لوجب ان
يكون التقدير ان يقل لهم ويقيموا ويقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر
الصادق ان قد يخلف من القول على هذا التقدير جزم عفير الاخطي والقتال
الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشده الفارسي
عدينا في غد ما شئت انا تحب ولو مطلت الواعدينا
فلا تنازع بين تحب ومطلت في الوعدين لان المطول موعود او عد فالواعد
معمول لتحب لا غير ولما الشرطان اللذان في المعمول فاحدهما ان لا يكون
سببا فلا تنازع بين مطول ومعنى في قوله وخزة مطول معنى غير بما انهما
حينئذ خبران لغزة واذا اعمل احدهما في الغريم اعطى الاخر ضميره كما
تقدم قاعدة التنازع ويلزم من ذكر عدم ارتباط احد الخبرين بالمخبر عنه
الاخر كونه يرد به النقد بر على اعمال الاول الى قولك وخزة مطول غريما
معنى غريمها فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو فتعذر وجب ان يحال هذا على
ان هذا الصبي مبتدا موصوف بما قبله خبران له متحملان ضميره والجملة خبر
الاول هذا انتهى برقول الجماعة منهم ابو عبد الله بن مكرم رحمهم الله تعالى
واقول جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر بن طاهر في طرر
الايضاح وابو الحسن بن الدهش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي
وهو الاظهر جماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوبين رحمهم الله تعالى الاعلم
اجاز وانى قوله سبحانه وتعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور كون
من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى
المصدر المفهوم من صدر الصلة المقدر اضافته الى ضمير من اي ان صبره
وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر المقدر ارتباطه
بالمبتدا بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدا في نحو لباس التقوى ذلك خير
يلزم في مسلكنا الارتباط بالضمير العايد على العزم لانه مرتبط بضمير
المبتدا بل تجويز هذا في مسلكنا اقيس من تجويزه في الاية الكريمة لوجهين
احدهما ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلا بعد في ان يكون التوسع
فيه اكثر والثاني ان باب التنازع تجوز وافيه في الاضمار فاعاد الضمير
فيه على ما تاخر لفظا ورتبة تحو ضربوني وضربت قومك ولعاد وافيه الضمير
مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى ضربني من

ثم ذكر ان قدره سيبويه ولم تجوز وانما في ذلك في باب المبتدا لانه لا يجوز حبها في الدار ولا الزيدان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهر ان مسئلتنا دليل بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا بمنع تعميم المنع منقول تعليق المنع بكون المعمول مسببا تعميم فاسد لانا لم نسلم المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متغايرين بالسببية او بالواو العطف وهما مفردان قالارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جملة الربط لان الواو السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانها سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولذا اجازوا الاكتفا بضمير واحد في نحو الذي ضرب فيغضب زيد الذباب وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة وقال الشاعر واسما ما عسى يحسر انا حار فيه و و و واجاز وا مررت بزيد وكرم بشر وابنه فعلى هذا الذي يشر هنا لا يلزم من امتناع التنازع في نحو وعزة ممطول معنى غريمها حيث لا فا سببية ولا واو من المفردين ان يمتنع في عزة ممطول معنى غريمها اذا لم يكن معنى مبنية المبتة فلا منع وان وجد السببي يشاله قيل لك ما معك من حيث زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع احد واذا ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالجواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون احد العاملين في التنازع موديا الى عدم الربط الثاني ان يكون محصورا قلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واما كان نحو غير فات فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان تقول في نحو ما قام وقعد الا لزيد ان اولا الزيدون ما قاما او ما قاموا او قعد واو لو يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يتات الاضمار في احدهما اذا علمت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غايبا فيلزم اعادة ضمير غايب على حاضر او ضمير حاضر فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت او نفس ذلك على الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تقيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والغايب انما يفسرهما حضورهما لانه الغلط والضمير في باب التنازع انما يعود على المتنازع فيه وان كان غايبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى خلا عامله في الايجاب لان الفعل انما يضمر موجبا بمقارنة الا المحولة لفظا او معنى فاذا لم يقترنا لفظا ولا معنى مضمرا بقي على النفي والمقصود بخلاف ذلك واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وقد نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام احد وما قعد الا زيد محذوف

احد من الاول لفظا والكتفي بقصده ودلالة الكتفي والاستشنا عليه كما جاوان من اهل الكتاب الا ليومنن به وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشي لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقتضى ظاهر كلامه على الحذف لاعلى الامتناع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع وذكر ابن الحاجب شرطا في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا وقال في توجيه ذلك لان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيه فلا تنازع في نحو ضربت واكرمت اورد عليه ابن مالك بان هذا لا يلزم لانا في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا امتنع التنازع العاملان لا يمكن تاويله لذلك وقد يقال ان هذا انما ذكر لاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتي فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم المحققون بانه من التنازع ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تاخير المعمول واقامة الدليل عليه انه لا يتاتي ولا يتصور في نحوه وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو وقد قلت ان الحجة التي احتج بها ابو عمرو على التنازع لا يتاتي في المضمر انما سمي في المضمر المتصل فانا المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت قد مضى ان ذكر انما يتجه على الحذف كما شرحنا واما الشرط الذي بينهما فتقدم العاملين وتاخر المعمول قال ابن مالك وانما لم يتات التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا المتاخرين مشغول بمثل ما يشتغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلا من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهر والاخر في ضميره انتهى بقصه واقول هذا انما يتمشى له في المتقدم المرفوع فانا في المنصوب والمجرور فلا يتمشى له في المتقدم المرفوع نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو زيد مررت واثنيت لم يقتض تعليله امتناع التنازع فيه واقتضاه تعميم المنع فالذي ينبغي ان لا يحكم بمنع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفريقان في ذلك متفقين على احتيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى المعمول وكذا لا يمنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان يحدد يعدو ويعدو يحدد المسالة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفصل الادب بالبسيط وان اضماره ينبغي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل الجرجاني اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براة وانه لبعضهم

جعل منه بالموصلين روف رحيم قال والاكثرون على منعه وذكر ابن هشام الخضراوي في شرح الايضاح عن ابي علي انه اجاز في قوله مما يصب افقاً من بارق نسيم ان يكون افقاً ظرف لنسيم وبارقاً مفعول به منصوب بنسيم ابتداء وخبره لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط مفعول بمحذوف اي يأتي بها نصبه والهاء عائدة على البارق والافق قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقف مع قول الجمهور فانهم فتذكر واعالة لتوريظهر اطرادها

ابلغ العالمين عني فاني
قد كشفت الاشياء بالكشف حتى
وعرفت الرجال بالعلم لما

هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الابيات بخطه رحمه الله تعالى هذا الكلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع في المتقدم والمتأخر وذلك انما تحقق بحادث العاملين للمعمول مع تأخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده لم يجد اضربت واكرمت فان الاول بمجرد وقوعه بعده يأخذه قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضاً فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة النحويين لا ما احتج به ابن مالك انتهت المسئلة انتهى بعضه ابن النحاس لا اعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ولو اعمل الاول لقيل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله وقيله في الحديث وهو عكس الاية لان الثاني فقدي بالجار ولو اعمل الاول لاضمر في الثاني لان الاضمار غيره واجب وقد ذكرنا امثلته واذا لم يجب لم يكن معيبا قاطع انتهى واقول ما قاله مسلم الا ان مستنا يحتاج في هذا العلم ذكر وان الاخبار دول لهو محب لانه مفعل لكن يلزم اجماع العرب السبعة على غير الافصح وهو غير جايز وقوله واعمال المعمول في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في الحال قال ابن معط في شرح الجزولية وتقول في الحال ان تزوجني صداقا انكر في هذه الحالة ولا يجوز الكتابة عنها لان الحال لا يضمر وتقول في الظرف على اعمال الثاني سوف وذهب القوم وعلى

الاول سوف وذهبت فيه القوم في الصدار على الثاني ان تضرب بكر اضربك شديدا على الاول اضربك ضربا شديدا في كتاب اصلاح الغلط لابن قتيبة قال حوات على تغلب قول الشاعر

فرطن فلا درد لما فات وانقضى ولكن تعوض ان يقال عديم

قال ما معنى تعوض ثم قال يقال عن الخليل يعني المبرد انه صحف هذا البيت وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيفا من سيبويه فقد صحفوا كلهم فقلت له كيف الرواية فقال هذا بصف رجلا مات له ميت فقال فرطن يعني الدامع فلا درد لما فات بعيني من الموت ولكن تعوض الصبر مصيبتك ولا تكثر الجزع فقال عديم ثم قال ابن قتيبة واذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت فاجابه اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحق الزجاج فاستحسنه انتهى

الشارح له شروط الاول ان يتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتأخرين هذا اطلق المتأخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعضهم بعلة قاصرة وشرط هذا العامل امور احدها عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب لكونه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن ملكون بشرط اعمال الثاني بقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب زيد واعقل به بريد للفصل ويجوز على اصل الفراء احسن واعقل بزيد لان اصله احسن به ثم حذفت الباء لالة الثانية عليها ثم انتقل الضمير واستتر كما استتر في الثاني

ومي اسمع وابصر الا ان الاستدلال على الثاني اكثر والثاني ان لا يكون حرفا قال ابن عصفور وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيدا ان يخرج وعلى اعمال الثاني لعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وليس واخواتها اذا قيل عسى زيد وقام جاز بلا رمز منه حذف منصوب عسى

الثالث عند بعض النحويين وهو ان العامل يطلب اكثر من معمول واحد الرابع ان لا يكون احد العاملين مولدا فلا تنازع في اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس الخامس ان يكون قد ناخر حتما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع السادس ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلا من العاملين احد مقتضاه السابع ان يكون بين العاملين او العامل المقال بوجه الثامن ان لا يكون في المعمولات سببيا فلا تنازع في غيره مطلوب معنى غيرهما اذا قدر جعل غيرهما مبتدا وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الاب وحده خلا الخبر من الرابط والاب في الضمير فيجتاج لضميرين احدهما مضاف والاخر مضاف اليه وذكر بالملك

لامتناع اضافة المضمر حال كون خبرها مرفوعا على غير الابتداء التاسع
ان لا يكون المعمول مضمرا بشرط ذكر ابن الحاجب وشرحه معروف والعاشر
هو الشرط الاول **مسئلة** طوبى لمن صدق رسول الله وامن به واحب طاعته
ورغب فيها وزاد الخوف وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسي عمله
وذهل عنه وخاف عذاب الله واشفق ورجى ثواب الله وطمع فيه فهذه
افعال ستة محدودة المعاني وهي مختلفة بالتعدي واللزوم فدل على
ان الفعل المتعدي لا يتميز من غيره فالمعنى بشر الحاكي بذكر حاله في
الملقى فطع العيالي والايامى خلف والنوم تحت رواق الهم والقلق
احوى واحب ركبي من ان يقال غدا اني المتمسك العفي من كف مرتزق
فالوا رضيت بذا فلت الشوع غبن ليس الغنا كثرة الاموال والورق
رضيت بالقوت في عسري وفي يسري فلست اسلك الا واضح الطرق
طلبت نفع ادراكي برجلي فلبيتي فعدت ولم ابلغ الغد ابعد ساعتا
قد تنازع اربعة عوامل معمولا واحدا وهو الغد اتامل **قال** الشيخ
جمال الدين بن هشام واجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين
وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك
في توجهي وقد تنازعا ولم ابلغ في الغد وقد تنازع الثلث في الظرف
فهذه اثنا عشرية انتهى بقي قوله معمولا واحدا وهو الغد
انظر بل المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ رحمه الله تعالى
قال الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى ومن فوائده
ابيات الحماسة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم **وبعد** فاني لم ر وقفت على كتاب ابتدأ في احكام
كذا الا ابي حيان رحمه الله تعالى رأيته لم يزد على ان شرح افراد الواحد منها
وجمع عباراته وعدده ها ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها ومعناها
ولا بين ما يعتمد عليه مما اورده من احكامها ولا نبه على ما اجمع عليه
ارباب هذه الاقوال واتفقوا ولا اغرب عن ما اختلفوا فيه واقتفوا
فرايت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على الاضطراب
والشعب فاستخرت الله تعالى في وضع تاليف مهذب ابين فيه ما اجمل
واستيفاء تصنيف مرتب اورد فيه ما اهمل وسميته فوح النشذا بمسئلة
كذا وبالله استعين وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وينحصر في خمسة فصول الفصل الاول في ضبط
ما ورد استعمالها اعلم ان كذا لما استعمال لمن احدهما انا نستعمل
كلا من خبر مبتدا على اصله فيرادا بالكاف التشبيه وبهذا الاشارة والايراد
بمجموعها الكفائية عن شيء فهذا تمييز عن ما تحته فيه وذلك كقولك رايت

زيدا فقعوا وعمرا كذا وقوك الشاعر
واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس
ويكون اسما الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه
حرف التنبيه وان يليه كاف الخطاب والامر البعد الا تري حرف التنبيه
انك لو قلت في المثال ورايت هكذا او كذا او كذلك وقلت في البيت واسلمني
الزمان هكذا كان مستغنيا الا ان حرف التنبيه هنا مشتق من على الكاف كما
كان رايت وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجران يتاخر عنها كقولك هكذا ولهذا
الا في هذا الموضع خاصة قال ابو الطيب
وذي المعالي فليعلم من تعالى هكذا هكذا والا فلا لا
والثاني ان تخرج كل من الجزء ين على اصله ويستعمل المجموع كناية وهذه
على ضربين احدهما ان يكون كناية عن غيره عدد كقولك مررت بزيد
وكذا واعتقادك في هذه انها انما تستعمل فيما من تخبر عن غيره وانه تكلوف
من كلامه لان من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء وقضى
به الذوق الصحيح فلا تقول احد ابتدا مررت بدار كذا وبدار كذا
وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت
بدار كذا وبدار كذا وكذا وذكر بيان (عمر) المخبر او العمر ذلك
وحينئذ فاذا في حديث (اعاذنا الله من سوء فيه الذكر يوجد كذا فعلت
فيه كذا وكذا وقول من قال اما مكان كذا وكذا وجهت انما الكناية
فيه من كلام من حكي عن غيره الا تري انهم حكوا انه قيل في الجواب
بلى وجادا ولو كان السابق كما لم يعلم مراده ولم تقبح اجابته
بالنعم وحكوا ان الرسول علم ما كني عنه على خلاف الاصل والظاهر
وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله واسلمني الزمان كذا والحق
ان هذا ليس من الكناية في شيء وقد مضى الضرب الثاني وهو الغالب
ان يكون بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها
مركبتان من شيئين احدهما الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة
للتشبيه لانها القسم الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان
في كان حرفا فقولك كان زيد اسد والثاني ذا التي للاشارة كما ركبوها
مع بي حب في حيذا مع ما في حرف اصغت في احد النقادين ولا يحكم على
زمانها في موضع جر والاعلى الكاف بانها متعلقة بستي ولا بان فيها معنى
التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كان الا انه لا معنى له هنا
فلا وجه لتكليف ادعايه لان التركيب كسوا بزيد معنى المقدر وبحدث
بمجموعها معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بانه في موضع رفع او نصب
او جر بحسب العوامل الداخلة عليهما ويدل على ان الامر كذلك امور

احدها ان ذا لا يونث فتانيث تمييزها يقول عندي كذا وكذا امة والثاني
كفره وكذه والثاني انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نقصه وجلا الثالث
انهم قالوا انهم فالوا ان كذا وكذا ما لك موضع المال ذكره ابو الحسن في المسائل
الرابع انهم قالوا احسبني بكذا اعادخلوا عليها الجار ذكره ابو الحسن ايضا ،،
والخامس انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون ثلاثة اشيا
فما ظنك باربعة فلو لا ان كذا صارت بمنزلة الشي الواحد لم يسغ ذلك وذهب
جماعة من النحويين الي ان الكاف وذا كلمتان باقيتان علي اصلهما من غير
تركيب ثم اختلفوا علي اقوال ان الكاف حرف تشبيه وان معني المشبه
باق وهذا هو كلام سيبويه والخليل وصريح قول الصفار وبيان الاول :
ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين لان المجرور بمنزلة التنوين وقال
الخليل كانهم نافالوا له كالعدد دون ما فيه هذا تمثيل وان لم يتكلم به وانما
خر الكاف التشبيه فتصير وما بعدها شي بمنزلة شي واحد استغني وبيان
الثاني ان الصفار لما ورد علي من جوز كذا درهم بالخفض بان اسما لا اشارة
لا تضاف اعتراض نفسه بان معني الاشارة والكاف قد زال واجاب
بان المتكلم لا بد ان يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ يقول له مثل هذا
العدد الثاني لان الكاف اسم بمنزلة مثل قال ابن الحي الوسيع يظهر
لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثل رجلا قال والاصل ان يقال
حيث يكون هناك مشار اليه يساويه ما عندك في العدد فالاصل له عندي
مثل ذا من العدد فتدبر جي برجل لتفسير المثل كما قالوا مثلك عالما الثالث
انها اسم ولا يعني للتشبيه فيها قاله ابو طالب العبسي قال الكاف في نحو
له عندي كذا درهم اسم في موضع رفع بدا لابتدا شراعتر ض علي
نفسه بان ما يلي ذكر ان الكاف انما يكون اسما بشرطين احدهما ان يكون
في الشعر والثاني ان يتقدمن الموضع وكذلك كان في قول الاعشي

،، اسلوك ما مريك ذو لك مشطب ،، كما لعطن يذهب فيه والنتل ،،

اراد مثل الطعن لان الكلام شعر ويري فعل لا بد له من فاعل فاجاب
ان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا انما جاءت كاف مركبة مع ذا بدليل
ان الواو قد سقط فتركبت مع مثلها واذا كان كذلك وقد قالوا يمتنع
ان يكون موضوعة بالابتدا والرابع انها محكمة للحرفية والاسمية قاله
ابو البقاء في شرح الايضاح قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع
الصفة فيستدل المحذوف الذي كالعدد او الكاف اسم عند المثل قال فاذا
جعلت الكاف حرفا لم يجز الي ان يتعلق بشي لان التركيب غير حكمها
كما في كان فانها قبل ان تتعدد حركات متعلقة بمحذوف وهي الان غير
متعلقة بشي الخامس ان الكاف حرف جر زايد وهو قول ابن عصفور

قال والمعني لتشبيه في هذا الكلام فالكاف زايدة كزيادتها في قولهم فلان
كذا القصة اي ذو القصة والدليل انها زايدة لازمة كلزوم ما في امر اما وذا مجرورة
بالجار الزايد كما حرر ذكي بالكاف الزايدة في قوله تعالي وكاين من قرية الاتركيب
ان معناها المعني وليس فيها معني تشبيه واذا ثبت انها زايدة لم تكن متعلقة
بشي فليس ما قاله يلازم لانا لا نسلم ان عدم معني التشبيه هنا لزيادة
الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذوا نه صار للمجموع ما التركيب بمعني اخر وقد
اقمنا الدليل عليه فيما مضي فتدبر دعوي التركيب وان كانت لدعوي الزيادة في
انها خلاف الاصل لكنها ادب فكان اعتبارها اولي الفصل الثاني
في كيفية اللفظ بها وبتمييزها اما اللفظ بها فالمسموع في المكني بها عن غير عدد
الافراد العطف نحو مررت بمكاف كذا وبمكان كذا وكذا وفي المكني بها عن عدد
لا غير ولذا مثل بها سيبويه والاخفش والائمة وقال الشاعر

،، عد النفس يعني بعد باسوك ذاكرا ،، كذا وكذا لفظا به شئ اجهد ،،

ومن صرح بانهم لم يبتوا لها كذا درهما بتمييزها ولا كذا وكذا درهما بحروف
وذكر ابن مالك ان ذكر مسموع ولكنه قليل وسيأتي نقل كلامهما بعد واما
اللفظ بتمييزها فقيه ثلاثة اقوال احدها انه منصوب ابدا وهذا قول
البصريين وهو الصواب لدليلين احدهما ان المسموع كقوله كذا وكذا
بطاس الجهد والثاني القياس وذلك من وجوه احدها ان الخفض
انما بالكاف علي انها حرف جر او علي انها اسم معناه او باضافة ذا والسبيل
الي شي من شي لان ذا معمول للكاف للكاف وحرف الجر لا تخفض شيئين
والاسم لا يضاف مرتين وما شرحب نصب التمييز نحو ما في السما موضع
راحة سحابا واسما الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف والتمييز
نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس والثاني ان الكاف
لما دخلت علي ذا وصارتا كناية عن العدد صار كذلك بمنزلة عدد اذا
سمي به واشاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه محكي والمحكي لا يضاف
والثالث ان الكلمة انتشبهت بالتركيب احد عشر ذا حوا حد وتذكر لا
يضاف كراهة الطول فكذلك هذا القول الثاني انه جايز الخفض
بشرط ان لا يكون تمييزا ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب ولا يقول
كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل
كنايه العدد علي طرحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس وقال ابن اياز
يجوز الجر من وجهين احدهما اجراء كذا مجري الخمسة عشر والثاني ان الكلمتين
ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعني كالمضاف المجموع الا اسم الاشارة فقط
والجر وراء ما يظهر علي القول بان المضاف اسم الاشارة والثالث انه
جايز الخفض والرفع وهذا خطا ايضا لانه غير مسموع ولا يقتضيه القياس

خان كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب رطل زيتا فاعلمه

الفصل الثالث في اعرابها والذي يظهر انه يبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا درهما فان قيل ما التركيب فجوابه كذا جيء به اخبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف بعد في الظرفية انه كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل نحو كل يوم لك ثوب وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فمحلها المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة لموصوف محذوف اي له عندي عدد كذا وكذا درهما وقال ركن الدين الاستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملوه في قولك ملوه غلاما ويجوز كونه مجرورا بإضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلثه وماله وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله حقير مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال فعلى هذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون مبتدأ ودرهم به لا او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له أو متعلق وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجر بها **الفصل الرابع** في بيان معناها عند النحويين وفي ذلك اقوال احدها لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرحه للخلاصة ومقتضى قولها هذا لا يكفي بها عن ما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل الثاني انها للعدد مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف ومن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر كلامه فانه قال هذا باب ما جرى مجرى كم الاستفهامية وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو قليل بمنزلة كم وهذا كتابة للعدد

وجاء بها بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له الثالث انها بمنزلة ما استعملت استعمالا له من الاعداد الصريحة فيقال كذا درهما فيكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما فيكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة عشر وكذا درهما فيكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا وكذا درهما فيكون للاحد وعشرين وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والعشرين وكذا درهما فيكون للمائة وللالف وما فوقهما فاذا اقر مقر بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله الرابع ان الامر كما قالوا في مسائل الاجانة فانها متنوعان لما قدمناه من امر التقليل فان ادت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقها لان من انما

تدخل

تدخل على العدد المجموع للفرق بقول عشرون من الدراهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي جراهم على القول بقولهم ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كدراهم وكدراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في شرح الايضاح ما هو ابلغ من هذا فانه قال ذهب معظم النحويين واصحاب الرأي الى ان ان قال لزيد هما لزمه عشرون درهما لم تذكر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه للتمييز محمل على اول عدد جاء له ذلك فان جرت الدراهم النحويون واصحاب الرأي على مائة استغنى فنقل البحر عن النحويين ونقل اجراء العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين الخامس انها للاخير كما قال الكوفيون في كذا وكذا درهما وفي كذا درهم خاصة وقال الاستاذ ابو علي ابن طاهر هذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه سيبويه تشبيهها بكم الاستفهامية وهي بمنزلة الاحد عشر واخواتها وليس هذا بشيء انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها ليست للاستفهام وكما ان للاستفهام صدر الكلام فتضمنها بمنزلة الاحد عشر الاختص بالعدد الكثير مع انك تقول انك تقول كم عبدا ملكت فتضيف الى الواحد فما فرقه واما قول سيبويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما انك قلت كم كم ملكت فكما ملكت او كم كم عبدا ملكت او غير ذلك تقيض مساواة ما نابت عنه من العدد الصريح فلذلك كذا وكذا واما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردود من جهات احداها انه قول لا دليل عليه وانما هو تحكم وقياس في اللغة وذكر ابن ابي الزناد السبتي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سأل ابا علي عن مرادهم ان كذا وكذا درهما يجعل على احد عشر درهما وكذا كذا درهما يجعل على احد وعشرين وكذا درهما يجعل على مائة قال وكذا كذا وكذا درهما يجعل على مائة واحد وعشرين درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقه وليس هو من النحو انما كذا تميز لذلك العدد المنوي والجر خطأ الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا درهم بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به وقال ابن مالك في التسهيل وقد ورد كذا مقرورا ومكررا بالواو وغائبا وورود هذه من خلاف المقسم والمثبت مقدم على النافي لما دخل استعمال هذا مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد والمعطوف والمعطوف عليه دعت الى الكناية

عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد والمعطوف والمعطوف عليه والثالث انه اذا كان كذا وكذا وجد واذا لم يدل على انها لم يوجد بعدها معطوفا ومعطوف عليه والرابع ان موافقة العدد والصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي نسبا وكلامي المعني بدليل الاستفهام انه فانكر تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك او تسقط الواو وصحات مجمع الاعداد في كل من هذه الصور الخامس ان يكون اجازه كذا درهم وكذا درهم باطل بما قدمناه واجيب بانه خصص بالاضافة وان معنى الاشارة مدلول واجاب الصفار بان المتكلم بكذا لابد ان يقدر في نفسه عددا ما وجنيه يصير له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا واما قول ابي بكر محمد انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا او دار كذا ولم يسمع مثل مررت بمكان كذا وكذا فلما كان ذلك دليلا على العدد ثاب جار يا مجري ما يوافقه من الاعداد وليس هذا بشيء وقد جوز كذا درهم بالخفض على من يريد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع في غير العدد فالفرق بينه وبين بقية الالفاظ واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا يأتي قول سيبويه وان قوله انما معناه معناه ان قولنا كذا وكذا درهما في الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم في العقيال والكثير ولذلك يقولون في الباقي المفصل الخامس فيما يلزم مبهما عند العقد وحل اختلف المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام احمد رضي الله تعالى عنه فمعنى المجرور به معناه انه اذا افرد كذا وكرر هابلا عطف وكان التمييز منصوبا فيهما او موقوفا عالزمه درهم فان عطف او نصب فلكل درهم عند ابن حامد وقال الصيمري درهما وقيل درهم وبعض اخر وقيل درهم مع الرفع ودرهما مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الواو لزم درهم في الجميع واما مذهب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فالفتيا عندهم على انه يلزمه مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد بسواد رفع التمييز او نصبه او جره ونقل المزني عنه في كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه في مسئلة العطف او النصب واما مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ففي الجواهر لابن شاس ما معناه اذا قيل له على كذا فهو كالشيء فلو قال كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهما لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال

سحنون ما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة فهذا اللفظ مهجور كما قالوه وان كان يقول القول فقول المترجم بحيته وكذا يقول في كذا وكذا دينارا او درهما على الاول سيجعل نصف الاحد والعشرون دينارا دينارا يفسر كنصفها درهما واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الذي يلزمه في العطف احد عشر كما في التركيب والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة** في التعجب من القاضي بكر بن الانباري يقول ما احسن عبد الله فما الموضع لها لانها نحوية ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في الاستفهام ما مر ما رفع باحسن واحسن بها والتاويل اي شيء احسن اعناه او انقه وتقول اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما محله لا موضع لها والباء موضوعة بفعلك وفعلوها ما احسنت فتقول في الاستفهام ما احسنني فما رفع باحسن واحسن بها والباقي موضع خفض باضافة احسن اليها اباك احسن كان احسن او ما اباك احسن كان محالا لانه ما نصب على التعجب لانقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل منصوب فينتصر في بمنصرفه وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما اصل الى نصب الاب اضمرت له ها تعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه وقال الفراء الاجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على الهاء ولا اضمر الهاء الا مع ستة اشياء مع كل ومن وما واي ونعم وبئس وتقول عبد الله ما احسنه برفع عبد الله بما عاد اليه من الهاء فترفع ما في احسن والعامل موضع ما نصب على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما اصل الى اصل الى نصب الاول ضمرت له فرفعته بحملها قال فيس ههنا دليل على الهاء ويقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه برفع عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام ورفعها موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضمر الهاء ان المخفوض لا يضمر ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضمر المحفوظ ويظهر الحافظ وتقول عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما اصل الى اصل الى نصب الاول ضمرت له فرفعته والفراء يرفع عبد الله بما في احسن وما محله الموضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتجيء قلت احسن بعبد الله على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه قال الله عز وجل اسمع بهم وابصر معناه والله تعالى اعلم ما اسمعهم وابصرهم وتقول كان عبد الله قائما فاذا اخرت به قلت ما كان عبد الله قائما مرفوعة بما كون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر لكان فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبد الله

قال يا ابا بكر بعبد الله قال يعبد الله قال يا ابا بكر احسن بعبد الله وجلا
قال النزا لم اصرح برفع الاسم ادخلت الباء تدل على المطلوب ما هو وناوبه
واذا قلت ظننت عبد الله قايما فاردت ان تنبه بما قلت اظنني بعبد الله قايما
قال قال اسقط ما وتعجب قلت اظن بعبد الله قايما اخبرنا كان خط الحراح
والله تعالى اعلم **مخاطبة ابن ابي اسحق** اخبرنا السري الزجاج ابو
العباس احمد بن يحيى انكرها واغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج من
كتاب المرة والابتاج للغساني **اخبرنا** الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الله
الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه الفتح عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقر به في
شوال من سنة تسعين واربع مايه قال اخبرنا ابو الحسن بن علي بن احمد بن
الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن احمد بن عبد
الله البصري قال اخبرنا ابو الحسن علي بن محمد السمساطي بن الموصل قال ابو اسحق ابرهيم
السنا ابو الحسن علي بن محمد السمساطي بن الموصل قال ابو اسحق ابرهيم
ابن السري الزجاج رحمه الله تعالى وخلف علي ابي العباس ثعلب في ايام
ابي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املى شيئا من المقتضب فسئلت عليه
وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسني شديد ويجاهرني بالعداوة وكنت
الين واحتمله شيخوخته والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل
الله بعض ما املاه هذا الحدث فراسه الا هو يطمع لسانه بغيبته
فقلت له انه لا يشكل في حسن عبارته انسان ولكن سوء رايك منه معه
عنك فقال ما رايته الا لك يعني سيبويه فاحفظني ذكر ثم قال بلغني
عن الفرا انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم
يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن العقيدة فاتيته فاذا هو اعجز الناس لا يصح
سمعته يقول كاريته هات دياك الماس ذاك الجر فخرجت من عنده ولم
اعد اليه فقلت له هذا لا يصح عن الفرا وانت غير ماجور في هذه الحكاية
ولا يعرف سيبويه من هذا شيا وكيف تقول هذا الذي يقول في اول
كتابه هذا باب علم الكلام من العربية وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير
من الفصحا فضلا عن النطق به قال قد وجدت في كتابه نحو من هذا قلت
ما هو يقول في كتابه في غير نسخه حاشى حوف تخفض ما بعده كما تخفض
حتى وقع الاستثنا فقلت هذا هكذا في كتابه وهو صحيح وهي في التذكير
الى حرف وفي التانيث الى الكلمة قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه
واحد قلت كل جيد قال الله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا وتزكي ونعمل صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستمعون اليك افذهب
الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر اليك فذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من
ينظر اليه فذهب الى اللفظ وليس لقايل ان يقول لم حمل الكلام على وجه

واحد قلت في الاثنين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حدود والفرا
لان خطاه فيه اكثر من ان يجزم بعد ولكن هنا انت عملت كتاب الفصيح للمبرد
المتعلم وهو عشرون ورقة اخطات في عشرة مواضع قال لي اذكر قلت تعم
وهو عرف النساء وهذا خطا انما يقال النساء ولا يقال عرف النسا كما لا يقال
عرف الاسهر ولا عرف الاكحل قال امرؤ القيس فاسب الطبا ره في النساء
فقلت هيلت الامتصوه وقد حملت في النوم احلم حلما والحلم ليس بمصدر
وانما هو اسم قال الله تعالى والذين لم يبلغوا الحلم منكم واذا كان للشي مصدر
واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشي
احسبه حسابا والحسب المصدر والحساب الاسم فلم قلت ابلغ الحسن
الكبر ورفعت اليك لم تجد وانت تريد بلغ الحساب وقد رجل عزب وامراة
وهذا خطا انما يقال رجل عزب وامراة عزب لانه مصدر وصف به فلا يثنى
ولا يجمع ولا يونث كما يقال رجل حصن وامراة حصن وقد اثبت بباب من هذا النوع
في الكتاب واجزه من بعد قال الشاعر

بابين بدل عزبا علي عزب وقلت كسري بكسر الكاف
وهذا خطا فاما هو كسر الدليل علي ذكرانا وابا كم لا يختلف في النسب
الى كسرى كسروي بفتح الكاف وهذا ليس بما يغيره بغيره بالنسب
ليعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معز قلت معزوي والى درهم درهمي
ولا تقول معزي ولا درهمي وقلت وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم
تذكر الخير قلت اوعدته بكذا فقولك بكذا نقض لما اصلت انك قلت
بكذا كناية عن الشر او الصواب ان يقول فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته
وقلت وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد الطا كما قال الله تعالى
الذين يلمزون المطوعين من المومنين في الصدقات فقال ما قلت الا المطوعة
قلت هكذا اقراته وقراة غيري وانا حاضر اسمع سرا او قلت هو لرشده
وزينه كما قلت لقيته والباب فيهما واحد لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر
الثلاثي اذا ادرت المرة الواحدة والهيئة تختلف تقول ضربته ضربة وجلست
جلسة وركبت ركبة الا اختلاف في ذكرين احد من النحويين فانما يكسر
من ذكر ما كان على هيئة حال منصوبة بالحسن والقبح وغيرها فيقول حسن
الجلسة وكسر والركبة وليس هذا من ذلك وقلت اشهد البلد ورد
ان الاصمعي يضم الخمر اسه فقال ما روى ان الاعرابي واصحابنا الا بيه
فقلت قد علمت انك الاصمعي اضبط لما يحكى ووافق فيما يروى وقلت
اذا عرا خوك مرض والكلام مرض وهو من هان يهين اذا لان وعنه قيل هو
لين لان من هان يهون من الهوان والعرب انما تامر بذلك والا تنفي فهذا
الكلام صحيح لو قالت العرب ومعنى عز ليس من الغرة التي هي المنعة

والندرة وانما هو من قولك عز الشيء اذا اشتد ومعنى الكلام اذا اضعف اخاك فلن له واشتد ذل من الذل ولا معنى لله ههنا ثم يقول اذا صعب اخوك فلن له قال فما قرئ عليه كتاب الفصيح بعد ذكر علي ثم بلغني انه سمع ذلك فانكر كتاب الفصيح ان يكون

انشدنا عبد الله الحسين بن خالويه الهمذاني فيما تبعه عليه ابو اسحق الزجاج رحمهما الله تعالى قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني رحمه الله تعالى انا قول ثعلب عرق النسا فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم وعلم جميعا ان قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه لحوم الابل والبانها فقال علي وابن عباس وعبد الله بن عباس ومحمد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم وكل من فسر القرآن ان يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق النسا فلم يجز لثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأخذ بقول الشاعر فما نشب اظفاره في النسا مقام المصدر واما الحلم مصدر واسم يقال رجل حلم وعباد رجل حلم وحلم فهذا الحاق الاسم فيه المصدر مثل البعض والعلم علمت علما وفلان علم فالعلم مصدر واسم واما احتجاجه بقوله تعالى لم يبلغوا الحلم منكم فهذه حجة عليه لانه اراد بالمصدر ههنا اي لم يبلغوا الاحلام واما قوله حسب الحساب ولم يقل الحسب فحظا فاحش لان العرب قد تذكر الاسم في موضع اعطا وهذا ابو عطا الجند وعطا الامير وكما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحساب يدخل لفظا يشبه الكناية حسبك اي كفاك واما قوله رجل عزب انه مصدر لا يدخلها فحظا عظيم لان العزب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن احمر

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها ... اخرى ابن قرات باب الرحش والعزبا

العزب عزبا انه عن بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي اردبات عزبا والاصمعي كلام العرب جمع ضرورة والليث ان العزب اسم الفاعل انك تجمعه على فعال فقرم عزاب وامراة عزبة وعزبة غير ان ثعلب اختار اللغة الفصيحة قال الله تعالى ان هذا اخي وقد يقال اضياف وضيوف وامراة ضيفة وضيفة قال ذو الرمة

تخلو البوارق عن محور ولق ... كانه مسعى للوعز عزاب

والعزب ههنا الفرد وقد قالت العرب امراة نحمق ونحمقة وعاشق وعاشقة وغلام وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وشبهه لا يحصى كثرته فلا ادري لم عاب عزبة وعزبه وقد حكاه ابو عبيد في المصنف كما حكاه ثعلب واما قوله ان الاختيار كسري

بالفتح

بالفتح لان النسب اليه كسروي فخطا عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل كسرى وانما كسرى انما هو بالفارسية جسر وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة فغيرته العرب الى لفظ آخر فان فتحت وكسرت فقد احسن والكسر اجود لان فعلي تشبه الاسم المفرد مثل الشعري وذكري فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا رده الى الظاهر ولو قالوا كسروي اشبه الجمع مثل قتلي وجرحى فلما نسب اليه افتتح فقالوا كسروي لان الكسر مع النسب مثقل الا ترى ان العرب يقولون في ثعلب ثعلبي وليس تشبه كسروي النسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه كبان الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهمي ولا معزي فصار في النسب الفتح تحته وهو واضح بحمد الله تعالى وحدثنا ابن دريد عن ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في كتاب ما يلحق فيه العامة ان كسرى بالكسر افصح من الفتح ولذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح واما قوله وعدته الشر فاذا المرء تذكر الشر قلت اوعدته بكذا وقد زعم انه ينقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان الله تعالى النار وعدها الذين كفروا فهذا في الشر وقال الله عز وجل واذ يعدكم الله احدى الطائفتين فهذا في الخير فاذا المرء تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق في الخير فاذا فرقتهما ووصلتهما جاز استعمالها جميعا في الخير فاذا المرء تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق ووعدته على الشر كما تقول وعدته خيرا وشرا واجمع الجميع انك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك والشاهد و

" " اوعدني بالسجن والادهم " وحلي وحلى شبه الناسم "

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعي اوعدته بالشر لا غير مع الباء واما قوله لثعلب ان الفصيح هو المطرعة بالتشديد وانا هو المطرعة بالتخفيف قال فان قلت لا بالتخفيف وانا هو المطرعة بالتشديد وان ثعلبا قال فان قلت الا بالتشديد فقال ما قلت الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والجحد على هذا ساقطة واما قوله لمن رشده ذريبه وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطا فانه قد جاء بالكسر والفتح وحدثنا ابن مجاهد عن التميمي عن الفراء ان العرب تقول جئت حجة واحدة بالكسر ورايته رويته واحدة بالضم سائر كلام العرب بالفتح وما جاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة واما الاسم فجاء على فعله فبالكسر احسن وكلمته جلسته وعشته واختيا والكوفيين ولد فلان لزنته وشده وحسبه واختيار البعض بين الفتح والباقية فالاجماع انها مفتوحة استثقالا

بكسرتين مع الشد والتشديد واما قوله هي اميمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عنه نقل ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واخرج واما قولهم اذا عز اخوك فهن فهو بضم الهاء وهذا مثال مسموع في كلام العرب واشهر من القوس الابلق ولذكر رواه كل جن الف كتابا ابو عبيدة في المجالدة الثانية وابو عبيد في الاموال والمفضل الضبي وليس ما خرذا ما ذهب اليه الزجاج لانه كان اعلم باللغة فنقولهم اذا عز اخوك فهن ليس من الهوان ولا من دهن ولا من هان يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المؤمنين الذين يمشون على الارض هونا معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عز اخوك وبسط فتوقف انت وان قال الشاعر

" " هب لها الصبر او قلت التقي " اذا عز ابن عمك ان تلينا " "

ولا يكون الاحمر من بهون الا هن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي ورواه الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا نعلم خلافه والله تعالى اعلم

قال ابن الشجري في امالية ورد علي سؤال من الموصل غامض حاصل الاولى السؤال عن الواجع الى الفتال من خبره في قول الشاعر

" " فاما القتال فلا قتال لديكم " ولكن سيرا في عراض المواكب "

وعن معنى البيت الثانية السؤال عن قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ان كنتم صادقين لم تجمع الضمير الذي هو التاء في ارايتكم ولم يبن في ارايتكما الثالثة السؤال عن خبر الاسم الذي ليس من الطعن الرابعة السؤال عن وجه دفع الشر تعبه الماء ورفعه في قول الشاعر

" " فالبت كفافا كان خيرك كله " وشر فكر عني ما ارتوى المتمرئي "

الخامسة السؤال عن مزية تصغير ابيه معنى السادسة السؤال عن العلة الموجبة لفتح التاء في ارايتكم وهو جماعة والسابعة السؤال عن العامل في اذا في قول الشاعر

" " وبعد عطاء بالهف نثني عن غد " اذا راح اصحابي ولست برائح "

ما هو الثامنة عن تبيين اعراب قول ابي علي اختلف ما يكون الامر فاعلا وشرحي السويق ملتوتا **الجواب** بعون الله تعالى وحسن تسديده عن المسالة الاولى ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما القتال لا قتال لديكم وهي عارية من ضمير عائد منها الى المبتدا وانما جاز ذلك لان الاسم لا فكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام فقتال المذكور مشتمل على القتال الاول الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله عمه لعدم الله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس بخبري

قولك

قولك لا رجل في الدار اذا وقعت بحرى قولك لا رجل في الدار لا كيت لانك اذا قلت لا رجل في الدار الا اذا وقعت بحرى قولك لا رجل في الدار الا اذا وقعت بحرى قولك الي جانب ان يعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لانك اذا رفعت كانما نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع واذا عرفت هذا فدخول القتال الاول يجب الثاني بقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت فانشده سيبويه

" " الا ليت شعري هل ابيتن ليلة " سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا "

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر المنفي لشاعه بالتنكير وقطير هذا ان قولهم نعم الرجل زيد يدخل فيه زيد تحت الرجل الا ان المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغني المبتدا بذكره تحت الخبر عن عايد البه من الجملة ويوضح لك ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى يقول اليه ومعه وتحو ذلك لكون الالف واللام فيه للتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه والمراد في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين استثنى منه الذين اتوا والاستثناء من واحد مستحيل الا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت جمعا من واحد ومثله وانا اذا اذ فنا الانسان ناره حمة فرجها فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال وان تصبهم سيئة بما قدمت احد يكسر فان الانسان كفور واذا كان الاسم المعرف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المذكور المنفي في قوله لا قتال لديكم وقول الاخر واما الصبر عنها فلا صبرا والتنكير والنفي بناءان من الصور ما لا يتناول التعريف والايجاب الا تري انك لو قلت لهم ما رأيت رجلا ولا امرأة لم يكن ذلك في باب استحالة الكلام وقبيحه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدا في اسم الصور الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تذكير الاسم الظاهر مستغني جده عن ذكر المضمر وذكر ان سيده تفخيم الامر وتعظيمه كقول عمرو ابن قميئة لا اري الموت يسبق الموت شيء " ينغص الموت ذا الغنى والفقير "

واستغني باعادة ذكر الموت عن الضمير فالموت مع صحة الوزن بسبقه او مثله في التنزيل الحاقة ما الحاقة الناء عنه ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فالحاقة جملة من مبتدا وخبر حالية من عود ضمير يعود على المبتدا لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العايد فالتقدير اي شيء الحاقة وكذلك القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيهما

جل

انا في ابراجع

اي الفاء عنه واي شيء اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل اي وجل فاستغني
بذكر الظاهر في هذا النحو ان تكرير وهو الاصل ولكنهم استكرهوا المضمرات
فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما اراد والدلالة
على التعظيم جعلوا تكرير الظاهر امارة لما اراد وه من ذلك واما معنى
البيت فان اراد ذم الذين خاطبهم فيه فاراد ليس عندكم وقت احائكم
الله ولا تحريده واما عند كم ان يركبوا الخيل وليسيروا في المراكب العراض
وفي البيت حذف اقتضاه اقامة الوزن وليسئال عنه صاحب هذه
المسايل وهو حذف الفاء من جواب اما وذلك ان اما حرف استيناف
وضع لتفصيل المجمل وحكم الفاء بعده حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة
اما لان الفاء اذا انفصلت بالخبر صارت كحرف من حروفه فكما لا يلا
حرف الخبر فعل الشرط كذلك الفاء الاتري ان الفاء في قولك ان يقم زيد
فعمرو يكرمه فقد فصل بينها وبين الشرط وزيد والخبر الضمير المستكن فيه فلما
تركب ما حذفت الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان يلاصقة الفاء فان
قال فاي شيء يجوز ان تكون هذه الفاء زايدة فالذي يجاز حذفها
في الشعر قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زايدة او جزاء فلا يجوز ان
تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدا ولا يجوز ان تكون زايدة لان اللام
لا يستغني عنها في حال السعة فلا يبقى الا ان يكون جزاء وهي حرف وضع
لتفصيل المجمل وقطع ما قبله عن ما بعده من الابهام واشبه عن جملة الشرط
وحرفه فاذا قلت اما زيد فعاقل فالمعنى والله اعلم مهما يكن من شيء فزيد عاقل
فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلتزم بها
الفا اما ان تكون ابتدائية او فعلية والفعلية اما ان تكون خبرية
او امرية او تعجبية ولابد ان يفصل بين اما وبين الفاصل مبتدا
او منصوب او جار او مجرور فالمبتدا كقولك اما زيد فذكر هو واما بكر فلا يقيم
والمنصوب قولك اما زيدا فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور
كقولك اما زيد فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك اما
في زيد مرغبت واما على بكر فمررت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك
اما محمدا فاكرم واما عمرا فاهن كما انك قلت مهما تكن مني فاكرم محمدا
وهما لكن من شيء فاهن عمرا ومثال الفعلي قولك اما زيدا فلا تكرم
واما عمرا فلا تهن ومثاله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل
فلا تنهر ومثال فصلك بالجار والمجرور في قولك اما في زيد فاصرف وقوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما لم يجز ان يلاصق الفعل لان اما
تنزل بمنزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل لان اما
امتنعت من ملاصقة الافعال فان قيل فقد تقول زيد ضربته وعمرو

وعمرو ليس بلم يكن قيل لا صح كان فليس الفعل فالجواب ان الضمير المستتر
في كان وليس فاصل حتى التقدير بينهما وبين ما بعدهما وهذا الفاصل
يبرز اذا قالت الزيدان كانا يزورانك والهندان ليسا بالازمانك ولذلك
حكم لحكم اذا قالت كانوا وليسوا وحكم الفاصل الفعل في امتناعها من
ملاصقة اما لان الفا اذا انفصلت بالخبر صارت كحرف من حروفه فكما لا يلا
حرف الخبر فعل الشرط كذلك الفاء الاتري ان الفاء في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه
قد فصل بينها وبين الشرط وزيد والخبر الضمير المستكن فيه فلما تركب
فصل بين الشرط والخبر الضمير المستكن فيه فلما تركبت اما منزلة الفعل
الذي هو الشرط لم يجز ان يلاصقه الفاء فان قال فاي شيء هل يجوز ان تكون
عاطفة لدخولها على خبر المبتدا او خبر المبتدا لا يعطف على المبتدا او يجوز
ان تكون زايدة لان اللام لا يستغني عنها في حال السعة فلم يبق الا ان يكون
جزاء اذا عرفت هذا فالفاء بعد اما لازمة لما ذكرت لك من بيانه اما من الشرط
وحذفه فان حذفها الشاعر فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط
كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله سيان

كان الوجه ان يقول فالله يشكرها ومثل حذفها من قوله فاما القتال
فلا قتال لديكم وحذفها من قول بشر بن ابي خازم

... واما بنو عامر بالغار فرعدا ... فقوا القوم كانوا الغما ما

ومع هذا التشديد في حذف الفا من جواب اما قد جاء حذفها في التنزيل
ولكنه حذف كلام حذف واما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع
حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل
لانه حال في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله والملايكة يدخلون
عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار اي
يقولون سلام عليكم ومثله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسمعيل
ربنا تقبل منا اي يقولون ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا والاية التي ورد
فيها حذف الفا قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون
لعمر اكثر من ان نحصرها ههنا من احسن الحذف واجراها في قيل
ان البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله تعالى اما السفينة فكانت
لمساكين ثم قال واما الغلام فكان ابواه مومنين ثم قال واما الجدار
فكان لغلامين وقد جاء غير مكرر في قوله تعالى يا ايها الناس قد
جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله

واعتصموا به منسوب خلهم في رحمة منه وفضل واعلم ان اما انما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظروف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها حروف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيدا بعد وانما لم يجز ان يعمل ما بعده الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك جاء قول ابي علي اما على الراء ذلك فاني جعلت ومثله قولك اما في زيد فاني راغب فعلى تعلقه بما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان الجار متعلق بمرغب وهو قول سائغ للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان يقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز زيدا جعفر ضارب ولم يجيزوا زيدا ان جعفرا ضارب فان قلت اما زيدا فاني ضارب فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته لك من ان اما انما تنصب المفعول الصريح وان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو مذهب ابي العباس جايز وفساده واضح المسألة الثانية انما تجيء الفاعل المضمر مؤخرا في قوله قال اراينكم ان اتاكم عذاب الله او كلتكم الساعة في التثنية اذا قلت اراءيتكما وفي خطاب جماعة المونث اذا قلت اراءيتكن فانما افرد الضمير في هذا التحوالة لوحدتي وجمع فقيل اراءيتكما واراءيتموكم واراءيتكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين من اترى انك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوني ادعوك وانا دينك فلذلك قال الشاعر

يا بيا اللذ كرقد سرمني ٭ وفضحتني وطرت امر عيانيا ٭

وكان القياس ان يقول سادني وفضحني وطرحان الذي اسم عيبه وكنية لما وقع الذي صفة للمذكر وقد وصف المتادكر بالمذكر جاز ذلك اعادة ضمير الخطاب اليه ويوضح لك هذا انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ولا تقول يا غلامكم لانه جمع خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف فلذلك وحدت الكاف التي للتثنية والجمع والزموها الفتح في الحالين وهي خطاب المراة اذا قلت اراءيتكم لا تظهر جرد وها من الخطاب ٭

المسألة الثالثة اما حد الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما تصور حد الاسم من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا بعدودا فما فاز قسيما فهو اسم وجد بعض النحويين المتاخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها ليخرج مقترنة بزمان من الحروف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان ليخرج من الفعل لان الفعل وضع على الزمان ووصف محصل

ليدخل في الحد اسما الفاعلين واسم المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر لانها تدل على ما مان مجهول الا ترى انك اذا قلت ضربني زيد اشد بيد احتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان تكون حاضرا وما اعترض به على هذا الحد قولهم انيك مضروب ومقتدر الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقتل وهو الخفقان فقد دللت على معنيين واسلم من حد ولا طعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسماء ما وضع من الكلمتين كمعدي كرب واكثر من الكلمتين كابي عبد الله وقلنا دلالة الوضع تجوزا ما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضروب السوال واخوته وذكر الثمن وصفين ليدللن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهن اشتققن منه فليس كالفعل في دلالته على الحدث والزمان ان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا بقولنا دلالة الوضع فرع عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بحضرب السوال واخوته واذا تاملت الاسماء كلها حق التامل وجدتها لا تخرج شيا منها عن هذا الحد على اختلاف ضروب في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسماء الاشارة وعلى قياس الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحو صه وايه ورويد واف وهيهات فالمسمى بصه قولك اسكت دمامة ومرويد افعل وصله دع وباف افعل وبهيهات بعد وكذلك ما ضارعني الخرف نحو مني واين وكم وكيف فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الكلمة وانظايرها من نحو من وما واياك مما طعن به على الحد الاول وهذه الكلمة وانظايرها من نحو من وما واياك مما طعن به على الحد الاول كثير لكن قابله كلمة تدل على معنى في نفسها فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد دل الاسم المكان على الاستفهام او معنى الدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين منها على الاستفهام او معنى الشرط والجزاء والحدث وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه لاني قلنا ما دل على مسمى به ولم نقل ما دل على معنى المسألة الرابعة ذهب السوال عني يقول انك عمرو هو يزيد بن الحكم الثقفي

٭ قلت كفانا ثانيا كان خير كله ٭ وشر عني ما ارتقى المنبر قرشي ٭

تعريب هذا البيت قد تقدم ذكره فيما سلف من الاماني ولكنا اعدنا ٭

هذه الزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه في جملة المسائل الواردة منقول
ان اسم ليت وهو ضمير الشان والجمل وحذفه كما البسوع الا في الضرورة
قال فليت دفعت الهم عني ساعة فبينا على ما فعلت ساعي بالـ
الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليتك لم تجد ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الاخر

ان من لا حرمت حسان الله واعصه في الخطوب الحرام
الله دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين ان الاسما الشروط حكم الاسما الاستفهام مر في ان العامل فيما بعدها لقوله اياهم نكرم الكرم كما تقول اذا استقمت انهم اكرمت وتظير ذلك قول الاخر

ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبـاء
والنشد سيبويه ولكن من ابلوق امرا بنونه بسكنه منزل يبد وهو اعزل
الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين
وما كنت من يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق
واذا عرفت هذا فان كفا فا خبر كان وخبرك اسمها وكله توكيد له
والجملة التي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليته اي ليت
انسان كان خبرك كله كفافا على اي كافا ومن روى وشركك رفعه
بالعطف على محل له وخبرك تدخل في خبر كان فكانه كان شركك بعضير
اي على تقدير خبر كان المظهر وتقدير المحذوف بلفظ المذكور وهو
القياس وتظير ذلك في حذف الخبر له لالة الخبر الاخر عليه وهما من
لفظ واحد قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرای مختلف
اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه له لالة راض عليه ومثله في دلالة
احد الخبرين على الاخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه ولو
كان عمرا لكان يرضيها فالتقدير على هذا وكان شركك كفافا وعلى
هذا ان يكون الرفع مسندا الى مرتوي وكان حقه ان يكون مرتويا
ولكنه اسكن الیا لاقامة ارتوي والقافية وهو من الضرب وارات
المستحسنة لانه رد حاله الى حالتين اي ان الشاعر حمل حالة النصب
على حالة الرفع والجر ومثله قول الاخر كفى بالنای من اسما كافي وقوله
كفاك كف ما تلیق درهما جودا وتخبا باقي في اليد
لان الاول لم يكف الشارب عن الشرب مجازا كقولك تعليق تحيي بمرتوي
كما يتعلق مكافا وكفاف فكانه قال وكان شركك كافا على ومن قاله
وحسن حالك وشركك بالنصب ضمير الشان لا يصح العطف عليه لو كان

مفعولا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على البيت المذكور حمله على اخوي
مقدرة وحسن ذلك لالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه
من قول الشاعر اكلا امرءا تحسبين امرا ونارا توقد بالليل نارا
اراد واكلا نارا فحذف كلا واعلم انها مقدرة كما كان بعلم لو ظهرت فكانه على هذا
قال وليت سيرا مرتويا عني فمرتوي في هذا التقدير على ما يستحقه من امكان
مابه لكونه خبرا لليت وعلى مذهب ابي علي في كون مرتوي خبرا لكان او ليت
يجوز في الرفع ورفعه فتقدير وحذف مضاف اي ما ارتوي اهل الماء اسال
القرية الخراب اسلحهم ومن كلامهم صلى المسجد اي اهل المسجد ومازلنا نطا
السما حتى انتهينا كم مربدون ما السما فقد كثر حذف المضاف حدا حا شهد سماه
ما ابقى على ما الفي كقول المرقش ليس على طول الحياة ندم وكقول الاعشى
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اراد ذا اغتماض ليلة ارمد واضاف
الاغماض المقدر الى الليلة كما اضيف المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل
بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة انتصاب المصدرية لا انتصاب الظرف
وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله فقد وقت كما بات السليم مسهدا
واجاز بعض المتاخرين ان يكون الماء فاعل ارتوي من غير تقدير
مضاف قال وجاز وصف الما ارتوي للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في
قوله وحيث هجيرا ينزل الماء صاديا ومن ذهب الماء ستا مذهب ابي علي
اراد ما ارتوي الناس الماء بضمير الفاعل وحذف الخافض فنصب
الفعل كما في التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وجاء
حذف الناس من قوله اغاذكم الشيطان يخوف اولياءه اي بخوفكم بالوليا به ودليل
ذلك لا تخافوهم وخافوني وجاء حذف على من قوله ولا تعزموا عقدة النكاح
حتى يبلغ الكتاب اجله وقيل اضمار العامل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع
الضمير اليه ما حكاه سيبويه من قولهم اذا كان غدا فاتني اي اذا كان ما نحن
فيه من الرخاء والغلاء غدا وما في قوله ما ارتوي ماء مصدرية او بوطاب العيش لم
يعرف في هذا البيت الا نصب الماء ولم يتجه له اسناد ارتوي الى مرتوي وذلك انه
قال معنى ما ارتوي الماء مرتوي ما شرب الماء شارب ثم قال وما ذكره الشيخ
ابو علي في قوله ان حمله العطف على ما كان مرتوي في موضع نصب وان حمله
على ليت نصبته قوله وشركك ومرتوي موفوع فكلام لم يفسره رحمه الله تعالى
ثم قال ومرتوي بعد هذا في تعليقي كلام الشيخ ابي علي رحمه الله تعالى احسا
حاكيه وهو انه اورد البيت شم قال بعد ايراده ليته محمول على اضمار الحد
ولذا فاخبر كان فاما قوله وشركك عيني ما ارتوي الماء مرتوي ففياس من اعمل
الثاني ان يكون شركك مرتفعا بالعطف على ما كان ومرتوي في موضع نصب
الا انه اسكن في الشعر مثل كفافا فالثاني من اسما كافي ومن اعمل الاول

نصب مبني بالعطف على ليت وبرفوعي موضع رفع لانه الخبر وما ارفوي الماضي موضع نصب ظرف يعمل فيه مرفوعه هذا ما ذكره ثم قال العبدي وقد تقدمت مطالبتي مفاعل ارفوي واذا ثبت ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدي وقد مر في كلام ابي علي في التذكرة ما يشير فيه الى ما قاله العبدي واختيار ابي علي على ما اختاره في هذا البيت من كون مرفوعه خبر الكان او ليت مع صحة استناد ارفوي الى مرفوعه معنى واعرابا من مراجيه البعيثة **المسألة الخامسة** واما مؤنس فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد فيهما وزن غير وزن الاخر احدهما ان يكون عبارة عن مصغر ووزنه مفيعل من الزينة فقلبت ياءه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الى مئان وكره اجتماع الهمزتين والثاني الراجح هو والقاضي ملحوظ فكروا التنافر فابدلوا الثانية الفا لان الدال قوافق الهمزة في المخرج والمد فيه فصغر فزدان وعدة حروفه خمسة ابياته ذا ميم ان الميم والدال وجب ان يزاد الى اربعة بحذف احدى الزائدتين ولم يخل من ان يحذف الميم والدال فكان حذف الدال اولى لامرين احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة والثاني ان الدال اقرب من الطرف والطرف وما قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فعيال في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بليل يزول اذا قلت بليبل **المسألة السادسة** وما مع التاء في ارايتكما وارايتكم وارايتك بالهاء وارينكن فقد علمت انك اذا قلت ارايت يا رجل فتحت التاء واذا قلت رايت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنتين او جماعة ذكورا واناثا ضممتها فقلت رايتما ورايتم ورايتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما حصلوا الواحدة المذكر المخاطب بحذف التاء ثم وجدوا التاء من الخطاب وانفردت بها الكاف في رايتك وارايتك يا زينب الكاف وربما زيد عليها مي ارايتكما وارايتكم وارايتكن الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين والجماعة وكون المذكر اصلا للمونث فاعرف هذا واحتفظ فيه **المسألة السابعة** واما قول الشاعر

" وبعد عطائك يالف مفضي على عفر " اذا راح اصحابي ولست جوائح "

فالعامل في ظرف المصدر الذي هو اللهف وان جعلت من زائدة على ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الواجب وعليه حمل قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم وقوله تعالى قل لعلم من يعضوا من ابصارهم

والتقدير

والتقدير في هذا القول يا لهف نفسي عند اذا افقرت هذا اجعلت اذا ضميرا من تخافهما فهذان وجهان واحتمال ثالث ان يجعل في اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يا لهفي نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير يا اسفا سفي واتوجع وقت رواح اصحابي وتخلفي عنهم **المسألة الثامنة** قول ابي علي اخطب ما يكون الامير فايا اخطب من باب افعل الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد افره الرجال وحاركم امرا الخير وايا موت بعض الحجارة ولا تقول الياقوت افضل الفواكه لانه ليس منه كما لا تقول احسن الرجال واذا ثبت هذا فان ما التي اصنف اليها اخطب مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم فيه ما دامت السموات والارض اي مدة دوام السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا ما مثلثة فكان كون افعل بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالمكر في قولهم نام ليلهم وذكر ذلك في المكر موضعه قال

" لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى " ونمت وما ليل المطي بنايم "

واضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم في الليل والنهار واذا عرفت هذا فاخطب مبتدا محذوف الخبر والحال التي هي قايما ساد مسد خبره فالتقدير اخطب ما تكون الامير اذا كان قايما ولما كان اخطب مضافا الى الظروف لفظا والى الاوقات تقديرا وقد ثبت ان فعل بعض ما يضاف اليه وقد صار في هذه المسالة وقتا وكونا جاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قايما بقيت على الحال مكان المقدرة في هذا الموضع الى القاعة المتفقة مع فرعها التي بمعنى حدث وقع حسن ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يقتضر مرتفعها التنكير والمنصوب ههنا لا تكون الا نكرة فثبت ملزوم التنكير في فعل موضعه مع مرفوعه جر بالاضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان قايما حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جر بالاضافة اذا الى الان اذ اذا اقتضاها الاضافة الى جملة توفي بمعناها كما توفي الصلة معنى الموصول ولذكر بنيا فاذا اضاف الى جملة فعلية لانها مشروطية والشرط انما يكون بالفعل واذا اقتضاها الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل نادا في المسالة ظرف اوقع خبرا عن المبتدا الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عما فيه اسم فاعل محذوف عمل فاعل مرفوض اظهاره نحو زيد خلفك والخروج يوم السبت فتامل جملة الكلام في هذه المسالة فقد ابرزت بكرا خامضا وكشفت محجوبها واما في قوله مشعر في السوابق ملتوتا

قد اخلف في هذا الشرح واقول ان شوزي مضاف ومضاف اليه فشوزب مصدر
اضيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعول وخبره على ما قررته محذوف
سدت الحال محله فقولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قايما غير ان الظرف
المتعدد في الاولى هو اذا والمقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار
عن الشوزب اردت بشوزبي السويق اذا كان ملتوتا وان كان الشوزب سابقا
للاخبار اردت بشوزبي السويق اذا كان ملتوتا وبالله تعالى التوفيق قال
ابو الفضل بديع بن موفق الصاحبي في كتاب الحكم البوالغ رسالة الملايكة
الفها ابو العلا المصري على جواب مسايل تضمنتها اليه بعض الطلبة
فاجاب عنها بهذا الطريق الطريق المشتمل على الفوايد الانيقة مع صورتها
المستغربة الرشيقة بسم الله الرحمن الرحيم ليس سرا ايها الشيخ ادام
الله عزه بادل زايد طعن في الارض العازبة فوجدها من النبات فقرا
ولا خرنا شرطي الخبر بالسحابة فكانت من مطر صفرا جاتني عقد فوايد كانها
في احسن نبات نحر متمثلا ببيت صخر

لعمري لقد نبهت من كان نايما ‏ واسمعت من كانت له اذنان

ان الله ليسمع من يشا وما انت بمسمع من في القبور او ليكرم ادون من مكان
بعيد وكنت في غشيان السببية او داني من العلم فشجتني عنه
شواحص غادرتني حتى الكره وطي المحاص فالين مشيت رويدا او تزكت
عمرا الضارب قوجدا وما او تران يزادني صحيفتي خطافي النحو فحالد اضابه
الحق واذا صدق في العمدة فلاعدة لصاحبها في الكذب ومن لم يعذب العطش
بالعذب وصدق الشعر في المعرف يوجب صدق الاحسان الغرق وكون
الكاتبه بالاحرى احمل منها من التحرص وقيام النادبة بالمناديب احسن بالرجل
من القول الكاذب وهو اذا امر لعله الحال به يلزمه البحث عن عوامض الاشيا
لا ندعيه سوال رايح وغاد وحاضر يرجو الفايدة وبادفلا عذر وان كشف
عن حقايق التصريف واحتج للفكرة والتعريف وتكلم في طرز اد خامر ازال
الشبه عن صدور الطغام فاما انا محسب انك لم اكن البيت
فيشبه بالبيت لو اعرضت الاعرمه عن التغلب اعراضي عن الادب والادب
لا يحسن معيبا ولا يطيق هرما رعيبا ولما وافي شيخنا ابو فلان بتلك المسايل
الغيلم في اللذة كانها الراح تسعر سمعة المراح وكانت الصهبا الجرجانية
طرفا بها عميد كفر بعيد سلل الجور او مسقوط الغفر وكان على بحاها حلب
الينا الشمس واناها فلما حلت الهدي ذكرت ما قال الاسدي

نعلت اصطحابها والغبر فاهدها ‏ فما زايد بعد الشيب وسكر والخمر

نجا لبت عنها في السنين التي مضت ‏ فكيف انتصابي بعد ما كلا الغمر

وما رغبتي في كون كبعض الكرى وان تكلم في حطب حرى والظليم يسمع

ويدرك صفاق الاحتفش والفوا طرق كذا وطلق كذا ان التعاهر في النزى وحق
لمثلي ان لا يسال فان سيال تعين عليه ان لا يجيب فان اجاب فترض على
السامع ان لا يسمع منه فان خالف في استماعه فقر يضة ان لا يكتب
ما يقول فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشوا
وقد بلغت سن الاشياخ وما طار بيدي نتج من هذا الهذيان والطعن
الى الاخوة قريب اقترابي ادفع ملك الموت فاقول اهل ملك مالك وانما
اخذ من الالوكة وهي الرسالة فمن قلب وبدل نا على ذلك قولهم في الجمع
الملايكة لان الجموع ترد الاشيا الى اصولها والشد وتزل الشاعر

فلست لانسي ولكن لملاك ‏ تنزل من جو السما صوب

فيجيبه ما سمع فنظر ساعة لاسالة بانك فاذا هم بالقبض فلت وزن
ملك على هذا اسل لان الميم زايدة واذا كان الملك من الالوكة فهو
مقلوب من الك اي لان والقلب في اللغة وحروف العلة معروف
عند اهل المقاييس فاما حذب وحبذ واقيم الطريق ولقد فهو عند
اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه معللا بل يرون اللفظين
كل واحد منهما اصل في بابه موزون الملايكة على هذا مفاعلة لانها
تتلو بتعن امكنه بقال الكتبي الي فلان قال الشاعر

الكتبي الي فوهي السلام ورسالة ‏ ما به ما كانوا فاضعا فاولا عزلا

وقال الاعشى من الملايكة

ابلغ يزيد بني شيبان مالكه ‏ ابا نبيب اما تنفك ما كمل

فكانهم مزوا في الملايكة من ابتدا امهم فجيبوا بعدها بالاين فراوا
ان مجي الالف اولا اخف كما فروا من شاي الي شا ومن ناي الي نا
قال عمرو بن ابي ربيعة

بان الخول فاشرنكم معره ‏ ولقد اراك سما لاطعان

واشد ابو عبيد

اقول وقد نات بكم غربة النوى ‏ نوى حيث يعور لا تشط ديارك

مفعول لقد ان ربيعة واما ابو ربيعة عبيدة وما هذه الا باطل وان
كان قد عمل صالح فانت السعيد والا فاحسا وراك فاقول ما مكثت
ساعة حتى اخبرك بوزن عزرايل واقيم الدليل على ان الميم منه
زايدة مفعول الملك هيهات ليس الامر الي اذا جا اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون ام يراني ادري منكرا او نكيرا فاقول كيف
جا اسما كما عربيين مصرفين واسما الملايكة كلها من الاعجمية مثل
اسرافيل وجبرايل وميكايل فيقال لان دعات حجتك وخل الزخرف عنك
فاقول متفرقا اليهما قد كان ينبغي لكما ان تعرفا اما وزن ميكايل

وجبريل على اختلاف اللغات اذا كان اعجميا في عبادة الله تعالى فلا يزدها
ذكرا الا عيظا ولو علمت انهما يوغيان في مثل هذه العلل الا عددت لها
شيا كثيرا من ذلك لقلت ما قربان في وزن موسى كيلا لله الذي سألتماه
عن دينه وحجته فان واضح فان قال موسى اسم اعجمي الا انه يوافق من
الاعربية على وزن مفعل وفعلي اما مفعل اذا كان من بنات الواو مثل
اوتست او رايت فانك تقول موسى مروي وان كان من ذوات الطرفا نك
تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعل اتيت العشا فهو موتي وان
خففت موفى قال الحطيئة

وانيت العشا الى سهيل ... او الشعرى فطال بي الأثاء

وحكى بعضهم موسي واذا كان اسما وزعم البيانيون ان ذلك لمجاورة
الواو الضمة ان الواو اذا كانت مضموما ما قبلها اعراب او غيره ما
يشاكل الاعراب جاز ان تحوله همزة كما قالوا اقيتت ودويبة وحاير ورق
وارق وسحب واشحت قال الهذلي

اما معقل ان كنت اشحت خله ... اما معقل فانظر بسهلك مريوع

وقال حميد بن ثور العذلي

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ... دعت ساق حر نوحه وترنما

من الارض حما العلاطين باكرت ... عسيب عشا مطلع الشمس اسحما

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا

احب الموقدين الي موسى ... وحرره لواحا الى الوقود

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قرا كنه لكل
يجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد في من ضم السين ثم همز الواو ودخلها
السكون بعد ان ذهب منها حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلي فان جعل
اصله الهمز وافق من ماس بين القوم اذا مشى قد قال الاشوه

اما تري راسي ازري به ... ماس زمان ذي انتكاس سوءوس

ويجوز ان يكون فعلي من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضمة كما قالوا
اكوسي من الكيس وكونوا الفعل من قولهم هذا يميس من هذا واغيط
منه لغتان الموس والعوطن فاذا سمعت ذكر معها قلت له ذكرها لم اكن
احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام ولتعرف احكام العربية فان
عشي على الحمية ثم افقت وقد اشار الى ما لا زربة قلت سيار حكما
الله تعالى كيف يصغران الازربة وجمعها جمع التكسير فان قال
ازيرب وازيرب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال
ازيربة وازيرب بالتخفيف وان قال الكيف قالوا علامي فتشدد واحكما
قال الغريبي وذي بحرات طامح الطرف جاذبت ... حبالي فلوى من علانية ذكري

قلت ليس الياء كغيرها فانها وان تحركت التشديد فقد تحصن من اللين
فان قالا التيس فقد زعم صاحبكم محمود بن عمر المعروف بسيبويه ان الياء
اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوافي طامع طمع قلت وقد زعم
ذكر الا ان السماع عن العرب لم يات فيه بخوما قال والا ان يكون نادرا قليلا
فاذا عجبت مما قالاه اظهرني مهاونا بعلمه بنو ادم وقالا لو جمع ما علمه اهل الارض
علم اختلاف اللغات والالسنة ما بلغ علم واحد من الملائكة بعد ورده منهم ليعصمه
سألني فاسبح الله تعالى والحمده وانزله فقد صارت لي بكل رسالة فوسعا لي
في الحديث ان شئنا ما لما وان شئنا بالفا فان احدها ما تبدل من الاخرى
كما قالوا مغاثير واماني ومغاتير واناني وفوم وثوم وكيف تقرا آن
رحمكما الله تعالى هذه الاية وفومها وعدسها وبصلها ما قنا كما في مصحف
عبد الله بن مسعود او ما لفا كما في قراءة الناس وما الذي يختار الفوم
الا الحنطة كما قال ابو محجن

قد كنت احسبني كاغني واحد ... قد هر المدينة من زحمه فسوهر

ام الشوهر الذي له زاجية كريهة والى ذلك ذهب الفراء حاجي الشعر
الفصيح قال الفرزدق

من كل اغبر كالفرند حجرته ... اذا تغشى عنيق الفوم والفسوهر

فيقولان او احدهما انكر لهذه الحروف وانما يسوغ ذلك في زعمك
عملك فاقول لهما ما فصحكما لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا اكريسم
الفوم وسمعت قول الشاعر

اذا امت فاعنادني الفوم فاسقني ... على الربح اسقيت السحاب الغواديا

وكيف تتبيان رحمكما الله تعالى من الدرهيم مثل ابرهيم افرحان فيه راي
الخليل وسيبويه فلا تتبيان مثله من الاسم العربية او مذهبان الى ما
قاله سعيد بن مسعدة فيجيز ان تتبيا من الفرحي مثل الاعجمي فيقولان
فرحاني ولئن سمعت اي علم في ولد وام لاهم للفوم الجاهلون وهل
انتردد الى مالك خازن النار فاقول رحمك الله ما واحد الزبانية
فان بني آدم فيه مختلفون فيقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من
لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية الى الفرهم المستوين في الشر
قال سواسية سود الوجوه كانما نظرهم من كثرة الزاد اوظب
ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنية وقال اخرون واحد هم
ذبني او زبني فتعيس لما سمع وتكهفر فاقول مافال رحمكما الله تعالى
مانزي في غسلين وما حقيقة هذا اللفظ اهو مصدر كما قال بعض
الناس او جمع كما قال ابو محجن

فزن فلقين وصنعين في الاضافة كما قال سنجم بن وثيل

وماذا يبتدي المشعر امني وقد جاوزت حد الاربعين

فاعرب النون وهل النون في جحنفر زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية فعلال الا قليل وجحنفر اسم بحتي ولو حملناه على الاشتقاق لجاز ان يكون من الجحافة في الوجه ومن قولهم تجحنفت الامر اذا جعلت النون زائدة واعتقدنا زيادتها في هجيف وانه مثل هجن وكلا الكلمتين للطاليم قال الهذلي

كان ملاني علي لجيف ... يعزل العشية للرمال

وقال جران العود ي

تشيطهم الراي المشبه بيضه ... غداني الذا عهم الظليم الجحيف

وقال قوم ركبه جحنفر اذا كانت بعيدة التعرفان كانت جحنفر بسه فيجوز ان تكون من هذا وزعم قوم انه يقال آجر جحنفر اذا كان شديد الجحرش ولا يمنع ان يكون اشتقاق جحنفر منه فاما سقرفان كان عربيا فهو مناسب لقولهم سفرية اذا الفت رحالها قال ذو الرمة

اذا زايلت الشمس افيء سقرفانها ... باقنان مربوع الصريمة معقبل

والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او غين او طاء نقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبصط وسلغ الكبش وصلغ ونقول مالك ما اجعلك ونقول تميزك ما خليت هذا التصريف واما جلست بعتاب الغرة والمقاسطين وهل اقول للسابق والشهيد باصاح انظر اني فيقولان لخاطبنا خاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلما ان ذلك جايز من الكلام وفي الكلام العزيز قال تزينه هذا الذي عتيد التيابي جحنفر كل كفار عنيد فوجه التزيين وبني في الامر كما قال الشاعر

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر ... وان تدعاني احم عرضا ممنعا

وكما قال امرؤ القيس

خليلي مرابي على ام جندب ... الم تريا كلما جيت طارقا

الم تريا انشقاقه النوار وبعضهم يشهد الم تريا ايضا

نقلت لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع اصوله واجز شيحا

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة الاثنين الى الواحد سايغ عند الفصحاء وهل اجي جي جماعة من حاف الادبا فضربت اعمالهم عن دخول الجنة وحققهم عفو الله تعالى فزحزحوا عن النار وصفق على باب الجنة فيقول يا رضوان ألي لك حاجة

ويقول بعضهم باضوا فيضرط الواو فيقول رضوان ما هذه المخاطبة التي ما خاطبنا بها فيقال احد فيقول اذا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانتم يرحمون الذي في اخره الف ونون فيجعل نونها للترخيم وللعرب في ذلك لغتان تختلف حكاها ابو زيد

يا غنم ادركني فان ركيتي ... صلدت فاعيت ان يجيش بماتها

فيقول رضوان ما حاجاتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله تعالى فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألكم ان تكونوا واسطتنا الى الجنة فانهم لا يستحيون عن حقه وانه قبيح بالعبد المؤمن ان ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله تعالى في بحر ولا يجس مساكن الجنان ان يصيب ثمارها في الخلود والا يعرون حقايق شيطان ولعل في الفردوس الا يدركون اشرف الكمثرى كلها اصلية ام بعضها زوايد ولو قيل لهم ما وزن كمثرى على مذهب الفعل التصريفي لم يعرفوا فعلى وهذا مما يستدل به لو يذكر سيبويه له نظير واذا صح قولهم للواحد كمثراة فالف كمثرى ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكمثرة هو الخل الذي بعضه في بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكمثرى وما يجهل يا رجل من الصالحين ان يجيب من سفر جل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغير سفرجل وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه فعلل ام لا والاولى ان لا تشتق من اخا سبة لانها تقصرها عن مرتبة الاسافل بل بالغوا اذا عتاب الخمسة مثل سفرجل بسفرجل اسفرجا ولا وهذا السندس الذي وطاه المؤمنون وبشرهم كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فعلل والذي يقتضيه منه ان النون زايدة وانه من السندس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدي

وداو سماحي حتى ستت جبشية ... كان عليها سندسا وسبوسا

ولا يمنع ان يكون سندس وفعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكرنا وشجر طوبى كيف يستظل تحت المقوف ويجتنى ثمار الابد وفيهم كثير لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات الياء فان قلتها الى ايا قلتنا عبد عيد وقيل هو من عاد يعود وقاد يتوق فان قال قايل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الياء وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو مردود عليه لم يمنع من ذلك ان يقسم طيب الرجل ولم يجد احد طوبته والمطيبون احياء من قريش اختلفوا معسرا ابدا كلهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا الطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون ادبه وطوبه فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم

حياك سرد بياك انه اتباع وان اجعل بياك بواكي اي بواكي منزلا ترضاه فاما
قولهم للآخر طوبي فان كان عربيا صحيحا جوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ
الطيب الاعلى راي ابي الحسن سعيد بن مسعده فانه اذا بني فعلا من
ذوات الياء مثل طاب يطيب وعايش يعيش قلبه الي الواو فقول الطوب
والعرش فان كان الطوب الاجر اشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله
تعالى اعلم اما الموضع الذي يبني به طابت الاقامة فيه ولعلنا نوسانا من
يرى طوبي في كل حين لم حذف منها الالف واللام لم يجز في ذلك جواب وقد
زعم سيبويه ان الفعلى التي قوخذ من افعل مثل الا يستعمل الا بالالف
واللام والاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا رددته الي المونث قلت
هذه الصغرى او صغري بنا تك ويقبح عنه ان يقال صغري بغير اضافة
والالف واللام قال سيبويه

" ذهب يعسوبي وغادرن حذفيا " من الصوخ في صغري بنات شمالها "

وقرا بعض القراء وقولوا للناس حسني على فعلي بغير تنوين وكذا قري
في الكهف الا ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسني فذهب سعيد
ابن مسعده ان ذلك خطا الجوز وهو راي ابي سعيد الزجاج لان
الحسني عندهم او عند غيرهم من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام
كما جاء في توضع وكذب بالحسني وكذلك البصري والعسري لانها انثي افعل
ذلك وقد زعم سيبويه ان اخري معدولة عن الالف واللام والا يمتنع
ان تكون حسني مثلها وفي الكتاب العزيز وصاة الثالثة الاخري وجيء
لبريكم من اياتنا الكبري قال عمر بن ابي ربيعة

" واخوي انت من دون نعم وشال " ذهب الفراء الا بروعي او بفكر "

فلا يمتنع ان تعدل حسني عن الالف واللام كما عدلت اخري وافعل منك
اذا حذفت منه من بقي علي ايادتها نكرة او عرف باللام والا يجوز ان
يجمع بين من حذفت منه وبين حرف والذي يشربون بالحوان في النعيم
المقيم هل يعلون ما هذه الواو التي بعد الياء هل هي منقلبة كما قال
الخليل ام هي علي الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو منع الحور
العين خالدا الخلد اهل بدر ما معني الحور العين ومن اي شيء
اشتقت هذه اللفظة فان الناس يختلفون في الحور فيقول
بعضهم هل الياض دمنه اشتقاق الحور من الحمر والحوار بين
اذا اردت بهن نساء الامصار وقال مؤمر الحور في العين ان تكون كلها
سودا وذلك لا يكون الا في الانس وانما يكون في الوحوش وقال
احزول الحور شدة سواد العين وشدة بياضها وقال بعضهم
الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز انها الممتنع بالحور

العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون البيت بالبا
" الي السلف الماضي واخر واقف " الي مرتوب حتي حسبان ما اذره "
فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالبا وقع في ذلك فزل من يقول انما
قالوا الحور ازواجا للعين كما قال الراجز

" هل تعرف الدار باكلي ذي القور " قد درست غير رماد مكفور "
" مكتئب اللون مرتج مطحور " ارسان عيناء سرور المسرور

حورا عيناء من العين الحور كيف يستجيز من فرسه من الاستبرق
ان كان يحيي عليه ابد بعد ابد وهو الاخير راي كيف يجمعه جمع التكسير
والاكيف تصغره العرب يقولون في جمعه اباريق وفي تصغيره ابيرق
وكان ابو اسحق الزجاج يزعم انه بالاصل نسبي بالفعل الماضي وذلك الفعل
استفعل من الماضي البرق ومن التبرق وهذه دعوي من ابي اسحق وانما هو
اسم اعجمي عرب وهذا العذر الذي عليه اتكا المومنين الي اي شيء نسب فانا
معولون في الدار الاولي ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن
اذ كانت الانس لا تقدر علي مثله ثم كثر ذلك حتي قالوا سيد عبقري وظليم
عبقري قال ذو الرمة

" حتي كان خروق القف البسط " من وشي عبقر تحليل وتنجيد "

وقال زهير " بحيال علي حسه عبقرية جديرون يوما ان ينالوا فيستعلوا
وان كان اهل الجنة عارفون بهذه الاشياء قد اعلمهم الله تعالي العلم
بما جاوزوا البيد فلن يستغني عن معرفة الولدان المخلدون فان ذلك
اجمع البهم وانفي للغبطة بما عندهم احري علي تعليم الولدان
فيتبسم البهم وحوان ويقولون ان اصحاب الجنة النيوم في شغل
فاكهون هم وازواجهم في ظلال علي الارايك متكيون وانتصر فوا رحمكم الله
تعالي فقد اكثر تم الكلام فيما لا سبيل علي الارايك ضعفة فيه وانما كانت
هذه الاشياء الباطلة زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل فاذا
راد احدة قالوا رحمكم الله نحن منا كرا ان تعرف بعض علمائنا الذين
حملوا في الجنة بانا واقفون علي الباب يزيد ان نخاطبه في امر فيقول
رضوان انا اعلم بمكانكم من رهط العلم الذين عنهم تلهون فتستووون طويلا ثم
يقولون عرف عوضا هذا الخليل بن احمد الرهوذي فيرسل الله
رضوان اصحابه فيقول علي باب الجنة موقوفا كثروا القول وقد يريدون
دخول فخاطبوه فيبشرون علي ان يشرف عليهم الخليل فيقول ان
الذي سالتم عنه فما الذي تريدون فيعرض عليه مثل فاعرضوا فيقول
ان دله حلب قد تعجل من يسكن الجنة فمن يتكلم بكلام العرب
فاطفا بافصح اللغات كما نطق بها عرب بن قحطان او معد بن عدنان

لا حد يجسر الزلل ولا الزلل وانما أفتقر الناس في الدار الاخرة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الان فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطأ واللوثم فاذهبوا راشدين ان شاء الله تعالى فانهم يعلمون وهم محفوفون بما طلبوه فتراجعوا الى حاكمت متكلما فيه قيل ذكر الملائكة من البرية واراد الظنة على الفرات وشرح القضية لامير المومنين وقد اسافنا فعل ودلني كلامه على انه يجر لسحمس مني غدا وحيل يستضيق الى صحوره حصى وخاصيد من الفيران يحملن الى جاها ستطاد وحسب بما فيها وسوال الشيخ مولاي كما قال الاول

فهو سيون حاصد يحاكم كتبتُ ولكن ان بالسيف ضارب

لا هيثم الليلة للمطر فصده ولا باحسن لها وشكاه فابن الحرث بن كلده وحيل لو كان لها فوارس والله المستعان على ما تصفون والواجب ان اقول لعنتي وراك اوسع فكر فاصيف ضيعت اللبن والا يكذب الراوي اهاله ولو كان معي فلا القا فلسلت في الارض المتاوسوف اذكر طرفا مما انا عليه عربت بي العاصمة من سب الي ادب يزعمون انني من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله ومنزلتي من الجهالة ادني منها الى الرهط العلماء ولن اكون مثل الزبد اذ عمرني الاله انني لطاير وحي الطير اني بصير سابر والتوبة خلق ذميم ولكنني ضب لا احمل ولا الحبر ولا اعتني في البيع خطير افتتع ما يحملة والسجا العهود من بني ادم مي مساوضحا واذا خلوت مي سي فعلت وان فارقت ما واي ضللت وذكر اني حبيب انه يقال في المثل احمر من ضب وذكروا انه اذا فارق سبعة فاربعة لم يعهد ان يرجع اليه وقد علم تعالت قدرته باني لا اتهيج بان اكون في الباطن استحق تشريبا راد عي في الظاهر اذ مياد مثلي مثل البيعة الزامرة بجمع طوايف من المستحبة اها تبرى من الحجي ادمن الكذا وانا طي حبد ورقاعة لا يفرقن بين مطلس الهادم والسعه بيد ايها جري وسيان عندها ضن الوبر وما تقتضيه من ذكي النزر وليس بد عالم كذب عليه وادعي له ما ليس عنده ولقد تاديت بتكذيب اقاويله بد احص دعمر واعترفت باكحالة عندمن نفض واسر واعتذرت بالتقصير الى من هزل وحدد قد حرم على الكلام في هذه الاشيا الا بي طلقة طلاقا باينا لا املك فيه الدحلة وذكر الامني وجدتها مواركي فقابلت قولها اختلف وانتهت المراجي الى المنازع وحليت الخطب لرقاه المقابر وكنت في عدان المطيلة احداد از والت الادب كاني عاد بعم او اقطع الكفين نختم وينبغي له اداما الله تعالى مكينه ان ذكر في عنده ذاكر ان يقول دفرس دسعد العين انا ذكرا اجمال من صعال الدوحال يحلو البر ولو كنت في حص البعر كما قيل لكنت قد نسبت ونسيب لان حدسي لا حمال في لمز وحر عطني الصنيق وانقطاعي عن المعاشر ذهاب السيف ولواني ما يظن

تغلب ما اختبرت وبرئت للاعين فما استترت وهو بروي الشاعر الزهير

والتستردون الفاحشاة ولا يلفاك دون الخير من متعفر

واغانيا ان الرتب من الاداب من يباشرها بنفسه ويعني الزمن يدرسه ويستعين الزهاق والشقاق المنافق لا هو العاجز ولا المحاجر

ولا حشاشة في الرجل مثلي ولا يوم اذا امسي يسورم

وشاهد لايسال مثل الغانيد ويل للامتحان والخبره فان سكنت جازان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت سفر سبيل عن المجهول وما احب ان يغتري علي الظنون كما اقترت الالسن في ذكرها من اهل العلم بحروه الكذب لان اوحر صابه او حقيره ابوي من ان اتكلم في هذه الصناعة بكلمة وقد تكلفت الاجابة فان اخطأت كتبت الخطا وبعد دعاو وتعرض لها لا بحسنه وان اصبت فلا احد علي الاصابة دوابتفع وصفه من ليس باس وكلمه حكم فسمع من حليف وسواس قال ابن السجري في امالية كتب الي وجلا ما نادكر كتاب العجم لانه لما عمل الاولى هذا العمل اعمل الاب الثانية عمل الثانية وكتبه في هذا نحوي من العمل اصغرها ان انه جعل اسم لا معرفه وقال ان من سبه لا تيمس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة فاجبت عن هذا بانني وجدت قومامن النحويين منهم محمد بن علي ان المشبهة بليس انما ترفع النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضرا ولا يحسن والا الرجل حاضرا وعللوا هذا بان لا ضعيفة في باب العمل لانها انما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الاصالة في العمل فالنكرة والعمل ضعيفة جدا فلذلك لا يعمل العامل الضعيف الا في النكرات كقولك عشرون رجلا ولي مثله فرسا وزيد احسنهم ادبا فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف المحولين خصوا الاضعف بالاضعف وحاجي بشعر ابي الطيب احمد بن الحسين اعمال لا في المعرفة في قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذا فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ووجدت ابا الفتح عثمن بن جني خير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ولكنه قال بعد ايراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر واعمل ضمني هو فرعا المنكور في الشعر القديم هو الاغرب الا ان خبرها كما تعلم الزمه الحذف وذكر في قول سعيد بن مالك بن صبيعة

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اراد لا ابراح لي او اعتدى في قول رويشد بن العجاج

والله لولا حشي الطيخ بي الجحم حين لاستصرخ

اراد لاستصرخ لي وفي بيت للاعشى الجعدي فنه من فوع لا معرفة وهو

وحلت سواد القلب لا انا مبغ سواها ولا عن حبها متراخيا

٢١٢
٩٧٤٦
٧٠٤١٢

في

كتابة الأشباه والنظائر

للخوبه

وقبله «دنت فعلقت في حب فما انبعثت» قولت ودت حبتي في فؤادها «
وبعده «قد طال عهدي بانسان وطلعه ولا فتيت اياما فتشبب المواحيا
وانما ذكرت هذين البيتين فرد مصنوع لان اسكان الياء في قوله مواحيا
ممكن مع تصحيح الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث قبله
«واقيموا بني النعمان عنه صدوركم والا تقيموها عاز بن الرواديا» عنا
واذا صح نصب ماعيه البيت فلا تخلو الا الاولى ان تكون معلله او بلغاه
فان كانت معلله فسمع خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الباء
في موضع النصب كما اسكنها الاخر في قوله «فمضى بالياس من اسمائها كافي
وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله
وليا وكفى بالله نصيرا ومثله في اسكان الياء في موضع النصب قول
الفرزدق تقلب راسا لم تكن راس سيد وعمنا له حولا باد عميرها
قال بادوكان حقه ان يقول بادية انما عاقوله عمنا ولا يجوز ان
يكون عميرها مبتدا وخبره باديا لانه حينئذ يصير المعنى انه لو اراد ذكر لزمه
ان يقول باديه الا ترى انك لو قدمت العيوب لم يصح ان تقول عميرها
باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان كذلك فانصب في قوله مترا خيا بالعطف
على متبع لانه منصوب الموضع وكانه يقول لانا مبتغنا سواك ولا مترا خيا
عن حبها فان جعلت الاولى ملغاة كان قوله مبتغ مبتدا وخبره ولو شئت
ان تجعل الثانية ملغاة ويكون اسم محذوف فالتقدير ولا انا عن حبها مترا خيا
ومن حذفه لتقدم ذكره فان قيل فعل يجوز ان يكون قوله مترا خيا
حالا والعامل فيه الظرف الذي هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا
زيد في الدار جالسا قيل لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل
في الحال الظرف التام الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام صحيح ولو
قلت زيد راجلا ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راجلا وراغبا
فقلت زيد عندك ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان
ترفع راجلا وراغبا وتعلق الجارين بهما وحدث الجعدي بعد
انعقاد هذه الابيات في كتاب عتيق يتضمن المحبا من شعر الجعدي
لان باغيا سواها فهذه الرواية ملفقة تتعلق الكلام على سبع فاما
قوله ليزد عسلا فمعنى يزد ان يجد دنيا يا عسلا والعسل شدة الناب
مع اعوجاج فيه وهو ناب اعسل والبني جمع بنيه مريد اصول الانياب
وقوله هنة مخفف هسة يعني لهم في مست ميت وكما جاء في الحديث
الموتى هبي لبي والنوابي من قولهم نبا السيف ينبو اذا ضربت به فوجع
اليك ولم يعمل في الغرضية وقول رؤبة يحمش الطبخ بقار حششت
النار احمشها اذا اذكيتها والطبخ واحد هم طابخ كصاحب وصحب

وراكع

وراكع وركع شبه ملايكة النار بالطباخين وقوله حمين لا يستصرخ
اي ممن لا اجد هناك مستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول سعيد
ابن مالك وضعت اراهط ذكر اراهط ابو علي في باب ما جاء جمعه على غير
بنا واحده كقولهم في جمع باطل باطيل وبالطيل واراهط كانه جمع ارهط
قال واما فعل لم يستعمل عنده في هذا يعني انه لم يثبت عنده انهم
جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون العشرة على اراهط ولكنهم
استعاروا الاراهط في الرهط الذي هو اديم تلبسه الحايض يكون
قدره ما بين السرة الى الركبة وغير سيبويه قد حكى في الرهط الذي
هو العصابة انهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط
كما جمعوا الكالب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب وكما جمعوا على
غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث كانه جمع احدوثة
كاعصار واعاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع احدوثة كما غلوطي
واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي ولم يقولوا احدوثة
النبي وما جمعوه على غير قياس قولهم في جمع الزبي وظبي الشاة التي
تحبس للبن وقيل الحديثة العهد بالولادة مات مضموم الاول
وخالد في قولهم في جمع القوم وهو الذي يولد مع اخر قواهر وفي جمع الطير
وهي الدابة طواد وفي جمع النبي منا وهو ولد الشاة اذا دخل في السنة
الثانية والبعير اذا التي ثنيته وذلك اذا دخل في السنة السادسة
وفي جمع الرجل الذي وصفت رجال وهي الانثى من اولاد الضان وفي جمع النفساء
وهي المراة التي وصفت نفاس وقيل نفاس بكسر اوله والنفاس
ايضا بالكسر واحدها نفلت من خط بعض الفضلا قال نقلته من
خط الفارسي قال الشيخ ابو عمر وعثمان بن عيسى بن منصور ابن ميمون
البلطي النحوي هذه القصيدة الحرباذية لانها تتلون كالحرباء وحرف
روبها يكون مضموما اسم بصر مفتوحا اسم رجل مكسورا اسم سماكنا وانما عملها
كذلك لامر في احدها انني حالم اسبق اليه والاخر كما الحدي بها النواه
لاني اثبت فيها بعد اذهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى
الزمان واهله وهذا اولها اني امرؤ لا طيش الشباب فداحسن القوام
يجوز في يم القوم الرفع على انه فاعل احسن والنصب على التشبيه بالمفعول
به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة
الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل
واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع فيه
«فارقتني بمنى عيشتي» اذ فارقتني والغرام «
(ترفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصف عطفا على شره

والخفض على عيشتي ٭ الا استلاب بقينة ٭ تنشد ولدي والاغلام ٭ ٭
ارتفع غلام عطفا على المضمر في تنشد وانتصب عطفا على موضع قينة
فكانه قال الا استلاب قينة وانخفض عطفا على لفظه
٭ ٭ ذو الحسن ليس ليسوه ٭ طيب الاغاني والمدام ٭ ٭
ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض على الاغاني
٭ امسى سبد مع سائح ٭ في الخد منسكب سجام ٭ ٭
ارتفع سجام خبر مبتدا محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني وانجر
صفة لما قبله ٭ الغي صروف الدهر مصطبرا وماحدي كلمام ٭ ٭
يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر فان
بعض العرب يشبه كلما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على
مسمار ونوال ٭ لا اشتكي بحن الدواهي ٭ اذا تحالى بي العظام ٭ ٭
ارتفع الطعام فاعل بحال وانتصب صفة لحن وانجر صفة للدواهي
٭ ٭ فارسمتان وفارستني ٭ في نصرفها الحسام ٭ ٭
ارتفع الحسام بقوله فارستني وانتصب بدلا من هن في فارسمتان وانجر
بدلا من الهاء في نصرفها على حد قول الفرزدق

٭ ٭ على حالة لو ان في القوم حاتما ٭ على جوده لضن بالماء حاتم ٭ ٭
والقوافي مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده
٭ ٭ وبلوت حد السيف في عمل ٭ فاخلفني الحسام ٭ ٭
ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حده وانجر بدلا من السيف
٭ ان كنت في ليل الخطوب ٭ ارقب لينكشف الظلام ٭ ٭
وارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ليل
٭ واترك ملام الدهر عنك ٭ فما حديثك والملام ٭ ٭
ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب مواو مع وانجر عطفا على الكاف
في حديثك ٭ اردى زماني عارضي ٭ للعرض حتى لا يرام ٭ ٭
قد جا الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول الرسول
واما الكسر فلا سبيل اليه لانه زيادة الباني مرام فيصير برامي حتى
المراماة ويصير المعنى لا ادرك الزمان حتى تترك مراماتي
٭ اني ادركت العيش اكحل ٭ وصحبة الاشوار ذام ٭ ٭
صحبة الاشوار مبتدا وذام خبره ويجوز نصبهما معا باري والذام الدم
واذا زدت على ذام الفا ادا بالفظ المخفوض وتضيفه اليك كهو
٭ كم حاسد لي معاند ٭ عد اعلى وكم لئام ٭ ٭
قد جا بعد المرفوع والمنصوب والمجرور قال الفرزدق
٭ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعى يربع خالة ونصبها وجرها

وجر ٭ ٭ وجب امره عايته ٭ لما سبني مستهام ٭ ٭
الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة
لامر كعلى الموضع ونصبه بعامله وجره نعت امر على اللفظ
٭ عين العدو عذوت مصطبرا معصمه اسام ٭
اسام بالرفع مضارع من سام بمعنى اسامي حبيبي للمفعول وبالكسر اي اسامي
بمعروف اخطر في الزمان حتى افاخر من بقا فخري
٭ لا عزني تفضيله ٭ هذا الزمان على علا القيام ٭
ارتفع القيام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذ لك على ان فاعله ضميرا
اي علا هو القيام اي زاد عليه في اللوم واجر علي ان علا اسم بمعنى فوق
حرفا ومعناط الخاة ويسمها حرفا كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق
الفرس وانشد سيبويه فلي تنوش الحوض نوشا من علا اي والحق الاتسم
اجاهل العدو القيام تقدم ان يتبع ويقطع الى الرفع والنصب
٭ ان الموه عند حدم الناس يغنو والطعام ٭
الرفع على الابتدا والخبر محذوف والنصب عطفا على اسمان والجر عطفا
على حد مر ٭ لا تزج خبز اس ضعيف الود بخل بالسلام
الرفع على الحكاية اي بقوله سلام عليكم والنصب على المصدر اي بان يسلم
السلام والشد الفارسي
٭ فنا دوا يا لرجال غدا ٭ وفي تراحلهم نفس ٭
وقيل بجر زني الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جني في سر الصناعة
٭ وعليك بالصبر الجميل وما يلوذ به الكرام ٭
الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغرا والجر بدلا من الصبر
٭ لا يستفيق القلب من كلف بلا بي او غرام ٭
الرفع على الابتدا والجر محذوف والنصب بلا بي والجر على كمد
٭ حتى متى شكوى اجي البث الكئيب المستقام ٭
شكوي مصدر مضاف الى فاعله او مفعول ورفع المستقام انبا عا لمحل الفاعل
ونصبه انبا عا لمحل المفعول وجره على اللفظ
٭ ما من جوى الا تضمنه ٭ فوادي او سقام ٭
الرفع انبا عا لموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب عطفا على
ما تضمنه ٭ لهدا رك حي سه ذ لا وصل في لحام ٭
ملا مني لحام مبتدا وخبر ونصب لحام باري وكسره بتقدير لحامي
٭ نذر علي محتم من فوق ما في او امام ٭
فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرف او مجروران على اعرابا
على انهما يكونان ما قبل خلفك خلفه فيه مانع الملام

الرفع بنفع والنصب والجر بدلا من هاءه

" ما يضر مداك الا " حين يسمعه الكلام "

الرفع بنصر والنصب بدلا من هاء يسمعه والجر بدلا من مداك

" ما في الورى من مكرم لذي العلو والاكرام "

الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا

" اعش فيهم اذ بلو متعلم وقد جهلوا الاقوام "

الرفع بلا بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم فيهم " في غفلة ايقاظهم عن سود دلله النيام "

عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان يكون بمعنى دع فينصب ما بعدها وجرها نسمع به بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول المتنبي : افلا فعالي بله اكثره مجد

رفع اكثره ونصبه وجره ليس الحياة شيمة لي في السفاهة ولا لغير يرتفع مراد بلا بمعنى ليس والجر محذوف على حد قوله وانا ابن قيس لا براح ونصب عطفا على شبهة وتجر عطفا عليه على التوهم لانها في تقدير الفا على حد قوله

" بدا لي اني لست مدرك من مضى " ولا سابق شيا اذا كان جائيا "

" فكرهت في الدنيا البقا وقد تنكد والمقام "

الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقا والجر بواو القسم على ارادة مقام او بتكرير

" اني وردت وقد سيمت العيش لو بيد لو حمامي " " " "

الرفع بيد لو والنصب بودوت والكسر على تقدير حمامي " ساضا في اثلي

وجد بخط العلامة شمس الدين بن الصايغ ما نصه الكلام على قول الشاعر

" هيهات لا ياتي الزمان بمثله " ان الزمان بمثله لبخيل "

هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور انها تستعمل مصدرا بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لا ياتي الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات خطر لي فيه انه يعود على مثل اي بعد مثل بقدا الممدوح عنا لا ياتي الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر

" هيهات هيهات العقيق واهله " وهيهات خل بالعقيق نواصله "

وتكون المسالة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه قيل لا بد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوي وابن عصفور في شرحها

على الايضاح وابو حيان في الارتشاف والاسبذي في انما كلام على الجزولية والجواب عن هاؤم اقرؤا كتابيه بان هذه ليست من باب الاعمال او انها منه وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه ايات منها قوله تعالى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم وقوله تعالى ان الدين عند الله على خوف ابي على في الحجة وقوله كيف اصبحت كيف امسيت واكلت سمكا لبنا تمرا او انها جملة حالية في تقدير الخبر هاؤم قارين علي حد فليمد وحال منتظرة او انه بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما قاله ابن خروف في قوله تعالى النار ذات الوقود او ان الفعلين قد ارتبط احدهما بالاخر من حيث كانا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في شرح الايضاح قلت لا نسلم اشتراط الربط قال الامام محمد بن ابي البركات محمد بن عمر في شرح المفصل ما نصه ضابط هذا يعني باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويتبع بعد ذلك كله يصح ان يعمل فيما كل واحد منه قد مر على انفراده سواء في ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جر سواء المتعدي لواحد واثنين وثلاثة ويسرا واجود حرن عطن وعامله انت مخير في ايهما شيت وقال الاسبذي في شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله ولو ان ما اسعى الادبي معيشة البيت وجزم هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح نسلط الثاني على لفساد المعنى وحقيقة ان يتقدم عاملان ويتاخر عنهما معمول لكل واحد منهما تعلق به من جملة المعنى وطلب له فقال بعضهم اضاروا واشتغلته لباب الاعمال في ان فعيل فيه بين العامله والمعمول تحاله ان يجعله وحال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال وينصب قليلا بالطلب ولا يفسد المعنى وذكر علي تقدير يوما ان طلب معطوفا على الحال كلها لا على الجواب الذي هو كفاني ويكون التقدير يوما اسعى الادبي معيشة كفاني هو اي القليل من المال وانا لم اطلب القليل بل طلبت الكثير ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشترك الثاني مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاني يضحك زيد حتى يكون الفعل كالفصل والمنقول اكرمت اهنت زيدا الا بالواو ونحوها وفي التقدير لا يشترك الثاني الا الاول في شيء ظهر على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل فيهما فقد يكون في عمل غيرها فيهما كما قدمنا عن ابي الحسن بن عصفور في موجبه الاعمال بين هاؤم اقرؤا كتابيه والذي اذهب اليه ان قلنا ان العمل شرط مقدر فيه اي ان تاتوني اتنزع فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فانه جواب سؤال مقدر كانه قيل ما حوابكم فقيل قل الله ويفتيكم يخرجها هاؤم اقرؤا البيت ايضا كانه قيل ما حوابكم فقيل قل الله ويفتيكم يخرجها هاؤم اقرؤا البيت ايضا هيهات هو انه سالة كانه قيل فان قيل لما ذا بعد قيل لا ياتي الزمان بمثله فان قيل فهيهات بمعنى بعد اثنان الزمان بمثله قلت البعد يستعمل

في المحال لقوله تعالى حكاية عن الكفار وذكر رجع بعيد فان قيل وذكر في لفظ بعيد قلت حاء في لفظ هيهات قال هيهات هيهات لما توعدون وقد نص ابن عصفور في قوله هيهات العقيق على انه من باب الاعمال وتعقبه عن ابي علي وفي ان يكون النفي لقائله فانظر الى تعقبه الاول بالثاني قال ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انها اسم فعل بالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيهات المتأخرة عنه البصريين وعند الكوفيين المتقدمة وان يكون هذا من باب الاعمال وليس قولك تام فاعرفه بعد لان ذاك الثاني مؤكد للاول والا يمكن هنا تأكيد لان اسم الفعل الذي يبدل الفعل اختصار بدليل قوله صه للمفرد والمثنى والجموع المذكر والمؤنث فتكراره لتأكيد ما قبض لما اريد به من ذه (الاختصار فان اكدت اجالة باسرها ساغ نحو قوله قوال قوال رجل الفارسي وغيره) البيت على الاعمال واعتقر والاضمار في غير العامل في الظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وشبهه من الافعال الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق المحويين قالوا ان الذي شذ في الاخر قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما احرفه عندي واشذه

وما اخوف عندي اذا حكمه والامن الالوان

وشذ قوله فانت ابيضهم سربالا طباخ ولقد كنت قد ما فطرت هذه المسألة المحوية في ان اليابين من واد واحد والوارد في احدهما وارد في الاخر بحسالة فقيه وهي ان المتضع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد في المتضع وارد حكمه في القران ضميمة باختراع المفهوم لاجتماع العلوم اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسم ان لا تعمل ان اشتهت الفعل واشتهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والثاني كالصفة المشبهة بواو افعل هذه لو قتشبه الفعل شبه اسم الفاعل في جريانها مطلقا واعني حالة تذكرها في افرادها وفروعها وهو بعمل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقولة لعمرك ما ادري والي لاوجل على اينا تعدو المنية اول بل ان جري افضل على المضارع فلم يجر بعير الفروع فان قلت ولم لم يكن افضل جاريا على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار

بالاصالة والزيادة الا ترى ان ما مؤنثة جارية والتاء خارجة عن ذكر ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلامنا في افعل من هي لازمة الافراد والتذكير ومعنى الحرباف كما تاله في افعلين من وهي لازمة ابن عصفور الحربان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم يشبه اسم الفاعل الجاري على الفعل بشبة الصفة له في لحاق العلامات الدالة على وعيه السد اليه بل جريه مجري فعل التعجب في المعنى وكذلك لزمت الافراد والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستغنين لذكر بدلا انها على الجنس كما ذكره موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل وابن ما شاد وقد اخذه ابن السراج كذا في الايضاح وقد علل ذلك بمثاله في الايضاح بانهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين ال فاذا البيت من ادخلوا الفروع بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المستغنات كذلك والا كاذكره بعض المتاخرين من انها مع من كبعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان اعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان على الحامدين الافعال قاصرا في علله عند المتصرف لشبهه بالاسماء فاشبهه من الاسماء ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف علمت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله لا في الظاهر ولا في المفعول به على المشهور وهذا على قول من قال لا تعمل واما قوله تعالى والله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث نصب بمقدر نصب المفعول به على المشهور اي يعلم حيث لاجريا الاضافة لان اعلم بعض ما يضاف له ولا تنصب باعلم نصب الظرف لان علمه غير مقيد وفي الاخرس وكذلك قوله واضرب منا بالسيوف القواضب نصبه بمضرب مقدرا وقيل باسقاط الخافض اي اضرب للقوانس ورجح الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال انها لا تعمل وهو ما يحتمه علامات تدل على شبه ما لحكم لشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدل على سببه ما لحكم لانه كقوله كان جوابي بالعصي ان اجلدا وزيدا مررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها في الظاهر مطلقا حكاه سيبويه في موضع ومنعه في اخر وحكم عليها بالفعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل العرب في مسألة الكحل استحسانا واو التباس فقد مناه وواجهه الا ان بعض المتاخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوي شبهه بالفعل من حيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق

ايضا قال ابو علي فيما نقله المتقدمون عنه في مسئلة زيد اشر ما يكون خيرا منك
خيرا ما يكون وتوجيهه قول المازني في ان خيرا ما يكون نصب بخير منك وقد
تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل
بالحرف ما ره زيد اعلم منك وجواب ذلك ان لا نسلم ان ذلك لعلة شبهه
بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر مجراه في كاف العلامات بخلاف العلامات مما
يقوي شبه الفعل وقد ذكره جماعة من المخرجين في علة عمل اسم الفاعل
وان سلم ان ذلك يقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف
غير متصرف ما شبيه بالاسم بدليل مسئلة ان زيدا نعم الرجل وان ليس
للانسان الا ما سعى فانها المخففة من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير
هذا من المسايل وما حال ضعيف تعلق بضعيف ووجه الشيخ ابو عمرو
القياس بان اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل
انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل وافعل
لم يوجد فعل بمعناه اي يدل على الزيادة واعترض عليه اولا بان
الصفة دالة على الثبوت والفعل الا وهو دال على الحدوث وفي افعال
الضوابط ودلالتها على الحدوث او الثبوت بحث واما امثلته فنابية عن
الفاعل او فعلها المجرد من ادات الكثرة فانه وان لم يوضع لها لا ينافيها
وثانيا بان الافعل بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيل التصرف يخرج على
ان للقايل ان يقول ليس الفعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل
لتثبت بذلك لان سيبويه مثلها بما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في غيره ولكثرة الامثلة في مسئلة الكحل مالم يبسط عذره في غيره ويقيد
ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل مالم يبسط في غيره ولقد
بسطه الامام جمال الدين ابو عمرو اذا كان افعل بمعنى وهو في المعنى
لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منتفا اي صفة
بسبي وهو في المعنى يتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل لسبب اي
محصول سببا وقيل الافضل بالحقيقة للعين هي سبب للكحل في
التفضيل ولهذا التزمت باعتبار وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء
الموصوف والتفضيل بعكس لاجل النفي والامام جمال الدين بن
مالك حيث قال في تسهيله لامرفع افعل التفضيل في الاعراب
ظاهرا او اضمارا منفول هو مذكور او مقدر منسبك بعد نفي او شبهه
مصاحب افعل ولا اعرف مخرج اللغة من رفع بها الظاهر مطلقا كما
سبق لكن كان ينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت
برجل احسن منه انت الافعل مفضول المفضول ابدا هو المجرور وهو
ذلك الظاهر الذي فوض رفع افعل له وهو الكحل اذ الضمير يعود

عليه

عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره
سيبويه من الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذي
الحجة قيل وحذف اليه ايضا قال الخفاف من قال احب حمله على لفظ
الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اي في الوجود والموري في
رفع الصحيحين ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى الله العمل من هذه
الايام العشر ولا شاهد فيه اما تجويز مع ادخال من على الكحل كما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من زيد او على ذي الحل كما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من زيد وما حذف منه مع من زيد وانما حذف منه مع كقوله

ما ان رايت كهند اسه من احد ٭ اولى به الكحل من وجد واعدام ١٠ ٭

وسنه بينا الكتاب المعز وان لسحيم

مررت على وادي السباع فلم ار ٭ كوادي السباع حين يظلم واديا ٭

افقر به ركب اليه وسنه ٭ واخوف الا ما وفي الله سائرا ٭

قال الاعلم في كتابه تخصيص عين الذهب المعنى افقر به ركب اليه منهم
بوادي السباع مجرى في الحذف مجرى الله اكبر يعني على احد القولين وقدره
في النكت افقر به ركب سنه منهم علي ان به يعود على وادي السباع لا على
ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول وقدره بدر الدين بن
مالك لا ار بي وادي ا افقر به ركب سنه كوادي السباع ولم يوف التقدير
حقه كانه حذف الفعل كله وهو منهم العايد على الركب وبقي على
المجال الاخر وهو كوادي السباع الذي قدره الاعلم به وادفع كوادي
السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه الى وال فيه من حالة الموصوف
باسم التفضيل وتلخيص البيت ولا ار بي كوادي السباع وادي ا افقر به
الركب الا اليه سنه وهو الملك منهم بوادي السباع وقال ابو جعفر
النحاس في شرح ابيات سيبويه سالت بالمكان مثل تغلبت عليت
وقال السخاوي في شرح المفصل ويحتمل ان يكون هنا فعلا ماضيا ويرتفع
ركب على انه فاعل وسنه مفعوله به والكل في موضع الصفة لمرادا واخوف
علي واخر ار اخوف قال الخفاجي وواد ي تمييز بمعنى لقد ما رايته كاليوم رجلا
واخوف معطوف واي واخوف به منهم وبعد ضمير اي لكون افعل بعده
ضمير مذكور وهو في المثال في عينه ونقدت نحو ما حكاه ابو جعفر عن محمد
بن يزيد من قولهم ما رايت قوما اشبه بعضهم ببعض من قومك وقال
رفعت البعض لانه اشبه له وليس لقوم قال بعض شراح التسهيل
تقديره ما رايت قوما اشبه بعضهم شبه بعضهم ببعض من شبه قومك
ببعض فجعل اشبه موضع ابين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم
كمل الاختصار بوضوح المعنى بالفقد بر ما رايت قوما ابين فيهم

شبه بعض ببعض في قومكم ثم حذف الضمير الذي هو فيه العايد على شبه
وادخل من على شبه فصار التقدير بعض شبه بعض قومكم ثم حذف
شبه وبعض وادخلت من على قومكم وحذف متعلق شبه وهو بعض كذا
ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومكم وهو على حذف اسمين وبعد بقي تقدم
في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعد
السماع في ذكر وليس موضع قياس والجواب انه قد استقر ان النهي والاستفهام
للانكار تجر بان مجرى النفي في احراف كان الاربعة والاستثنا وتسويغ
مجيء الحال من النكرة في الفصيح الي غير ذلك وصاحب افعل هو رجل في المثال
وصرح به بدر الدين وكذلك جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبيا
فقال في شرح الخلاصة لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب الا اذا ولي نفيا
وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار ين وقد رايت الامام جمال
الدين بن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين سالته عن ذلك فقال
ان قصد بدر الدين بالاجنبي السببي الذي انفصل بضمير الموصوف كما مثل
به في اثنا كلامه من مارايت رجلا احسن منه ابوه فلا اشكال ان افعل فيه
لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذه الغية مستغنى عنه بقوله
مفضلا على نفسه باعتبار ين وان اراد به في السببي الذي للموصوف
به تعلق فقيس كذلك بل لابد ان يكون سببيا بهذا المعنى وهذا الذي
يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج مارايت
رجلا احسن منه ابوه ولكن قد قدمنا ان هذا خارج من فيه اخوه وبقي النظر
في ما اذا قيل مارايت رجلا احسن في عينه الكحل الظاهر ويكون الضمير في
منه يعود على الكحل لفظا على حد عندي درهم ونصفه خلافا لابن الصايغ
شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقول الشاعر
وكل اناس قاربوا فيه فحلهم ☜ وحسن جعلها حال كما سار
كحاله في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط يرفع فيها افعل وعبارته
والظاهر انها لا تدخل لا على راي بدر الدين عليه ثاني قال الشيخ جمال
الدين ابو عمرو ويشترط ان يكون بسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه
واما عود الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحال عين الفاعل
ولذا شرط الشيخ جمال الدين بن مالك قيد مفضول هو قلت المسوغ
لعود الضمير نصره كانه هو وهذا المعنى لابد من اعتباره في نفس
المثال المجمع عليه فان الكحال المنفي في عين رجل غير الكحال المفضول
وهذا هو الذي يسوغ تعدي افعل الرافع للكحل هنا الى ضمير المجرور
بمن في قولك منه ولا يجوز مررت برجل زيد به قال الصفار في شرح الكتاب
بعد تقرير هذه المسالة وبقي هنا اشكال اثاره صاحبنا ابو الحسن

ابن عصفور وفقه الله تعالى وهو انكم قد منعتم ان زيدا به والفصل عن هذا
بانه عايد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذي في عين زيد ليس منفعلا
لمعنى اخر فيكون من باب ادرى كل فتوحرفا ليوافيه محاهم البيت قال وهذا
حسن انتهى وقد يقال ان ال في الكحل المذكور للحقيقة فالذي يعود عليه
الضمير مفسوه من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد
وشرب منه عمر وفعلا هما يرجعان لما وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب
الاخر انتهى ويمكن الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذكر اعتقر
في افعل لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو
زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى انما هي لرجل
لا للكحل على ما سيابي من ظاهر سيبويه وشرحه واعلم ان قول ابن الحاجب
منفيا لا اخالف قول ابن مالك بعد نفي او شبهه لان الواقع بعد شبهه
النفي منفي وبعد النظر في شيئين في وجه رفع افعل هنا الظاهر وفي
وجه اشتراطه هذه الشروط لذلك اما رفع ما الظاهر هنا فقد كوله الجمهور
تعليلين احدهما ان افعله هنا تعاقبت الفعل فاذا اقيمت الفعل مقامه
افاد ما افاد افعل من التفضيل وقد كان الواجب المقصوده عن الارصاد العاطلة
كهو لا لابوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال الشيخ جمال الدين بن مالك
رتا يجوه صح ان يرفع الظاهر هنا كما صح (سر الفاعل بمعنى المعنى في صلة ال
يعني من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته ال عمل
فيه لانه دافع موقع الفعل وعليه ما قشة وهو ان ال تقتضي الوصل
واصله ان يكون باجالة وشابه المعرفة وهي اماته خل على المفرد فلذلك
حسن وصلها بالوصف الذي له شبه ان باجالة والمفرد فهو بعدها له جاذب
للفعلية اما في مسلمتنا فيعد تسليم ان الفعل يقع هنا ويودي معنى
الوصف لا جاذب الا ان يقال الاصل في مكان الستعاب اذا ادى الفعل
معناها وصح حلوله محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل
بان الفعل اذا وقع هنا لم يتساوى المتركيبان من حيث ان نفي الاحسنية
لا يصدق بالمساواة وجاه بعض شراح الحاجبية الانفصال عن ذلك
فقال اذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على
عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنه وهذه
فيما اراه مكابره وحاول بعض اجناسه الانفصال بان مارايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد محتمل لان يكون كحال عين زيد احسن
ولا لان لا يكون بان يكونا متساويين ومارايت رجلا احسن محتمل لان يكون
كحال عين زيد احسن وازيد كما تقدم ولا لان لا يكون بان يكون الفضل
فقط متساويي المدلولان في الجالة وهو على ما فيه اقرب من الاول القول

وقد يقال ان نحو لكل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان منصبا
على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين
زيد فالمراد في الاستعمال الاخير بوضح لكن ذلك انك تقول ما رايت افضل
من زيد بعضه اثبات الافضلية له قال من تعلم من محققي المفسرين في قوله
تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ومن اظلم ممن كذب المعنى لا احد اظلم
في اوليك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه وتقول ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وان كان منصبا على نفي المماثلة
وهي تصدق بالمشبهين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الامرين ما اخرجه
مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده
سبحان الله العظيم مائة مرة لم يات احد يوم القيمة بافضل مما جاء به الا
رجل قال مثل ما قال او زاد عليه ولو قيل ان او بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق
اولى فتامله لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني فصاحق التشبيه
ويوضح لك الثاني قوله تعالى وليس الذكر كالانثى ونظير ما ذكرناه هنا في التركيب
من قصر بعاني الاستعمال على احدها بمقتضيه وضع اللفظ فيصير بعض
المفردات على ذكر عرفا نحو الدابة في اجناس وان عم البيت في الاعلام
بالغلبة هذا اسمي يوافق عليه مارس اللغة العربية ولم تجبر على
القواعد الحديثية الثاني من تقابيل الجمهور لرفع افعل الظاهر انه لم يرفع الظاهر ورفع على اما انه مبتدا مخبر بالكحل او خبره الكحل مقدم
عليه لزم امر ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى
الاجنبي انه غير معمول له عامل الفعل منه والا لم انفصل بالخبر او بالمبتدا
او الخبر ومعموله فصل بمعمول له عند من يرفع احدهما بالاخر والفصل بين العامل
ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانهما كالكلمة الواحدة مثال ولان افعل مع من
كالمضافين ولا ينفصل بينهما بما جنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا لضرورة
وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير ان
يتقدم احسن وتاخر اما على تقدير ان يتقدم الكحل او يتاخر عن منه بان
يقال ما رايت رجلا الكحل في عينه منه او ما رايت رجلا احسن في عينه منه
او ما رايت رجلا الكحل فلا يلزم ذكر المحذور واجاب بدر الدين ابن لكر
وافقه الحديثي بان في تقديم الكحل تقدير غير الاهم لاجل الضرورة اذ
الامتناع من رفع افعل الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو امر استحساني
ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر يجوز التخلف عن مقتضاه اذا
زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو اهم واراده في الذكر اشم وسائل
منه ما يستلزم صدر الكلام تخصيصه نفي صفة رجل في المسالة باحسن

قال

قال الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا كان صدر الكلام موقوفا على تخصيص رجل
باحد امور المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واعتبر
ما يتقدم بترتب على التقديم بالخروج على الاصل ومطلوبية المخصص في
الاثبات بوجيه المائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يجوز يقتضي
ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال ان
فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جر الصفة وكذا الكحل جر الصفة واجاب
عن تاخير الكحل عن منه بانه يحث عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره
واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له
انك قد اوجبت على تقدير ان لم يرفع ان يكون الكحل مبتدا وهو اذا اخر لم يجز
عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذكر الاعمال فادحين في
نفسه حقيقة موسى في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدا مخبرا عنه بالكحل
هو قياس قول سيبويه في نحو ابوك انه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه
وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ويصير مثل صاحبها في الدار
وينبغي ان يتجاهل قول الشيخ باغمور في تقدير تقدم منه على الكحل انه يلزم منه
عود الضمير على غير مذكور على ان بناه على قاعدة سيبويه التي ذكرناها فان قيل
هذا التعليل لا يتاتى في العبارة الثالثة وهي ما رايت لعين زيد احسن فيها
الكحل فان الرفع لا يحصل به ذكر المحذور قلت هذا فرع الاولى فكما لا يجوز
الرفع في الاصل كذا في الفروع ولان المحذور واقع في التقدير وقال الرشيد
سعيد قد جوز والي التقدير ما لا يجوز في غيره قلت وان كان كذلك فجوابه
فيها كانت طالق غدا ولا تخرجي الا ان اذن لك لكن الاصل ان يكون المقدر
كالملفوظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كان في المنع على ان ذلك مشكل
اعني تعلق به منه باحسن في الاصل اذا رفعت الكحل باحسن لما يلزم من
تعدي مثل الظاهر الى مضمر وقد تقدم الكلام منه ولعل الصفار اخذ
الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي دخل عليه من هو
كحل اخر غير الذي رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا ايضا باتي فيما اذا قدم
الكحل ولم نذكره وجنح الى امر طويل خطابي ولا تشكل له ان يقال عود الضمير
على متاخر انما هو فيما جاء من العرب وهذا التركيب ولا غيره من التكلفات واعلم
ان هذين التعليلين مضمومان من كلام سيبويه رحمه الله تعالى واورد يعضل
على التعليل الثاني ما قلناه والانفصال بان سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين
مسالة الكحل بترتيبها ومسالة مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس بجواز
الرفع محال اخر وقد صرح الصفار بجواز المسالة بالرفع على تقدير تقدم الكحل
وعلى تقدير تاخره عن مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا بان
يكون الكحل مبتدا اما اذا كان خبرا فيمتنع تاخير الكحل لما ذكرناه ونظير

هذه المسألة على هذا التعليل من الكحل عن احسن التنبيهين مسألة ما قام الا
زيد احسن بالكحل واصلها ما قام احسن بالكحل الا زيد احدا راد الامرين حمر التقدير
بين الامر الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل لا يتقدم ومسألة مررت بزيد او رجل
اخر تابعين اثر واجبي الكحل من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ومسألة هذا مثلا
رجل اثر واجبي الكحل من النكرة على تقديم الصفة فجعلوا القبيح لرفع منه ولعل هذا
مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع له الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو مستغن
لقصوره على غيره اي لان الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية لاستلزام
ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفع افعال الظاهر فامره اخف ورفع افعل
الظاهر في هذه المسألة تعليل اخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا احتمال عليه
شارحه وهي ان افعل اذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موصفين في جارية
على الاول في المعنى مع رفعها الظاهر فرفعه اذ ذاك كما ترفع الضمير لانك انما
تفضل بها المكان على غيره اذ لا يعقل ان يفضل بها نفس الشيء على نفسه
بحال سيبويه ولكنك زعمت ان للكحل بها علاقة وهيئة يعني علاقة من الحسن
وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى ما رايت احدا حالا في عينه الكحل
احسن كحاله في عين زيد وهذا في التقدير كقولك ما رايت
احدا يحسن بالكحل في عين زيد كحسن زيد مرفوعا رايت احدا احسنا
بالكحل كزيد ولا اتاني من ذلك في مروت برجل خير منك ابوه لان فيه افعل
صفة للاب لان تفضل الاب على احد ممكن فحصلت الصفة بما بعده وذكر
ابن فلاح في الكافي تعليلين اخرين او كلها انها عملت في الظاهر في تفضيل
الشيء على نفسه بان ذلك بالنسبة الى المعاني غالبا يجري مجرى الضمائر مرفعته
كما يرفع الضمير بانها انه لما اتحد الفاعل والمفضول حكما نزل منزلة شيء واحد
فهذه خمسة تعاليل لعرابها مجتمعة النظر الثاني في وجه اشتراط ذلك
الشروط انما اشترط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء وفي
عبارة السهيلي في قوله فصاحب افعل فقيل ليتأتى التفضيل وهو قوي
وقيل لان الاسماء العاملة لا تعمل لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه
النفي فيقال ما احسن في عيني رجلا الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قام
الزيدان فرفع الوصف مكتفى به واجيب بان الفعل لم يرفعه اسم الفاعل
واما السبب عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له
ولا بد منه لانه الذي رفعه افعل واما التفضيل فافعل وضعت له
وكونه بين شيئين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلا يفضل الشيء على
نفسه انما طريقة ذلك والنفي لامكان وقوع الفعل موقعه واغنائه
عنه كما قررناه في التعليل بمعاقبة الفعل وهو لينتظم بالشروط السابقة
لكونه تقدم ان بدر الدين بن مالك اشترط الاحسنية في مرفوعها وتقدم

الكحل

الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية فان قلت فان كانت اذا
قلت ما رايت رجلا احسن منه ابوه او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد يصح وقوع الفعل موقعه فقد اجاب عنه بدر الدين بان المعتبر
في المراد رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يوقع موقع الفعل الذي بني
منه معنى وان فيد ته ولو قلت في الاول يحسن ابوه لحسنه لقامت الدلالة على
التفضيل او يحسبه ابوه اي يعرفه لكن قد جئت بغير الفعل بني منه
فانت الدالة على العزيزة المستعارة من افعل والعينة الكحل يحسن او يحسبن
الكحل خلا فانت الدالة على التفضيل في الاول وعلى العزيزة في الثاني
انتهى وهذا انتقد هر ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط وتقدم
الجواب عنهم فلا يطابق فيطابق بينه وبين هذا واعلم ان رفع افعل
الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل
من اولا فعل في جميع استعمالها لها احد من تنفعا العليل في هذه المسألة والذي
ينبغي ان يقال ان هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وجه قيام عدم عملها
هل هو كونها اشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف لشبهه للفعل
وهي الصفة المشبهة في باب العلامات وهي ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله
او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ اثير الدين وغيره وانا ان قلنا بالاول
فينبغي اذا استعملت بالالف واللام يجوز رفعها للظاهر فيقول هذا الرجل
الا مثله ابوه لانتفي ولا يجمع اذ ذاك وكذا اذا اضفت المعرفة نحو زيد
افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني
فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله سبحانه وتعالى اعلم

فائدة

مقصورات في الخيام قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة لوالده
هذه الاية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة ان حور جمع حوراء وهو
جمع - مجعولات في الفضول فلو جاء على الا اذا كان حور مقصورة في الخيام
كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية كما قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة
ناصبة واما قوله تعالى ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات فيتعين ان
يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة محمودة ولا يجوز ان يكون بدلا لان
البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص النحاة على ان قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يوسنون بحرز ان يكون بدلا لان البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص
النحاة على ان قوله تعالى هدى للمتقين الذين يوسنون بحوز ان يكون الموصول
تابعا وان يكون منظوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع امتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز
ان يكون هنا للصفة السابقة وهو افعل التفضيل في قوله تعالى خير
منكن لان نصوص النحاة على ان الصفة التي تنعت بها المستفاد

من اسما الفاعلين واسما المفعولين فيقع نعتا ولا يمتنع ولا يحسن ان يكون حالا
من ازواج وان كان نكرة تخصيص بالوصف لان الحال على الوصف اولى من الحال على
الحال والاجود ان يكون حالا من الضمير واستغنى عنه اوضح من ان يذكر لان صاحب
الحال المضمر وهو البدل بعض والحال انما هو للمبتدات فيبطل هذا وقوله تعالى
فيهن خيرات حسان ان جعلناه من هذا والذي اقول ان الوصف بكليهما
وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلاة والسلام نساء
كاسيات عاريات مائلات ممايلات لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من
غير لفظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ولكن
الاكثر الافراد والله تعالى يمنحنا واياكم مزيد الامداد فكتب له والده
رحمه الله تعالى ما نصه قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس حور مقصورات في
الخيام وقد ذكرنا ايضا فيهن خيرات حسان وقلنا مقصورات لا يتعين
ان تكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن
بانهن ملازمات لبيوتهن ليس بطوافات ويكون قوله في الخيام نظير قوله
قيد محبوس في المكان الفلاني فاخبر هو كقولك محبوس واما قوله تعالى فيهن
خيرات حسان فانه لما قال فيها قابله بالجمع فقال خيرات حسان وقال
حسان مراعاة للفواصل التي في السور من اولها الى اخرها والذي قبله
من غير فاصلة قوله فيها فاكهة ونخل ورمان فيهن الا ربكما تكذبان واعقب
ذكر بقوله فيهن خيرات حسان واما ما في هل اتاك حديث الغاشية فهو
اما كالذي في سورة القيمة واما مستأنفات فتي بداية كلام اخرد كرناه وهو البدل
بالمشتق وهو ضعيف لكن جوزنا ان يكون حالا الضمير في خبر لا سكن واما
حديث نساء كاسيات عاريات فهذا جاء على احد اللغتين والكلام على مائلات
المقران الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة
وافاض علينا جميع النعمة ودفع عنا النقمة آمين

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام سراج
الله من الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله تعالى مساكم وازال
عنكم ماساكم بفضله القصير اصلح الله شانه وازال عنه ما شانه ان الزمخشري
في الكشاف وقع عليه تعقب من فيض الالطاف في قوله تعالى ويستفتونك
قل الله يفتيكم فيهن وتتلى يا يتلى عليكم في الكتاب ثم قال فان
قلت ما تعلق قوله في يتامى النساء قلت هو في الوجه الاول هو صلة يتلى اي
يتلى عليكم في معناهن فيجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن فاعلى
الوجهين الاخيرين فيبدل لا غير انتهى كلامه واقول لا يصح على
الوجه وهو ان يكون ما فاعله البدلية من قوله فيهن والذي ذكره المعربون
في ذلك وفهم العسكري انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح

لوجهين
احدهما ان قوله فيهن فيه ضمير عايد على النساء فهو مقصود في الجواب
عن حكم النساء فجاء الجواب الله يفتيكم فيهن اي في النساء واما قوله وما
يتلى عليكم في الكتاب ففي المقرح بنا في النساء ويفتيكم المتلو في
الكتاب في يتامى النساء فلا تصح البدلية حينيذ من فيهن لاستلزام
ان يكون الجواب احضر من السؤال لان المسؤول عنه حكم النساء ومن
الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا وان كان
مقصودا بالحكم لان الاول ايضا مقصود وهو ان الله يفتي عباده في امر
النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم لان الاول ايضا مقصود وهو ان
الله تعالى يفتي عباده في امر النساء عموما ويفتيكم المتلو في يتامى النسا
خصوصا والجواب لا يكون احضر من السؤال الوجه الثاني ان قوله فيهن
متعلق بجملة يفتيكم المتلو بنا على ان ما ذكرناه فاعله ولا يبدل المعلق
بجملة من المعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا يتشقق
البدلية لان الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فظاهر ومنا من استلزام
ان يكون الجواب احضر من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين
الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب
على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل ما نقله في امر الكتاب لدينا تعالى
حكيم فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذكر
ذكر المتعظيم في البدل منه في غاية الطرح منودي الى جواب الامر
الذكر سبق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه لعزيز في
الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه يقسم بالامر العاجز
وهو ما يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص هو الذي
يتلى في يتامى النساء فلم يقسم به فلا تصح البدلية على هذين
الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا يصح له ان يكون بجملة
اعتراضية ولا اعتصية الا اذا علق في يتامى النساء فقوله يتلى عليكم
في الكتاب مع انها اعراب مختزعان لم يسبقه اليها احد فالمسؤل
اما مثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله تعالى يدبر
انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم الباس فكتب له والده الحمد لله
الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد السادات
من اهل الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه
اسعد الله صباحكم واد امر سعدكم ونجاحكم لقد ابتدهتم اعيانا وقلت
امتنانا واطول في الجواب والله تعالى الموفق للصواب ان قوله الزمخشري
والمتلو في الكتاب في معنى البيتامى معنى قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا
في اليتامى الاية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف ان لا تقسطوا لهن وهي

المذكور فيهن فانكحوا ما طاب لكم من النساء فجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو في الكتاب في الآية التي ذكر فيها اليتامى ما يتعلق باليتامى واذا اختصرت قلت الله يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن وذكر المتلو هو الآية التي فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألت سائلا عن المحجور عليهم العالم يفتيكم فيهم والمتروك في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس احقر من السؤال بل هو مساو له واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله في اليتامى متعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله يتلى على غير البدل وما ذكر ممنوع على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرض لها الزمخشري والبدل من فيهن قد تقدم ما فيها سماعا وبيانا مما قررناه وهي متعقبة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم الكلام اعتراض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول فقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في الذكور في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر في اليتامى للاحلام بموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول في البدلية المذكورة وجوز الزجاج ان يكون ما في محل خفض فقال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهو الذي قدمته هو الذي ظهر بعد التامل وهكذا يكون الرسم والتقدير يرغب الي الله تعالى في ان يكون خليفتي واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي به واصلح حال خليفتي وحامي امين

الاستثنا المفتح المبين في الاستثنا في قوله تعالى ولا اكبر الا في كتاب مبين للامام سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى امين اما بعد حمد الله الذي جعل علما الشريعة هم اهل العلم المتين واقامهم يحفظ الشرع المحمدي وفهم الكتاب المبين ومنحهم البيانات في الدين فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقة وجعل على منطقتهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطق المتقلسفين وحفظ عقولهم السليمة من ردي العقول فاستقاموا على الطريق المبين والصلاة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته واتباعهم فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق الفقير الى عفو الله الخلاق مجلس مولانا المقر الاشرف محب العلم والعلما حبيب الاخيار الحكم السيفي بكتمر المارداني بلغه الله تعالى في الدارين والاخرة حسن الاماني تغير بعض من حضر بما تفضل به من الاحسان

وهم في حق محبه الفقير الى عفو الله تعالى عمر فلما وقع الكلام في البقعة قال بعض الحاضرين قولا فمنعه ثم انتشر الكلام في الاستدلال وظهر من المتجادلين في الكلام كثير من الاخلال ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرا قاري من القران العظيم ايات معلم السبيل الى فيما في العالم الاثبات منها وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين ولم يكن في غرضي كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغط وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثنا اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السوال وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان ارحته بالاستقال الى الجواب فقلت والله تعالى الموفق للصواب **الجواب عن ذلك** من اوجه اربعة ومن لفظ قد قرر اكثره على المنازعة بغير علم واربعة وهن ان يجوز ان يكون الا بمعنى الواو والاستثنا من محذوف او من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثنا ذكر كلام المتعصبين لاقامة القسم لا يقطع فتصدق بهذا التصنيف تقريرا لاوجه في ذلك وايضاح القول والمسالك فاقول وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يقال يكون الاستثنا ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مشكل والفتح للعطف على لفظ وهو في موضع الجر لامتناع الصرف في اصغر اكبر في العدة والوزن وحينئذ يشكل الاستثنا وهذا الاخير ابو حيده من كان سيشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثاني وتمام الكلام ان الاستثنا اذا كرر على تقرير لا يصح ولا سيما ذكر فيما ذكر يستثنى منه الامر والاصل عدم الحذف ويتقدير ما هو مدة ليسالة عنه هذا السوال بعينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعده وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله علي المغفور باجوبة اربعة فاردت ان اثبتها فان اخرج الي عن الاستثنا الى العطف واجعل علي ما بها والاستثنا من محذوف مستلزما العطف في ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير لا ابتدا رفعا او نصبا لا النفي الجنس واخر ما ذكرت ان يكون الاستثنا منقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول دفعت المنازعة لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل او لم يقال مثله في القران العظيم وكلا من الاعتقادين غير صحيح اما الاول فقد صرح جماعة من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سياتي بيانه ان شا الله تعالى واما الثاني فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود الا انه اشار بكل وكان جملة كلام من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في

كتاب مبين فقلت له في الجواب الكلام في تقدير الا بالواو ولا بدون
ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير ولا الا ان التقدير حينئذ
وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر
الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر
منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ذلك وكل تقدير الواو ليصير التقدير
او هو في كتاب مبين وكان وقع في استشهادي بما قال الشاعر

" " فحولك راخ منازعته اخوه " لعمر ابيك الا الفرقدان "

فقد واعن البحث فيه وعن المعنى الذي ان ذلك لا يقال في القرآن وقال
بعضهم الا بمعنى الواو لا يعطف الجمل والا يفسد في القرآن هذا من العجب
فقد حمل الاخفش على ذلك قوله سبحانه وتعالى لئلا يكون للناس عليكم
حجة الا الذين ظلموا منهم واستشهد على ذلك بقول الشاعر

" " اداريه لهادارا ما عدده " لسيد ان لم يدارس لهارسم "
" " الا رماد هاجدا دفعت " عنها الرياح حوالها حرم "

اي داريه لهادارا ما دام قال الفراء في قوله تعالى وحكى عنه ذلك مكي
واستحسنه فقال فقوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في
الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين حمل هذه الاحرف
على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب مبين منفصلا مما قبله او جب ان ما يغيب
عن الله وهو في كتاب تعالى الله عن ذلك وعنده في الانعام ولا رطب ولا يابس
ولكن الاولى بعدها منقطعة مما قبلها على اضمار بعد لان تقديره لا يعزب
عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر ثم ابتدأ الكلام فالا شيء يعزب عنه
لا اله الا هو ثم ابتدأ فقال الا في كتاب مبين والا في موضع الواو وهو مضمر
قال ابو محمد مكي عتب حكايته عن ولكل هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين
لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال مكي وكذلك قال مؤرج والمهدوي حكى وكون
الا بمعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب واجود فكأنه
قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التأويل والاستعمال من قول
صاحب الكشاف ان الا بمعنى الواو وكون او بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها
بمعنى الواو لا نعرفه فحمل الكلام على المعروف المستعمل اولى والاضمار لا بد
منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام التعليلي ما ذكره مكي وقد علمت منه
امور احدها ان الحرجاني جوز ما جوزناه والثاني انا مكينا استحسنه
اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك
اعتراض فقد سبق لكن النقل عن الاخفش سعيد بن مسعدة
المجاشعي وهو من روس البصريين ان الا تأتي بمعنى الواو ولذلك قال
في المستعمل في باب العطف في حروفه فقال ولا الاخلاء قال الاخفش

والفراء

والفراء انما [illegible] انه قد ما خر جوا على ذلك الا اللهم وظهر لي بذلك اني لا اجاري
لدي المرسلون والا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو واحتجوا بقول
ان تكون الا بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من روس نحاة البصريين والفراء وهو من
روس نحاة الكوفة بعد ان ذكر في كتاب الله تعالى بل وفي الحرف الذي كذلك
من حكي عنه الفراء وقد جوز ذكر في هذه الاية بعينها ابو علي الحسين بن يحيى
الحرجاني هذا الا يزيد على قلة الممارسة للعلوم والقول اذا حكي الا يلزم من
حكايته اختياره مع انه لا تحامل ورد في اختياره في العمدة ولله الحمد انا المحذور
في العقايد الافعال المنكرة التي يأباها الكرام البررة لنشير الى هذا المحال
بحمد الله تعالى بعقد ي صحيح وما انا من قال الحق رابع وهذه الاية سبعت
فكيف ينكر هذا ذكر الكلام على الاستثنا منها وانما الكلام على ما نحن بصدده
ولنقدم الكلام على الاستثنا من المذكور فنذكر بعد ذكر الاستثنا
من العقد وقد نقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثنا
من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتدا والفتح على ان لا لنفي
الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر
وما يبعد وما يغيب ومنه الوعر العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة
بالرفع والنصب على نفي الجنس والرفع بالابتدا ليكون كلاما برأسه وفي
العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فجا في موضع الجر
لامتناع الصرف اشكال لان قولك لا احد عنده الا في كتاب مشكل التخلي
ما قرره الزمخشري وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان
الرفع في ذلك بالعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال
الشيخ ابو شامة الشافعية رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبي
رحمه الله تعالى قال ويعزب بكسر الضم عزب يعزب ويعزب اذا غاب وبابه
ضرب لغتان وسند الارض العازبة والوعر العازب البعيد والوجه في
رفع اصغر الابتدا فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على نفي الجنس
وقال ابو علي في الرفع هو على موضع الجار والمجرور في مثقال وهو رفع كما
في كفى بالله وقال في النصب انه عطف على لفظ مثقال اذ ذرة لا تنصرف لصيغة
والوزن تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على
ذلك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد التعلي وليس ما ذكره ابو علي
بفاسد اذا جعلنا الاستثنا من محذوف او منقطعا كما هو الجواب السابق
وكان الحامل لابي علي على الفارسي على ذلك
بالنصب ايضا لنفي الجنس فلما كان العطف هو
المقصود واتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا على مثقال واختلفوا

في انه يونس نظيرا في اختلاف حالتي العطف وهذا محال ضعيف
وكان اراد بعض من حضر ان يقوله بعكسه وجوابه ان القراءة سنة
متبعة فلا يلزم من الافتراق في موضع حمل المختلف فيه لوجود المانع هنا
ولا يلزم مع الافتراق على ان في ان في انه شيا نحو ما قاله الزمخشري
الى ان شاء الله تعالى ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول
على الانقطاع جرى جمع من المعربين وجزم به العكبري في اعرابه
فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراي في موضع جر للذرة او مثقال على
اللفظ ويقرآن بالرفع حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اي الا هو
في كتاب والاستثنا منقطع وقال على الذي جزم به الزمخشري وقد عسر
بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثنا
متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس ورفعها على الابتدا فعلى هذا
ينبغي ان يقف على السما والقول بان الاستثنا منقطع هل يرد ونقل
وقع في القرآن العظيم اهملا وهي مسئلة معروفة لا تطيل بذكرها واما
الجواب الاخر وهو ان يكون الاستثنا من محذوف فنقديره ولا
شيء الا في كتاب مبين وتقديره ما فرطنا في الكتاب من شيء وكل شيء احصيناه
كتابا وانما لم نجعله مستثنا مما قبله رفعا او فتحا لان الكلام على ان الرفع
للعطف على المحل والفتح للعطف على العطف فعدلنا عن الاستثنا من
من المذكور الى مقدر يستدل عليه ما سبق ولا بدع في حذف ما قدر
لدلالة الكلام عليه ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم
وان كل شيء مكتوب في الكتاب وقد يجمع بينهما في قوله تعالى قال علمها
عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وفي قوله تعالى وعنده مفاتح
الغيب وهذه الاوجه الاربعة التي فتح الله تعالى لا توجيه مجموعة في كتاب
الاول منها فقد علمت اصله ومن قدره في هذه الاية والثاني قد
علمت من قائله والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد
له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب تبصرة المبتدي انه يجوز ان
يكون بالاستثنا متصلا بما مثل قوله وما يعزب ويكون في الاية تقديم
وتاخير تقديرها وما تكون في شان وما تتلو منه من قران ولا تعملون
من عمل الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه الى ولا اكبر فتخيصه ما
من شيء الا وهو في اللوح المحفوظ ونحن نشاهده في كل ان كان فيجوز
الاستثنا من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم
يبين شيء عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ
تخصيصه كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر اما الوجه الاول فليس هذا
نظير امرر بهم الا النفي الا العلا فلا نك عند قصد التاكيد في نحوه

ذلك

ذلك يجب العطف قالوا ولا تقول قام القوم الا زيد الا الجعفر اذا نصبت
للتاكيد الا بالعطف فتقول الا الجعفر افاد قيل انما يكون ذلك الا في النفي
للتاكيد وههنا وقد لا يكون مقصودا فيكون كقول القايل ما قام الا زيد
الا عمرا قلت لا يصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه
ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيد الا عمرا غير ان المستثنيين
داخلان في القوم فلو سكت عن احدهما لا ينفي بخلاف ما نحن فيه وايضا
فلانه يلزم مجازان احدهما بالتقديم والتاخير والثاني تكرير الا لانا
لو خيلنا الثاني فتفسيره بجزب يبين ويذهب لا يعود انما المعروف في جزب
ما تقدم ونعم قال الصغاني في العباب قال ابو سعيد الضرير يقال
ليس لفلان امراة تعزبه اي تذهب عزيبة بالمنكاح مثل قولك مرضه
اي يقوم على مرضه قال الصغاني والتركيب يدل على بناعد ووسع ويقرب
بالظهور بعيد وبين سلبناه فلاي شيء جمع بين الظهور والذهاب وكانه
قصد بذلك ان على القلب فكنز ما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين
وهذا المعنى قريب من كلام وتبع الزمخشري في سورة سبا لما وجه القراءة المشهورة
بالرفع على الابتدا اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفي الجنس كقولك لا
حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عن ما قبله قال الزمخشري
فان قلت هل يصح عطف المرفوع على مثقال ذرة كانه قيل لا يعزب عنه
مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة التاكيد النفي وعطف المفرج على ذرة
فانه وقع في موضع الجزء لامتناع الصرف كانه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا
مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر قلت ما في ذلك حرف الاستثنا الا اذا جعلت
الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان يكتب في اللوح
لان اثباتها في اللوح من نوع من البيد وزعن الحجاب على معنى انه لا ينفصل
عن الغيب شيء ولا يزول عنه الا مسطورا في اللوح انتهى ويمكن ان يجي مثله
هنا على تقدير حذف مضاف ولقايل ان يقول ما المانع من الانفصال وجعل
الاستثنا من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ والمحل فان قيل المانع ما سبق
قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثنا في قوله تعالى وما تسقط من ورقة
الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فان القراة
عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس فقد قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب
ولا يابس عطف على ورقة واد خل في حكمها كما قيل وما تسقط من شيء من هذه الاشيا
الا يعلمه وقوله الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها
ومعنى الا هي كتاب مبين واحد والكتاب المبين وعلم الله تعالى واللوح ويقال
مثله هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل
في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشيا شيء وذكر

للعلم

فيكون معنى ذكر ومعنى الا في كتاب مبين واحد التاكيد لما فهم من اثبات العلم لما سبق لان معنى ذكر ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما يغرب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما الا يعلمه ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه اخر في الاية الا ان فيه حذف الموكد بخلاف الا يعلمه فانه مذكور نعم يتمشى ذكر على التقدير والتاخير وفيه ما تقدم ر وبه مع الوجهين الذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت القول فيها هنا فتكمل سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذا ولا رحبة ولا رطب ولا يابس بالرفع قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفا على محل من زائدة ورفعا على الابتداء ولا امراة في الدار وما وقع من الكلام من غيري انه يجوز ان يكون الاستثنا في ذكر وفي فيه مما راعي المعنى بقوله

" متى كملت خيراته غير انه " جواد فما يبقي من المال باقيا "

فانه ذهب الى معنى ليس فيه عيب لان الجود لشخص يعيب فاذا لم يكن منه عيب فانه قال كملت خيراته لكن نصه فقوده في الاية ان كان يغرب عنه شي فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يغرب فلا يغرب عنه شي وهذا التقرير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم في البيت وايضا فقوده الى تنكير الجار وايضا فلان الجود موصوفه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري جل جلاله عالم بالكليات والجزييات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع وحينئذ فتقديره بالانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة ما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثنا متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل الرفع على الاستثنا والنصب على ان الا التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات وتغيير بعض سطورها ويكون من باب او تجعل منقطعا كما تقدم ر وقلنا كون الا للعطف كما تقدم او الاستثنا من محذوف وقد وضح ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الوهاب الكريم على العطا العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله والتابعين

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور ابن زياد الكاتب في امالية سالت محمد بن القاسم الانباري حدثني ابو علي محمد بن الجهم قال حج الفراء سنة ست وماتيين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى ابي عيسى المقري فسالني عن قوله تعالى فيهن قاصرات الطرف قال فلم فجمع بعد قوله تعالى فيهما عينان تجريان

فاجبته بما املا الفراء علينا في كتابه او فيهن للجنتين او الجنتين لما قال ولمن خاف مقامه جنتان قال ومن دونهما جنتان تعالى خلادا خطات قد جمع قبل ذكره الجنتين فضرب الى الفراء خبرته بمسالة خلاد وحوالي علي مزدد الفراء في نفسه شيا ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى ان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال تعالى فقد صغت قلوبكما كذا في كتاب قب الاسباب في المسالة والجواب لابي الحسن ابن حيارة من ابيات المعاني قول الشاعر

" اعاذل ما الساسا عشا في سحر " من مكان ضاف فيه السامر "

" فهو ما ساعشا في سحر " ما له في يده او عامر "

اي شي نصب زيدا وحقه الرفع وكيف يجتمع العشا والسحر وكيف يسلم ما له في يده او عامر هذا العجز مباين للصدر وهي مسالة عظام وان احاط الله تعالى والجواب عن ذكر اما البيت الاول فقوله ان شرط فعل البيت كذا وكذا ما تقدم في البيت وايضا فنقول ان شرط فعل ماض من قولهم محى ينحي اي ارتفع وزاد وزيد المفعول به وسائر ما نصب على اكال وقوله ضلا من الضلال وهو ضد الهدى وسائر فاعل وهو الذي نصب زيدا وتقريره على ان من السائر زيد اي ارتفع به وهذا التاويل حال كونه سائرا من مكان جاز فيه وصلا واما البيت فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشا والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان واما المعنى فيه فهو مبتدا خبر فعل مضارع عشا حال من المضمر في الابيات من نفسه يعينه الامن سعة قول الشاعر وهو حبة التمر

" اذا ما نغشاه على الرحل ينتحي " مسالته عنه وراوه مقدم "

ودا لاه عطفاه وبضبها على الظرف لانها في معنى ناحيته الالتواء يقول من ورا مقدم تفسير هذا البيت اما اذا وقفناه على الاجل لا ستمسك وسمي في تفسير هذا البيت ناحيته من جانبيه وهذا الشاهد من ابيات المعاني وهو مما يسال عنه وقوله في البيت المتقدم فاله منصوب بقوله باعثا اي واقما ماله في يده وصرف سحرا لانه نكره يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر عطف على المضمر في وما بي وطول الكلام سد مسد التاكيد السابر فيها فهو ما في باعثا اي راقما مكبرا ماله هو او عامر وا لله سبحانه وتعالى اعلم

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمان مايه من بلاد المغرب من الفقيه ابي بكر بن محمد بن عقبة اسيلة من البحر الى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليها اما الاسلة فسبعة الاول زعم ابن مالك ان حذف عامل المركد امتنع بقوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق هل هو منقول امر لا الثاني زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضا منصوب على التمييز وتعقب ابو حيان له من الحصب منها وذكر قريبا من ذلك في قوله تعالى فسواهن سبع سموات

الثالث العربي لبس البرقع او محرمة ليس النقاب كنت الى الحرباء
ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان لنا جيران من الانصار لنعم الجيران
كانوا الرابع على ما انتصب بصيرا في قوله تعالى فجعلناه سميعا بصيرا
الخامس من اي الضمائر قول ابي الطيب
هو الجد حتى تفضل العين اختها وحتى يكون اليوم لليوم سيدا
وقوله للعز هو النجم ما سلم حاله السادس ما معنى حديث الا اخبركم
بخيركم من شركيز وحديث ما مال الكلب الاسود من الاحمر وفي قول المعري
وان يك وادينا من الشعر واحدا فغير خفي انه من ثمامه
السابع اعراب ما اعرب قوله فخوج بلا بوضوء فمن ناضح وما يل وقول
المعري وهم الناس فاحيان فهم وسوف فمن غابن ومن مغبون
واما الاجوبة فقال المفهم اللهم للصواب اما السوال الاول
فالظاهر انه يسقط شيء وهو ومن زعم ابن مالك لان هذه الاية ترد
على ابن مالك والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل قطعوق يمسح مسحا
فحذف يمسح وهو عامل المذكور وهذا الذي ذكره الشيخ قال الدين ابن
مالك في الكافية والشافية والالفية ورد عليه ابنه الشيخ بدر الدين
في شرح الالفية بما يوقف عليه من كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هذا
في تقسيمه لطفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها
لدلالة المصدر عليه اي فطفق يمسح مسحا انتهى وقد اعرب الزمخشري
والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم مصدر اموكدا لقوله
كتاب الله مصدر موكدا اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان
كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر موكد لمضمون الجملة السابقة
من قوله تعالى حرمت عليكم وكانه قال كتب الله عليكم تحريم ذلكم كتابا وما ذهب
اليه الكسائي من انه تجوز تقديم المفعول في باب الاغراء الظرف والمجرور
مستدل لا بهذه الاية اذ قد يرد ذلك عنده عليكم كتاب الله اي الزموا كتاب
الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا كما ذكرناه واما السوال الثاني
فقال ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من المفعول
وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على السحاب المرئي الطابع عليهم الذي
فسره قوله عارضا وقال الزمخشري فلما رأوه في الصحراء وجاز احدهما
ان يرجع الى ما بعدها وان يكون مبهما قد وضح امره بقوله عارضا اما
تمييزا واما حالا وعلى هذا الوجه اعرب وافصح انتهى قال الشيخ ابو حيان
ونقد الذي ذكر انه اعرب وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان
المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا
لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس

خلا ما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد
حصر النحاة المضمر الذي يفسره ما بعده فلم يذكروا فيه منفعل راي اذا كان
ضمير الشان انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري
افهم بالابهام والتمييز والحال فلذلك حضه الشيخ رحمه الله تعالى بالاعوام
والذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقررة في النحو واما اية البقرة
فقال الشيخ فيها قال الزمخشري والضمير في سواهن سبع سموات يفسره
كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على ما بعده
وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم رتبة وهو الذي يفسره ما بعده ومنه ما يفسر
بجملة وهو ضمير الشان والقصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئها
ومنه ما يفسر بمفرد غير جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى
مجراها والضمير المجرور برب والضمير المرفوع بأول المتنازع فيه على مذهب
البصريين والضمير المجعول خبره يفسره الله والضمير الذي ابدل منه
يفسره وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذكر بعضهم توهم
وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي سردناها
الا ان يحمل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا له وهو الذي
تقتضيه نسبة الزمخشري له برب رجلا وان ضمير الشان ليس عائدا
على شيء قبله لكن هذا ضعيف بكون هذا النقد يرد على محله غير مرتبط
بما قبله او تباعا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه يقال استوى الى
السموات سوى سبع سموات عقب استوايه الى السماء فيكون قد اخبر
بمجيء احدهما استوائه الى السماء والاخر تسوية سبع سموات وظاهر الكلام ان
الذي استوى اليه هو بعينه المسوي سبع سموات وقد اعرب بعضهم سبع سموات
بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك مررت
به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده لاجل عدم
الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد
سياق اعاريب تتلخص في نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبار ما
يعني باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به وصفة لاثنان قال والمختار
البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم
الاشتقاق انتهى والتعقب المذكور في سورة البقرة نظير التعقب
المذكور في سورة الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله تعالى هو الجاري على
القواعد كما تقدم وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك

فتقال قوله والضمير في حواص عنير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس
وانما احد المضمر في قوله وسيه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات
وهذا لا يوجد في مواضع **واما السوال الثالث** فقد اشار الى ذكره ابن
مالك في التسهيل في الكلام على المخصوص فقوله او بذكر قبلها معمولا للابتداء او
لبعض نواسخه او بعد فاعلها مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر او اداة لي معمولي
فعل ناسخ مثال المخصوص الذي ذكر قبلها معمولا للابتداء زيد نعم الرجل
وعمرو بيس الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو بيس رجلا ومثال المخصوص
المعمول لبعض نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر

* اذا رسولي عند نفتر يرحاجة * اما رس فيها كنت نعم الما رس *

وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها
مبتدا نحو نعم الرجل زيد وبيس الغلام عمرو وقوله او خبر مبتدا
لا يظهر قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه
ومن نسبه الى سيبويه هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز الشيخ
سيبويه كون المخصوص خبر مبتدا واجب الاضمار والتعلي واطال الشيخ
الكلام على ذلك بما يوقف عليه من شرح التسهيل ومثال كون المخصوص
مذكورا بعد فاعلها او لي ومعمولي فعل ناسخ هذا البيت المذكور في
السوال لان كان من نواسخ الابتداء وهو قول زهير

* بمينا لنعم السيد ان وجدتنا * على كل حال من سحيل ومبرم *

وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى لا فيها
غول ولا هم عنها ينزفون حيث قال وينزفون على انه المفعول من
نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكران نزيف ومنزوف ونزفه
ينزفه نزف بكسر الزاي من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه
قال لعمرك اني اترفتم او صحوتم * لبيس الندامى انتم آل ابجر *

ومعناه وصار ذا نزف ونظيره افتضح السحاب وفتشعته الريح واكب الرجل
وكبه وحقيقته دخل في التشيع والكب انتهى واما حديث عائشة رضي
الله تعالى عنها فان كانة الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون
هذه اللفظة ورواه النجار كوفي الهيبة والوقاص عن يزيد بن رومان
عن عروة عن عائشة بلفظ الا انه قد كان لنا جيران من الانصار كانت
لهم منايح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه وسلم من البانهم
وفي الرقاق زيادة فسقيتناه ويقع في بعض النسخ اسقاطه من
الرقاق وقد اشار اليه المزي في الاطراف ورواه مسلم في اخر الكتاب

كافي الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السوال فقد يكون في غير
الصحيحين وفي مسند احمد الا ان حولنا اهلوه ورمن الانصار جراهم الله تعالى
خيرا وفي ابن ماجة عن ام سلمة عن عائشة غير انه كان لنا جيران من الانصار
جيران صدق **واما السوال الرابع** فجوابه ان جعل ان كانت بمعنى خلق
منها حالان فيجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاز يدا راكبا ان حكاوان
كانت بمعنى صير فقوله سميعا مفعول ثان وكذلك بصيرا لانهما خبران
في الاصل فجاز جعلهما مفعولا ثانيا ويجوز تعدده وخبر المبتدا فلذلك
يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منهما
مفعولا ثانيا وقد قال ابن مالك في التسهيل باب الافعال الداخلة على
المبتدا والخبر الداخلة عليهما كان والمتنع دخولها عليهما لاسيما المبتدا
على الاستتار مع فتنصبهما مفعولين ولا يحذف احدهما الا بدليل
ولهما من التقدير والتاخير ما لهما مجردين ولنا فيهما من الاقسام
والاحوال ما لخبر كان انتهى وقد جاء في خبر كان وكان الله سميعا بصيرا
وكان الله عليما حكيما فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول
الثاني والثاني صفته كما في قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا ويجوز ان يجعلا
في معنى واحد على معنى تميزين الاشيا اذ لا يحصل التمييز بين الاشيا
غالبا الا بالسمع والبصر فيعبر بمثل قولنا الزمان حلو حامض بمعنى جزاذا
جاشل جعل نفس الزمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك **واما السوال الخامس**
فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه هذا الضمير يجوز ان يقال هو من
القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب السوال
الثاني وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك ذلك في التسهيل
فقال ويتقدم ان ضمير شوى المتاخير ان جر برب او رفع فيعم او نصب فمبهم
او ما بدل المتاخر عين او بدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير
الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين قال الشيخ ابو
حيان وشد جعله خبرا قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قال
الزمخشري هذا الضمير لا يعلم ما يعني به الا ما يتلوه من نبا به واصله
ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها
ويبينها ومنه هي النفس تتحمل ما حملت وهي العرب تقول حاشاك
قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه
وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل العرب والنفس
بدلين ويحتمل وتقول خبر من انتهى كلامه قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر
احدا نبا في الضمير الذي يفسره ما بعده ولا يتوى بالضمير المتاخر ان يكون
يفسره المتاخر وانما هذا يفسره سياق الكلام واما ذهب اليه المصنف

من ان هي مفسرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسر
الخبر والخبر مضاف بشيء وهو موصوف لشيء كان ذكر المضمر عايدا على الخبر بغير
اضافته وصفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا
حياتنا الدنيا ولا يجوز ذكر كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه يؤدي
الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما استفاد من المبتدا وذكر لا يجوز ولذكر منعوا
رب الدار ما لكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشري ما يدل على
ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة فلم يقدر وضع حياتنا
الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني ان سياق هذا الكلام
على ان المضمر هو الحياة الدنيا ويلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري ولم
يرتض تقدير ابن مالك وبنال عليه فقد ذكرته في سورة البقرة على سبيل الجزم به
بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المجعول خبره مفسرا له المفعول وحينئذ
فيصير تقدير قول المتنبي هو البحر الى آخره معناه البحر اي الكامل البحر
بهذه الصفة وقول المعري هو البحر معناه البحر اي الكامل البحر بهذه
الصفة وهو ان لا يلم خيال فمتى المر خيال لم تكمل البحر فهذا ظهر وفوق
كل علم عليم **واما السؤال السادس** فالحديث باللفظ الاول كذا وجدوا ما
الثاني مفهوم من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر فانه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين
يديه مثل آخرة الرحل فاذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فانه يقطع
صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قلت يا اباذر ما بال الكلب الاسود من
الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سألت النبي صلى الله عليه وسلم
كما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان رواه مسلم وهذا في المثال الاول
للفصل قال ابن هشام في المغني في اقسام من الثاني عشر الفصل
وهو الداخلة على ما يحتمل المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حيث يميز
الخبيث من الطيب قال ابن مالك ومنه نظر لان الفصل يستفاد من العامل
فان ما هذه يميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان في الاس
للابتداء او بمعنى عن وقد اثر الشيخ ابو حيان في شرح سهيل ابن مالك على
ذلك فقال قال المصنف في الشرح واسرت بذكر الفصل الى دخوله على
ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح وحتى يميز الخبيث من الطيب
ومنه قول الشاعر فان الهوى والذي الجمال في حلله الدخول على المتضادين
بل يدخل على المتباينين بقول لا يعرف نحيد اقول عبد الله بن عمرو انتهى
كلام الشيخ في التسهيل وعلى هذا فتكون في قول عبد الله بن الصامت
للفصل ايضا نحو ما بال الكلب الاسود مستردا من الكلب الاحمر من الكلب
الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى عن وكذلك هو في بيت المعري في قوله فغير

خفي

لعله عبارة

خفي الله من عامه **واما السؤال السابع** اعراب قول ابي حجفة فمن ناصح
وناتل فقد سألني عنه بعض المغاربة يقال له العصفي المقيم عندنا
بالقاهرة وقد توجه الان للغيروظهر لي في اعرابه انه يدل تفصيل على
تقدير فانقسموا فمنهم من ناصح وناتل لان في رواية الدار يبتدرون الرضخ
فمنهم اصاب منه شيئا يمسح به ومن لم يصب منه احد من بلال يد صاحبه
والقفطان في مسلم في كتاب الصلاة في ذكر السترة ويكون ذلك بقول
الشاعر فتوهم اذا سمعوا الصريخ دعيتهم من بين ملجم مهره او سافع
قال النحاة ويربد وسافع اذ المدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو
وانفقت الاجوبة كتب الشيخ جلال الدين ابي المبدر
الكلساني ما نصه
الى كعبة الاداب تاتي الرسايل ومن علمه الوافي تحل المسايل دا
امام حوى علما فخرا وسودد فاصبح بمقسوم وكل وسايل
لكاتب سر الفكر عالم عصره يمد هب نعمان وهاشم مايل
نهاية كل الناس عند اجتماعهم بحضرته الاصفا لما هو ناقل
نسيبه كي يسبوا الامر مد كوحله الا فاعجبوا هذا مجيب وسايل
هو البدر ان لاقيته مجاسن هو الليث في كر وفر يعامل
ما قول امام العصر ومالك الادب وعالم زمام معالي الرتب وخليفة النفر
في هذا العصر ومن باقة نامه وافخر امه بحمل الفتح والبحيري في بيتين
لابي تمام يمدح بها المعتصم الامام لما صلب بعض الخوارج الناخين
عن الشرايع والمنابح وهما
ولقد سقيت النفس من بردى يدي ان صار بابك حمارا زاد
ثانيه في كيد السما ولم يكن كاثنين ثان اذ هما في الغار
قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا وانما اثنين ثان وثالثة
ثالث والاربعة رابع وما توقف الملوك على هذا التغليط استبعد
وقوع مثله من ابي تمام وخاض فكره في الجواب وعام وحض للملوك
ان المراد على ما فهمه الصفدي وقصد عرض ذلك علي من علومه فتحبس
وسلامه بقندي وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتغليبا التركيب
وتغييرا وهو ان التقدير ولم يكن كاثنين اذ هما في الغار ثان ويذكر
يدفع عن كلامه الغلط ويصان والمراد انه لم يكن لهذه القضية
اخرى وكلام ابي تمام بهذا المعنى احرى وحصل هذا القلب
مراعاة للقافية ولا تشكل التفرس بهذا الجواب الا بظنكم الذب
عنه الشفا والعافية ولم يعرج ابو تمام على مراعاة الالفة حتى ينسب
كلامه الى الغلط الواضح الاولى البداءة وايضا حمله انه لم يوجد كلام

كمال اتقين اذهاني الفاتر حال تاني والمسؤل ايضاح حاقي هذا التغليط
والتصويب من المعاني ادام الله تعالى لكم المعالي واجزل عليكم الفضل
المتوالي فكتب له البدر الكلساني ما نصه

اتتني ابيات تموج بلاغة وفيها على بحر العلوم دليل
فغايتها كل الناس تواجتماعهم يحيرته الا صغا لما هو ناقل
مسيبكو بي سمر الاسم فيكر حلقه الا فاعجبوا هذا مجيب وسايل
هو البدر ان لاقيته لمجاسن هو الغيث في كو وغر تجامل
هو نظم جاهد والزمان وعينه جلال المعاني والمعالي جلايل
واذا هز اقلام الفصاحة تجلي مسايل من فنون مسايله
وما ذكر فقه الشافعي باسره اصولا فروعا واحد الايشاكل
وناديه له في كل ناد خصاله الا في سبيل الجد ما انا فاعل
له المقول الوضاح في كل مفصل وفتاح نفس يوم تاتي تجادل

(الثاني ما اتحف به مفكر البلاغة وحاكم المعاني فاطر بني بنفسيح وجده
واغنا في عن المثال والمثاني وفي ابتدا كاتسه وطيب انفاسه اما
الصغرى المغلوط فغالطي واضح واعتراضه فاضح وقد صنفه ناقص
ذهنه عن الكلام في تركيب استاد الادبا ابي تمام حيث لم يفرق بين
كاثنين ثان وبين كثاني اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن حل
الالفة اذ الاول تركيب جمله والثاني تركيب اضافة وظهر الوزن جعلي
كالنصب والنون فزال بهذا الوهم القطعي العاري عن المعنى محرر المبنى
والذي بعضي منه العجب ان المخايلي في الظاهر كيف يعد من محققي الادب
وبما احار مسناه وبيان معناه فالظاهر من المقصود ما يقول وهو مجهود
اي ما سه خبر بان نصار ولكن جعل من قبيل اعطي القوس باريها في ترك
النصب اذ هو خبر لبيد المحذوف ولم يكن لمعنى لم تضربوه نساد ان
صار وبان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره
وفيه مضاف محذوف اي مال وله نصر ثانيه كثاني اثنين اذ هما في الغار
لانهما بجاد واني العلو لاني العرد والعرض ان يصف مصلوبه بالارتفاع
لكن في الصليب هو من التهكم المليح ومن الفوايد عن الشيخ بدر
الدين بن مالك انقلت من خط الشيخ كمال الدين والد شيخنا مسك الشيخ
بدر الدين بن العلامة جمال الدين بن مالك عن قوله تعالى ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم الايه والبحث عن تركيبها فاجاب هذه
الاية على صورة الضرب الاول من القياس المؤلف من متصلتين اليها
مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينها حد اوسط
هو تال في الصغرى مقدم في الكبرى وذكر يستلزم قضية اخرى

متصلة مركب من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو ولو علم الله فيهم
خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله فيهم خيرا وحيئذ لحق
ملزوم التولي لهم وعدم حيئذ لهم له الاشكال قال وعندي ثلاثة
اجوبة احدها لانسلم ان نظم الاية الكريمة يستلزم المتصلة
المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولانسلم ان الاوسط
متحد بناء على احد التفسيرين لقوله ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم فيهم خيرا
وقبلوا الحق لاسمعهم وقد ذكر الاسماع لتولوا وهم يوجد مبالغة في
بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم
احدا الاوسط وهو اسماعهم مختلفا هو في الحالة الاولى بمعنى اسماع
اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وامنوا واستقاموا وفي الحالة
الثانية وبمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة وابتلا فسمعوا ودخلوا في
الايمان فتولوا وارتدوا والاشكال ان اسماع اللطف والرحمة لهم غير
اسماع البلا والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما
الجواب الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لانسلم انتاج القياس
المؤلف من متصلتين كما هو راي جماعة من المتاخرين فان قولنا الا يلزم من
صدق كل ما كان اب ج فهو صدق كلما كان اب فهو لان الكبرى تدل على ملازمة
الاكبر للاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة
الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط
والاكبر على ذلك التقدير لازمة ولكن ان تعتبر مثل هذا في الاية الكريمة
فتنزل قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم على ان التولي لازم للاسماع
في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت
على تقدير ثبوت علم الله تعالى فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله
فيهم خيرا لتولوا الان علم الله فيهم خيرا محال محا ويستلزم صدقه
رفع الملازمة في قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وصدقه ملزوم اللازم
فيه لان المحال يستلزم المحال الجواب الثالث انتاج
القياس المؤلف بين متصلتين كما هو راي الامام ومن قبله لكن لانسلم
ان في الملازمة عنه في الاية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا على معنى ان تولي هم ثابت على كل تقدير يثبت على تقدير
علم الله تعالى فيهم خيرا لتولوا فان قلت فعلم الله تعالى فيهم خيرا
لازم لعدم التولي فيكون ملزوم ماله قلت لان علم الله تعالى فيهم
خيرا محال فيجوز ان يستلزم ما شيا ويقتضيه لان المحال لا يستبعد
ان يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى اعلم

الاذكار بالمسايل الفقهية لابي الفتاسم عبد الرحمن بن اسحق
الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى امين بسم الله الرحمن الرحيم قال الزجاجي
اما بعد حفظكم الله تعالى وابقاكم وهدانا واياكم وفقنا لما يحاول
دينا ودنيا للرشاد ورزقنا عملا يقرب منه ويزلف لديه انه سميع بصير
وعلى ما يشا قدير فانكر سالتني بالمسالة التي سالت عنها في البيت الذي
سال عنه الكسائي وهو قوله
فانت طالق والطلاق عزيمة عليك ومن يحرف اعق واظلم
وليس وجه الطلاق النصب في ثلاث مسايل فقهية من العربية سالني
بها النحويون وسال عنها سايرالفقها وكنت جمعت قديما منها مسايل
ذكر لي محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي انه اجتمع هو
وابو الحسن بن كيسان مع ابي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها ومنها
مسايل ذكر لي ان ابا العباس نقلها اقاده اياها ومنها مسايل منثورة جمعت
بعضها عن شيوخي شفاها وبعضها مستنبطة من كتبهم فاحببت ان اجمع
في هذا الكتاب وسميته بالاذكار بالمسايل الفقهية فاعتمدت ذلك حين
نشطتني له فجمعت فيه كلها وما اتصل بها وجانسها وجملة الكسائي التي
حركت ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجزا غاية الايجاز لما ابطيل
فيمل ويكثر فيضجر والله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل
مسالة اجزا قال اذا قال الرجل لامراته ان اعطيتك ان وعدتك
ان سالتني فانت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى يبدا بالسوال ثم بعده
بعطية بعد العدة لانها بائنة لا بنفسها بالعطية واشترط لها العدة واشترط
للعدة السوال فقد جعل شرط كل شي قبله فانما بعده بعد السوال
والعطية بعد العدة وكذلك يقع التركيب في الحقيقة وليس ههنا اضمار
الفا الان جواب كل جزا فانه تقدم قبله فصار مثل قولك امتزمران تمت الا
تري انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب سد وجبه
وكذلك ان قال لرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر
فليس يعتق حتى يبدا بالسوال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان
ابتدا بالعطية من غير سوال ولا عدة لم يعتق وكذلك المراة لا تطلق
وكذلك ان وعده من غير سوال ثم اعطاه **مسالة** فان قال لها
ان سالتني اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت مضمر للفا في الجزا
الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السوال كانه قال ان سالتني فان
اعطيتك ان وعدتك فانت طالق والا يضمر الفا في الجزا الثالث لان العدة
قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسال ثم بعد العدة ثم بعطيها
كانه قال ان سالتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق فمتى من

جهة الطلاق ووقوعه في التركيب مثل الاولى الا انها الفا واصارها تخالفها
فان اعطاها من غير سوال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان
اعطاها من غير ان يتقدم سوال لم تطلق وكذلك ان قال لعبده ان سالتني
فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك يضمر الفا في الجزا الثاني كانه قال
ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر **مسالة** فان قال فان
سالتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمر للفا في ذكر كله لانه
قد اوقع كل شي في موضعه لان السوال يكون قبل العدة ثم العطية فكانه
قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فانت طالق وهذه المسايل الثلاث في ترتيب
وقوع الطلاق سوا وفي تقدير العربية مختلفة **مسالة** فان قال لها
ان اجتنبت منكما جنابة فان اغتسلت في الحال فانت طالق فانها تطلق
باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتكما فانت طالق وان دخلتما الدار فانت طالق
لانه قد ذكر واحد من موتين ولا بد لكل واحد من جواب لانهما شرطان وكذلك
ان قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبدي حر فانه يعتق باحد الفعلين
لما ذكرت لك واذا كان كذلك يجب باحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا اذا كان
قد اجتمعا مع الزم **مسالة** اذا قال لها ان دخلت الدار وكلمتك فانت
طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الاخر ان
دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع بينهما
طلقت والاتصال بهما هو ما يعد انه كلام او فعل واحد فكل ذلك يوجبه وقع الطلاق
بعد ان تجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يكون قبل اوله الا تري
انك تقول رايت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو في الرويه قبل زيد
قال الله تعالى واسجدي واركعي مع الراكعين وكذلك اذا قال لعبده ان
دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يقع الا بوقوع الفعلين جميعا
كيف وقع ولا فرق بينه وبين وقوع الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول
مسالة ان قال لها ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق
الا بوقوع الفعلين جميعا وتقديم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى
تدخل الدار او لا ثم يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد
لا يعتق لان المعطوف بالفا لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم
مسالة فان قال لها ان كلمتك ان دخلت دارك فانت طالق طلقة بواحد
من الفعلين ولم يكرر فان مها وقع طلقتين لان اول احد الشيئين هو
الفعلين وهو بمنزلة قوله ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق لا فرق
بينهما في وقوع الطلاق وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت
الدار فعبدي حر عتق عتق بواحد منهما وان وقع الفعلان وقع الطلاق
والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثنان احرى ان يقع بهما **مسالة**

اذا قال لها انت طالق ان دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال الا المعنى
انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها الان الواو عاطفة على كلام محذوف
وكذلك اذا قال عبدي حر وان دخلت دارك عتق علي كل حال الا ان المعنى عبدي
حر ان لم ادخل دارك وان دخلتها وكذلك ان قال عبدي حر وان لم ادخل دارك
طلقت لوقوعها على ما ذكرت لك **مسألة** فان قال لها انت طالق اذا دخلت
الدار لم تطلق حتى تدخل الدار فان ان شرط انت طالق اذا دخلت الدار
لم تطلق حتى تدخل الدار لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها واما اذا
فرقت مستقبل فيه معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فمتى
وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع فمتى وقوع الطلاق
لها مواضع كثيرة يفترقان فيها في المعنى وسيمر بك ان شاء الله تعالى
مسألة فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار يفتح ان طلقت لوقتها
لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها
والسبب الذي من اجله طلقها لا يستعظام وقوع الطلاق كما كان في باب
ان ولي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار ولم تدخل فان الطلاق يقع
بها في وقتها وكذلك اذا شدد ان وفتحها فقال انت طالق ان دخلت الدار طلقت
لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت وشرح ذلك انه لو بالغ انها
دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلاثا
فقالت له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت اني لم
ادخلها فطريق الطلاق ولم يكن ذلك مانع من وقوعه وكذلك اذا قال
انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم اخبر بالعلة التي من اجلها
طلقها والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق وكذلك لو قال
لها ان دخلت الدار فكسر ان وشدد دها طلقت وهذا لم يخبر بها بالعلة
التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم خبر بها خبرا منقطع عن الاول كانه
خبر بها بما ليس مما هو فيه شيء فالاخبار به والاسكات عنه سواء اذ ليس بشرط
الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديدها وبين فتحها
وتشديدها وفتحها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك **مسألة**
فان قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد وهي في تقدير انه طالق امس
فان الطلاق يقع بها وذكره المضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض فقد
نقض اخره اوله الا ان يكون طلقها يوم دخولها دار زيد ثم خبرها
الان بما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها
انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق امس ثم كذب
عليه بقوله دخلت دار زيد ولو حمل على هذا حقيقة اللغة كان قوله
انت طالق ان دخلت دار زيد وانت طالق امس مستحيلا لانتقاض

كانه قال لطلقتك امس وانما قوله الطلقتك محال له الا بنقض اوله باخره واما
قوله طلقتك امس فان كان قد حصل فقد مضى القول وان كان لم يفعل
فان كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء في ذلك
مسألة اذا قال كلما دعوتك اجبتني فعبدي حر فدعاه ثلاث مرات فاجابه
مرة واحدة يعتق واحد من عبيده الا ان الاجابة مشترطة مع الدعاء فلا يتردد
فلا يعتق العبد الا بعد دعائه واجابته ولو كرر ان قال لامرأته كلما ناديتك
فاجيبيني فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة
مسألة انشد الكسائي

فان ترفضي يا هند يا هند فالرفض اجزع ان تخوني يا هند فالخرق اشنع

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعن راظلم

اما قوله انت طالق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا اسم
الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صيود اي صائد وفطور زائر
اي مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقد
يقع المصدر في موضع المفعول ايضا كما قيل رجل رضى فكانه قال انت طالق
فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما تزيد وهذه المصادر اذا وضعت
مع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت فوكدها ايضا على لفظ واحد مفرد
في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجلا عدل ونسوة
عدل وان شئت تثنيت وجمعت فقد عدول. وقد سمعنا انشدنا ابو عبد الله
منظومة قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت بليلى ان تريع وانما تقطع اعناق الرجال المطامع

وما بعث ليلى في خلاء ولم يكن بشهود علي ليلى عدول مقانع

مجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما تركي والوجه الثاني في قوله
فانت طلاق وان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل
على المسجد يراد على اهل المسجد ولها قال الله تعالى واسأل القرية
التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها يراد اهل القرية واصحاب العير فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه فالت الخنسا

يرتع ما رتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار

اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة
ذكر فيها مجازا واتساعا وانشد سيبويه

وكيف واصال من اصبحت خلالته كابي مرحب

يريد خلالة ابي مرحب واخلالة الصداقة واما قوله وانت طلاق عزيمة ثلاثا
فكانه اذا نصب ثلاثا فكانه قال انت طلاق فوقع بها الثلاث ويكون قوله
وانت طلاق عزيمة من جر غير لغو واذا قال فانت طلاق والطلاق عزيمة

ثلاث اي الطلاق ثلاث اي الذي بمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث
خبرا انشائيا عن الطلاق او موضوعا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق
ثلاثا ثم فسر بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال والطلاق الذي ذكرته او نويته
عزيمة ثلاث فيفسره بهذا او دليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل نصب الثلاث
قوله في البيت الذي بعده فسمى لها فهذا يدل على انه اراد الثلاث والبيونة
ويجوز نصب عزيمة ويجوز ان يكون تقديره والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث
كما تقول عبد الله راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا البسر اطيب منه
رطبا واما قوله ومن يحرق اعق واظلم فمن كلام الشعراء الجوز منثورا الكلام
اخر المسايل والله تعالى اعلم **مسئلة** فيها الكلام على ما نصب ضبة في قول
صاحب المنهاج وما نصب بذهب او فضة كبيرة لزينة حرم تحريرا الشيخ الامام
العالم العلامة كمال الدين ابي بكر بن محمد السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى
ورضي عنه وغفر له محمد واله اجمعين بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله
نقلت من خط والدي رحمه الله تعالى الحمد لله **مسئلة** عرض الاجتماع ببعض الاشياخ
اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية ساله عن وجه نصب ضبة
من قول صاحب المنهاج وما نصب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم وقال
اعزم الله تعالى واحيني يعني المسايل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصب بعضهم
قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم
مصدر وتقديره مضببا ضبة وقال بعضهم هو اله وقال بعضهم توسع المصنف
فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك وقد ظهر لي ان الطلاق بهذا
اللفظ باز اهذا المعنى حرمي هذه الاقوال كلها لا نسلم اما قوله وكان ضبة
او وان كان ضبة فغني عن الجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة
على ما الواقعة على الانا المضبب فيكون المعنى وما ضبب وكان المضبب ضبة
او وان كان المضبب ضبة ولا يخفى فساده سئوا جعلت كان تامة او ناقصة
والواو عاطفة او الحال بعد اكلام الشيخ سلمه الله تعالى وقد اقتضى امران اسم
كان المقدرة ضمير والثاني انه عايد على ما الواقع على المضبب وكل منهما ليس
بلازم اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكان الضبة
ضبة الي اخره واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عايدا على
الضبة المفهومة من قوله وما ضبب لان مفسر الضمير يجوز الاستغناء به
بمستلزم له لقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شي فاتباع بالمعروف واداء اليه
باحسان فعفي يستلزم عافيا والضمير في اليه عايد للعافي
لرجل الحادي وقد منع الصحي وطير المنايا فوقهن اواقع فالحادي يستلزم
واناه محمد وده وضمير فوقهن عايد عليهن اذا تقرر ذلك فقد حذف كان واسمها
لظاهرا فقدرناه او ضميرا وبقي خبرها فان اعترض معترض بان حذف كان مع

اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولواجبنا بانه يكتفى في التخريج وقوعه في كلام
العرب وان كان قليلا فقد خرج سيبويه رحمه الله تعالى قول الراجز من لد
شولا الا اتى اتلا انها فان التقدير من لد ان كانت شولا واكسا ان يخلص
عن اعتراضه بوجه اخر وهو ان يقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة
فحذفت واسمع بعد ان وبقي خبرها ثم حذف ان بعد ذكر وجوز دلالة الحرم
الذي هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جايز مع ان وانما الخلاف
في غيرها من ادوات الشرط واشترط ابن عصفور والابدي تعويض لا من
الفعل المحذوف قال في الاذنشاني وليس بشي ومن امثلة حذف الشرط
مع ان بدون لا قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره والله تعالى اعلم ان افتخروا بقتلهم
بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي
تقديره ان ارادوا اولياء حق فالله هو الولي بحق وقوله تعالى يا عبادي ان
ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم تتمكنوا او تخلصوا العبادة لي في ارض
فاياي في غيرها فاعبدون وهذا هو الانسب ليوافق عباده المنهاج عبارة
اصله فان عبارة المحرر والمضبب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر
الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الي اخره فهذا يشعر بان صاحب
المنهاج رحمه الله تعالى لما اختصر ما في المحرر حذف اولا كان واسمها ذكر
الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سواجعلت كان تامة او ناقصة كيف
يصح فرض كان تامة والمدعي ان ضبة منصوب بها فتامل هذا اخر كلام
الوالد على هذا الوجه ثم شرع في ذكر كلام المعترض وبقية الاوجه ثم
قال واما قول من قال تضببا ضبة فليس بشي لانه لم يعرب ضبة وانما
اكد الفعل بمصدره وابقى الضبة على حالها واما قول من قال ان ضبة مفعول
مطلق لانه نائب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ونصبها
مفعولا مطلقا فشبهته قومه جدا لان لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ
للفعل قبله وبردبان الضبة ليست بالة للتضبيب لان كل الالات تكون
موجودة قبل الفعل بعده معروفة له كالشرط قبل الضرب والقلم قبل
الكتابة وايضا فاطلاق الة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولا تقول
كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع بها الاناء ونحوه وقد كانت
قبل ذكر جنسا من الاجناس صيره المضبب بفعله فيه ضبة فعله فيه
يسمى تضببا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذكر جنسا لاسمى ضبة
ولو سلمنا ان هذه من الالفاظ التي الحلق العرب على المصادر وليست بمصادر
كالالات والعدد وما اضيف اليها ونحوه وان وصفها بكبيرة يرده لان المعاني
لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها
من اوصاف المعاني واذا صح ذكر فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على

المصدرية لان معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلد حشمة وادب على المعتق
لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يتتبع الحجز بعد النظر والاجتهاد ان المولد اذا اضيف
في الفروع او غيرها فقد رضي ارتكابه نعته (المولد) انه لو حلف انه لا كلام
بالسان العربي وايما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا مكلفة فاذا خزن
عن الدخول بكلامه في اللسان العربي عوزنا ولا احتاج عليه انتفى واقتضى
كلامه ان نزاعه انما هو في تقليل كونه مطلقا بجعله اله وانما نفس الزعري
فلا نزاع فيها فان المصدر وقد ينوب عنه في الانتصاب على انه مفعول مطلق
ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله
تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب نباتا على انه مفعول مطلق
وليس باله بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل والذي يظهر لي فيه بعد
البحث مع نجبا الاصحاب فيه فنظرنا المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها
فلم نجده مستعملا بهذا المعنى ان العامي بمعنى من البيانية ارتكبه على
مذهب كوفي وضعيف مغلوب على اسقاط الخافض امامن باب

٨ (مرتكما الخير فافعلا ما امرت به) فقد تركتك ذا مال وذا نسب

وهو ظاهر والرد على باد غاله فيه بكونه ظهر لحر بعد رده من اضعاله لا نقول
ما قيس على كلامهم مفهوم من كلامهم وقد قالوا في ضبط افعال بان امر انه
كل فعال ينصب مفعولين ليس اصلها المبتدا والخبر واصل الثاني
منها خبر مقرر من باب امرد وهذا الضابط لينهاله الاخافة وهو اولى
من ان يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر

٩ تمرون الديار فلم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام

على اسقاط الخافض لان هذا يحفظ ولا يقاس عليه وارتكابه مخلص من
مشكلات كثيرة ودعواه اقل ضررا من دعوى اللحن لقايم ويكون يذهب
في موضع نصب على الحال من النكرة لتقدمها عليها لانه لو تاخر كان صفة لها او ابا
بعضي من البيانية والنقد بيرو ما ضيب بفضة من ذهب (دخضة كبيرة لونه
حمرة وعكس ان يدعى انه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الخبر فيه ظاهر
وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدا وهي موصولة صلتها جملة ضيب
وفي ضيب ضمير نايب فاعل هو العايد وهو المفعول الاول واذا جعلناه
من باب اعطوا اعطى وحمله حمر خبره فان قلت لا يصح ان يكون حمر خبرا عن
ما لانه ما واقعة على المضيب والمضيب جامد لا يوصف بحرام ولا حلال قلت
هو على حذف مضاف اي واستعمال ما ضيب حرام على المكلف وكذلك
يقدر في كل موضع قال الفقها لان الجماد كالخمر لا يوصف بحرام ولا بحلال
وانما يوصف بذلك من فعل المكلف فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها
وحذفوه اختصارا للعلم اخر الكتاب والله تعالى اعلم

تمت

حملة من ايجاب شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله تعالى به قال في قول النحاة
كان زيد قايما ايجاب الاول انهم يقولون انه موضع لتقرير الفاعل على صفة
فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون المخصوص نسبة وزمان
فيكون مجازا ان وجد العلامة والقرينة مع انهم لا يقولون عن آخرهم
بذكر والجواب ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل
لا لام التعدية فلا يكون التقرير موضوعة تمام له الثاني ان الغرض منه
بيان اتصاف الشي منه بصفة فاين سبب التقرير فكيف يفيد التقرير
والجواب انهم اذا قصدوا تمكن الشي في صفة وثباته فيها وضعوا
لها صيغا مخصوصة مثل قولهم يمكن زيد في القيام او استغرقه الى غير
ذلك او يقولون يا لغا دل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع
المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى او ليكن على حد كن من
ربيع فلما دل كان على كون زيد قايما علم منه ان الموضوع منه ثبات زيد في صفة
القيام فكيف لا وله سبق في ذكر المنع البالغ من طريق الابتلاء والاتحاد
ونظره ان الاتحاد افاد دلالة على الاختصاص من دلالة طريق الاختصاص
عليه واذا تحقق هذا الطريق بجزم بانه يفيد غرض التقرير الثالث
لا شك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف كما هو المعقول
والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير فيها
والا لزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور ضرورة
الجواب ان الغرض هو الدلالة على اعتبار التمكن لا حصوله فيها في نفس الامر
كما مرت الاشارة اليه الرابع انه اذا قيل زيد قايم يستفهم بينهم منه
ذكر الغرض فما الحاجة في نحو كان الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض الذي
هو بيان تمكن العامل في صفة لا بيان تمكن الصفة فيه فيمنعها نون بعيد وبعد
التسليم انه من باب تعيين الطريق وهو خارج عن قانون التوجيه تنبيه اعلم
ان اذا اراد واضع النسبة الشي الى صفته يقولون كان زيد قايما كما يقولون زيد قايم اذا
قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة
بينهما الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور لفاعل
بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فالمراد من الفاعل في قولهم
لتقرير الفاعل على صفة الجواب ان كان لما يعلق به ورفعه يسمى فاعلا
على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان ولذلك سمي
اسم كان ايضا السادس انه يدل على كون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل
ضرب في قولك ضرب زيد قايما عن الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى
قولهم الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة الجواب ان الظاهر
ما قلته لكن المحقق ان المقصود منه كما عرفته هو الدلالة على تمكن المعنى

في جملة فيكون هو العهدة ونفس النفس ويطرح نظر الفعل الاخير والما
الدلالة على نفس المعروف الكون المخصوص مفهوم وسيلة الى ذلك المقصود
وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئي فيكون ساقطا عن درجة
الاعتبار فكان المراد من الحدث عدم اعتبار الحدث قصدا فاذا لم يكن مقصودا
واما اذا فهم السي على سبيل التبعية فسمي معنى بالعرض لا بالذات
وقولهم الاطلاق ينصرف الى الكمال من قبيل المثل السايرة ويشعر غير
انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنهم ولا يقولون انه لا يدل على الحدث
السابع ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق
بالكون لا بمتعلقه الجواب ان الكون لما ذكر اولا توجه التعلقين اليه فلا
حاجة الى تعلقه بمتعلقه تنبيه ان المقصود من دخول كان يتوجه الى
متعلق الكون اصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير
بانه لا استبعاد في كون الامر جهة قصد باختلاف الاعتبار الثامن انه
يدل على الكون المخصوص لساير الافعال فما السر في سلب الحدث فيه
دون غيره الجواب ان سايرة الافعال له معنى محصل له في نفسه دون
الافعال الناقصة فان قلت فما السر في عدم حمل معنى كان مع انه
دال عليه قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة
على الاضافة المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى
لا يقتضي ان يكون حاصلا منه بنفسه كالحروف فان قلت تحصيل
معنى سايرة الافعال مسلم في المعاني الافرادية ولكن الفرق بينه وبين
الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها قلت الحق
ما ذكرته لكن لما كان معاني سايرة الافعال معتبرة بها في حالة الافراد
دون معاني الفعل الناقص وكان معتبرة بها في حالة التركيب بخلاف
معاني الافعال الناقصة كما اومانا اليه قالوا سلب الحدث فيها دون
غيرها التاسع ان المراد من الكون المخصوص في كان زيد قايما ما هو
او وجود زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه الجواب
ان الحصر ممنوع بانه عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان
التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه فان قلت ليس يوجب وجوب
النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي قلت ان الزمان
الماضي ظرف لنفسها لا لوجودها العاشر ان كان لما دل على ظرف
القيام كان ينبغي ان يتأخر عن القيام فلا يبقى معنى حمد وابكان
قلت لان الغرض الاصلي في استعمال كان ليس الاتيان بمكن
الفاعل في صفته وان كان له دلالة على الظرفية ضمنا فقد مر لا عتنا
الباعث القوي فان قلت الاسكل ان القيام مقيد داخل في الكون

المخصوص

الماضي فما معنى خروجهم كان قيد القيام باعتبار دلالته على الزمان الماضي
فما التوفيق بين المعقول والمنقول قلت الاصل او الاجي مباحث الاصل الالفاظ
هو النقل لا العقل وثانيا ان الكون كان قيد القيام باعتبار التحقيق والحال
وكون القيام كان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما فان قلت
اذا كان القيام مقيدا فيه الكان ينبغي ان يقيد بعد دون ذكر القيد لان القيد اقرب
الغايبة لا التحصيل قلت سلمنا انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لافادة تعلق
الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب الحادي عشر
ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام واذا كان دلالة على كون
زيد قايما مكون من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل فيهما فما السر
في جعل احدهما تاما دون الاخر والجواب ان التام الصادق في معناها
يطلق على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط
فقد متعرية والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتعرى زيد وحده فيكون
ناقصا واما الفرق بين الوجود من فعلوم لا يسبق الثاني عشر ان النحاة
اختلفوا في انه فعل او حرف مقل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن التوجيه
بالحمل على الصواب الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم يرجع الى التغيير
ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصلي في دلالة الفعل على
معناه والا فهو الفعل بلا شبهة قال شيخنا تغمده الله تعالى برحمته
ما تنبه في هذا المقام والله سبحانه تعالى اعلم فايدة من فوايد مولانا
وشيخنا العلامة الكابجي اعلى الله تعالى في درجات الجنة ورحمه
وابا بعد فان في مثل زيد قايم اجمالا الاول ان سبب اجزاء التعصبة
المغوية جزءان الثاني نسبتها الوضع والعلم به الثالث ان اجزاء الفعلية
جزءان خبر اولها مسند ابضا الرابع ان الجنس لا يصرف في النسبة
واحوالها الخمس لعدم العادة بذكر الخامس ان الفعل ينصرف في ذلك
فقد ترتب عليه فايدة لكن كان الخارج بسيطا وجاز ان يكون الذهن مركبا السادس
ان اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي السابع ان سبب التقليات تمكن الفعل
من ذكر الثامن ان سبب الولد كون متعلق في التعقل وفي الوجود ايضا
فيكون السبب من باب الاجتماع والافتراق صرا كان حقيقيا او اعتباريا
التاسع ان وفرع النسبة الذهنية غير معتبرة وان كانت كناية عن الكون
الخارجي ولما كونها الذهني فليس فيه فايدة العاشر ان مطابقتها ليست
مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فايدة وانها فوهم التسوية الحادي
ان ايتانها بسرا كان فعلا او ادراكا كما عند الاشعري بنا على مسئلة خلق
الاعمال الثاني عشر انه نواع لفظي الخامس عشر ان تصديقا قطعيا على
المذهبين ايضا السادس عشر ان يقتضي تسعة او اكان السابع عشر

عشر

انه لابد من اعتبار الشرط في صدق قضيه الثامن عشر ان الجزء الرابع صار
محلا الحكم فالسر فيه والم يتعقد ذكر فيما عداه التاسع عشر ان مطابقة
النسبة النسبية لاحاصل لها الوهم الا ان يقال انها تحصل المقصود
اللفظي واجيب بان المطابقة انما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج
نفسه العشرون ان ادراك العقل ذكرا انما هو من عند الله تعالى
عند اهل الحق خلافا للحكما فانهم قالوا بدرك الكلي بالذات والجزي بالعرض
الحادي والعشرون ان منشا الحكم لا يتحد مع الموضوع واما المجموع
فهو يتحد معه والسر في ذكر يحتاج الى تامل الثاني والعشرون ان القضية
ليس لها تعلق في اخراج الثالث والعشرون انها معدومة الرابع والعشرون
ان الاعتبار بوجود الموضوع ويتحقق منشا الحكم الخامس والعشرون ان قضيه
الشخصيه وغيرها ابحاث كثيرة محصلة بحسب العقل ولو لاذكر كثرت المسايل
والعلوم والابحاث السادس والعشرون ان مطابقة النسبة الخارجية
عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقق السابع والعشرون
ان بينهما تغاير بالاعتبار وانما يتحدان في نفس الامر الثامن والعشرون انها ماخوذة
من الامور الخارجية الغير القايمة بنفسها بل بغيرها الحادي والثلاثون
انها تفيد امورا صادقة وان كانت مما نشاهده على ما ترى الثاني والثلاثون
ان العقل يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج
اليها بنا على العادة الخارجية الثالث والثلاثون انها اعتبارات وادوات يستعين
العقل بها على تحصيل المقاصد الرابع والثلاثون ان سبب عدم تحقق النسبة
عدم تحقق الماخذ بخلاف الكليات وهذا لاينتهي الى موجود والكلي ينتهي
اليه الخامس والثلاثون ان سبب التسلسل فيها مجرد اعتبار العقل
ولهذا لايتصور في تحقق الوجود السادس والثلاثون انها ليست ماخوذة من امر
محقق بخلاف الكلي السابع والثلاثون ان سبب مطابقة الذهني فانه خيال
كالصورة المنطبعة في المراة الثامن والثلاثون ان بين القضية الذهنية
وبين الخارجية وجود الموضوع الاربعون ان وقوع النسبة مختزع العقل
منصور عليها ولهذا لاينتقل الى ما عداه كما انتقل في تصور المحكوم به الثاني
والاربعون ولهذا صار محل الفايدة وكذا لو كان موضوع الايقاع ولكل
جد جدة لذة الحادي والاربعون ان نظر العقل منصور عليها ولهذا لاينتقل
الى ما عداه كما انتقل في تصور المحكوم به الثاني والاربعون سبب اقتصاره
نظره عليها كون المطلوب محمولا له اعلى المطالب والاغنا به حذرا عن فوات
لذة التجريب الثالث والاربعون ان سبب الاختراع مصدر على المطلوب
عدمه وسبب الادراك اما ذاته او شي اخر سواكان مشروطا او سيادفه
يرتبط المحمول مخترعا واما سبب اختراع النسبة بعد التعاون او ضياعا

على

على الشاهد في الاعيان الرابع والاربعون ان متعلق العلم بالقضية هو
المتحقق سواكان ايجابيا او سلبيا الخامس والاربعون ان الباعث على الاختراع
قصد تعدد المدرك سواكان مرتبطا او لا وقصد ارجاعه اياه الى المخترع عنه
حتى يعتقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبه ويذكر وتوقد السادس
والاربعون ان الاختراع مختص في العقل لاينعدي الى الحس كل ذلك بفضل
الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شي بخلاف الحس
السابع والاربعون ان الكلي المخترع سبب كليته كون وضع مفهومه على الابهام
بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزييات الثامن والاربعون انها هو الاعلام
بالايجاد في احد الاجزاء الايجابي وبعدمه في السلبي واما التغاير الذهني فهو المشترك
فان قلت فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت
واحد قلت لاستبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط التاسع
والاربعون ان السلب في السالب عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر
الخمسون ان سبب الكل السلبي اما السبب البعيد فمتبادر والذوات
واما السبب القريب فقصد بالاعلام بذلك الاشتباه ومنشا الامتياز على
قياس ما عرفت في الايجاب الحادي والخمسون ان جميع القضايا في جميع
الاشيا منحصرة في الايجاب والسلب ان كان طريق العلم مستحضرة الثاني
والخمسون ان القضية ليست بحث مقوله وان كان لها اصالي اجمالية
الثالث والخمسون غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد
الاخلاص على المطالب التي لا يحصل لنا غالبا الا في ذكر الارتباط الرابع
والخمسون ان العقل معتد في كل الاحوال بدرك مطلوب او بدرك ما يودي
اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحياة لكن ذلك بتقدير العزيز العلم الخامس
والخمسون ان ذلك كله محصل الاستعداد لنقصانه بحدوثه وامكانه وتحصيل
القرب من الباري تعالى سوا قصد ذلك اولا السادس والخمسون
ان السبب لايضر المطالب وان كانت اعتباريه لا تحقق لها وسبب عدم المضر
بعدم التدافع والمنازعة السابع والخمسون ان سبب التفات الحس
الى المشاهد دون غيره تعلق كالمه بكالمه دون غيره على سبيل العادة الثامن
والخمسون ان سبب التفات العقد الى تركيب والى مركب كلي ومعقول قصد
الافادة وحصول المناسبة وتحصيل الفوايد على وجه كلي والضبط على
الانشاء والتاسع والخمسون ان سبب عدم التفاته الى جزي هو استغناؤه
بدرك القوة الحاسة وتغيير الجزييات على زعمهم والصحيح انه يدرك له
لاسبا على راي الاسعري الستون ان جميع المركبات تتضمن احد
الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سوا كانت ايجابية او سلبية ادراكي
والستون ان الصفات السلبية لكل شي اكثر من الصفات الايجابية

الاشتباه والكلام بالامور المعينة
لعدم الاتحقق لها امور معدومة
وذاتا في نفس الامر

الثاني والستون ان سبب ذكر كثرة المخالفة وقلة الموافقة الثالث
والستون سبب ذكر سعة الرحمة وان مصلحة العامة مقدمة على المصلحة
الخاصة الرابع والستون ان النقايض من الله تعالى هو الرحمة وانما جاز التقاد
من القراحم الخامس والستون في امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد
وان الاعتبار لامر الله تعالى الواجب الوجود السادس والستون
ان علم الانسان اعتباري وحصولي وبزولي واصحابه انه دخل في مصلحة
الوجود الحادث وانتظامه العجز وان التسليم والقدرة والحكم كلها بيد الله تعالى
الا الى الله تصير الامور السابع والستون ان مطابقة النسبة
ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذلك
العلم لله سر وحقيقة ولكل شيء لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى
وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وانما الخلق كالرخصة بصر اعلى
قدر دركة غيره الثامن والستون ان حقيقة الامر هو الاعتماد على
صاحب الشرع لا غير كالماء وغيره كالتراب بالتفاوت اكثر من ذلك التاسع
والستون ان طريق العقل الى الجزئي الكليات السبعون ان
السبب في ذكر قصة حصول علوم على البصر وحده سواكانت متعلقة باشراهد
او بالظواهر الحادث والسبعون ان العقل الى الكليات لملاءمة الثاني
والسبعون ان سبب الملاءمة كون كل واحد منهما توافقا موافقا للاخر في
التجرد الثالث والسبعون ان سبب عدم الكليات تجرده عن ما يفيد
له التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين لها بحسب العارض
فلا ينافي تجردها في حد ذاتها الرابع والسبعون ان سبب عدم
الجزئي حصول التعيين له في حد ذاته الخامس والسبعون انما سبب
هروب العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في
المركب بخلاف الجزئي السادس والسبعون ان السبب في ذلك طلب
المرام المناسب للبشر السابع والسبعون ان سبب منع التعيين
لشركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالعبد بهة الثامن
والسبعون ان الكلي المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الموجود
لبعض الكلية والكل في نفس الصور التمانون لانه لا يحصل من
حمل الكلي على الموضوع تحقق يمتنع في نفس الامر وانما يتخيل للوهم
بالاشتباه او تصور لاجل الايضاح والتقريب الحادي والتمانون
ان اصل الموضوعية حالها كوصف الكلي والمحمول الثاني والتمانون
ان مناط الحكم الصدق والاصدق والاتحاد عدمه الا مر كذلك الثالثة
والتمانون ان الرابط ليس لها دخل في المحمول وسبب ذكرها
سبب والمحمول منسوب السرابع والتمانون ان ذلك بحسب التباين

في

في نفس الامر بينهما الخامس والتمانون ان سبب ذكر التحليل او قصد
التحاور السادس والتمانون ان التحقيق قصد الالفة بين مدركه
ومدركه الجنس فيكون ذكره بسبب الرد ورفع الوحشة فيكون كالرد فيكون
السبب كالسبب السابع والتمانون ان في ذكرها اشارة الى روحانية العقل
والى قضية الجزئي والى الرضي والسخط والى ان في كل شيء الروحانية وعدمها
وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلا شانه واعجز مخلوقه وربط كل ممكن
بحل العجز والحيرة الثامن والتمانون ان الخارج كل تباين وان المعقول
الكلي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في بعض الاخر انما
هو بالاضافة الى امر خارجي التاسع والتمانون ان سبب ذكر تحقق
التدافع بحسب الخارج التسعون ان سبب ذكر من الكلي عدم المنا
فاة
فسبب عدم انتفاعه بالكون الحادث الحادي والتسعون ان بجميع اعتبار
العقل في حق الكلي والمحمول لا تحقق له اصلا في نفس الامر وانما التحقق الوهمي
كما تشاهد من قياس المعقول على المحسوس بلا جامع لتصور التحقق له
لاجل التقريب على ما مر فعلم من هذا ان الكلي من حيث هو كلي ليس بمحل الحدوث
والتقدم ولا الوحدة ولا التقدم الى غير ذلك من الاعتبارات وان الموجودات
الصادقة مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات تارة اخرى لا تعرض عليها
لامر من الامور الثاني والتسعون الكلي مثال الاخرة ومثال اللوح وان
الجزئي مثل عذاب القبر وعين الحجاب ومثال النسيان والنسيان الى غير ذلك
من الاعتبارات الثالث والتسعون ان مثالها مثال الزوج والبدن
الرابع والتسعون ان مثالها مثال القهر واللطف ومثالها ومثال
كان القدرة على كل شيء الخامس والتسعون ان الوجود الحادث مثاله
الذات القديمة والدليل على ذكر اضافته بالحدوث دون القدم السابع
والتسعون ان كل ذكر دليل العجز في الخلق ودليل القدرة في الخالق الثامن
والتسعون ان كل ذكر اسرار الالهية لا يطلع عليها الا الله تعالى وانما يدرك
من جهة عجز الحادث التاسع والتسعون ان ذكرها انما دخيرة الانسان
ودعوى العلم منه اما عناد واما خلل واما تجاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر
عليه وانا حنون وارى بقلة عقل المعتوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء
واليه ترجعون المائة ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل
وكل ذكر عدم الوثوق والوثوق لا وثوق بالنسبة الى المبدأ الحادي
والمائة علم هذا انه واحد في صفة الالوهية للتشريك له فيها اعتقد بانه
لا اله الا هو وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه اجمعين الثاني والمائة ان الانتزاع
من العجز بيانات اعتبارية لا تحقق له في نفس الامر الثالث والمائة ان

انتزاع العقل الكلي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقارنة او باعتبار من
عنده السابع والمائة مطابقة كل جزئي وكذا تصرف العقل وتطبيقه
باعتبار محض ايضا الخامس والمائة ان سبب الوقوع باوضح ماذكروا ان
النسبة مقصود الارتباط بما هو مقصود اصلي على سبيل الحاكاة السادس
والمائة ان سبب الوقوع عنده دون غيره لانتهاء غيبته عنده
وحصول طلبته التركيبية بخلاف غيره ولهذا لا يستمر اذ العدد
فوايد تركيبية موقتة حتى سهى الى اخره الثامن والمائة ان العقل
لا ينتهي مطالبه دون العاشر التاسع والمائة انها منقولة من
المقولات العاشر والمائة والحادي عشر والمائة ان النسبة
زيد على جانب مشابهة النسبة وكيفيتها لكن عرجوا عن ذلك في
التعقل الثاني عشر والمائة انهما من النوع المنكر على قياس الوجوب
والامكان والا يلزم التسلسل الثالث عشر والمائة على تقدير
تحققها في الخارج انها بسيطة كالجزييات الحقيقة والاشخاص
وانما شرع العقل امركلها شاهد الايراد محصورا في فرد واحد الاخير
ساعي ان كل وجود خارج وجودي حقيقي وكل سعي العقل كلها كذلك
فعل بهذا انتقاض يجب لتعين متعين الواجب انما يستلزم تركيب
الذهن يستلزم التركيب الخارج وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلا
انتهى ما استخرجه فنظر سيخنا اعيده الله تعالى ولطف به

الكلام على مسالة ضربي زيدا قايما

جامع الكتاب شيخ شيوخنا الامام الحافظ المجتهد جلال الدين ابي
الفضايل عبد الرحمن السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وحده انيب حمدا لله تعالى والصلاة والسلام
على رسوله سيدنا محمد والعدوحبه وسلم وبعد كراسة تكلمت فيها
على مسالة ضربي زيدا قايما وذكرت فيها خلاف العلماء وادلتهم
فاقول اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربي مرتفع
على انه فاعل فعل مضمر تقديره ما الدليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير
ثبت يجوز تقدير قال او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اظهاره
وقال اخرون وهو الصحيح هو مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله زيدا
مفعول به وقايما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدا الى تقدير
خبر او لا فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر وهنا واقع
موقع الفعل كما هو في قولهم اقايما الزيدان وردعامه لوقوع موقع الفعل
صح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في اقايم الزيدان وحيث لم
يصح ان يقال ضربي ويقتصر بطل ماذكره الكسايي وهشام والفرا

وابن كيسان الحال بنفسها الخبر لا اسناده مسنده ثم اختلفوا فقال
الكسايي وهشام ان الحال والاخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان
الحال لابد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لابد فيه
من ضمير يعود على ذي المبتدا لان المبتدا عندهم انما يرتفع بما عاد عليه
في احد مذهبي الكوفيين وضربي هنا مبتدا مرفوع فلابد له من رافع
فاحتجوا الى القول بتحمل قايم ضميره لوقعه حتى انهما قالا لا يجوز ان يوكد
الضمير من قلت قيامك مسرعا تفسك فان اكدت القيام ايضا مع
الضمير من قلت مسرعا نفسك نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات
وقال الفرا الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر يجري بها
على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريفه من ضمير المصدر المرفوع
بذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يجار ضمير المصدر اذ اصل
ذكره بان ما درت وقيامك ان اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما
ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فلذلك الحال وجاز نصبه قايما
مسرعا وما اشبههما على الحال عند الكسايي وهشام والفرا وان كان
خبرا لما لم يكن عند المبتدا انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب
قال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف وردوا قول
الكسايي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل من معمولين ظاهرا ان
ليس احدهما نايبا عن الاخر رفعا فلذلك لا يعمل في مضمرين واذا انتفى
ذلك انتفى كون الحال خبرا وما يبطل ايضا كون الحال رافعة ضميرين
انا لو اثنينا فقلنا ضربي اخويك قايمين لم يمكن ان يكون في قايمين
ضميران لانه لو كان احدهما يعني من حيث عوده على مثنى والاخر مفردا
يعوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع
من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفرد ا مثنى في حال واحد
وهو باطل واما قول الفرا الحال لم يحل ضمير المبتدا للزومها مذهب
الشرط والجواب عنده ان الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية
لانه لا يفيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون
الضمير محذوفا مع الجواب وانما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف
فكما نقول ضربي زيدا في حال قيام فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا
التقدير يجاز مع الحمد ان يقول زيدا قايما لانه بمعنى زيد في حال
قيام وحيث لم يجيزوا ذلك دل على فساد ما ذكروه واما قولهم انه
منصوب على الخلاف فتاسد ايضا لان الخلاف لو كان عاملا لعمل حيث
وجد ولم نر في العرب تقول ليس زيد قايما لكن قاعد بالرفع على الجواز
وما زيد قايما لكن قاعد فرفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان

فساد ما ذكروه وقال جماعة يتقدر بالخبر ثم اختلفوا في كيفية تقديره
وحكاه محكي ابو محمد بن السيد البطليوسي وابن عصفور عن الكوفيين انهم
قالوا يتقدر به بعد فيقدر ضربي زيدا قائما ثابت او موجود ورد بانه
تقدير بما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما تقدره ثابت يجوز ان يقدره ايضا
منفي او معدوم ولانه اذ ذاك ان يكون حذفا جائزا او واجبا الا ان قائما
حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون سادا مسد
الخبر فلا يلزم حذفه وانما يجب حذف في مثل هذا اذا اسندت الحال لمعمد
لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر به لئلا يجمع العرب بينهما ولا يحذف
خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال التي بمن الحال
والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال والحال هي صاحبها كما ان الخبر
المفرد هو المبتدأ والحال مفيده كان الخبر كذلك فتفهم من عدم
اجتماعهما قصد العرضية وانتصر العوضية الاعلم فقول من قدر الخبر
قبل الحال وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى تقديره
قبل قائما حتى اختلفوا في كيفية فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه
قائما وهذا الاخلوا اما ان تجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى
المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كانه قال ضربي زيدا ضربته
قائما فاما ان يتفهم من تعيين الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح والا ان يفهم
منه ضربته المطلق ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم منه غير المطلوب
من الكلام كما بين وقال البصريون وهو الصحيح تقديره واذا كان قائما ان
اردت الماضي واذا كان قائما ان اردت المستقبل لان معنى ضربي زيدا
قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين
لان العامل يتقدر بمعموله فاذا جعل الحال من تمام المبتدأ الاخبار بان
ضربي معينا بالقيام واذا لا ينفي ان يقع الضرب في غير حال القيام واذا
جعل الحال من تمام المبتدأ جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الذي لم
يتقيد بحال كان قائما فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام لكان مناقضا
للاخبار اذ من حال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخالف شيء منه
من ذكر الزمان اذا اريد به الحقيقة واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم
وردها والصحيح من ذلك وصحته فلنختم الكتاب بفوائد (منها) **الاولى**
انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيرها لان تقديره حاصل او استقر
الظروف احمل لذلك من غيرها **الثانية** انما قدر ظرف الزمان دون
المكان لان الحال عوض منه وهي لظرف الزمان اسبق منها لظرف المكان
لان الحال عوض منه وهي لظرف الزمان اسبق لانها توصيف للفعل من
جهة المعنى كان الزمان لتوقيت الفعل والان المبتدأ هنا حدث وظرف

الزمان

الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف الزمان
الثالثة انما قدرت اذا واذا دون غيرها لان الاستغراق اذ الماضي واذا
المستقبل خلافا لابن عصفور **الرابعة** انما قدر العامل ظرف فعل وكان كان
التامة ولم يقدر منصوب فاسير على الخبر لكان لان الظرف انما ناله من فعل
او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العامل الفعل وقدرت
كان التامة لدلالة على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في
ما يجيء الخبرية للزومه التنكير واجاز الفراء نصبه على خبر اذا كان الخبر جملة
والضمير في كان وهو يعود الى زيد وذكر الزمخشري انه يجوز ان يعود الى الفاعل
المصدر وهو ابعد آخر الكتاب

تحفة النجباء في قولهم هذا ابسر اطيب منه رطبا

لمؤلف الكتاب شيخ مشيوخنا الامام الحافظ المجتهد جلال الدين ابي الفضل
عبد الرحمن بن الامام العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي وحمد الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله قولهم
هذا ابسر اطيب منه رطبا فيه عشرة اسئلة **الاول** ما وجه انتصاب
ابسرا ورطبا انه على الخلاف في اصح القولين وعليه سيبويه ان المعنى
عليه فان الخبر انما يفضله على نفسه باعتبار حالة من احواله لو اذ لكر
لاصح تفضيل الشيء على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار الحالين فيه فكان
انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم انه خبر كان فان
قلت هلا جعل تمييزا قلت يابى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه
ليس من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولان التمييز المنتصب عن تمام
الجملة فلا يصح ان يكون تمييز السوال **الثاني** اذا كان حالين فما صاحبه
الحال والجواب انه الاسم المضمر في الطيب الذي هو راجع الى المبتدأ من حيث هو
فصار حالا من الضمير ورطبا حال من الضمير المجرور بمن وهو الرفع المستتر
في الطيب من جهة المعنى ولكنه تنزل منزلة الاجنبي وذهب الفارسي الى
ان اصحاب الحالين الضمير المستكن في كان المقدرة التامة واصل المسئلة
هذا ان كان وجد ابسرا الطيب منه اذا كان اي وجد رطبا وهذان
القولان مبنيان على المسئلة الثالثة **السوال الثالث** ما العامل في
الحالين والجواب فيه اربعة اقوال احدها انه حاني الطيب
من معنى الفعل الثاني انه كان التامة المقدرة وعليه الفارسي الثالث
انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه الرابع انه حاني
اسم الاشارة من معنى الفعل حرف التنبيه من معنى الفعل ورجح
الاول بان جريها على ما هم متفقون على جواز زيد قائما احسن منه
راكبا وثمرة خلافهم ابسرا الطيب منه رطبا والمعنى في هذا كله وفي

الاول سواء هو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فانتفى اسم الاشارة
وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقيين والقول باضمار كان
ضعيف فانها لا تضمر الا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو ان خيرا فخير وبابه
لان الكلام هنا لا يستتم الا باضمارها خلاف هذا ومبطله شيء اخر وهو كثرة
الاضمار فان العامل يضمر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا البعيد وترك
بما لا دليل عليه ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى
الجوهر وهو باطل فانه يشير الى ذات الجوهر ولهذا يصح اشارته اليه وان
لم يكن الى تلك الحال كما اذا اشار الى عمرو بالس فقاله بسرا طيب سندا وطبا
فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح ومنها لو كان العامل
الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المشار اليه باعتبار
الاشارة اذا كان مبتدا اليوجب تقييد خبره اذا اخبره عنه ولهذا البعوضة
هذا ضاحكا الي في الاخبار بالابوة وضع مطلقا عن الذات ومنها ان العامل لو لم يكن هو
الطيب لم يكن الا طيبة مقيدة بالبسرية بل يكون مطلقه وذلك تقييد المعنى
لان الغرض تقييد الطيبة بالبسرية منفصلة على الوطبية وهذا معنى
العامل واذا ثبت ان الطيبة مقيدة بالبسرية وجب ان يكون البسرا
معمولا الطيب فان قلت لو كان العامل هو الطيب لزم منه المحال لانه يستلزم
تقييده حالين كما لا يقع في ظرفين الا قال زيد قائما يوم الجمعة يوم
الخميس والا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين والظرفين الا ان يتعدد اخلا
ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس مخوفة وسيره اكبا مسرعا
به لدخول الصحوة في اليوم دون الاسراع في السير وتضمنه له والا يجوز بسرا
مسرعا مسطيا لاستحالة متداخلين والجواب ان العامل في الحالين
متعدد لا متحد فالعامل في الاولى ما في الطيب من معنى الفعل وحاصل الثاني
من معنى التمييز والانفصال منه زيادة في علاقة الصفة وهو الذي تضمنه
معنى افعل وتعلق به حرف الجر لانك اذا قلت هذا الطيب من هذا تريد
انه طاب وزاد طيبه عليه وعبر عن هذا المطابقة بان قالوا افعل التفضيل
في حرة فعلين مقدرا عامل في بسرا عنيا وطاب وفي طاب باعتبار زاد حتى
لو فككت ذلك لقلت هذا بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه وطبا وكان
المعنى المطلوب مستفيدا السوال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل
لزم تقديم معموله عليه وهو ممتنع والجواب من وجهين
احدهما لا نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح فان بعض النحاة يجوزه
لعزله او جاز وقد منه الطيب الثاني سلمناه لكن لا نه خاص بمثل لا يتقدر
الجار والمجرور وذلك لان مثل في معنى المضاف اليه على ما تقرر في بابه

فكره فقد يتقدم على ما هو المضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقدم معمول ليس
وجواب الثالث وهو ظاهر اذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين
فلا بد من تقدير جوا حدهما على العامل وان كان ما لا يسوغ تقدم به
لو لم يكن كذلك وكذلك اذا فضلوا اثنين باعتبار حالين قدروا احدهما
على العامل وقد قالوا زيد قائما اكثر وقاعدا فاذا جاز تقدم هذا للضرورة
على كاف التشبيه التي هي في البعد في العمل من باب افعل فتقدم معمول
افعل احق بالجواز السوال الخامس حتى يجوز ان يعمل العامل الواحد في حالين
وما ضابطه والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدى الحالين
متضمنة للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا السوال السادس هل يجوز
تقدير في الحالين لا الجواب ان الحال الاولى يجوز منها ذكر لان العامل
فيها لفظي فلك ان تقول مع ما تقدم من هذا الطيب بسرا انه وطبا وهو
الاصل ولا يجوز في الثانية التقدير لان عاملها معنوي والعامل المعنوي
لا قيصور تقدير معموله عليه السوال السابع كيف تصورت الحال في
غير المشتق والجواب انه ليس لشرط الاشتقاق عليه حجة ولا قام عليه
دليل ولهذا كان الخذاق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها الا ان يكون على معنى فتحول ولهذا سميت حالا
كما قال (لوله تحل ما سميت حالا) وكل ما حال فقد زال
وكم من حال وردت جامدة فجعل فتمثل في الملك رجلا هذه ناقة الله لكم
اية فدرت بهذا العود شجرا ثم ورت به رجلا وتارة بالذكر يمشق تعسف
طي هو السوال الثامن الى اي شيء وقعت الاشارة بقوله هذا والجواب
ان متعلق الاشارة هو الشيء الذي يتعقب عليه هذه الاحوال وهو ما يجزه
المحلون اكاما فيكون بالجامد سنا مثل هذا الامر بسرا الى ان يكون وطبا
فيكون متعلق الاشارة المسمى الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة الى شيء
ثالث غير البسر والرطب حامل البسرية والوطبية اي الحقيقة الحامل لهذه
الصفات ويدل على ذلك انك تقول زيد قائما خطب منه قاعدا وقال عبد الله
ابن سلام انا خارج اصنع شيء كان داخلا والاشارة والمشار اليه هنا واحد
هو اخبار عن الاسم الحامل الذي هو نهاية القيام والقعود والدخول
والخروج والاصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية والا الجوهر
يتعدد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية او الجوهر بعينها لم يصح
تقييده بحال الوطبية فلم يبق الا ان يكون الاشارة الى الجوهر الذي
يتعاقب عليه الاحوال وهو بين بطلان قوله من زعم ان متعلق الاشارة
في هذا هو العامل في بسرا فان العامل انما تضمنه الطيب من معنى الفعل
ولما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به السوال التاسع

هذا قلت لبسرا وطيبا منصوبان على خبر كان وتخلصهما من هذا كله والجواب
ان لو كان اصرت لاحتمالات اشتى الطرف الذي هو اذا وفعل كان ومرفوعها
وهذا لا نظير له الا حيث يدل عليه الدليل وهذا مع سببه من اضمار كان
وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذا مع انها اذا دخلت سانيك اذا جاز ويجيء
اذا جاز زيد لم يجز ما جاع فيها الا في لانه لا جوبدري اذ توبد ام اذا وفي سا تيك
لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان البعد وامن
فقده من النجاة فانما اشار لشرح المعنى من التقريب فان قيل يدل على اضمار
كان ان هذا الكلام لا يذكر الا بتفضيل شيء في زمان من ازمانه على نفسه في زمان
اخر فيجوز ان يكون المفضل فيه شيء ماضيا او ان يكون مستقبلا والاجود من اضمار
كان الكلام قيل انما يلزم هذا السوال اذا اضمرنا الظرف واما اذا اظهر فضمره
لم يحتج الى كان ويكون ولعا قولكم انه بفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين
واذا اوان للزمان فجوابه ان في التقريح ما يحالين المفضل احدهما على الاخر
بحسبه عن ذكر الزمان وتقعد بر اضماره الا ترى انك اذا قلت لبسر بيه اطيب منه
في حال رطبيته استقام الكلام والا ادى الدلالة الحال على مقصود المتكلم
من التفضيل باعتبار الوقتين السوال العاشر هل يشترط اتحاد المفضل
والمفضل عليه بالحقيقة والجواب ان وضعا كذلك ولا يجوز ان يقول هذا
بسر اطيب منه عنبا لان وضع الباب تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وفي
زمانين فان جيت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر او الثانية
الطيب منه عنب والمعنى العنب الطيب منه ولو قلت البسر الطيب منه عنب
لاقتضت المسالة وانكشف معناها والله تعالى اعلم مسالة مثلث عن اعراب
تركيب وقع في بعض كتب الحنفية وهو يقضي بالشفعة داخلا عدما الدفع
اي ذي اليد وان الشارح اعرب داخلا حالا من الفاعل وهو الدفع الجواب
الدرج اعرابه حالا من النايب عن الفاعل وهو بالشفعة العين الدفع الذي هو
فاعل اسم الفاعل وهو داخلا والذي ذكره الشارح من كونه حالا فانما كان
تفسير معنى لا تفسير اعراب وتفسير المعنى يتسمح فيه من غير مراعاة ما تقتضيه
الصناعة الاعرابية والذي تقتضيه الصناعة قطعا انما هو كونه حالا من الشفعة
وان كان في المعنى هو صفة للدفع فهو حال مبينة جارية على غير من هي له كالصفة
المشبهة والخبر هو كقولك فهند ضارب ابوها عمرا وفي الخبر هند ضارب ابوها
عمرا فضارب صفة لامراة لا لابيها وخبرا من هند اعني ابيها وان كان في المعنى انما
هو للاب وتفكيك العبارة يقتضي بالشفعة حال كونه داخلا عدما الدفع الى
اخره والواجب حالا من الدفع لكان حقه انما خير وحينئذ يصير التركيب يقضي
بالشفعة الدفع الى ذي اليد داخلا عدما وهذا تركيب قلق غير ملتئم واعجب
من ذلك ان فطن ان داخلا حال من الدفع وهو فاعل به وفي ذلك مخذور ان من

[illegible] احدهما انه باعتبار كونه حالا منه فيه الناصر عنه باعتبار كونه
[illegible] في الدفع حقه التقديم عليه وهذان امران متنافيان الثاني ان اسم
[illegible] وضع انما يسوغ عمله الفاعلية والمفعولية كونه حالا كما قرر في العربية
انه انما يعمل في الحال [illegible] كونه حالا فلهذا ان يكون حالا قبل العامل
حتى يصح عمله فلا يصح ان تعمل الفاعلية في مواضع محضرة حالا من الفاعل انه
عامل قبل وجود المشروط وذكر باطل باجماع والله تعالى اعلم

كشف اللثمة عن الضمة

لمولفه شيخ مشيوخنا العلامة المجتهد اجلال السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم سال سايل عن الضمة في ابي حاتم بن الحرث ابن الضمة
هل يقرا مجرورا بالكسرة او بالفتحة وذكر انه قراه بالكسرة مزده عليه راد وقال
انه انما يقرا بالفتحة لانه غير منصرف فقال له الالف واللام فوجب عنه
المنصرف بالكسرة فقال ليست هي هذه انما هي من نفس الكلمة وليست الى
المعرفة والجواب انه يقرا بالكسرة لا يجوز الاذكر وبيان ذلك بمسايل الاولى
قال النحاة يجب جر غير المنصرف بالكسرة اذا خلت له ال سواء كانت معرفة كقوله
تعالى وانتم عاكفون او موصولة كالاعمى والاصم او للح كالنعمن او زايدة كقول
الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل
او منقول والمنقول اما من اسم عين كاسد وثور وديب ونعمان واما من مصدر
كفضل وزيد وسعد واما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول
كمنصور ومسعود او صفة مشبهة كحسن وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لح
فيه الاصل دخلته الالف والنون للمح الصفة فقال في الاولى
" وبعض الاعلام عليه دخلا " للمح حادثة كان عنه نقلا "
" كالفضل والحرث والنعمن " فذكره ارجح فيه سيان "

الثالثة الضمة علم منقول فانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فان
قدر نقله من الاولى فهو منقول من اسم عين كاسد وليث وثور وديب وان
قدر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى تقدير
انها للمح فاذا قرنت به جر بالكسرة جزما من غير مرية الرابعة لا يعرف في
الالفاظ مطلقا اسم فيه الف ولام وهي من الكلمة الا لفظ الجلالة على ارجح القولين
فيه وما عداه لا يخلو الف فيه من قسم ما قدمناه اما معرفة او للح او موصولة او
زايدة فعلى طارية عليه قطعا وتوجب جر غير المنصرف حتما تمت الاشباه
والنظاير بحمد الله تعالى وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم وافق الفراغ من كتابته يوم الاربعا المبارك بعد الظهر ثالث عشر
شهر ذي الحجة الحرام سنة اربع وثمانين وستمايه من الهجرة المنبوية على صاحبها
افضل الصلاة واتم السلام للفقير راجي رحمة ربه الغني محمد بن [illegible]